المكتبة التاريخية

تاريخ العراق

(الحديث والمعاصر)

أ.د. محمّد سهيل طقّوش

دار النفائس

بسم الله الرحمن الرحيم

تاريخ العراق

(الحديث والمعاصر)

تأليف

أ.د. محمّد سهيل طقّوش

أستاذ التاريخ الإسلامي في جامعة الإمام الأوزاعي

كلية الدراسات الإسلامية

دار النفائس

تاريخ العراق (الحديث والمعاصر)
تأليف: أ.د. محمد سهيل طقوش
© جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى: 1436هـ ـ 2015م
ISBN 978 - 9953 - 18 - 540 - 8

نشر
Publisher

دار النفائس
للطباعة والنشر والتوزيع
شارع فردان - بناية الصباح
وصفي الدين - ص.ب 5152 ـ 14
الرمز البريدي: 2020 ـ 1105
فاكس: 009611861367
هاتف: 803152 ـ 009611810194
بيروت - لبنان

DAR AN-NAFAES
Printing-Publishing-distribution
Verdun Str - Safiedine bldg.
P.o.Box 14-5152
Zip code 1105-2020
Fax: 009611 861367
Tel: 00961 1 803152 - 810194.
Beirut - Lebanon

Web Site: WWW.alnafaes.com
Email: alnafaes@yahoo.com

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، محمد بن عبد الله، خاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين

وبعد:

يتناول هذا الكتاب تاريخ العراق الحديث والمعاصر، والواقع أن هذا البلد واجه عبر تاريخه الحديث بعد ضمِّه إلى السلطنة العثمانية في عام (٩٢٠هـ/ ١٥١٤م)، أربع محطات سياسية، تمثَّلت بالصراع العثماني ـ الصفوي، واستقلال المماليك بحكمه، وأثر التوسع المصري في شبه الجزيرة العربية، وبلاد الشام؛ على أوضاعه، وتغلغل النفوذ البريطاني في ربوعه، وتمكَّنت بريطانيا من احتلاله خلال الحرب العالمية الأولى.

تمكَّن العثمانيون من طرد المماليك[1]، والسيطرة على بغداد في عام (٩٤١هـ/ ١٥٣٤م)، لكن انتفاضات هؤلاء استمرت ضد حكمهم، واستمر معها نفوذهم بحيث كان العراق خاضعاً نظرياً للسلطنة العثمانية، أما عملياً فكان المماليك إما يُعلنون انفصالهم أو يتحالفون مع إيران، ولم يُقضَ على حكمهم إلا في عام (١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م) في عهد السلطان محمود الثاني، وقد أولت الحكومة العثمانية اهتمامها بميدان المواصلات، فأدخلت العمل بالنقل النهري الحديث في مياه دجلة والفرات وروافدهما، وأنشأت خطاً تلغرافياً بين بغداد واستانبول في عام (١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م)، وباشرت بإنشاء خط حديدي، وأنجزت خط بغداد ـ سامراء.

كان الوالي على العراق في أيام حكم حزب الاتحاد والترقي في عام (١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م) ناظم باشا، الذي كان معارضاً للاتحاديين، ويطبق سياسة محافظة.

وتغلغل النفوذ البريطاني في العراق في أواسط العهد العثماني، فأنشأت شركة الهند الشرقية البريطانية في عام (١٠٣٥هـ/ ١٦٤٣م) أول معمل لها في البصرة، وأضحت هذه المدينة في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر سوقاً تجارية بريطانية

---

(١) هم غير المماليك الذين حكموا مصر وبلاد الشام.

نشيطة، وعيَّنت بريطانيا مندوباً دائماً لها فيها في عام (١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م).

وازداد اهتمام بريطانيا بالعراق بعد فتح قناة السويس في عام (١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م)، فأخذت تُفكر في إقامة خط حديدي يربط حيفا على البحر الأبيض المتوسط بالبصرة على الخليج العربي، لمنافسة ألمانيا التي حصلت على امتياز إقامة خط حديد برلين ـ بغداد، وبعد أن هيمنت على إمارات الخليج العربي، أخذت منذ عام (١٣٢٩هـ/ ١٩١١م) تُرسل البعثات إلى العراق للقيام بالدراسات التفصيلية، ورفع التقارير حول سياساتها الاستعمارية، وحماية خطوط مواصلاتها مع الهند.

بدأت بريطانيا مرحلة التنفيذ الفعلي للسيطرة على العراق خلال الحرب العالمية الأولى، فقد قضت على خطة الألمان في إيصال خط حديد برلين ـ بغداد إلى الخليج العربي، وأخذت قواتها تتوجه من البصرة باتجاه الشمال وتحتل المدن الواحدة تلو الأخرى إلى أن احتلت بغداد والموصل، وأضحى العراق بذلك خاضعاً مباشرة للاستعمار البريطاني الذي اتَّبع سياسة الترهيب لإحكام قبضته على البلاد.

ودخل العراق منذ ذلك الوقت وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام (١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م) في تاريخه المعاصر المليء بالكفاح للتخلص من نظام الاستعمار، وبالمآسي بفعل تصرفات بعض الزعماء العراقيين وسياساتهم غير المدروسة.

وبدأت نقمة الوطنيين والقوميين العراقيين ضد البريطانيين مع نشر الثورة البلشفية لاتفاقية سايكس ـ بيكو، ومع الإعلان عن وعد بلفور، إضافة إلى الممارسات الداخلية، وبخاصة في مجال الضرائب، فانفجرت النقمة الشعبية في حركة عارمة عُرفت باسم «الثورة العراقية الكبرى أو ثورة العشرين»، وقد وجَّهت ضربة موجعة للبريطانيين المحتلين، فأفشلت خططهم ربط العراق بعجلة الحكومة البريطانية، وأجبرتهم على تقديم بعض التنازلات التي من شأنها أن تُحقِّق بعض مطامح العراقيين، حيث أعلنت أن سياستها الجديدة تقضي بقيام حكومة عربية في العراق، وتنظيم علاقة البريطانيين بتلك الحكومة عبر معاهدة تحالف، وعيَّنت الملك فيصل بن الشريف حسين ملكاً على العراق، وأمَّنت فوزه في الانتخابات التي جرت من أجل ذلك.

وواجهت الملك فيصل خلال حياته السياسية مشكلات العراق الداخلية، المتمثلة برفع المستوى الحضاري للشعب العراقي بعد السبات الطويل في ظل الحكم العثماني، وتحقيق النظام والأمن، وصهر عناصر السكان المتباينة في شعب واحد، بالإضافة إلى المشكلات الخارجية التي تدور حول العلاقة مع الانتداب البريطاني

المفروض بموجب معاهدة لوزان في (شعبان ١٣٣٨هـ/ نيسان ١٩٢٠م) والمثبَّت بصك الانتداب.

نجح الملك فيصل جزئياً في حل المشكلات الداخلية، وتُعدُّ المشكلة القبَلية من بين إخفاقاته، وظلَّ تنظيم العلاقة مع بريطانيا يشغله، مدركاً في الوقت نفسه ضرورة حفظ التوازن مع سلطة الانتداب على الرغم من تعارض مصالحهما، وعرَّضته سياسته الغامضة في بعض جوانبها إلى اتهامات عديدة، فلم ينصفه البريطانيون ولا أنصفه العراقيون، وحصل العراق في عهده على أول معاهدة تنظم العلاقة مع سلطة الانتداب، وذلك في عام (١٣٤٠هـ/ ١٩٢٢م)، وجرت على أساسها انتخابات المجلس التأسيسي الذي يمنح البلاد حكماً دستورياً ديمقراطياً.

كان العراق بحاجة إلى نيل استقلاله ودخوله عصبة الأمم، فكانت معاهدة عام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م) التي أوصلته إلى عصبة الأمم في عام (١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م)، وتوفي الملك فيصل في غضون ذلك في (جمادى الأولى/ أيلول).

خلف الملك غازي أباه الملك فيصل، كان شاباً يافعاً، قليل الخبرة، لا يملك كأبيه شيئاً من فنِّ الحكم، وانتهى في عهده دور القصر الملكي كمركز للثقل السياسي والمحرك الأساس لسياسة العراق الداخلية والخارجية، فلم يتمكَّن من الموازنة بين القوى والمصالح الوطنية وبين توجهات السفارة البريطانية والقوى السياسية والاجتماعية الموالية لها، الأمر الذي أدّى إلى نشوب الاضطرابات، لكن تنامت شعبيته في الشارع العراقي بفعل توجهه العربي، وإعلانه المتكرر عن ضرورة قيام حكومة وطنية تخدم الشعب العراقي، وبرز في عهده دور الوزارات المتعاقبة في إدارة الشؤون السياسية، وشهد عهده محاولة بكر صدقي القيام بانقلاب عسكري لتغيير حكومة ياسين الهاشمي، وقُتل الملك غازي بحادث سيارة ليلة (١٣ صفر ١٣٥٨هـ/ ٤ نيسان ١٩٣٩م)، وخلفه ابنه الصغير فيصل، وتولّى خاله عبد الإله الوصاية عليه حتى يبلغ سنَّ الرشد، واندلعت الحرب العالمية الثانية في بداية عهده، والتي استمرت حتى عام (١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م)، كان العراق خلالها تحت الهيمنة البريطانية، واستمر التدخل البريطاني في شؤونه الداخلية بعد الحرب، وأدى ذلك إلى نشوب حرب بينهما في عام (١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م) استمرت ثلاثين يوماً.

وساهم العراق في إنشاء جامعة الدول العربية في (ربيع الآخر ١٣٦٤هـ/ آذار ١٩٤٥م)، كما وقَّع على ميثاق الأمم المتحدة، وأعقب ذلك مطالبة العراقيين بتعديل معاهدة عام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م) لتعارضها مع مبادئ هذا الميثاق.

أثَّرت سنوات الحرب، والأزمات الاقتصادية التي تعرَّض لها إثر ذلك، على

أوضاعه الداخلية بشكل مباشر، فشهدت الساحة السياسية نشاطاً ملحوظاً، وزيادة كبيرة في نمو الوعي السياسي بين جميع فئات المجتمع، وتعاقبت الوزارات على العراق في ظل التنافس بين السياسيين، وأُجيز عمل الأحزاب السياسية.

كانت معظم الصحف العراقية قبل حركة (١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م) تحاول البقاء ضمن التوازن بين الأحداث، وكانت جرأة الصحف الوطنية مقصورة على التلميحات بحيث لا تستثير السلطة والسفارة البريطانية، ومع قيام الحركة وتكليف رشيد عالي الكيلاني برئاسة الحكومة، وقفت أكثرية الصحف إلى جانبها، وبعد فشل هذه الحركة، توقف بعضها عن الصدور، وانقلب بعضها الآخر، وأضحى لسان حال السلطة القائمة حتى قيام ثورة (محرم ١٣٧٨هـ/ تموز ١٩٥٨م).

وقام في العراق تنظيم عسكري سرّي وطني دفعت إليه أمور عدة، أهمها:

- المرارة المترتبة عن إخماد حركة (١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م)، وإعدام قادتها.
- تخاذل الحكومة في حرب فلسطين في عام (١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م).
- استخدام الجيش ضد المتظاهرين.
- دخول العراق حلف بغداد.
- تحالف الحكم مع بريطانيا والغرب في العدوان الثلاثي على مصر.
- انطلاق أفكار وتيارات التحرر والعروبة والوحدة، ونمو الحركات الوطنية والسياسية.

انضم كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف إلى تنظيم الضباط الأحرار، وقد أدّيا دوراً قيادياً رئيساً فيما بعد أوصلهما إلى السلطة في انقلاب عسكري في (محرم ١٣٧٨هـ/ تموز ١٩٥٨م)، قُتل خلاله الملك فيصل وعبد الإله وأفراد الأسرة الحاكمة باستثناء زوجة عبد الإله، كما قُتل نوري السعيد.

قام القيِّمون على هذه الثورة بإنجازات عدة في مجال تغيير النظام السياسي القائم على الملكية، فأقاموا الجمهورية، وجرى تحول في السياسة الخارجية، تمثَّل بانسحاب العراق من الاتحاد الهاشمي مع الأردن، والانفتاح على العالم العربي، والتقرب من المعسكر الاشتراكي.

انعكست هذه التحولات على العلاقات بين القوى السياسية، وبرز الحزب الشيوعي كداعم لحكم عبد الكريم قاسم، وكاد أن يهيمن على زمام الأمور، وما جرى من تنافس عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، حيث جرَّد الأول الثاني من مناصبه وأجبره على الخروج من العراق.

وظهر الشيوعيون بقوة في عهده، على المسرح السياسي عبر سيطرتهم على

الأجهزة الإدارية والعسكرية، وإبعادهم العناصر الوطنية والقومية واستأثروا بالنفوذ والسلطان، وشكَّلوا عبئاً ثقيلاً على صدر عبد الكريم قاسم، فنهض لتصفية نفوذهم الذي تضخَّم كثيراً، فحدَّ من نشاطهم، وأحال ضباطهم على التقاعد.

وتعرَّض عبد الكريم قاسم لمحاولة اغتيال فاشلة في (ربيع الآخر ١٣٧٩هـ/ تشرين الأول ١٩٥٩م)، أضحى على إثرها زعيماً أوحداً، تبعها تكتل البعث والقوميين ضده.

وتلاشت الحياة السياسية التقليدية في العراق منذ عام (١٣٨١هـ/ ١٩٦١م)، وساد الجو حالاً من اللاواقعية السياسية، إذ إن الانطباع الطيِّب لعبد الكريم قاسم خلال حكمه، كان تقليله من خطر القوة المتنامية والرغبة لتغيير النظام التي كانت الدافع الرئيس للبعثيين والقوميين، وعبَّر قاسم عن غروره في سلسلة من الأعمال والتصرفات غير المتزنة، مثل محاولته ضمَّ الكويت، وكانت الظروف الإقليمية والدولية موآتية لقيام حركة انقلاب ضد نظامه أعدَّها البعث والقوميون ونفَّذوها في (رمضان ١٣٨٢هـ/ شباط ١٩٦٣م)، فقُبض عليه وعلى عدد من أتباعه وأُعدموا، وسيطر حزب البعث على الأوضاع السياسية في البلاد، واعتلى عبد السلام عارف السلطة.

ووُجدت في العراق عقب الانقلاب العسكري قوى بعثية وقومية راحت تتنافس من أجل السيطرة على السلطة، وتعلَّم عبد السلام عارف من أخطاء البعثيين وأخطاء عبد الكريم قاسم في عدم تأسيس قوة عسكرية رسمية تُموِّلها الدولة، وتكون موازية للجيش، فأسس الحرس الجمهوري، وتوفي في (ذي الحجة ١٣٨٤هـ/ نيسان ١٩٦٥م) بحادث طائرة مروحية، وخلفه أخوه عبد الرحمٰن عارف الذي لم يكن على مستوى الأحداث، فاستولى حزب البعث على السلطة في (ربيع الآخر ١٣٨٨هـ/ تموز ١٩٦٨م) بقيادة أحمد حسن البكر وحليفه صدّام حسين، ونجحا في تكريس موقعيهما، وعملا على تبعيث القوات المسلحة، وقاما باعتقالات في صفوف كبار الضباط تحسّباً من إثارة المشكلات في وجهيهما، وشكَّلا قيادة قطرية جديدة لحزب البعث ضمَّت موالين لهما، وأصدر مجلس قيادة الثورة قرارات عديدة مكَّنتهما من بناء ما آل إلى وجود مندوبين أو موجهين سياسيين في القوات المسلحة تابعين مباشرة لصدام حسين، وتقاطع ذلك مع أولية التطهير لمكونات السلطة ومكافحة أعداء الحزب.

كانت الشراكة بين الرجلين متكاملة، وشكَّلا ثنائياً لا يقبل الانفكاك، وهو ضمان سيطرتهما معاً، ومُنح صدام حسين في (محرم ١٣٩٦هـ/ كانون الثاني ١٩٧٦م) رتبة فريق أول مع مفعول رجعي من تاريخ (٢٨ جمادى الأولى ١٣٩٣هـ/الأول من تموز

١٩٧٣م) وذلك لكي يصبح أقدم رتبة عسكرية بين كبار الضباط، واستقال أحمد حسن البكر في (شعبان ١٣٩٩هـ/ تموز ١٩٧٩م) لصالح صدام حسين.

غلب على العراق وأوضاعه في عهد صدام حسين طابع المأساة منذ الثمانينات، وبعيداً عن التناقضات الإعلامية التي رافقت كل مرحلة من مراحل صعود وسقوط النظام العراقي؛ فقد أضحى العربي ضائعاً في نظرته إلى معاناة الشعب العراقي المزمنة بسبب كثرة اللاعبين وكثافة المادة الإعلامية المتضاربة التوجهات بين تبريرات إدانة الحرب، والحظر الاقتصادي المفجع الذي أفقر الشعب العراقي.

ولما كانت الأوضاع السياسية بعامة مرتبطة بالقائد، فلا بد من الغوص في أعماق نفسية هذا القائد الذي أوصل العراق إلى الحداثة قبل أن ينهار فوق رؤوس العراقيين، والواضح أن صدام حسين كان ظاهرة فريدة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، إذ بدا عنفه ضرورياً لإشباع شهيته للسلطة والسيطرة، فقد ربط بين أمجاد ماضيه وإنجازات حاضره والاعتراف المستقبلي بعظمته، كان عصرياً بتفكيره وآرائه ولكن على طريقة إيطاليا الفاشستية وروسيا الستالينية.

كان هناك الرقابة والرعب والتغريب والقتل والابتزاز والتهديد، ولا يعني هذا أنه كان رجلاً من دون قابلية للتأثر، وحدَّد صدام حسين مقياس العنف ضد من يتحدى سلطته، ويضم قطاعاً واسعاً من المجتمع.

كان النظام يُدمِّر القرى في الشمال الكردي، وينقل السكان، منذ أواخر الستينات، ولكن تحت ذريعة الحرب مع إيران؛ اتخذت هذه التدابير ضد الأكراد طابعاً أكثر عنفاً وتطرفاً، ففي عام (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م) قتل عدداً من الأكراد الفيليين، وطرد آخرين عبر الحدود إلى إيران، واعتقل بعد ثلاث سنوات الآلاف من قبيلة برزان ثم قتلهم، وكان الاتهام بالخيانة والغدر سبب الهجوم الضخم على المدنيين الأكراد في عمليات الأنفال التي اسُتخدمت فيها جميع أنواع الأسلحة التقليدية، ودُمِّر العديد من القرى، واعتُقل سكانها.

واستخدم صدام حسين القوة في مواجهة التحدي الشيعي في جنوبي العراق، ففي عام (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م) أعدم رجل الدين الشيعي البارز محمد باقر الصدر وشقيقته، وعندما هرب بعض الشخصيات الشيعية إلى إيران احتجز أفراداً من عائلاتهم كرهائن في محاولة للضغط عليهم وإسكاتهم، وجرى تصفية آلاف من الشيعة في المحاولات المتعاقبة للقضاء على حركة الدعوة الإسلامية، وأصدر صدام حسين قوانين تمييزية لسحب الجنسية من المسلمين الشيعة ذوي الخلفية الإيرانية، ونقلهم إلى الحدود، ثم سيقوا إلى إيران، فالعدو بالنسبة إليه هو العدو، مهما كان جنسه أو انتماؤه الديني أو إثنيته.

واندلعت الحرب بين العراق وإيران في عام (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م) وتطورت بعد خمسة أعوام إلى حرب إنهاك واستنزاف، وانتهت في (ذي الحجة ١٤٠٩هـ/ آب ١٩٨٨م) بعد ما قَبِل الخميني على مضض وقف إطلاق النار.

وامتلأت نفس صدام حسين بالغرور، واعتقد بأنه لا يُقهر ولا يمكن هزيمته، وكانت خسائر العراق جسيمة في الأرواح والمادة بحيث بدا قرار صدام حسين بغزو الكويت بعد عامين ضرب من الجنون، وكان التدخل الأميركي مؤكداً، وتمثَّلت ذريعة الحرب بالعوامل الآتية:

- إن الكويتيين ينقِّبون عن النفط في الناحية العراقية من الحدود.
- رفض الكويتيين إعفاء العراق من مليارات الدولارات التي قدَّموها له أثناء حربه مع إيران.
- إن الكويتيين يزيدون كميات النفط المستخرجة، ما يُخفِّض أسعار النفط في الوقت الذي كان صدام حسين يريد رفع هذه الأسعار من أجل تسديد ديونه، وإنعاش الوضع الاقتصادي.

واعتقد صدام حسين أنه أُعطي الضوء الأخضر أثناء حديثه مع السفيرة الأميركية في بغداد أبريل غلاسبي في (ذي الحجة ١٤١٠هـ/ تموز ١٩٩٠م)، وفي محاولة لتبرير الغزو أعلن صدام حسين أن الكويت كانت مرتبطة بمحافظة البصرة في العهد العثماني، لذا يجب أن تنضم إلى الدولة الوريثة بعد عام (١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م)، وهذه هي الحجة التي قدَّمها عبد الكريم قاسم من قبل.

وباتهامه للغرب بازدواج المعايير في تعامله مع العرب ومع الكيان الصهيوني؛ كان صدام حسين يُعبِّر عن رأي عربي عام، وعندما تحرك الجيش العراقي ودخل الكويت، لم ينتظر مجلس الأمن الدولي أكثر من أربعة أيام قبل أن يفرض العقوبات على العراق، وفي خلال أربعة أشهر أقامت الأمم المتحدة الآلية لتجبر صدام حسين على إخلاء المناطق التي احتلها.

وتعرَّض العراق بين المدة من (آب ١٩٩٠م إلى أيار ٢٠٠٣م) لحصار اقتصادي شديد الوطأة قادته الولايات المتحدة الأميركية التي عملت على معاقبة الشعب العراقي بحجة مكافحة صدام حسين، نتج عنه تفشّي الفقر والجوع والتدهور المعيشي.

وما إن انتهت حرب الخليج الثانية، وحرَّر الأميركيون الكويت حتى طمعوا في ترتيب أوضاع المنطقة العربية المشرقية بخاصة ومنطقة الشرق الأوسط بعامة بشكل يُتيح لهم السيطرة على قراراتهما، والتحكم بسياساتهما الاقتصادية، فانكبّوا على

تفعيل خطط حرب الخليج الثالثة وتطلعوا إلى غزو العراق واحتلاله في ظل أوضاعه الهشة الناتجة عن الحصار الاقتصادي، وكانت الولايات المتحدة الأميركية تبحث عن بديل لصدام حسين منذ نهاية غزو الكويت.

كان على الرئيس الأميركي جورج بوش الابن إيجاد الذريعة لبدء العمليات العسكرية، وقد تمثَّلت بمحاولة العراق شراء مادة اليورانيوم من دولة النيجر وفقاً للادعاءات الأميركية، وحصلت الولايات المتحدة الأمريكية على قرار من مجلس الأمن الدولي تحت الضغط بتشريع الحرب الذي انتهى باحتلال العراق في (آذار ٢٠٠٣م)، واعتقال صدام حسين ومقتل ولديه قُصي وعُدي، وشرعت الولايات المتحدة الأميركية بإحصاء الغنائم والمكتسبات الاقتصادية، وتوقعت أن تجني غنائم كثيرة من احتلال العراق، ورفعت الحصار الدولي عن العراق، وانتخب جلال الطالباني رئيساً للجمهورية في عام (٢٠٠٥م)، وتولّى إبراهيم الجعفري منصب رئيس الوزراء.

حوكم صدام حسين وأُدين بارتكابه جرائم جماعية ضد الإنسانية وأُعدم في (٣٠ كانون الأول ٢٠٠٦م) صباح يوم عيد الأضحى، وبعد أن أحكمت الولايات المتحدة الأميركية سيطرتها على اقتصاد العراق وبخاصة النفط عبر شركاتها، انسحبت من هذا البلد في عام (٢٠٠٩م).

وتعاقبت الوزارات المختلفة على الحكم في العراق، كان آخرها حتى كتابة هذه السطور وزارة حيدر العبادي، وكان الوضع الأمني قد أضحى في عهد سلطة نوري المالكي، أكثر سوءاً، حيث استمر القتل والتهجير والسيارات المفخخة، وكثر اللاعبون على الأراضي العراقية، وتحوَّل العراق إلى ساحة حرب مفتوحة تشارك فيها قوى مختلفة إقليمية ودولية ومنظمات إسلامية متشدِّدة، نذكر منها منظمة دولة العراق والشام الإسلامية (داعش) التي برزت بقوة على المسرح العسكري، ونجحت في السيطرة على المناطق الواقعة شمالي بغداد والملاصقة للحدود السورية، وتمدَّدت إلى داخل الأراضي السورية في المناطق الكردية، وجاورت الحدود التركية.

يُدرك الباحثون العرب بعامة في ميدان الدراسات التاريخية أن المكتبة العربية على الرغم من جهود المؤرخين وعلماء السياسة العرب في إثراء المجال العربي؛ لا تزال بحاجة إلى سبر أغوار المرحلة المعاصرة على ضوء الوثائق التاريخية والسياسية التي نُشرت مؤخراً والتي تحمل روح هذه المرحلة، وذلك بهدف تخطيط السياسة العامة في الحاضر والمستقبل، وهو الجهد الذي يمكن تلمُّسه في دراسة المرحلتين الحديثة والمعاصرة.

هذه هي العناوين العريضة للأحداث التي حاولنا معالجتها في عرض مبسَّط وموثَّق.

أما تشكيل الموضوعات فقد قسَّمتها إلى بابين، اختص الأول بتاريخ العراق الحديث واحتوى على خمسة فصول، وتضمَّن الثاني تاريخ العراق المعاصر واحتوى على تسعة فصول.

وأنا على ثقة بأن القارئ سيجد في هذا الكتاب متعة وفائدة وعبرة، وسيلمس موضوعية في معالجة الأحداث.

وأسأل الله أن يجعل هذا البحث خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به القارئ العربي والمسلم، إنه سميع مجيب.

أ. د. محمد سهيل طقوش

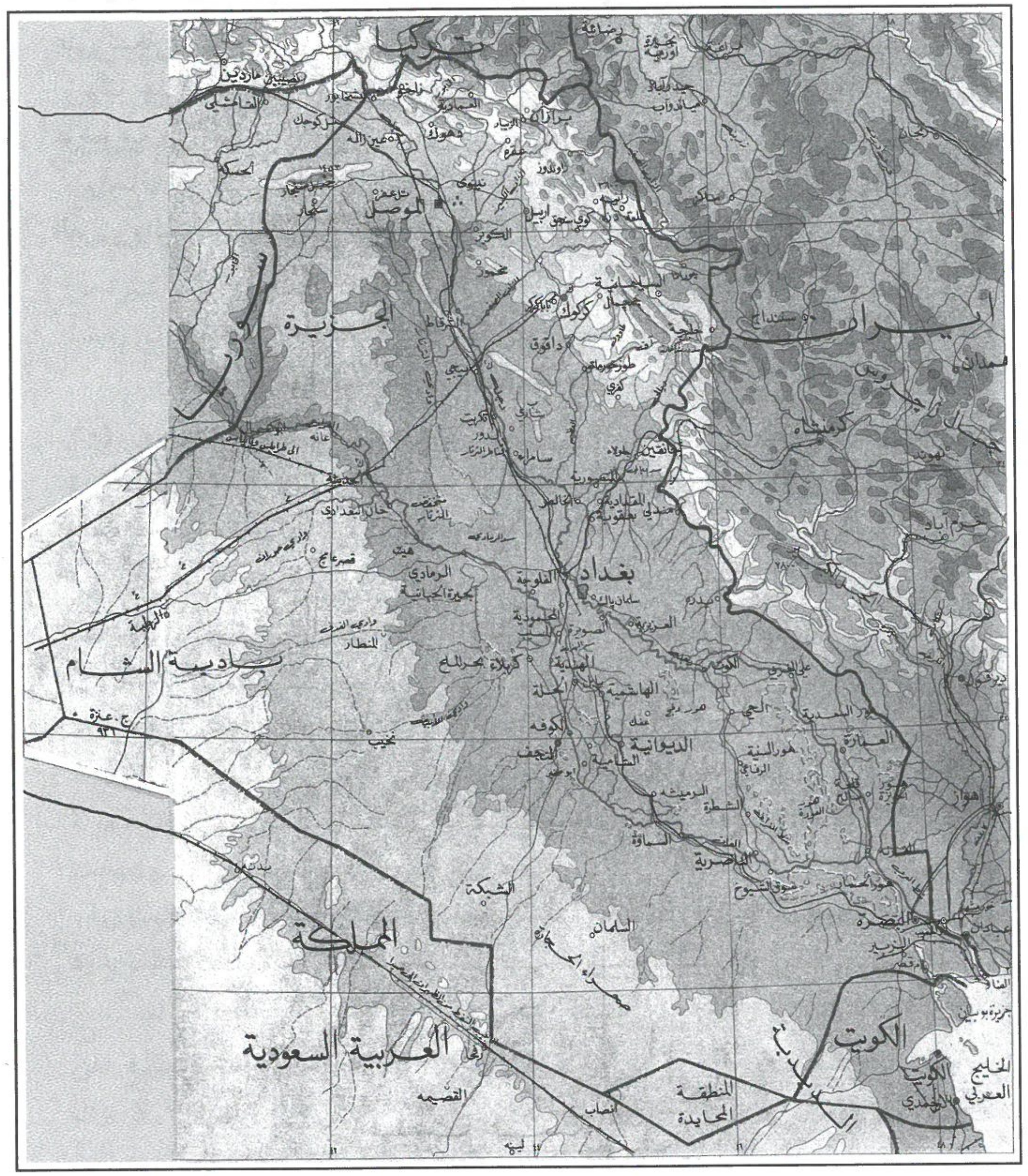

خريطة العراق

الباب الأوّل

تاريخ العراق الحديث

الفصل الأول

الصراع العثماني ـ الصفوي على العراق

الموقع والجغرافية

أرض الرافدين هي الأرض الواقعة بين نهري دجلة والفرات، أطلق عليها سكانها القدماء اسم (كلام) في السومرية، و(ماتو) في الأكادية، ومعناها الأرض، وأطلق عليها المصريون اسم (نهرينا)، في حين سمّاها الإغريق (ميزوبوتاميا)، وسمَّاها العرب باسم (العراق) بفعل دنوّها من البحر واتصالها به عبر نهري دجلة والفرات، أو أنها اسم مأخوذ من عروق الشجر، فالعراق منابت الشجر، فكأنها جمع عرق، ويُسمِّي أهل الحجاز ما كان قريباً من البحر عراقاً[(١)].

يُعدُّ العراق من أكبر دول المشرق العربي، يحدُّه من الشمال تركيا ومن الشرق إيران، ومن الجنوب الخليج العربي والكويت والمملكة العربية السعودية والأردن ومن الغرب سورية، تبلغ مساحته نحو ٤٣٨٤٤٦كلم٢، عاصمته بغداد، وأهم مدنه: البصرة والموصل وكركوك، يبلغ عدد سكانه نحو ثلاثين مليون نسمة حتى العشر الأوائل من القرن الواحد والعشرين، يُشكل العرب منهم نحو ٧٠٪، والأكراد ١٥٪، والأقليات الأخرى ١٥٪، والمسلمون ٩٥٪ من إجمالي السكان يتوزعون على نحو ٤٠٪ من السُّنَّة و٦٠٪ من الشيعة[(٢)].

يُشكِّل العراق النصف الشرقي من الهلال الخصيب، في حين تُشكِّل سورية ولبنان والأردن وفلسطين النصف الغربي، وظلَّ هذا القسم يُعرف على مدى قرون عديدة باسم سورية.

شهد العراق عبر عصوره التاريخية المتعاقبة حضارات ومدنيّات قديمة، أدَّت دوراً مهماً في التأثير الحضاري العالمي، وذلك نظراً لموقعه الجغرافي المتوسط بين الشرق والغرب، ولوفرة أراضيه الزراعية، وغزارة مياهه، ووجود المعادن في أراضيه.

---

(١) الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي الرومي: معجم البلدان جـ١٠ ص٩٣ ـ ٩٤.
(٢) الخوند، مسعود: الموسوعة التاريخية الجغرافية جـ ١٢ ص١١٢.

الوضع الديمغرافي

سادت منطقة بلاد ما بين النهرين منذ ضمَّ العثمانيون بغداد في القرن السادس عشر الميلادي تقسيمات إدارية تسكنها مجموعات مختلفة إثنياً ودينياً وقبلياً من مسلمين سُنة وشيعة وأكراد وعرب وتركمان، وتشكيلة من المسيحيين من مختلف الطوائف، ويهود وإيزديين، وعدَّ الأكراد مدينة الموصل خطّاً عربياً أخذ يتمدَّد باتجاه مناطق يعدّونها لهم، وكركوك جزء لا يتجزأ من منطقتهم التي ستنضم يوماً ما للدولة الكردية المستقلة التي أملوا أن تتحقَّق في المستقبل، لكن ادعاءاتهم رُفضت من جانب المجموعات العرقية والدينية الأخرى في المدينة وبخاصة التركمان الذين رسَّخوا روابطهم العائلية مع الأتراك عبر الحدود، كما عدَّت حكومة أنقرة ادعاءات الأكراد العراقيين تهديداً محتملاً لاستقرار تركيا، وقد أثار دعم بريطانيا للأكراد مخاوف العرب.

وسكنت المحافظات الغربية مع سورية غالبية من العرب السُّنَّة، ووُجدت في الجنوب، من كربلاء حتى البصرة، غالبية شيعية، وسيطر الطابع القبلي والديني على هذه التجمعات. أما بغداد فكانت مزيجاً مع عدد لا بأس به من اليهود.

الصراع في القرن السادس عشر

يبدأ تاريخ العراق الحديث بضم العثمانيين لهذا البلد في عام (٩٢٠هـ/ ١٥١٤م)، وينتهي بانتهاء الحرب العالمية الأولى عام (١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م)، ويتخلَّل هذه المدة أربع محطات سياسية تتمثل: بالصراع العثماني ـ الصفوي للسيطرة عليه، واستقلال المماليك بحكمه، وأثر التوسع المصري في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام على أوضاعه، وتغلغل النفوذ البريطاني في ربوعه.

قيام الدولة العثمانية

شهدت آسيا الصغرى بخاصة، والشرق الأدنى بعامة، في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي تطوراً بالغ الأهمية كان له تأثير في تغيير مجرى الأحداث في الشرق والغرب، تمثَّل بظهور الدولة العثمانية.

يرجع أصل العثمانيين إلى قبيلة (قابي) التركية، وهي إحدى عشائر الأتراك الأوغوز (الغز)، نزحت من أواسط آسيا إلى أعالي الجزيرة الفراتية، وسكنت المراعي المجاورة لمدينة خلاط، ثم هاجرت إلى أرزنجان في آسيا الصغرى بزعامة طغرل حوالي عام (٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م)، تحت ضغط الأحداث العسكرية التي شهدتها المنطقة، وكانت هذه المدينة مسرحاً للقتال بين الدولة السلجوقية

الرومية[١]، والخوارزميين[٢]، وساند طغرل السلطان السلجوقي علاء الدين كيقباد الأول (٦١٦ ـ ٦٣٤هـ/ ١٢١٩ ـ ١٢٣٧م) فكافأه السلطان بأن أقطع عشيرته بعض الأراضي الخصبة قرب أنقرة، وظل طغرل حليفاً للسلاجقة حتى أقطعه السلطان منطقة أخرى تقع في أقصى الشمال الغربي من الأناضول على الحدود البيزنطية في المنطقة المعروفة بـ (سكود) حول أسكي شهر، حيث بدأت العشيرة هناك حياة جديدة[٣].

أخذت الإمارة تُمارس نشاطاً اقتصادياً لتضمن وجودها ونشاطها، وآخر سياسياً لتضمن ثباتها في المكان التي حازت عليه، وتميزت على صغرها بصفتين:

الأولى: أنها من الناحية الجغرافية كانت بعيدة عن الإمارات التركمانية القوية في جنوبي الأناضول وجنوبه الغربي.

الثانية: أن إمارة طغرل كانت الإمارة التركية الوحيدة التي شكَّلت رباطاً يواجه المناطق البيزنطية التي لم تُفتح بعد.

وجلب إليها هذا الوضع أعداداً وفيرة من التركمان الراغبين بالغزو والجهاد، والمزارعين الهاربين من وجه المغول، والدراويش الباحثين عن المريدين[٤]، واكتسب طغرل لقب غازي نتيجة غزواته المستمرة ضد البيزنطيين، واستطاع أن يوسِّع أراضيه خلال مدة نصف قرن، وتوفي في عام (٦٨٠هـ/ ١٢٨١م)[٥].

خلف عثمان أباه طغرل، وهو مؤسس الدولة التي حملت اسمه، وتحدَّد في عهده الوضع السياسي والعسكري للأتراك العثمانيين، وكان وضعهم الديني قد تحدَّد قبل ذلك باعتناقهم الإسلام على المذهب الحنفي.

وسَّع عثمان رقعة إمارته على حساب البيزنطيين واتخذ مدينة يني شهر عاصمة له،

(١) سلاجقة الروم: أسرة تركية سلجوقية أسَّست دولة إسلامية في آسيا الصغرى بين عامي (٤٧٠ ـ ٧٠٤هـ/ ١٠٧٧ ـ ١٣٠٤م) وسُميت بهذا الاسم؛ لأن البيزنطيين في العصور الوسطى الذين عرفهم العرب باسم الروم كانوا يحكمون هذه المنطقة، ولم تلبث أن سُميت باسمهم فعُرفت باسم بلاد الروم، وعندما استقر السلاجقة فيها أطلق عليهم المؤرخون المسلمون اسم سلاجقة الروم.

(٢) ينتسب الخوارزميون إلى أنوشتكين، أحد الأتراك في بلاط السلطان ملكشاه السلجوقي، حيث كان يشغل وظيفة ساقي، واشتهر ابنه محمد بالعلم والأدب، فعيَّنه أحد قادة السلطان بركياروق السلجوقي حاكماً على إقليم خوارزم في بلاد ما وراء النهر، ولقَّبه خوارزمشاه، وهو مؤسس الدولة الخوارزمية التي توسعت باتجاه إيران والعراق.

(٣) سعد الدين، محمد: تاج التواريخ جـ١ ص١٣ ـ ١٥.

(٤) المصدر نفسه: جـ١ ص١٥ ـ ١٦. (٥) المصدر نفسه: ص٢٨ ـ ٢٩.

وعزَّزها ابنه وخليفته أورخان (٧٢٦ ـ ٧٦١هـ/ ١٣٢٦ ـ ١٣٦٠م) الذي اتخذ بورصة عاصمة له، وتُعدُّ إحدى أهم النقاط العسكرية في الأناضول، حيث أُتيح للدولة العثمانية من خلالها الامتداد إلى المناطق المجاورة في الأناضول والانطلاق إلى الروملي والبلقان.

تنامي الدولة العثمانية

تنامت مكانة الدولة العثمانية في عهد خلفاء أورخان من خلال الامتداد في الأناضول على حساب البيزنطيين، نيقية ونيقو ميدية، وفي البلقان، غاليبولي، ومثَّل عهد مراد الأول ابن أورخان (٧٦١ ـ ٧٩١هـ/ ١٣٦٠ ـ ١٣٨٩م) ثورة في الامتداد العثماني، فقد وسَّع دولته بما يعادل خمس مرات لما كانت عليه في عهد أسلافه، فأوصلها إلى شواطئ نهر الدانوب وجهات البوسنة، وضمَّ إمارة القرمان القوية في الأناضول، بالإضافة إلى إمارة كرميان وإقليم الحميد وتكة.

وعندما اعتلى ابنه بايزيد الأول الحكم خلفاً له (٧٩١ ـ ٨٠٥هـ/ ١٣٨٩ ـ ١٤٠٣م) كان هدف الدولة قد أضحى واضحاً، فحدَّد سياسته على قاعدتين:

الأولى: تصفية الأسر الحاكمة في الأناضول والبلقان وضمُّ ولاياتهم إلى دولته الناشئة.

الثانية: تأسيس دولة مركزية في تلك المناطق، متخذاً من النظام المركزي في الدول الإسلامية المشرقية، وتشكيلات مؤسساتها؛ أساساً لهذا التوجه.

وفعلاً حقَّق هذا السلطان هدفيه عبر عمليات سريعة ومذهلة كادت تؤدي بدولته، وذلك حين لجأ أمراء الدويلات التركمانية الذين أُبعدوا عن الحكم إلى القائد المغولي ـ التركي تيمورلنك القادم من الشرق، فلبّى دعوتهم، فاجتاح أراضي الدولة العثمانية، وتغلَّب على السلطان بايزيد في معركة أنقرة في (ذي الحجة ٨٠٤هـ/ تموز ١٤٠٢م) وأسره، لكن خلفاءه استطاعوا أن يعيدوا ما زعزعته نكبة أنقرة، وأعادوا لدولتهم هيبتها التي مكنتهم من تجاوز الحدود التي وصل إليها أسلافهم، وبخاصة في عهد السلطان محمد الفاتح (٨٥٥ ـ ٨٨٦هـ/ ١٤٥١ ـ ١٤٨١م) الذي فتح القسطنطينية، واتخذها عاصمة له تحت اسم استانبول أو إسلام بول، ومكَّن سلطته في شمالي البلقان ليواجه المجر التي أثبتت خلال العهود السابقة أنها العقبة الرئيسة أمام التوسع العثماني في أوروبا، فتوغل في بلاد الصرب وفتح مدناً عدَّة؛ كما فتح المورة في اليونان، والأفلاق في شمالي نهر الدانوب، والبوسنة والهرسك، وسقطت في قبضته كلاً من طرابزون، آخر معاقل البيزنطيين في آسيا الصغرى، وسينوب والقرمان، وفتح بلاد القرم، وزنطا، وكورفو، وسان موري، وكفالونيا، ودخل في

حرب طويلة الأمد، ستة عشر عاماً، مع البندقية، وأجبرها على التنازل عن بعض مستعمراتها في اليونان وجزر الأرخبيل.

قيام الدولة الصفوية في إيران

إن ظروف قيام الدولة الصفوية الشيعية في إيران بزعامة الشاه إسماعيل الصفوي، نشأ نتيجة تفتُّت الامبراطورية التيمورية، حيث كانت إيران تعاني من فوضى الانقسام بين أمراء ضعاف، وقد اتَّفق اعتلاء السلالة الصفوية عرش إيران مع فاتحة القرن السادس عشر.

إن أصل هذه السلالة من أذربيجان، وتنتسب إلى الشيخ إسحاق صفي الدين (ت٧٣٤هـ/ ١٣٣٤م) وهو تركي سنّيّ وشيخ طريقة صوفية انتقل إلى أردبيل في شمالي إيران، ومن هذا الاسم، صفي الدين، أخذت السلالة اسمها، السلالة الصفوية[1].

اعتنق أحد أحفاد الشيخ صفي الدين، وهو الجنيد (٨٥١ ـ ٨٦٤هـ/ ١٤٤٧ ـ ١٤٦٠م) المذهب الشيعي الاثني عشري، وترتَّب على ذلك أنه رفض الاعتراف بسلطة الأمراء المسلمين من أهل السُّنَّة، وراح يعمل على بثِّ المذهب الشيعي في الأناضول بخاصة، حيث التفَّ حوله عشرات الآلاف من التركمان.

والواقع أنه تمَّت على يد الجنيد نقطة التحول في الحركة الصفوية بعد أن تهيّأ لها الجوّ السياسي بتفتت الامبراطورية التيمورية بعد وفاة شاه روخ.

وتزوَّج الجنيد من خديجة بيكم أخت أوزون حسن زعيم قبيلة الآق قوينلو (الخروف الأبيض)، وكان هدف الثاني كسب الشيعة إلى جانبه في صراعه مع قبيلة القرة قوينلو (الخروف الأسود)، ومن جهة أخرى، أعطى هذا الزواج الجنيد قوة جديدة، فعزم على العودة إلى أردبيل، غير أنه قُتل في الطريق بشروان[2].

خلف الجنيد ابنه حيدر فدفع عملية الحركة الصفوية خطوة أخرى إلى التشيُّع الاثني عشري وذلك باتخاذه شعاراً يميز أتباعه عن غيرهم، على صورة قلنسوة حمراء ذات اثنتي عشرة ذؤابة كناية عن الأئمة الاثني عشر، إنه تاج حيدر «قزل باش» أي الرؤوس الحمراء[3].

وتوالت الأحداث بعد ذلك بسرعة، حتى تولّى رئاسة الأسرة إسماعيل بن حيدر في عام (٨٩٩هـ/ ١٤٩٤م) وهو حفيد أوزون حسن، وبدأ في عهده اضطهاد الآق

---

(١) القزويني، حمد الله المستوفي: نزهة القلوب ص٨١.

(٢) القزويني، أبو الحسن: فوايد الصفوية ص٥، وشروان مدينة من نواحي باب الأبواب قرب بحر قزوين.

(٣) شيباني، نظام الدين مجير: تشكيل شاهنشاهي صفوية ص٦٩.

قوينلو للصفويين بسبب التفاف تركمان الأناضول الخاضعين لسيطرة هؤلاء، حول شيوخ الطريقة الصفوية الذين أخذوا يبثّون الدعوة الشيعية بينهم.

ولقي إسماعيل تأييداً من تركمان الأناضول الذين شكّلوا نواة جيشه، ثم بدأ حركته التوسعية في عام (٩٠٤هـ/١٤٩٩م) منطلقاً من أذربيجان، فلقّب نفسه بالشاه، واستولى على شروان وتبريز، وطرد الآق قوينلو منها واتخذها عاصمة له، وسيطر على أصفهان ويزد وكرمان وجنوب خراسان، وضرب النقود باسمه، وبذلك يكون قد سيطر على إيران كلها في مدى ست سنوات ثم تطلّع إلى الخارج.

دوافع استيلاء الصفويين على العراق

بعد أن قضى الشاه إسماعيل الأول على أسرة الآق قوينلو في إيران، كان عليه أن يقضي عليها أيضاً خارج إيران، وقد تركزت الأسرة آنذاك في منطقتين إحداهما العراق بزعامة مراد بن يعقوب والأخرى في البستان في الأناضول بقيادة علاء الدولة، وجرى اشتباك بين الطرفين أسفر عن انتصار الشاه وفرار الزعيمين التركمانيين إلى بغداد[١].

أضحى الشاه نتيجة سيطرته على البستان، يجاور أكبر قوتين إسلاميتين في الشرق الأدنى هما قوة الأتراك العثمانيين الذين امتدت ممتلكاتهم من جبال طوروس والأناضول إلى أوروبا الشرقية والوسطى، وقوة المماليك في مصر الذين امتدت أراضيهم من جبال طوروس والشام حتى مصر والحجاز.

تطلّع الشاه بعد أن سيطر على إيران، نحو العراق، مدفوعاً بثلاثة دوافع: مذهبية وسياسية واقتصادية.

فمن حيث الدافع المذهبي، كانت حركة الشاه تعتمد على المذهب الشيعي الاثني عشري، وعدّت إيران نفسها المدافع الأول عن هذا المذهب ومسؤولة عن انتشاره، ومن ثمّ كانت سيطرته على كربلاء والنجف تُعطي حركته دفعاً قوياً وتُحقّق هدفاً مذهبياً، يضاف إلى ذلك، كان الشيعة في العراق ينظرون إلى شاه إيران على أنه الحامي لهم، يلجؤون إليه كلما نزل بهم ضرر أو أعوزتهم الأموال، وكانت حكومة إيران تهتم بالقيام بإصلاحات معمارية في العتبات المقدسة، ما جعل شيعة العراق يعتقدون أن إيران تقف وراءهم إذا تدهورت العلاقات بينهم وبين المسلمين السُنَّة في العراق، لذلك كان من الطبيعي أن يتطلعوا إلى اليوم الذي تحكم فيه إيران العراق.

(١) شيباني: ص١٠٨.

ومن حيث الدافع السياسي، فإن سيطرة الشاه على العراق تعطيه مكانة رفيعة لدى المسلمين الشيعة، كما أن مسألة الحدود بين الدولتين العثمانية والصفوية وعدم تحديدها تحديداً واضحاً ودقيقاً، كان سبباً سياسياً آخر تعدّدت بسببها الأزمات بينهما، بفعل تحركات القبائل الكردية التي كانت تجتاز الحدود وتُثير مشكلات مُعقَّدة، وكانت تصحب هذه التنقلات، في معظم الأحيان، اعتداءات على قوافل الحجاج الإيرانيين أو القوافل التجارية، ومما شجّع الشاه على غزو العراق أن نصف سكانه كانوا شيعة، ومما ساعد العثمانيين على صدِّ الصفويين عن العراق أن نصف سكانه كانوا من أهل السُنَّة، وأدى التداخل الإثني بين الدولتين العثمانية والصفوية دوراً خطيراً في دفع الشاه إسماعيل الأول إلى مهاجمة العراق وضمّه إلى أملاك الدولة الصفوية، فقد كانت تسكن في جنوبي الأناضول ودياربكر قبائل تركمانية استقطبها شيوخ الصفوية، وكان زعماؤها في بداية القرن السادس عشر الميلادي على استعداد لتنفيذ رغباتهم المبيتة لحركتهم، فكثر عدد أتباعهم وأخذوا يشكّلون خطراً سياسياً على الدولة العثمانية في جنوبي الأناضول وبخاصة أنهم استولوا على بعض الأماكن في المنطقة.

وهناك دافع سياسي آخر تجسّد في تنازع أُسري بين العائلتين الحاكمتين في كل من استانبول وتبريز، إذ كانت حماية الصفويين للفارّين من أفراد البيت العثماني الذين تعرّضوا لمضايقات من قِبل السلطان العثماني سليم الأول في بداية عهده، كافية لإشعال فتيل ذلك الصراع التاريخي، ويُعدُّ بمثابة عامل مباشر في انفجار الأزمة التي كانت قد نضجت بتأثير دوافع أخرى.

أما من حيث الدافع الاقتصادي، فإن خصب العراق الزراعي يمكن أن يسدَّ الكثير من حاجات سكان إيران، يضاف إلى ذلك، أن الشاه أراد السيطرة على الطريق التجاري المار بدياربكر والموصل والذي يقطع عمق وادي الرافدين نحو الخليج العربي عبر بغداد.

استيلاء الشاه على العراق

أدرك مراد بن يعقوب حاكم العراق أهداف وغايات الشاه إسماعيل الأول، وأنه أعجز من أن يقف وحده أمام أطماعه، فالتمس المساعدة من إمارة ذي القدر الواقعة في جنوب شرقي الأناضول، لكن هذه الإمارة كانت تمرُّ في مراحل شيخوختها فلم تستطع تقديم أيّة مساعدة، فتوجّه عندئذٍ إلى السلطان المملوكي قانصوه الغوري في مصر، الذي أدرك خطورة التوسع الشيعي ومنافسة الشاه له في منطقة المشرق العربي، فاتخذ بعض الإجراءات التمهيدية لإعداد حملة عسكرية للتصدي له، إلا أن

الظروف السياسية الصعبة التي كان يمر بها آنذاك، كانت لا تسمح له إلا بمناورات عسكرية فقط[1].

استغل الشاه إسماعيل الأول تلك الظروف المواتية وأعدَّ جيشين لاجتياح العراق، الأول بقيادته والثاني بقيادة حسن باشا لالا، وما إن علم باريك بك برناك، عامل الآق قوينلو على بغداد بزحف القوات الصفوية حتى غادر المدينة، فدخلتها القوات الصفوية من دون قتال، وخُطب للشاه إسماعيل الأول على منابرها، وسُكّت النقود باسمه دلالة على ضمّها إلى ممتلكات الدولة الصفوية، وذلك في عام (٩١٤هـ/ ١٥٠٨م)[2].

وأخذ الشاه إسماعيل الأول يصبغ العراق بالصبغة الشيعية، فعمَّر مزارات الأئمة الشيعة، وزار مشهد الإمام الحسين في كربلاء، ومشهد الإمام علي بن أبي طالب في النجف، تأكيداً على التزامه بالمذهب الشيعي، وانقلب على علماء المذهب السُّنِّي، ووجد نفسه سيد العراق وبغداد من دون أن تتحرك ضده أي من الدولتين السُّنّيتين الكبيرتين، الدولة العثمانية والدولة المملوكية، ما شجَّعه على التطلُّع إلى ما وراء العراق لعله يستطيع أن يُحقّق آمال الشيعة البعيدة في إقامة دولة شيعية كبرى في المنطقة تضم إيران والعراق وبلاد الشام، وتتزعَّم العالم الإسلامي.

ونظَّم الشاه إسماعيل الأول أوضاع العراق، فعيَّن خادم بك والياً عليه ومنحه لقب الخلفاء، ثم غادره إلى الحويزة الواقعة بين واسط والبصرة.

ردُّ الفعل العثماني على سقوط العراق

عندما استولى الشاه إسماعيل الأول على العراق وضمَّه إلى أملاك الصفويين، أرسل إليه السلطان العثماني بايزيد الثاني (٨٨٦ ـ ٩١٨هـ/ ١٤٨١ ـ ١٥١٢م) رسولاً، هو محمد جاوش بالابان، وحمَّله بالهدايا الكثيرة ورسالة تهنئة غير متوقعة بفتح فارس والعراق، والمعروف أن هذا السلطان كان بطبعه ميالاً إلى المسالمة، ويبدو أنه كان يهدف إلى تدعيم علاقته بالشاه من دون أن يدرك مدى ما يُشكله من خطر على دولته، وعندما تمادى الشاه في إلحاق الأذى بالمسلمين السُّنَّة، وفرار هؤلاء إلى الأراضي العثمانية، كتب إليه يطلب منه التعقُّل في معاملة أهل السُّنَّة، وأن يقتدي بأسلافه[3].

(١) أهم الصعوبات التي كان يمرُّ بها الغوري آنذاك: نشاط الأسطول البرتغالي حول السواحل الإسلامية وإغلاق البحر الأحمر والخليج العربي، بهدف تحويل طرق التجارة عن مصر إلى رأس الرجاء الصالح.

(٢) شيباني: ص١٠٩، القزويني: ص٨.

(٣) فلسفي، نصر الله: جنك تشالديران، مجلة دانشكده أدبيات، العدد الأول، دي ١٣٣٢هـ.

وفي الوقت الذي كان فيه العاهلان يتبادلان الرسائل الوديَّة، كان الأمير سليم بن بايزيد الثاني يقاتل الصفويين في بلاده، ويتعقَّبهم خارج حدودها، ووصل في إحدى حملاته إلى أرزنجان، وأسر إبراهيم شقيق الشاه إسماعيل الأول، فأرسل هذا رسالة احتجاج إلى السلطان العثماني، مع التذكير بالصداقة الصفوية ـ العثمانية، ولكن السلطان بايزيد الثاني لم يحسن استقبال السفير الصفوي[1].

وعامل الشاه إسماعيل الأول السفير العثماني الذي حمل إليه الرَّدَّ بالمثل، ومنذ تلك اللحظة تبدَّلت العلاقة الوديَّة بين الدولتين إلى مواجهة سافرة، وقد ساعد على هذا التحول بروز الأمير سليم كخليفة محتمل لوالده بفعل مساندة الانكشارية له.

وازدادت العلاقة سوءاً في عام (٩١٧هـ/ ١٥١١م) إثر الثورة التي فجَّرها شاه قولي بن حسن خليفة في ولاية تكة في الأناضول، وإخمادها بالقوة من قِبل السلطان الذي اكتفى بتأنيب الشاه على تشجيعه لأتباعه في الأراضي العثمانية، وتأييده لهم في انتفاضاتهم ضد السلطة، وذلك في رسالة بعثها إلى الشاه.

أدّى تفكُّك الأناضول المرتبط بعجز السلطان بايزيد الثاني إلى تفجُّر أزمة سياسية داخل الأسرة العثمانية الحاكمة، وكان الأمير سليم الأكثر قلقاً على المستقبل، وبُغضاً للشاه إسماعيل الأول، فاستغل التمرُّد الذي حصل في تكة وغياب والده عن العاصمة، فزحف على أدرنة وأعلن نفسه سلطاناً على العثمانيين، فأرسل إليه السلطان جيشاً أجبره على الانسحاب إلى بلاد القرم، وحاول أخوه أحمد التوجه إلى العاصمة لإعلان نفسه سلطاناً، لكنه جوبه بمعارضة الانكشارية الذين ألحّوا على السلطان أن يعفو عن ابنه سليم، فاستجاب لطلبهم، وأثناء عودته ساعده الانكشارية على الدخول إلى العاصمة، وضغطوا على السلطان بايزيد الثاني للتنازل له عن العرش، فوافق مرغماً، وذلك في (٨ صفر ٩١٨هـ/ ٢٥ نيسان ١٥١٢م)، وانسحب من الحياة العامة[2].

معركة تشالديران

شكَّل اعتلاء السلطان سليم الأول العرش العثماني، نقلة نوعية في تاريخ العثمانيين، تمثَّلت بتوقف الزحف نحو الغرب والتوجه إلى الشرق، وقد بدأ هذا التحول من الغرب إلى الشرق، مع بداية المدِّ الشيعي باتجاه الأراضي العثمانية.

كانت تحركات الشاه إسماعيل الصفوي الأول في الوقت الذي اعتلى فيه سليم

(١) شيباني: ص١٥٥ ـ ١٥٦.

(٢) أوزتونا يلماز: تاريخ الدولة العثمانية جـ١ ص٢١٠.

العرش العثماني، قد طالت المناطق الجنوبية والشرقية المجاورة لدولته في إقليم الجزيرة الفراتية، فنظر إليها بعين الريبة؛ لأنَّها تستهدف السيطرة على المواقع «الاستراتيجية»، وبخاصة بعد أن تهاوت المناطق التي تربط إيران بالأناضول وبلاد الشام عبر العراق والتي يسكنها الأكراد، وسقطت في أيدي الصفويين.

ونهض السلطان سليم الأول للتصدي لطموحات الشاه إسماعيل الصفوي، وكان قد ثبَّت أقدامه في الحكم وتفاهم مع الدول الأوروبية الفاعلة لتبريد الجبهة الغربية، وكتب إلى عبيد الله خان الأوزبك يطلب منه أن يهاجم أملاك الشاه في خراسان حتى يُشتِّت قواه، وأعلمه نواياه بالتحرك إلى غربي إيران.

كان من الطبيعي أن يردَّ الشاه إسماعيل الأول على تدابير السلطان سليم الأول، فشرع في إيواء الفارّين الأتراك إلى إيران لاستغلالهم في إحداث الفتنة وإشعال الثورة في الدولة العثمانية، وسعى لدى بعض الدول الأوروبية لتكوين تحالف ضد العثمانيين.

ولم تكن ثمة أسباب مباشرة للحرب بين العاهلين، لكن التحركات الصفوية السياسية والعسكرية دفعت السلطان سليم الأول إلى التفكير في وضع حدٍّ لها قبل أن تتفاقم، وما جرى من امتناع الشاه عن تهنئة السلطان بمناسبة اعتلائه العرش دفع الطرفين إلى الدخول في الحرب، والمعروف أن الشاه عدَّ السلطان سليم الأول مغتصباً للعرش وساند شقيقه أحمد بوصفه الخليفة الشرعي لأبيه، لأن السلطان بايزيد الثاني عيَّنه ولياً لعهده.

وعقد السلطان سليم الأول مجلساً للحرب في مدينة أدرنة في (١٩ محرم ٩٢٠هـ/ ١٦ آذار ١٥١٤م)، ووضع قادة جيشه والأعيان في جوِّ الصدام؛ لأن إسماعيل الأول وحكومته الشيعية في إيران تُشكِّل خطراً كبيراً على العالم الإسلامي، وأن الجهاد ضد الزنادقة القزلباش واجب ديني على جميع المسلمين(١).

وخرج السلطان سليم الأول يوم الاثنين (٢٢ محرم/ ١٩ آذار) من أدرنة إلى استانبول، ومنها ذهب إلى إسكودار الجزء الشرقي من العاصمة في طريقه إلى إيران، وعيَّن ابنه سليمان حاكماً على استانبول، وعندما وصل إلى إزمير أرسل رسالة تهديد إلى الشاه إسماعيل الأول، وكتب إلى محمد بك بن فروخ شاه حاكم منطقة كردستان، وهو من بقايا الآق قوينلو، يحثُّه على الاشتراك في الحملة.

كان الشاه إسماعيل الأول منهكاً في ذلك الوقت بصدِّ الأوزبك ودفعهم عن خراسان، وحتى يعرقل سير الحملة ويؤخرها، أمر محمد خان استاجلو، وهو أحد

(١) شيباني: ص١٦٥.

قادة القزلباش وحاكم دياربكر، بتخريب الطرق والقرى وإحراق المزروعات على طول طريق الحملة العثمانية، ثم يتراجع إلى أذربيجان(١)، وقد أنجز هذا القائد مهمته بنجاح، ما أعاق زحف الحملة، وعلى الرغم من ذلك واصل الجيش العثماني السير إلى إيران، ووصل إلى الحدود الإيرانية في (٢٠ جمادى الأولى/ ١٣تموز)، ثم توجه إلى تشالديران في أذربيجان قرب ماكو شرقي تبريز، حيث التقى بالشاه إسماعيل الأول المتردد في خوض المعركة، لكن السلطان أجبره على خوض المعركة إثر الرسائل المهينة التي أرسلها إليه، ودارت بين الجيشين العثماني والصفوي رحى معركة ضارية أسفرت عن انتصار العثمانيين، وجُرح الشاه في المعركة وفرَّ مع من نجا من جنوده إلى المناطق الداخلية من إيران بعد أن تبيَّن له استحالة الدفاع عن عاصمته تبريز، ووقوع كثير من قادته في الأسر، ومقتل الآلاف من القزلباش، كما أُسرت إحدى زوجاته، ولم يردّها السلطان بل زوَّجها لأحد كتَّابه انتقاماً(٢)، ودخل السلطان عاصمة الصفويين في جوِّ الانتصار، فأعطى الأمان لسكانها، واستولى على خزائن الشاه، وبسط العثمانيون سيطرتهم على شمالي العراق، ونصَّبوا الحكام في دياربكر وماردين والموصل، كما سيطر على الأناضول الشرقية والجنوبية باستثناء القسم الواقع تحت السيطرة المملوكية، لكنهم تعذَّر عليهم إسقاط الحكم الصفوي.

تجدد الصراع على العراق في عهد سليمان القانوني

تركت هزيمة تشالديران في نفس الشاه إسماعيل الأول أثراً كبيراً، وبخاصة أنه لم يُهزم في معركة من قبل، ولم يُجرح في معركة خاضها حتى ذلك الوقت، ولم تعنِ خسارته المعركة فقدانه لبعض الأراضي فقط، بل إن قداسته اهتزت بنظر أتباعه، لذلك نحا نحو العزلة، وتوفي إثر مرض ألمَّ به في (١٩ رجب ٩٣٠هـ/ ٢٣ أيار ١٥٢٤م)، وخلفه ابنه طهماسب الأول (٩٣٠ ـ ٩٨٤هـ/ ١٥٢٤ ـ ١٥٧٦م).

وكان السلطان سليم الأول قد توفي في (٩ شوال ٩٢٦هـ/ ٢٢ أيلول ١٥٢٠م) وخلفه ابنه السلطان سليمان الأول القانوني (٩٢٦ ـ ٩٧٣هـ/ ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦م)، فتجدَّد الصراع على العراق بين العثمانيين والصفويين، وكانت المناطق الوسطى والجنوبية تحت حكم الصفويين، في حين سيطر العثمانيون على الشمال، وتعاقب حكام بغداد ذوو الميول الصفوية على السلطة، وقد انتهجوا سياسة التطرف

(١) مؤرخ مجهول: تاريخ قزلباشان ص١٧٩.

(٢) فلسفي: جنك تشالديران، زادة، صولاق: تاريخ صولاق زادة ص٣٦٩ ـ ٣٧٠.

المذهبي، فكانت أعمال الاضطهاد والملاحقة والابتزاز تُنمّي تعاطف السكان مع العثمانيين، وكان هؤلاء من جهتهم يؤكدون عدم استعدادهم لعقد أي سلام أو صلح مع الصفويين، وتميزت الرسائل التي بعث بها السلطان سليمان الأول في عام (٩٣١هـ/ ١٥٢٥م) إلى الشاه طهماسب الأول بشهرة واسعة، حيث اختلط فيها التهديد بالسخرية[١].

وكان الحنين في جنوبي العراق إلى العثمانيين يتخذ في البصرة وشرقي الجزيرة العربية مظهراً أقوى، فنظر السكان إلى العثمانيين على أنهم منقذين من عسف البرتغاليين الذين تعاونوا مع الصفويين وأخضعوا الإمارات والمدن الساحلية.

وحصلت في عام (٩٣٥هـ/ ١٥٢٩م) انتفاضة في العراق الأوسط ضد الحكم الصفوي بقيادة ذي الفقار بك رئيس قبيلة الموصلو الكردية، فزحف إلى بغداد وقتل حاكمها إبراهيم سلطان وطرد الصفويين منها، ودخلها وسط تأييد السكان، وأرسل مفتاح المدينة إلى السلطان سليمان الأول، ودعا له على المنابر، ونقش اسمه على السكّة[٢].

ونهض الشاه لاستعادة سيطرته على العراق، فاستغل انهماك السلطان العثماني بحصار ڤيينا في عام (٩٣٥هـ/ ١٥٢٩م)، فأعدَّ قوة عسكرية استعادت تبريز، وزحفت إلى العراق، ولم يتمكن ذو الفقار بك من الاحتفاظ بالسلطة حتى وصول الجيش العثماني، فاجتاحت البلاد وسيطرت على بغداد بعد مقتل ذي الفقار بك على أيدي أشقائه، وذلك في عام (٩٣٦هـ/ ١٥٣٠م)، وعيَّن الشاه محمد خان تكلو أحد قادة القزلباش والياً على المدينة الذي أعاد سلطة الصفويين هناك[٣].

وقرَّر السلطان سليمان الأول استعادة سلطته في بغداد، فتوجَّه إليها على رأس الجيش، فاستقبله السكان بالترحاب، وحصلت انتفاضة في بغداد ضد الحكم الصفوي واضطر الوالي الصفوي إلى الفرار، ودخلها السلطان ظافراً في (جمادى الأولى ٩٤١هـ/ تشرين الثاني ١٥٣٤م)[٤]، وأخذت المدن العراقية تُعلن انضمامها إلى سلطة الباب العالي، فدخل العراق الجنوبي في طاعة السلطان، وضمَّ العثمانيون

---

(١) Hammer, J: Histoire de L'Empire Ottoman. II, p18.

(٢) Longriqq, Stephen, H: Four Centuries of Modern Iraq, p23.

(٣) ايڤانوف، نيقولاي: الفتح العثماني للأقطار العربية ١٥١٦ ـ ١٥٧٤م، ص٨٨.

(٤) بجوي، إبراهيم: تاريخ بجوي جـ ١ ص١٧٣، ١٧٨ ـ ١٧٩. الأسترآبادي، سيد حسن بن مرتضى حسني: أزشيخ صفي تا شاه صفا ص٦٤.

البصرة والقطيف والبحرين[١].

أقام السلطان في بغداد مدة أربعة أشهر، رتَّب خلالها الإدارة الداخلية، وأعاد للسُّنَّة نفوذهم القيادي السابق، كما أعاد بناء الأماكن الدينية السنّيَّة، وعيَّن سليمان باشا، حاكم دياربكر، والياً على بغداد[٢].

تكمن أهمية الحملة العثمانية في أنها ضمَّت العراق إلى الدولة العثمانية، وأبعدت الصفويين عن العالم العربي، لكن ذلك لم يقضِ نهائياً على الصراع العثماني ـ الصفوي، وظل الجانبان يتنافسان من أجل السيطرة النهائية على هذا البلد، وأضحى الصراع بينهما ظاهرة سائدة في القرن السادس عشر الميلادي.

استمرت الحروب بين الدولتين العثمانية والصفوية، وتركَّزت في مناطق الأطراف، وقاسى الشاه طهماسب الأول من الهزائم، فآثر التفاهم مع السلطان سليمان الأول، فأرسل إليه وفداً أجرى معه مباحثات أسفرت عن توقيع صلح أماسيا في (٨ رجب ٩٦٢هـ/ ٢٩ كانون الثاني ١٥٥٥م)، وضعت العراق في إحدى موادها تحت تصرُّف الدولة العثمانية، وهي أول معاهدة بين البلدين، ودخلت الدولتان في مرحلة هدوء استمرت ثلاثة وعشرين عاماً[٣].

الصراع في القرن السابع عشر

تراجع قوة العثمانيين

أُصيب البلاط العثماني والدوائر الحاكمة في الدولة بفساد شديد خلال القرن السابع عشر، فقد حكم خلاله عدد من السلاطين لم يكن أحد منهم على مستوى يؤهله؛ لأن يمارس الحكم إلا بواسطة وزراء كانوا أحياناً مثالاً للفساد، وأحياناً أخرى مشفقين على الدولة من الانهيار، وبالمقارنة مع مرحلة القرن السادس عشر المجيدة فإن المدة الممتدة على مدار القرن السابع عشر تتخذ مظهراً أقل روعة، على الرغم من ظهور عدد من الشخصيات القيادية عملت على صون هيبة الدولة.

وكانت الانتكاسات التي لحقت بالعثمانيين في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، في المجر والبلقان والكرج وأذربيجان، وحركات التمرد التي نشبت في الأناضول، وبخاصة الثورة التي قام بها أصحاب الطريقة الجلالية الذين سيطروا على بعض الأقاليم الشرقية في أذربيجان، وتلقّوا مساعدة من الشاه عباس

---

(١) دخلت هذه البلاد تحت الحكم العثماني اعتباراً من عام (٩٥٧هـ/ ١٥٥٠م) باستثناء الموصل.

(٢) رافق، عبد الكريم: العرب والعثمانيون ١٥١٦ ـ ١٩١٦م، ص٦٨.

(٣) تاريخ بجوي: جـ١ ص٢٧٧.

الأول (٩٩٦ ـ ١٠٣٨هـ/ ١٥٨٨ ـ ١٦٢٩م)؛ كل ذلك كان بمثابة شواهد واضحة على ما أصاب الدولة من ضعف، وخلقت معركة ليبانت البحرية بين الدولة العثمانية وتحالف أوروبي في (جمادى الأولى ٩٧٩هـ/ تشرين الأول ١٥٧١م) مناخاً جديداً في أوروبا تجاه العثمانيين[1].

والواقع أن ضعف الدولة العثمانية كان ظاهراً خلال تلك المدة، وهو عائد إلى أسباب، منها ما يتعلق بالبيت العثماني، ومنها ما يتصل بعلاقات الدولة الخارجية، وقد أثبتت أحداث القرن السادس عشر أن الدولة لا يمكنها أن تستمر إلا إذا داومت على الحرب، وفي الوقت نفسه كان عليها أن تتكيف مع المناخات الغربية المتطورة، وأن تتهيأ لما يقتضيه السلم، ولم يكن سلاطين هذا القرن مهيئين لمواجهة هذه المناخات الجديدة، كما أن الشعور العثماني باحتقار كل ما هو غير إسلامي بفعل الآراء الدينية التقليدية الشائعة آنذاك من حيث أن كل ما هو أوروبي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالكفر؛ ما هيَّأ لبروز قصور الدولة الظاهر بالاتصال الوثيق بالحياة الغربية والتجاوب مع متطلبات العصر الجديدة.

ويُلاحظ في هذا القرن تراجع اهتمام السلاطين بمزاولة شؤون الدولة، وكان عدد منهم قبل أن يتولوا الحكم، سجناء في أقبية مظلمة، ما انعكس سلباً على سلوكهم خلال تولّيهم الحكم، ومنهم من كان شديد الإسراف في الأبَّهة والقتل، فيما شُغِل بعضهم الآخر بالقنص والشراب والفساد والسطو على مالية الدولة، وأخذ الرشوة، وبيع المناصب، وكثيراً ما كان يصل إلى العرش صبية صغار أو سلاطين حكموا لمدة قصيرة.

وشهدت الدوائر الحاكمة لأول مرة ثورات الفِرق الانكشارية وتدخُّلها في قتل السلاطين وفي تنصيبهم وعزلهم، وأُصيبت الهيئات الحاكمة بالفساد، وتولّى المناصب العليا من لا تجربة له، وأهمل السلاطين عقد الديوان، وأضحى القضاء لا يسير إلا بالرشوة، وفسدت الذمَّة في الإدارة.

ومن جهة أخرى، علا نجم رجال السياسة والقادة على حساب السلاطين، ولجأت الدولة في مجال الأرض والضرائب إلى نظام عقيم عُرف بنظام الالتزام، وتدهور التعليم، وتراجعت المؤسسات الدينية، وتناقص عدد السكان بفعل الأوبئة وغارات البدو على الأراضي الزراعية، ولم يعد التركيب الداخلي لفئات المجتمع، ولا أسلوب الحكم، ولا نمط الحياة؛ بقادر على الوقوف أمام الأعداء في الشرق والغرب، في الوقت الذي كانت فيه الدولة الصفوية والدول الأوروبية تسير نحو إرساء قومية خاصة بها.

(١) أسفرت المعركة عن خسارة الأسطول العثماني.

واعترضت الدولة العثمانية في مجال العلاقات الخارجية عقبات عدة لم تتمكَّن من تجاوزها وأدَّت إلى تراجعها، أبرزها:

- عدم استطاعتهم فتح ڤيينا بغية مواصلة التقدم باتجاه أوروبا الغربية، حيث اعترضتهم قوة النمسا والامبراطورية الرومانية المقدسة.
- تنامي الوضع الاقتصادي في أوروبا إلى جانب تطوير الأسلحة، والمرونة السياسية التي تميَّز بها حكام تلك القارَّة.
- طرد السفن العثمانية من المحيط الهندي.
- اصطدامهم بالقوة الروسية النامية التي شكَّلت حاجزاً أثناء محاولتهم وصل نهري الدون والڤولغا بغية الوصول إلى أواسط آسيا والهند لتقليص النفوذ البرتغالي والاستمرار في التوسع داخل القارة.
- عدم استطاعتهم المشاركة في التجارة التي نمت في المحيطات بشكل خاص، واقتصر نشاطهم على البحر الأبيض المتوسط الذي بدأ يفقد أهميته التجارية تدريجاً بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح والدوران حول أفريقيا في سفن شراعية كبيرة للوصول إلى الهند.
- واجهت الدولة العثمانية عوائق عدة في الشرق لم تستطع تجاوزها على الرغم من الانتصارات التي حقَّقتها جيوشها، إذ إنها لم تستطع أن تتقدَّم في عمق الأراضي الإيرانية، وذلك بفعل قوة الصفويين المركزية في عهد الشاه عباس الأول، ووجود الهضبة الإيرانية كعائق طبيعي لم تستطع الجيوش العثمانية اجتيازه، ما أعطى الصفويين الفرصة لنقض الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين.

الشاه عباس الأول يستولي على بغداد

بدت العلاقة بين الدولتين العثمانية والصفوية بعد توقيع اتفاقية سراب[1]، وكأنها تسير نحو الأحسن، لكن الشاه الذي يبدو أنه اضطر إلى توقيع هذه الاتفاقية، ظل يتحيَّن الفرص للانقضاض على الدولة العثمانية، وسرعان ما سنحت له الفرصة في عام (١٠٣٢هـ/ ١٦٢٣م) بفعل ما استجدَّ من أحداث استغلها لصالحه، نذكر منها:

- عاد الشاه عباس الأول إلى ممارساته القديمة في إضعاف الدولة العثمانية، من خلال فرض حصار اقتصادي عليها ضمن مشروع اتفق على تنفيذه مع بريطانيا، ويقضي بضرب البرتغاليين في هرمز وطردهم من الخليج، وقد تمَّ ذلك في السنة

(١) وُقِّعت اتفاقية سراب في (٩ شوال ١٠٢٧هـ/ ٢٩ أيلول ١٦٤٨م)، وتضمَّنت بندين فقط، يتعلقان بترسيم الحدود، وأتاحت للسلام أن يسود مدة خمس سنوات.

المذكورة أعلاه، فسيطر على هرمز وأخذ يُصدِّر الحرير منها إلى أوروبا على سفن تابعة لشركة الهند الشرقية الإنكليزية؛ ما حرم الدولة العثمانية من الاستفادة من ضريبة المرور.

- حدوث فتن واضطرابات داخلية في بلاد العثمانيين بفعل ما جرى من اغتيال السلطان عثمان الثاني وإعادة تنصيب السلطان مصطفى الأول مرة أخرى في عام (١٠٣٢هـ/ ١٦٢٣م).

- وقوع اضطرابات في بغداد بفعل ثورة أحد القادة الكبار فيها، ويُدعى بكر الصوباشي، ضد حاكمها يوسف باشا وقتله، وسيطر بكر على بغداد معلناً تحدّيه للحكومة المركزية في استانبول، ولما كانت بغداد مدينة ذات أهمية «استراتيجية» في السياسة العثمانية العامة، فقد أمرت حافظ باشا حاكم دياربكر بتأديبه والإطاحة به، فالتمس هذا المساعدة من الشاه عباس الأول، ووعده بتسليمه بغداد(١).

جهَّز الشاه جيشاً وتقدم به إلى بغداد متذرعاً بزيارة العتبات الشيعية المقدسة في العراق ومخفياً الهدف الحقيقي للحملة، وعندما وصل إلى مشارفها عسكر هناك، وأرسل إلى بكر الصوباشي هدية، هي عبارة عن عمامة القزلباش، تدليلاً على أنه أضحى من رجاله المقربين، لكن حدث ما لم يكن يتوقعه، ذلك أن حافظ باشا الذي أرسله السلطان لقمع حركة بكر، عجز عن اقتحام المدينة، فعمد إلى أسلوب التحايل لطرد الصفويين وإبعادهم عنها، فعقد صلحاً مع بكر وعيَّنه والياً عثمانياً عليها، وترك المنطقة عائداً إلى دياربكر(٢).

وافق بكر الصوباشي على قرار تعيينه، لأنه أدرك أنه لن يحتفظ بمكانته في ظل الحكم الصفوي، في حين أن باستطاعته التفاهم مع العثمانيين، وعندما وصل رُسُل الشاه بهديته قتلهم ووطئ عمامة القزلباش بقدميه(٣).

نتيجة هذا الغدر الذي تعرَّض له الرسل الصفويون، أمر الشاه عباس الأول بشن هجوم عام على المدينة، وحاصرها، وجرى اشتباك مع حاميتها، وأرسل بكر إلى حافظ باشا يلتمس مساعدة عاجلة، فأرسل إليه قوة عسكرية، لكن الجيش الصفوي منعها من الدخول إلى المدينة ما جعل الأمور في داخلها تسوء، وعلى الرغم من ذلك، واصل بكر مقاومته للحصار المضروب عليه ولم يستسلم، ما دفع الشاه إلى اللجوء إلى المكر والخديعة من واقع استقطابه لمحمد الصوباشي بن بكر، واتفق معه

(١) دحلان، أحمد زين الدين: الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية جـ٢ ص١٣١، قليخان، رضا المتخلص بهدايت: رياض العارفين جـ٨ ص٤٣٢.
(٢) دحلان، المصدر نفسه. (٣) المصدر نفسه.

على التعاون المشترك فيما بينهما للاستيلاء على بغداد مقابل أن يُعيّنه الشاه حاكماً عليها بعد إقصاء أبيه.

وفتح محمد الصوباشي أبواب المدينة أمام القوات الصفوية، ليلة (٢٣ ربيع الأول ١٠٣٢هـ/ ٢٥ كانون الأول ١٦٢٣م)، فاندفع الجنود القزلباش إلى داخلها، وفوجئ جنود الحامية وقد باغتهم الصفويون بالقتل، ثم استولوا على المدينة وأسروا بكر الصوباشي، فأُحضر إلى مجلس الشاه فعنَّفه على قتله رسله، وأمر بوضعه في قارب مليء بالزيت والكبريت وأضرم النار فيه ليلتهب في دجلة أمام أعين الناس(١).

وتوقَّع محمد الصوباشي أن يفي الشاه بوعده ويُعيّنه حاكماً على بغداد، ولكن الشاه أمر باعتقاله وأرسله إلى خراسان وأمر بقتله هناك، وقد خشي أن ينقلب عليه كما انقلب على أبيه(٢).

أرسل الشاه عباس الأول بعد أن سيطر على بغداد بعض فرقه العسكرية، فاستولت على الموصل وكركوك، فسيطر بذلك على معظم أجزاء العراق، ثم ذهب إلى النجف فمكث فيها مدة قبل أن يعود إلى عاصمته أصفهان.

لم تركن الدولة العثمانية إلى الهدوء بعد خسارة بغداد، فأمر السلطان مراد الرابع (١٠٣٢ ـ ١٠٥٠هـ/ ١٦٢٣ ـ ١٦٤٠م) حافظ باشا باستعادة المدينة وطرد الصفويين من العراق، فاستولى على كربلاء والحلة، ثم تقدَّم صوب بغداد في (٩ صفر ١٠٣٤هـ/ ٢١ تشرين الثاني ١٦٢٤م)، وأخذ يُناوش حاميتها الصفوية، فأرسل الشاه مدداً لجنوده المتمركزين في داخلها، الأمر الذي أطال مدة المناوشات حتى سبعة أشهر من دون أن يحسم أي جانب المعركة لصالحه.

وأرسل السلطان مراد الرابع مدداً لجيشه المتمركز حول بغداد، غير أن القزلباش قطعوا الطريق على أفراده وحاصروا الجيش العثماني من الخلف، وتحتَّم على حافظ باشا أن يحارب على جبهتين في الوقت نفسه، فأدرك فوراً حراجة وضعه ومال إلى الصلح على أساس الاعتراف بسيطرة الشاه على بغداد والأماكن الشيعية المقدسة في العراق، فوافق الشاه على ذلك، وهيَّأ للجنود العثمانيين عودة هادئة(٣).

ويبدو أن العثمانيين أصرُّوا على استعادة بغداد، ويكمن إصرارهم في عدم تمكين الشاه من تحقيق أهدافه وإنهاكه في حروب استنزاف تمنعه من اندفاعه باتّجاه المناطق «الاستراتيجية» التي تخدم مصالحه العسكرية والتجارية(٤)، وقد أدرك هو ذلك، فمال

(١) دحلان: ص١٣٢. (٢) المصدر نفسه: جـ٢ ص١٣٢.
(٣) جمعة، بديع وأحمد الخولي: تاريخ الصفويين وحضارتهم جـ١ ص٣٥٧ ـ ٣٥٨.
(٤) صباغ، عباس إسماعيل: تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية ص١٩٤.

إلى التفاهم مع العثمانيين، فأرسل رسالة إلى السلطان مع قاضي بغداد، يقترح فيها أن يتولى ابن الشاه حكومة بغداد على أن تكون الخطبة والسكة باسم السلطان العثماني، ويدفع للسلطنة خمسين ألف دينار ذهب سنوياً مقابل ذلك، فرفض السلطان الاقتراح[(١)].

وهكذا فشلت محاولات الدولة العثمانية في استعادة بغداد، حيث ظلَّت تابعة للصفويين طوال المدة الباقية من حكم الشاه عباس الأول، ولمدة عشر سنوات أخرى بعد وفاته.

استعادة العثمانيين بغداد

توفي الشاه عباس الأول في (٢٤ جمادى الأولى ١٠٣٨هـ/ ٢٠ كانون الثاني ١٦٢٩م)، وخلفه حفيده سام ميرزا بن صفي ميرزا، واتخذ لقب شاه صفي (١٠٣٨ ـ ١٠٥٢هـ/ ١٦٢٩ ـ ١٦٤٢م)[(٢)].

تجدَّدت العلاقة العدائية بين العثمانيين والصفويين في عهد الشاه صفي، وتركَّز الصراع بينهما على العراق وأرمينيا، فقد استغل السلطان مراد الرابع وفاة الشاه عباس الأول القوي، وصغر سن خَلَفِه، فنهض لاستعادة العراق وبغداد من الصفويين، وجهَّز جيشاً من أجل هذه الغاية عهد بقيادته إلى الصدر الأعظم خسرو باشا، ويبدو أن هذا رأى أن استعادة العراق لا تتم إلا إذا عُزل العراق عن إيران، ولا يتحقَّق ذلك إلا بالسيطرة على القسم من أذربيجان الواقع تحت السيطرة الإيرانية، ونجح في استعادة إيران الغربية، أي إيالات كرمنشاه وكردستان ولورستان وخوزستان، كما استعاد العثمانيون جنوبي العراق عندما هاجم مصطفى باشا حاكم طرابلس الشام الحلة وكربلاء والنجف والكوفة، وانتزعها من أيدي الصفويين[(٣)].

وتوجه خسرو باشا بعد ذلك إلى بغداد وحاصرها في (٢٧ صفر ١٠٤٠هـ/ ٥ تشرين الأول ١٦٣٠م) وضربها بالمدافع، غير أنه لم يتمكَّن من اقتحامها، ويبدو أنه كان مُنهكاً بفعل ما بذل من جهد في الاستيلاء على غربي إيران.

كان الشاه صفي قد خرج في غضون ذلك من عاصمته وتوجَّه صوب بغداد لمشاركة حاميتها في الدفاع عنها، وعندما علم خسرو باشا بقدومه رأى من الأفضل أن يفكَّ الحصار عن المدينة ويعود أدراجه، وهذا ما حصل بعد أربعين يوماً من

---

(١) العرضي، أبو الوفا ابن عمر: معادن الذهب في الأعيان المشرفة بهم حلب ص٣٤٦.
(٢) إقبال، عباس: مجلة بادكار، مقال بعنوان: مباحث تاريخي أز ابتداي صفوية تا آخر قاجارية ص١١. الأستراآبادي ص٢٣٦.
(٣) أوزتونا: جـ١ ص٤٧٧.

الحصار، ولما وصل الشاه صفي إلى بغداد استعاد جنوبي العراق[(١)].

لم يركن السلطان مراد الرابع إلى الهدوء، وقرَّر استعادة العراق والسيطرة على بغداد، وكان ذلك في الوقت الذي تدهورت فيه أوضاع الدولة الصفوية بفعل إمعان الشاه صفي في التخلص من قادته للحدِّ من سلطتهم، ومالت إلى الضعف والتراجع، وقد شكَّل ذلك عاملاً استغلَّه السلطان مراد الرابع، فأعدَّ جيشاً ضخماً وخرج على رأسه لتحقيق هدفه، ولما وصل إلى بغداد في (٨ رجب ١٠٤٨هـ/ ١٥ تشرين الثاني ١٦٣٨م) ضرب حصاراً عليها، وقاومت حامية المدينة المؤلفة من أربعين ألف جندي بقيادة بكتاش خان تركمان الحصار المضروب عليها ببسالة، وبقي الشاه صفي في قصر شيرين[(٢)] مع جيشه يراقب الحصار يوماً بيوم من دون أن يجرؤ على الاصطدام بالجيش العثماني، وقد أمل أن تردَّه قوة الحامية وتحصينات المدينة المنيعة، فيدبَّ اليأس في نفوس أفراده فيفكون الحصار ويعودون أدراجهم، لكن السلطان وقد صمَّم على اقتحام المدينة، اشتبك مع حاميتها، وقُتل الصدر الأعظم خلال القتال، وكان قد استولى على بعض أبراجها ما سهَّل السيطرة عليها بعد ذلك بيومين، وإذ نفدت المؤن من المدينة في غضون ذلك، اضطرت حاميتها إلى الاستسلام في (١٧ شعبان/ ٢٤ كانون الأول) بعد تسعة وثلاثين يوماً، تكبَّد خلالها الطرفان كثيراً من القتلى والجرحى، واشترط السلطان:

ـ أن يتم إخلاء بغداد من الإيرانيين فوراً.

ـ أن يُمنح المحاصَرون الحرية في الالتحاق بجيش الشاه أو جيش السلطان[(٣)].

أقام السلطان مراد الرابع الذي صار يُعرف باسم «فاتح بغداد» مدة واحداً وعشرين يوماً في المدينة رتَّب خلالها شؤونها الإدارية، فعيَّن حسين باشا والياً عليها، وترك تحت إمرته اثني عشر ألف جندي، وأصلح أسوارها، ورمَّم قلعتها، كما أصلح قبر أبي حنيفة النعمان، ولما اطمأن أنه لا توجد حملة صفوية مضادة لاستعادتها غادرها عائداً إلى استانبول، وأبقى فيها الصدر الأعظم مصطفى باشا لإجراء مفاوضات الصلح الذي بدت تباشيره تلوح في الأفق[(٤)]، وفعلاً جرت مفاوضات الصلح في منطقة زهاب، قصر شيرين، وتمخَّض عنها توقيع اتفاقية (زهاب) التي حدَّدت مناطق نفوذ كلاً من الدولتين العثمانية والصفوية، ووضعت العراق وبغداد والبصرة

---

(١) أوزتونا: جـ١ ص٤٧٧. إقبال: تاريخ إيران بعد الإسلام ص٦٧٧.
هامر، ف ف: تاريخ امبراطوري عثماني جـ٣ ص١٩٢٨ ـ ١٩٣٠.
(٢) تقع مدينة قصر شيرين في جنوب شرقي كركوك على الحدود العراقية ـ الإيرانية.
(٣) صباغ: ص١٦٥.
(٤) أوزتونا: جـ١ ص٤٨١ ـ ٤٨٢.

والموصل والمنطقة الغربية الكردية تحت السيطرة العثمانية[1].

التنظيم الإداري للعراق

بعد أن أحكمت الدولة العثمانية سيطرتها على العراق قسَّمته إلى أربع ولايات هي:

- بغداد، ويتبعها ثمانية عشر سنجقاً أو لواء إضافة إلى المركز.
- الموصل، ويتبعها ستة سناجق.
- شهرزور، ويتبعها واحداً وعشرين سنجقاً بما فيها القلاع.
- البصرة، لم يكن يتبعها سناجق بفعل تركيبها العشائري.

لم تكن تلك التقسيمات ثابتة، واعتراها تبدلات فرعية.

يرأس الوالي الجهاز الحكومي، ويتمتع بصلاحيات أوسع مما لولاة الولايات الأخرى، فله حق تعيين بعض الموظفين، ومصادرة الأموال، وهو مسؤول عن الإدارة المدنية والعسكرية، وعليه ضمان ولاء ولايته للإدارة المركزية، والمحافظة على أمنها، وقيادة الجيش في الحملات العسكرية.

يساعد الوالي موظف يُعرف باسم كتخدا، يعاونه في الشؤون السياسية والعسكرية، وينوب عنه عند غيابه، ويختص الدفتردار في الشؤون المالية، وتسجيل إيرادات الولاية ومصروفاتها في سجل خاص.

ويلي الوالي القاضي في المكانة الاجتماعية، وهو مسؤول عن تطبيق العدل والاهتمام بالمسائل الشرعية والإشراف على جمع الضرائب، ومراقبة الأسواق، وتكلِّفه الإدارة المركزية أحياناً بمراقبة سلوك الوالي، ويساعده في تنفيذ أوامره موظفان، هما: الصوباشي، وهي رتبة عسكرية، وهو بمثابة رئيس الشرطة في وقت السلم، وقائد فرقة في وقت الحرب، والآخر المحتسب، وهو يعاون الصوباشي، ويشرف على تنفيذ الأوامر ويراقب الأسواق.

وهناك أغا الانكشارية وهو قائد الحامية، والمكتوبجي: كاتب الرسائل، ومهر دار: حامل الأختام، وخزنة دار: أمين الصندوق، واحتشامات أغاسي: رئيس التشريفات، وروزنامة جي: كاتب الوقائع اليومية، وغيرهم من الموظفين الأدنى مرتبة[2].

(١) صباغ: ص١٩٥.

(٢) انظر: العابد، صالح: عهد الحكم العثماني الأول، الفصل الثاني، وهو فصل في كتاب العراق في التاريخ ص٥٧٣ ـ ٥٧٤.

سياسة العثمانيين في جنوبي العراق

واجهت الدولة العثمانية بعض المشكلات في ولايتي شهرزور والبصرة. تقع الولاية الأولى في منطقة الجبال على الحدود مع الدولة الصفوية، لذا تعرَّض الحكم العثماني فيها إلى الأخطار باستمرار، وتقع الثانية في منطقة قبائل شديدة المراس، كانت دائماً تُنازع سلطات بغداد، وقد أبدى العثمانيون مرونة في تعاملهم مع الأُسَر المحليَّة المتنفذة التي أعلنت ولاءها لهم، ومنها أسرة الشيخ راشد بن مغامس التي كانت تحكم البصرة، وأقرَّها السلطان سليمان القانوني على حكمها، وقد دفعت إجراءات العثمانيين في توطيد سلطانهم على منطقة البصرة والتحكم بشبكة الطرق التجارية؛ هذه الأسرة إلى الثورة.

دفعت هذه الثورة بالإضافة إلى رغبة العثمانيين السيطرة على رأس الخليج العربي؛ الباب العالي بتوجيه حملة كبيرة إلى البصرة بقيادة والي بغداد أياس باشا في عام (٩٥٣هـ/ ١٥٤٦م)، وسعى القائد العثماني خلال تقدُّمه إلى إخضاع القبائل المنتشرة بين بغداد والبصرة، ونجح في إلحاق الهزيمة بشيخ مشايخ آل قشعم، الذي يُلقب بشيخ العراقين، أي شيخ الكوفة والبصرة، وربطها بالحكم العثماني المباشر.

وبرزت إثر انهيار قبيلة آل قشعم، قبيلة المنتفق التي ورثت نفوذ تلك الأسرة وأضحى لها شأن فيما بعد، ويبدو أن الإجراءات القاسية التي نفَّذها الولاة العثمانيون، أدَّت إلى ثورة تزعَّمها علي بن آل عليان كبير مشايخ الجزائر، التي تشمل منطقة المستنقعات بين الكوفة وواسط في الشمال والبصرة في الجنوب، وذلك في عام (٩٥٦هـ/ ١٥٤٩م)، وكلَّف السلطان والي بغداد تمرد علي باشا بإخمادها، وأمر والي سيواس محمد باشا البلطجي بمساعدته، وبعد معارك ضارية بين القوات العثمانية والقبائل، فشل العثمانيون في تحقيق نتيجة حاسمة، وذلك بسبب طبيعة المنطقة غير الصالحة لخوض المعارك والحروب النظامية، واضطر تمرد علي باشا إلى الانسحاب، فعزله السلطان وعيَّن محمد باشا البلطجي والياً على بغداد.

استمرت الدولة العثمانية في سياستها الهادفة إلى إخضاع القبائل، نظراً لأهمية المنطقة وخشية من استغلال البرتغاليين المتمركزين عند مداخل الخليج العربي، لهذه القبائل، وأدى فشل الأسطول العثماني في صراعه مع البرتغاليين (٩٥٨ ـ ٩٦٠هـ/ ١٥٥١ ـ ١٥٥٣م) إلى تراجع هيبة العثمانيين في المنطقة، فاستغلت القبائل ذلك لتجديد الثورة، واستطاع آل عليان في عام (٩٦٠هـ/ ١٥٥٣م) صدّ حملة عثمانية، وقتْل عدد من أفرادها، وتزايدت جرأة القبائل وبخاصة آل عليان، فأخذت تغير على البصرة وتهاجم حاميتها العثمانية، فأرسلت الدولة حملة كبرى في عام (٩٧٥هـ/

١٥٦٧م) مزودة بالسفن والمدافع بقيادة والي بغداد اسكندر باشا، وقد حقَّقت بعض النجاح، وواصل رجال القبائل المقاومة، واتبعوا أسلوب حرب العصابات لإنهاك القوات العثمانية، فعمد اسكندر باشا إلى قطع أشجار النخيل وإتلاف المزروعات والمحاصيل، وهي المورد الرئيس للقبائل، ما أجبر علي بن عليان على طلب الصلح لقاء دفع ضريبة إلى خزينة البصرة، وتسليم أحد أولاده رهينة لدى السلطان، وعلى الرغم من ذلك لم يستتب الأمن، وظلَّت الإدارة مضطربة، وتراجعت واردات الولاية، فاضطر اسكندر باشا إلى تسليم أمور الولاية إلى كاتب الجند إفراسياب بن أحمد سنة (١٠٠٥هـ/ ١٥٩٦م) لقاء دفع ثمانية أكياس رومية، حوالي أربعين ألف قرش، على أن تستمر الولاية مرتبطة بالدولة العثمانية.

وبذلك تشكَّلت ولاية لا تدين للدولة إلا بولاء إسمي، إلى أن زالت في عام (١٠٧٩هـ/ ١٦٦٨م) إثر الحملة التي قادها والي بغداد قرة مصطفى لإنهاء استقلالها.

ونشطت الحياة التجارية في هذه الحقبة، وأضحت بغداد مركزاً تجارياً مهماً، ثم أخذ الوضع بالتدهور من جديد، وبدأت الفوضى وعدم الاستقرار بالانتشار في مطلع القرن السابع عشر بسبب الوهن الذي أصاب السلطة المركزية في استانبول، فكثرت الحركات الانفصالية، فاستغل الصفويون هذا الوضع المتردي لغزو العراق، عبر حركة بكر الصوباشي[1].

الصراع في القرن الثامن عشر

الغزو الأفغاني لإيران

عانت إيران في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي من غزوة مدمرة قام بها الأفغان، والواقع أن إيران قد انهارت في عهد الشاه حسين (١١٠٥ ـ ١١٣٥هـ/ ١٦٩٤ ـ ١٧٢٢م) بفعل الصراعات بين القوى المتنافسة على الحكم، كما نفَّذ هذا الشاه سياسة مذهبية متعسفة أثارت عداء الأفغان السُّنَّة الذين كانوا يحكمون قندهار باسم شاه إيران، والمعلوم أن الشاه عباس الأول قد ضمَّها إلى الدولة الصفوية في عام (١٠٣١هـ/ ١٦٢٢م)، وتناوب على حكمها ولاة صفويون حتى مطلع القرن الثامن عشر الميلادي.

وكانت تسكن أفغانستان في العهد الصفوي قبائل عديدة، أهمها: الغيلزاي في الأجزاء الجنوبية، والدوراني (العبدلي) في الأجزاء الشرقية، وحدثت في إقليم قندهار تطورات سياسية أدَّت إلى مطالبة السكان بالاستقلال عن الدولة الصفوية،

---

(١) العابد: ص٥٧٤ ـ ٥٧٩.

ففي عام (١١١٥هـ/ ١٧٠٣م) تسلّم كوركين خان الكرجي حكومة قندهار، وبوصفه تابعاً لدولة شيعية المذهب راح يضيِّق الخناق على الأفغان الغيلزائيين السُّنَّة، ما أثار مير أويس، أحد أبرز زعماء العشائر الغيلزائية، والمسؤول عن إدارة أمور بلدته قندهار، فراح يعمل على إثارة النقمة بين رجال قبيلته ضد كوركين، الأمر الذي دفع هذا إلى القبض عليه وإرساله إلى أصفهان.

ويبدو أن مير أويس كان ذكياً، فاستطاع أن يتقرَّب من الشاه حسين حتى عفا عنه وأضحى من رجاله المقرَّبين، وحصل منه على إذن بالذهاب إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، فاستغل وجوده في مكة واجتمع بفقهائها، وحصل منهم على فتوى تجيز قتال الصفويين والقضاء عليهم[1].

وعندما عاد مير أويس إلى أصفهان أخذ يؤلِّب الشاه ضد كوركين ويتهمه بميله إلى الروس، فأصدر الشاه مرسوماً عيَّنه بموجبه رئيساً لشرطة قندهار ومراقباً لأعمال كوركين، وما لبث مير أويس أن تخلَّص منه وتسلَّم حكم قندهار[2]، وأخذ يُبعد الجنود الصفويين عن ولايته تدريجاً إلى أن استقل بحكمها.

وحاول الشاه حسين استعادة المدينة لكنه فشل، وتوفي مير أويس في عام (١١٢٧هـ/ ١٧١٥م)، وخلفه أخوه عبد الله ثم ابنه محمود الذي هاجم الأقاليم الشرقية لإيران واستولى على سيستان عاصمة العبداليين، وكرمان، ويزد، وفرح آباد وجلفا، واصطدم بالقوات الصفوية في كلناباد الواقعة شمالي العاصمة أصفهان، وهي المعبر الوحيد المؤدي إليها؛ وتغلَّب عليها، ثم سقطت العاصمة في يده، واضطر الشاه إلى الاستسلام وفق شروط مير محمود: التنازل عن الحكم والزواج بابنته[3].

وعلى هذا الشكل وقعت إيران تحت الحكم الأفغاني.

انعكاسات السيطرة الأفغانية على إيران

- **في عهد مير محمود**

أضحى مير محمود صاحب الحق الشرعي المستند على القوة في حكم البلاد، غير أنه واجه بعض الصعوبات جعلت آماله تتأرجح بين تحقيق ما يصبو إليه وبين الفشل في الوصول إلى الهدف، نذكر منها:

---

(١) مير أحمدي، مريم: تاريخ سياسي واجتماعي إيران، در عصر صفوي ص٩٢.
(٢) المرجع نفسه: ص٩٣.
(٣) المرجع نفسه: ٩٣ ـ ٩٦. صباغ: ٢٠٥ ـ ٢٠٦، نوار، عبد العزيز سليمان: تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث جـ١ ص٨٧ ـ ٩٥.

- تشكيك الإيرانيين بسياسته المعتدلة التي نفَّذها.
- وجود الشاه طهماسب الثاني في شمالي إيران الذي كان يعمل على استعادة الحكم.
- بروز العصبيات العشائرية الفارسية والكردية ومحاولتها الانفصال عن جسم الدولة.
- ظهور بوادر النقص في عديد جيشه بفعل أنه استنفد كامل طاقته العسكرية.

وأرسل والي بغداد حسن باشا مبعوثاً إلى أصفهان للوقوف على نوايا مير محمود تجاه السلطنة العثمانية، فأبدى ولاءه لها، وأرسل سفيراً إلى بغداد، هو محمد صادق خان، لتأكيد هذا الولاء والتماس المساعدة للاستيلاء على ما تبقَّى بأيدي الصفويين من مدن وقرى.

وبناء على تقرير والي بغداد نهضت الدولة العثمانية للسيطرة على مناطق الأطراف: إيروان وتبريز وكنجة وتفليس، لتحصين جبهتها الشرقية، ما أثار القيصر الروسي بطرس الأكبر الذي كانت لديه تطلعات توسعية عبر ولايات الكرج وإيران القوقازية، بالإضافة إلى تطلعات اقتصادية تتمثل في وضع يده على تجارة الحرير الإيراني، ووصوله إلى الهند عبر خيوة وبخارى، فتوغلت قواته في عمق الأراضي الإيرانية واستولت على جيلان وباكو ودربند.

وكاد التنازع على الأراضي الإيرانية بين العثمانيين والروس أن يؤدي إلى حرب بينهما، ثم تفاهما، وعُقدت بينها معاهدة في (٢شوال ١١٣٦هـ/ ٢٤ حزيران ١٧٢٤م) قضت بأن تحتفظ الدولتان بما استولتا عليه من أراضٍ إيرانية، وقيام تحالف بينهما ضد أي محاولة يقوم بها الشاه طهماسب الثاني لاسترداد ما يسيطران عليه[١].

• نهاية مير محمود

زجَّ اقتسام أراضٍ إيرانية بين العثمانيين والروس بمير محمود في مشكلات لم يستطع تجاوزها وأدَّت إلى نهايته، نذكر منها:
- الضغط الدولي المتمثل بالدولتين العثمانية والروسية.
- تعرُّض جيشه لهزائم متكررة في مناطق عديدة داخل إيران.
- هجوم الأكراد اليزديين[٢] على معسكره.

(١) انظر نص المعاهدة عند:
Lokhart, H: the Fall of the safavid Dynasty and Afghan Occupation of Persia pp, 271 - 272.

(٢) إن كلمة يزدي مشتقة من يزدان وتعني بالكردية والفارسية: الإله، وهي مشتقة من الأصل السنسكريتي يازادا بمعنى: الخالق أو المبتكر، ثم خُفِّفت في البهلوية إلى يزدان، وقد تكون الكلمة مشتقة من اسم مدينة تقع بين أصفهان وشيراز وكرمان تدعى يزد، وهي مدينة مقدسة لدى الزرادشتيين.

فأصيب بالجنون، فاستدعى كبار رجال الدولة من الأفغان ابن عمه مير أشرف من أفغانستان وأسندوا إليه ولاية العهد، ثم وثب على الحكم وقتل مير محمود.

• في عهد مير أشرف

تراوحت علاقة مير أشرف مع العثمانيين بين التصادم والتفاهم، فقد تعرَّض لضغط داخلي تمثَّل بتنامي قوة الشاه طهماسب الثاني، ولضغط خارجي تمثَّل برؤية العثمانيين أنهم أصحاب الحق الشرعي في حكم إيران وحمايتها من الأطماع الخارجية، وباستمرار الروس في اتِّباع سياسة بطرس الأكبر بعد وفاته، والقاضية بالتوسع على حساب الإيرانيين.

وقضت المصلحة العثمانية العليا بمواجهة الأطماع الروسية في الأراضي الإيرانية عبر السيطرة الكاملة على إيران، لذلك استأنف العثمانيون العمليات العسكرية، فزحف والي بغداد أحمد باشا إلى أصفهان واصطدم بالقوات الأفغانية بقيادة مير أشرف، غير أنه تعرَّض للهزيمة، وكرَّر العثمانيون محاولتهم لضرب القوات الأفغانية، في الوقت الذي تعرَّض فيه مير أشرف لخطر داخلي تمثَّل بتنامي قوة الشاه طهماسب الثاني، فاضطر أن يتفاهم مع العثمانيين للمحافظة على قواته من جهة ومواجهة خطر الصفويين من جهة أخرى، ووقَّع اتفاقية صلح معهم في عام (١١٤٠هـ/١٧٢٧م)، وضعت إيران تحت الوصاية العثمانية الاسمية مقابل اعتراف العثمانيين به حاكماً على هذا البلد من قِبَلهم، وتكون المناطق القريبة من الحدود العثمانية ـ الإيرانية، تحت حكم العثمانيين المباشر[١].

• في عهد نادرخان الأفشاري

ظهور نادرخان: ينتسب نادرخان إلى قبيلة أفشار التركمانية، الضاربة في خراسان، دخل في مرحلة الشباب في خدمة علي بك حاكم أبيورد[٢]، وأسدى إليه خدمات جليلة جعلته يُزوّجه ابنته[٣]، اتصف نادرخان بالطموح السياسي، وطمع في حكم المدينة، فقتل عمه وحلَّ مكانه، ثم رنا ببصره إلى حكم خراسان، فاصطدم بحاكمها، غير أنه تعرَّض للهزيمة، ثم استقر في قلعة بخراسان عُرفت باسمه فيما بعد «قلعة نادري»، واتخذها قاعدة انطلاق لتوسيع دائرة نفوذه، وقد وضع نصب عينيه هدفين:

الأول: التوسع على حساب القوى في الشرق والغرب والخليج العربي.

(١) صباغ: ص٢١١ ـ ٢١٢.
(٢) أبيورد: مدينة بخراسان بين سرخس ونسا. الحموي: جـ١ ص٨٦.
(٣) إقبال: ص٦٩٥.

الثاني: تحرير إيران من الأفغان والتفرد بحكمها بعد أن يقضي على الأسرة الصفوية.

وحتى يُبرِّر تحقيق هدفيه انتمى إلى هذه الأسرة، فكلَّفه الشاه طهماسب الثاني باستعادة مشهد من الأفغان ففعل، كما استعاد هراة منهم، وأعاد الثقة إلى الدولة الصفوية، فمنحه الشاه اسمه وسماه طهماسب قولي خان تشريفاً له، فارتفع قدره كما ارتفعت مكانة الشاه ما جعلهما وجهاً لوجه على مستوى المنافسة ضد مير أشرف، فاصطدم نادرشاه به في دامغان[1]، وتغلَّب عليه وانتزع أصفهان منه[2].

وطلب نادرخان المكافأة التي تليق به كقائد منتصر، فمنحه الشاه حق جمع الضرائب، فسيطر بذلك على القدرات المالية للبلاد، كما سيطر على القوات العسكرية[3].

الصراع على بغداد بين العثمانيين ونادرخان: كان على نادرخان بعد ذلك أن يواجه القوى الأخرى التي كانت لا تزال تحتفظ بأراضٍ إيرانية، وهي الدولة العثمانية وروسيا، فبدأ بالأولى، وكان قد أزعجه رفضها طلب الشاه طهماسب الثاني بالتخلي عن المناطق التي سيطر عليها العثمانيون خلال الاجتياح الأفغاني، فنهض لاسترجاعها بالقوة، واستولى على الأهواز وهمدان ونهاوند وتبريز[4]، فأصدر السلطان العثماني محمود الأول (١١٤٣ ـ ١١٧٦هـ/ ١٧٣٠ ـ ١٧٥٤م) أوامره إلى أحمد باشا والي بغداد وعلي باشا قائد جيش الشرق بمحاربة الصفويين، وكان نادر خان غائباً، فتغلَّبا على القوات الصفوية، واستعادا تبريز، واضطر الشاه طهماسب الثاني إلى شراء سكوت العثمانيين بطلب الصلح، ووقَّع الجانبان اتفاقية عُرفت باتفاقية أحمد باشا في عام (١١٤٥هـ/ ١٧٣٢م)[5] تنازل الشاه بموجبها عن الكثير من الأراضي الإيرانية، وعندما علم نادرخان بمضمونها ثارت ثائرته، فأرسل إلى حكام الأطراف بعدم تنفيذها، وعزل الشاه طهماسب الثاني ونصَّب ابنه عباس الثالث مكانه، وتولى هو منصب وكيل السلطنة، فآلت إليه أمور البلاد كلها[6].

أعلن نادرخان إثر تأزم العلاقة بينه وبين الدولة العثمانية، أنه سيسير على رأس

(١) دامغان: بلد كبير بين الريّ ونيسابور. الحموي: جـ٢ ص٤٣٣.
(٢) شاملوني، حبيب الله: تاريخ تهران ص٦٨١.
(٣) نوار: جـ١ ص١١٧ ـ ١١٨.
(٤) ميرزا، مهدي خان أسترآبادي: درة نادرة ص٢٣٤ ـ ٢٣٥.
(٥) الكركوكلي، رسول: دوحة الوزراء في وقائع بغداد الزوراء ص٢٨.
(٦) القزويني: ص٩٠، أحمدي: ص١١١. إقبال: ص٧٠٣ ـ ٧٠٤.

جيشه إلى العراق للمطالبة بحق له في أراضيه، وكان هذا البلد الولاية الأكثر ضعفاً في خاصرة الدولة العثمانية، وبخاصة بعد نشوب ثورة العشائر العربية ضد حكم أحمد باشا[1]، فاندفع صوب بغداد عبر ثلاثة محاور: محور درنة ـ شهرزور، ومحور الموصل، ومحور بغداد، على أن تلتقي الجيوش الثلاثة عند المدينة لفرض حصار عليها، وقاد بنفسه القسم الثالث من الجيش المتوجِّه مباشرة إليها، ولما وصل إلى بغداد ضرب الحصار عليها في (٣ شوال ١١٤٥هـ/ ١٩ آذار ١٧٣٣م)، وأرسل قوة عسكرية إلى الكاظمية لقطع طريق الإمدادات الآتية من البصرة عنها[2].

دافعت الحامية العثمانية عن المدينة ببسالة، وتحمَّل السكان عبء الحصار، وبخاصة بعد نفاد المؤن، فطلب والي المدينة أحمد باشا نجدة عاجلة من استانبول، فخرج جيش عثماني بقيادة طوبال عثمان باشا لنجدتها، وعندما علم نادرخان بخروجه، ترك قسماً من جيشه على حصار بغداد وتوجَّه مع القسم الآخر إلى كركوك، المكان الذي كان على طوبال عثمان باشا أن يمرَّ به، وجرى اللقاء الدامي بين الجانبين عند هذه المدينة وأسفر عن انتصار العثمانيين، وفرَّ نادرخان مع قواته إلى همدان حيث أعاد تنظيمها، وسار مجدداً إلى كركوك واصطدم بالقوات العثمانية وانتصر عليها، وسقط القائد العثماني طوبال عثمان باشا قتيلاً على أرض المعركة، ثم عاد إلى بغداد لاستكمال حصارها[3].

كان القائد الأفشاري بعد هذه المعركة مستعداً لإطالة أمد الحرب في العراق لو لم يتلقَّ أنباء عن ثورة قامت ضده في إقليم فارس لصالح الصفويين، فاضطر أن يعقد معاهدة تفليس مع أحمد باشا في عام (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م) على أساس إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل التوسع العثماني في إيران[4].

ووجد نادرخان نفسه قوياً ومنتصراً، فعرض على العثمانيين شروطاً مذهبية تعجيزية، وهي الطلب من الدولة العثمانية الاعتراف بالمذهب الجعفري الذي تبنّاه وأعلنه، مذهباً سنياً خامساً، ثم عاد ليحتفل في (ذي القعدة/ آذار) بإعلان نفسه امبراطوراً إيرانياً بعد أن عزل الشاه عباس الثالث، وتسمَّى باسم نادرشاه[5].

رفضت الحكومة العثمانية الطلب، فقرَّر نادرشاه عندئذٍ شنَّ الحرب على الدولة

(١) العزاوي، عباس: تاريخ العراق بين الاحتلالين ١٩٣٥ ـ ١٩٥٦م جـ ٥ ص٢٣٣.
(٢) المرجع نفسه. علي، شاكر علي: تاريخ العراق في العهد العثماني ص١٨٥.
(٣) إقبال: ص٧٠٥ ـ ٧٠٦.
(٤) انظر نص الاتفاقية عند: الكركوكلي ص٣٥. إقبال: ص٧٠٦.
(٥) المصدران نفساهما: ص٣٧، ص٧٠٨ ـ ٧٠٩.

العثمانية حتى يصل إلى استانبول، فهاجم الممتلكات العثمانية في الجزيرة الفراتية، وحاصر بغداد، واستولى على كركوك، وتقدم نحو الموصل، وفشلت الدولة العثمانية في وقف تقدُّمه على الرغم من أنها جرَّدت عليه ثلاث حملات عسكرية[1].

وتقدم نادرشاه إلى نواحي أرضروم، وطلب من الدولة العثمانية تسليمه إيالات ثان والموصل وبغداد والبصرة، لكن والي بغداد أحمد باشا استطاع أن يقنعه بالكفِّ عما اعتزم عليه، ويبدو أن لذلك علاقة بتقدم جيوش عثمانية أخرى لوضع حدٍّ لطموحه، بالإضافة إلى نشوب اضطرابات داخل امبراطوريته أعاقته عن الاستمرار في القتال، حتى إذا كان عام (١١٥٩هـ/ ١٧٤٦م) وجّه إليه السلطان محمود الأول جيشاً آخر بقيادة يكن محمد باشا، اقتنع على الرغم من انتصاره في روان بوجوب إجراء تعديل على حدود بلاده مع العثمانيين لتعود كما كانت في عهد السلطان مراد الرابع (١٠٣٢ ـ١٠٥٠هـ/ ١٦٢٣ ـ ١٦٤٠م)، وكفَّ عن مطالبته بإقرار مذهبه الجديد، وأعلن اعترافه بالسلطان العثماني خليفة على المسلمين[2]، وبذلك يكون نادرشاه قد أخفق في تحقيق غاياته، ورجع مندحراً وقد تكبَّد خسائر فادحة، ودبَّ الانحطاط في جسم الدولة الإيرانية بعد وفاته في عام (١١٦٠هـ/ ١٧٤٧م)، ما أتاح للعثمانيين التنعُّم طويلاً بمناخ يسوده السلم والاستقرار.

---

(١) إقبال: ص٧١٨.

(٢) يذكر الكركوكلي نص الاتفاقية ص٧٥ ـ ٧٦. إقبال: ص٧١٩.

Shaw, S.J: History of the Ottoman Empire, I pp 245 - 246.

الفَصْلُ الثَّانِي

العراق تحت حكم المماليك

عهد سليمان آغا

تمهيد

استعاد العثمانيون العراق، ولكنهم تابعوا تنفيذ سياستهم التقليدية من دون أن يقوموا بإصلاح شامل في البلاد، فتركوا العصبيات العربية والكردية على ما كانت عليه، وظلَّت أداة الحكم على ما كانت عليه أيضاً، واستمر تدهور القوى العسكرية والانكشارية، وليس هذا إلا امتداداً للانحلال العام الذي دبَّ في النظام الانكشاري في مختلف ولايات الدولة، فكان طبيعياً أن يزداد اعتماد الولاة على القوى المحلية، التي كانت أضعف من أن تبسط سيطرة الولاة كاملة على مختلف أجزاء العراق، ولذلك نمت قوة العصبيات، وظل العراق يعاني من الفتن الداخلية وثورات الانكشارية، والتمرد العشائري، والتهديد الإيراني، والأزمات الاقتصادية، ومما زاد الأمور تفاقماً انتشار الأوبئة وحصول الفياضانات[1].

وشهد العراق منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي وحتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي قيام عدد من الحكومات المحلية في مدنه الرئيسة، شأن معظم ولايات الدولة العثمانية بعامة والولايات العربية بخاصة، فقد أدى ضعف السلطة المركزية في استانبول، وتراجع الوجود العثماني المباشر عن أقاليمها؛ إلى قيام سلطات محلية استطاعت أن تملأ فراغ القوة الناجم عن ذلك التراجع، فظهرت في أقاليم عربية مختلفة حكومات محلية نسَّقت بين استقلالها الإداري والعسكري وبين وجودها ضمن السيادة العثمانية، مثل آل العظم في دمشق، وآل القرمانلي في طرابلس الغرب، وحكومة علي بك الكبير في مصر.

وكانت الولايات العراقية قد شهدت منذ مطلع القرن السابع عشر محاولات متعددة لقوى محليَّة استهدفت تأسيس حكومات وراثية، اعتمد بعضها على المماليك

---

(١) نوار، عبد العزيز سليمان: تاريخ العراق الحديث ص١٢.

المجلوبين من القوقاز، وساهمت في تغيير خصائص الحكم العثماني للبلاد على نحو ميَّز عهدهم عن سائر عهود السيطرة العثمانية المباشرة.

كانت الظروف الداخلية في العراق تتطلب من الوالي حسن باشا (١١١٦ ـ ١١٣٥هـ/ ١٧٠٤ ـ ١٧٢٣م) أن يؤسس جيشاً نظامياً يدين له بالولاء، وبخاصة أن الانكشارية وهي القوة الأولى، قد ضعفت وأضحت مصدر متاعب للدولة، وشكَّلت العشائر القوة الثانية التي يمكن لهذا الوالي أن يعتمد عليها، ولكن هذه العشائر كانت مرتبطة بمراعيها وبتقاليدها، فلا يمكن الاعتماد عليها في كل وقت، كما لا يمكن تدريب أفرادها على الحرب النظامية؛ لذلك توجَّه إلى الاعتماد على عصبية جديدة، هي عصبية المماليك، لتأسيس جيش نظامي دائم[1].

وظهرت إلى جانب العصبية المملوكية في العراق أُسر مستقلة، مثل أسرة آل عبد الجليل في الموصل، وأسرة آل أفراسياب، وتزايدت قوة عشائر المنتفق حتى أضحوا على وشك تأسيس إمارة عربية، تتمتع باستقلال ذاتي كبير، كما ظهرت في المنطقة الكردية إمارة كردية قوية، هي الإمارة البابانية.

استخدام المماليك في بغداد

عندما يتفحّص الباحث تاريخ العراق الحديث منذ القرن الثامن عشر الميلادي يلاحظ المدى الذي تأثر به هذا التاريخ في إحدى مراحله بحركات المماليك، كما يلاحظ في الوقت نفسه كيف عانى العراق أو نَعِم عقب تمكُّنهم فيه.

والمملوك: مفرد مماليك، وهو العبد الذي سُبي أو اشتُري ولم يُملك أبواه، والعبد القِنُّ: هو الذي مُلك هو وأبواه[2]، والمملوك عبد يُباع ويُشرى، ولم تلبث التسمية أن اتخذت مدلولاً اصطلاحياً خاصاً في التاريخ الإسلامي، إذ اقتصرت على فئة من الرقيق الأبيض، وكان هؤلاء المماليك المجلوبون من القوقاز قد عُرفوا في الدولة العثمانية وقد ظهروا في مختلف مراحل تاريخها.

كان والي بغداد حسن باشا قد قضى شطراً من حياته في استانبول، وتدرَّج في مناصب عدة، فاطَّلع عن كثب على استخدام المماليك الشراكسة الأرقاء الذين كانوا يُجلبون أطفالاً، ويُدرَّبون تدريباً خاصاً ليصبحوا خدماً للسلطان العثماني[3]، وعندما تسلَّم حكم ولاية بغداد كان أمام أحد حلَّين، إما أن يحكم كما حكم أسلافه ويترك

(١) نوار: ص١٣ ـ ١٤.
(٢) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب جـ١٠ ص٤٩٣.
(٣) فائق، سليمان: تاريخ المماليك في بغداد، ص٢٤.

الأمور تجري في مجراها التقليدي راضياً من السلطة بالاسم، أو يستخدم قوة مرتزقة خاصة به، وقد اختار الحل الثاني، وهو استخدام المرتزقة وسيلة لإقرار النظام والأمن في ولايته، وهم الذين أثبتوا جدارة وقابلية للاضطلاع بالشؤون الجسام، فبدأ بشراء المماليك من أسواق تفليس في بلاد الكرج ومن عشائر القوقاز، وقسَّم هؤلاء إلى جماعات أو فرق تُقيم كل منها في ثكنة خاصة لها، ولكل منها اسم، مثل فرقة الخاص وفرقة وكلاء الخزينة، وبعد أن يبلغوا سنَّ المراهقة كانوا يوضعون في مدارس خاصة لتدريبهم، فيتعلمون القراءة والكتابة، ويتلقون تدريباً عسكرياً صارماً بالإضافة إلى ركوب الخيل والسباحة، وبعد إتمام دراستهم وتدريبهم كانوا يُدخلون في صف أغوات الداخل، فكان منهم الخواص، وأمناء الصندوق، ورجال المخزن، ولذلك كان بإمكان أي شاب من هؤلاء أن يصبح بعد ترقيته من درجة إلى أخرى أو من صنف إلى آخر، شخصية من شخصيات السراي[1].

لم يكن الانتماء إلى هذه المدارس مقتصراً على المماليك فقط، بل إن قسماً من أبناء الموظفين العراقيين والأتراك كانوا يدخلون إليها أيضاً، ولكن عدد هؤلاء كان قليلاً بالمقارنة مع عدد المماليك[2].

وضع حسن باشا باستخدامه المماليك أساس النظام المملوكي في العراق، وازداد عدد المماليك بسرعة، وأثبت بعضهم جدارة وإخلاصاً في خدمة سيّدهم، حتى وصلوا إلى أعلى المناصب في الولاية، وأضحى سليمان آغا نائباً ومساعداً (كتخدا) لأحمد باشا بن حسن باشا، وكان يعتمد عليه كثيراً ويثق به، إلى درجة أنه زوَّجه ابنته عادلة خانم[3].

تولي سليمان آغا ولاية بغداد

توفي الوالي أحمد باشا في عام (١١٦٠هـ/ ١٧٤٧م) أثناء عودته من حملة ناجحة ضد سليم خان زعيم البابانيين، وقد حزن عليه أهل بغداد، وقيل في وفاته «مات كبير الدنيا»[4].

لم يترك أحمد باشا ولداً يرثه، لكنه تطلَّع إلى نائبه وزوج ابنته سليمان آغا لاستخلافه، وبخاصة أنه كان محبوباً من قِبل البغداديين، وعلم الباب العالي بهذا

(١) لونگريك، ستيفن هيمسلي: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ص١٩٨.
نوار: داود باشا والي بغداد: ص٢٤ ـ ٢٥.
(٢) علي: ص١٠٥.
(٣) لونگريك: ص١٩٩.
(٤) العمري، ياسين بن خير الله الخطيب: زبدة الآثار الجليلة في الحوادث الأرضية ص٢٣٧.

التخليف، وكان ينتظر وفاة أحمد باشا لاستعادة سيطرته المباشرة على بغداد، ويقضي على القوة المملوكية الناشئة قبل أن تستفحل وتُشكل خطراً عليه.

كانت الظروف السياسية مُهيأة لتحقيق هذا الهدف، إذ كانت الدولة العثمانية تمرُّ بمرحلة هدوء نسبي في علاقاتها مع أعدائها في أوروبا عقب توقيع اتفاقية بلغراد مع روسيا في (١٤جمادى الآخرة ١١٥٢هـ/ ١٨ أيلول ١٧٣٩م)، كما كانت علاقاتها حسنة مع إيران بعد عقد اتفاقية روان في عام (١١٥٩هـ/ ١٧٤٦م) مع نادر شاه.

عمدت الدولة العثمانية في بادئ الأمر إلى فصل البصرة عن ولاية بغداد، ثم أجرت تشكيلات إدارية في حكام الولايات، فعيَّنت الصدر الأعظم السابق ووالي دياربكر أحمد باشا والياً على بغداد، وأسندت حكم البصرة إلى أحمد باشا القيصرية لي وعيَّنت سليمان آغا والياً على أضنة، فرحل إليها وهو يتطلع إلى حكم ولاية بغداد[1].

ويبدو أن الهدف من وراء إجراء تغييرات في حكام ثلاث ولايات في آن واحد، مردُّه إخفاء نيَّتها في القضاء على المماليك في بغداد، على الرغم من أن البغداديين كانوا ينظرون إلى سليمان آغا كوالٍ مرتقب لهم، غير أن إبعاده جعلهم يُثيرون المشكلات، ويضعون العراقيل بوجه الوالي الجديد كردٍّ فعل على إجراء الباب العالي[2].

وعندما وصل أحمد باشا إلى بغداد، وجد نفسه يواجه وضعاً صعباً، تمثَّل بثورة الانكشارية بفعل تأخير دفع مرتباتهم، وطالبوا بخروجه من بغداد، وأعلنوا عزله، فهرب خوفاً من بطشهم، وتولّى رجب باشا حكم الولاية بالوكالة، ولما علم الباب العالي بما حدث عمد إلى إعادة تشكيل الولاة، فعيَّن أحمد باشا القيصرية لي والياً على بغداد، وأسند حكم البصرة إلى حسين باشا آل عبد الجليل[3]، وما إن وصل الوالي الجديد إلى المدينة حتى ثار الانكشارية في وجهه، ونهضت العشائر العراقية، لا سيما عشائر المنتفق لمقاومته، وكانوا يأملون من الباب العالي أن يعيِّن سليمان آغا، فعزله الباب العالي وعيَّن مكانة محمد باشا الترياكي.

استغل سليمان آغا نشوب الاضطرابات في بغداد وعجز ولاتها عن توفير الأمن والنظام، ليكون قريباً من الأحداث في خطوة للوثوب إلى السلطة، فتعهد للسلطان بتأديب العشائر الثائرة في البصرة ودفع ما بقي في ذمة سيده أحمد باشا من ديون،

(١) فائق: ص٢١، لونگريك: ص٢٠٠.
(٢) علي: ص١١٧.
(٣) الكركوكلي: ص٩٩.

فوافق على عرضه، فرفَّعه إلى درجة ميرميران مع رتبة الوزارة، وأنعم عليه بحكم ولاية البصرة.

وما حدث أثناء انتقاله إلى ولايته الجديدة من سوء تفاهم بينه وبين أحمد باشا القيصرية لي، قد يكون متعمداً؛ دفعه إلى الزحف إلى بغداد، فاصطدم بقوات الوالي، وأرغمه على الفرار، ودخل سليمان آغا المدينة في جوٍّ الانتصار، وكتب إلى الباب العالي يشرح له ما جرى، ويطلب تعيينه والياً على بغداد.

وجد الباب العالي نفسه مجبراً على الموافقة على طلبه، وكان ذلك في عام (١١٦٣هـ/ ١٧٤٩م) وبدأ به رسمياً حكم المماليك في العراق[1].

حكم سليمان آغا مدة اثني عشر عاماً، كان مهيب الجانب، يخرج على رأس حملاته في الليل، وقد جلب له ذلك لقب أبو ليلة، لم يتهاون في أي خروج على حكمه، ولم يفشل مطلقاً في القضاء على الانتفاضات العشائرية التي قامت ضده، ولم تخلُ أيام حكمه من حملات عسكرية ولكن على نطاق ضيّق، مثل الحملات ضد المنطقة الكردية وسنجار.

اشتهر سليمان آغا بالاطلاع التام على الأمور، واغتنام الفرص بقسوة، والتنفيذ الحازم، والحصول على النتائج المباشرة، غير أن ذلك كان مصطبغاً بالمكر لا بالحكمة، فقد أعوزه فنُّ الحُكم والمُثُل العليا، فاقداً لنُظم الحكومات ونظرياتها الأساس، ومشوباً بكثير من الطيش، وسوء الاستعمال، والإجحاف، على أن حالته هذه لم تؤثر في سطوته حيث أُعجب الناس به واستحسنوا أعماله، وهو الحاكم القوي الناجح المهيمن على ولاية مترامية الأطراف، صعبة المراس، لم يُعكّر حكمه ظهور أي عدو.

كانت علاقة سليمان آغا باستانبول حسنة إجمالاً، فقد أهداه الباب العالي في عام (١١٦٦هـ/ ١٧٥٢م) الفرو الفاخر تقديراً لنجاحه في حملة سنجار، لكنه برهن في كثير من واجباته على أنه من الولاة غير المخلصين، فلم يُرسل الواردات إلى الخزينة في استانبول، وإنما كان ينفقها على الجيش والتحصين والحكومة.

اضطر سليمان آغا في بداية عهده أن يترك البصرة تحت حكم أحد الضباط، فطمع هذا بالاستقلال، فجرَّد عليه حملة عسكرية بقيادة مصطفى باشا قضت على حكمه، فالتجأ إلى بوشهر، وعهد سليمان آغا حكم البصرة إلى إبراهيم باشا وانتهى أمر العصيان.

بقيت في عهد سليمان آغا، قبائل دجلة في الشمال هادئة، كما ظلَّت عشائر

(١) الكركوكلي: ص١٠٥، فائق: ص٢٢. علي: ص١١٩ - ١٢٠.

المنتفق في الجنوب تحت السيطرة، أما بنو كعب، فقد ظلوا يُقلقون العراق ويُهدِّدونه بالتعاون مع إيران، وازدادت سطوتهم بما بنوا من أسطول بحري يضاهي الأسطول العثماني، وبلغت تعدياتهم حداً استدعى التأديب العاجل، فأمر سليمان آغا متسلّمه في البصرة بتأديبهم، فاضطر شيخهم سليمان إلى شراء الصلح.

ازداد في عهد سليمان آغا استخدام المماليك المعتقين في الوظائف المهمة، وبدأ سيل المماليك يتدفق من تفليس في بلاد الكرج، إلى بغداد؛ لأن حاكمها كان منهم، فكان منهم الكتبة والجباة وقادة الحاميات، ما أثّر سلباً على أوضاع الأتراك والأُسر الكبيرة التي حُرمت من حصصها في الإدارة والحكومة[1].

توفي سليمان آغا في (٢٠ شوال ١١٧٥هـ/ ١٤ أيار ١٧٦٢م)، ولم يترك ما يتضح منه تعيين خلف له.

عهد علي باشا

نصّب سليمان آغا قبل وفاته سبعة أغوات في منصب النائب أو المساعد، من بينهم عمر آغا زوج عائشة خانم، وعلي آغا الذي ساعده في تولّي منصب الباشوية من قبل، وتولّى حكم سناجق عدة منها البصرة.

وتسلّم الدفتردار عثمان العمري منصب الوالي مؤقتاً إثر حادثة الوفاة، بوصفه قائم مقام، ريثما يرد فرمان بالتعيين، وكان السلطان قد عيَّن أمين باشا الجليلي الذي كان في كركوك، محافظاً لبغداد، وما كاد يصل إلى المدينة حتى وصل الفرمان بتعيين علي آغا والياً على بغداد وترقيته إلى رتبة وزير، ربما بتأثير الصدر الأعظم راغب باشا أو ببذل المال، فترك البصرة وجاء إلى بغداد وتسلّم منصبه الجديد، وعاد أمين باشا إلى كركوك.

كانت فاتحة أعماله مصادرة أملاك الدفتردار الذي بدا ضعيفاً في مزاولة مهنته، وسجَنَه، كما صادر أملاك سليمان آغا، وأقصى وأعدم أكثر زعماء الانكشارية، ربما لمعارضتهم له أو أنهم متهمون بالفساد، ما أحدث هياجاً عسكرياً اضطر بسببه إلى الخروج من بغداد وخيَّم في الجانب الأيمن من دجلة، ويبدو أن الثائرين اختلفوا فيما بينهم، ما أتاح له العودة إلى بغداد، فأعاد النظام والهدوء إلى ربوعها، وعلى الرغم من شخصيته القوية إلا أنه لم يكن يملك المؤهلات التي تُخوِّله ملء منصبه عن جدارة.

الواقع أن الأوضاع الداخلية المضطربة في عهده لم تهدأ، وتعرَّض لمؤامرات

(١) لونگريك: ص٢٠٢ ـ ٢٠٤.

الملكة الأم عادلة خانم بسبب منعها من التدخل في شؤون الحكم، ومؤامرات الناقمين عليه شخصياً، واتهموه بممالأة الإيرانيين الشيعة، وعلى هذا كانت مدة ولايته القصيرة، سنتان، ملأى بالحوادث، وأهم ما قام به من أعمال حملته الكبيرة على البابانيين، واستولى في عام (١١٧٧هـ/ ١٧٦٣م) على منطقة بني لام، وأخضع الشيخ سليمان، شيخ الكعبيين، بمساعدة المقيم البريطاني، وجرَّد حملة عسكرية على بني خزعل في عام (١١٧٨هـ/ ١٧٦٤م) الذين أثاروا القلاقل بعد وفاة سليمان آغا.

وسرعان ما حيكت الدسائس ضده من مساعديه ومنافسيه، وبخاصة عمر باشا، وتسربت روح الفتنة إلى خارج القصر، ولم ينفع ما بذل من مال في سبيل تهدئة الخواطر، وتجدَّدت ثورة الانكشارية انتقاماً لمقتل بعض زعمائهم، وأخلص الجميع لعمر باشا، وعندما أدرك علي باشا أنه أضاع كل شيء انسلَّ من مقرِّه متنكراً، غير أنه اكتُشف أمره، فقُبض عليه وسُجن ثم أُعدم في العام المذكور أعلاه[1].

عهد عمر باشا

انعقد الديوان بعد مقتل علي باشا لاختيار خلف له، وكان اسم عمر باشا يفرض نفسه بفعل مؤهلاته والظروف المحيطة به، فقد كان قائداً للثورة الناجحة التي قامت ضد حكم علي باشا.

وأرسل أعضاء الديوان كتاباً إلى السلطان يُعلمونه بما حدث، ويسترحمونه تعيين عمر باشا، فلم يجد السلطان بُدّاً من الموافقة، وتولّى عمر باشا منصبه والياً على بغداد في (أواخر ١١٧٧هـ/ ربيع ١٧٦٤م).

اتَّسم حكم عمر باشا بالضعف، لم تحدث خلاله غير الحروب القبلية، وتقلَّصت سلطته تدريجاً. حاول في بداية حكمه تهدئة القبائل، وبخاصة قبيلة خزعل، غير أن تمادي شيخها في مناوأة الحكم، دفعته إلى مهاجمتها، ففرَّ شيخها حمود ثم ظهر ثانية وأعيد للمشيخة بعد أن تعهد بالإخلاد إلى الهدوء، كما قام بحملة ضد عبد الله شيخ المنتفق في عام (١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م)، لكن تفاصيلها ونتائجها غامضة، ولم يُدوِّن المؤرخون أي شيء عن حملات أخرى قام بها في جنوبي العراق.

وأخذ عمر باشا يفقد تدريجاً قدرته على عزل الشيوخ وتنصيبهم، وتراجعت قيمة قراراته شيئاً فشيئاً، وغدت حكومته لا تأثير لها من القرنة إلى الحسكة من جهة الفرات وإلى منطقة زبيد من جهة دجلة، وكثرت المؤامرات ضده، وكان قد قبض في

(١) لونگريك: ص٢٠٦ ـ ٢٠٩.

عام حملة المنتفق على الأمير عبد الله الشاوي وقتله، وهو من وجوه بغداد، فجمع ولداه سليمان وسلطان قوة من المتمردين وقطعا الطرق المؤدية إلى المدينة، فجهز عمر باشا قوة عسكرية جابت المنطقة من البصرة إلى الدجيل، واشتبكت مع المتمردين، ففرَّ سليمان وقُبض على سلطان وقتل في مجلس عمر باشا، الذي عزل آغا الانكشارية، ويبدو أنه كان متواطئاً مع الأخوين، وأرسله إلى كركوك حيث شُنق، ومما زاد الأمور تفاقماً هيمنة رجل وضيع من أصل فارسي يُدعى محمد العجمي على الوالي الضعيف[1].

وفي الوقت الذي كانت فيه السلطة في أواسط العراق وجنوبه آخذة بالانحطاط والتراجع، كانت الموصل والإمارات الكردية تُكوِّن تاريخها الخاص، فقد تعرَّضت الأولى لغزو إيراني بقيادة كريم خان الزند الذي تدهورت علاقاته مع الدولة العثمانية منذ أواخر عام (١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م)، وصلت ذروتها عندما شنَّ هجوماً على البصرة في عام (١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م) عقب الهزيمة التي لحقت بقواته في شمالي العراق، حيث كانت المنطقة الكردية مسرحاً للصراعات بين الحكام، وكانت صِلتها بالعلاقة العامَّة بين العراق وإيران تزداد وضوحاً عاماً بعد عام، وخاصة أن كريم خان الزند كان كردياً، فأعطى الصراع العنيف بين الأمراء الأكراد، فرصة للتدخل في شؤون العراق.

وكان لهزيمة الجيش الإيراني في شمالي العراق والخسائر الكبيرة التي مُني بها، أسوأ الأثر في نفس كريم خان الزند، الذي بادر فوراً باستعداداته العسكرية، وكان من المتوقع أن يهاجم بغداد أو البصرة، لكنه اختار الثانية مدفوعاً بعوامل عدة، أهمها:

- نجاح البصرة التجاري ومنافستها للموانئ الإيرانية، وخاصة بعد انتقال نشاط شركة الهند الشرقية إليها، والمعروف أنها نقلت نشاطها من بوشهر بسبب متاعبها مع الشاه.
- اعتقد الخان بأن امتلاكه البصرة يساعده على إخضاع عُمان التي كانت أغلب تجارتها مع هذا الميناء، وإحباط السياسة الإنكليزية التي تهدف إلى مقاطعة الموانئ الإيرانية.
- امتناع العثمانيين والإنكليز عن تقديم المساعدة له ضد إمام عُمان، أحمد بن سعيد، التي نشبت الخلافات معه بشأن دفع الأتاوة التي كانت تدفعها عُمان للدولة الصفوية أيام نادرشاه.

(١) لونگريك: ص ٢٠٩ ـ ٢١١.

- إشغال القوات المسلحة الإيرانية بعيداً عن الوطن بعد أن شعر بوجود تذمُّر داخل صفوفها.
- انهماك الدولة العثمانية بمشكلاتها الخارجية في الحرب مع روسيا.
- اضطراب أوضاع العراق بسبب الثورات العشائرية، وما تركه وباء الطاعون الذي حلَّ ببغداد عام (١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م) حيث فتك بمعظم سكانها[1].

أثارت القوات الإيرانية الزاحفة باتجاه العراق الذُّعر، إذ لم يكن لدى حاكم بغداد من القوات ما يستطيع ضدَّ الهجوم الإيراني، لذا عرض الأمر على الباب العالي، وطلب المساعدة العاجلة.

رأى الباب العالي أن تصرفات عمر باشا تجاه إيران هي التي أثارت العداء بين الجانبين، فأرسل مبعوثاً إلى شيراز للتباحث مع كريم خان الزند لوقف الحرب، غير أن هذا رفض ذلك وأصرَّ على إبقاء قواته في العراق، ومع ذلك قرَّر الباب العالي عزل عمر باشا إرضاء للخان[2]، واستعادة النفوذ العثماني المباشر عليه، فأعاد تنظيم ولايات الشرق والعراق، وأسند ولاية بغداد إلى مصطفى الأسبيناقجي والي الرقة وقائد القوات العثمانية في الشرق[3].

صمدت البصرة أكثر من عام في وجه الحصار الإيراني قبل أن تسقط في (٢٦ صفر ١١٩٠هـ/ ١٦ نيسان ١٧٧٦م)، عندئذٍ أعلن الباب العالي الحرب على الدولة الإيرانية، لكن ذلك لم يكن له أي تأثير على الموقف، فالدولة العثمانية كانت تواجه مشكلات خطيرة في أوروبا، بالإضافة إلى اضطراب الأوضاع في العراق التي لم تتمكَّن من تجاوزها، وبخاصة بعد مقتل عمر باشا، وصدر الأمر بإسناد ولاية بغداد إلى عبد الله باشا، الشخصية المملوكية التي تزعَّمت الثورة ضد عمر باشا، وأوكلت إليه مهمة إخراج الإيرانيين من البصرة.

عهد عبد الله باشا

سرعان ما اتضح ضعف عبد الله باشا في بحبوحة السلم الذي شهده العراق في عهده، كما أضناه المرض والانغماس في الملذّات، فعاجلته المنيّة في عام (١١٩١هـ/ ١٧٧٧م) بعد أن قضى في الحكم مدة ثلاثة أعوام، فعاد الاضطراب إلى

(١) الكركوكلي: ص١٣٩ ـ ١٤٤. جودت، أحمد: تاريخ جودت جـ١ ص٣٧٣ ـ ٣٧٤.
Malcolm, John: The History of persia from the most Early Perdiod to the Present Time II p79. Sykes, Percy: A History of Persia II P281.

(٢) الكركوكلي: ص١٥٣. (٣) العمري: ص١٤٠.

البلاد، وخرجت في (١٣ صفر ١١٩٣هـ/ ٢ آذار ١٧٧٩م) القوات الإيرانية من البصرة تحت ضربات قبائل المنتفق[1].

عهد سليمان باشا الكبير

تميزت المدة حتى عام (١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م) بتعاقب ولاة مماليك على السلطة في بغداد، وظهور دور ملحوظ للقوى الأوروبية، في إسناد ترشيح أحد الأغوات المماليك لولاية بغداد ممن يجدون في تعيينه ما يُحقق لهم المزيد من المصالح في العراق، الأمر الذي أضاف عاملاً جديداً في إبقاء السلطة بيد المماليك، وترسيخ السيطرة العثمانية غير المباشرة، فكان تعيين سليمان باشا الكبير سنة (١١٩٤هـ/ ١٧٨٠م) بدعم من لاتوش، المقيم البريطاني في البصرة والسفير البريطاني في العاصمة استانبول، والمعروف أن هذا الآغا كان والياً على البصرة قبل تعيينه والياً على بغداد، ودُعي بالكبير نظراً لجهوده المضنية في سبيل تقوية الحكم المملوكي وإخماد ثورات العشائر التي واجهته خلال اثنين وعشرين عاماً.

بدأ باعتلاء سليمان باشا الكبير منصب الولاية في بغداد، العصر الذهبي للمماليك في العراق، فقد كانت ظاهرة وقوع السلطة المطلقة بأيدي المماليك المعتقين المجلوبين من الخارج، تزداد وضوحاً، وتقارب الحقيقة طوال مدة تزيد على ثلاثين عاماً، ولا تشير روايات المصادر ظهور أي خصم له طوال عهده.

اتصف سليمان باشا الكبير بصفات رجل الدولة، كان حاكماً مهيباً، بارعاً في الفنون العسكرية والرياضية، مخلصاً في عمله، مُتحمساً في القيام بواجباته الدينية، متقناً في أموره، مقتصداً في نفقاته الخاصة، بحيث كان يُتهم بالبخل، وكان ديوانه زاهراً، يتعهد الفئات الفقيرة من الشعب بالرعاية، ويراقب سلوك الموظفين الكبار لئلا يرتكبوا أعمالاً جائرة لا تتفق مع العدالة، ولم يصبر على القلاقل التي كانت تُسببِّها القبائل في الملاحة في النهرين، شجَّع التجارة وحماها بجميع الوسائل، حبَّب نفسه للناس بالسِّلم الذي وطَّده، والأمن الذي حقَّقه حتى أضحت لحكومته هيبة كبيرة، وأظهر في كل الظروف شتى ضروب الجسارة والنشاط.

كان من الطبيعي أن يقيم سليمان باشا الكبير علاقات ودِّيَّة مع بريطانيا، فرعى مصالح شركة الهند الشرقية البريطانية التي زوَّدته بالسلاح والعتاد والخبراء والمدربين من بومباي.

ولم تتدخل الدولة العثمانية في شؤون العراق في عهده؛ لأنَّها كانت منهمكة

---

(١) الكركوكلي: ص١٦٨. Malcolm II p81.

آنذاك بمشكلاتها الأوروبية، كما أن سليمان باشا الكبير كان مخلصاً في تحقيق أمانيها وفي تحقيق الأمن، وحفظ البلاد ضمن إطارها.

توفي سليمان باشا الكبير في (٧ ربيع الآخر ١٢١٧هـ/ ٧ آب ١٨٠٢م).

عهد علي باشا

ما كاد سليمان باشا الكبير يلفظ أنفاسه الأخيرة حتى اندلع شغب عنيف في بغداد، وانتشرت الفوضى بسبب الصراع على السلطة، وتنافس ثلاثة مرشحين لخلافة سليمان، هم: علي باشا الذي تولى منصب القائمقام بعد وفاة الباشا المذكور، وأحمد آغا رئيس الانكشارية، وسليم آغا.

وظفر الأول بالولاية بعد أن تخلَّص من منافسيه، ورفع البغداديون عريضة بعثوا بها إلى السلطان طالبين مصادقته على تعيينه، فجاءت بالموافقة، ورُفِّع إلى رتبة وزير.

كانت فاتحة أعمال علي باشا تجريد حملة لتأديب قبائل البلباس، فأذعن هؤلاء ودفعوا غرامة من حيواناتهم، ثم قضى على اليزيديين الثائرين في سنجار، وضرب قبائل الجزيرة الفراتية، ثم سار إلى تلعفر، فقبض على محمد بك الشاوي وأخيه بدافع الحسد والخوف، وأعدمهما، واضطر بعد ذلك للعودة إلى بغداد لإخماد فتنة حدثت فيها.

وتصدَّى علي باشا لغزوات الوهابيين السنوية على القرى والمزارع في جنوبي العراق، ومنعهم من الاستقرار فيها، وفيما عدا ذلك كانت سائر بلاد العراق هادئة، غير أن الوضع لم يستمر مدة طويلة على هذا الحال، فقد قُتل علي باشا بشكل مفاجئ وقاسي، فقد هاجمه مدار بك الأباظي مع خدامه بدافع أحقاد شخصية، وهو يصلي، فانقضوا عليه وقتلوه بالخناجر وفروا تحت جنح الظلام، لكن قُبض عليهم وقُتلوا وجيء بجثثهم إلى بغداد، وذلك في (١٣ جمادى الآخرة ١٢٢٢هـ/ ١٨ آب ١٨٠٧م).

عهد سليمان باشا الصغير

لم يكن أمر تعيين خلف لعلي باشا شيئاً عسيراً، فقد فرضت شخصية ابن أخته سليمان باشا الجذابة نفسها، ورحَّب به الجميع، وكان هذا وهو في الثانية والعشرين من عمره مندفعاً غير متساهل ولا خالٍ من الطمع، ولكنه كان ذا صفحة بيضاء، وفكر مستنير، ونيّات حسنة، وتفكير نيِّر في الأمور العامة، كان له الحق في تولي منصب الوالي نظراً لكونه نائب الوالي المقتول ومن أسرته، بالإضافة إلى أنه كان

سيد بغداد الحقيقي، ووصل فرمان التعيين إلى بغداد في منتصف عام (١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م) بعد تدخل السفير الفرنسي سبستياني لصالحه.

وحدث خلال مدة حكمه على قصرها ما هو جدير بالملاحظة، ففي عام (١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م) كانت العلاقة متوترة بين الباب العالي وبريطانيا، في حين كانت علاقة سليمان باشا الصغير ببريطانيا حسنة، حتى أنه أقنع المقيم البريطاني في بغداد والمقيم البريطاني في البصرة بالبقاء في مركزيهما، وتعهد لهما بالحماية، وعندما تحسَّنت العلاقة بين الباب العالي وبريطانيا بعد ذلك بسنتين، انقلب موقف سليمان باشا الصغير، فأهان المقيم البريطاني في بغداد هارفرد جونز، ما يدل في الواقع على أن المماليك كانوا حكاماً مطلقي الصلاحية، وفي عام (١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م) خلف كلوديوس جيمس ريتش، هارفرد جونز، كمقيم بريطاني، فتقرَّب من السكان، وأخذ يتدخل في شؤون البلد، فارتاب سليمان باشا الصغير من تصرفاته، غير أنه لم يلبث أن بدَّل موقفه بفعل تدخُّل حكومة الهند الشرقية البريطانية، وتمادى في علاقته مع البريطانيين عندما عقد معهم اتفاقية، في (١٩ ذي الحجة ١٢٢٥هـ/ ٢٥ كانون الثاني ١٨١٠م) أيَّدت جميع امتيازاتهم السابقة.

وتجاوز سليمان باشا الصغير خلال مدة حكمه في سياسته حدود من سبقه من ولاة المماليك، فقد ألغى العديد من الضرائب والرسوم التي كانت سارية في الدولة العثمانية، وحاول التحكم في تعيين ولاة الموصل بهدف فرض سيطرته المباشرة عليها، كما أنه تجاوز حدود ولايته بالتدخل المسلَّح في أراضي تابعة لولاية دياربكر، ثم توقف عن إرسال الأتاوة السنوية للباب العالي.

عدَّت الدولة العثمانية سلوك الوالي المملوكي محاولة عملية من جانبه للاستقلال التام عنها، وكان السلطان محمود الثاني (١٢٢٣ ـ ١٢٥٥هـ/ ١٨٠٧ ـ ١٨٣٩م) حريصاً على إصلاح أجهزة الدولة العسكرية والمدنية، وإعادة بسط سيادتها المباشرة على ولاياتها، ومنها بغداد، وما جرى آنذاك من تدهور علاقة الدولة العثمانية مع فرنسا في عهد نابوليون بونابرت عجَّل في نهاية سليمان باشا الصغير، فقد أرسل السلطان في عام (١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م) حالت محمد سعيد أفندي الذي اشتهر بمقدرته السياسية، وزوَّده بفرمان، ترك فيه مكان اسم الوالي شاغراً ليملأه حالت باسم من سيتمكّن من تنصيبه بدلاً من سليمان باشا الصغير[1].

ويبدو أن الوالي أدرك هدف المبعوث السلطاني الذي حذَّره من مغبة الاستمرار

(١) نورس، علاء موسى كاظم وعماد عبد السلام رؤوف: عهد المماليك والأسر الحاكمة، فصل في كتاب العراق في التاريخ ص٦٠٨.

في سياسته، وطلب منه مغادرة بغداد، واتصل المبعوث بوالي الموصل محمود باشا الجليلي، ووالي السليمانية عبد الرحمٰن الباباني، وأطلعهما على المهمة المكلف بها وما يجب اتخاذه من عمل عسكري لتنفيذ أمر السلطان، كما اتصل بعدد من المماليك الذين عزلهم سليمان الصغير ممن كانوا ناقمين عليه[1].

وتقدمت قوات عسكرية نحو بغداد تُقدَّر بخمسة عشر ألف مقاتل، وعند اقترابها من المدينة خرج قادة الانكشارية على الوالي المملوكي الذي لم يستسلم، ونشبت معركة عنيفة بين الطرفين في (رمضان ١٢٢٥هـ/ تشرين الأول ١٨١٠م) أسفرت عن خسارة المماليك، وفرَّ الوالي وحده، فعبر ديالى إلى الجنوب، وهناك قبض عليه رجال من شُمَّر وقتلوه، ولم تنفع توسلاته للمقيم البريطاني بمساعدته[2].

عهد عبد الله آغا

برزت بعد مقتل سليمان باشا الصغير مشكلة من سيخلفه، ويبدو أن المبعوث حالت أفندي كان يرغب بتعيين آغا الانكشارية، نظراً لأن ذلك يعني عودة الحكم العثماني المباشر، وأبدى عبد الرحمٰن الباباني في الوقت نفسه رغبته بتولي منصب الوالي، وتعهَّد بأن يزيد المبلغ الذي تُرسله بغداد إلى استانبول، إلى خمسة أضعاف، إلا أن الباب العالي الذي استشاره حالت أفندي رفض رغبة الباباني، ولما علم هذا بذلك قدَّم مملوكاً كان لاجئاً لديه، هو عبد الله آغا، فوافق حالت أفندي على تعيينه، وقُرئ الفرمان، وتسلّم الباشا وظيفته، ورجع حالت أفندي إلى استانبول وذلك في عام (١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م).

اشتهر عبد الله باشا بالجلد في العمل، وبالفكر المتوقد، والثقافة التي تؤهله للتحدث إلى الأوروبيين، مقتدراً في الأدب كاقتداره في شؤون الدولة، حصل على سمعة حسنة نادرة في وظائفه السابقة التي تقلَّدها، وكثرت الواردات في عهده من غير عسف، وكان كريماً من دون تبذير[3].

لكن تجلَّى في عهده انقسام المماليك الحادّ، فقامت ثورة ضده، وخرجت عليه قبائل المنتفق القوية، وقاد حمود الثامر المعارضة التي طالبت بعزله وتنصيب الفتى سعيد بن سليمان باشا الكبير مكانه، ونشبت بين الطرفين معارك عدة أسفرت عن وقوع عبد الله باشا في الأسر وقتله، وذلك في عام (١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م)[4].

(١) نورس ورؤوف: ص٦٠٨ ـ ٦٠٩.
(٢) لونگريك: ص٢٧٣.
(٣) لونگريك: ص٢٧٣ ـ ٢٧٥.
(٤) المرجع نفسه: ص٢٧٥.

عهد سعيد باشا

خلف سعيد باشا، عبد الله باشا عقب مقتله، ويبدو أنه لم يكن على قدر المسؤولية التي أُلقيت على عاتقه، فقد شهد عهده تدهوراً حادّاً في المجالات كافّة، وعمَّت الفوضى بسب ضعفه، وفرغت الخزينة، واشتد ضغط الأعداء.

اعتمد سعيد باشا على الشيوخ العرب، وبخاصة قاسم الشاوي شيخ العُبيد، فثار المماليك ضده بقيادة داود أفندي الدفتردار، وساندته الإمارة البابانية، ونجح في عزل سعيد باشا واعتلاء السلطة، وذلك في عام (١٢٣٢هـ/ ١٨١٧م).

عهد داود باشا وسقوط الحكم المملوكي

كان داود باشا فذّاً بين الباشوات المماليك، ذو ثقافة واسعة، بدأ حياته طفلاً مسيحياً من بلاد الكرج، حتى إذا ما ترعرع بيع في الأسواق، واستقر به الحال في دار سليمان باشا الكبير، ويبدو أنه اعتنق الإسلام، وأبدى من رجاحة العقل والاجتهاد والتفقه والمهارة في استعمال السلاح، والاطّلاع الواسع على الآداب العربية والتركية والفارسية؛ ما لفت إليه الأنظار، وترقَّى في مناصب الحكومة وأضحى نائباً (كتخدا) لسعيد باشا، ويبدو أن هذا تخلّى عنه بعد ذلك بسبب خلاف حول مشورة، فراح يسعى إلى الإطاحة بسيِّده والحلول مكانه، فعرض قضيته مع سعيد باشا على الباب العالي الذي أيّده في دعواه، وعيَّنه والياً على بغداد بدلاً منه في عام (١٢٣٢هـ/ ١٨١٧م).

واجه داود باشا، خلال مدة حكمه، ثلاث مشكلات هي: علاقته مع القبائل العربية، والقبائل الكردية، وبريطانيا.

تراوحت علاقة داود باشا مع القبائل العربية بين التعاون والعداء، والواقع أنه انتهج سياسة المماليك التقليدية ضد العشائر العربية، وهي ضرب بعضها ببعض، وكانت المشكلة العشائرية في عهده أقوى من أن تحلّها العصبية المملوكية المنقسمة على نفسها، وكان المماليك بحاجة إلى مساعدة العشائر للاستمرار في مناصبهم، والمحافظة على أراضيهم، إذ إن القوات المملوكية لا تستطيع أن تخوض حروب الصحراء بمعزل عن مساعدتها، لذلك كانت حكومة بغداد تعتمد على عشائر شمَّر الجربا في الدفاع عن العراق ضد عشائر عنيزة الضخمة، وبخاصة في حماية المنافذ الغربية الصحراوية، كما كانت تعتمد على عشائر المنتفق في حماية جنوبي العراق، وبخاصة البصرة من عدوان كعب، العشيرة النامية التي اتخذت من المحمرة ميناءً ينافس ميناء البصرة في عام (١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م)، وبرز في هذا الصراع صفوق، شيخ

عشائر الجربا، فكافأه داود بثلاثين ألف قرش دفعة واحدة[١]، لكن حمود الثامر، شيخ عشائر المنتفق، كان قد أضحى القوة الحقيقية المسيطرة على جنوبي العراق، وهو وضع يُهدِّد مكانة المماليك، لذلك عزله داود باشا وعيَّن مكانه رجلاً يثق به، هو عقيل السعدون، فالتمس حمود الثامر المساعدة من عشائر كعب ومن سلطان مسقط، السيد سعيد، وكان هذا الأخير في نزاع مع داود.

أرسل السيد سعيد أسطولاً إلى البصرة حاصرها بحراً في الوقت الذي حاصرها حمود الثامر برّاً، وحتى يفك تحالف الرجلين، رشا قائد أسطول مسقط بمبلغ كبير من المال، ففكَّ الحصار عن البصرة، فأُسقط في يد حمود الثامر، واضطر إلى فك الحصار عن المدينة، واعترف بزعامة عقيل السعدون[٢].

وعانى داود باشا من تمرد بعض القبائل الكردية، إذ كانت الإمارة البابانية تسعى للتخلص من السيطرة المملوكية، لكنها كانت أضعف من أن تواجه منفردة القوة المملوكية، ومن جهتهم كان المماليك عاجزين عن السيطرة تماماً على المنطقة الكردية، لذلك انتهجوا الأسلوب التقليدي بضرب أمير باباني بأمير آخر لضمان ولاء الأمراء الأكراد، ونشب بسبب ذلك صراع طويل في المنطقة الكردية اشتركت فيه القوات البابانية والمملوكية والإيرانية[٣]، من دون أن تحسم أيٌّ منها الموقف لصالحها، وأصاب البلاد، بفعل ذلك، خراب شديد، والمعلوم أن إيران كانت تطمع في ضمِّ المنطقة الكردية إلى أملاكها، وكان هذا أحد أسباب الحرب بين الدولتين العثمانية والإيرانية في عام (١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م)، فكلَّف الباب العالي داود باشا بالدفاع عن الجبهة العراقية، وأمدَّه بخمسة عشر مدفعاً وكمية من العتاد، وعلى الرغم من ذلك، لم يصمد أمام القوات الإيرانية، واضطر إلى سحب قواته إلى ما وراء بغداد، وضربت القوات الإيرانية الحصار على المدينة عامي (١٢٣٥ - ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠ - ١٨٢١م)، ولم يتمكَّن الباب العالي من إرسال النجدات بسبب ما كان يجري من قتال على جبهة الأناضول، فالتمس المساعدة من محمد علي باشا والي مصر، لكن الوالي المصري كان منهمكاً آنذاك بالتوسع في السودان، فأحجم عن تقديم المساعدة، ولم يُنقذ بغداد سوى تفشي وباء الكوليرا بين الجنود الإيرانيين، ففكُّوا الحصار عن المدينة، وتوقف القتال، وعُقدت ين الجانبين اتفاقية أرضروم (ذي الحجة ١٢٣٨هـ/ آب ١٨٢٣م)[٤].

---

(١) العزاوي: جـ٦ ص٢٨٥، ٢٨٦. (٢) المرجع نفسه: ص٢٨٦، ٢٨٧.
(٣) كانت الأسرة القاجارية تحكم آنذاك غربي إيران.
(٤) العزاوي: جـ٦ ص٢٧١ - ٢٧٧. زكي، محمد أمين: **تاريخ السليمانية** ص١٤٢ - ١٤٣. =

وظهرت في هذه الأثناء إمارة كردية ناشئة هي الإمارة الصورانية في راوندوز، فاستغلها داود باشا للقضاء على إمارة بابان، ويؤكد هذا التوجه عجزه عن فرض حكمه على المنطقة الكردية.

وتراوحت علاقة داود باشا بالممثلين البريطانيين في بغداد بين الجيدة والصدام العسكري، فكانت علاقته بالممثل البريطاني في بغداد، كلوديوس جيمس ريتش، حسنة في بداية عهده، لكن سرعان ما تحوَّلت إلى عدائية؛ لأن الممثل البريطاني أخذ يسعى للسيطرة على العراق وإدخاله تحت الحماية البريطانية عقب سيطرة بريطانيا على إمارات الخليج العربي منذ (ربيع الآخر ١٢٣٥هـ/ كانون الثاني ١٨٢٠م)، والواقع أن نقمة داود باشا على ريتش ترجع إلى ما كان يقوم به الممثل البريطاني من نشاط يتعارض مع مصلحته، فقد استغل فرصة النزاع بينه وبين إمارة بابان الكردية من أجل الاستقلال، فساندها، وراح يتدخل في شؤونه الداخلية.

والواقع أن نظرة بريطانيا إلى العراق تغيَّرت إلى حدٍّ كبير منذ مطلع القرن التاسع عشر، فقد ازداد حجم التجارة البريطانية مع هذا البلد زيادة كبيرة، وانفردت بريطانيا بالسيادة في الخليج العربي عقب حملتها البحرية ضد الإمارات العربية في عامي (١٢٢٤ ـ ١٢٣٤هـ/ ١٨٠٩ و١٨١٩م) وعقدها الاتفاقيات المشهورة مع البحرين وإمارات الساحل المهادن ومسقط، وغدا العراق طريقها إلى الهند، لذلك أخذت أهميته تزداد بوصفه أحد خطوط المواصلات العالمية.

ونفر داود باشا من ريتش، فراح يضايق البريطانيين وممثلهم في بغداد من واقع زيادة قيمة الضرائب المقررة على التجار البريطانيين، وقام بجبايتها نقداً أو بضاعة بالقوة إذا اقتضى الأمر، وما كانت شكاوى ريتش واحتجاجاته إلَّا لتزيده تشدُّداً، وسرعان ما تطورت الأمور بينهما إلى صراع مسلّح، فحاصرت قوة مملوكية مقرَّ الممثلية البريطانية، وأضحى ريتش بمثابة السجين في مقره، غير أن حكومة الهند ما لبثت أن تدخَّلت فاحتجت لدى الباب العالي ولدى داود باشا، فاضطر هذا إلى إطلاق سراحه وسمح له بمغادرة بغداد[1].

ويبدو أن بريطانيا لم تركن إلى الهدوء، فاتخذت موقفاً متصلباً تجاه تصرفات داود باشا، فأوقفت التجارة مع العراق، ما كبَّد الخزينة خسائر فادحة، فقد كانت التجارة مع الهند تمثِّل مموِّلاً رئيساً لخزينته، فاضطر إلى توقيع اتفاقية في عام (١٢٣٧هـ/ ١٨٢٢م) أعادت الأمور إلى ما كانت عليه، وقيَّدته بالفرمانات والمعاهدات المعقودة

= Hurewitz: I pp 90 - 92.

(١) Rich, C.J: **Narrative of a Residence in Koordistan** II pp 180 - 184.

بين السلطان وبريطانيا[1].

تكشف لنا هذه الاتفاقية أن المصالح البريطانية كانت على جانب كبير من الأهمية، وأن الضغط الاقتصادي البريطاني كان عاملاً أجبر داود باشا على الخضوع للمطالب البريطانية[2].

وبدا كأن الأمر قد استقام لداود باشا؛ إذ انتظمت علاقته بالممثل البريطاني الجديد في بغداد، الميجر تايلور الذي خلف ريتش، غير أن استئثاره بالسلطة أزعج كلاً من بريطانيا والباب العالي، فرفضت حكومة الهند البريطانية طلباً له بتزويده بطبيب ولوازم طبية خاصة بجيشه[3]، وارتاب الباب العالي منه في الوقت الذي كان فيه السلطان محمود الثاني يتألم من خروج محمد علي باشا في مصر عليه، وهو لم يشأ أن يكون لديه باشا آخر من الطراز نفسه، فأمره باستبدال الجنود الإنكشارية لديه بجنود نظامية على الطراز الأوروبي الحديث، فاستجاب لهذا الأمر وقام بتنفيذه في عام (١٢٣٢هـ/ ١٨٢٦م) فاستعان بخبير فرنسي يدعى ديڤو من أجل ذلك، وتجنَّب تسليم قيادة جيشه إلى البريطانيين، وأدرك تايلور من جهته أهمية إسناد هذه المهمة إلى خبير بريطاني، فعرض على الباشا تسهيلات كثيرة في هذا الصدد[4]، وساعده تفوق النفوذ البريطاني في الشرق الأدنى على النفوذ الفرنسي، على التقارب معه.

ويبدو أن السلطان محمود الثاني، على الرغم من انصياع داود باشا لأوامره، بقي على حذر من والٍ لم يكن له يد في تعيينه، وراح يتحيَّن الفرصة لعزله، وقد سنحت له خلال الحرب العثمانية ـ الروسية (١٢٤٢ ـ ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧ ـ ١٨٢٨)، فقد طلب منه تقديم ستة آلاف جندي أو ستة آلاف كيس، فرفض داود باشا العرض، فقرَّر السلطان عندئذٍ عزله وإنهاء حكم المماليك في العراق وإعادته إلى حكم الباب العالي المباشر، فأرسل مبعوثاً إلى بغداد لإبلاغه قرار العزل وتسلُّم الولاية منه، فقتله داود باشا ظناً منه أن ذلك سيرغم السلطان على قبول الأمر الواقع، لكن فكرة القضاء على العصبيات في الدولة العثمانية، ومنها العصبية المملوكية، وإعادة الحكم العثماني المباشر، وإنقاذ الولايات من أطماع الاستعمار، بفعل أن بعض الولاة كانوا يتعاونون مباشرة مع الدول الأوروبية الاستعمارية ويمنحونهم امتيازات في ولاياتهم؛ قد أضحت ركناً أساسياً في سياسة السلطان، فعيَّن علي رضا باشا والياً

(١) لونگريك: ص٣٠٧ ـ ٣٠٨. (٢) نوار: ص٣٠ ـ ٣١.

(٣) صالح: ص١٣٥، ١٣٦. لونگريك: ص٣١٣.

(٤) Groves, A: **Journal of a Residence of Bagdad** p29.
لونگريك: ص٣١٣.

على بغداد ودياربكر والموصل وحلب، وأرسله على رأس قوة عسكرية لتسلُّم منصبه، وانضم إليه الناقمون على حكم داود باشا، وعلى رأسهم قاسم العمري وبعض زعماء المماليك وشيوخ العشائر العربية[١].

وقفت بريطانيا إلى جانب داود باشا حفاظاً على مصالحها، فأحبط الباب العالي محاولاتها للإبقاء على حكمه، فقد طلبت العفو عنه، وانتقدت حملة علي رضا باشا، وأشارت على الباب العالي أن يقبل بالمبلغ الذي عرضه لتسوية النزاع بدلاً من استمرار التدابير العسكرية المكلفة، لكن بريطانيا لم تستمر في محاولاتها بالضغط على الباب العالي بعد إعطائه لها ضماناً بالمحافظة على مصالحها وتحقيق الأمن[٢]، والمعروف أن البريطانيين كانوا يساندون داود باشا بفعل ميله إلى مشاريعهم الخاصة باستخدام نهر الفرات طريقاً للبواخر التي تربط بين البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي تمهيداً لربط أوروبا بالشرق الأقصى بخطوط ملاحية عبر العراق[٣]، ووعدهم علي رضا باشا بالمساعدة في تحقيق هذا المشروع، لذلك لم يعودوا بحاجة إلى التمسك بداود باشا.

تُمثِّل هذه الإجراءات الجانب السياسي لإضعاف جبهة داود باشا الدفاعية، وتولَّت قوات علي رضا باشا تنفيذ الجانب العسكري، فحاصرت بغداد، وفي الوقت الذي كان فيه الجانبان يستعدان لخوض المعركة فاجأ مرض الطاعون البلاد في (ربيع الآخر ١٢٤٦هـ/أيلول ١٨٣٠م)، بالإضافة إلى الفياضانات، وشعر داود باشا بخطورة الموقف في هذه الظروف العصيبة، واشتدت وطأة المرض فقضت على معظم قواته، فسعى وجوه وأعيان بغداد تجنيب المدينة كوارث أخرى، فطلبوا من علي رضا باشا أن يتولى أمرهم، ووعدوا داود باشا بالمحافظة على حياته، فأرسل إليهم قاسماً العمري، حاكم الموصل، ليتسلم المدينة مؤقتاً، وكان من ألدِّ أعداء داود باشا، وبدا لأهل بغداد أن قاسماً سوف يستبد بالأمر وينتقم منهم، فتآمروا عليه وقتلوه، وهذا يعني أنهم أعلنوا العصيان على الوالي الجديد، وفعلاً رفضوا قدوم علي رضا باشا إلى مدينتهم، وكتبوا إلى السلطان بإعادة داود باشا إلى الحكم أو إسناد الولاية إلى صهره صالح بك، وتصدوا للقوات المحاصِرة، وكاد الموقف العسكري يتحول ضد علي رضا باشا بفعل صمود القوات المدافعة عن المدينة، لكن الأوضاع ما لبثت أن ساءت فيها، وتعرَّض السكان للمجاعة والمرض، واستفحل الملل من الانتظار في صفوف القوات المرابطة خارج الأبواب، فأضحى

(١) نوار: ص٣٧. صالح: ص١٣٦. Longrigg: pp 265 - 267.

(٢) العزاوي: جـ٦ ص٣١٠. (٣) نوار: ص٣٤.

المحاصِرون والمحاصَرون في المحنة على سواء، عندئذٍ أرسل علي رضا باشا إلى وجهاء المدينة يدعوهم إلى التفاوض معه على ما أمر به السلطان، وكان هذا قد أرسل إليه بأن يُنهي مشكلة بغداد على وجه السرعة حتى لو أدى ذلك إلى عودته، فعرض الأمان على البغداديين مقابل استسلامهم، فوافقوا في (ربيع الآخر ١٢٤٧هـ/ أيلول ١٨٣١م)، وكانت معنوياتهم قد انهارت، واستسلم داود باشا، فعامله علي رضا باشا معاملة حسنة ثم أرسله إلى استانبول وأوصى بالعفو عنه[١].

وطارد الوالي فلول المماليك داخل بغداد وخارجها، فقتل بعضهم، وانضمَّ بعضهم الآخر إليه، إلا أن قلَّة منهم التفَّت حول أحدهم، وهو عزيز آغا، متسلِّم البصرة السابق في عهد داود باشا، الذي أعلن الثورة على حكم الوالي، وانضمت إليه مجموعات من العشائر الشيعية وبخاصة الفيلية، ورحَّبت الدوائر الحاكمة في طهران بالثورة، وكتب عزيز آغا إلى وجهاء العراق يدعوهم إلى تأييد ثورته، وهدَّد من يتقاعس منهم.

تصدَّى علي رضا باشا لهذه الثورة، وعمل على حماية البصرة وجنوبي العراق من تعديات الثائرين، فعيَّن درويش باشا على البصرة، وهو من ألدِّ أعداء عزيز آغا، وطلب من الحكومة الإيرانية، الوقوف على الحياد وفقاً لنصوص اتفاقية أرضروم عام (١٢٣٨هـ/ ١٨٢٣م) التي تنص على حُسن الجوار من جانب الدولتين، وعدم تأييد الثوار في أي منهما.

والواقع أنه حدث تحول إيراني من ثورة عزيز آغا لسببين:

الأول: وفاة ابن شيخ العشائر الفيلية المؤيدة لعزيز آغا، فتوقفت عن دعمها له، ما أفقده عنصراً مهماً.

الثاني: الضغط البريطاني على إيران للوقوف على الحياد في الأزمة الناشبة بين السلطان محمود الثاني وتابعه محمد علي باشا حاكم مصر، فانسحب ذلك على الوضع العراقي.

وجَّه علي رضا باشا قواته ضد الثوار في شرقي البلاد وجنوبيها، ويبدو أن عزيز آغا قد تراجعت قوته بعد وقوف إيران على الحياد، ففرَّ إلى إيران، فطلب علي رضا باشا من الحكومة الإيرانية بتسليمه وفقاً لنصوص المعاهدة المشار إليها، فوافقت الدوائر الحاكمة في طهران، وسلَّمته راجية من الباشا بأن يُبقي على حياته، لكن علي رضا باشا كان مُصمِّماً على استئصال شأفة المماليك، فأعدمه فور تسلُّمه وعمد إلى إبعاد المماليك عن المناصب الإدارية، وعيَّن أعوانه في هذه المناصب، ويبدو

(١) نوار: ص٣٩.

أن هؤلاء عجزوا عن إدارة شؤون البلاد، ما اضطره إلى الاستعانة مجدداً بالمماليك وعلىٰ حذر، ثم أخذت هذه العصبية بالتراجع تدريجاً حتى انتهت في العراق كعصبية عسكرية وإدارية حاكمة[١].

وعلى هذا الشكل سقط حكم المماليك في بغداد، وتولّى ولاة عثمانيون الحكم منذ عام (١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م) وحتى سقوط الدولة العثمانية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام (١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م)، مع الإشارة إلى أن بداية الحكم العثماني المباشر عقب سقوط الحكم المملوكي، تزامن مع انهيار المقاومة في بلاد الشام أمام القوات المصرية، لذلك كان التوسع المصري ذو أثر كبير على أوضاع العراق خلال الثلاثينات من القرن التاسع عشر[٢].

التفت علي رضا باشا بعد القضاء على حكم المماليك إلى إخضاع العصبيات الأخرى، العربية والكردية، وإعادة الحكم العثماني المباشر على كامل العراق، فأخمد الحركات الثورية في الكرخ والرصافة، وأبعد آل عبد الجليل عن الموصل، ونظّم حملة على جنوبي العراق، فأخضع عشائر كعب والمنتفق، وسيطر على البصرة وتوابعها: المحمرة، وسوق الشيوخ، والزبير، والكويت، وأخضع العشيرة الصورانية الكردية في راوندوز، والعشيرة الكردية البهدينانية في العمادية، وغيرها من العشائر الكردية.

وكانت هذه الجهود مقدمة لتصفية ما تبقّى من العصبيات التي نفّذها الولاة الذين جاؤوا بعده، فقضى نجيب باشا ونامق باشا على الأسرة البابانية، فانتهى بسقوطها عهد العصبيات الحاكمة في المنطقة الكردية، وحاولت بعض القبائل العربية السيطرة عليها.

(١) العزاوي: جـ٧ ص١٣، ٣٢.

(٢) نوار: ص٤١.

الفَصْلُ الثَّالِث

التوسع المصري في بلاد الشام والجزيرة العربية وأثره على العراق[١]

الأوضاع السياسية العامة في العراق

عاد العراق إلى حكم الدولة العثمانية المباشر، لكن ظروف هذه العودة لم تحل من دون تفاعله مع ما كان يجري في الأقطار العربية الأخرى وبخاصة بلاد الشام والجزيرة العربية، وقد تمثَّلت في بداية القرن التاسع عشر الميلادي بما نتج عن قيام الدولة المصرية التي أسَّسها محمد علي باشا في مصر وبلاد الشام والسودان والحجاز؛ من تأثيرات قوية على مجمل الأوضاع العامة في الولايات العراقية.

فقد أدَّى انتصار محمد علي باشا على الدولة العثمانية في بلاد الشام في عام (١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م) إلى عدد من التغييرات السياسية داخل الولايات العراقية، من ذلك أنه نشبت انتفاضات في عدد من المدن العراقية الكبيرة ضد السلطات العثمانية فيها، وجرت اتصالات عديدة بين المنتفضين والقيادة المصرية في بلاد الشام تدعوها إلى التدخل وضمِّ العراق إلى الدولة الجديدة، ففي منتصف عام (١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م) تعهَّد شيوخ قبائل شُمَّر والعقيل وزبيد بالعمل على إخراج العراق من قبضة العثمانيين، وأعلن متسلما عانة وهيت على الفرات انضمامهما إلى مصر، ما زاد في حراجة الموقف العثماني في بغداد، وكان الوضع السياسي في هذه المدينة، قد بلغ ذروة تأزُّمه وهو في أشد حالات البؤس والضيق تحت حكم علي رضا باشا.

وقامت الانتفاضة في (ذي الحجة ١٢٤٧هـ/ أيار ١٨٣٢م) في الجانب الشرقي من بغداد بزعامة مفتي المدينة عبد الغني آل جميل، ولم يستطع والي بغداد القضاء عليها إلا بعد أن قصف مراكزها بالمدفعية، ونكَّل بالمنتفضين، ولم تكد هذه الانتفاضة تنتهي حتى نشبت انتفاضة أخرى في الجانب الغربي من بغداد، ونجح علي رضا باشا في إخمادها.

(١) إن هذا الفصل مُستقى في بعض جوانبه من نوار ص١٨٧ ـ ٢٣٥.

ونشبت انتفاضة في البصرة بقيادة بقايا المماليك الذين انتقلوا إليها بعد سقوط حكمهم في بغداد، وحاول زعيم الانتفاضة، عزيز آغا متسلم البصرة، في عهد داود باشا إزاحة علي رضا باشا عن حكم بغداد، إلا أن ظروفاً عامة حالت دون نجاحه، وتعكس الإشاعات التي انتشرت بين الناس، مدى ضعف السلطات العثمانية وحراجة موقف علي رضا باشا الذي أُشيع أنه اعتصم بقلعة بغداد، وأنه فرَّ من المدينة، وأنه لقي مصرعه، وأن أهل بغداد عزلوا الوالي الذي نصَّبه العثمانيون، وعيَّنوا مكانه والياً من بينهم تدليلاً على ميلهم لمصر.

ولم تكن الأوضاع السياسية في الموصل بأفضل منها في غيرها من مدن العراق بالنسبة للموقف من العثمانيين والمصريين، فعلى أثر عزل السلطات العثمانية يحيى الجليلي عن حكم الموصل في عام (١٢٤٣هـ/ ١٨٢٨م)، تمكن هذا بمساعدة بعض القبائل العربية وبتأييد السكان أن يعود إلى حكمها في عام (١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م)[1].

بداية العلاقات بين العراق ومصر

كانت العلاقة بين ولاية بغداد ومصر هادئة حتى ظهرت الحركة الوهابية في نجد والحجاز واحتضنها أمير الدرعية محمد بن سعود في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، فأسند السلطان محمود الثاني مهمة إخضاعها إلى المماليك، ففشلوا، فتوجَّه السلطان عندئذٍ، إلى محمد علي باشا حاكم مصر وأمره بإخضاعها، فنجح في ذلك، واستولى عبر ابنه إبراهيم باشا الذي قاد العمليات العسكرية، على نجد والحجاز، وحتى يقضي على مصادر قوة الحركة، كان عليه أن يستولي على الأحساء والقطيف ذات المصادر الطبيعية والبشرية التي تمدُّ الحركة بالقوة لمتابعة المقاومة، وانصبَّت اهتمامات الوالي داود باشا في الوقت نفسه على السيطرة على الأحساء لسببين:

الأول: إبعاد الخطر المصري عن العراق، إذ إن وصول القوات المصرية إلى الأحساء من شأنه أن يؤدي إلى تصادم نظامين متناقضين، والمعروف أن محمد علي باشا قضى على حكم المماليك في مصر، بالإضافة إلى ارتباط الأحساء بالعراق منذ تقسيمه إلى ولايات عثمانية، ودارت المعارك على أرضها بين قبائل المنتفق وبني خالد ضد الوهابيين خلال المحاولات الأولى التي قام بها المماليك للقضاء على الحركة الوهابية.

(١) نورس، علاء موسى كاظم وعماد عبد السلام رؤوف: عهد الاحتلال العثماني الأخير ص٦٣٧ ـ ٦٣٨. فصل في كتاب العراق في التاريخ.

الثاني: رأى داود باشا أن وجود قوات مصرية في جواره من شأنه أن يُهدِّد سلامته، فقد يستخدم السلطان يوماً هذه القوات إذا ما أراد إقصاءه عن الحكم، والمعروف في سلوك السلاطين أنهم كانوا كثيراً ما يضربون والياً بآخر خدمة لمصالحهم، لذلك أسرع داود باشا بإرسال قوات من عشائر المنتفق وبني خالد حكام الأحساء، لطرد الوهابيين من المنطقة، وليحكموها باسمه، ونظراً لتشتُّت القوات الوهابية إثر سقوط الدرعية في أيدي القوات المصرية في (ذي القعدة ١٢٣٣هـ/ أيلول ١٨١٨م)، نجحت هذه القبائل في مهمتها، لكن لم تلبث القوات المصرية أن ظهرت في الأحساء، وغدا الصدام وشيكاً بين القوَّتين العراقية والمصرية المواليتين للسلطان.

تجنَّب داود باشا الاصطدام بالقوات المصرية حتى لا يفتح على نفسه جبهة جديدة وهو المنهمك بإخماد الانتفاضات الداخلية، ومقاومة التدخل الإيراني المسلح في العراق، وفضَّل أن يرفع المشكلة إلى السلطان، فطلب منه أن يكفَّ أيدي المصريين عن الأحساء وأن يُسندها إليه، فوافق السلطان على طلبه، وأرسل فرماناً إلى محمد علي باشا يأمره بأن يتخلَّى عن الأحساء، وأن يُسلِّمها إلى داود باشا.

ويبدو أن إبراهيم باشا لم يُخطِّط للبقاء في الأحساء، واعتنى بتدمير قواعد الوهابيين فيها ثم انسحب منها دون أن يترك فيها حامية عسكرية، فعاد إليها حكامها السابقون من بني خالد الذين كانوا أقرب إلى العراق منهم إلى مصر، ومع ذلك فعندما استعاد الوهابيون نجد وأخذوا يضغطون على الأحساء، اضطر بنو خالد إلى التماس المساعدة من القوات المصرية في الحجاز، ولم يطلبوها من داود باشا، ولعل لذلك علاقة بانهماكه في الحرب العثمانية ـ الإيرانية، وتقدُّم القوات الإيرانية على جبهة العراق، وكان محمد بن مشاري آل سعود قد بدأ بالضغط على الأحساء حتى أعادها إلى آل سعود مرة أخرى.

والواقع أن الصلة بين مصر والخليج العربي لم تنقطع بعودة بني خالد إلى حكم الأحساء وانسحاب القوات المصرية من سواحل الخليج، فإلى جانب التماس بني خالد المساعدة من مصر ضد الضغط الوهابي، كان محمد علي باشا يراقب بقلق النشاط البريطاني ضد إمارات الخليج وبخاصة عُمان المشرفة على مدخل الخليج، والبحرين، وضد قبيلة البوعلي ومخا.

والواضح أن النشاط البريطاني كان كبيراً ردّاً على الأعمال التي كان يقوم بها الربابنة العرب ضد السفن التجارية البريطانية، وامتد النفوذ البريطاني إلى عُمان منذ أن سمح الإمام سعيد في عام (١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م) بإقامة ممثل بريطاني في أراضيه،

فقد أرسلت حكومة الهند البريطانية في بومباي حملة كبيرة بقيادة وليم غرانت ضربت القوى البحرية العربية في الخليج في عام (١٢٣٤هـ/ ١٨١٩م)، واحتلت مركزهم المشهور المسمى رأس الخيمة، ولم يكتف القائد البريطاني بما حقَّقه؛ بل تقدم على إثر ذلك إلى مختلف المراكز الساحلية العربية وسيطر عليها، بما في ذلك مدخل الخليج، وأجبر معظم إمارات الخليج على توقيع معاهدة في عام (١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م) التي منحت بريطانيا اليد العليا في تلك الجهات، وحرَّمت المعاهدة على الإمارات الموقعة عليها أن تقوم بمهاجمة السفن التجارية البريطانية، وألزمتهم بأن يرفعوا أعلاماً خاصة بهم على سفنهم، وأن تقدم الأوراق التي تدل على جنسيتها، ونصَّت على أن تجارة الرقيق من أعمال القرصنة.

واستخدمت بريطانيا هذه المعاهدة لإثبات أن الإمارات الموقعة عليها هي إمارات مستقلة لا يحق لدولة أخرى أن تتدخل في شؤونها، واحتفظت بحق التدخل في أمورها السياسية والعسكرية[١]. لكن اهتمام بغداد والقاهرة بأحداث الخليج الدامية كان سلبياً ولم يتعدَّ متابعة التطورات هناك وإعلام الباب العالي بها، ولم تتخذا التدابير الضرورية للوقوف في وجه بريطانيا بفعل عجزهما.

ودفعت سيطرة محمد علي باشا على نجد بالقضية العراقية إلى واجهة الأحداث السياسية في منطقة الخليج العربي؛ لأن ما يحدث في العراق أضحى ينعكس على الأراضي التي سيطر عليها الوالي المصري في الجزيرة العربية، من ذلك تطلَّع السلطان العثماني إلى تابعه المصري المجاور للعراق، للدفاع عن بغداد عندما نشبت الحرب العثمانية ـ الإيرانية، لكن محمد علي باشا كان منهمكاً بفتوحه في أفريقيا، ولم يكن العراق قد دخل بعد في دائرة اهتمامه، لذلك تقاعس عن تلبية رغبة السلطان.

التوسع المصري في بلاد الشام وأثره على العراق

خرج محمد علي باشا من الحرب اليونانية[٢] (١٢٣٦ ـ ١٢٤٦هـ/ ١٨٢١ ـ ١٨٣٠م) من دون أن يظفر بفتوح جديدة، ولم يُحقِّق أي استفادة من المشاركة فيها، وقد أرادت الدولة العثمانية أن تُعوِّض عليه ما فقده في هذه الحرب، فأسندت إليه

(١) انظر نص المعاهدة في:

Hurewitz, J.C: The Middle East and North Africa in World Politic I pp 80 - 90.

(٢) جرت الحرب اليونانية بين الدولة العثمانية والثوار اليونان الذين تطلَّعوا إلى الاستقلال عن الدولة، وقد استعان السلطان محمود الثاني بمحمد علي باشا لإخماد الثورة في إحدى مراحلها.

جزيرة كريت، لكن هذا التعويض لم يكن ذا قيمة، ورأى أن يضمَّ بلاد الشام إلى مصر، يدفعه في ذلك عاملان سياسي واقتصادي:

أما العامل السياسي: فهو اتخاذ بلاد الشام حاجزاً يقي مصر الضربات العثمانية في المستقبل من جهة وإنشاء دولة عربية أو قيام سلطنة إسلامية قوية من جهة، أخرى.

وأما العامل الاقتصادي: فإنه أراد استغلال موارد بلاد الشام من الخشب والفحم والنحاس التي كانت تفتقر إليها مصر، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية بسبب موقعها الجغرافي واتصالها بالأناضول، كما أن بسط نفوذه على هذه البلاد سيمكِّنه من تجنيد جيش من سكانها، فيزداد بذلك عدد أفراد جيشه.

وبدأ محمد علي باشا يسلك خطّاً سياسياً يختلف عن خطِّ السلطان، وقد طلب أكثر من مرة بأن يمنحه بلاد الشام، ولكن من دون جدوى، وأخذت العلاقات تتوتر بسرعة بين الطرفين إلى أن قرَّر محمد علي باشا الاستيلاء على بلاد الشام وأرسل جيوشه إليها، وحتى يأمن غائلة هجوم على جيوشه من جانب العراق، سعى إلى أن يتولى بكر بك حكم بغداد، وهو أحد العراقيين اللاجئين إلى مصر والفارين من وجه داود باشا، لكن الباب العالي لم يرَ فيه الرجل القادر على حكم العراق بنجاح، والراجح أنه قدَّر خطورة وجود باشوات عثمانيين يدورون في فلك والي مصر، ويستطيع أن يحرِّكهم في ثورة تقضي على سيادة السلطان في تلك الولايات الحيوية، ثم إن تعيين شخصية عراقية يتنافى مع سياسة السلطان القاضية بإعادة الحكم العثماني المباشر إلى ولاياته، وأضحى احتمال توجيه إمكانات العراق لمقاومة الجيش المصري عندما يتقدم إلى بلاد الشام، واقعاً، وبخاصة أن الوالي علي رضا باشا كان لا يزال والياً على حلب بالإضافة إلى بغداد، ويأمل بأن تُسند إليه ولاية دمشق قبل أن يستولي عليها المصريون.

كانت ظروف العراق المضطرب بفعل خروج القبائل العربية والكردية ضد حكم علي رضا باشا لا تسمح للوالي بأن يواجه الجيش المصري القوي، لذلك أسرع السلطان بإسناد ولاية حلب وسر عسكرية عربستان (بلاد العرب) وسواحلها، إلى محمد إينجة البيرقدار، الذي أدَّى دوراً بارزاً في التصدي للزحف المصري في بلاد الشام، وكان قائمقام علي رضا باشا في حلب.

كان من الطبيعي أن تُفكر القيادة المصرية بأن تعاوناً ما يُنسَّق بين الرجلين لصدِّ الزحف المصري، لكن الواقع أن الدولة العثمانية قرَّرت عدم إشراك القوات العراقية بقيادة علي رضا باشا في التصدي للزحف المصري نظراً لضعفها، وكلَّفت أكبر قوة

عشائرية عراقية ضاربة، هي عشيرة شُمَّر الجربا بقيادة صفوق، القيام بهذه المهمة، وبدلاً من أن يذهب صفوق إلى بلاد الشام، ثار على والي بغداد، وتعاون مع يحيى الجليلي الموالي لمصر والمطالب بحكم الموصل، كما قامت قبائل عنيزة بحركات عدائية ضد الطرفين مستغلة اجتياح الجيش المصري لبلاد الشام.

وكان يحيى الجليلي قد أيَّد مشاريع محمد علي باشا في بلاد الشام، ولعله اعتقد أن والي مصر سيهاجم العراق بعد أن ينتهي من بلاد الشام ويُنهي الحكم العثماني فيه، بدليل أنه استولى على الموصل بمساعدة صفوق، مدَّعياً بأن إبراهيم باشا بن محمد علي باشا، قائد القوات المصرية في بلاد الشام، قد أمره بذلك، على أن يحكمها باسم المصريين.

وشعر علي رضا باشا بضغط الأحداث عليه، وأن انتصارات المصريين المتتالية في بلاد الشام لن تسمح له بأن يُوجِّه حملة ضد يحيى الجليلي، ففضَّل أن يسند الحكم إليه حتى تحين الفرصة للتخلص منه، وفعلاً جاءت الفرصة عقب انتهاء الحرب بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا وعقد اتفاقية كوتاهية بينهما في عام (١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م)، فأمر بعزله، وأرسل حملة عسكرية ضد الموصل، غير أنه فشل في تحقيق غايته؛ لأن قبائل شُمَّر الجربا كانت تحميه، ولم يستطع أن يقضي على الحكم الجليلي في الموصل إلا بعد أن ألقى القبض بالحيلة على صفوق في عام (١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م) وأرسله إلى استانبول، فأضحى الطريق ممهداً لضرب يحيى الجليلي، فنجح في ذلك، وأعاد الموصل إلى الحكم العثماني المباشر، واستخدمها قاعدة لضرب المصريين في بلاد الشام، وعيَّن عليها محمد إينجة البيرقدار، وكان قد لجأ إلى العراق بعد هزيمة الجيوش العثمانية في بلاد الشام، وأخذ يتصل بأعيان حلب ليثيرهم على الحكم المصري.

الواقع أن انتصارات المصريين في بلاد الشام لفتت أنظار العراقيين، وجعلت أمراءهم يتطلعون إلى مصر، ويبدو أن السلطات في القاهرة وجدت من يبث الدعاية لها في العراق، وأن هناك من العراقيين من تطوع لتأييد القضية المصرية، وقدَّرت القيادة المصرية من جانبها أهمية استقطاب أهل العراق إلى جانبها، وهم الذين كانت لديهم من الأسباب للتمرد على السلطة العثمانية، ولم يضع أهل بغداد ثقتهم في الوالي علي رضا باشا، وكانت البصرة تقاوم عودة الحكم العثماني المباشر؛ فراسلهم إبراهيم باشا، وكانت هذه المراسلة جزءاً من خطة مصرية عامة تهدف إلى إشعال نار الثورات في مختلف أرجاء الدولة العثمانية، وبخاصة في العالم العربي، لتوهين قوة السلطان، كما كانت ردّاً على الدعايات التي كان يُروِّجها ضد والي مصر.

وعلى الرغم من أن الانتفاضات في العراق كانت عديدة، إلا أن الحكم المصري لم يستغلها، وانتظرت القيادة المصرية أن تنجح من تلقاء نفسها في التمرد على الحكم العثماني، لذلك لم تقدِّم لها المساعدة العسكرية الضرورية، ولعل الاستفادة الوحيدة من هذه الانتفاضات هي إشغال قوات علي رضا باشا.

أدَّت الانتصارات المصرية في شمالي بلاد الشام والأناضول في عام (١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م) إلى أن تصبح مفاتيح العراق الشمالية والغربية في يد القيادة المصرية، وأضحى العراق معزولاً وراء الحاجز المصري، وترك الباب العالي واليه على بغداد من دون خطة واضحة لمواجهة احتمالات ذلك الموقف، كما ترك له حرية التصرف بما تمليه الظروف عليه.

تطلعت الدولة العثمانية في غمرة اليأس من الإخفاقات أمام المدِّ المصري الذي وصل إلى قلب الأناضول والتخلص منه إلى الاستعانة ببريطانيا، ولقي هذا التوجه استجابة فورية في الدوائر الحاكمة في لندن، التي قدَّرت خطورة التوسع المصري في بلاد الشام على المصالح البريطانية، وحمَّلت محمد علي باشا مسؤولية عقد السلطان معاهدة (خونكار أسكله سي) مع روسيا في عام (١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م)، ما يُشكِّل خطراً على مصالحها في الشرق، ونجحت المساعي العثمانية لدى ستراتفورد كاننغ السفير البريطاني في استانبول ليقوم بدور الوسيط مع إيران وإقناعها بالتزام سياسة الحياد في هذه الأزمة الذي تعرَّض لها الباب العالي، وكان هذا يخشى أن تستغل إيران هذه الفرصة فتهاجم العراق وتسيطر عليه، كما طلب الباب العالي من ستراتفورد كاننغ أن يتعاون تايلور، الوكيل السياسي البريطاني في بغداد، مع علي رضا باشا في مساندة الحكم العثماني في العراق.

قدَّر ستراتفورد كاننغ خطورة التوسع المصري على المصالح البريطانية ووجوب صدِّه، فصوَّره للدوائر الحاكمة في لندن، بشكل يكشف عن الإمكانات الكبيرة التي تستطيع كل من العراق ومصر أن تستخدمها في تحرير الشرق من الاستعمار والضغط الأوروبي، وحذَّر حكومة لندن من أن نجاح مصر في ضمِّ بلاد الشام والعراق، سيجعلها قادرة على التدخل في شؤون شرقي آسيا من إيران إلى كابل والهند، وهي مناطق حيوية بالنسبة للسياسة البريطانية التي تهدف إلى التفرد بحكمها.

بدأت حكومتا لندن وبومباي، على ضوء تقرير ستراتفورد كاننغ التحرّي للوقوف على أوضاع بلاد الشام والعراق والخليج العربي والبحر الأحمر ومصر، وبيَّنت التقارير التي رُفعت نتيجة تلك التحريات عن احتمال سقوط العراق في يد الجيش المصري إن لم تمنع بريطانيا ذلك، حتى لو استخدمت القوة.

ومالت الدولة العثمانية إلى التعاون مع بريطانيا لتأديب محمد علي باشا، لكن حكومة لندن تردَّدت طويلاً في الأمر، ولعل لذلك علاقة بما واجهته من مشكلات في بلجيكا الساعية إلى الاستقلال، وغيرها من المشكلات الأوروبية الأخرى، التي منعتها من فتح جبهة جديدة خارج أوروبا قد تثير لها ارتباكات دولية، وبخاصة مع روسيا، وأدى ذلك إلى أن تتعاون الدولة العثمانية مع روسيا، فعقدت معها معاهدة (خونكار أسكله سي) التزمت كل دولة بمقتضاها أن تساعد الدولة الأخرى إذا استُهدفت من أي خطر خارجي أو داخلي، وقد رأت روسيا في المعاهدة وسيلة لمنع القوات المصرية من التوسع شرقاً في العراق، ولوضع حدٍّ للنشاط المصري المتزايد بين مسلحي القوقاز الذين نشطوا في مقاومة الحكم القيصري.

أدَّت هذه التطورات السريعة في منطقة الشرق الأدنى إلى أن تجد بريطانيا نفسها تواجه تكتلات كبيرة، مثل التحالف العثماني ـ الروسي الذي يُشكل خطراً كبيراً على مصالحها وخطوط مواصلاتها مع الهند عبر بلاد الشام ومصر والعراق والأناضول وحتى البحر الأبيض المتوسط بشكل عام، بالإضافة إلى أن نشوب القتال بين القوات العثمانية ـ الروسية المشتركة من جهة والقوات المصرية من جهة أخرى سيدفع الروس بحكم الضرورات العسكرية إلى التدخل في شؤون العراق، الأمر الذي يُهدِّد بسقوط هذه البلاد في يدهم، وهذا ما كان يخشاه البريطانيون.

وقد أثار علي رضا باشا مخاوف البريطانيين عندما أبدى تعاطفه مع روسيا تمشياً مع سياسة حكومة الباب العالي الجديدة، الأمر الذي أقضَّ مضاجع الوكيل السياسي البريطاني، فراح يثير المشكلات في وجهه.

وأخذ ستراتفورد كانِنغ يفكر بوسيلة يمكن أن تتيح لبريطانيا في المستقبل القريب استخدام القوة المسلحة و«الدبلوماسية» معاً لمقاومة المصريين إذا ما تقدَّموا نحو العراق، وتجنَّب في الوقت نفسه إنزال قوات مسلحة باسم الدفاع عن العراق، وإنما عمد إلى طريقة ملتوية، فرأى أن إرسال سفينتين مسلحتين إلى العراق عبر أنهاره يمكن أن يُحقِّق هدف ربط أوروبا بالهند، وهو المشروع الذي نادى به جنسني[1].

لكن هذا العمل بحاجة إلى موافقة السلطان، وقد حصل عليه بذريعة تنشيط التجارة.

ويبدو أن السياسة البريطانية قرَّرت أن يكون الفرات الحدَّ الشرقي للبلاد الواقعة تحت الحكم المصري، حتى تحتفظ بريطانيا بنفوذها قوياً في العراق وعلى طول نهر

(١) انظر: حول بعثة جنسني الاستكشافية: صالح، زكي: بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤م، ص١٥٣ ـ ١٥٧.

الفرات، وأن خط سير بعثة جنسني الاستكشافية لمجرى نهر الفرات حتى شط العرب يمثل الحد الأقصى الذي كانت تسمح به الحكومة البريطانية للقوات المصرية أن تصل إليه، لذلك ضغطت على حكومة القاهرة حتى اضطرتها إلى الانسحاب من الرها (أورفة) وبيله جك، فأضحى طريق الفرات بذلك أكثر أمناً للبريطانيين من ذي قبل.

الواقع أن بريطانيا كانت تعمل جاهدة منذ أن نشأت الأزمة العثمانية ـ المصرية، أن تظل طرق مواصلاتها المؤدية إلى الهند بعيدة عن متناول المصريين، وقد اغتبط بالمرستون، وزير الخارجية البريطانية، من سير المفاوضات التمهيدية التي دارت بين حكومتي استانبول والقاهرة لعقد الصلح بعد انتصار الجيش العثماني في قونية في (رجب ١٢٤٨هـ/ كانون الأول ١٨٣٢م)؛ لأن الشروط التي عُرضت على محمد علي باشا آنذاك اقتصرت على منحه ولاية عكا فقط، وحُرم من دمشق وحلب الواقعتين على الطريق المؤدي إلى العراق[1].

لذلك، اصطدمت مصالح الطرفين المصري والبريطاني في الشرق ما أتاح للعثمانيين استغلاله لجعل العراق قوة فعّالة تقف في وجه القوات المصرية، ولتحقيق هذا الهدف كان عليهم تصفية الإمارات الكردية في الشمال المناوأة لحكمهم، واهتموا بالموصل بوصفها قاعدة تُهدِّد القوات المصرية في بلاد الشام.

وأرسل الباب العالي بعض القوات النظامية إلى العراق، وكلَّف علي رضا باشا بتكوين جيش نظامي من العراقيين. وعندما اقتربت الأزمة العثمانية ـ المصرية من ذروتها في (صفر ١٢٥٥هـ/ نيسان ١٨٣٩م)، توالت الاجتماعات بين القيادات العسكرية في بغداد والموصل ودياربكر لتنسيق التحركات، واجتمعت فرق عسكرية من جيوش هذه القيادات في سيوه رك الواقعة على مفترق الطرق، ما جعل القيادة المصرية في حيرة من أمر الجهة التي ستزحف إليها القوات العثمانية.

دفعت تلك التطورات، القيادة المصرية إلى تشديد الرقابة على تحركات كل من علي رضا باشا ومحمد إينجه البيرقدار، ثم تبيَّن لها أن جيش الأول ليس خطيراً، وأن الخطر يكمن في عشائر شُمَّر الجربا بقيادة صفوق[2]، واعتقد إبراهيم باشا قائد الجيوش المصرية في بلاد الشام، أنه إذا اجتاز هذا نهر الفرات فإن حماة وحمص ودمشق تُصبح هدفاً سهلاً له.

(١) انظر نص معاهدة كوتاهية التي حدَّدت حصة محمد علي باشا: عند فريد بك، محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية ص٤٥١.

(٢) يبدو أنه أطلق سراح صفوق بعد إرساله إلى استانبول.

وفعلاً، عبرت قوات صفوق النهر، وأخذت تقترب من حلب، وقدَّم علي رضا باشا ومحمد إينجه البيرقدار ثلاثة آلاف وخمسمئة جندي إلى جيش حافظ باشا المُكلَّف بالاصطدام بالقوات المصرية، فانكشف بذلك جنوبي العراق أمام القوات التي يقودها خورشيد باشا وخالد آل سعود المواليين للمصريين، غير أن بريطانيا أغلقت الطريق أمام أية قوة معادية تريد أن تنفذ إلى الخليج العربي عبر أنهار العراق.

التوسع المصري في الجزيرة العربية وأثره على العراق

أضحى الجوُّ مهيّأً بعد انسحاب القوات المصرية من الأحساء ونجد إلى الحجاز في عام (١٢٣٤هـ/ ١٨١٩م)؛ أمام تركي بن عبد الله آل سعود ليعيد تأسيس الدولة السعودية الثانية في العام التالي، واستولى على الحكم في الأحساء ونجد من دون أن يُثير الجانب المصري، وثبَّت أقدامه في الحكم بحيث لم يجد ابنه وخليفته فيصل بن تركي أية صعوبة في خلافته، لكن أقلق التفوق والتوسع السعودي بعد ذلك حكومة القاهرة، التي كانت منهمكة في إعداد الحملة على بلاد الشام، فلم يتوفر لديها من القوات ما تُرسله إلى الجزيرة العربية لمحاربة الدولة السعودية النامية، كما أن من سوء التدبير أن تفتح القيادة المصرية جبهتين في وقت واحد، في بلاد الشام ونجد، لذلك أصدرت الأوامر إلى شريف مكة بأن ينصح فيصل بن تركي ويحثَّه على الخضوع لمصر.

استمرَّ تفوُّق فيصل بن تركي من دون أن تتمكَّن الدولة العثمانية من وقف نشاطه التوسعي، بسبب انهماكها في حروب الشام، ولما توقفت هذه الحروب مؤقتاً في أعقاب توقيع معاهدة كوتاهية، أضحت الفرصة سانحة لإرسال حملة جديدة إلى نجد، وفعلاً تقدَّمت القوات المصرية بقيادة إسماعيل بك، غير أنها وقعت في كمين، وتراجعت إلى الحجاز، وذلك في عام (١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م)، فتقرَّر إرسال حملة أخرى بقيادة خالد بن سعود، زحفت باتجاه نجد وحقَّقت انتصاراً ضد العشائر النجدية.

وفشلت في هذه الأثناء المفاوضات بين الحكومتين العثمانية والمصرية بشأن مسألة بلاد الشام، ما دفع الطرفين إلى الانزلاق إلى الحرب، وكان من مصلحة الدولة العثمانية ضرب القوات المصرية في أية جبهة وُجدت فيها، لذلك عندما شنَّ خورشيد باشا هجومه على نجد صادف مقاومة من جانب آل سعود وعلي رضا باشا، واستغل هذا ما بين عرب العراق وعرب الجزيرة العربية من أواصر القربى والعصبية النجدية، لاستقطاب فيصل بن تركي الذي برَّر علاقته بحكومة بغداد، بأن علي رضا باشا توقَّف عن ملاحقة عشائر المنتفق والضفير.

ويبدو أن القاهرة كانت تسعى إلى تكوين جبهة عربية قوية تعتمد عليها مصر في مواجهة المشاريع البريطانية هناك، ويوحي توقيت حملة خورشيد باشا، ونجاح بعثة جنسني الاستكشافية للوصول إلى الخليج العربي عبر أنهار العراق، واستمرار تقدم القوات المصرية صوب جنوبي العراق والخليج، في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تحول بين المصريين ونهر الفرات؛ بأن هناك علاقة بين حملة خورشيد باشا وبعثة جنسني، وأنها أُرسلت لمراقبة النشاط البريطاني في المنطقة والمحافظة عليه.

وضعت تلك الظروف فيصل بن تركي أمام احتمالين:

الأول: أن يخضع للقوة المصرية، فيتخلَّى بالتالي عن الإمامة والفكر الوهابي مع ما يُشكّل ذلك من فقدان مكانته بين عرب نجد.

الثاني: أن يقاوم الحملة المصرية منفرداً من دون مساعدة بغداد، لأن الخضوع للدولة العثمانية يُفقد الحركة الوهابية عنصراً جوهرياً من العناصر التي تعتمد عليها، وهو الطابع العربي النجدي.

كان طبيعياً إثر اشتداد العداوة بين بغداد والقاهرة أن يتعاون خورشيد باشا مع القوى الوهابية الراغبة في التخلص من الحكم العثماني، مثل بني خالد الذين تطلعوا إلى استعادة مجدهم، وقد فقدوا الأمل في استعادة حكمهم في الأحساء عبر علي رضا باشا، فغادر زعيمهم محمد بن عريعر العراق إلى الأحساء، وثبَّت أقدامه فيها معلناً تبعيته للحكم المصري، وهكذا وجد فيصل بن تركي نفسه واقفاً بين قوتين، قوة خورشيد باشا وقوة محمد بن عريعر، وفشلت محاولته في استعادة الأحساء.

وضع العثمانيون خطة للإيقاع بخورشيد باشا عبر إشعال انتفاضة ضده في عسير، وكانت أوضاعها مهيأة، ونشبت الانتفاضة فعلاً، وأخذ علي رضا باشا يُنسِّق مع فيصل بن تركي والمنتفضين، لإثارة العشائر الكبرى وبخاصة في الكويت، ضد المصريين، وبدا واضحاً أن القوات المصرية أضحت تُعاني من مؤامرات صادرة عن العراق، من الموصل في اتجاه حلب، ومن البصرة في اتجاه نجد والحجاز، وكانت من الخطورة بحيث فكَّرت القيادة المصرية بإرسال قوات من بلاد الشام إلى نجد لإحباطها.

تقدَّمت القوات المصرية في تلك الظروف إلى الحناكية واستولت عليها، واتخذتها مقراً لها، وذلك في (٢٤ محرم ١٢٥٤هـ/ ٢١ نيسان ١٨٣٨م)، ثم أخضعت الرياض وعنيزة، وتوافد شيوخ عشائر الأحساء والقطيف وعتيبة على خورشيد باشا لإعلان الولاء له والتفاهم معه في إدارة البلاد، وتراجع فيصل بن تركي إلى مدينة الدلم، فحصَّنها وقرَّر خوض المعركة من وراء أسوارها.

جرت هذه الأحداث في الوقت الذي كانت فيه الجيوش العثمانية تحتشد في منطقة دياربكر ونصيبين (نزيب) لخوض المعركة الفاصلة مع الجيش المصري، وتقدمت القوات العثمانية في العراق باتجاه الشمال لتأمين جناح القوات العثمانية الأيمن من جهة المنطقة الكردية، لذلك فرغ العراق من قوات كافية للدفاع عن طرفيه الشمالي والجنوبي، فهاجمت قوات خورشيد باشا مدينة الدلم وتغلَّبت على الفرق الوهابية القوية التي جاءت من الأحساء لمساعدة فيصل بن تركي الذي لم يلبث أن أدرك أن لا جدوى من متابعة القتال، واستسلم لخورشيد باشا.

وأدرك خورشيد باشا أثناء حصار الدلم، مدى أهمية الأحساء والكويت والبصرة لضمان وصول الإمدادات المختلفة للجيش المصري، وتحرير إمارات الخليج العربي من الهيمنة البريطانية، لذلك قرَّر إدخالها تحت سيطرته مستغلاً الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية الناتجة عن انتصاره في الدلم، وأعلم القاهرة بذلك.

ورأى الساسة في القاهرة وبخاصة عباس بن محمد علي باشا الذي كان يُصرِّف أمور مصر في ظل غياب والده في السودان؛ عدم جدوى إرسال حملة في ظل تفرُّق القوات المصرية، لكنه وافق على إرسال سفينتين إلى القطيف طالما أنه من المتعذر إرسال المؤن عن طريق المدينة المنورة، ويبدو أنه لم يعتقد بأن السلطات البريطانية ستعارض إرسال أية سفن مصرية إلى الخليج العربي، لذلك ضغطت بريطانيا على عباس وأرغمته على إلغاء أوامره لخورشيد باشا، ولم يكتف هذا بذلك، بل قرَّر تجميد الحملة وعدم متابعة العمل ضد البريطانيين في تلك الجهات وترك الأمور تحت تصرُّف خالد آل سعود.

وقرَّرت بريطانيا نتيجة فراغ العراق من القوى المسلحة للدفاع عنه، أن تتولى هي هذه المهمة وبأساليبها إذا تقدمت القوات المصرية باتجاهه، فأنزلت أربع سفن عسكرية في نهري الفرات ودجلة من أجل هذه الغاية، وأغلقت الطريق أمام أية قوة معادية تريد أن تنفذ إلى الخليج العربي عبر أنهار العراق، وحاولت إفساد العلاقة التي أقامها خورشيد باشا مع آل خليفة في البحرين، ومع آل الصباح في الكويت.

كانت توجهات حكومة القاهرة تقضي بعدم الاصطدام بالبريطانيين في الخليج العربي، لذلك فشلت جهود خورشيد باشا في إقامة حكم موالٍ للقاهرة في تلك الجهات بعد أن حرمه ساستها من المساعدة البحرية اللازمة والتأييد السياسي.

الأوضاع السياسية في العراق بعد معركة نصيبين (نزيب)

تطور الموقف السياسي في جنوبي العراق بعد معركة نصيبين في (أوائل ١٢٥٥هـ/ ربيع ١٨٣٩م) من سيئ إلى أسوأ بالنسبة للعثمانيين الذين خسروا المعركة[(١)]، ورأى خورشيد باشا الطموح، أن الوقت قد حان لطرد العثمانيين من العراق، وكانت القوات العثمانية الموجودة في المنطقة والعشائر العربية على استعداد للانضمام إليه، بدليل أن فرقة عثمانية فرَّت من البصرة من أجل ذلك، وطلب مشايخ العربان القاطنين بجوار بغداد، وقبائل المنتفق، الانضواء تحت الحكم المصري، غير أن خورشيد باشا لم يكن حرَّ التصرف، حيث صدرت الأوامر من القاهرة بوقف نشاطه، ومع ذلك لم يترك محمد علي باشا الموقف على هذا الشكل؛ بل حاول استقطاب علي رضا باشا ومحمد إينجه البيرقدار والتفاهم معهما.

وسعت كل من حكومتي استانبول ولندن في المقابل إلى منع وقوع العراق في أيدي المصريين، وكان البريطانيون يخشون من أن تنطلق القوات المصرية إلى العراق، فيردَّ الروس على ذلك بالزحف عبر الأناضول، فتتدخل فرنسا وإيران وغيرهما من الدول المعنية بالأزمة.

وفضَّل القنصل البريطاني في القاهرة أن يحصل من محمد علي باشا على وعد بعدم القيام بغزو العراق، وانتهج الباب العالي سياسة عاطفية دينية لمنع اتفاق مصري - إيراني محتمل، فكتب إلى محمد علي باشا بأن الإيرانيين أعداء الدين والوطن، وقد طمعوا في الأراضي العربية، وهم يتطلعون إلى الاستيلاء على بغداد، مع ما يؤدي ذلك إلى حرب بين الدولتين العثمانية والإيرانية.

وحاولت إيران من جهتها استقطاب محمد علي باشا وعقد اتفاق معه، واللعب على الوتر الديني عبر تقوية الجامعة الإسلامية، وإحكام رابطة الصداقة من خلال اتحاد الآراء والأفكار.

والراجح أنه كانت هناك علاقة بين حكومتي القاهرة وطهران لتنظيم عمليات عسكرية ضد العراق، وأن خسارة العثمانيين في معركة نصيبين كانت فرصة استغلتها إيران لاستعادة المُحمَّرة الواقعة على الشاطئ الشرقي للخليج العربي من يد علي رضا باشا، ولكنها كانت أعجز من أن تُحقِّق ذلك، ووقفت أخيراً على الحياد في الصراع العثماني - المصري، ونصح تايلور الشاه بعدم المغامرة بمهاجمة العراق، وحل المشكلات عن طريق التعاون بينه وبين العثمانيين، ويبدو أنه تقبَّل النصيحة

(١) بازيلي، قسطنطين ميخائيليوفيتش: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية ص٢٣١ - ٢٣٨.

البريطانية المبطنة بالتهديد، فلم يتدخل في شؤون العراق في هذه الأزمة.

وأدَّت التطورات السياسية ضد محمد علي باشا إلى أن يسحب قواته من الجزيرة العربية من دون صدام مع القوات العثمانية، إنما حاول علي رضا باشا أن يُغري خورشيد باشا بالتخلي عن حكومته والانضمام إليه ليستخدمه في إدارة البلاد التي أبدى مهارة كبيرة في حكمها خلال المدة القصيرة التي قضاها في نجد، إلا أنه رفض ذلك، ونفَّذ أوامر الانسحاب، وعيَّن قبل أن تتم هذه العملية صهره أحمد بن المبارك أحد كبار شيوخ بني خالد حاكماً على الأحساء، كما عيَّن خالد بن سعود حاكماً على نجد، وترك معه قوة عسكرية مصرية لمساعدته، وأرسل البريطانيون في غضون ذلك سفينة عسكرية لحصار سواحل الأحساء، ولقتال القوات المصرية عند الضرورة، والمعروف أن محمد علي باشا وعد البريطانيين بعد معركة نصيبين بأنه سيمتنع عن القيام بغزو العراق، وأنه لا ينوي الاستيلاء على بغداد والبصرة، ومع ذلك راجت روايات تُرجِّح نيته الاستيلاء عليهما، لكن الواقع أن العراق كان خارج اهتمامات محمد علي باشا، وأنه اتخذه ورقة ضغط في سياسته في بلاد الشام والجزيرة العربية، بدليل أنه أحجم في عام (١٢٣٥ ـ ١٢٣٧هـ/ ١٨٢٠ ـ ١٨٢٢م) عن إرسال قوة عسكرية لانتشاله من الإيرانيين، بناء على طلب السلطان العثماني، وعندما سيطرت القوات المصرية على بلاد الشام كتب إلى ابنه إبراهيم باشا أن نهر الفرات هو حدّها الشرقي، يضاف إلى ذلك، ما ذكرنا من تصرُّفه بعد معركة نصيبين، من أنه لا ينوي الاستيلاء على بغداد والبصرة، لكن بعض قادته كانت لهم تطلعات سياسية مغايرة في العراق وبلاد الشام، ومن هؤلاء خورشيد باشا.

وحاولت كل من الحكومتين العثمانية والبريطانية أن ترث الحكم المصري في الجزيرة العربية، فأسند السلطان العثماني ولاية جدة وتوابعها، نجد والأحساء، إلى علي رضا باشا، لكن هذا لم يعمل على أن يرث الحكم المصري وراثة فعلية، فقد ثبَّت أحمد المبارك على الأحساء وخالد بن سعود على نجد كما ذكرنا، ولم يعمل على إدخال نظم الإدارة العثمانية إلى هذه البلاد، وعاملها المعاملة نفسها التي كان يُعامل بها مشيخات الكويت والزبير وسوق الشيوخ، ما عرَّضها للضغوط البريطانية المختلفة، فقد تطلع البريطانيون إلى وراثة المصريين في المناطق الساحلية مثل الكويت، فدخلت في مفاوضات مع الباب العالي للحصول على نوع من السيطرة على طول الساحل حتى القطيف تمهيداً لمدِّ سيطرتها إلى شط العرب، بحيث تستطيع أن تستغل ظروفاً مشابهة لتلك التي أعانت خورشيد باشا على تقوية الروابط مع عشائر جنوبي العراق، وعلى الرغم من احتجاج السلطان على هذا التدخل إلا أن بريطانيا ستمضي للتفرد بأمور الخليج العربي، والسيطرة على كل بقعة تسلخها عن جسم الدولة العثمانية في تلك الجهات.

الفصل الرابع

تغلغل النفوذ البريطاني في العراق

بداية النشاط الملاحي البريطاني في العراق

عقدت الدولة العثمانية تباعاً خلال مراحل تاريخها الطويل معاهدات مع بعض الدول الأوروبية، اشتهرت باسم «معاهدات الامتيازات الأجنبية»، منحتها الدولة وهي في أوج قوتها من دون التبصُّر بنتائجها المستقبلية على أوضاعها، في حين انتُزعت منها بعض هذه الامتيازات بموجب معاهدات خلال مراحل ضعفها، وشكَّلت هذه الامتيازات وثائق استندت عليها الدول الأوروبية في تثبيت جالياتها في الأراضي العثمانية وبخاصة العربية، واعتمدت عليها للتدخل في شؤون الدولة الداخلية، وتنافست فيما بينها للحصول على مركز ممتاز في ربوعها.

شكَّل العراق منذ القرن السابع عشر الميلادي ميدان تنافس شديد بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية حول الاستئثار بمشاريع خطوط المواصلات العالمية لربط الشرق بالغرب عبره، ابتدأت بخطوط البواخر، وتلتها مشاريع من خطوط للسكك الحديدية والتلغرافية.

ولما اتسعت مجالات العمل التجاري البحري في المحيط الهندي أمام البريطانيين، تطلعوا نحو الخليج العربي، فطردوا البرتغاليين من مضيق هرمز، باب الخليج العربي في عام (١٠٣١هـ/ ١٦٢٢م)، فأضحى الطريق إلى البصرة أكثر أمناً، وتزايد عدد السفن البريطانية الذاهبة إلى البصرة في أعقاب ذلك التاريخ، ونظراً لاتساع العلاقات الاقتصادية بين الدولة العثمانية والدولة البريطانية، توجَّهت هذه الأخيرة إلى أن يكون لها من الامتيازات ما يعادل الامتيازات التي كانت تتمتع بها فرنسا منذ عام (٩٤٢هـ/ ١٥٣٥م) في عهد السلطان سليمان القانوني، لا سيما وأن الدولة العثمانية أضحت مجالاً لأكبر شركتين بريطانيتين، هما شركة الليفانت (الشرقية)، وشركة الهند الشرقية البريطانية، فجرت مفاوضات بين الدولتين انتهت بعقد معاهدة في عام (١٠٨٦هـ/ ١٦٧٥م) وضعت أسس الامتيازات البريطانية التي استمرت سارية المفعول حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام (١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م).

أدَّت هذه المعاهدة دوراً مهماً في توطيد المصالح البريطانية في العراق بصفة عامة، وفي نهري دجلة والفرات بصفة خاصة، إذ جاء في أحد بنودها ما يأتي:

«للسفن البريطانية حق المجيء إلى أراضي السلطان العثماني بمتاجرهم بسفنهم الكبيرة والصغيرة، أو بواسطة مركباتهم وعرباتهم ودواب الحمل، وأن يقوموا بالشراء والبيع في حدود قوانين الدولة العثمانية»، وأكّدت على أن تُعامل بريطانيا معاملة الدولة الأكثر رعاية؛ أي: أنها تحصل على أي حق تحصل عليه أية دولة أخرى من الدولة العثمانية، ونلاحظ فيما يتعلق بالعراق أن بريطانيا أفادت من الامتيازات التي حصلت عليها بمقتضى هذه المعاهدة، كما أفادت من المعاهدات الأخرى التي عقدتها الدول الأخرى مع الدولة العثمانية في زيادة مكاسبها، وتوطيد مصالحها في العراق[١].

أضحى للبريطانيين ابتداء من عام (١١٤٠هـ/ ١٧٢٨م) قوارب في نهر دجلة تقوم بنقل البضائع من بغداد إلى البصرة، وتطور النشاط البريطاني في النصف الثاني في القرن الثامن عشر الميلادي، إذ قبل ذلك كان البريطانيون يكتفون بحماية سفنهم من هجمات سفن العشائر العربية، ولكنهم تحوّلوا بعد ذلك إلى استخدام القوة البحرية ضد هذه القوى، وضد حكام العراق إذا ما اتخذوا موقفاً عدائياً من الأطماع البريطانية، فعندما وقع صدام بين الوكيل البريطاني مور ومتسلم البصرة، لم يتورَّع الأول عن الصعود على ظهر السفينة العسكرية «اكسبدشن» إلى ما وراء بغداد شمالاً لتقديم شكوى إلى والي بغداد ضد المتسلم[٢]، كذلك اشتركت سفن شركة الهند الشرقية البريطانية في الدفاع عن البصرة ضد غزوة شاه إيران كريم خان الزند، ولكنها انسحبت فجأة، وتسلَّم سليمان باشا الكبير منصبه كحاكم بغداد بفضل التأييد البريطاني له، فكان من الطبيعي أن تقوم علاقة ودِّيَّة بينه وبين الوكيل البريطاني لاتوش[٣]، وحصل البريطانيون في عهده على مزيد من الامتيازات.

وأدَّت التطورات الدولية دوراً مهماً في زيادة النفوذ البريطاني في العراق، فقد أضحى البريطانيون في أعقاب حملة نابوليون بونابرت على مصر في عام (١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م)، بحاجة إلى اتخاذ إجراءات مضادة للنشاط الفرنسي في الشرق، نذكر منها أنهم أرسلوا في عام (١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م) قوة من الجند على ظهر سفينة عسكرية إلى العراق، عسكرت أمام الممثلية البريطانية في بغداد، وهي على استعداد للتصدي

(١) انظر نص المعاهدة في: Hurewitz: I pp25 - 32.

(٢) نوار: المصالح البريطانية في أنهار العراق ١٦٠٠ - ١٩١٤م، ص٢٨.

(٣) لونگريك: ص٢٣٤. صالح: ص١٢٧.

لجنود الحملة الفرنسية، بعد أن تردَّد أن احتلال مصر ليس سوى خطوة في سبيل الوصول إلى الهند[١]، ومع أن الحملة الفرنسية انسحبت من مصر في عام (١٢١٦هـ/ ١٨٠١م) إلا أن السفينة ظلّت راسية أمام الممثلية البريطانية في بغداد مع جنودها.

وتزايد النفوذ السياسي البريطاني في العراق مع النمو المتزايد للتجارة البريطانية، ما أدى إلى ارتفاع شأن الوكيل البريطاني في بغداد كلوديوس جيمس ريتش، الذي حاول أن يجعل كلمته هي العليا، والواقع أن نفوذه أضحى قويّاً إلى حدٍّ خطير في عهد كل من عبد الله باشا وسعيد باشا، اللذان توليا منصبيهما بمساندته[٢].

وأدرك داود باشا عندما تسلَّم باشوية بغداد مدى خطر التدخل البريطاني في شؤون العراق، ورأى في نشاط ريتش خطراً آخر يُهدِّد مستقبل البلاد، كما رأى أن الامتيازات البريطانية لا سيما الضريبية، تلحق ضرراً يُهدِّد الخزينة، فضلاً عن أنها تقضي على النمو الاقتصادي، والمعروف أن الضرائب المفروضة على التجارة الوطنية تزيد على ٧٪ في حين أن الضرائب المفروضة على التجارة البريطانية لا تزيد عن ٣٪ وفقاً لمعاهدة عام (١٠٨٦هـ/ ١٦٧٥م)، وعندما حاول داود باشا زيادة مقدارها على التجارة البريطانية، نهض ريتش لمقاومته، فأوعز إلى روبرت تايلور وكيله في البصرة بأن يوقف التجارة مع البصرة، ولما كانت السفن التي ترفع العلم البريطاني هي التي تقوم بمعظم النقل البحري والنهري، فإن هذا الإجراء قد عرَّض البلاد لأزمات حادة، وإذا كان داود باشا قد نجح بعد ذلك في طرد ريتش من العراق في عام (١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م)، إلا أنه لم يتمكن من التخلص من الامتيازات الملاحية والضريبية البريطانية في العراق، واضطر إلى عقد تسوية وضعها البريطانيون في العام التالي، أعفت التجارة البريطانية الداخلية من الضرائب كافة بالإضافة إلى التكاليف المفروضة على وسائل النقل النهري، وأبقت على نسبة الضريبة على البضائع ٣٪[٣].

ويبدو أن داود باشا لم يتهاون في موضوع الملاحة التجارية الداخلية ولا في وجود سفينة عسكرية أمام الممثلية البريطانية في بغداد، وقدَّر خطورة رفع البريطانيين أعلامهم في أنهار العراق.

والواقع أن البريطانيين رغم تمسُّكهم بالاتفاقيات المعقودة مع ولاة بغداد إلا أنهم لم يلحُّوا في المطالبة بما تضمنته من حقوق، بفعل عدم اعتراف الدولة العثمانية بها، وهي صاحبة الحق في عقدها مع الدول الأجنبية.

(١) نوار: ص٣٠. (٢) صالح: ص١١٤، ١٢٩.

(٣) المرجع نفسه: ص١٣٤ - ١٣٥.

لم يستمر داود باشا في الحكم بعد هذه الأحداث، فقد استسلم لعلي رضا باشا، ويُعدُّ عهده فاتحة وضع البريطانيين أسس وجودهم في المياه العراقية، وأدَّت الظروف الدولية وشخصية علي رضا باشا الضعيفة أدواراً مهمة في تثبيتها، ولعل أهم ما ساعدهم على ذلك: حاجتهم إلى استخدام خطوط الملاحة التجارية عبر الشرق الأدنى لربط الشرق بالغرب تحقيقاً لأهداف سياسية واقتصادية، والتوسع المصري السريع في بلاد الشام والجزيرة العربية، والخشية من ظهور قوة كبرى محلية تستطيع أن تُوحِّد منطقة الشرق الأدنى[١].

الرحلات الاستكشافية في نهري دجلة والفرات ونتائجها

ظهرت بوادر اهتمام بريطانيا بنهري دجلة والفرات عبر مشروع خطير أقدمت عليه شركة الهند الشرقية البريطانية في العقد الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي، فقد أرادت الشركة البريطانية إيجاد طريق مختصر للمواصلات بين الشرق والغرب يمرُّ إما بمصر أو بوادي الرافدين ليكون متمماً للطريق القديم الذي يمرُّ برأس الرجاء الصالح، وكانت بداية استعمال القوة البخارية في المواصلات المائية آنذاك؛ أثر في ذلك، فالسفن البخارية الأولى كانت لصغر حجمها وضعفها أصلح للمواصلات النهرية والساحلية منها للقيام بما كانت تقوم به السفن الشراعية من الدوران حول أفريقيا، يُضاف إلى ذلك أن الرغبة في السرعة أضحت من أهم مقتضيات عصر استخدام البخار في المواصلات البريَّة والمائية، لذلك توجَّهت الأنظار إلى استخدام السفن البخارية لنقل البضائع في البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى أحد طريقين، يمرُّ إحداهما بمصر والبحر الأحمر، ويمرُّ الآخر بنهر الفرات والخليج العربي، وكان الاعتقاد السائد بأن استخدام أحد هذين الطريقين يؤدي إلى توفير كبير في تكاليف النقل ومدة السفر، واعتقدت شركة الهند الشرقية البريطانية في الوقت نفسه بضرورة القيام بدراسات تمهيدية لمعرفة أحوال الطريقين[٢].

رحلة جنسني

تولى الضابط البريطاني فرانسيس راودن جنسني مهمة المفارقة بين الطريقين بتكليف من السفير البريطاني في استانبول روبرت غوردون، فدرس الطريق الذي يمرُّ إلى البحر الأحمر عبر مصر، وأثبت أنه لا فرق بين مستوى البحرين: الأبيض المتوسط والأحمر، ثم ذهب إلى بلاد الشام والعراق في عام (١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م)،

(١) نوار: ص٣٣ ـ ٣٤.   (٢) صالح: ص١٥١ ـ ١٥٢.

والتقى بعلي رضا باشا الذي أبدى تحمساً لمدِّ خطوط ملاحة تجارية في المياه العراقية، ثم ذهب إلى بيره جك في أعالي الفرات، وهبط مع النهر حتى الفلوجة، وهو يدرس النهر من حيث عمقه وشدة تياره والعقبات التي قد تصادفها البواخر فيه[١].

وتابع جنسني رحلته إلى بغداد فالبصرة في (ذي القعدة ١٢٤٦هـ/ نيسان ١٨٣١م)، ومنها رحل إلى أبو شهر والمحمرة ليصعد في نهر كارون إلى شوشتر، ثم غادر إيران إلى بريطانيا في العام التالي، وقدَّم تقريراً إلى روبرت كاننغ سفير بريطانيا الجديد في استانبول أشار فيه إلى أن صعوبات الملاحة لا تسمح باستخدام البواخر في نهر الفرات[٢].

وما حدث آنذاك من اكتساح القوات المصرية، القوات العثمانية في بلاد الشام دفع بريطانيا إلى تجنيد رجالها لدراسة خطوط المواصلات العالمية عبر الشرق الأدنى وبخاصة العراق وإيران، وتحديد الطرق التي يمكن استخدامها في حال حصول صدام مع روسيا الطامعة في الجنوب وصولاً إلى الخليج العربي، ومصر الطامعة في بلاد الشام، وبذلك أضحى العراق منطقة مؤثرة في التوجهات السياسية الروسية والمصرية، وبات لزاماً على بريطانيا أن تتخذ خطوات أكثر فاعلية للسيطرة على خطوط المواصلات العالمية عبر الشام والعراق.

اقترح كاننغ على حكومته لمواجهة الموقف، أن تتخذ الخطوات الآتية:

- إضعاف قوة مصر عبر سحب الفنيين البريطانيين العاملين فيها.
- القيام بجهود سياسية في كل من بغداد وطهران لمقاومة المصريين.
- الحصول على حق استخدام الفرات للملاحة البخارية البريطانية.

ولتحقيق ذلك كان لا بد من إقناع المسؤولين البريطانيين بصلاحية نهر الفرات، وإقناع الباب العالي بأهمية المشروع للبلاد، ولوحظ في هذه الظروف أن جنسني عدل عن رأيه الذي سبق أن أبداه لكاننغ، ربما بتأثير الملك الذي اعتقد بصلاحية نهر الفرات للملاحة، فانتهز الساسة البريطانيون هذا الرأي الجديد ونادوا بأن الوقت قد حان لاختبار صلاحية نهر الفرات للملاحة، وكُلِّف جنسني القيام بهذه المهمة بعد أن استحصلت بريطانيا من الباب العالي، تحت الضغط، على فرمان صدر في (رجب ١٢٥٠هـ/ كانون الأول ١٨٣٤م) يسمح لها بأن تستخدم باخرتين بهدف تسهيل

(١) Hoskins: British Routes to India p120.

(٢) Ibid: p154.

التجارة بين الشرق والغرب[1].

وصل جنسني إلى أنطاكية في أواخر العام المذكور على رأس بعثة من المختصين، وكانت فاتحة عمل استغرق ثلاث سنوات، أبحرت خلالها البعثة في نهر الفرات على ظهر باخرتين: الفرات ودجلة، تبيّن لها في نهايتها أن هذا النهر لا يصلح لسير السفن البخارية إلا في ظل حكومة مستنيرة تستطيع أن تقوم بمشاريع متعددة على طول النهر لإزالة العقبات الطبيعية التي تحول دون استخدام البواخر[2].

ولئن أخفقت البعثة في تحقيق ما تهدف إليه، فإنها نجحت في نواح أخرى، ففي الوقت الذي ذهب فيه جنسني إلى لندن في عام (١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م) ليقدِّم تقريره، ترك الباخرة (الفرات) بقيادة أحد مساعديه المدعو لينش، فأبحر هذا في نهر دجلة صعوداً وهبوطاً، ومسح ما بين أعاليه وبغداد إلى شطّ العرب، خلال المدة بين عامي (١٢٥٣ ـ ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٧ ـ ١٨٣٩م)، وأسس في عام (١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م) مع بعض أفراد عائلته شركة للملاحة في هذا النهر.

على أن قضية الاستكشافات البريطانية التي أُجريت في وادي الرافدين خلال القرن التاسع عشر لم تنته بما تمَّ على يد جنسني وعلى يد لينش، فقد قام بعدهما فلكس جونز، القائد في البحرية الهندية، بأعمال مهمة أخرى في هذا السبيل خلال المدة بين (١٢٦٣ ـ ١٢٦٩هـ/ ١٨٤٧ ـ ١٨٥٣م) تناولت بغداد وضواحيها وخرائب بابل ونينوى، وعندما عُيِّن هذا مقيماً بريطانياً في أبو شهر في عام (١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م)، خلفه القائد سلبي في أعمال المسح، واستمر في وظيفته حتى عام (١٢٧٩هـ/ ١٨٦٢م)، واقتصرت أعماله على وادي دجلة بين بغداد وسامراء، وبانتهاء مهمته انتهت ثلاثة عقود من القرن التاسع عشر (١٢٤٦ ـ ١٢٧٧هـ/ ١٨٣٠ ـ ١٨٦٠م)، كانت خطيرة جداً في تاريخ العراق، جمعت خلالها معلومات مهمة عن هذا البلد، واستقر خلالها نفوذ بريطانيا في هذه الربوع[3].

تصاعد النفوذ البريطاني في العراق

تضافرت ثلاثة عوامل في عام (١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م) كان لها أثر كبير في تصاعد النفوذ البريطاني في العراق وتوطيده هي:

١ ـ قيام روسيا خلال المدة بين (١٢٤٤ ـ ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٨ ـ ١٨٢٩م) باحتلال

(١) انظر نص الفرمان في نوار، ملحق رقم ٣ ص٤ ـ ٦ باللغة الفرنسية.

(٢) Chensney, E.R: Narrative of the Euphrates Expedition, pp 302 - 304.

(٣) صالح: ص١٥٨ ـ ١٥٩.

مناطق إيرانية وعثمانية، فنهضت بريطانيا لتعزيز نفوذها في الشرق الأدنى خشية من امتداد النفوذ الروسي إلى تلك الربوع.

٢ ـ محاولة الحكومة البريطانية اتخاذ نهر الفرات طريقاً مختصراً إلى الهند، فشرع جنسني القيام بأعماله الاستكشافية في هذا السبيل.

٣ ـ انتهاء حكم المماليك في العراق في عام (١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م) وامتداد سيطرة الباب العالي الفعلية على هذه البلاد.

وجنت السياسة البريطانية من وراء بعثة جنسني منافع سياسية واقتصادية بعيدة المدى على رأسها فرمان عام (١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م)، فقد استغلت بريطانيا هذا الفرمان، فأبحرت في نهري دجلة وكارون بالإضافة إلى نهر الفرات، وأرسلت في (شوال ١٢٥٥هـ/ كانون الأول ١٨٣٩م) ثلاث سفن إلى شط العرب بهدف مقاومة التوسع المصري.

الواقع أن الحكومة البريطانية لم تبحث عن أي سند قانوني يعطيها حق الملاحة في نهر دجلة، إلا بعد انسحاب محمد علي باشا من بلاد الشام، وكانت الظروف قبل ذلك مهيأة للإبحار في نهري دجلة والفرات من دون اعتراض علي رضا باشا الذي كان بحاجة ماسة إلى مساعدتها مثله مثل الباب العالي الذي كان يتطلع إلى صدِّ الهجوم المصري؛ فوافق والي بغداد على مشروع الملاحة التجارية في أنهار العراق، وبخاصة في نهر دجلة، وربما كان ذلك بعلم الباب العالي، وهو يجهل النتائج السياسية والاقتصادية الخطيرة التي يمكن أن تترتّب على ذلك، فقد كانت تلك الموافقة سابقة استغلها البريطانيون للتمسك بنتائجها التي لم تتوقعها الحكومة العثمانية.

وأدركت الدول الأوروبية، وبخاصة فرنسا، أبعاد مفعول الفرمان وما يرتِّبه من حقوق ستستخدمها بريطانيا إلى أقصى حد، فرفضت التسليم بما حصل عليه البريطانيون من امتيازات في العراق، وطالبت بحرية الملاحة لجميع الدول في تلك الأنهار، لكن لم تُجدِ هذه المعارضة نظراً لصلابة موقف بريطانيا التي أصرَّت على التمسك باحتكارها الملاحة التجارية في مياه العراق[1].

ورأى هنري رولنسون، قنصل بريطانيا في بغداد الذي خلف روبرت تايلور، في عام (١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م)، ضرورة الإبقاء على أسطول بريطاني في الخليج العربي وفي أنهار العراق لسدِّ المنافذ في وجه الدول المنافسة، وتنمية التجارة البريطانية[2].

(١) نوار: تاريخ العراق الحديث: ص٢٦٦ ـ ٢٦٧.

(٢) Lorimer, J.G: Gazetteer of the Persian Gulf: I pp 1383, 1899 - 1900.

تقبّلت بريطانيا رأي رولنسون، فاتخذت التدابير الضرورية اللازمة لاستخدام بواخر تجارية في نهر دجلة، حصل ذلك في الوقت الذي أفاقت الدولة العثمانية على أهمية وخطورة المشاريع البريطانية، فعملت على أن تتولى بنفسها أمر إدارة تسيير البواخر في مياه العراق، فقد طلب والي بغداد نجيب باشا من الحكومة البريطانية عبر قنصلها روبرت تايلور أن تُزوده بباخرة مجهزة بالرجال والعتاد لتعمل تحت القيادة العثمانية إلى حين أن تُجهَّز بالبحارة والخبراء العثمانيين، رحّب القنصل بالطلب، الأمر الذي أثار لينش والتجار البريطانيين، فرفضوا تأييد المشروع، واتهموا تايلور بأنه فضّل المصالح العثمانية على المصالح البريطانية، فعمدت الحكومة البريطانية التي عارضت الطلب إلى نقله من بغداد إلى أرضروم، وعيّنت هنري رولنسن مكانه، وقد أحبط مشروع نجيب باشا[1].

كان من الطبيعي أن يقف نجيب باشا في وجه استخدام البريطانيين بواخرهم في مياه العراق، فطلب منهم بأن تدفع السفن البريطانية ضريبة الطلبية التي تجمعها الحكومة باسم تكاليف حماية السفن من هجمات العشائر العربية، وبعدم رفع العلم البريطاني في المياه العراقية[2].

اعترضت المؤسسات البريطانية والتجار البريطانيون على طلب نجيب باشا وبخاصة أن الحكومة العراقية لم تعد تستخدم الطلبية لهذا الغرض، بل إن السفن كانت تدفع الأتاوات للعشائر العربية، وأيّدت القنصلية البريطانية موقف التجار.

وتدخّل كانغ سفير بريطانيا في استانبول آنذاك لحل هذه القضية، وبعد إجراء مفاوضات مع الباب العالي، صدر قرار عن الصدر الأعظم في عام (١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م) ينص على ما يأتي:

١ ـ حرية قيام البواخر البريطانية بالأعمال التجارية في الفرات ودجلة.

٢ ـ لا يطبق ذلك على السفن الآتية من الخارج أو التي تذهب إلى أقطار أجنبية التي عليها أن تدفع الرسوم الجمركية وضريبة قدرها خمسة قروش مقابل رسو السفن[3].

فسّر البريطانيون هذا القرار الوزاري بما يخدم مصالحهم مثل:

ـ الحق في رفع العلم البريطاني على سفنهم خلال قيامها بالأعمال التجارية في العراق وخارجه.

ـ تُفرض الضريبة على كمية البضائع والضرائب الواردة في معاهدات الامتيازات على البضائع المنصوص عليها في تلك المعاهدات فقط.

(١) نوار: ص٢٦٨ ـ ٢٦٩.
(٢) Lorimer: I pp 1383, 1898, 1404.
(٣) Ibid: pp 1889, 1900.

ـ لا يوجد فرق بين السفن الشراعية والسفن التجارية من حيث التطبيق العملي.

ـ لا تدفع السفن البريطانية التي تُبنى في العراق ويملكها بريطانيون وتحمل العلم العثماني وإن كانت تحت قيادة بريطانية؛ إلا ما تدفعه أي سفينة عثمانية[1].

يُعدُّ هذا القرار الوزاري ضربة قوية لنجيب باشا الذي لم يستطع بعد ذلك مقاومة مشاريع الملاحة التجارية البريطانية حتى عُزل عن حكم بغداد في عام (١٢٦٣هـ/ ١٨٤٧م).

شعر الساسة العثمانيون بعد الإخفاق الذي مُني به نجيب باشا بخطورة تطور النشاط البريطاني في مياه العراق والخليج العربي وتصاعده، فقرَّروا إنشاء قوة بحرية عثمانية وإنشاء ترسانة في البصرة لبناء وصيانة السفن، وذلك بهدف نشر النفوذ العثماني في تلك المناطق، وقد دخلت حيّز التنفيذ عبر تشكيل الشركات، وإنزال باخرتين في دجلة والفرات، هما بغداد والبصرة، في عام (١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م)، كانتا تنقلان البضائع والمسافرين في بادئ الأمر، ثم اقتصرتا على نقل الركاب والبريد والذهب والأموال، ربما بسبب ضعف آلاتهما، وعجز الكفاءات الفنّيّة، وأمر الباب العالي في عام (١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م) ببناء ثلاث بواخر جديدة هي: الموصل والرصافة والفرات[2].

وتأسست في عام (١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م) شركة اللينش، التي أنزلت أولى بواخرها بعد سنتين، وقد احتكرت حق الملاحة التجارية في أنهار العراق، وفشل العثمانيون في اعتراضها على توسيع نشاطها الملاحي التجاري في مياه العراق، ولم يتبدل الموقف إلا على يد والي العراق مدحت باشا الذي توسَّع في مشاريع الملاحة بشكل محلوظ.

تأسيس شركة بيت اللينش

تأسست هذه الشركة نتيجة المسح والتخطيط الذي قام بهما هنري بلوس لينش الذي خلف جنسني في قيادة الباخرة الفرات، وقام بمسح مجرى نهر دجلة خلال المدة بين (١٢٥٣ ـ ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٧ ـ ١٨٣٩م)، وأدرك ما للعراق من مستقبل تجاري زاهر، وتعاون معه أخوه توماس، فقام الأخوان مع بعض أفراد عائلتيهما بتأسيس بيت تجاري في بغداد حوالي عام (١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م)[3].

كانت أعمال هذا البيت التجارية مربحة، حتى أن القائمين عليه عرضوا شراء

(١) Lorimer: p 1390.
(٢) نوار: ص٢٧٤ ـ ٢٧٥. Ibid, p 1448.
(٣) Hoskins: pp 423 - 425.

الباخرة الفرات مع باخرة أخرى، فوافقت شركة الهند الشرقية على ذلك، وكانت تملك تلك الباخرة، وحصل أن اتسعت أعمال هذا البيت التجاري اتساعاً كبيراً، حتى أن الحكومة البريطانية وافقت في عام (١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م) على قيام أصحابه بتأسيس شركة تُعرف بـ «شركة الملاحة البخارية في دجلة والفرات»، ولم يمض زهاء عشر سنوات على تأسيسها حتى استبدلت الباخرتين القديمتين بأخرى جديدة.

استند بيت لينش في ممارسة العمل التجاري، في بداية أمره، على فرمان أصدره الباب العالي في عام (١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م) بناء على طلب الحكومة البريطانية بتسهيل مهمة جنسني، فكان هذا الفرمان بمثابة وصية مُوجَّهة إلى جميع حكام العراق بألا يُعرقلوا قيام البريطانيين بالاستطلاع والملاحة، وعلى الرغم من أن الفرمان حدَّد نهر الفرات، فإن بيت لينش اقتصر في أعماله الملاحية على نهر دجلة، وظل هذا الفرمان زمناً طويلاً بعدها؛ الأساس القانوني لوجوده وأعماله، وربما يعود ذلك إلى جهل رجال الدولة العثمانية بجغرافية العراق وشؤونه الداخلية، كما لم يُفرِّقوا بين جنسني وبيت لينش وغيرهم من المغامرين البريطانيين، وما داموا قد سمحوا بالملاحة في أحد الرافدين، فإنَّه لم يكن يهمهم أكانت الملاحة في هذا أو ذاك أو في كلا النهرين[١].

وبعد مضي بضع سنوات على تركيز بيت لينش ملاحته في نهر دجلة، حدث أن أرسل الصدر الأعظم رسالة بتاريخ (٧ شعبان ١٢٥٨هـ/ ١٣ أيلول ١٨٤٢م) طلب فيها من والي حلب تقديم المساعدة للباخرتين البريطانيتين القائمتين بالملاحة في نهر الفرات لأغراض تجارية، ثم ظهر لأول مرة اسم دجلة إلى جانب اسم الفرات في صدد حرية الملاحة البريطانية، وكان ذلك في رسالة موجَّهة من الصدر الأعظم إلى والي بغداد في (٥ ربيع الآخر ١٢٦٢هـ/ ٢ نيسان ١٨٤٦م)، وهناك رسالة شاملة أيَّدت هاتين الوثيقتين بالإضافة إلى فرمان عام (١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م)، موجَّهة من الصدر الأعظم إلى والي بغداد بتاريخ (٣ رجب ١٢٧٧هـ/ ١٥ كانون الثاني ١٨٦١م)[٢].

اتسع نطاق أعمال الشركة، وتعاظمت أهميتها خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي، فأخذت تصطدم بمنافسة محلية، ولعل لذلك علاقة بنمو النفوذ البريطاني وتشعُّبه، والمعروف أن الشركة اعتمدت قبل اندلاع الحرب العالمية

(١) صالح: ص١٦٢. Fraser, David: The Short cut Route to India. P256.

(٢) المرجع نفسه. Hertslet, Lewis: Commercial Treaties XIII pp 839 - 840, 845 - 846.

الأولى في عام (١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م) على حماية الحكومة البريطانية بفعل احتدام الخلاف بينها وبين السلطة المحلية بشأن المنافسة بينهما، وأخذت هذه السلطة تفرض رسوماً باهظة على بواخرها وبضائعها، وذلك منذ عام (١٣٠٠هـ/ ١٨٣٨م)، بالإضافة إلى تقييد أعمالها[١].

مشروع سكة حديد الفرات

كانت المصلحة البريطانية في العراق سياسية بالدرجة الأولى، وأما هدف بريطانيا الاقتصادي، وإن تعاظم شأنه خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي، فإنه ظل هدفاً ثانياً، وتوضَّحت هذه الحقيقة في محاولة استخدام مجرى الفرات طريقاً مختصراً إلى الهند، ثم ظهرت أشد وضوحاً في مشروع سكة حديد الفرات، وهو المشروع الذي أُريد به إنشاء خط حديدي يبدأ من نقطة ما على ساحل بلاد الشام، ثم يجتاز وادي الفرات إلى نقطة ما تقع على رأس الخليج العربي، ليصبح إذا ما تحقَّق حلقة الوصل بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي[٢].

ظهرت الدعوة إلى إنشاء هذا الخط في عام (١٢٧٣هـ/ ١٨٥٧م) إثر تدخُّل إيران في أفغانستان بشكل هدَّد النفوذ البريطاني في أواسط آسيا، بالإضافة إلى ثورة قامت في الهند، ونشوب حرب القرم (١٢٧٠ ـ ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٤ ـ ١٨٥٦م) فكانت هذه الأحداث بمثابة إنذار للبريطانيين بضرورة جعل مواصلاتهم مع الهند أسرع مما كانت عليه، بالإضافة إلى تعزيز امبراطوريتهم لمواجهة الخطر الروسي.

وأغرى جنسني حكومته بأن زراعة القطن في منطقة الموصل ستنتشر بسرعة في أعقاب تنفيذ المشروع، هذا إلى جانب كميات كبيرة من القمح والصوف والشعير، وهي غلّات ذات أهمية للصناعة وللتجارة البريطانية[٣].

الواقع أن المشروع لم يتحقَّق على الرغم من حماسة مؤيديه، وذلك بفعل أنه يحتاج إلى موافقة الحكومة البريطانية التي عارضت فكرة مدِّ خط سكة حديد في بلاد الشام، وهي المجال الحيوي لفرنسا آنذاك، وأشبه بمنطقة نفوذ فرنسية، وكان معترفاً لفرنسا بحماية سكانها المسيحيين، هذا في الوقت الذي ساد فيه الودُّ بين الدولتين البريطانية والفرنسية إثر حرب القرم، وتجنباً لتعكيره[٤].

ولهذا أُهمل المشروع مدة خمسة عشر عاماً قبل أن يثيره أصحابه خلال المدة

(١) صالح: ص١٦٣. (٢) المرجع نفسه: ص١٦٤.

(٣) Chensney: Report on the Euphates Valley Railway pp 1 - 7.

(٤) صالح: ص١٦٤ ـ ١٦٥.

(١٢٨٨ ـ ١٢٨٩هـ/ ١٨٧١ ـ ١٨٧٢م)، وحجتهم في ذلك لم تختلف جوهرياً عما كانت عليه في السابق، وهي: اختصار الطريق إلى الهند، وتشجيع التجارة البريطانية مع بلدان الشرق الأدنى، ومواجهة تقدم روسيا باتجاه العراق، غير أن مساهمة الحكومة كانت ضرورية، لكنها أحجمت هذه المرة عن المساهمة فيه، فكان نصيبه الإخفاق[١].

مشروع مدّ خطّ تلغراف

صاحَبَ مشروع مدّ خطّ سكة حديد الفرات، مشروع آخر بمدِّ خطّ تلغراف بين أوروبا والهند عبر العراق على طول خط السكة الحديد، ولكي ينجح المشروع كان لا بد من الحصول على موافقة لندن واستانبول، وافق بالمرستون على هذا المشروع، وتألفت شركة لهذا الغرض.

وشعرت الدولة العثمانية في المقابل بمميزات الخطوط البرقية كوسيلة فاعلة في تقوية قبضتها على أطرافها المترامية، فقرَّرت أن تمدَّ خطاً من استانبول إلى بغداد عبر آسيا الصغرى، على أن تقوم الحكومة البريطانية بمدِّه من العراق إلى الهند.

وازداد اهتمام البريطانيين بهذا المشروع على أثر فشل المحاولات المتكررة التي بُذلت من أجل مدّ وتشغيل الخط التلغرافي عبر البحر الأحمر إلى الهند[٢].

وبعد أن نُفِّذ المشروع أضحى العراق صلة الوصل بواسطة الخطوط البرقية.

التنافس الدولي على العراق وتفوّق النفوذ البريطاني

بدأت التيارات الأوروبية المتنافسة تصل إلى العراق منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، فأنشأت بريطانيا ممثلية لها في البصرة في عام (١١٥٩هـ/ ١٧٤٦م)، وشكَّلت الحملة الفرنسية على مصر، وتفوُّق النفوذ الفرنسي في الدولة العثمانية على يد المبعوث سبستياني؛ دافعاً قوياً لمقاومة النفوذ الفرنسي المتنامي الذي أخذ يتدخل في شؤون الولايات العثمانية لا سيما العراق، والمعروف أن سليمان باشا الصغير تولى منصب الوالي في بغداد بمساعدته، فأنشأ البريطانيون ممثلية لهم في بغداد في عام (١٢١٧هـ/ ١٨٠٤م)، واستغلوا تفكُّك العراق إلى عصبيات متنافرة للتغلغل في ربوعه، وتثبيت أقدامهم في أراضيه.

وتقاطعت مصالح الدولتين العثمانية والبريطانية خلال القتال الذي نشب في بلاد الشام بين عامي (١٢٤٧ ـ ١٢٤٩هـ/ ١٨٣١ ـ ١٨٣٣م)، وكان الباب العالي بحاجة

---

(١) صالح: ص١٦٥ ـ ١٦٦.
(٢) نوار: تاريخ العراق الحديث ص٢٧٩.

إلى جهود بريطانيا للوقوف في وجه التوسع المصري، ولذلك طلب السفير البريطاني في استانبول من روبرت تايلور الوكيل السياسي البريطاني في بغداد أن يُقدِّم المساعدات الممكنة لعلي رضا باشا ليثبت أقدامه في الحكم كي يتمكَّن من مقاومة المشاريع الروسية في أعقاب توقيع معاهدة (خونكار أسكله سي) بين الدولتين العثمانية الروسية[١].

واتخذ التدخل البريطاني في هذا الوقت شكلاً جديداً وخطيراً، فقد طلب تايلور بأن يُستشار عند تعيين النقيب والقاضي وبعض كبار رجال الدولة في البصرة، لكن علي رضا باشا تجاهل هذا الطلب، إلا أنه تغاضى عن:

- نقل تايلور البضائع التابعة للتجار البريطانيين تحت اسمه هو، حتى لا تُجبى عليها الضرائب المقررة.
- الأبهة والعظمة التي كان ينتقل في ظلِّها من مقرِّه إلى سراي الحكومة.

وعلى الرغم من ذلك ظلَّت العلاقة جيدة بين الرجلين قبل أن تنقلب إلى عداء، فقد استغلَّ تايلور حاجة الدولة العثمانية لجهود بريطانيا، خلال أزمة التوسع المصري في الجزيرة العربية وبلاد الشام، فاتَّهم علي رضا باشا بالإهمال الذي يُهدد بسقوط البلاد في أيدي المصريين، وطلب من حكومته أن تسعى لدى الباب العالي لعزله من منصبه، وهذه ذريعة كان المقيمون البريطانيون يلجؤون إليها للتخلص من الولاة الذين لا يُنفذون رغباتهم، وكان تايلور قد طلب من علي رضا باشا أن يُنفذ بعض المشاريع التي تخدم المصالح البريطانية، وتُتيح لبريطانيا الاستئثار بمقدرات البلاد، نذكر منها:

- إنشاء مستودعات للفحم على طول نهر الفرات لتزويد السفن البريطانية التجارية، على أن تتولى قوات بريطانية حراستها.
- إنشاء وكالات بريطانية في المدن الكبرى في العراق.
- إنشاء خط حديد بين الكويت والساحل السوري.
- عقد معاهدة مع شيوخ عشائر شُمَّر الجربا.
- استقدام قوة من الهند إلى العراق[٢].

وتطور النزاع بين علي رضا باشا وتايلور إلى حدٍّ اتخذ شكلاً تصادمياً، وهذه سياسة كانت الممثلية تتعمدها لإحراج موقف الولاة الذين لا يُنفذون توصياتها،

---

(١) نوار: ص٢٨٥ ـ ٢٨٦.
(٢) Ainsworth, W.F: A Personal Narrative of the Euphrates Expedition. Pp 94 - 95, 97 - 98.
Chensney: Narrative pp 239 - 241, 299.

وأرسل الباب العالي راغب أفندي للتحقيق في هذه الأزمة، فتبيَّن له صحة موقف علي رضا باشا، ومع ذلك فقد طلب منه أن يتجنَّب مثل هذه الأزمات مع الوكيل السياسي البريطاني، وأن يعاقب أولئك الذين وجَّهوا إهانات إليه، والجدير بالذكر أن الباب العالي كان آنذاك بحاجة إلى تمتين علاقته ببريطانيا لمواجهة الأزمة المصرية(١).

وسعى تايلور كذلك إلى استقطاب شيوخ العشائر الكبرى في العراق كي يستغلهم لخدمة المصالح البريطانية، وكانت صلاته قوية بشيوخ عشائر كعب وشمَّر الجربا وعنيزة والمنتفق وشيخ الكويت، وقد حذَّر فونتانييه، القنصل الفرنسي العام في العراق، علي رضا باشا والعراقيين من خطر البواخر التي تمخر عُباب نهر الفرات، كما حذَّرهم من الامتيازات التجارية التي استأثر بها البريطانيون، بالإضافة إلى النشاط التبشيري البروتستانتي البريطاني(٢).

كان النفوذ الفرنسي ضعيفاً في العراق، فلم يمكث فونتانييه سوى حوالي سنة ونصف في هذا البلد ثم غادره دون أن يخلفه قنصل فرنسي يُضاهي مقدرته، ثم إن فرنسا ركَّزت جهودها على مصر للحصول على مركز ممتاز، واعتقد الساسة الفرنسيون أن مستقبل المواصلات العالمية سيكون لمصر لا للعراق، وبخاصة أن بريطانيا كانت تسيطر على الخليج العربي والمنافذ المؤدية إلى أنهار العراق دون أن تستطيع دولة أخرى أن تنافسها(٣).

وظل النفوذ البريطاني متفوقاً في العراق بعد عزل علي رضا باشا، بفعل تفاهم خلفه نجيب باشا مع تايلور، على التعاون في تنفيذ المشاريع التي تخدم مصالح بريطانيا، مثل: مدِّ خطِّ ملاحة تجارية في نهر دجلة، ويبدو أن حكومة لندن رأت أن هذا المشروع يضرُّ بالمصالح البريطانية، لذلك عزلت روبرت تايلور، وعيَّنت هنري رولنسون مكانه، فوصل إلى بغداد في (ذي الحجة ١٢٥٩هـ/ كانون الثاني ١٨٦٠م)، علماً بأنه كان يحمل لقب قنصل عام لبريطانيا في بغداد والعالم العربي الشرقي، ويتمتع برؤية استعمارية متشدِّدة، فانتهج سياسة أسلافه في استغلال العصبيات في العراق، وتقرَّب من زعماء العشائر الكردية، وبخاصة زعماء بابان وزهاب، وأقام علاقات مريبة مع زعماء الطوائف في البلاد، وعمل على ربط المسيحيين بالممثلية البريطانية، وتجنيدهم لخدمة مصالح بريطانيا.

أزعجت تصرفات رولنسون نجيب باشا، فنهض للتصدي لنشاطه، وتبادل الرجلان

(١) نوار: ص٢٨٧.

(٢) Fontanier, U: Voyage dans H'Ind et dans Persique Par L'Eggpt et le Mer Rouge p339 - 340.

(٣) نوار: ص٢٨٩.

التهم، فقد اعترض نجيب باشا على ربط المسيحيين في العراق بالممثلية، ليخدموا المصالح البريطانية، واتهم رولنسون الوالي بوضع العراقيل أمام أية تسوية يريد أن يصل إليها معه، وأنه سرعان ما يرفع كل أزمة إلى الباب العالي، وتوترت العلاقات بينهما، فاستغل القنصل الفرنسي في العراق ذلك، وأخذ يتقرَّب من الوالي لمقاومة النشاط البريطاني(١).

ويبدو أن الموقف السياسي الدولي كان يتحكَّم في معظم الأحيان في العلاقات الخارجية لوالي بغداد، فقد كان الباب العالي واقعاً تحت ضغط بريطاني متواصل وشديد كان يمنعه من وقف تنامي المصالح البريطانية، في ولاياته، وغالباً ما يتراجع أمام المطالب البريطانية، لذلك لم يستطع نجيب باشا إلا أن يُذعن لتدخلات رولنسون في الشؤون الداخلية للعراق، وتعرَّض مع خلفه نامق كمال باشا لضغط بريطاني بفعل انتقاداتهما الشديدة لنشاط هذا القنصل(٢).

ووقف الباب العالي إلى جانب واليه نامق كمال باشا ضد رغبة البريطانيين زيادة عدد موظفي القنصلية البريطانية، والمعلوم أن اتفاقية عام (١٠٨٦هـ/ ١٦٧٥م) نصَّت على ألا يزيد عدد خدم القناصل على عشرة، ومع ذلك كانت الممثلية تضم عدداً أكثر من هذا(٣)، وأقام البريطانيون ممثليات لهم في بغداد والبصرة والموصل، وكانت الممثلية الثانية على اتصال مباشر مع الهند.

وما جرى في عام (١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م) من إقدام فرنسا على إلغاء القنصلية الفرنسية في الموصل، وتحوُّلها إلى مجرد ممثلية؛ خَدَمَ البريطانيين، وتولى مصالح الفرنسيين في العراق وكيل سياسي، بيد أنه كان من أهل البلاد، لكن حدث أن احتدم النزاع بين المنقبين الفرنسيين والبريطانيين الذين وفدوا بحثاً عن الآثار، ما أدَّى إلى أن تعيد فرنسا النظر في قرارها بإلغاء القنصلية الفرنسية في الموصل، وعادت إلى افتتاحها وعيَّنت القنصل بالاس في عام (١٢٦٧هـ/ ١٨٥١م)(٤)، وهو أحد علماء الآثار الفرنسيين.

وقامت الجاليات البريطانية بنشاط ملحوظ في العراق لتوطيد النفوذ البريطاني، وعلى رأسها: هنري لابارد وفيليكس جونز وكريستيان رسام الكلداني الحلبي، والتاجران البريطانيان روس وهكتور، والمؤسسات التجارية البريطانية الناشئة، وبخاصة مؤسسة لينش للملاحة البخارية.

(١) نوار: ص٢٩٠ ـ ٢٩١. (٢) المرجع نفسه.

(٣) Lorimer: I P 1396.

(٤) Loyd, setton: Foundation in the Dust pp 164 - 166.

وكانت الجاليات الهندية في العراق وبخاصة في بغداد وفي العتبات المقدسة من العناصر التي عملت على نشر النفوذ البريطاني، وقدَّم بعضها خدمات جليلة للبريطانيين خلال الحرب البريطانية ـ الإيرانية (١٢٧٢ ـ ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦ ـ ١٨٥٧م)، وكذلك فعل ملوك الهند، ومنهم أودة المتوفى في الهند في عام (١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م)، الذي أوقف مبالغ ضخمة لمجتهدي العتبات المقدسة، وكلّف القنصل البريطاني في بغداد أمر توزيعها، ما أقلق العثمانيين؛ لأن ذلك أتاح للشيعة في العراق مساعدة شاه إيران ضد السلطان[١]، والمعروف أن استقطاب طوائف العراق، هي من الأسس التي اتَّبعها القناصل والوكلاء البريطانيون والفرنسيون على السواء، للحصول على نفوذ في البلاد، لكن الملاحظ أن البريطانيين ركَّزوا على استقطاب العشائر الكردية والعربية، وتسخيرها لخدمة مصالحهم، في حين اهتم القناصل الفرنسيون بالتبشير والتنقيب عن الآثار، ما يدل على تفوُّق بريطانيا على فرنسا سياسياً[٢].

(١) انظر فيما يتعلق بنشاطات الجالية الهندية: نوار ص٢٩٣ ـ ٣٠١.

(٢) انظر فيما يتعلق بالنشاط التبشيري والتنقيب عن الآثار: المرجع نفسه: ص٣٠١ ـ ٣٢٤.

الفصل الخامس

العراق من أواخر العهد العثماني إلى الاحتلال البريطاني

عهد مدحت باشا

تمهيد

لم يكن ما آل إليه أمر الدولة العثمانية من تردٍّ وضعف من الأمور الطارئة في السياق العام للتاريخ العثماني، وإنما هو ظاهرة عامة لها أبعاد مختلفة شملت معظم جوانب الحياة في الدولة، وانعكست آثارها على مؤسساتها المركزية وعلى ولاياتها على حد سواء، وقد سبَّبتها مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية مثل: تدهور المؤسسات العسكرية (الانكشارية)، والاضطرابات المالية، وتوقف الفتوح، وركود الحركة الفكرية، وانتشار المساوئ الاجتماعية كالرشوة وشراء المناصب، ومحاولات الدول الأوروبية المستمرة للتغلغل في شؤون الدولة، وقد أثَّر ذلك على الولايات العربية ومن ضمنها العراق، فلم يكن قيام الحكومات المحلية سوى محاولة لملء الفراغ الناجم عن انحسار السلطة المركزية واستجابة للإحساس بالكيان القومي ضمن الإطار العثماني.

وبعد أن باءت محاولات السلاطين العثمانيين الأولى بالفشل نجح السلطان محمود الثاني في اتخاذ عدد من القرارات الحازمة، أدت إلى: إلغاء مؤسسة الانكشارية، وإعادة تنظيم الجيش وفق أسس حديثة، وإدخال إصلاحات متفرقة، لكن لم يكن لهذه الإصلاحات تأثير مباشر على العراق؛ لأن نظام المماليك كان قد سيطر على الجيش المحلي بحيث لم يعد ثمَّة انكشارية بالمعنى المفهوم، فلم يكن لإلغائها رسمياً أية أهمية على صعيد الواقع، بيد أن توجُّه الدولة الجديد نحو إعادة تنظيم إدارتها وفق قواعد مركزية، والقضاء على الحكومات المحلية فيها، أخذ يهزُّ كيانات تلك الحكومات في العراق، ويُشكل خطراً عليها، وفعلاً تمَّ تصفية حكم المماليك كما ذكرنا من قبل، ما أتاح حدوث ظاهرتين متشابكتين هما: إزالة ما يمكن أن يحول دون تنفيذ السياسة الإصلاحية للدولة، واستفادة الدول الأوروبية من ضعف سلطة الدولة عبر فرض المزيد من التدخل الأجنبي، ومهما قيل في مرسومي

الإصلاح العثماني: خط شريف كَلخانة سنة (١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م)، وخط التنظيمات الخيرية سنة (١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م)، اللذين وعدا بإجراء الإصلاحات واحترام حقوق الأفراد، فإن شيئاً من تلك الوعود لم يصل إلى حيِّز التنفيذ الجدِّي إلا في عهد مدحت باشا والي بغداد وأحد أبرز رواد الإصلاح في الدولة العثمانية آنذاك[١].

البدايات الأولى

وُلد مدحت باشا في استانبول في عام (١٢٣٧هـ/ ١٨٢٢م)، ونشأ فيها، ودرس في مدارسها المحلية، انخرط في شبابه في سلك الكتبة الصغار، وخدم في دمشق واستانبول وقونية، وتدرج بين عامي (١٢٦٥ ـ ١٢٧٦هـ/ ١٨٤٩ ـ ١٨٥١م) مرتقياً في سلَّم الوظائف، واكتسب أصدقاء من أصحاب المناصب العليا، وأُرسل في عام (١٢٧٧هـ/ ١٨٥٢م) إلى ولايتي دمشق وحلب للتحقيق في سوء استعمال السلطة فنجح في مهمته، ما لفت الأنظار إليه، وكانت هذه المهمة بمثابة تجربة لعمله المقبل في بغداد، وتقلَّد منذ عام (١٢٦٩هـ/ ١٨٥٣م) إلى عام (١٢٧٥هـ/ ١٨٥٨م)، وظائف عديدة في البلقان وبورصة وودِّين وسلسترية، وتجوَّل في عواصم أوروبية عديدة.

وضع مدحت باشا خلال عمله في هذه الوظائف خطة إصلاحية قائمة على:

- تحقيق المساواة بين رعايا السلطان.
- تركيز الوظائف الإدارية والقضائية في يد رجال الحكومة.
- خلق الموظف الأمين الذي يستطيع أن يلائم بين مصالح حكومته والرعية.
- إشراك الأهالي مع الإدارات المختلفة في إصلاح الأمور.
- سدّ الثغرات التي تنفذ منها الدول الأجنبية للتدخل في أمور الولايات[٢].

تميزت مدة حكمه في ولاية الدانوب بإصلاحات قيِّمة، فقد أسَّس خط عربات لنقل البريد والسياح، وأنشأ مدرسة لإصلاح الأيتام، وشقَّ الطرق والقنوات، واعتنى باستتباب الأمن، وأسَّس المصارف الزراعية، وأجرى البواخر النهرية، وشيَّد المستشفيات.

وشكَّل مدحت باشا مجلس الولايات والمتصرفيات والقائمقاميات والنواحي والقرى، وأنشأ الوظائف باختصاصاتها المحدَّدة، وباشر التطوير الصناعي والاجتماعي للولاية، وألغى النظام الضرائبي القديم، وحدَّد الضريبة المفروضة على كل شخص، واعتمد على المتطوعة إلى جانب الجيش العثماني لصد أي هجوم

(١) نورس، ورؤوف: ص٦٤٢.

(٢) نوار: ص٣٥٣ ـ ٣٥٤.

مفاجئ، وأنشأ لهذا الغرض نقاط حراسة على طول الحدود، وليكون الشعب على بيِّنة من أعماله أصدر صحيفة حكومية في تلك الجهات، وجعل المناهج الصناعية تخدم البيئة المحلية وحاجات الدولة في آن واحد[١]، فكانت إدارته نزيهة، متساهلة، وقد جعلها ولاية نموذجية.

وما حدث في عام (١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م) من خلافات بين مدحت باشا والصدر الأعظم نديم باشا، قدَّم الأول استقالته، فقبلها السلطان، وأسند إليه إدارة شؤون الفيلق الهمايوني السادس مع انضمام ولاية بغداد، ويبدو أن بعض كبار الساسة في الدولة خشوا من شعبيته، فأقنعوا السلطان بإبعاده عن العاصمة إلى بغداد، أو أن الصدر الأعظم أرسله إلى بغداد بفعل مقدرته التعامل مع الأجانب، لا سيما البريطانيين الذين تغلغلوا في ربوع العراق، ما يُشكِّل خطراً على مستقبله، أو أن مدحت باشا أُرسل إلى بغداد عن عمد بفعل قرب انتهاء عمليات حفر قناة السويس، لمواجهة ما قد يترتب على وصل البحرين الأبيض المتوسط والأحمر من نتائج، ثم إن هذه الشخصية القوية هي القادرة على توجيه شؤون العراق وفق أهداف الدولة نحو تقوية قبضتها على السواحل العربية في الخليج العربي وجعل العراق طريقاً عالمياً يضاهي قناة السويس، يؤيد ذلك ما أقدم عليه مدحت باشا من أعمال في العراق[٢].

إصلاحات مدحت باشا

جاء مدحت باشا إلى العراق في (محرم ١٢٨٦هـ/ نيسان ١٨٦٩م) حاملاً معه فرمان تعيينه الذي تضمَّن الخطوط الرئيسة للسياسة التي يجب أن يتَّبعها، وهي تطبيق قوانين التنظيمات العثمانية مثل: قانون الولايات، وقانون الأراضي، وتوطيد النفوذ العثماني في الخليج العربي، وتطوير شؤون العراق الإنتاجية بما يتلاءم مع افتتاح قناة السويس، من حيث تنفيذ مشاريع خطوط المواصلات النهرية والحديدية، وتقوية قبضة الحكومة على العشائر ضماناً لسلامة هذه الخطوط، وتوجيهها نحو الاستقرار في الأرياف.

نفَّذ مدحت باشا الخطة المطلوبة منه على الشكل الآتي:

- **قانون الولايات[٣]**

صدر قانون الولايات في عام (١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م) لتنظيم عملية اشتراك الأهالي في إدارة شؤون البلاد بالتعاون مع السلطات الحاكمة والهيئات الإدارية المشتركة،

(١) مدحت باشا: مذكرات مدحت باشا ص١٣٩ ـ ١٤١.

(٢) نوار: ص٣٥٥. (٣) انظر المرجع نفسه: ص٣٥٦ ـ ٣٧٥.

قسَّم مدحت باشا العراق إلى ولايتين: ولاية بغداد وولاية الموصل، ضمَّت الأولى ولايتي بغداد والبصرة القديمتين، وشملت الثانية ولايتي الموصل وشهرزور، وقُسِّمت هذه الولايات إلى ألوية ثم إلى أقضية، وينقسم هذا القانون إلى ثلاثة أقسام:

- التقسيمات الإدارية والموظفين.
- المجالس المحلية.
- السلطات القضائية.

التقسيمات الإدارية والموظفين: كان هذا التقسيم خطوة ضرورية لتشكيل الإدارة الجديدة بموظفيها الاختصاصيين، وأضاف مدحت باشا عدداً من الموظفين الجدد الذين نصَّت عليهم قوانين الولايات.

كان الوالي على رأس الجهاز الإداري، لكنه جمع بين منصبي الوالي والمشيرية بفعل ما واجهه من انتفاضات، بالإضافة إلى ظروف التوسع العثماني في منطقة الخليج العربي، يعاونه مجموعة من الموظفين على رأسهم معاون الوالي، ومنهم رئيس قلم التحريرات (مكتوبجي) المكلف بتحرير الرسائل بين الولاية والجهات الرسمية، وحفظ الرسائل والوثائق الحكومية، والدفتردار المسؤول عن الشؤون المالية ويُعيّنه الباب العالي، ومدير الشؤون الأجنبية ويُعيّنه الباب العالي بترشيح من وزارة الخارجية، ويتولى قوات الضبطية آلاي بك.

ويرأس اللواء متصرف يتمتع بسلطات الوالي في لوائه، ومرجعه الوالي، ويُعيَّن من قِبل الدولة، ويُنفذ أوامر الوالي والدولة في لوائه، ويرأس مجلس اللواء، وهو قائد فرقة الضبطية في اللواء، يعاونه عدد من الموظفين منهم: المحاسب، ومدير التحريرات في اللواء، ومدير الدفتر الخاقاني، وقائد ضبطية اللواء، ويعيَّن الأول والثاني من قِبل الدولة.

ويحكم القضاء قائمقام يُعيَّن من قِبل الدولة، ويُمنح أحياناً رتبة مير ميران مع القائمقامية. ينظر القائمقام في الأمور الملكية والمالية والضبطية في قضائه، ويتولى الإشراف على مديري النواحي، وهو مسؤول عن تحصيل واردات الدولة واستيفاء المصروفات.

وللناحية مدير يقوم بنشر القوانين، وإعلان أوامرها على الناس، وإرسال قيود المواليد والوفيات والورثة القُصَّر والورثة الغائبين إلى مركز القضاء، وهو همزة الوصل بين مركز القضاء والمختارين، ويقوم بإرسال المبالغ المحصَّلة إلى مركز القضاء، ويسلِّم أوامر الحجز والدعاوى لأصحابها، ويرأس مجلس الدعاوى الاعتيادية ويُبلغ قراراتها إلى القائمقام، وهو مسؤول عن الأمن في ناحيته.

المجالس المحلية: يتكوَّن مجلس الولاية (المجلس الكبير) من:

- الوالي رئيساً.
- الأعضاء المنتخبون من الأهالي.

ولا تتجاوز مدة انعقاده أربعين يوماً، ويجتمع مرة واحدة في السنة، وتتضمن مهامه فيما يأتي:

- دراسة أنماط التنمية الزراعية والتجارية.
- مناقشة ما يقدِّمه الوالي من اقتراحات بشأن الولاية.
- المحافظة على العراق والمنشآت العامة وإصلاحها.
- تعديل ضرائب الألوية وتوزيعها.
- النظر في التهم الموجهة إلى مأموري الولاية واستجوابهم.

كان لكل عضو من أعضاء المجلس راتب حتى لا تكون الحاجة إلى الأحوال سبباً لضياع الهدف الذي أُنشيء من أجله، وهو النظر في أمور الرعية وإصلاح حالها والتضحية بالمصالح الشخصية في سبيل المصلحة العامة(١).

كان مجلس بغداد يضم مندوبين من الأسرات الحاكمة العشائرية أو المدنية، بالإضافة إلى ممثلي الإدارات الحكومية، وكان من بين الأعضاء أيضاً بعض الأشراف.

ويتألف مجلس إدارة اللواء من:

- متصرف اللواء رئيساً.
- حاكم القضاء.
- مفتي البلدة.
- رؤساء الأهالي غير المسلمين.
- المحاسبين.
- مدير التحريرات.
- أعضاء دائمين: ثلاثة من الأهالي المسلمين وثلاثة من غير المسلمين.

وينحصر اختصاصه بالنظر في الشؤون الملكية والمالية والضبطية والتحصيلية و«الطابو» والشؤون الزراعية، ونظارة أموال الحكومة(٢).

---

(١) العزاوي، عباس: عشائر العراق جـ ٤ ص٢٤٩.

(٢) العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين: جـ ٧ ص٢٦٧ ـ ٢٦٨، ٢٨٤.

ولكل ناحية مجلس إدارة يتولى مدير الناحية رئاسته، ويضم أربعة من مجالس الاختيارية في القرى، يجتمع في مكان وزمان يُحدِّده قائمقام القضاء، وينحصر اختصاصه بالإشراف على المؤسسات الحكومية، واستغلال الأشجار البرّيَّة والمراعي والمشافي المشتركة[١].

ويتكوَّن مجلس إدارة القرية (مجلس الاختيارية) من المختارين، لا يزيد عددهم عن اثني عشر ولا يقل عن ثلاثة، إلى جانب أئمة المسلمين ورؤساء الطوائف الروحيين من غير المسلمين، وهو مجلس طائفي حيث تنتخب كل طائفة ممثليها، ويُحدِّد مدة عضويتهم، ويمكن انتخابهم لمدى الحياة، ومهمتهم رعاية شؤون الحكومة في القرية ورعاية مصالح الأهالي.

ونصَّ القانون على تشكيل مجالس بلدية في كل مدينة يتكوَّن من رئيس ومعاون وستة أعضاء فنيين في الأمور البلدية، وأمين صندوق، وأعضاء منتخبين، يتولى: الإشراف على الأبنية، وتصريف وتوزيع المياه، والإشراف على المعابر وطرق المواصلات، وعلى نظافة البلدة، والمقاييس والموازين، والأسعار والإنارة، وجمع الغرامات من المخالفين لقوانين المجلس البلدي[٢].

السلطات القضائية: قام قانون الولايات على أساس الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية، وأهم هيئة قضائية في الولاية هي ديوان التمييز، ووظيفته النظر في الدعاوى القانونية المتعلقة بالأموال والأملاك، والقضايا الجنائية التي حكمت فيها محاكم البداية والاستئناف.

يتشكَّل ديوان التمييز من:

- الرئيس وهو مفتش الأحكام.
- ستة أعضاء: ثلاثة مسلمين وثلاثة مسيحيين.
- مأمور خاص مُعيَّن من قِبل السلطان لينظر في الأمور القضائية، وكان هناك مجلس «الجنائية» ويتألف من بعض أعضاء ديوان التمييز للنظر في بعض الدعاوى الجنائية التي تحتاج إلى دقة في البحث[٣].

لكن القضاء كان مُعرَّضاً لبعض الضغوط التي شكَّلت حائلاً دون قيامه بمهمته على أحسن وجه، فامتدت أيدي بعض القضاة للرشوة، كما كان رجال الحكم يضطرونهم إلى إعداد الأحكام وفقاً لهواهم، ووفقاً للمصالح السياسية في

(١) نوار: ص٣٦٢ ـ ٣٦٣. (٢) العزاوي: جـ٧ ص٢٦٧ ـ ٢٦٨، ٢٨٤.

(٣) نوار: ص٣٦٥ ـ ٣٦٦.

بعض الأحيان[١].

وتختص المحاكم الشرعية بالنظر في القضايا المتعلقة بالشؤون الشرعية الإسلامية، وتنظر الإدارات الدينية المسيحية بالقضايا الدينية المسيحية.

الواقع أن الجهاز القضائي في العراق كان يمرُّ بتجربة، فهو بنظامه المتشعب، وعدم كفاءة موظفيه، وتعرُّضه لبعض الضغوط التي كانت تمنعه من قيامه بمهمته على أحسن وجه؛ لم يكن مقدَّراً له النجاح التام إلا بمساعدة والٍ قوي وحازم، وقد حظي بذلك خلال عهد مدحت باشا، ثم ساءت أوضاعه وأوضاع الإدارة بعد ذلك.

واجه تطبيق قانون الولايات عقبة كبيرة تمثَّلت بوجود عشائر عربية قوية عارضت بشدة إدخال النظم الجديدة، وقد خشيت أن تقضي على حريتها ونظامها المشيخي، لكن مدحت باشا الذي تمسَّك بحقوق الحكومة، تصدَّى لها، ونجح في إخضاعها بعد صدامات دموية، وقد ساعده في هذا النجاح انقسامها على نفسها بين مؤيد ومعارض، واستقرت في قرى، واعتمدت على الزراعة، نذكر من هذه العشائر: شُمَّر الجربا وديرة المنتفق.

• قانون الأراضي

صدر قانون الأراضي في عام (١٢٧٣هـ/ ١٨٥٧م)، ولكنه لم يُنفَّذ على نطاق واسع بحيث أضحى بعض المُلّاك يملكون قرى بأكملها، ولم يكن الفلاح الصغير بقادر على أن يشتري أرضاً بفعل ارتفاع سعر الأراضي؛ ولأنَّه غير قادر على التفاهم مع السلطات الحاكمة، وهكذا عاش الفلاح وهو يعاني المرارة سواء من نظام أعجزه عن شراء الأراضي أو من نظام الالتزام.

ورأى مدحت باشا أن تطبيق نظام شراء الأراضي سيخلِّص الناس نهائياً من استبداد الملتزمين، كما يُتيح فرصة لإقرار العشائر في أرض معيَّنة فتخفّ مشاغباتها وتصبح قبضة الحكومة قوية عليها، كما أن تطبيقه سيدرُّ على الخزانة مبالغ جديدة.

لكن مدحت باشا واجه صعوبات في تطبيق هذا القانون نظراً لعدم وجود خرائط مساحية تُحدِّد الملكيات بوضوح، لذلك فوَّض الأراضي المتروكة مقابل قيمتها كي يُمكِّن الفلاح من شراء قطعة أرض لنفسه، وحتى لا تقع في أيدي كبار المُلّاك وأصحاب رؤوس الأموال، وخفَّض قيمة الأموال كي يتمكَّن الفلاح من إصلاح الأرض وزيادة خصوبتها، فتعود عليه وعلى الحكومة بأرباح كثيرة، ولم يُفوِّض الأراضي بالمزايدة على الرغم من النصوص القانونية التي تتضمَّن ذلك، ومع ذلك،

(١) مذكرات مدحت: ص١٨٤، ٢٠٠، ٢١٢.

لم يستطع أن يمنع ظهور إقطاعات واسعة، إلا أنه حدَّ من هذه الظاهرة.

- **تعديل الضرائب**

كان تطبيق قانوني الولايات والأراضي جزءاً من سياسة حكومية عامة تهدف إلى تحديث الدولة والقضاء وإلغاء الأساليب القديمة في الحكم والإدارة، وكانت الضرائب في العراق لا تزال تُجبى في بعض النواحي من دون نص قانوني، وبخاصة تلك التي كان يفرضها شيوخ العشائر، فقرَّر إلغاءها، وخفَّض الضرائب عن مزارعي بساتين النخيل، وشجَّعهم على غرسها، وألغى التخمين في تقدير الضريبة على الإنتاج في منطقة البصرة، وحدَّد الضريبة على إنتاج النخلة الواحدة في منطقة بغداد، واكتفى بجباية ضريبة العُشر على الحاصلات في الأحساء، وكانت الضرائب المُحصَّلة من الأعشار والزكاة، ورؤوس الحيوانات، وبعض الضرائب الأخرى؛ تسدُّ نفقات القوات العثمانية في الأحساء، ويُحوَّل ما يبقى إلى الخزانة في بغداد.

- **تطوير المدن**

اعتنى مدحت باشا بمدينة بغداد لجعلها مدينة نموذجية تحتذي بها المدن العراقية الأخرى، فأدخل الأساليب الحديثة في المواصلات والخدمات الاجتماعية، وأقام المشاريع الصحية، وربطها بمواصلات سريعة مع ضاحيتها الكاظمية، ما أدى إلى تنشيط التجارة، وخلق فرص عمل لأعداد كبيرة من أهلها، وبنى فيها مستشفى، وجمَّل الحديقة المجيدية التي أنشأها سلفة نجيب باشا، وزوَّد الجيش بآلات موسيقية استغلها في الترفيه عن السكان، وأقام على الصعيد الاجتماعي، محاجر عدة في خانقين والبصرة، وعالج مشكلة وصول قوافل الحجاج الإيرانيين إلى العتبات المقدسة مصطحبين معهم أعداداً كثيرة من الموتى لدفنهم فيها، كما اعتني بالبصرة والموصل، فأسَّس في الأولى ضاحية جديدة بعيدة عن منطقة المستشفيات لتكون نواة للبصرة الجديدة، وبدأ في بناء ثكنة عسكرية ومستشفى عسكري، ومبانٍ للإدارات والجمارك.

- **تطوير التعليم**

حدَّث مدحت باشا التعليم عبر إدخال النظم التعليمية الحديثة التي كانت مطبقة في استانبول، وأنشأ أربع مدارس تؤمِّن حاجة العراق من المثقفين وهي: المدرسة الرشدية المدنية، المدرسة الرشدية العسكرية، المدرسة الإعدادية العسكرية، مدرسة الفنون والصنائع، وكانت لغة التدرس فيها اللغة التركية، ويُعدُّ ذلك بداية لسياسة التتريك، وخطوة لسياسة تعليمية في أرض عربية، غير أنها رسَّخت الروح العربية في

نفوس السكان الذين قاوموها بشدَّة[١].

ودخلت الصحافة إلى العراق في عهد مدحت باشا، ولم يكن فيه صحيفة حتى جاء هذا الوالي إليه، فأسَّس جريدة الزوراء في (ربيع الأول ١٢٨٦هـ/ حزيران ١٨٦٩م)[٢].

- **تطوير الجيش**

اهتم مدحت باشا بتطوير القوى العسكرية، وهي أداة الحكومة العثمانية، لتشديد قبضتها على العراق، وبسط سيطرتها خارجه، ويبدو أن الاعتناء بتحديث الجيش بدأت مع أزمة التوسع المصري في الجزيرة العربية وبلاد الشام، ولكنها لم تستمر مدة طويلة، وكانت القوة العسكرية النظامية التي أرسلها الباب العالي إلى العراق للدفاع عنه؛ نواة الجيش السادس الذي صدرت الأوامر بتشكيله في عام (١٢٦٣هـ/ ١٨٤٧م)، ومع ذلك استمر الولاة في الاعتماد على قوات العشائر والقوات غير النظامية، بفعل طبيعة أرض العراق الجغرافية، وظروفه السياسية، التي تُعرقل عمليات الجيش النظامي، حتى جاء مدحت باشا إليه.

طبَّق مدحت باشا نظام القرعة في العراق لتجنيد الشباب العراقي، فامتنع أهل بغداد عن تقديم أولادهم إلى الجيش، وأعلنوا الثورة ضد حكم الوالي الذي استخدم القوة في جمع الرجال[٣]، وتحايلت الحكومة على تنفيذ القرعة في المناطق العشائرية، فكانت تُفضِّل أخذ البدل من الذين تصيبهم القرعة، ويبدو أن إقدام الناس على دفع البدل سببه كراهيتهم للجندية بفعل القسوة في جمع الرجال وطول مدة الخدمة التي تتراوح بين أربع سنوات واثنتي عشرة سنة، كما أن العراقي كان معتاداً على العمل داخل وطنه.

بلغ الجيش في عهد مدحت باشا درجة عالية من القوة لم يبلغها من قبل، من حيث العديد والتجهيز، رغم العقبات المذكورة، وأسكن أفراده في ثكنات، والمعروف أن أول ثكنة بُنيت في العراق كانت على يد محمد إينجه البيرقدار في الموصل، لكنها لم تُستخدم بشكل فعال إلا في عهد مدحت باشا[٤].

واهتم مدحت باشا بتقوية الأسطول، فاستخدم البواخر التي استوردها مَن سبقه من الولاة، واستقدم عدداً آخر من البواخر لتعمل بين البصرة والسويس واستانبول

(١) العزاوي: جـ٧ ص٣٠٦ ـ ٣٠٧.

(٢) بطي، روفائيل: محاضرات في تاريخ الصحافة في العراق ص١٢.

(٣) العزاوي: جـ٧ ص٢٠٣. (٤) المرجع نفسه: ص٢٢٣.

وأوروبا، لمواجهة نمو التجارة المتبادلة بين العراق من جهة وأوروبا والهند من جهة أخرى، لذلك نظَّم الشركة العُمانية ـ العثمانية التي ظهرت قبل مجيئه إلى العراق بوقت قصير، وعمل على أن يجعل من نهر الفرات طريقاً يُنافس طريق قناة السويس، يربط الساحل السوري ببغداد والبصرة، ولتنفيذ هذا المشروع شقَّ طريقاً برياً يربط الساحل السوري بنهر الفرات، كما ربط بين نهري دجلة والفرات في أقصر مسافة بينهما، بين بغداد والفلوجة، فجعل بذلك خط البواخر متصلاً بخط البواخر في نهر الفرات[1].

سياسة العثمانيين في الخليج العربي في عهد مدحت باشا

● **التعاون العثماني ـ الكويتي**

تزامن مجيء مدحت باشا إلى العراق مع تشغيل قناة السويس، فعمل على الاستفادة من هذا الشريان الحيوي لربط استانبول بالخليج العربي عبر خط ملاحي تجاري، ورأى أنه لا يتحقَّق ذلك إلا بتقوية قبضة الدولة على المشيخات العربية التي لم ترتبط بعد بمعاهدات مع بريطانيا، والحدّ من التفوق البريطاني.

تطلَّع مدحت باشا إلى الكويت، فأنشأ فيها مركزاً للجمارك، وأسند حكمها إلى الشيخ صباح الثاني، وأعفاه من الرسوم الجمركية والضرائب الأميرية[2]، ورحَّب الشيخ بالتعاون مع مدحت باشا لأسباب عدة، أهمها:

ـ أدرك أن البريطانيين يُشكلون خطراً على الدين الإسلامي في الخليج العربي، وأن الواجب الديني يدعو إلى ربط أواصر التعاون مع السلطان ليحمي البلاد من مؤامرات الأجانب.

ـ الإعفاءات الضريبية.

ـ عدم التدخل العثماني في شؤون المشيخة الداخلية.

ـ خشي أن يتعرَّض مدحت باشا لممتلكات آل الصباح الكبيرة في العراق.

وساند الشيخ صباح الثاني الحملة العثمانية التي أرسلها مدحت باشا إلى ساحل الأحساء في عام (١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م)، فقدَّم أسطوله ورجاله ليعملوا تحت إمرة قائدها.

● **أثر الصراع السعودي الداخلي على الوضع في ساحل الأحساء**

في الوقت الذي نجح فيه مدحت باشا في استقطاب شيخ الكويت، كانت بريطانيا

(١) العزاوي: جـ٧ ص٢١٩.

(٢) الرشيدي، عبد العزيز: تاريخ الكويت قسم١ جـ١ ص٦٨.

تضع يدها على قطر في غمرة الصراع بين حكامها وحكام البحرين من آل خليفة، وذلك عبر اتفاقية وُقِّعت بينهما في عام (١٢٨٥هـ/١٨٦٨م) التي بقيت سرِّيَّة، وأدخلتها في عصبة إدارات الساحل المهادن، وعزلت شيخ البحرين المناهض لها، وعيَّنت عيسى بن علي مكانه، ووضعت سفينة قرب الجزيرة للحماية[1].

أثار التدخل البريطاني في شؤون البحرين ثلاث قوى هي: الدولة العثمانية والدولة الإيرانية وآل سعود، فاعترضت الدولتان على تلك الخطوة، فذكَّرتهما بريطانيا بإخطاراتها السابقة بأن البحرين دولة مستقلة، وكان آل سعود القوة الوحيدة التي قرَّرت أن تتدخل عسكرياً لإنقاذ كلاً من قطر والبحرين بالإضافة إلى إمارات الساحل المهادن من الاستعمار البريطاني، نظراً لأهمية ساحل الأحساء والقطيف لنجد.

وشرع عبد الله بن فيصل في إعداد حملة كبيرة من أجل ذلك، وكان متيقناً بأن ساحل الأحساء سيتعرَّض للضرب من قِبل الأسطول البريطاني، لذلك كتب إلى المقيم البريطاني بلي يُعلمه بعزمه وبحقه في أن يقوم بمثل هذه الإجراءات، وحذَّره من التدخل في أمور قطر والبحرين التابعتين لحكمه من ناحية، والداخلتين في إطار الدولة العثمانية من ناحية أخرى.

تطورت الأزمة في عام (١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م) إلى حدِّ دفع سفن البحرين إلى أن تُحاصر القطيف، ما دفع عبد الله بن فيصل إلى محاولة السيطرة على البحرين، وأخبر بلي بقراره، وطلب منه إجلاء الرعايا البريطانيين من الجزيرة تجنباً لتعرُّضهم خلال المعارك، وتماشياً مع سياسة بريطانيا الهادفة إلى منع المشيخات العربية في الخليج من القيام بأي نشاط عسكري؛ ضغطت على شيخ البحرين لسحب قواته من ساحل الأحساء، وعدم الاستمرار في حصاره، فرفع الشيخ عيسى آل خليفة الحصار، وسحب سفنه، لكنه ظل يتحيَّن الفرص لإبعاد عبد الله بن فيصل عن هذه السواحل، وما جرى في ذلك الوقت من نزاع بين عبد الله بن فيصل وأخوه سعود حول الحكم، دفع الأخير إلى التماس المساعدة من شيخ البحرين، وحاول التقرب من البريطانيين، لتقوية موقفه، وكان هؤلاء يُفضِّلونه على أخيه عبد الله، وتغاضى بلي عن تلك المساعدات التي يقدمها شيخ البحرين إلى سعود، وحتى لا يُحرج موقفه مع البريطانيين، وليُغري هؤلاء بالتعاون معه، أكَّد لعيسى آل خليفة أن الساحل سيوضع تحت الحماية البريطانية إذا ما قدَّموا له المساعدات[2].

ونزل سعود بقواته على ساحل الأحساء، ما شكَّل خطراً كبيراً على مركز عبد الله

(١) نوار: ص٤٠٧.

(٢) المرجع نفسه: ص٤٠٧ ـ ٤٠٩.

بفعل أن هذه المنطقة كانت منذ البداية تقاوم الحركة الوهابية، فالمؤثرات الشيعية فيها قوية، وعلى الرغم من الجهود السعودية المتتالية، ظلَّت أقل الجهات ميلاً إلى الحركة الوهابية، لذلك كانت أكثر ميلاً لسعود، لما عُرِفَ عنه من عدم التشدُّد المذهبي.

وكان بنو خالد حكام الأحساء خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، يسعون لدى السلطات العثمانية في بغداد، ولدى الحكومة المصرية في القاهرة لاستعادة حكم الأحساء، ولكن من دون جدوى، ولما كان عبد الله قد أسند حكم الأحساء إلى أخيه محمد في خطوة لإحكام سيطرته عليها، فلا سبيل لتحقيق غايتهم إلا بالتعاون مع سعود.

ووجدت قبائل العجمان في الصراع بين عبد الله وسعود، فرصة للانتقام من الأول؛ لأنَّه نكَّل بهم خلال السنوات الأخيرة من حكم أبيه فيصل، لذلك رحَّبوا بالتعاون مع سعود، وكانت عشائر بني مُرَّة تتوق لقتال عبد الله، وهي التي اشتهرت بقوتها[١].

مالت كفة سعود إلى الرجحان في القتال الذي دار بين الأخوين، فاضطر عبد الله إلى مغادرة الرياض إلى جبل شُمَّر ليستعين بأميرها، وكان يأمل في تلقي مساعدته، لكنه لم يحصل على شيء، وفَقَدَ أمله في استعادة الرياض من يد أخيه، فتطلَّع إلى الدولة العثمانية المسؤولة عن حماية المسلمين من الخطر الأوروبي، فكتب إلى والي بغداد مدحت باشا يُعلمه بما حدث، كما كتب بذلك إلى كل من نقيب البصرة، وناصر السعدون شيخ عشائر المنتفق، وإلى خديوي مصر.

● حملة مدحت باشا إلى الخليج العربي

كان مدحت باشا يراقب تطورات الأحداث في الخليج العربي، وبخاصة النزاع بين الأخوين عبد الله وسعود بن فيصل، وقد مال إلى استقطاب الأول في الوقت الذي رأى أن الثاني كان على علاقة وطيدة مع البريطانيين، وأن تولّيه أمر نجد يمكن أن يُلقي بها في أحضان هؤلاء، وواجبه أن يُنقذها مما ستتردَّى فيه، وأدرك أن بريطانيا تغلغلت في ربوع المنطقة، وخطت خطوات خطيرة نحو العراق؛ لذلك دعا عبد الله إلى التعاون مع الحملة التي قرَّر القيام بها إلى منطقة الخليج العربي.

ويبدو أن الباب العالي أدرك نتيجة الأزمات العديدة التي قامت بين ولاة بغداد وقناصل بريطانيا بشأن مشيخات الخليج العربي؛ أن الوضع بلغ حداً خطيراً يتطلب

(١) نوار: ص٤١١.

اتخاذ إجراءات وقائية لا يستطيع تنفيذها سوى رجل عاش وخبر مشكلات ولايات الأطراف؛ مثل مدحت باشا[١].

كان هدف الحملة إنقاذ أطراف الدولة العثمانية من الاستعمار البريطاني وإعادة عبد الله بن فيصل إلى حكم نجد، وإخماد فتنة أخيه سعود، ونجح مدحت باشا في كتمها عن البريطانيين، وعندما استفسرت الحكومة البريطانية من الباب العالي عن هدفها، أجابها بأسلوب سياسي، وأبرق هربرت المقيم البريطاني في بغداد إلى حكومته بأن حملة تُعَدُّ وسترسَل بعد وقت قصير إلى نجد.

وفعلاً تحركت الحملة في (٢٩ ذي الحجة ١٢٨٧هـ/ ٢١ آذار ١٨٧١م) من بغداد، وقد سبقتها فرقة من الكشافة لتحديد أفضل المواقع لنزول الوحدات فيها، والتي سترسَل بحراً إلى الأحساء، واستقر الرأي على أن رأس تنورة هو أفضل هذه المواقع في الوقت الذي كانت فيه الباخرتان العثمانيتان لبنان والإسكندرية تسرعان في عبور قناة السويس، لمساندة الحملة، وانضمت إليهما الباخرة بورصة، وأسطول كويتي.

الواقع أن العثمانيين أدركوا خلال القرن التاسع عشر الميلادي، أن البحرية هي القوة الحقيقية التي كفلت لبريطانيا تفوقها البحري، وأنه لا يمكن أن يستعيد الباب العالي سيادته على أي جزء في الخليج العربي إلا إذا اعتمد على الوحدات البحرية[٢].

لجأ مدحت باشا إلى أسلوب الدعاية لإعداد النفوس لهذه الحملة وكسب ثقة أهل الأحساء ونجد وحثِّهم على التعاون مع جيوش السلطان، ووزَّع لهذا الغرض إعلاناً كشف فيه عن أهداف الحملة، تضمَّن التأكيد على أن نجد وما يتبعها تقع ضمن الممتلكات العثمانية، وندَّد بخروج سعود بن فيصل على طاعة السلطان وعلى أخيه عبد الله، ونصحه بالعودة إلى الطاعة ليحصل على عفو السلطان[٣].

تقضي الخطة التي وضعتها الدولة العثمانية: بإرسال قوات بحرية عبر قناة السويس والبحر الأحمر والخليج العربي، وتقدُّم القوات البرّيَّة الموجودة في الخليج مع قوات العشائر، الزبير والمنتفق، على أن تلتقيا في الأحساء، وقد بلغ عدد القوات النظامية أربعة آلاف مقاتل، يمتلكون تسعة مدافع، وبلغ عدد قوات العشائر العربية ألف وخمسمائة مقاتل[٤].

ويبدو أن سعوداً خشي على نفسه من غائلة الحملة، فكتب إلى بلي يُعلمه بانضمام

(١) نوار: ص٤١٤.
(٢) المرجع نفسه: ص٤١٧ ـ ٤١٨.
(٣) المرجع نفسه: ص٤١٩ ـ ٤٢٠.
(٤) Lorimer: I pp 968 - 969.

الأسطول الكويتي إليها، وأنه سيقوم بعمليات عسكرية بحرية ضده، ويتنافى هذا مع السلم البريطاني، وطلب منه بأن تتدخل بريطانيا لمنع الكويت من أن تقوم بذلك.

تقدمت القوات البرّيّة حتى الأحساء من دون أن تصادف مقاومة تُذكر، كما نزلت القوات البحرية في رأس تنورة، وبدأت المعارك ضد قبائل بني خالد والعجمان وبني مُرَّة، وضد معاقل سعود في القطيف والدمام اللتين سقطتا في أيدي القوات العثمانية في (ربيع الآخر ١٢٨٨هـ/تموز ١٨٧١م)، وبذلك أضحت الأحساء كلها في قبضتها[1].

لم يعترض البريطانيون في بادئ الأمر على العمليات العسكرية، لكن بعد النجاح الذي حقَّقته الحملة، بدأت العمليات الموجهة ضد إمارات الخليج المهادنة، وكانت نجد بالمفهوم العثماني تشمل ساحل الأحساء والبحرين وقطر وعُمان والبريمي وأبو ظبي ودبي والجبيلي وغناضة وبنو خفاجة.

أثار هذا التوسع في العمليات العسكرية مخاوف بريطانيا، كما تحرَّكت إيران لمقاومة التوسع العثماني وإثبات حقوقها في البحرين، ولما كانت عاجزة آنذاك عن زجِّ نفسها في الحرب؛ اكتفت بعرض القضية على البريطانيين، مدركة أن بريطانيا لن تسمح بمثل ذلك الإجراء.

اعترضت بريطانيا على الحملة، وبادرت في الدخول في مفاوضات مع سلطات بغداد ومع الباب العالي بشأن البحرين، وطلب هربرت من مدحت باشا أن يتجنَّب الاشتباك مع الإمارات والعشائر المتعاهدة مع بريطانيا، فردَّ عليه والي بغداد ردّاً سياسياً بأنه لن يتدخل في شؤونها إذا كانت تحت حكم عبد الله بن فيصل، وصنَّف من يؤيد سعوداً بن فيصل في خانة الأعداء.

اعترضت الدولة العثمانية، على مقاومة بريطانيا لنشاط الحملة واستعادة سيادتها على طول سواحل البلاد العربية في الخليج العربي والبحر الأحمر، وأكَّدت أن لا سيادة لأحد على تلك البقاع إلا لخليفة المسلمين العثماني، وأنه لا يحق لبريطانيا منع أية مشيخة من المشيخات من أن تُلبّي نداء السلطان بالتعاون مع الحملة، وأن مسقط والبحرين، وشيوخ الساحل المهادن من رأس الخيمة إلى أبو ظبي يدفعون ضرائب سنوية لأمير نجد، وأن هذا يعني الاعتراف بالسيادة العثمانية على هذه الإمارات والمشيخات، لكن الحكومة البريطانية كانت تنظر إلى هذه الضرائب على أنها «حلوان» تدفعها إمارة صغيرة إلى أخرى كبيرة تجنباً لعدوانها وخطرها[2]، واتهمت الباب العالي بأن احتفاظه بقوات عسكرية كبيرة نسبياً في مياه وسواحل

(١) نوار: ص٤٢١.
(٢) المرجع نفسه: ص٤٢٤.

الخليج العربي، سيخلُّ بالسلم بفعل ظهور معسكرين متنافرين لكل منهما من يظاهره، ما يخلق مشكلات الحدود التي لا بد أن تُنشئ ظروفاً جديدة، واستقدمت على عجل سفن عدة إلى الخليج للدفاع عن مصالحها، ومنحت بلي سلطات واسعة لضمان استتباب الأمن في مصائد اللؤلؤ، وعلى هذا يستطيع أن يقوم بعمليات عسكرية ملائمة للمصالح البريطانية[1].

وقرَّر مدحت باشا تجاه هذا التصلُّب البريطاني أن يتدخل في البحرين بطريقة غير مباشرة، لكنه لم يُحقّق أي كسب لعدم وجود قوة ضرورية لمساندته.

● النشاط العثماني في قطر

ووجَّه مدحت باشا نشاطه إلى قطر، وكان شيخها موالياً للعثمانيين، فاتخذ البريطانيون بعض الإجراءات التي تؤكد ارتباطها بهم، وأرسلوا إليها سفينة لتطالب شيخها بالمبالغ السنوية التي يدفعها لشيخ البحرين، فرفض شيخ قطر، وأعلن أنه من رعايا الدولة العثمانية، وأُحيطت الدوائر العثمانية علماً بذلك، فأرسلت سفينتين إلى قطر لحمايتها من عدوان قد تقوم به البحرين ضدها، وقدَّم الباب العالي احتجاجاً إلى الحكومة البريطانية بشأن العدوان البريطاني على أراضٍ عثمانية، وتماشياً مع سياسة بريطانيا، تُرك الأمر مائعاً في قطر، وردَّت الحكومة البريطانية بأن ليس لديها رغبة في التدخل في شؤون الخليج طالما كانت الأوضاع لا تؤدي إلى المساس بالمعاهدات المعقودة مع شيوخ الإمارات العربية هناك[2].

وامتدت الأزمة القطرية إلى أبو ظبي بسبب طبيعة العشائر في تلك المناطق التي تتحوَّل فيها متنقلة من مكان إلى مكان آخر طلباً للمراعي أو فراراً من تحكُّم أحد الشيوخ، والمعروف أن نفوذ شيخ أبو ظبي بلغ إلى القطيف قبل وصول حملة مدحت باشا؛ لأن حدود الإمارات لم تكن واضحة بعد، وكان هذا الشيخ قد وقف منذ البداية إلى جانب سعود بن فيصل، واستولى باسمه في (ربيع الأول ١٢٨٨هـ/حزيران ١٨٧١م) على واحات البريمي، لكنه مال إلى التفاهم مع العثمانيين لاستعادتها لاعتقاده بأنها وقعت في أيدي القوى الموالية لهم بعد هزيمة سعود أمام الحملة العثمانية.

ويبدو أن مدحت باشا لم يتابع الخطوات التي بدأها في تلك الجهات، لا سيما الساحلية، لذلك تجمَّد نشاط العثمانيين فيها، وذلك تحت الضغط البريطاني،

(١) نوار: ص٤٢٤ ـ ٤٢٥.
(٢) Faroughy, Abbas: The Bahrein Ilands 750 - 1951, pp 86 - 88.

وبسبب الضعف الذي كان يسري في أوصال القوات العثمانية في الأحساء، ولأن السيادة العثمانية في قطر كانت غير مستقرة[1].

• الخلاف بين مدحت باشا وعبد الله بن فيصل

اتضح لعبد الله بن فيصل بعد انتصار الحملة العثمانية على سعود وسيطرتها على الأحساء؛ أن العثمانيين أتوا ليستمروا في الحكم لا ليثبتوه في السلطة، وكان يعتقد أنهم سيرحلون بعد هزيمة أخيه، لكن قرار مدحت باشا بالقدوم بنفسه إلى الأحساء دفعه إلى مغادرة المعسكر العثماني وذهب إلى الرياض، واشتكى إلى الخديوي إسماعيل في القاهرة راجياً أن يتوسط له لدى السلطان ليعيده إلى منصبه مقابل أن يدفع واردات الأحساء والقطيف.

ومن جهته، أراد مدحت باشا أن يكون قريباً من الأحداث، ويُشرف بنفسه على تنظيم الإدارة العثمانية في الأحساء وما حولها، وكرَّس جهوده لتثبيت الحكم العثماني المباشر فيها، فألغى حكم آل سعود، واتخذ التدابير اللازمة لحكم الأحساء حكماً مباشراً[2]، وتمسَّك بتطبيق الإدارة العثمانية في إقليمي الأحساء ونجد، ولكنه لم يتابع عملياً ما أعلنه واكتفى بتعيين نافذ باشا قائمقاماً على نجد، وذلك بسبب الوهن الذي أصاب القوات العثمانية في الأحساء، واضطراره للعودة إلى بغداد.

سياسة مدحت باشا تجاه إيران

عندما جاء مدحت باشا إلى العراق كان مُصمّماً على تنفيذ توصيات الباب العالي بأن يراعي دواعي السلم مع جارته إيران، وكان من مصلحته ضمان سلامة حدوده الشرقية خلال أزماته الشديدة في الخليج العربي، وكانت أسباب النزاعات في عهده هي نفسها التي واجهها ولاة العراق بعد عقد معاهدة عام (١٢٦٣هـ/١٨٤٧م)، وأهمها مشكلة تنقُّل القبائل بين البلدين والتي تجوب مناطق الحدود، وحماية خطوط البرق من تعدياتهم، وتسهيل الحج للإيرانيين إلى العتبات المقدسة.

وجرت مفاوضات بين الطرفين بشأن ذلك، غير أنها لم تؤدِّ إلى نتيجة إيجابية، واضطر مدحت باشا إلى اللجوء إلى الأساليب العسكرية، وقد كان لها أثر في وقف مشكلات الحدود عند حدِّها بعض الوقت، وبنى بعض القلاع عند منافذ العراق المؤدية إلى إيران لمراقبة تحركات العشائر، ومنعها من اجتياز الحدود، وضربها عند الضرورة، وأهم هذه العشائر: السنجابية.

---

(١) نوار: ص٤٢٦ ـ ٤٣٠.

(٢) Lorimer: I p 1129.

واستؤنفت المفاوضات بين الجانبين في عام (١٢٨٨هـ/١٨٧١م)، ويبدو أنهما اتفقا على ما يأتي:

- نقل اللاجئين والمشاغبين الذين يعبرون الحدود ويُسببون المشكلات؛ إلى مناطق بعيدة داخل كل من الدولتين، كوسيلة لوقف حوادث الحدود.
- عقد مؤتمر عثماني ـ إيراني في استانبول يحضره ممثلون عن الحكومتين البريطانية والروسية؛ لوضع معاهدة أرضروم موضع التنفيذ.

لكن المؤتمر لم ينعقد، ويبدو أن لذلك علاقة بمماطلة الحكومة العثمانية، فعادت المشكلات الحدودية إلى الظهور.

عزل مدحت باشا

تدل إنجازات مدحت باشا في العراق، على أن هذا الرجل هو طراز فريد، وأنه مؤمن بفكرة الإصلاح، ونظراً لأهمية المشاريع التي بدأها، كان من جاء بعده من حكام يبدؤون من حيث انتهى أو يستنيرون بما أقدم عليه ليسيروا على نهجه.

عُزل مدحت باشا في (٥ ربيع الأول ١٢٨٩هـ/١٣ أيار ١٨٧٢م) أو في (١٥ ربيع الأول/٢٣ أيار) ويبدو أن لذلك علاقة بالضغط الذي مارسه الصدر الأعظم نديم باشا عليه ليقدِّم إلى خزينة الدولة أموالاً تفوق قدرة أهل العراق، فقدَّم استقالته، وقبلها السلطان، والواقع أن مركزه قد ضعف منذ أن توفي صديقيه عالي باشا وفؤاد باشا وتولّي نديم باشا منصب الصدارة العظمى[1].

دخول الألمان على خط التنافس الدولي في الشرق

أبدى الألمان اهتماماً ملحوظاً بمناطق الدولة العثمانية، ومنها العراق، قبل أن تكون لهم أية مشاريع توسعية، ولعل رحلة هلموت فون مولتكة في عام (١٢٥١هـ/١٨٣٥م) كانت باكورة النشاط الألماني في ربوعها، وقد كتب مشاهداته وملاحظاته عن أوضاعها في رسائل بعث بها إلى أخته، ثم ظهرت في مطبوعات ألمانية، ولم يكن اهتمام الألمان آنذاك بالعراق وآسيا العثمانية متصفاً بنزعة توسعية.

وقدمت إلى استانبول في عام (١٣٠٠هـ/١٨٨٣م)، بناء على دعوة السلطان عبد الحميد الثاني، بعثة عسكرية ألمانية برئاسة فون ديرشولتز، لتنظيم الشؤون العسكرية في الدولة العثمانية، أنجزت مهمتها بنجاح خلال اثنتي عشرة سنة، أرسلت خلالها تقارير دورية عن أوضاعها.

---

(١) نوار: ص٤٣٩ ـ ٤٤٠.

بدأت الحركة الألمانية التوسعية في الاندفاع نحو الشرق في عهد الامبراطور وليم الثاني (١٣٠٥ ـ ١٣٣٦هـ/ ١٨٨٨ ـ ١٩١٨م)، وكانت ألمانيا في ذلك الوقت قد نمت وعظمت بعد تحقيق وحدتها، وراحت تبحث عن مجالها الحيوي، فوجدته في الدولة العثمانية، واعتقد القيصر بضرورة تقوية العلاقات معها لحل مشكلات ألمانيا الاقتصادية، لا سيما وأن القوة الإنتاجية الصناعية في ألمانيا في تزايد مستمر، وتجارة ألمانيا آخذة بالتوسع، وقد أضحى مستقبلها الاقتصادي مرتبطاً بمقدرات استانبول.

وامتدت النظرة الألمانية الاقتصادية إلى آسيا الصغرى والعراق وبلاد الشام، فأخذت في تنشيط البعثات العلمية للكشف عن الآثار في المناطق العثمانية، والتنقيب عن البترول الذي وُجد في الموصل، وشجَّعت تدفق رؤوس الأموال الألمانية على الدولة العثمانية، وأسست المعارف والشركات، وأنشأت خطّاً بحريّاً بين هامبورغ واستانبول.

ولعل أول مظهر قوي من مظاهر التقارب العثماني ـ الألماني هو قيام القيصر وليم الثاني بزيارة الدولة العثمانية في عام (١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩م)، حيث أكرمه السلطان إكراماً بالغاً[١]، وكان التعاون العسكري بين الجانبين أولى ثمراته، فأرسل السلطان العسكريين إلى ألمانيا ليستكملوا دراستهم في معاهدها العسكرية، وأوفد الضباط لحضور المناورات العسكرية، واستورد الأسلحة والذخائر من ألمانيا[٢].

ولا ريب في أن من أهم المشاريع الإنشائية ذات الأهداف السياسية التي نفَّذتها ألمانيا في أراضي الدولة العثمانية، هي إنشاء طريق للمواصلات الحديدية بين أوروبا والشرق الأدنى حتى الخليج العربي، وقد أطلق على هذا المشروع اختصاراً (ب.ب.ب)؛ لأنَّه يبدأ ببرلين ويمرُّ ببيزنطة (استانبول) ثم بغداد، كما يُسمى هذا الخط سكة حديد بغداد.

وقد بلغ اهتمام القيصر وليم الثاني بهذا المشروع أنه زار الدولة العثمانية مرة ثانية في عام (١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م) حصل خلالها على الامتياز المنشود الذي وُقِّع في (ذي الحجة ١٣٢٠هـ/ آذار ١٩٠٣م)[٣].

لقد هدفت ألمانيا من وراء إنشاء هذا الخط الزحف باتجاه الشرق لتجسيد تسللها الاقتصادي، وزيادة نفوذها المالي في الدولة العثمانية، واستغلال مواردها الطبيعية،

(١) عثمان أوغلي، عائشة: مذكرات الأميرة عائشة ص١١٨.
(٢) الشناوي، عبد العزيز: الدولة العثمانية دولة إسلامية مُفترى عليها جـ٣ ص١٣٤٧.
(٣) مذكرات الأميرة عائشة ص١١٣.

وتحقيق أغراضها العسكرية، بدليل أن شركة سكة حديد الأناضول التي حصلت على امتياز مد الخط قد مُنحت حق استخراج المعادن من الأراضي المحاذية للخط مسافة عشرين كيلومتراً من كل جانب، وعلى حق الملاحة في مياه العراق للأغراض التي تقتضيها شؤون السكَّة، كما أن هذا الخط سيؤدي إلى امتداد نفوذها امتداداً متصلاً عبر البلقان والأناضول وأقاليم الشرق الأدنى، وبذلك يتفوَّق النفوذ الألماني على أي نفوذ دولة أوروبية أخرى.

أثار منح هذا الامتياز لألمانيا ثائرة بريطانيا التي أزعجها امتداد الخط إلى ساحل الخليج العربي، ما يُعطي ألمانيا فرصة ذهبية للوصول إلى البحر، فتقضي بذلك على مالها من السيطرة التامة على مياه الخليج، وتتعرَّض مصالحها لأضرار فادحة، لذلك نشطت في إغلاق الملاحة البحرية أمام الألمان عن طريق عقد اتفاقية مع الشيخ مبارك الصباح أمير الكويت، بوصف هذا البلد المكان الوحيد المناسب ليكون المحطة النهائية للخط الحديدي.

وبرزت إلى جانب الأطماع البريطانية رغبة روسيا في إنشاء مركز لها في الكويت بحجة اتخاذه مستودعاً للفحم تتزوَّد به السفن الروسية.

أما فرنسا، فقد طلبت من الحكومة العثمانية منحها امتيازاً لمدِّ خطِّ سكة حديد: دمشق ـ حماة ـ حلب مع فروعه، وامتيازاً آخر لإنشاء موانئ عدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

ورأت الحكومة العثمانية في الكويت قائمقامية تابعة لولاية البصرة، وأرادت تأكيد سيطرتها عليها، فقرَّرت إرسال قوة عسكرية لهذا الغرض، إلا أن بريطانيا سبقتها وأرسلت إلى الكويت بارجة حربية، وأعلنت أنها لن تسمح بدخول الجيش العثماني إليها، ولم تعبأ باحتجاجات الباب العالي والحكومة الألمانية، ونظراً لتضارب المصالح في هذه القضية تُركت معلَّقة[١].

ازدياد التغلغل البريطاني في العراق

جاهد الاتحاديون بعد الانقلاب الدستوري ضد السلطان عبد الحميد الثاني في عام (١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م)، للتقارب مع بريطانيا، ونشطت «الدبلوماسية» البريطانية في هذه المرحلة في استانبول، وكثر عدد الخبراء البريطانيين الذين استعانت بهم الحكومة التركية الاتحادية، ومن أهم هؤلاء مهندس الرَّي: وليم ويلكوكس، الذي كلَّفته هذه الحكومة بالقيام بإعداد التصاميم الفنية لإحياء مشاريع الري في العراق،

(١) الشناوي: جـ٣ ص١٣٩٥ ـ ١٣٩٦.

فمكث زهاء سنتين، وضع في نهايتها مع الفنيين الذين رافقوه، خرائط وتصاميم عديدة لمختلف مشاريع الري اللازمة، ورفع تقريره إلى الحكومة التركية في (ربيع الآخر ١٣٢٩هـ/ نيسان ١٩١١م).

ولا شك بأن هذه البعثة تمكّنت من دراسة مختلف نواحي العراق الطبيعية، ولعل آخر ما حصلت عليه بريطانيا من نفوذ وتوغل قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، موافقة تركيا في عام (١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م) على أن يكون لها حق إنارة شط العرب وخليج البصرة، ووضع العوامات فيهما، والمحافظة عليهما تأميناً لسير السفن.

احتلال بريطانيا للعراق في الحرب العالمية الأولى

استمر الوضع في العراق غير مستقر بعد عزل مدحت باشا بسبب تركيب مجتمعه الديني والعرقي وانقسامه إلى سُنّة وشيعة، وعرب وأكراد، وحضر وبدو، ومحاباة الباب العالي للسُّنَّة بالإضافة إلى جهود بريطانيا للسيطرة عليه، وحاول الولاة الأتراك انتهاج سياسة مدحت باشا، لكنهم فشلوا في تحقيق أي برامج إصلاحية، ويبدو أن انهماك الدولة العثمانية بأوضاعها الداخلية المزعزعة بفعل الصراع بين السلاطين والعثمانيين الجدد المتمثلين بالضباط والموظفين والمثقفين الأحرار والذي أدى إلى انقلابات عسكرية جاءت بالسلطان عبد الحميد الثاني إلى السلطة في عام (١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م)، وتُرك العراق لأطماع الدول الأوروبية وصراعاتها.

لقد حصلت ظروف دولية في عام (١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م) ساعدت بريطانيا على وضع يدها على العراق، فقد نشبت الحرب العالمية الأولى، ودخلت تركيا إلى جانب ألمانيا في الحرب ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا، ما أتاح لها مبرراً لمهاجمة العراق، فأرسلت حملة عسكرية من بومباي في الهند في (٢٩ ذي القعدة/ ١٩ تشرين الأول) بقيادة الجنرال ديلامين، نزلت في البحرين وأخذت تقصف المواقع العراقية في شط العرب تمهيداً للنزول في البصرة، وفي (١٧ ذي الحجة/ ٦ تشرين الثاني) نزلت إلى البرّ قرب شط العرب واستولت على الفاو.

وحاول بيرسي كوكس، الذي كان يرافق الحملة بوصفه رئيساً للحكام السياسيين البريطانيين في منطقة الخليج، استقطاب العراقيين عبر إصدار بيان، جاء فيه: «ليكن معلوماً للجميع بأن الحكومة البريطانية لا تخاصم السكان العرب المقيمين على ضفتي الشط، وعليهم ألا يتخوفوا من شيء، لأننا سوف لا نتعرَّض لهم ولا لأموالهم إذا وقفوا منا موقفاً وديّاً، ولا يؤاوون فيه الجنود الأتراك أو يحملون فيه السلاح علناً»[1]

(١) بيل، غيرترود: فصول من تاريخ العراق القريب ١٩١٤ ـ ١٩٢٠، ص٤.

ثم دخلت القوات البريطانية البصرة في (٤ محرم ١٣٣٣هـ/ ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤م) بعد اشتباكات مع القوة التركية ـ العشائرية في (٢٧ و٢٨ ذي الحجة ١٣٣٢هـ/ ١٦ و١٧ تشرين الثاني ١٩١٤م)، وتراجع الأتراك إلى القرنة تاركين البصرة وراءهم، ورُفع العلم البريطاني فوق مبنى القنصلية الألمانية في المدينة، وعيَّنت الحكومة البريطانية عليها حاكماً، وأدخلت النظم البريطانية إليها[1].

كانت «استراتيجية» الأتراك في جبهة العراق هي الدفاع عن بغداد بعد أن سقطت المناطق الجنوبية كافة في أيدي البريطانيين الذين أخذوا يُعزِّزون وجودهم فيها، ويقضون على أية مقاومة في المناطق المحيطة بها من قرى وبلدات، وتقضي هذه «الاستراتيجية» بدفع البريطانيين إلى عمق الأراضي العراقية، حيث المستنقعات والتضاريس الجغرافية المتغيرة بين الصحراء والأوحال، ولم يدرك البريطانيون هذه الخطة لجهلهم بطبيعة أرض المعركة، فطاردوا القوات التركية المنسحبة شمالاً بمحاذاة النهر، وانتشروا في الأراضي الواقعة بين الفاو وحتى وسط العراق.

وعيَّنت الحكومة البريطانية في (جمادى الأولى ١٣٣٣هـ/ نيسان ١٩١٥م) عقيداً، هو تشارلز تاونسند، لقيادة القوات البريطانية الزاحفة إلى بغداد، ويبلغ عديدها نحو عشرة آلاف جندي، وما إن وصلت إلى سلمان باك حتى تصدَّى لها جيش تركي مؤلف من ثلاثة عشر ألف مقاتل على بُعد أربعين كيلومتراً جنوب شرقي بغداد، وعلى الرغم من تفوُّق الجنود البريطانيين في القتال، إلا أن المواجهة كانت فاصلة؛ لأن القوات البريطانية تكبَّدت نصف عديدها، وأن ما تبقَّى من قوات كانت تنقصهم الذخيرة والمعدّات ويعانون من الجوع.

وعلم تشارلز تاونسند في ذلك الوقت بأن جيشاً تركياً مؤلفاً من ثلاثين ألف جندي بقيادة ألمانية، يزحف باتجاه بغداد لتعزيز الدفاع عنها، فأصدر أوامره بالانسحاب جنوباً، وهدفه الابتعاد ما أمكن إلى نقطة آمنة، لكن الانسحاب لم يكن سهلاً، فقد طاردت القواتُ التركية القواتَ البريطانية، وقتلت ألفاً آخر من المنسحبين، ولما وصلت إلى الكوت في منتصف الطريق بين بغداد والعمارة، تمركزت فيها، فحاصرتها القوات التركية، وأرسلت بريطانيا قوات أخرى لفك الحصار عن الكوت وتحرير القوة البريطانية المحاصَرة، لكنها رُدَّت على أعقابها.

استمر حصار الكوت مدة مائة وستة وأربعين يوماً، تعرَّض خلالها الجنود البريطانيون للجوع والأمراض، فاضطرت الحكومة البريطانية إلى التفاوض على شروط الاستسلام في (٢٢ جمادى الآخرة ١٣٣٤هـ/ ٢٦ نيسان ١٩١٦م)، وأصرَّت

(١) بيل: ص ٨ ـ ٩.

القيادة التركية على الاستسلام الكامل، فاستسلمت القوات البريطانية بكاملها فوراً ومن دون شروط، وأُخذ تشارلز تاونسند أسيراً وأُرسل إلى استانبول، وسيق الجنود البريطانيون إلى بغداد ومن ثَمَّ نُقلوا إلى برِّ الأناضول ليعملوا في السخرة وفي بناء سكة الحديد الألمانية إلى بغداد، حيث مات معظمهم[١].

كان لهذه الهزيمة وقع أليم في الدوائر البريطانية في الهند ولندن، غير أن البريطانيين لم يركنوا إلى الهزيمة، وتمسَّكوا بمشروعهم القاضي بالسيطرة على بغداد، وبخاصة أن الخطر الروسي بدأ يلوح في الأفق من الشمال، وتشير الدلائل إلى احتمال استيلاء الروس على بغداد، لذلك عزَّزوا قواتهم في العراق بالعديد والعتاد، وتجهَّزوا لاستعادة الكوت قبل الزحف على بغداد بقيادة الجنرال ستانلي مود في (صفر ١٣٣٥هـ/ كانون الأول ١٩١٦م).

هاجمت القوات البريطانية، القوات التركية قرب الكوت في (٨ ربيع الأول ١٣٣٥هـ/ ٢ كانون الثاني ١٩١٧م) وهزمتها، وتعقَّبتها إلى العزيزية، ودخلت سلمان باك في (٦ جمادى الأولى/ ٢٨ شباط)، واضطرت القوات التركية إلى إخلاء بغداد، ودخلتها القوات البريطانية في (١٧ جمادى الأولى/ ١١ آذار).

حدث ذلك في الوقت التي كانت فيه الجيوش التركية تتعرَّض للهزائم على جبهات عدة وبخاصة جبهة قناة السويس، حيث هزم البريطانيون الجيش التركي الرابع بقيادة جمال باشا، بالإضافة إلى الجبهة الروسية وجبهة البلقان.

وأصدر الجنرال ستانلي مود في (٢٥ جمادى الأولى/ ١٩ آذار) بيانه المشهور إلى العراقيين ذكر فيه الغاية من المعارك العسكرية في العراق، وهزيمة الأتراك، وأن البريطانيين لم يدخلوه قاهرين أو أعداء فاتحين، بل دخلوه منقذين ومحرِّرين، وذكر مظالم الأتراك، والحالة السيئة التي آل إليها العراق في عهدهم[٢].

الواقع أن الأحداث التي تلت بعد ذلك كشفت أن البريطانيين مخادعون، وأن البيان ليس سوى مُهدِّئ هدفه منع العراقيين من المقاومة ضد الجيش البريطاني المحتل الذي تابع زحفه نحو الشمال بقيادة الجنرال وليم مارشال، الذي خلف الجنرال ستانلي مود، ليتم احتلال أجزاء ولاية بغداد وفقاً للخطة الموضوعة، فاحتل سامراء في (٢٨ رجب/ ٢٢ نيسان)، والرمادي في (١٢ ذي الحجة/ ٢٩ أيلول)، وقام بعد ذلك باحتلال المدن الواقعة على النهر، ووصل إلى الفتحة على بُعد اثني عشر ميلاً من الموصل، ثم أُعلنت الهدنة في (٦ صفر ١٣٣٧هـ/ ١١ تشرين الثاني

(١) ديب، كمال: زلزال في أرض الشقاق، العراق ١٩١٥ ـ ٢٠١٥، ص٥٤ ـ ٥٥.

(٢) انظر: نص البيان في بيل ص١٠٣ ـ ١٠٤.

١٩١٨م)، وكانت الموصل من نصيب فرنسا وفقاً لاتفاقية سايكس بيكو، في حين وُضعت بغداد والبصرة ضمن النفوذ البريطاني، غير أن بريطانيا ظلَّت مُصمِّمة على نقل الموصل إلى نفوذها بعد اكتشاف النفط فيها، فاحتلتها مع الولايات التابعة لها بعد إعلان الهدنة، وأرضت فرنسا بأن منحتها حصة من النفط[١].

وهكذا أضحى العراق كله تحت الاحتلال البريطاني.

(١) بيل: ص١٥٣ ـ ١٥٤.

البَابُ الثّانِي

تاريخ العراق المعاصر

الفصل السادس

العراق في ظل الانتداب البريطاني

فرض الانتداب على العراق

أدركت الحكومتان البريطانية والفرنسية الأبعاد الحقيقية لما يجري في العراق وسورية من نشاطات تهدف إلى الاستقلال، وخطورتها على مشاريعهما وترتيباتهما الاستعمارية، فعملتا على استعجال اجتماعات المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح، وكان البلدان بالإضافة إلى لبنان، تُعدُّ «مناطق العدو المحتلة»، فهي خاضعة مؤقتاً لقانون عسكري ريثما يتمّ تنظيمها نهائياً عند عقد الصلح، كما عُدَّ العراق وحدة ذات حكومة واحدة على رأسها مندوب بريطاني مدني، يعاونه موظفون بريطانيون غالبية صغارهم من الهنود.

واجتمع المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح في سان ريمو بإيطاليا في (٢٩ رجب ١٣٣٨هـ/ ١٩ نيسان ١٩٢٠م)، واتخذ في نهاية اجتماعاته في (٦ شعبان/ ٢٥ نيسان) قراراً بوضع كل المستطيل العربي الواقع بين البحر الأبيض المتوسط وإيران تحت حكم الانتداب، على أن يبقى العراق وحدة من دون تجزئة، ووزعت الانتدابات بحيث تلائم مطامع الدولتين، بحيث يكون لبريطانيا انتداب على العراق وآخر على فلسطين، وأُعلنت المقررات التي اتُّخذت في سان ريمو في (١٦ شعبان/ ٥ أيار).

وتبنَّت عصبة الأمم اتفاق الدول الكبرى في سان ريمو بشأن البلاد العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية، فقام مجلس العصبة بإعلان الانتداب البريطاني على العراق، في دورته التي عقدها في لندن في (٢٩ ذي القعدة ١٣٤٠هـ/ ٢٤ تموز ١٩٢٢م)[١].

الشعور الوطني العراقي

ظهر اتجاه جديد في تفكير العراقيين على أثر:

- نشر مبادئ الرئيس الأميركي ويلسون الأربعة عشر المتعلقة بحق تقرير المصير

---

(١) انطونيوس، جورج: يقظة العرب ص٤١٩.

للشعوب، والتي أُعلنت في مجلس الشيوخ الأميركي في (٥ ربيع الآخر ١٣٣٧هـ/ ٨ كانون الثاني ١٩١٩م).

ـ نشر التصريح البريطاني ـ الفرنسي في (٢ صفر ١٣٣٧هـ/ ٧ تشرين الثاني ١٩١٨م)؛ أي: قبل إعلان الهدنة بأيام، ويتضمن شرح أهداف الحكومتين البريطانية والفرنسية، وطبيعة السياسة التي ستتبعها في الولايات العربية التي كانت خاضعة للحكم التركي، وتُعبِّر عن النيَّة في تأسيس حكومات وإدارات وطنية حرة تنتخب حسب رغبات الأمة، وتستمد سلطتها منها، واتفقت الحكومتان على مساعدة السكان في تأليف هذه الحكومات، والاعتراف بها حين تأليفها، وعدم التدخل في شؤونهم، ولا تختاران لهم الأنظمة ولا القوانين، وغايتهما مساعدتهم والمحافظة عليهم[1]. الواقع أن بريطانيا وفرنسا هدفتا إلى تخفيف حدة التوتر الذي أوجدته معاهدة سايكس ـ بيكو من جهة، وإعلان وعد بلفور من جهة أخرى.

على أن مضمون التصريح عن السياسة المرسومة بموجب المبادئ التي أُعلنت الحرب من أجلها لم يُنفَّذ منه شيء باستثناء تكرار ذكر النوايا التي سبق أن أُعلنت عند احتلال بغداد، لكنه يختلف عن مضمون التصريح السابق من ناحية واحدة مهمة، وهي أنه بينما كان بيان بغداد قد نُشر في وقت كانت فيه نتيجة الحرب مجهولة، وأنه على هذا الأساس كان يُعدُّ من مقتضيات الانتصار في الحرب، فإن التصريح البريطاني ـ الفرنسي نُشر بعد أن تمَّ الانتصار في الحرب، فقوبل لهذا السبب من قِبل بعض العراقيين على الأقل بالتصديق[2]، وقد خسر هؤلاء الرغبة التي أعرب عنها الحلفاء بتصريحهم في تأسيس حكومة وطنية في العراق بأنه اعتراف بقدرة العراقيين على الاضطلاع بمسؤولية الإدارة الوطنية من دون مساعدة أو سيطرة.

ورأى الشعب العراقي في مقررات مؤتمر سان ريمو تجاهلاً كاملاً لتطلعاته وآماله في الحرية والاستقلال، فكانت المرارة كبيرة جداً في أوساطه وفي أوساط الطليعة الثورية التي ساندت الأمير فيصل وأيَّدته في تعاونه مع بريطانيا، وولَّدت شعوراً جديداً في العراق هو احتقار دول الغرب بعامة وبريطانيا بخاصة، ولم يكن ما أثار هذا الشعور هو إنكار الهدفين الساميين: الاستقلال والوحدة، وإنما أثاره على نحو أعمق نكث العهود والمواثيق، ويكمن فيه سرُّ الانتفاضات التي حدثت بعد ذلك.

(١) بيل: ص٣٨٢ ـ ٣٨٣، الفرعون، الشيخ فريق مزهر: الحقائق الناصعة في الثورة العراقية ونتائجها ص٥٥.

(٢) بيل: ص٣٨٣.

الحركة الوطنية في بغداد

انتقل مركز الثقل الوطني بعد تأسيس الدولة العربية في بلاد الشام، من سورية إلى بغداد، وتألف العنصر الناقم على السيطرة الأجنبية من موظفي العهد العثماني البائد، وازداد عدده خلال الثمانية عشر شهراً التي مرَّت على بداية الهدنة، كان من بينهم موظفون أسهموا في أعمال الجيش العربي، وشاهدوا مجرى الأحداث في سورية، ورأوا أن تأسيس الدولة السورية كان سببه نجاح الثورة العربية، وأن الحصول على الشيء نفسه في العراق لا يمكن أن يتم إلا باللجوء إلى السلاح أيضاً، وكان هذا منهج جمعية العهد العراقية السياسي[1].

وقام جماعة من شباب العراق في عام (١٣٣٨هـ/ ١٩١٩ ـ ١٩٢٠م) ممن كان قسم منهم قد تعلَّم في استانبول وأوروبا، بحركة تستهدف نشر التعليم، على أساس أن الإدارة البريطانية لم تُعر هذه الناحية من الخدمة العامة، اهتماماً كافياً[2].

وأُذيع في شعبان ١٣٣٨هـ/ أيار ١٩٢٠م)، قبول بريطانيا الانتداب على العراق، واقترن نشر الخبر بتفسير لواجبات الدولة المنتدبة، أكَّد على أن الهدف النهائي هو تقدُّم المؤسسات الحكومية واستقلالها، ما أثار في الوطنيين نشاطاً جديداً.

كان يقود الحركة الوطنية في بغداد في بادئ الأمر: الزعماء المعروفون من أمثال جعفر أبي التمن، والسيد محمد الصدر، ويوسف السويدي، وعلي البازركان، بالإضافة إلى جمعيات وكتل مختلفة تعمل بصورة سرِّيَّة خوفاً من بطش السلطات البريطانية، لكن أول من باشر العمل منها بالاتفاق مع الزعماء المذكورين، جمعية العهد العراقية التي كان مقرُّها العام في الشام، وفرعاها

(١) تأسست هذه الجمعية، قبل الحرب العالمية الأولى عندما قام فريق من شباب العرب الواعي في استانبول برئاسة عزيز علي المصري، بتأسيس جمعية سرية تسعى إلى تحقيق الاستقلال الداخلي للبلاد العربية المرتبطة بالدولة العثمانية، وكان معظم أعضاء هذه الجمعية من الضباط السوريين والعراقيين، ومن غير الضباط، وممن انتمى إليها من العراقيين: ياسين الهاشمي، مولود مخلص، جميل المدفعي، نوري السعيد، طه الهاشمي، علي جودت الأيوبي، ناجي السويدي، توفيق السويدي وغيرهم، وتوقفت أعمال الجمعية عند نشوب الحرب وتفرَّق أعضاؤها، غير أن الضباط العراقيين الذين انضموا إلى الثورة العربية الكبرى في الحجاز، اجتمعوا في شتاء عام (١٩١٧ ـ ١٩١٨م) حين كانت حركات الجيش العربي تجري بالقرب من معان بقيادة الأمير فيصل، وقرَّروا إعادة تأسيسها وسموها جمعية العهد العراقية، وجعلوا من أولى أهدافها العمل على استقلال العراق من السيطرة الأجنبية، واتحاده مع سورية في ظل أسرة الملك حسين الهاشمية الحاكمة.

(٢) بيل: ص٤٢٤.

المهمان في بغداد والموصل[١].

وأعلنت بريطانيا في ظل هذه الظروف عن سياستها المقبلة في العراق، فشكّلت لجنة من بعض الحكام السياسيين برئاسة السكرتير العدلي، ووضعت خطة لإنشاء مؤسسات حكومية عربية، وسنِّ دستور مؤقت يوجب تأسيس مجلس دولة يتألف من أعضاء بريطانيين وعرب برئاسة عربي يُعيِّنه المندوب السامي، ومجلس تشريعي يُنتخب أعضاؤه من الشعب، على أن يقوم خلال مدة سنتين بوضع قانون أساسي يستهدف استقراراً دائماً للبلاد[٢].

لم يكن وكيل الحاكم الملكي العام أرنولد ويلسون يجهل ردَّ فعل الوطنيين المتشددين لهذا المشروع، لكنه أمل أن يؤدي إعلان هذه الخطة إلى تقوية مركز المعتدلين في البلاد، ولم ترَ الحكومة البريطانية من جهتها ما يوجب نشر تصريح كهذا قبل وضع شروط الانتداب، وعلى الرغم من عدم إعلان الخطة إلا أن مضمونها انتشر بين الناس، فشكّلت المعارضة لجنة من خمسة عشر عضواً تمَّ انتخابهم من جمهور محتشد اجتمع في جامع الحيدر خانه وتسمّوا باسم «المندوبين» عن بغداد والكاظمية؛ من أجل مقاومة الانتداب، وطلبوا الاجتماع بالحاكم البريطاني العام ليعرضوا عليه وجهة نظرهم.

وعندما دعى أرنولد ويلسون المندوبين لمقابلته في (١٤ رمضان ١٣٣٨هـ/ ١ حزيران ١٩٢٠م)، دعا معهم خمسة وعشرين شخصاً آخرين من أبرز وجوه بغداد، من بينهم عدد من المسيحيين واليهود.

افتُتح الاجتماع بكلمة الوكيل العام أعرب فيها عن:

ـ أسفه بأن ظروفاً خارجية عن قدرة السلطة البريطانية قد حالت من دون تأسيس حكومة مدنية في العراق.

ـ أنذر المندوبين بتشجيع الشعب على الاضطرابات والقلاقل، وتحريضهم على القيام ضد النظام القائم.

ـ أشار إلى المقترحات الدستورية التي عُرضت على الحكومة البريطانية والتي سبق أن عرف بها الكثيرون من الحاضرين.

ـ تعهَّد بنقل أية مطالب يتقدم بها المندوبون إلى لندن.

ورفع المندوبون مذكرة طلبوا بموجبها عقد مؤتمر عراقي عام يُنتخب بموجب

(١) انشقَّ أعضاء فرع بغداد على أنفسهم، فانفصلت جماعة متحمسة وأسَّست في أواخر شباط ١٩١٩م جمعية حرس الاستقلال، السّريّة.

(٢) بيل: ص٤٢٩.

قانون الانتخاب التركي، ليضع أسس الحكومة العربية الوطنية التي وُعدت البلاد بها في التصريح البريطاني ـ الفرنسي، وذكروا أن سكان العراق يستطيعون بهذه الواسطة بلوغ الاستقلال، وطالبوا بحرّيَّة النشر[١].

وبعث بيرسي كوكس إلى المدوبين في (٣ شوال ١٣٣٨هـ/ ٢٠ حزيران ١٩٢٠م) بالبيان الآتي: «حيث أن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قد تقرَّرت وكالتها في خصوص العراق، فنتوقع أن سيكون من الشروط المزبورة:

ـ جعل العراق حكومة مستقلة تضمن استقلالها جمعية الأمم، وتوكل بريطانيا العظمى وكالة بها.

ـ تكليف الحكومة البريطانية بالمسؤولية عن حفظ السلام الداخلي والأمن الخارجي.

ـ إلزام الحكومة البريطانية بتشكيل قانون أساسي، واستشارة السكان في مسألة تشكيله مع ملاحظة حقوق الأجناس المختلفة الموجودة في بلاد العراق، ورغباتهم، ومنافعهم»[٢].

وكرَّر المندوبون طلبهم بتأليف مجلس عام للعراق.

ودعا الحاكم الملكي العام رجالاً كانوا قد انتُدبوا سابقاً إلى المجلسين العثمانيين، مجلس الأعيان ومجلس المبعوثان، ولهم معرفة، بالأمور العائدة للانتخابات والمصالح العامة، إلى اجتماع في بغداد لتشكيل لجنة تشترك مع السلطة البريطانية المحلّيَّة، في وضع المشاريع اللازمة للانتخابات، وتعيين أحدهم لرئاستها، وكان أبرز المدعوين طالب باشا، أكبر أبناء نقيب البصرة، وهو المُعبِّر الأول عن الأماني الوطنية.

عقدت اللجنة جلستها الأولى في (٢١ ذي القعدة/ ٦ آب) وانتخبت طالب باشا رئيساً لها، وقرَّرت في الجلسة الثانية التي عُقدت في اليوم التالي إضافة أعضاء آخرين، كان من بينهم: يوسف السويدي والسيد محمد الصدر المعروفين بوطنيتهم، غير أنهما رفضا الدعوة، والتجآ إلى الشعب العراقي، ولم تستبعد السلطة البريطانية الحاكمة أن ينتج عن ذلك وقوع اضطرابات ومظاهرات، لذلك أصدرت قراراً بإلقاء القبض على يوسف السويدي والشيخ أحمد الداود وجعفر أبي التمن وعلي البازركان، فنجحت في إلقاء القبض على الشيخ أحمد الداود ونفته إلى جزيرة هنجام في المحيط الهندي، واستطاع الزعماء الثلاثة الآخرون الإفلات والتوجه إلى الفرات الأوسط معقل الثورة، وأصدرت السلطة الحاكمة قراراً منعت بموجبه إقامة حفلات المولد، وعملت على توطيد السلم والأمن، وإعادة الثقة إلى النفوس.

(١) بيل ص ٤٣٠ ـ ٤٣١.

(٢) المرجع نفسه: ص٤٣٢.

حركة عام ١٩٢٠م

أسبابها

كان لحركة عام (١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م) أسباب خارجية وداخلية.

تتمثَّل الأسباب الخارجية بالعوامل الآتية:

ـ تصريحات الحلفاء العديدة قبل الاحتلال وبعد سقوط بغداد حول منح العراقيين استقلالاً، بالإضافة إلى المبادئ الأربعة عشر التي أعلنها الرئيس الأميركي ويلسون والتي تتضمَّن حق تقرير المصير للشعوب، والتصريح البريطاني ـ الفرنسي.

ـ كان لقيام دولة عربية في سورية أثر مهم في دفع العراقيين إلى مقاومة الاحتلال بالقوة والمطالبة بإنشاء دولة في العراق أيضاً.

ـ كان لاشتراك عدد كبير من الضباط العراقيين بالثورة العربية الكبرى في الحجاز أو الذين هربوا من الجيوش العثمانية، وساهموا في إنشاء الدولة العربية في سورية؛ أثر كبير في دفع العراقيين إلى مقاومة الاحتلال، فقد عملوا على تنشيط الجمعيات السرية والعلنية المطالبة باستقلال العراق، وأبرزهم: ياسين الهاشمي، وجميل المدفعي، وعلي جودت الأيوبي، ونوري السعيد، وجعفر العسكري.

ـ عندما أعلن المؤتمر السوري في دمشق استقلال سورية، ونادى بالأمير فيصل ملكاً عليها في (١٦ جمادى الآخرة ١٣٣٨هـ/ ٨ آذار ١٩٢٠م)، وطالب باستقلال العراق؛ عقد العراقيون الموجودون في دمشق، مؤتمراً أعلنوا فيه استقلال العراق، وطالبوا بالأمير عبد الله أخو فيصل ملكاً عليه.

وتتمثَّل الأسباب الداخلية بالعوامل الآتية:

ـ التناقض بين وجود غير شرعي مفروض بالقوة وبين وجود يحاول أن يُثبت هويته وأصالته، وأن يُحقِّق من خلال ذلك حياة حرَّة كريمة.

ـ انتشار الروح القومية في العراق منذ أواخر العهد العثماني، وقد قويت أثناء الحرب بسبب ثورة الشريف حسين في الحجاز الذي دعا إلى القيام ضد الأتراك، وعمل البريطانيون على إشاعتها في العراق لإثارة السكان ضدهم، الأمر الذي أدّى إلى دعوة العراقيين إلى المطالبة برحيل المحتلين ومنح العراق استقلاله ضمن الوحدة العربية.

ـ سوء إدارة الاحتلال، وفشلها في تحقيق أي من المشاريع الكبرى التي أعلنت أنها قادرة على تنفيذها لتحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

ـ قيام سلطات الاحتلال بفرض ضرائب مختلفة على السكان والأرض على نحو

لم يألفه السكان من قبل، وقد كان وضع الضرائب ثقيلاً على الشعب، فامتنع كثير من السكان عن دفعها، وقاوموا جباتها.

ـ قيام سلطة الاحتلال بتعيين كبار الموظفين من الضباط البريطانيين، وصغارهم من الهنود، لإدارة مرافق الدولة، وحرمت سكان البلاد منها، وقد بلغت نسبة العرب ٤٪ بالمقارنة مع نسبة الأجانب في الوقت الذي بلغ فيه عدد الموظفين الهنود في السكك الحديد خمسة أضعاف عدد العراقيين، وقد افتقروا إلى التجربة والخبرة اللازمة للقيام بالأعمال المطلوبة، ما أثار سخط الشعب واستيائه، وازدياد نسبة البطالة.

ـ تجاهُل البريطانيين الشعور الوطني، والعادات العربية، والتقاليد المحلية المتأصلة في نفوس العراقيين، ما أخلَّ بكرامة المواطن العراقي.

ـ خلْق الشقاق والتنافس بين رؤساء العشائر بمحاباة بعضهم على حساب بعضٍ الآخر.

ـ إجبار بعض أصحاب الدور على إخلائها بحجة استخدامها لصالح الانتداب.

ـ أدى رجال الدين دوراً كبيراً في هذه الحركة عبر إثارتهم الشعور الديني ضد سلطة الاحتلال، وزرعهم بذور المقاومة في نفوس السكان، ومما زاد في خطورة الحركة أنها اتخذت طابعاً دينياً.

ـ وأدَّت الجمعيات الوطنية دوراً آخر في قيام الحركة حيث ارتبط نشاط الكتل القومية بالجمعيات العراقية العربية مثل جمعية العهد العراقية وحرس الاستقلال.

ـ المحاولات اللامسؤولة التي كان يقوم بها أرنولد ويلسون رئيس الإدارة المدنية البريطانية في العراق، ذو التوجه الاستعماري؛ في فرض نظم ومبادئ غريبة لا تتفق مع أوضاع العراقيين الاجتماعية والفكرية.

ـ رأى أرنولد ويلسون أنه من الضروري لمصلحة بريطانيا أن يُحكم العراق حكماً مباشراً، وأن يربط قسمه الجنوبي بحكومة الهند، أو على الأقل أن يبقى مدة خمس سنوات تحت الحكم البريطاني المباشر، وراح يعمل بجد لإحباط أي مشروع لإنشاء حكومة وطنية، وعندما قويت الروح الوطنية، واشتدت المعارضة لسياسته، توجَّه نحو استخدام العنف، فمنع حفلات المولد، ومآتم العزاء التي تُقام في المساجد؛ لأنها تُشكِّل بيئة صالحة لمهاجمة الاحتلال والمحتلين، وألقى القبض على عدد من زعماء المعارضة، وأعدم عدداً ممن قاوموا سلطة الاحتلال خلال المداهمات التي نُفِّذت، فساد جوّ من الإرهاب البريطاني في كل المدن العراقية.

أحداثها

استقبل العراقيون خبر فرض الانتداب البريطاني عليهم باستياء شديد، وشعروا بخيبة أمل مريرة بعد أن ظلّوا ينتظرون الحكم الوطني مدة طويلة، فتوالت اجتماعاتهم واتصالاتهم ثم قرَّروا القيام بمحاولات مع سلطة الانتداب لحل القضية سلمياً، وعدم اللجوء إلى العنف وإراقة الدماء، فرفعوا المذكرات، ونظموا الوفود لإجراء مفاوضات مع السلطة.

كان من الطبيعي أن ترفض بريطانيا جميع المطالب الشعبية، إذ إن خروجها من العراق ومنح البلاد استقلالاً يعني بالنسبة لها خسارة قد لا تُعوَّض، لذلك استهانت بقوة الشعب، وبدلاً من أن تلجأ إلى الحكمة في حل القضية، زادت من بطشها، وبذلك أضحت الانتفاضة الشعبية حقيقة واقعة، إنما بحاجة إلى الشرارة لإشعالها.

وحصل الحادث الذي أدى إلى قيام الانتفاضة في (١٤ شوال ١٣٣٨هـ/ ٣٠ حزيران ١٩٢٠م) عندما هاجم فريق من الظوالم، وفخذ من عشيرة بني جحيم يُدعى وهم؛ سراي الحكومة في الرميثة، وأطلقوا سراح شيخهم سعلان أبو المجون الذي اعتقله ديلي حاكم الديوانية البريطاني كي لا ينضم إلى الوفد المفاوض.

لم يرضَ أعوان الشيخ عن هذا العمل، فأطلقوا النار على دار الحاكم، وقاموا بتعطيل سكة حديد جنوبي الرميثة، كما قطع فريق من العراقيين سكة حديد شمالي بغداد وجنوبي الحلة، فكان ذلك بمثابة إنذار للبريطانيين.

أجبر مستوى المقاومة المرتفع الحكومة البريطانية إلى الإعلان عن وجود حالة حرب مع العراقيين، وبخاصة بعد تعرُّض عدد كبير من الضباط البريطانيين إلى الاغتيال، وانتشار الانتفاضات في كل المناطق العراقية كثورة عامة قوامها: عرب سنة وشيعة، وأكراد وتركمان.

وتوالت محاصرة الحاميات البريطانية في معظم مناطق الفرات الأوسط، وتمت السيطرة على بعض المدن، وألحقت الخسائر بالقوات البريطانية في تلك المناطق.

دامت الحركة حوالي خمسة أشهر تكبدت القوات البريطانية خلالها خسائر كبيرة في الأرواح بلغت حوالي ألفين وخمسمئة جندي بين قتيل وجريح، وخسائر في الأموال بلغت حوالي أربعين مليون جنيه استرليني، وخسر الوطنيون حوالي ثمانية آلاف وأربعمئة وخمسين قتيلاً وجريحاً[١].

---

(١) سعيد، أمين: الثورة العربية الكبرى: جـ٢ قسم ٢ ص٣٢ ـ ٣٣. سولت، جيرمي: تفتيت الشرق الأوسط ص١٢٣ ـ ١٢٤.

نتائجها

كان لحركة عام (١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م) العراقية نتائج سلبية وأخرى إيجابية، نذكر من بين النتائج السلبية ما يأتي:

ـ لم تُحقق الحركة هدفها الكبير، وهو تحقيق استقلال العراق وتحرُّره من السيطرة الأجنبية، ويبدو أن لذلك علاقة بأسباب عدة، نذكر منها:

١ ـ عدم التكافؤ بين الطرفين المتحاربين في النواحي الاقتصادية والعسكرية.

٢ ـ ضعف الوحدة الوطنية، حيث كانت معظم القبائل والفئات الدينية في المناطق المختلفة، محافظة على عزلتها، ما جعل استجابتها لحركة الانتفاضة تحت مستوى الأحداث، وأعطى سلطة الانتداب سلاحاً قوياً لزرع الخلافات وإثارة النزعات القومية والدينية والقبلية.

٣ ـ أثَّرت المواقف السياسية لقادة الحركة سلباً على تقرير مصيرها، إذ كان تكوين القيادة بالأساس بيد رجال الدين وشيوخ القبائل الذين لم يكن باستطاعتهم قطع علاقاتهم بفئة الملاكين الكبار المؤيدة للبريطانيين حتى في مرحلة الانتصارات التي حقَّقتها الحركة.

٤ ـ لم يتخذ القائمون بالحركة الإجراءات اللازمة بحق الذين تخلَّفوا عن الالتحاق بها أو مساندتها، ما كان له أثر في تجميد نشاط بعض القائمين بها.

ونذكر من بين النتائج الإيجابية ما يأتي:

ـ أظهرت الحركة وحدة صف الفئات الشعبية في مواجهة الاحتلال على الرغم من المحاولات البريطانية تغذية كل ما من شأنه إحداث التفرقة.

ـ ظهور الروح القومية بشكل جلي، فكان زعماء الحركة في كل ناحية يُعبِّرون عن شعورهم العربي.

ـ كشفت الحركة عن نضج سياسي نسبي ورقي اجتماعي.

ـ صُدم الرأي العام البريطاني من مدى الهزائم في العراق، وبدأت التساؤلات عن السبب في الوجود البريطاني كله هناك، وأدرك البريطانيون أن «استراتيجيتهم» في العراق قد فشلت، ولا بد من إحداث تغيير، ومن الأمور الأساسية إقامة حكومة هناك لتدافع عن مصالح العراق في ظل توثُّب تركيا الكمالية إلى ضمِّ الموصل والسيطرة على بتروله.

ـ وجَّهت الحركة ضربة موجعة للمحتلين البريطانيين وأفشلت خططهم ربط العراق بعجلة الحكومة البريطانية، وأجبرتهم على تقديم بعض التنازلات تحت ضغط الانتفاضة، من ذلك أن بريطانيا غيَّرت سياستها فزوَّدت مندوبها الجديد بيرسي

كوكس بتعليمات من شأنها أن تُحقّق بعض مطامح العراقيين السياسية، وعندما قدم إلى العراق أعلن عن الخطوط العامة للسياسة الجديدة، وأوضح أن العلاقات بين العراق وبريطانيا ستنظَّم في المستقبل بموجب معاهدة جديدة لا بصك الانتداب، وسارع إلى تشكيل حكومة عراقية مؤقتة في (١١ صفر ١٣٣٩هـ/ ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠م) برئاسة عبد الرحمٰن النقيب.

- توجَّهت بريطانيا من جديد إلى الهاشميين، وتحديداً إلى أسرة الشريف حسين، وكان الملك فيصل قد اضطر إلى مغادرة سورية في (١١ ذي القعدة ١٣٣٨هـ/ ٢٧ تموز ١٩٢٠م)، فقرَّر مؤتمر القاهرة الذي عقده وزير المستعمرات وينستون تشرشل لحل مشكلات الشرق الأوسط، تعيين فيصل بن الشريف حسين ملكاً على العراق، وتعيين أخيه عبد الله أميراً على شرق الأردن[١]، وهكذا نُصِّب الملك فيصل أول ملك للعراق في (١٨ ذي الحجة ١٣٣٩هـ/ ٢٣ آب ١٩٢١م) إثر استفتاء شعبي تدخلت فيه سلطة الانتداب، وشكَّل تنصيبه انعطافة في تاريخ العراق بعد الحرب العالمية الأولى.

- قد يصح القول إن الحركة العراقية حقَّقت هدفها فوراً من زاوية فرض إملاءات الدول المتحالفة، علماً أن الانتداب لن يُلغَى إلا بعد اثنتي عشرة سنة، غير أن الحركة غرست البذرة الجنينية عندما قرَّرت الحكومة البريطانية تغيير سياستها وخططها العسكرية، وأعلنت أن سياستها الجديدة تقضي بقيام حكومة عربية في العراق، وتنظيم علاقات البريطانيين بتلك الحكومة عبر معاهدة تحالف[٢].

(١) سعيد: جـ٢ قسم ٢: ص٩٦، ٩٩، ١٠٤.

(٢) انطونيوس: ص٤٨١ ـ ٤٨٢.

العهد الفيصلي

المشكلات التي واجهت الملك فيصل

واجهت الملك فيصل مشكلات العراق الداخلية المتمثلة برفع المستوى الحضاري للشعب العراقي بعد السُّبات في ظل الحكم العثماني، وتحقيق النظام والأمن، وصهر عناصر السكان المتباينة في شعب واحد، بالإضافة إلى المشكلات الخارجية التي تدور حول العلاقة مع الانتداب البريطاني، علماً أن هذه المشكلات كانت شديدة الارتباط والتعقيد.

شكَّلت القبائل مجموع السكان في العراق، ومثَّلت مشكلة لكل حكومة مركزية في بغداد، وأدخل البريطانيون في أوائل عهد الانتداب نظام ساندمان[١] إلى العراق لحل هذه المشكلة، وأدى تطبيقه إلى ترسيخ النظام القبلي القديم، وتحقيق الأمن والنظام من دون بذل جهد كبير، وورثت حكومة بغداد مع مرور الزمن هذا النظام، ولما حاولت أن تمارس سيادتها على كل أنحاء البلاد اصطدمت بمعارضة القبائل.

وتتصل مشكلة القبائل والعلاقات القبلية في العراق اتصالاً وثيقاً بمشكلة الأقليات، وبخاصة الأكراد الذين كانوا آنذاك يشكلون الأقلية الأكثر عدداً، سدس عدد السكان، ونفوذاً، علماً بأنهم صوَّتوا ضد انتخاب فيصل ملكاً على العراق في خطوة لرفضهم الخضوع لحكومة عربية، وتعلَّقوا بشدة بلغتهم وعاداتهم، ومالوا إلى الوحدة مع إخوانهم في تركيا وإيران.

لقد نجحت جهود الملك فيصل جزئياً في حل المشكلات الداخلية، وتُعدُّ المشكلة القبلية من بين إخفاقاته، وذلك لأن السياسيين والموظفين، وأكثرهم من سكان المدن، افتقروا إلى المعرفة الضرورية بالحياة القبلية وحاجاتها ومصالحها، علماً أن المسافة بين ابن المدينة وفتى القبيلة كانت واسعة، لكن جهود الملك فيصل أثمرت عبر اتخاذ سلسلة من التشريعات والإجراءات الخاصة بالاتفاق مع كل أقلّيَّة،

(١) نظام ساندمان، نسبة إلى روبرت ساندمان، وعماد هذا النظام هو التعامل مع زعماء القبائل المحليين كوكلاء بدلاً من التعامل مع السكان مباشرة.

ولم تشذَّ عن ذلك إلا الأقليّة الأشورية[1].

وظلَّت تسوية العلاقة مع بريطانيا تشغل الملك فيصل، مدركاً في الوقت نفسه ضرورة حفظ التوازن مع سلطة الانتداب على الرغم من تعارض مصالحهما، فقد رغب في إلغاء الانتداب، وإبرام معاهدة تحلُّ مكانه، فلم توافق الحكومة البريطانية على هذا التوجه؛ لأن الدفاع عن المصالح البريطانية يقتضي استمرار الانتداب، فأقدم المندوب السامي بيرسي كوكس على اعتقال الزعماء الوطنيين المناهضين للانتداب والمطالبين بإنهائه، بعد أن رفض الملك فيصل الأمر باعتقالهم وذلك على مسؤوليته، وبرَّر تصرفه بعدم وجود حكومة بعد استقالة حكومة عبد الرحمٰن النقيب، وإصابة الملك بمرض[2].

ويبدو أن الملك فيصل فَقَدَ الأمل في كسب ثقة الشعب العراقي على الرغم من أنه كان وثيق الصلة به وبزعمائه، فكان يدنيهم منه ويستشيرهم عندما يواجه معضلة ما، فقد كان من اختيار المحتل البريطاني، وهو من خارج العراق، كان حجازياً، ومسلماً سنّياً في بلد كان جنوبه من الشيعة في غالبيتهم، ولم تكن له ارتباطات قبلية ليستند إليها، وقد فُرض على العراقيين عن طريق استفتاء مشكوك بصحته، فقد رتَّب التصويت لجان محلية شُكِّلت بالتعاون مع البريطانيين، وسُمح بالتصويت للأعيان وليس لمجموع الشعب، وفقدان الأساس الشعبي هذا جعل من الصعب على الملك فيصل العمل لمصلحته الشخصية، ناهيك عن مصلحة بريطانيا، لكن ابتداءً حاول أن يكون مستقلاً.

كانت سياسة الملك فيصل وغموض بعض جوانبها قد عرَّضته إلى اتهامات عديدة، «فقد أساء الناس فهم موقفه في تلك الأيام، فلم ينصفه الانكليز، ولا أنصفه العراقيون، قال أصدقاؤه الإنكليز، إنه انقلب عليهم بعد التتويج، وقال المتطرفون من الوطنيين إنه يخدم مصالح الإنكليز، ويعمل بأوامرهم، أما الحقيقة وإن بدا شيء منها هنا وهناك، الحين بعد الحين، فهي أصلاً وأساساً واحدة لا انكليزية ولا وطنية، بل فيصلية عراقية، وبكلمة أوضح كان فيصل واقفاً في تلك الأيام موقف الدفاع، وكان همه الأول أن يحفظ العرش، فيعزِّز مركزه كمليك العراق، ليستطيع أن يُعزِّز جانب العراق في المعاهدة»[3].

---

(١) انطونيوس: ص٤٨٨ ـ ٤٨٩.

(٢) كان مرض الملك فيصل استئصال الزائدة الدودية في ٢٥ آب ١٩٢٠م، ففرض عليه الأطباء البريطانيون عدم القيام بأي نشاط مهما كان نوعه.

(٣) الريحاني، أمين: قلب العراق فيصل الأول ص٨٣ ـ ٨٤.

المعاهدة العراقية ـ البريطانية عام ١٩٢٢م

• تمهيد

عدَّت بريطانيا إقامة الحكم الملكي في العراق خطوة أولى في سياسة الانتداب بعد أن استطاعت اجتياز المرحلة القلقة بشيء من التفهم لمتطلبات المرحلة ورغبات الشعب العراقي.

كان الملك فيصل أثناء مفاوضاته في لندن من أجل ملكية العراق، قد أوضح للحكومة البريطانية بعض النقاط التي اعتقد بأهميتها، وأبدى استعداده الكامل بالتعاون على شرط الاحترام والثقة كي يستطيع كسب احترام شعبه في العراق: «إني لا أقبل أن أكون ملكاً على العراق إلا بشرطين، أولهما استقلال البلاد، وثانيهما إلغاء الانتداب»[1].

وبعد وصول بيرسي كوكس إلى بغداد واجتماعه بالملك فيصل جرى استرجاع النقاط الرئيسة التي بُحثت في لندن، وكان الملك قد استقر في الحكم واطَّلع على توجهات شعبه، فأبدى موقفاً معارضاً للانتداب مع الأمل في وضع معاهدة أو اتفاقية تحالف لتنظيم العلاقة بين الطرفين، وقدَّر أن سيطرة المعتمد البريطاني على الأمور كلها من شأنها أن تُقلِّل من احترام شعبه له، وهو لا يعارض تدخله في مختلف الأمور إنما على نطاق ضيق، وبشكل سري، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية والشؤون المالية[2].

جاءت أول إشارة رسمية حول المعاهدة في برقية التهنئة التي بعث بها الملك جورج الخامس إلى الملك فيصل بمناسبة تتويجه ملكاً على العراق، وقد ذكر أنها ستُعقد قريباً بين الدولتين من أجل تقدُّم العراق ورفاهيته، ثم صرَّح فيشر مندوب بريطانيا في عصبة الأمم في (ربيع الأول ١٣٤٠هـ/ تشرين الثاني ١٩٢١م) أنه نظراً لتقدم العراق السياسي، فإن بريطانيا ستعقد معه معاهدة تتضمن الأسس التي أُقرَّت من قِبل عصبة الأمم بشأن العلاقات بين الدولة المنتدبة والحكومة العربية في العراق[3].

وهكذا نشأ اختلاف في وجهات النظر فيما يتعلق بمفهوم الانتداب، فاعتقد

---

(١) الريحاني: ملوك العرب جـ٢ ص٣٢٤.

(٢) Young, H: Independent Arab p326.
العمر، فاروق صالح: المعاهدات العراقية ـ البريطانية، وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨ ص٢٧ ـ ٢٨.

(٣) العمر: ص٢٩.

العراق بأن الوصول إلى صيغة تعاهدية أو تحالفية، يعني انتهاء الانتداب، في حين رأت بريطانيا أن عقد المعاهدة ما هو إلا واسطة لتنظيم علاقاتها مع العراق، ومعنى ذلك، احتفاظها بالانتداب[(١)].

- **المفاوضات العراقية ـ البريطانية بشأن المعاهدة**

تقدَّم المعتمد البريطاني بأول مُسودَّة للمعاهدة في (١٥ محرم ١٣٣٩هـ/ ٢٩ أيلول ١٩٢٠م) تتكوَّن من خمسة عشر مادة من دون مقدمة، وأُرسلت نسخة عنها إلى لندن، اعترفت بريطانيا بموجبها بالملك فيصل ملكاً على العراق على أن يستعين بالمشورة البريطانية، ولا يُعيّن موظفين من دون موافقتها، وتتمثَّل الحكومة البريطانية بمندوبٍ سامٍ على رأس هيئة المستشارين، يطَّلع على كل القضايا المهمة، ويُصاغ للبلاد قانونٌ أساسي يرعى مصالح السكان، وتُمثِّل بريطانيا العراق في الخارج وتحتفظ بجيش في العراق، ويُنفذ الملك فيصل الشروط في الشؤون القضائية لحماية مصالح الأجانب، ويتخذ كل ما هو ضروري لضمان تنفيذ المعاهدات الخاصة، وعدم عرقلة شؤون المبشرين، ويستأثر المندوب السامي بالقضايا المالية.

ووصل إلى بغداد في (١٢ صفر ١٣٤٠هـ/ ١٥ تشرين الأول ١٩٢١م) الميجر يونغ، أحد موظفي وزارة المستعمرات، لمساعدة بيرسي كوكس في مفاوضاته مع العراقيين، وقدَّما مشروع معاهدة احتوى على سبع عشرة مادة، تعترف بريطانيا بموجبه بالعراق دولة مستقلة بشرط أن تقدِّم لها الدولة المنتدبة المشورة الإدارية والمساعدة حتى تتمكَّن من الوقوف بمفردها، وتُشرف بريطانيا على شؤونها الخارجية وتحتفظ بقوات مسلحة لحفظ الأمن الداخلي وصدِّ الاعتداء الخارجي، وتُقيِّدها بكل ما يختص بالشؤون المالية ما دامت الحكومة البريطانية تتحمل المصاريف في العراق، وتطلق الدولة العراقية يد التبشير في البلاد للديانة المسيحية[(٢)]، وسجَّل الملك فيصل ملاحظاته على بعض بنود النص المقدم له من قِبَل المندوب السامي، في شكل تعديلات وإضافات، برَّرَها بأنها تمهد السبيل لتنفيذ المعاهدة على الوجه المطلوب، وتساعد على رفع الشكوك المتعلقة بها.

يتألف النص الملكي لمشروع المعاهدة من مقدمة وثماني عشرة مادة، اختلفت اختلافاً كبيراً في وجهات النظر بالصياغة، وبالكلمات المستعملة وبمضمون المواد، وأظهرت توجهاً لدى الملك لتثبيت سلطاته كملك لدولة مستقلة، لا كملك تحاول

(١) العمر: الخطاب، رجاء حسين حسني: العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٢٧م، ص٢٤ ـ ٣٧.
(٢) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق الحديث جـ٢ ص١١.

بريطانيا أن تتخلّى له عن بعض صلاحياتها في إدارة مستعمرة تابعة لها.

وتضمَّن النص الملكي تعهُّد الحكومة البريطانية بإدخال العراق إلى عصبة الأمم، وضرورة تسهيل توثيق الروابط بين العراق والبلدان العربية التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية في آسيا والجزيرة العربية بفعل المنافع المشتركة[(١)] والعلاقات القومية.

استندت وجهة النظر البريطانية في تدخُّلها في شؤون العراق، على أنه نتاج لانتدابها الذي منحته إياه عصبة الأمم، والذي ارتبطت به بصورة رسمية بعد دخولها العراق خلال الحرب العالمية الأولى، واشتراكها في مؤتمر الصلح وفي تكوين عصبة الأمم، في حين نظر الملك فيصل إلى الموضوع من خلال الوعود التي منحتها بريطانيا للعرب خلال الحرب وبعد الحرب، على شكل تصريحات خاصة داخل العراق، وتصريحات شاملة لسياسة الحلفاء في المنطقة، ويعني ذلك أن الانتداب من وجهة النظر الملكية ما هو إلى وسيلة أو مبدأ للمفاوضة من أجل المعاهدة[(٢)].

- **مضمون معاهدة عام ١٩٢٢**

تواصلت المفاوضات، واستمرت مدة طويلة، وكانت شاقة، توصَّل الطرفان في نهايتها إلى صيغة مقبولة، إلا أنها كانت صورة مكبرة لمواد صك الانتداب على الرغم من أن الحكومة العراقية لم تعترف بالانتداب المفروض، وأن الملك فيصل لم يقبل الحكم في العراق إلا على أساس الاستقلال وإلغاء الانتداب. لقد وجدت بريطانيا نفسها في موقف حرج نتيجة للموقف العراقي المناهض للانتداب وبخاصة بعد ثورة (١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م)، فاستجابت للعلاجات الأدبية للعراقيين، غير أنها لم تعمل سوى الاستبدال الظاهر لكلمة الانتداب وإحلال كلمة المعاهدة محلها، فجاءت المعاهدة شبيهة بصك الانتداب، إلا أن الاتفاقيات التي أُلحقت بها استهدفت التركيز على نفوذ بريطانيا وسيطرتها العسكرية، وتكبيل العراق بصعوبات مالية، بالإضافة إلى ربط إدارة البلاد بموظفين بريطانيين عسكريين ومدنيين[(٣)].

تتألف المعاهدة من ثماني عشرة مادة[(٤)]، ومدتها عشرون عاماً، وضعتها الحكومة البريطانية بشكل يضمن سيطرتها على العراق، وحاولت الحكومة العراقية إدخال

(١) العمر: ص٤٠ ـ ٤١.
(٢) الحسني، عبد الرزاق: العراق في ظل المعاهدات ص١٧.
(٣) العمر: ص٤٢ ـ ٤٣.
(٤) انظر نص المعاهدة في البزاز، عبد الرحمن: صفحات من الأمس القريب: ملحق هـ، ص ٣٢٦ ـ ٣٣٠.

بعض التعديلات الفرعية عليها، واستطاعت إضافة وتغيير بعض الشكليات، وبقي المضمون كما هو، وبالتالي لا يمكن وصفها بمعاهدة تحالف بين دولتين مستقلتين، كما جاء في التصريحات والوعود البريطانية السابقة، إنما جاءت صفتها العامة بشكل أوامر، فتكرَّرت في بداية النصوص كلمات: «يتعهد جلالة ملك العراق»، و«يوافق جلالة ملك العراق»، «يجب» و«لا تتخذ وسيلة لمنع»، في حين لم يتكلف الجانب البريطاني إلا أربعة تعهدات خفيفة، لا تتناسب مع تعهدات الحكومة البريطانية التي تمثِّل السيطرة والنفوذ البريطاني[1].

يمكن تقسيم نصوص المعاهدة إلى ثلاثة أقسام هي:

١ ـ النصوص المتعلقة بالقضايا الداخلية: فقد كان على حكومة العراق الالتزام بنصوص هذه المعاهدة مع تقبُّل المشورة والمساعدة البريطانيتين في كل ما يتعلق بالشؤون المالية؛ من المعتمد البريطاني، ما دامت على الحكومة العراقية ديون للحكومة البريطانية، مع تعهد العراق بعدم التنازل أو تأجير أي جزء من أراضيه لأية دولة أجنبية، إلا فيما يتعلق بمصالح السياسيين الأجانب وإقامتهم، كما لا تمنع الحكومة العراقية التبشير الداخلي للديانة المسيحية.

٢ ـ النصوص المتعلقة بالقضايا الخارجية: فقد تضمَّنت المعاهدة العديد من القيود، منها ما يتعلق ببريطانيا ومنها ما يتعلق بعصبة الأمم، وسُمح للعراق بالتمثيل السياسي في لندن فقط، ويُحظَّر عليه أن يُقيم مثل هذه العلاقة السياسية مع الدول الأجنبية الأخرى، إلا بموافقة بريطانيا التي تتحمل رعاية المصالح العراقية في الخارج، مع التعهد بالسعي إلى إدخال العراق في عصبة الأمم في أقرب وقت ممكن، ومعنى ذلك الأمل في استقلال العراق في حال دخوله هذه المنظمة الدولية.

٣ ـ النصوص المتعلقة بالاتفاقيات المنفردة الملحقة بالمعاهدة والتي تُحدِّد: استخدام الموظفين البريطانيين، الناحية المالية، الشؤون العربية، الامتيازات الأجنبية، تنظيم الناحية العسكرية في الداخل وارتباط ذلك بالقوات البريطانية الموجودة في الداخل[2].

اجتمع مجلس الوزراء العراقي في (٢٩ شوال ١٣٤٠هـ/ ٢٥ حزيران ١٩٢٢م)، وقرَّر الموافقة على المعاهدة مع إدخال تعديل طفيف على نص المادة الثامنة عشرة، يتعلق بنفاذ مفعولها بعد قبولها من المجلس التأسيسي، وكان من المنتظر أن يُوقِّع مجلس الوزراء في جلسته هذه عليها، لكن اعتراض بيرسي كوكس والحكومة البريطانية على إدخال هذا الشرط، بالإضافة إلى استقالة الحكومة أرجأ التوقيع، ولم

(١) العمر: ص٤٧ ـ ٤٨. (٢) المرجع نفسه: ص٤٨ ـ ٤٩.

توقَّع إلا بعد مرور حوالي ثلاثة أشهر، بعد تأليف حكومة النقيب الثالثة، حيث تمَّ التوقيع عليها في (٢٨ صفر ١٣٤١هـ/ ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢م)، وتقرَّر إعلانها في لندن وبغداد بعد ثلاثة أيام.

حوَّلت الاتفاقية صيغة الانتداب إلى صيغة أقرب إلى الاستقلال والحكم الذاتي، كأهمِّ نتيجة للثورة، وأضحى بوسع العراقيين أن يديروا شؤونهم تحت إشراف بريطانيا الذي كان يتم بواسطة مستشارين للمالية، والسياسة الخارجية، والدفاع، والإدارة، مع تأمين ضمانات للأجانب والبعثات التبشيرية والأقليات، فكان لبريطانيا بذلك السيطرة النظرية، أما من الناحية العملية، فقد منحت بريطانيا العراقيين مزيداً من الاستقلال والحكم الذاتي، والمعروف أن المعاهدة أشارت إلى أن الانتداب سينتهي في الوقت الذي سيُقبل فيه العراق عضواً في عصبة الأمم كما ذكرنا، وقدَّم الملك فيصل المعاهدة إلى شعبه على أنها خطوة مهمة على طريق الاستقلال، وعلى الرغم من ذلك، واجهت المعاهدة سيلاً من الانتقادات من جانب العراقيين.

بروتوكول عام ١٩٢٣

لم يكن الرأي العام البريطاني راضياً عن المعاهدة التي زادت الأعباء على دافعي الضرائب البريطانيين، فطالب حكومته بالانسحاب من العراق، وحدث في غضون ذلك أن وصل حزب المحافظين إلى السلطة، وكان مستقبل الوجود البريطاني في العراق من أولويات اهتمامه، فناقشته لجنة في وزارة المستعمرات وتوصلت إلى بعض النتائج، منها: التقليل من مدة المعاهدة، ومن الالتزامات بالنسبة للاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة، إلى الحدِّ الذي يساعد على استتباب الأمن وصدِّ الاعتداء الخارجي[1].

ورأت اللجنة بأن تنفيذ هاتين النقطتين يساعد على مصادقة المجلس التأسيسي العراقي على المعاهدة وملاحقها، وافقت الحكومة البريطانية على النقطة الأولى، ولم ترحِّب بالنقطة الثانية.

وكان من المنتظر كما جاء في بيان مجلس الوزراء العراقي أن يجري تعديل المادة الثامنة عشرة من المعاهدة، لكن تجنباً للمشكلات التي تعترض إدخال التعديل، وُجد من الأفضل أن يكون التعديل على شكل ملحق بالمعاهدة، فصدر بروتوكول عام (١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م) لهذه الغاية[2].

أذاع الملك فيصل بياناً بعد توقيع البروتوكول في (شعبان/ آذار)، أعرب فيه عن

(١) العمر: ص٥٧ ـ ٥٨. (٢) الحسني: جـ٢ ص٤١.

سروره من هذا التقدم السريع في العلاقات، وعدَّه مكسباً مهماً له ولحكومته، وأوضح بأن دخول العراق إلى عصبة الأمم سيتم بعد:

- إنهاء قضايا الحدود الشمالية مع تركيا، والغربية مع ابن سعود.
- الاستقرار الداخلي والمحافظة على الأمن.
- إجراء انتخابات المجلس التأسيسي[1].

انتخابات المجلس التأسيسي

التقى الطرفان العراقي والبريطاني في رؤية إجراء انتخابات المجلس التأسيسي، فأهمية هذه الانتخابات بالنسبة للملك فيصل تكمن في أن تكوين المجلس يُعطي الصفة الدستورية الديمقراطية للبلاد؛ لأن الدستور وقانون انتخاب النواب وسريان المعاهدة، يتوقَّف على اجتماع وتصديق المجلس، أما أهميتها بالنسبة لبريطانيا فتتركَّز في إقرار المعاهدة والتصديق عليها مع البروتوكول الذي أضافه مجلس الوزراء إلى المادة الثامنة عشرة والذي قلَّص المدة الزمنية للمعاهدة إلى أربع سنوات، وكان عبد المحسن السعدون قد شكَّل وزارة جديدة عقب استقالة عبد الرحمٰن النقيب.

واجهت عملية الانتخابات معارضة من:

- رجال الدين الشيعة، والمعروف أن الشيعة أدّوا دوراً مهماً في ثورة العشرين.
- السياسيين الممثَّلين بالقوى الحزبية المؤيدة منها والمعارضة.

أدَّت انتخابات المجلس التأسيسي إلى تصدع الحركة الحزبية، إذ كانت تُسيِّرها الاجتهادات الشخصية، والقرارات الخاصة التي لا تُعبِّر عن الصفة الرسمية للحزب، فقد حدث خلاف داخل قيادة الحزب الوطني العراقي، فانقسم القادة بين مؤيد للاشتراك في الانتخابات (أحمد الداود وعبد العزيز البدري صاحب جريدة الاستقلال)، في حين قاطع بقية قادة الحزب الانتخابات، وعلى رأسهم زعيمه جعفر أبو التمن، ولذا عُدَّت هذه المواقف فردية واجتهادات خاصة في الاشتراك أو في عدمه؛ لأنَّها ليست قرارات رسمية متخذة من قِبل الحزب[2].

وتوقف النشاط السياسي لحزب النهضة بفعل تضامنه مع الجانب الديني في مقاطعة الانتخابات وبخاصة أن مركز الحزب كان في الكاظمية التي تعرَّضت إلى نفي بعض زعمائها الدينيين البارزين، إلا أن أحد المؤسسين من أعضاء الحزب (آصف قاسم وقائي من مدينة الموصل)، رشَّح نفسه وأضحى نائباً في المجلس، وكان الحزب الحرّ العراقي هو الوحيد الذي مارس نشاطاً سياسياً خلال هذه

---

(١) الحسني: جـ٢ ص٤٣.   (٢) العمر: ص٨٦ ـ ٨٧.

المرحلة، وشارك في عملية الانتخاب[1].

ويبدو أن المقاطعة كانت واسعة، بدليل تجميد إجراء الانتخابات واستقالة حكومة عبد الرحمٰن النقيب الثالثة ومجيء عبد المحسن السعدون على رأس وزارة جديدة، وهي التي أجرت انتخابات المرحلة الأولى، والمعروف أن الانتخابات كانت تُجرى على مرحلتين، يتم في المرحلة الأولى انتخاب النواب الثانويين ثم يتم في المرحلة الثانية انتخاب ممثلي الأمة في المجلس من بينهم، والجدير بالذكر أن خلافاً حصل بين الملك فيصل وعبد المحسن السعدون أدى إلى استقالته، وتشكَّلت وزارة جديدة برئاسة جعفر العسكري، وهي التي أجرت المرحلة الثانية من الانتخابات، وتمَّت في عهدها جلسات المجلس التأسيسي[2].

اجتماع المجلس التأسيسي

أصدر الملك فيصل إرادة ملكية في (١٥ شعبان ١٣٤٢هـ/ ٢٢ آذار ١٩٢٤م)، بدعوة المجلس التأسيسي إلى الانعقاد في (٢٠ شعبان/ ٢٧ آذار)، وألقى خطاب العرش في افتتاح الجلسة الأولى الذي تضمَّن الأولويات السياسية على الشكل الآتي:

- البتّ في المعاهدة البريطانية لتثبيت سياسة العراق الخارجية.
- سَنّ الدستور العراقي لتأمين حقوق الأفراد والجماعات وتثبيت سياسة العراق الداخلية.
- سَنّ قانون لانتخاب النواب.

ويستوقفنا تقديم بتِّ المعاهدة على سَنِّ الدستور الذي يُعدُّ أساس الحياة الدستورية والسياسة، والراجح أن المندوب السامي البريطاني هو الذي ارتأى هذا التقديم؛ لأنَّه خشي أن يصادق المجلس التأسيسي على القانون الأساسي ولا يقرُّ المعاهدة، بالإضافة إلى رغبته في جعل المعاهدة أصلاً والدستور فرعاً تابعاً لها وخاضعاً لأحكامها، فاتخذ من هذا التقديم وسيلة للضغط على أعضاء المجلس حتى يدركوا أنه لا دستور من دون معاهدة، وأن النظام الدستوري والحياة النيابية معلَّقة على تصديقها[3].

وسرعان ما ظهرت الخلافات الحادة أثناء المناقشات بين وجهتي النظر، الوطنيين العراقيين من جهة وبريطانيا من جهة أخرى، فقد عارض الوطنيون النصوص التي جعلت السيطرة على الجيش العراقي للضباط البريطانيين، وسيطرة الموظفين

---

(١) العمر: ٨٧ ـ ٨٨.   (٢) المرجع نفسه: ص٨٨ ـ ٩٠.
(٣) البزاز: ص١٥١ ـ ١٥٢.

البريطانيين على الشؤون الإدارية، واستكثروا نسب الرواتب المرتفعة التي كانوا يتقاضونها، وقاوموا السلطات التي منحتها المعاهدة للمندوب السامي، وأوضحوا بأن الملحق المالي للمعاهدة قد حمَّل العراق أعباء لا قِبل له بها.

لم يكن الملك بقادر على حمل أعضاء المجلس على تصديق المعاهدة والتسليم بمطالب البريطانيين، ما اضطر المندوب السامي إلى استخدام القوة، فأنذر بأنه إذا لم تُصدَّق المعاهدة قبل نهاية (٧ ذو القعدة ١٣٤٢هـ/ ١٠ حزيران ١٩٢٤م)، فإنها ستُعدُّ مرفوضة، وستذهب عندئذٍ، بريطانيا إلى عصبة الأمم وتطلب الموافقة على صك الانتداب بصيغته الأصلية، ومعنى ذلك، فرض الانتداب، وحل المجلس الدستوري، وتعطيل الحياة الدستورية.

ولما انقضى اليوم المحدد ولم يُقرِّر المجلس شيئاً، جيء بالنواب ليلاً وأُمروا بالتصويت على المعاهدة وملاحقها في الساعة الحادية عشرة من مساء ذلك اليوم[١]، وهكذا صُدِّقت المعاهدة تحت الضغط الداخلي والخارجي.

مشكلة الموصل[٢]

ما كاد المجلس التأسيسي ينتهي من دراسة وإقرار المعاهدة العراقية ـ البريطانية والقانون الأساسي العراقي وقانون الانتخاب، حتى شعرت وزارة جعفر العسكري بأنها أنهت مهمتها، فقدَّمت استقالتها إلى الملك في (١ محرم ١٣٤٣هـ/ ٢ آب ١٩٢٤م)، وكلَّف الملكُ ياسينَ الهاشمي بتشكيل الحكومة الجديدة، كانت مهمتها الدفاع عن حقوق العراق واحتفاظه بولاية الموصل، وحل الخلافات بشأنها بصورة نهائية.

نشأت مشكلة الموصل نتيجة هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى وقيام دولة العراق تحت الانتداب البريطاني، وكان تقدُّم الجيوش البريطانية إلى شمالي العراق واحتلالها الموصل بعد إعلان هدنة مودروس في (٢٤ محرم ١٣٣٧هـ/ ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م)، سبباً في ظهور هذه المشكلة حيث عدَّت تركيا ذلك احتلالاً غير مشروع؛ لأنَّه حدث بعد إعلان الهدنة، في حين رأت بريطانيا أن حصول الاحتلال كان لضرورات عسكرية مستندة إلى نصوص الهدنة التي تسمح باحتلال النقاط الواقعة وراء خط الهدنة في حالات الاضطرار لأغراض عسكرية[٣].

---

(١) الحسني: جـ٢ ص٩٤.

(٢) إن ولاية الموصل التي هي موضوع الخلاف التركي البريطاني هي غير محافظة الموصل العراقية الحالية، فالولاية كانت تضم شمالي العراق كله، وتشمل في الوقت الحاضر محافظات الموصل ودهوك وكركوك وأربيل والسليمانية.

(٣) العمر: ص١٤٢.

وظلَّت تركيا تطالب بتلك الولاية بعد تنازل فرنسا عنها لبريطانيا كما ذكرنا، وتعدُّها جزءاً من الجمهورية التركية التي ورثت الدولة العثمانية، وكانت موافقة المجلس التأسيسي على المعاهدة مشروطاً بأنها «تصبح لاغية لا حكم لها إذا لم تحافظ حكومة بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل بأجمعها»[١].

وجرت اتصالات ثنائية بين تركيا وبريطانيا في محاولة للتوصل إلى حلول موضوعية للقضية، وتبادلا وجهات النظر في مذكرات مكتوبة، تضمَّنت حججهما.

استندت تركيا للمطالبة بضم الموصل على:

ـ أن العراق لا زال يُعدُّ جزءاً من الدولة العثمانية.

ـ أن إعطاء بريطانيا الانتداب على العراق من دون أخذ رأي الشعب العراقي؛ يُعدُّ خروجاً على المادة ٢٢ من نظام عصبة الأمم.

ـ المطالبة باستفتاء عام.

واستندت بريطانيا على العهود التي بذلتها خلال الحرب وهي:

ـ وعد للشعب العربي بعدم إرجاعه إلى الحكم التركي.

ـ وعد للملك فيصل الذي انتخبه العراقيون بما فيه أهل الموصل، وقد دخلت معه في معاهدات واتفاقيات.

ـ وعد عصبة الأمم لها بوصفها دولة منتدبة على العراق، وبموافقتها، ولا يمكن التراجع عن ذلك[٢].

وعُرضت القضية على هيئة عصبة الأمم إثر فشل المفاوضات المتكررة بين الجانبين، التي كان آخرها في مؤتمر القسطنطينية في (١٤ شوال ١٣٤٢هـ/ ١٩ أيار ١٩٢٤م) لإيجاد حل ودّي، ووفقاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان تاريخ (١٠ ذي الحجة ١٣٤١هـ/ ٢٤ تموز ١٩٢٣م) القاضية بإحالة الخلاف حول الحدود العراقية ـ التركية وعائدية ولاية الموصل على عصبة الأمم إذا عجزت الحكومتان التركية والبريطانية عن إيجاد حل ودّي بينهما، خلال تسعة أشهر من تاريخ إبرام تلك المعاهدة[٣]؛ عُرضت القضية على هيئة عصبة الأمم.

وقدَّم كل طرف وثيقة تؤكد أحقيته في مطالبه، وأرفقها بخرائط تثبت ذلك، وبعد مناقشات طويلة في مجلس العصبة تقرَّر تعيين لجنة تحقيق من ثلاثة أعضاء لاستقصاء الحقائق في المنطقة، وقد تشكَّلت من رئيس وزراء سابق لدولة المجر رئيساً،

---

(١) مذكرات المجلس التأسيسي، الجلسة ٢٤، ص٤٣٥، ١٩٢٤.

(٢) العمر: ص١٤٣.

(٣) Foster, Henrey: The Making of Modern Iraq pp 128, 143.

وعضوية ضابط متقاعد في الجيش البلجيكي، ووزير مفوض السويد في رومانيا[1]، والملاحظ أن الأعضاء الثلاثة ينتسبون إلى دول صغيرة، كانت إحداهن حليفة تركيا (المجر) والثانية حليفة بريطانيا (بلجيكا) والثالثة محايدة (السويد)، ويساعد اللجنة عدد من الخبراء والكتبة.

زارت اللجنة بريطانيا وتركيا قبل أن تزور العراق، فاجتمعت بالملك فيصل في بغداد ثم زارت الموصل، واطّلعت على آراء سكانها، ثم وضعت تقريراً بالنتائج والتوصيات التي توصلت إليها، وقدّمته في (٢٤ ذي الحجة ١٣٤٣هـ/ ١٦ تموز ١٩٢٥م).

أبرز التقرير خلافات كثيرة حول ادعاءات تاريخية وعرقية واقتصادية وسياسية، وارتأت أن الحجج المهمة، لا سيما الاقتصادية والجغرافية وعواطف أكثرية السكان، تميل لتأييد ضمّ جميع الأراضي الواقعة جنوبي خط بروكسيل[2] إلى العراق وذلك بشرطين:

١ ـ أن تبقى هذه الأراضي تحت الانتداب البريطاني الفعّال لمدة خمس وعشرين سنة.

٢ ـ أن تؤخذ في الاعتبارات رغبات الأكراد بتعيين موظفين أكراد في المحاكم والمدارس، وبأن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية فيهما.

رفضت تركيا تقرير اللجنة، وقدّمت طلباً عاجلاً إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي في (١٩ صفر ١٣٤٣هـ/ ١٩ أيلول ١٩٢٥م)، فأصدرت المحكمة حكمها في (٥ جمادى الأولى ١٣٤٤هـ/ ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٥م) بأن القرار الذي سيتخذه مجلس عصبة الأمم في القضية سيكون قراراً قطعياً ومُلزماً باعتباره سيقرِّر حدود ولاية الموصل، وتمت الموافقة على هذه الحدود في (١ جمادى الآخرة/ ١٦ كانون الأول). غير أن الجانب التركي الذي ظل منزعجاً من هذا القرار، لم يعترف بالحدود العراقية ـ التركية وقام بحركات غير نظامية عكّرت الأمن في تلك الربوع،

---

(١) Foster, p156.

(٢) خط بروكسل: أقرَّ مجلس عصبة الأمم تحديد خط فاصل بين العراق وتركيا، يبتدئ من نقطة اتصال نهر الخابور بنهر دجلة شمال فيش خابور، ويمتد من هناك إلى نهر الهيزل فالحدود الشمالية من عشائر السندي والكلي إلى جبل بلاكيشر حتى جبل أشونا، ثم يأخذ بالانحدار إلى جنوبي جل حيث يمر على الحدود الشمالية بنواحي نيورة، وريكان فحدود مزوري بالا ثم نهر روباري حاجي بك عند الحدود الإيرانية، وتبدأ القرى العراقية الواقعة جنوبي هذا الخط بقرية فيش خابور إلى الشمال الشرقي من زاخو.

إلى أن أدرك عدم جدوى تلك السياسة، فاستغل السفير البريطاني في أنقرة هذا الوضع ومهّد لعقد اتفاقية ثلاثية بين العراق وتركيا وبريطانيا، وافقت تركيا بموجبها على خط بروكسل بعد إجراء تعديل طفيف فيه، وذلك لقاء حصولها على ١٠٪ من نفط الموصل مدة خمسة وعشرين عاماً مع حياد الحدود، فاطمأن العراق بذلك على هدوء حدوده الشمالية[1].

معاهد عام ١٩٢٦

فرضت بريطانيا على العراق في (رجب ١٣٤٤هـ/ كانون الثاني ١٩٢٦م) تعديلاً لمعاهدة عام (١٣٤٠هـ/ ١٩٢٢م) وتجديدها لمدة خمسة وعشرين سنة مع إقرارها (بريطانيا) لشرط أن المعاهدة لا تعود نافذة إذا نال العراق عضوية عصبة الأمم.

معاهدة عام ١٩٢٧ والتمهيد لعقد معاهدة عام ١٩٣٠

اتضح باستمرار، منذ عقد المعاهدة البريطانية الأولى، أن السياسة الوطنية كانت قد وضعت لها هدفاً ثابتاً، هو نيل الاستقلال ودخول عصبة الأمم، ولم تهدأ المعارضة الوطنية حتى خلال مساومة بريطانيا للعراقيين على حسم قضية الموصل.

وأخذ العراقيون يعملون على إزالة الحكم المزدوج الذي تمتّع فيه البريطانيون بمشاركة العراقيين في إدارة البلاد، وكانت لهم الأرجحية، وظلت العناصر الوطنية تنظر إلى معاهدتي سنة (١٣٤٠هـ/ ١٩٢٢م)، و(١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م) على أنهما كبّدتا العراق عبئاً ثقيلاً في قيودهما وشروطهما ومسؤولياتهما، لذلك جرت مفاوضات بين الحكومتين العراقية والبريطانية لتعديل الاتفاقيتين، وبخاصة ما يتعلق بالناحيتين المالية والعسكرية[2].

وكان جعفر العسكري قد شكّل وزارة جديدة خلفاً لوزارة عبد المحسن السعدون، وأمل الملك فيصل أن ينجح في وضع أسس جديدة تتعلق بالمعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها ومحاولة تعديلها، وبخاصة أنه وثيق الصلة بالحكومة البريطانية بوصفه كان يشغل ممثل العراق في لندن، ورأت بريطانيا فيه الرجل الإيجابي الذي يسير في فلك سياستها، ويتوافق مع مطالبها.

شكّلت الوزارة في جلساتها الأولى لجنة من وزيري المالية والدفاع، ياسين الهاشمي ونوري السعيد، لدراسة إمكان تعديل الاتفاقيتين المذكورتين، وخرجت برأي جديد هو الرغبة في عقد معاهدة جديدة تحلُّ محلّهما، على أن يتناول التعديل

---

(١) البزاز: ص١٦٦ ـ ١٦٧.

(٢) النجار، مصطفى عبد القادر: عهد الانتداب، فصل في كتاب العراق في التاريخ ص٦٧٥.

ما يضمن تقدُّم العراق نحو الاستقلال[1].

ويبدو أن بريطانيا لم تكن راغبة في تنفيذ تعديلات جذرية تتناول العلاقات بين الطرفين، الأمر الذي يؤثر على موقفها في عصبة الأمم، وركَّزت على تطوير الناحية العسكرية، في حين دارت معظم الأحاديث بين الملك فيصل وبين المعتمد البريطاني حول الأمور الآتية:

- السياسة العسكرية البريطانية.
- دخول العراق إلى عصبة الأمم حالما تنتهي مدة الأربع سنوات في عام (١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م).
- مستقبل السياسة البريطانية في العراق.

ورأى الملك فيصل أنه في حال الموافقة على ترشيح العراق إلى عضوية عصبة الأمم، فمن الأفضل عقد معاهدة جديدة منقحة ذات أثر فعَّال، ورأت بريطانيا في هذا الترشيح أنه سوف يثير مشكلتين في وجهها:

الأولى: تتعلق بفرنسا وموقفها السلبي من هذا الترشيح خشية من أن يُعقِّد ذلك الموقف في سورية.

الثانية: تتعلق بالموقف في مصر؛ لأن هذا البلد سيطالب بريطانيا بعقد معاهدة مماثلة تتيح له الدخول إلى عصبة الأمم.

ونتيجة لتخوّف بريطانيا من ترشيح العراق للدخول إلى عصبة الأمم، وافقت على إجراء مفاوضات جديدة، عازمة على إطالة أمدها حتى تستطيع فرض شروطها عبر الشخصيات المتعاطفة معها، وإرجاء ترشيح العراق للدخول إلى عصبة الأمم، حتى تتضح المعالم العامة للسياسة الدولية، وموقف فرنسا بخاصة[2].

وحدَّدت الوزارة العراقية أهم النقاط التي يمكن أن يدور التفاوض حولها، وتتعلق:

- بدخول العراق إلى عصبة الأمم.
- بتعديل الاتفاقيات أو التفاوض لعقد معاهدة جديدة.
- بتسجيل أراضي ميناء البصرة باسم الحكومة العراقية.
- بتطوير الجيش وقانون الدفاع الوطني.
- باستشارة المعتمد البريطاني في الشؤون المالية وغيرها[3].

(١) الحسني: تاريخ الوزارات العراقية جـ٢ ص٨٤.
(٢) العمر: ص١٨١ ـ ١٨٢.
(٣) الحسني: تاريخ العراق الحديث جـ٢ هامش ص١٣٨.

ويبدو أن المندوب السامي البريطاني في بغداد هنري دوبس، كان متساهلاً في قضية ترشيح العراق للدخول إلى عصبة الأمم، إلا أنه كان متشدداً في تفاوضه حول النقاط الأخرى، ولهذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود[1].

وجرت محاولة تفاوض أخرى للوصول إلى تفاهم، تولّاها رئيس القسم الشرقي في وزارة المستعمرات جون شكبرك، الذي وصل إلى بغداد من أجل هذه الغاية، إلا أنها كانت فاشلة، واستمرت الخلافات بين الطرفين إلى الحدِّ الذي أدى إلى اتهام الملك فيصل بأنه مناوئ لبريطانيا، والمعرقل الوحيد للعلاقات العراقية ـ البريطانية، وهو الذي يُشجع المعارضة[2].

ولما وصلت الأوضاع التفاوضية إلى هذه النهاية رأى رئيس الوزراء العراقي جعفر العسكري أنه لا يستطيع المضي في تحمل المسؤولية، فقدَّم استقالته إلى الملك فيصل، لكن أمكن إقناعه بسحبها بعد تدخل الملك والمعتمد البريطاني، واقترح الملك أن تُنقل المفاوضات إلى لندن، ووافقت الحكومة البريطانية على ذلك، وتألف الوفد العراقي من رئيس الوزراء جعفر العسكري، ووزير العدلية رؤوف الجادرجي، وممثل العراق في لندن مزاحم الباجه جي[3].

جرت المفاوضات على مرحلتين، تولّى الأولى رئيس الوزراء العراقي، وتولى الثانية الملك فيصل الذي وصل إلى لندن من أجل هذه الغاية، وبعد عقد جلسات عدة، واجتماعات منفردة، توصل الطرفان إلى مشروع معاهدة، وقَّعها رئيس الوزراء العراقي في (١٩ جمادى الآخرة ١٣٤٦هـ/ ١٤ كانون الأول ١٩٢٧م)، جاءت في ست عشرة مادة مع مقدمة، استغنت عن المعاهدتين السابقتين (١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م) و(١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م)، لعدم ملاءمتهما للتقدم الذي حقَّقه العراق، لكنها لم تختلف عنهما إلا ببعض التفاصيل الجزئية، ومع ذلك فالمعاهدة الجديدة بشكلها الحقوقي وباحتوائها على اعتراف الحكومة البريطانية الصريح باستقلال العراق وبسيادته، وبخلوِّها من القيود الكثيرة والعراقيل الموجودة في المعاهدتين السابقتين، وتركها حق التمثيل الخارجي حراً غير مقيد؛ عدَّها مجلس الوزراء العراقي خطوة متقدمة في سبيل توضيح مركز العراق السياسي والدولي، وقرَّر الموافقة عليها وعلى نشرها في (٢٥ جمادى الآخرة/ ٢٠ كانون الأول)، مع الإشارة إلى التحفُّظ الذي أبداه الوفد العراقي بشأن عهد عصبة الأمم المبحوث عنه في المادة السادسة من هذه المعاهدة[4].

(١) العمر: ص١٨٣. (٢) المرجع نفسه: ص١٨٤.
(٣) المرجع نفسه: ١٨٧.
(٤) البزاز: ص١٨٥ ـ ١٨٦، وانظر نص المعاهدة في الملحق (ح) ص٣٣٥ ـ ٣٣٨.

وقدَّم وزير المالية ووزير الداخلية ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني استقالتهما من منصبيهما بفعل شعورهما بعدم اطمئنان بعض السياسيين إلى ما بذلا من جهود في المفاوضات، وعندما عاد رئيس الوزراء جعفر العسكري إلى بغداد قدَّم هو الآخر استقالته في (١٥ رجب ١٣٤٦هـ/٨ كانون الثاني ١٩٢٨م)، بعد أن أدرك الصعوبات التي تعترض سبيله، وشعر بأنه لا يستطيع مواجهة المجلس النيابي، فكلَّف الملك فيصل عبد المحسن السعدون بتشكيل حكومة جديدة، وهي حكومته الثالثة[1].

شكَّل مجلس الوزراء الجديد لجنة للاتصال بالمندوب السامي البريطاني بشأن تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية، وقد أرسل رئيس مجلس الوزراء مذكرة إلى المندوب السامي يشرح فيها وجهة نظر العراق في:

- تحمُّل المسؤولية الكاملة في الدفاع عن بلاده.
- تحديد سلطات قائد القوات الجوية البريطانية.
- تحديد عدد الضباط البريطانيين المستخدمين في الجيش العراقي.
- تخليص العراق من نفقات المندوب السامي وحاشيته.
- إنهاء مشكلة السكك الحديدية.
- تحديد مدة قصيرة لمفعول الاتفاقية المالية[2].

ويبدو أن المندوب السامي البريطاني لم يتجاوب تماماً مع مضمون المذكرة العراقية، ما دفع عبد المحسن السعدون إلى تقديم استقالته، وشكَّل توفيق السويدي حكومة انتقالية[3]، مهَّدت لعودة السعدون إلى الحكم من جديد، وكانت قد وردت إلى بغداد تعليمات بريطانية جديدة بشأن سياسة بريطانيا في العراق، تتضمن:

- وعداً بترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم في عام (١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م).
- إعلام مجلس العصبة بتخلّي بريطانيا عن معاهدة عام (١٣٤٥هـ/ ١٩٢٧م)، وعزمها إدخال العراق في عضويتها في السنة المحدَّدة أعلاه[4].

اكفهر الجو السياسي الداخلي في العراق في (ربيع الآخر ١٣٤٧هـ/ أيلول ١٩٢٨م) عندما هاجم فريق من النواب الحكومة أثناء مناقشة خطاب العرش، وحمَّلوا رئيس الوزراء مسؤولية ما وصلت إليه الأوضاع، فتسرَّب اليأس إلى نفسه، واتُّهم بممالأة البريطانيين، وتنازعته عوامل شتى منها: إخلاصه لبلاده، وشعوره بضعفها أمام قوة المحتل؛ ما دفعه إلى الانتحار في (١٣ جمادى الآخرة ١٣٤٨هـ/

(١) الحسني: ص١٨٦.
(٢) البزاز: ص١٨٧.
(٣) العمر: ص٢٠٧ ـ ٢٠٨، ٢٣٠.
(٤) البزاز: ص١٨٨.

١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩م) فعهد الملك إلى ناجي السويدي بتشكيل الوزارة في (١٩ جمادى الآخرة ١٣٤٨هـ/ ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩م)، وكانت في إطارها العام مماثلة لسابقتها من حيث الأشخاص والمنهج الوزاري، وسرعان ما نشب الخلاف بينها وبين المعتمد البريطاني عندما أقرَّت ضمن ميزانية الدولة إنهاء خدمات خمسة مفتشين إداريين بريطانيين، ما جعل المندوب السامي يرفض القرار، فما كان من رئيس الوزارة إلا أن قدَّم استقالة وزارته بعد أن أصدر بياناً للشعب شرح فيه أسباب الاستقالة وظروفها، فعهد الملك فيصل إلى نوري السعيد بتشكيل حكومة جديدة، كانت أولى مهامها وضع المعاهدة الجديدة على أساس الاستقلال التام، وقد بدأت المفاوضات في هذا الشأن في (ذي القعدة ١٣٤٨هـ/ نيسان ١٩٣٠م)، وتمَّ التصديق عليها في (٣ صفر ١٣٤٩هـ/ ٣٠ حزيران ١٩٣٠م)[1]، على أن تكون نافذة وقت دخول العراق إلى عصبة الأمم بعد سنتين، وحتى مرور خمس وعشرين سنة، وتمهيداً لاستشارة الأمة تمَّ حل مجلس النواب، وإجراء انتخابات جديدة ضمنت خلالها الحكومة عدداً من الأنصار، أتاح للمجلس التصديق عليها في (٢٣ جمادى الأولى ١٣٤٩هـ/ ١٦ تشرين الأول ١٩٣٠م)[2].

• أهمية معاهدة عام ١٩٣٠

تألفت المعاهدة من إحدى عشرة مادة ومقدمة مع ملحق للشؤون العسكرية، وملحق مالي، وعدد من الرسائل الموضحة التي تبادلها الطرفان المتفاوضان، كما أُلحق بها اتفاقية قضائية وُقِّع عليها في (شوال ١٣٤٩هـ/ آذار ١٩٣١م)، وحلَّت محل الاتفاقية الملحقة بمعاهدة عام (١٣٤٠هـ/ ١٩٢٢م).

يقوم جوهر المعاهدة على الأسس العامة الآتية:

- استقلال العراق التام وإنهاء الانتداب، ودخول العراق إلى عصبة الأمم.
- المشاورة في السياسة الخارجية بما يمسُّ المصالح المشتركة بين البلدين، على أن تنبع مواقفهما الخارجية من هذا التحالف.
- التفاوت في درجة التمثيل السياسي، إذ إن ممثل بريطانيا في العراق هو بدرجة سفير، ويمثِّل العراق في بريطانيا وزير مفوض.
- منح السفير البريطاني درجة أفضل، وبأنه عميد السلك «الدبلوماسي» في العراق.

(١) انظر: نص الاتفاقية في البزاز ملحق (ك) ص٣٤٣ ـ ٣٤٧.
(٢) المرجع نفسه: ص١٩٣.

- اتفق الطرفان على حل الخلافات بين العراق وأية دولة أخرى بالوسائل السلمية وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم، غير أنه في حال اشتباك أحد الطرفين، العراقي أو البريطاني، في حرب، يبادر الطرف الآخر بمساعدته، وتختلف هذه المساعدة في مستواها بين الطرفين، فيقدم العراق التسهيلات والمساعدات كالسكك الحديدية، والأنهار، والموانئ والمواصلات والمطارات، ويعني ذلك أن العراق لن يشترك فعلياً في المعارك.
- يتسلم العراق المسؤوليات الداخلية، والدفاع الخارجي.
- يمنح العراق، من أجل حماية مواصلات الدولة الحليفة، هذه الدولة، قاعدتين جويتين، الأولى في جنوبي العراق (الشعيبة) والثانية في غربي الفرات (الحبانية)، وذُيِّلت هذه المادة، وهي الخامسة، بأن «وجود هذه القوات لن يُعتبر بوجه من الوجوه احتلالاً، ولن يمسَّ على الإطلاق حقوق سيادة العراق»، على الرغم مما في ذلك من تناقض بين تحمُّل المسؤولية الكاملة وبين توفير القواعد الأجنبية بحجة حماية المواصلات[١].

ويُعدُّ الملحق العسكري من أسس التحالف أيضاً، ويُمثِّل التمركز البريطاني في العراق، وقد جاء مفسراً وموضحاً لبعض مواد المعاهدة بوصفه ملحق بها وجزء لا يتجزأ منها، ومن الأمور المهمة التي أثارها:
- تواجد القوات البريطانية في العراق، وبخاصة الجوية.
- تسهيل مرور هذه القوات وغيرها من القوات العابرة للأراضي العراقية.
- حماية القوات الجوية.

وحدَّد الملحق العسكري مدة بقاء القوات الجوية، فقاعدتا الموصل والهنيدي، تبقى لمدة خمس سنوات منذ بدء تنفيذ المعاهدة، أما قاعدتا الشعيبة في البصرة والحبانية غربي الفرات فتبقى مدة خمس وعشرين سنة، وهي مدة المعاهدة، وتحمي القواتُ العراقية القواعدَ البريطانية، وتكون تحت قيادة بريطانية، إلا أنها تبقى خاضعة للقانون العسكري العراقي.

وتركَّزت القضايا المالية حول السكك الحديدية، والموانئ، والممتلكات المنقولة من معسكرات الهنيدي والموصل، وعُدَّت قضية امتياز النفط منفصلة عن بقية القضايا المعلَّقة.

وضمنت بريطانيا من خلال الاتفاقية العدلية استخدام الخبراء القانونيين البريطانيين في المحاكم، وَوُزِّع العدد المقترح من هؤلاء على الوظائف العدلية على الشكل الآتي:

(١) البزاز: ص١٩٥ - ١٩٩. العمر: ص٢٨٧ - ٢٨٨.

- مستشار قضائي بريطاني.
- رئيس لمحكمة الاستئناف وآخر للتمييز.

رؤساء بريطانيون لمحاكم البداية والمحاكم الكبرى في بغداد والموصل والبصرة.

الواقع أن المفاوض العراقي بذل جهداً كبيراً في سبيل الوصول إلى بعض الحلول لعراق مستقل[١].

• ردود الفعل على المعاهدة

واجهت المعاهدة سيلاً من المعارضة وبخاصة في العاصمة بغداد، وعلى الرغم من تصديقها من المجلس النيابي، فقد تلقَّاها الرأي العام العراقي بعدم الارتياح بلغ حد السخط في البيئات المثقفة، ومن الطبيعي أن أول من يتحرك في مثل هذه المناسبات هم الشباب والطلاب وبخاصة طلاب كلية الحقوق، حين بادروا بإعلان الإضراب، والقيام بمظاهرات سلمية شجباً للمعاهدة، استجاب المواطنون لدعوة الإضراب وأُغلقت المحلات التجارية، إلا أن الحكومة منعت التظاهر، فتحولت المعارضة إلى العمل السري فأصدرت منشورات سرية تهاجم الحكومة التي ألقت القبض على عدد من المحامين الشباب، ووجَّهت إليهم تهم إثارة الاضطرابات والإخلال بالأمن، وصدرت أحكام ضدهم بالسجن لمدة ستة أشهر، وأُفرج عن آخرين.

وانتقدت الصحافة العراقية والعربية المعاهدة، وأدَّت بعض الأحزاب دور المُوجِّه للرأي العام لمعارضتها، عبر شرح أخطائها ومساوئها، نذكر من هذه الأحزاب: حزب الشعب (ياسين الهاشمي)، والحزب الوطني (جعفر أبو التمن)، وناجي السويدي عن حزب التقدم، وكان الحزب الثاني أنشط هذه الأحزاب عبر عرضه المذكرات على الملك، لإثارة الرأي العام العراقي، وإغلاق الحكومة، وقد قدَّم مذكرة إلى الملك ندَّد فيها بالسياسة اللاديمقراطية التي يتبعها رئيس الوزراء نوري السعيد[٢].

وتعرَّضت المعاهدة لانتقادات السياسيين من وزراء ورؤساء وزراء سابقين، فقد قال ياسين الهاشمي «إنها لم تضف شيئاً إلى ما اكتسبه العراق، بل زادت في

(١) انظر ملاحق الاتفاقية في: البزاز ص٣٤٨ - ٣٥٥. العمر: ص٢٩١ - ٢٩٦.
(٢) الحسني: تاريخ الوزارات العراقية جـ٣ ص٥٤.
(٣) المرجع نفسه: جـ٣ ص٤٩.

أغلاله، وعزلته عن الأقطار العربية، وباعدت بنيه وبين جارتيه الشرقيتين، وصاغت لنا الاستقلال من مواد الاحتلال»[1]، وقال رشيد عالي الكيلاني إنها «استبدلت الانتداب الوقتي بالاحتلال الدائم»، وأيّده حكمت سليمان[2].

وردَّ رئيس الوزراء نوري السعيد على الانتقادات، فقال بأن «هذه المعاهدة تساوي المعاهدة التي اتفق عليها النحاس باشا والوفد المصري إن لم تكن تفضلها، وأنه ليس أكثر وطنية من النحاس باشا، وليست له قوة الوفد المصري، وأنها جعلت العراق في وضع تغبطه عليه بعض البلاد العربية الأخرى»، وقال: «إنه يُعدُّ مشروعاً لإنشاء حلف عربي سيُعرض في الشتاء المقبل على شرق الأردن والحجاز واليمن»[3].

وتكتّلت المعارضة وراء حزب الإخاء الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني ثم ياسين الهاشمي عندما استلم رئاسة الحزب، والتقى هذا الحزب مع الحزب الوطني في جبهة معارضة واسعة ضد نوري السعيد وحزبه، واتفق الحزبان على وثيقة سُمّيت: وثيقة التآخي، كمنهج سياسي يتضمّن:

- السعي لتعديل معاهدة عام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م) بما يُحقق للعراق استقلاله التام ومبادئه الوطنية.
- السعي لحلّ مجلس النواب لأنه لا يمثِّل البلاد.
- عدم قبول مسؤولية الحكم من قِبل أي من الحزبين أو أعضائهما إلا على أساس تحقيق المطلبين السابقين[4].

دخول العراق إلى عصبة الأمم

تقدمت بريطانيا في (٢٩ ربيع الآخر ١٣٤٨هـ/ ٤ تشرين الأول ١٩٢٩م) باقتراح ترشيح العراق عضواً في عصبة الأمم في عام (١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م)، وكتب السكرتير العام للعصبة إلى أعضائها لإعلامهم بهذه الرغبة.

كان هذا الطلب الأول من نوعه؛ لأن الانتداب، وبخاصة من نوع (أ)، وإن كان مؤقتاً إلا أن مدته لم تُحدد، ولم يكن معلوماً كيف ينتهي، وما هي الشروط الواجب توفرها في الدولة المنتدبة حتى يمكن لها أن تُصبح عضواً في الأسرة الدولية، ولهذا السبب درست لجنة الانتدابات الدائمة آلية الدخول ومبادئها وأسسها، وتوصلت إلى النتائج الآتية:

(١) العمر: ص٣١٢. (٢) الحسني: جـ٣ ص٥٤.
(٣) المرجع نفسه: ص٩٥.

- يجب أن يكون للقطر حكومة مستقرة، وإدارة قادرة على تسيير أمور الدولة الأساسية بصورة منتظمة.
- يجب أن يكون القطر قادراً على حفظ وحدته واستقلاله السياسي.
- يجب أن يكون القطر قادراً على حفظ الأمن العام في كل أنحائه.
- يجب أن يكون للقطر مصادر مالية كافية لسدِّ النفقات الحكومية الاعتيادية.
- يجب أن يكون للقطر قوانين وتنظيم قضائي يضمن العدل على السواء للجميع[1].

وضعت اللجنة بعد ذلك الضمانات التي يجب على العراق أن يتعهد بها، وهي:

- حماية الأقليات العنصرية واللغوية والدينية بصورة فعّالة.
- حفظ المصالح والامتيازات الأجنبية والقضاء القنصلي، كما كانت تُمارس في عهد الدولة العثمانية بموجب الامتيازات الأجنبية، إلا إذا وضع مجلس عصبة الأمم نظاماً آخر بموافقة الدول المختصة.
- حفظ المصالح الأجنبية القضائية والمدنية والجنائية التي لا يشملها نظام الامتيازات الأجنبية.
- حفظ حرية الفكر والعبادة وممارسة الأعمال الدينية والتربوية والطبيعية من قِبل الإرساليات التبشيرية لجميع الملل، على أن لا تخلَّ بالأمن العام والآداب والإدارة.
- المحافظة على العهود المالية التي أخذتها على نفسها الدولة المنتدبة السابقة.
- حفظ مختلف الحقوق المكتسبة في عهد الانتداب.
- المحافظة على العهود الدولية العامة والخاصة التي قطعتها الدولة المنتدبة بالنيابة عن القطر المشمول بالانتداب، مع الاحتفاظ بحق نقضها من قِبل الجهات المتعاقبة[2].

وبعد أن نظرت لجنة الانتداب الدائمة في مدى تحقُّق تلك الشروط وانطباقها على وضع العراق، قررَّت: «أن المعلومات المتوفرة لدى اللجنة تُسوّغ الاعتقاد أن للعراق اليوم حكومة منتظمة، وأن في استطاعته المحافظة على الأمن العام في القطر كله، ولديه مصادر مالية وافية لسدِّ حاجات الحكومة الاعتيادية بصورة منظمة، وله قوانين ونظام قضائي، يضمن العدل المطرد للجميع على السواء»[3].

(١) خدوري، مجيد: تحرر العراق من الانتداب ص٣٠.
(٢) البزاز: ص٢٠٩ - ٢١٠. (٣) المرجع نفسه: ص٢١٠ - ٢١١.

وبعد المذاكرة بين أعضاء المجلس أقرَّ بإجماع الآراء قبول العراق عضواً في عصبة الأمم، وأضحى الدولة السابعة والخمسين من أعضاء العصبة، فانتهت عندئذٍ مهام المعتمد البريطاني، وحلَّ محله السفير البريطاني في تمثيل دولته.

الأوضاع الداخلية في العراق عقب دخوله عصبة الأمم

بذلت الحكومة العراقية بعد دخول العراق عصبة الأمم جهوداً حثيثة لإقناع الناس بأن العراق انتقل من مرحلة الانتداب إلى مرحلة الاستقلال، وأرسلت وفداً لحضور جلسات مجلس العصبة، واتخذت من يوم الدخول إلى العصبة عيداً وطنياً، لكن واقع السيطرة البريطانية خلف واجهة الاستقلال سبَّب إحباطاً عاماً، إذ أخذ الناس يتساءلون عن معالم المرحلة الجديدة، فدار الانتداب البريطاني ما زال باقياً رغم تغيير اسمه إلى سفارة، ويملأ المستشارون البريطانيون الدوائر الحكومية، ويمارسون أعمالهم كما كانوا يمارسونها من قبل، وكذلك يفعل القضاة البريطانيون، وإن حدَّدت المعاهدة عددهم، وما تزال المعسكرات والقوات البريطانية موجودة في بغداد والموصل تنتظر انتهاء مدة مرحلة الانتقال التي لا تتجاوز خمس سنوات، وما فتئت الامتيازات التي كان يتمتع بها أفراد القوات البريطانية سارية المفعول بموجب ملاحق المعاهدة[(١)].

الواقع أن انتقال العراق من مرحلة الانتداب إلى مرحلة الاستقلال لا يمكن أن يتبلور للوهلة الأولى، ولا بد من مضي بعض الوقت لإدراك الفرق بين المرحلتين.

وسعى الملك فيصل لإقناع المعارضة برئاسة ياسين الهاشمي بصوابية ما تَمَّ الحصول عليه، وكلَّفه بتشكيل وزارة جديدة، ورأى في تسلُّمه الحكم خدمة للبلاد لما يتمتع به من أهلية لتولّي الحكم والقيادة، لكن الهاشمي اشترط أن يتضمَّن البيان الوزاري بنداً بتعديل المعاهدة، فرفض الملك هذا الشرط، وكلَّف ناجي شوكت وزير الداخلية السابق بتشكيل الوزارة.

كان أول عمل أقدمت عليه الحكومة الجديدة، هو أنها حلَّت مجلس النواب، وأجرت انتخابات جديدة كفلت لها تشكيل كتلة نيابية تشدُّ أزرها، ومع ذلك لم تستطع مواجهة المعارضة القوية، واضطرت إلى الاستقالة متعللة بمرض رئيسها، وكلَّف الملك رئيس ديوانه رشيد عالي الكيلاني بتشكيل الحكومة، وتولّى ياسين الهاشمي وزارة المالية.

جاءت الوزارة بأكثرية من حزب الإخاء، فاستاء الحزب الوطني المتحالف معه،

---

(١) البزاز: ص٢١٦ ـ ٢١٧.

وأعلن عن انتهاء العمل بوثيقة التآخي مع حزب الإخاء وحمَّله تبعة ذلك، فانحلَّت بذلك أكبر كتلة معارضة، والمعلوم أن وثيقة التآخي تنص على عدم الاشتراك في الحكم إلا باتفاق الطرفين.

ونشأت أزمة بين الوزارة الجديدة والسفارة البريطانية بفعل تضمين البيان الوزاري نصاً يقضي بتعديل المعاهدة، ورفْض السفارة ذلك، فتدخَّل الملك فيصل للتوفيق بين وجهتي النظر، فاقترح استبدال النص بنص آخر يقضي: «باحترام العهود الدولية والسعي لتحقيق الأماني الوطنية»، فمرَّت هذه الأزمة بسلام[(١)].

وزار الملك فيصل بريطانيا في (أوائل ١٣٥٢هـ/ أواسط ١٩٣٣م) في الوقت الذي كان يُعقد مؤتمر اقتصادي في لندن، فاستغل العراق هذه الفرصة وأرسل وفداً برئاسة ياسين الهاشمي للاشتراك في جلساته ومحاولة جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق، كما استغلَّ الوفد وجوده في العاصمة البريطانية وحاول التفاوض مع الحكومة البريطانية حول بعض الأمور المالية، مثل السكك الحديدية، والتعرفة الجمركية.

تجنَّبت الحكومة البريطانية البحث في تعديل القضية الأولى، إلا أنها تساهلت في موضوع تشكيل مجلس إدارتها، وأوعزت إلى العراقيين بصرف النظر عن مطلبهم بتعديل المعاهدة، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا العسكرية، وسلاح الطيران، ونقل حرس المطارات إلى السيطرة العراقية، كما رفضت بريطانيا التنازل عن الدَّيْن الذي على العراق بشأن السكك الحديدية، والذي كان الوفد العراقي يُطالب به[(٢)].

مشكلة الأقليات في العراق

• الأكراد

لم يُشكِّل الأكراد عبر تاريخهم في العصر الوسيط مشكلة حقيقية، فقد عاشوا في كنف الدولة العثمانية والدول التي تعاقبت على حكم إيران، وتأثَّروا بالصراع بينهما، والأكراد مسلمون موزعون بصفة عامة في العراق وتركيا وسورية وإيران، وهم بفعل هذا التوزع أضعف من أن يقيموا لأنفسهم دولة كردية مستقلة، كما أنهم من ناحية أخرى يرفضون الخضوع لأية سلطة غير كردية.

رأى الأكراد في هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، واحتلال بريطانيا للموصل، فرصة للضغط من أجل تحقيق مطالبهم في الحكم الذاتي التي تَمَّ دعمها

---

(١) البزاز: ص٢١٩.

(٢) المرجع نفسه: ص٢٢٠ ـ ٢٢٣.

وتشجيعها، والتي بدت وكأنها مشمولة بنقاط الرئيس الأميركي ويلسون الأربع عشرة.

ويبدو أن البريطانيين أدركوا بأنه لا يمكن إدارة ولاية الموصل بالطريقة نفسها التي تُدار فيها ولاية بغداد، وذلك بسبب الظروف التي رافقت احتلالها، وصعوبة الوصول إلى المناطق النائية من الولاية؛ لذا اضطروا إلى تعيين شخصيات محلية في المنطقة لإدارتها بمساعدة مستشارين سياسيين بريطانيين، وكان أبرز هذه الشخصيات الشيخ محمود البرزنجي الذي عُيِّن حاكماً على السليمانية في (صفر ١٣٣٧هـ/ تشرين الثاني ١٩١٨م)، والراجح أن هذا الإجراء لم يكن مقدمة لخلق دولة كردية مستقلة أو شبه مستقلة، ثم إن منح الأكراد حكماً ذاتياً كان يستدعي حصول إجماع واتفاق دولي، بالإضافة إلى اتفاق الأكراد فيما بينهم على ممثلين ملاءمين عنهم، وهذا لم يحصل في حينه، ولم تُنتج الرغبة في الحكم الذاتي أية حركة كردية متلاحمة أو متماسكة، وذلك بسبب التنافس بين زعماء العشائر.

وظلَّ الأكراد بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، أقلية ساخطة تلجأ أحياناً إلى التمرد حين تضيق ذرعاً بضغط الحكومة المركزية عليها، فقامت حركات تمرد على نطاق واسع في أعوام (١٣٤٠ ـ ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٢ ـ ١٩٢٤م) و(١٣٤٩ ـ ١٣٥٠هـ/ ١٩٣٠ ـ ١٩٣١م) وكذلك عام (١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م).

وعلى الرغم من أن المشكلة الكردية تشكِّل أساساً مشكلة داخلية تؤثر على أمن العراق، إلا أنها كانت لها مظاهرها الدولية وانعكاساتها على علاقات العراق الخارجية، وذلك بفعل توزع الأكراد على دول الجوار، فقد كان ما يحدث لهم في دولة ما يؤثر على أقرانهم في الدول الأخرى، بالإضافة إلى أنهم كانوا يعيشون في مناطق الحدود، ومن ثمَّ كان من اليسير أن يعبروا الحدود إلى الدول المجاورة متى شعروا بالخطر عليهم، وألجأتهم الضرورة إلى ذلك، وكان يؤدي هذا إلى نشوب نزاعات دولية بين الدول المعنية ولا سيما بين العراق وإيران، ويثير اتهامات هذه الدول ضد بعضها البعض بمساعدة وإيواء محركي الفتن والاضطرابات(١).

وارتبطت المشكلة الكردية بسياسات الدول الكبرى وبخاصة بريطانيا والاتحاد السوفياتي، فقد أراد البريطانيون بعد الحرب العالمية الأولى إنشاء دولة كردية تحت حمايتهم لكي تُمكِّنهم من التمدد شمالاً في المنطقة «الاستراتيجية» المحاذية للقوقاز، بالإضافة إلى أن تأييد التطلعات الكردية يمكن أن تُستخدم كسلاح للضغط على مصطفى كمال أتاتورك وعلى إيران والعراق، غير أنها لم تلبث أن بدَّلت رأيها

(١) أنيس، محمد والسيد رجب حراز: الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر ص٤٦٩.

وتخلَّت عن هذا المشروع عندما تحقَّقت أنه ينطوي على خطر كبير بفعل أنه يخلُّ بالتوازن والاستقرار في الشرق الأدنى من جهة، ويخدم الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى، وقد توافقت وجهة النظر البريطانية هذه مع سياستها الرامية إلى استقطاب العراق والعالم العربي الذي يعارض انفصال الأقليات في النطاق العربي.

لكن بريطانيا لم تتخلَّ نهائياً عن إبداء العطف على الأماني الكردية واستمرت صداقتها مع الأكراد في ازدياد مطرد، كما استمر مندوبوها في العراق وإيران يبدون عطفهم على المسألة الكردية بين حين وآخر، وقد حقَّق لها هذا الوضع هدفين هما:

- استخدام المشكلة الكردية كسلاح احتياطي يمكن إشهاره في وجه الحركة الوطنية في العراق أو في إيران.
- إبعاد التدخل الأجنبي غير البريطاني، عن المنطقة المحاذية للقوقاز سواء كان هذا النفوذ ألمانياً أو سوفياتياً(١).

ولما كانت سياسة بريطانيا في الشرق الأدنى تقوم في الثلاثينيات على أساس إرضاء العرب واستقطابهم، فقد كان طبيعياً أن يساعد سلاح الجو البريطاني، الجيش العراقي في إخماد التمرد الكردي في عام (١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م).

وثارت مخاوف الأكراد في نهاية الانتداب البريطاني على العراق بفعل عدم تضمين المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م) أية إشارة إلى ضمان طموحات الأقلية الكردية، وقد سبق أن اعترض بعض النواب الأكراد لدى رئيس الوزراء العراقي في عام (١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩م)، واحتجوا بأنه لم يُعمل سوى القليل من جانب العراق من أجل تنفيذ وعود عام (١٣٤٤هـ/ ١٩٢٧م).

وقد أبدى الشيخ محمود البرزنجي استعداده لتجديد هجماته ضد الحكومة بعد المظاهرات التي قامت في السليمانية في (ربيع الآخر ١٣٤٩هـ/ أيلول ١٩٣٠م) للاحتجاج على بنود المعاهدة المذكورة، غير أن محاولته الانتفاضية تعرَّضت للاندحار ونُفي إلى جنوبي العراق، وظهرت نواة جديدة أكثر فعالية للمقاومة في برادوست.

• الأشوريون

وَوُجدت في العراق أقليات قومية أخرى مثل: الأتراك والتركمان والإيرانيين والأشوريين، وعدد من الأقليات الدينية كاليهود واليزديين وغيرهم، وهي موزعة في جميع أنحاء البلاد أو متركزة في المدن.

(١) أنيس وحراز: ص٤٧٠.

وكان الأشوريون النساطرة يعيشون في الناحية الجنوبية الشرقية للدولة العثمانية، ويُشكِّلون مع الأشوريين اليعاقبة أقلية صغيرة في وسط كردي في منطقة هكاري الجبلية الواقعة في الأناضول الشرقي في ولاية «وان» على مقربة من الحدود التركية ـ الإيرانية ـ الروسية.

وطلبت الدولة العثمانية من الأشوريين خلال الحرب العالمية الأولى أن يقفوا على الحياد، ويبدو أنهم أُجبروا بفعل التقدم الروسي نحو شمال شرقي الأناضول على الاشتراك في الحرب إلى جانب الروس، وعندما اندلعت الثورة الشيوعية في عام (١٣٣٥هـ/ ١٩١٧م)، وانسحب الروس من الحرب؛ اضطر الأشوريون في هكاري والموصل إلى مغادرة منازلهم والنزوح باتجاه الشرق نحو شمال غربي إيران وسكنوا مدينة أورمية في أذربيجان، فتعرَّضوا هناك لضغط الأكراد، وطلبت منهم السلطات البريطانية في عام (١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م) الثبات في أماكنهم لاتخاذهم حاجزاً لمنع انتشار الحركة الطورانية المسلحة المعادية لبريطانيا والتي تعمل لمصلحة الألمان، في قلب آسيا الوسطى، ووعدتهم بالمساعدة والحماية فقط، ويبدو أنها عزمت على إقامة دولة موالية لها بين الحدود التركية ـ الإيرانية والعراقية، إلا أنها لم تعدهم بذلك.

وعندما جلت بريطانيا عن أورمية في (شوال ١٣٣٦هـ/ تموز ١٩١٨م)، رحل قسم من الأشوريين عنها خشية من القوات التركية التي كانت تتقدم باتجاه المدينة لمحاصرتها، فتعرَّض كثير منهم إلى الهلاك بفعل الأمراض ونفاد الغذاء، ونقلت السلطات التركية من بقي منهم إلى مخيم في بعقوبة الواقعة على بُعد ستين كيلومتراً تقريباً شمال شرقي بغداد.

وأثار وجود أشوريين مسلحين في مدينة الموصل، مواجهة مع السكان المحليين في (محرم ١٣٤٢هـ/ آب ١٩٢٣م)، وفي (٢٩ رمضان ١٣٤٢هـ/ ٤ أيار ١٩٢٤م) انتهت مشادة بين المجندين الأشوريين وأصحاب المخازن في كركوك، بمذبحة ذهب ضحيتها أكثر من ثلاثمائة مسلم، ونهب الأشوريون المخازن والبيوت، ووصلت في غضون ذلك قوات بريطانية على عجل لمنع موجة إراقة الدماء انتقاماً[١].

وعقد بطريرك الأشوريين مار شمعون مؤتمراً في الموصل، أسفر عن إرسال كتاب إلى جنيف يطلب فيه من عصبة الأمم نقل الأشوريين إلى منطقة خاضعة للنفوذ الغربي أو إلى سورية[٢]، ثم أرسل كتاباً آخر في عام (١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م) يطلب من

(١) Wilson, Arnold: Loyalties Mesopota mia and Historical Record II pp 39-40.

(٢) لونگريك: ص١٩٩.

عصبة الأمم منح الأشوريين وطناً، وكان متلهفاً أن يتم ذلك قبل انتهاء مرحلة الانتداب على العراق، ووقفت الحكومة العراقية ضد أي محاولة لخلق كيانات أقلية إثنية عرقية أو دينية.

وخاب أمل الأشوريين عندما قُبِل العراق عضواً في هيئة عصبة الأمم من دون أي تطمين خاص بالأشوريين، لكن الهيئة شكَّلت لجنة عُرفت باسم «لجنة الأشوريين الدولية» لمعالجة المشكلة الأشورية، ومثَّل العراق فيها توفيق السويدي الذي أضحى رئيس الوفد العراقي الدائم في هيئة عصبة الأمم، وتوصلت اللجنة إلى نتيجة مفادها أن جذور المشكلة هي الأرض وليس الهوية، على أن يوطَّن الأشوريون الذين لا يمتلكون أرضاً في وحدات متجانسة قدر المستطاع، على ألا تتضرَّر حقوق الذين يسكنون في هذه المناطق[١]، واتفقت الأطراف المعنية على نقل الأشوريين إلى خارج العراق وتحديداً إلى سورية، وكان هذا في وقت من الأوقات مطلب أشوري للاحتماء في بلد يقع تحت الانتداب الغربي.

وأثناء النزاع العراقي ـ التركي حول الموصل، أوصت اللجنة الدولية بإعادة منح الميزات القديمة للأشوريين المقيمين، والتي كانت لهم قبل الحرب، ومنحهم بعض الحكم الذاتي، والاعتراف بحقوقهم، وتعيين موظفين منهم[٢].

الواقع أن المشكلة بإعادة توطين الأشوريين كانت شديدة التعقيد بسب خلق بريطانيا وحدات عسكرية منفصلة دينياً وعرقياً ومنها وحدات أشورية استخدمتها في الجيش البريطاني المرتزق، كما استخدمت آخرين منهم في شؤون الاستخبارات والتجسس.

وعرضت بريطانيا في إحدى مراحل المشكلة نقل الأشوريين إلى ألبانيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وغويانا البريطانية واستراليا، بوصفهم مسيحيين، لكن لم يتحقَّق أي شيء من ذلك بسبب معارضة البلدان المذكورة.

وعندما استقل العراق، ودخل في عصبة الأمم، طلبت الحكومة العراقية من مارشمعون أن يحضر إلى بغداد للاتفاق معه، وطلبت منه المساعدة في إنجاز مشروع الإسكان الذي أعدَّته الحكومة، وتقبَّله معظم الأشوريين، وطلب وزير الداخلية منه أن يوقع على كفالة يُعلن فيها إخلاصه لملك البلاد كبقية الرعايا، فامتنع عن ذلك، فقبض عليه وأبقاه في بغداد من دون تحديد مدة إقامته، فهبَّ الأشوريون المسلحون في الموصل، وتحرَّكت مجموعات منهم لتصل إلى نقطة المواجهة العلنية مع

(١) سولت: ص١٣٨.

(٢) تقرير الحدود بين تركيا والعراق ص١١٣.

السلطات العراقية[١]، فاجتازت مجموعة منها قوامها ألف ومائتي مقاتل، نهر دجلة في (٢٩ ربيع الأول ١٣٥٢هـ/ ٢٢ تموز ١٩٣٣م)، عند نقطة قريبة من الحدود السورية ـ التركية، واصطدمت بالقوات العراقية بقيادة بكر صدقي الذي انتصر عليها، وارتكب الأشوريون أعمالاً وحشية عبر التمثيل بجثث القتلى، وقطعوا رؤوس الأكراد الذين هاجموا مخيم اللاجئين في بعقوبة.

وجاء رد فعل القبائل سريعاً، فقاد هؤلاء عمليات ثأرية طالت أربعين قرية أشورية، فدُمِّرت أو أصيبت بأضرار بالغة، وقُتل في قرية سيحل الواقعة على بُعد أربعين ميلاً شمالي الموصل نحو ثلاثمئة أشوري.

أضحى بكر صدقي بعد هذه المواجهات الناجحة المنقذ المنتظَر، وكان الملك فيصل غائباً خارج البلاد، فألحَّت عليه بريطانيا بالعودة لمعالجة الموقف وبخاصة أن ابنه الأمير غازي شجَّع هذه العمليات ضد الأشوريين.

أدَّت حادثة قمع الانتفاضة الأشورية إلى استياء أوروبي بفعل الدعاية المضادة للعراق، وقد تُرجمت على أنها محاولة للقضاء على الأقليات المسيحية، وعدَّت الأشوريين شعباً مشرداً، واتخذت عصبة الأمم من هذه القضية ذريعة لتوجيه الاتهام للعراق، وبخاصة أنه وقَّع على التعهدات التي طلبتها العصبة قبل دخوله إليها، كما أدَّت هذه الأزمة إلى تعرُّض العلاقات العراقية ـ البريطانية إلى الخطر، وكانت بريطانيا ترغب في توطين الأشوريين في المنطقة للمحافظة على مصالحها النفطية في المنطقة القريبة من مكان سكنهم؛ أي في شمالي العراق، بالإضافة إلى أنها تحتاج إلى هذا العنصر في التجنيد المحلي (الليفي) و(حرس المطارات)؛ لأنَّه عنصر موالٍ لها.

الانقسام الديني في العراق

وعانى العراق أيضاً من الانقسام الديني بين المجموعتين الإسلاميتين في البلاد السُّنَّة والشيعة، ومن المعروف أن العراق موزع توزيعاً يكاد يكون متساوياً بين السُّنَّة والشيعة، ولكن الشيعة كانوا أكثر تأخراً من السُّنَّة؛ لأنَّهم رفضوا باستمرار التعليم المدني، من هنا كان عدد الشيعة المثقفين الذين يمكن أن يشغلوا مناصب كبيرة في الدولة قليلاً، وكانت الوزارات العراقية تضم في العادة أكثرية سنِّيَّة، وكذلك الحال في الإدارة العراقية.

لم يتحمس الشيعة للملك فيصل بوصفه أميراً سنِّيّاً، مستورداً من الخارج من

(١) سولت: ص١٣٧ ـ ١٣٨.

جهة، ومن بيت يمثل ركناً أساسياً في السُّنَّة من جهة أخرى. وقد ضاعف تركُّز الشيعة في جنوبي العراق من حدة الانقسام الديني في العراق، إذ أقام الشيعة عبر أئمتهم روابط عديدة بإيران حيث يسود المذهب الشيعي، وكان عدد كبير من هؤلاء من أصل إيراني، ويعود سبب ذلك إلى سياسة رضا بهلوي المعادية لرجال الدين والتي أدَّت إلى حدوث عدد من الهجرات الإيرانية إلى العراق، ولم يكن هؤلاء الأئمة ورجال الدين، موالين للحكومات العراقية المتعاقبة، وكثيراً ما أعاقوا الإنجازات العادية لتلك الحكومات، وقادوا عامة الشعب إلى المقاومة السلبية للمشاريع العراقية البريطانية، كما حدث عام (١٣٤٠هـ/ ١٩٢٢م)، عندما قاطع الشيعة انتخابات المجلس التأسيسي، وأفتى أئمة الشيعة في النجف وكربلاء والكاظمية بمقاطعتها، ولقيت فتاواهم قبولاً في الحلة والكوفة، واستقالت اللجان الانتخابية في النجف وكربلاء.

وبذلت الحكومة العراقية الجهود لاسترضاء الشيعة ولكن من دون جدوى، فأمر الملك فيصل بترحيل حوالي أربعين من أئمة الشيعة غير العراقيين إلى إيران، ولا شك بأن الشيعة كانوا يشكلون قوة لها وزنها في المجتمع العراقي، ولم يكن أمام الحكومات العراقية مفر من استقطابها وإرضائها[١].

وفاة الملك فيصل

توفي الملك فيصل بصورة مفاجئة في (١٧ جمادى الأولى ١٣٥٢هـ/ ٧ أيلول ١٩٣٣م) في برن بسويسرا، وكان يُعالج من مرض القلب، إلا أنه بدا بصحة جيدة عندما غادر الفندق في نزهة بالسيارة، ومات بعد قليل من عودته.

أثارت حادثة الوفاة تساؤلات كثيرة، حتى أن السفارة البريطانية في برن رفعت تقريراً أبانت فيه بعض الشكوك في سبب موته، ويمكن الربط بين تحريض الوكلاء السياسيين وبين محاولة الأشوريين أخذ الثأر من الحكومة العراقية[٢].

(١) أنيس وحراز: ص٤٧٢ ـ ٤٧٤.

(٢) العمر: ص٣٣٢.

الفصل السابع

العراق حتى بداية الحرب العالمية الثانية

اعتلاء الملك غازي العرش

تركت وفاة الملك فيصل فراغاً كبيراً كان له أثر بالغ على مستقبل العراق بعامة، وعلى مستقبل الأسرة الهاشمية بخاصة، ففي اليوم التالي لوفاة الملك فيصل، أسرعت حكومة رشيد عالي الكيلاني بتتويج ابنه الوحيد غازي ملكاً على العراق، كان الملك الجديد عند تتويجه شاباً يافعاً قليل الخبرة لا يملك كسلفه شيئاً من فن الحكم، فترك شؤون البلاد في السنوات الأولى من حكمه في يد مجلس الوزراء، ورجال الطبقة الحاكمة المتنافسين على السلطة، والعاملين على إرضاء السفارة البريطانية.

وانتهى بوفاة الملك فيصل دور القصر الملكي كمركز للثقل السياسي والمحرك الأساس لسياسة العراق الداخلية والخارجية، فلم يتمكّن الملك الشاب من الموازنة بين القوى والمصالح الوطنية وبين توجهات السفارة البريطانية والقوى السياسية والاجتماعية الموالية لها، لذا شهدت مدة حكمه اضطرابات، وانتفاضات عشائرية كثيرة، وانقلابات عسكرية متعددة، أدّت إلى دخول الجيش المعترك السياسي، وفرْض سيطرته على الحياة السياسية في العراق أكثر من مرة[1].

دُعي المجلس النيابي إلى الانعقاد حيث أقسم الملك الشاب يمين الإخلاص للأمة، والمحافظة على الدستور، ووجّه في (٢٥ جمادى الأولى ١٣٥٢هـ/ ١٥ أيلول ١٩٣٣م) كلمة إلى الشعب شرح عبرها برنامجه السياسي، وأشار إلى الطريق الذي سيسلكه «... فقد أضحى من واجبنا نحن الذين شاءت الأقدار أن نبقى من بعده أن نسترشد دائماً بتلك السياسة الحكيمة التي كان هدفها الأساس السير بالمملكة إلى أوج التقدم والعمران والمنعة»[2].

---

(١) العمر، جهاد صالح ومظفر عبد الله أمين: عهد الاستقلال الوطني (الشكلي)، فصل في كتاب العراق في التاريخ ص٦٨٢ ـ ٦٨٣.

(٢) البزاز: ص٢٤٠.

وأبلغ الملك غازي السفير البريطاني همفريس بأنه سينتهج سياسة والده التي اعتمدت على الصداقة والتعاون الكامل والتحالف مع بريطانيا[1].

لكن الواقع لم يكن غازي بالملك الذي أرادته بريطانيا، كان شاباً وطنياً متحمساً، وقف على مساوئ البريطانيين ووعودهم الكاذبة لجدِّه الشريف حسين وللعرب، فنشأ على كرههم، وكان يُعرقل الحكومات العراقية الموالية لهم، ويرفض التعاون المطلق مع شركة النفط البريطانية الأجنبية، وعلى الرغم من أن خطواته كانت ضئيلة وضعيفة في وجه الهيمنة البريطانية، إلا أن إعلانه المتكرر عن ضرورة قيام حكومة وطنية تخدم الشعب العراقي أولاً؛ أعطاه شعبية في الشارع العراقي، وأسَّس إذاعة في قصره أطلق عليها الشعب اسم «راديو قصر الزهور»، وكان يتولى بنفسه إذاعة الأخبار والتعليقات بالتعاون مع كبار الضباط العراقيين، وهو ما عدَّته بريطانيا دعايات وطنية وقومية حادة، فازدادت شعبيته في الدول العربية المجاورة، وبخاصة في سورية والأردن، والكويت وفلسطين، إلى درجة أن المجلس التشريعي الكويتي وافق بأغلبية عشرة نواب من أصل أربعة عشر، على الوحدة مع العراق تحت حكم الملك غازي[2].

الأوضاع الداخلية من خلال أعمال الوزارات المتعاقبة

وزارة رشيد عالي الكيلاني

استقالت وزارة رشيد عالي الكيلاني دستورياً في (١٩ جمادى الأولى ١٣٥٢هـ/ ٩ أيلول ١٩٣٣م)، على إثر تتويج الملك غازي، فعهد الملك إليه بتشكيل الوزارة الجديدة بأعضائها السابقين، وشغل ياسين الهاشمي وزارة المالية.

استغلت الوزارة الجديدة الفرصة بمجيء ملك جديد، وطلبت منه حلَّ مجلس النواب الذي اشتهرت فيه المعارضة ضد الحكومة السابقة، وإجراء انتخابات نيابية جديدة تُمكِّنها من خلق انسجام بينها وبين السلطة التشريعية، لكن الملك رفض الطلب بدفع من صديق حزب الإخاء، علي جودت الأيوبي رئيس الديوان الملكي، بحجة أن وضع البلاد لا يُشجِّع على إجراء انتخابات جديدة، وأبدىٰ رغبته لرئيس الوزراء بالتنحي، فقدَّم رشيد عالي الكيلاني استقالة وزارته، ولم يمض على تشكيلها سوى أربعين يوماً[3].

وكانت بريطانيا قد خشيت من حصول تبدُّل جوهري في سياسة العراق الخارجية

(١) العمر: ص٣٣٢. (٢) ديب: ص٦٦.
(٣) الأيوبي، علي جودت: ذكريات ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨ ص٢١٦.

بعد وفاة الملك فيصل، وبقاء حزب الإخاء في الحكم، إلا أن رئيس الوزراء أكَّد على استمرار العراق اعتماد الصداقة مع بريطانيا، وأن المعاهدة «سوف لا يطرأ عليها أي تغيير»[1]، وعدَّت الحكومة هذا التصريح بمثابة تطمين لبريطانيا من جهة العهد الجديد، كما أنه يساعد الملك غازي على الاستقرار في الحكم من دون متاعب، وبخاصة أن الملك أخبر همفريس بهذا المضمون عقب وفاة والده كما ذكرنا[2].

ولئن أرضى هذا التصريح الوزاري بريطانيا، فقد أثار المعارضة التي اتخذته وسيلة للاستغلال السياسي، فاتهمت حزب الإخاء بالتنكر لمبادئه الوطنية السياسية، الأمر الذي أدى إلى فكِّ عرى التحالف بينه وبين الحزب الوطني.

وزارة جميل المدفعي الأولى والثانية

كانت بريطانيا ترغب في مجيء نوري السعيد على رأس الوزارة الجديدة، إلا أن الملك وجد في جميل المدفعي الرجل المناسب لهذه المرحلة، فعهد إليه بتشكيل الوزارة.

لم تضم الوزارة الجديدة من أعضاء الوزارة السابقة سوى وزير الخارجية نوري السعيد الذي فرضه البريطانيون نظراً لتوافق توجهاته السياسية مع سياسة بريطانيا في العراق.

واجهت الوزارة في بداية حياتها السياسية إضراباً شاملاً ضد شركة الكهرباء، التنوير، التي تؤمِّن الإنارة، بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء؛ استمر حوالي الشهر، بقيت بغداد خلاله بلا إضاءة.

من الطبيعي أن تصطبغ هذه الحادثة بصبغة سياسية في ظل التنافس السياسي، وبخاصة أن الطلاب والشباب اشتركوا فيها، ومما زاد الأمور تفاقماً عدم تجانس الوزراء على أثر دراسة مشاريع الرَّي، فانقسموا على أنفسهم، وشكَّل نوري السعيد، وجمال بابان، ورستم حيدر تكتلاً داخلياً، أدى إلى إرباك العمل الحكومي.

وحاول الملك التوفيق بين وجهات النظر إلا أنه فشل في ذلك، فاستقالت الوزارة في (٢٧ شوال ١٣٥٢هـ/ ١٢ شباط ١٩٣٤م)، فأعاد الملك تكليف جميل المدفعي بتشكيل وزارة جديدة، وهي وزارته الثانية، فأبصرت النور في (٧ ذي القعدة/ ٢١ شباط)، فأبعد المدفعي الأشخاص النافذين عنها، فبدت ضعيفة، فانتشر الفساد في الجهاز الإداري، وتفشَّت الرشوة بين الموظفين، ورضخت الحكومة للمطالب

(١) الحسني: جـ٣ ص٣١٤. (٢) العمر: ص٣٣٢ ـ ٣٣٣.

البريطانية، ما خلق في البلاد تذمُّراً وسخطاً، وظهرت في الأفق السياسي بوادر غضب شعبي، فانتقدتها الأحزاب السياسية، وبخاصة حزب الإخاء الوطني بزعامة ياسين الهاشمي.

وشعر البريطانيون أن العراق يتمخَّض عن أحداث خطيرة تُهدِّد مصالحهم، فأوعزوا إلى الملك غازي بتغيير الوزارة؛ لأن البلاد على شفا هاوية سحيقة، فاستجاب لمطلبهم، فاستدعى رئيس الوزراء، وشرح له المخاوف والشكاوى من وجود بعض الوزراء الضعاف في وزارته فهم منها المدفعي تلميحاً له بالاستقالة، فخرج من القصر إلى ديوان مجلس الوزراء وأطلع الوزراء على نيَّته، ثم قدَّم استقالته في (١٣ جمادى الأولى ١٣٥٣هـ/ ٢٥ آب ١٩٣٤م) بعد أن حكمت ستة أشهر.

وزارة علي جودت الأيوبي

كان الأيوبي يتمتع بثقة الملك غازي وعطفه، فقوي مركزه في رئاسة الديوان الملكي، وطمع باعتلاء منصب رئيس الوزراء، فلما أُبعد المدفعي عهد إليه الملك بتشكيل وزارة جديدة، فخصَّ المدفعي بوزارة الدفاع، وأبقى نوري السعيد وزيراً للخارجية.

لم تختلف مرحلة الأيوبي عن مرحلة الحكومة السابقة سوى أن المعارضة المتصلة بحزب الإخاء قد نشطت بصورة ملحوظة على مستوى العشائر، وكان أول عمل قامت به الحكومة هو حل مجلس النواب، وكان رأي الأيوبي أن المرحلة تتطلب استفتاءً بعد مرور سنتين على المجلس النيابي القديم، وتجاوب الملك معه.

جرت الانتخابات النيابية في (٥ جمادى الآخرة ١٣٥٣هـ/ ١٥ أيلول ١٩٣٤م)، وحاولت الوزارة خلالها إسقاط أقطاب المعارضة السياسية، مثل حزب الإخاء الوطني، والحزب الوطني، وقيَّدت حرية الانتخاب والاجتماع والصحافة، وعلى الرغم من ذلك فقد فاز بضعة أشخاص من حزب الإخاء الوطني، وهم:

ياسين الهاشمي عن بغداد، وجمال المفتي عن الموصل، ومحمد رضا الشبيبي عن بغداد، ومحمد زكي المحامي عن البصرة، وأُسقط جميع مرشحي الحزب الوطني.

وحرص رئيس الوزراء، والوزراء على فوز أقاربهم، ففاز منهم أشخاص مغمورون لا سابقة سياسية لهم، في حين فشل أقطاب الثورة العراقية الأولى الذين بنوا كيان الدولة العراقية، وأبعدت الحكومة الموظفين الإداريين، وعيَّنت محلهم من يتمتع بثقة رئيس الوزراء أو أحد الوزراء، وتجاوزت شروط النزاهة والخبرة والكفاءة في التعيينات الجديدة[1].

(١) المفتي، جازم: العراق بين عهدين، ياسين الهاشمي وبكر صدقي ص٤٠ ـ ٤١.

امتاز المجلس الجديد بارتفاع نسبة ممثلي سكان المدن وتراجعْ التمثيل العشائري، حيث استُبعد بعض شيوخ العشائر المتنفذين الذين كانت لهم نزعات حزبية خاصة لم يكن رئيس الوزراء راضياً عنها أو يطمئن إليها، وانتقلت المعارضة في ظل التمثيل الجديد في مجلس النواب إلى مجلس الأعيان المعيَّن من قِبَل الملك، وهذه ظاهرة تدل على ضعف الحياة النيابية في العراق[1]، ويبدو أنها كانت صاخبة، ردَّ عليها وزير العدلية: «إن الأسلوب الذي اتبعته الحكومة الحاضرة في الانتخابات هي عين الأساليب التي اتبعتها الحكومات السابقة، فإذا كان هذا الأسلوب غير صحيح وغير قانوني، فجميع الأساليب التي اتُبعت في المجالس السابقة يجب أن تُعتبر غير قانونية»[2].

وعقد المعارضون اجتماعات كثيرة، أهمها مؤتمر الصليخ في ضواحي الأعظمية، واتخذوا القرارات الآتية:

ـ الإخلاص لجلالة الملك.

ـ المحافظة على القانون الأساسي العراقي وتنفيذ ما يسنُّه مجلس النواب من قوانين.

ـ لا يجوز لأحد أن يشترك في الحكم دون موافقة القائمين بهذا الحلف.

ـ تنظيم الرأي العام والاتصال بقادته، وخاصة رؤساء القبائل، وإشراك جميع القوى في مجابهة الوزارة وإسقاطها[3].

وافق رؤساء القبائل على مقررات مؤتمر الصليخ ورفعوا احتجاجهم إلى الملك طالبين:

ـ حل المجلس النيابي.

ـ إسقاط الوزارة الحاضرة التي تسبَّبت بارتياب الشعب، وتبديلها بأشخاص يثق الشعب بهم، ويحترمون حقوقه وحرياته، ويغارون على أحكام الدستور ومصالح الوطن.

ـ انتخاب مجلس جديد وفق الدستور والقوانين[4].

ويبدو أن رئيس الوزراء تجاهل عمداً غضب الرأي العام، وأهمل طلبات الأمة، ولم يُدرك قوة خصومه ونفوذهم في المجتمع، فغادر بغداد إلى جنيف في (٢٩ رمضان ١٣٥٣هـ/ ٤ كانون الثاني ١٩٣٥م) لحضور جلسات عصبة الأمم التي ستبحث

(١) البزاز: ص٢٤٣.

(٢) راجع محاضر جلسات مجلس الأعيان العراقي سنة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥.

(٣) المفتي: ص٤٦.   (٤) المرجع نفسه: ص٤٦ ـ ٥٠.

في مشكلة الخلاف الحدودي بين العراق وإيران، فاشتدت الأزمة وتفاقمت الأمور، ودبَّ الخلاف بين الوزراء حول كيفية الحل، وحاول رئيس الوزراء بعد عودته، التوفيق بينهم، إلا أنه فشل، فاضطر إلى تقديم استقالته في (١٩ ذي القعدة/ ٢٣ شباط).

وزارة جميل المدفعي الثالثة

شكَّل جميل المدفعي الوزارة الجديدة وهي وزارته الثالثة في (٢٨ ذي القعدة ١٣٥٣هـ/ ٤ آذار ١٩٣٥م)، وهو يأمل في إيجاد مخرج لحل المشكلات القائمة، ووضْع حدٍّ للأمن المضطرب في الفرات الأوسط على يد العشائر، وفي المدن والأقضية، غير أن ما استخدمه من أساليب القوة لقمع الاضطرابات، بالإضافة إلى البطش بالمعارضين السياسيين؛ زاد من التأجج الشعبي، وقد شعر الملك بذلك، ولما طلب منه المدفعي الموافقة على إعلان الأحكام العرفية في مناطق التمرد، رفض طلبه، فعدَّ ذلك سحباً لثقة الملك به، فقدَّم استقالة وزارته في (١٠ ذي الحجة/ ١٥ آذار) بعد أحد عشر يوماً من تاريخ تشكيلها.

الواضح أن عاملين دفعاه إلى تقديم استقالته هما: تخلّي الملك عنه، وثورة العشائر، وتُعدُّ هذه أول مرة تُشكِّل العشائر عاملاً فعَّالاً في السياسة العراقية بعد حركة العشرين.

وزارة ياسين الهاشمي الثانية

كان من الطبيعي أن يلجأ الملك، في هذا الجو الصاخب المشحون بالأخطار والفتن والدسائس؛ إلى المعارضة، فكلَّف ياسين الهاشمي بتشكيل وزارة إنقاذ لحل المشكلات القائمة، فأبصرت النور في (١٢ ذي الحجة/ ١٧ آذار).

وكان الهاشمي قد واجه عند تأليفه الحكومة عقبة حكمت سليمان الذي أُسندت إليه وزارة المالية، وكان يتطلع إلى تسلُّم وزارة الداخلية، في الوقت الذي فضَّل الهاشمي، رشيد عالي الكيلاني لتسلُّم هذه الوزارة، نظراً لمركزه المهم في الفرات الأوسط من جهة، ولأن حكمت سليمان قد ارتبط بميثاق سياسي مع اليساريين أمثال: كامل الجادرجي، وجعفر أبو التمن، وعبد القادر إسماعيل، وأن إشغاله لوزارة الداخلية من شأنه أن يدفعه إلى منح هؤلاء حرية العمل السياسي، ما يُشكِّل خطراً على الأمن العام والنظام الاجتماعي.

غضب حكمت سليمان لحرمانه من وزارة الداخلية، فلم يدخل الوزارة، وأعلن انشقاقه عن الهاشمي، وحمل لواء المعارضة مع جماعته من اليساريين، وبخاصة

التجمع اليساري الذي يُعرف بحركة الأهالي[١].

ويبدو أن نوري السعيد عارض أيضاً إسناد وزارة الداخلية إلى الكيلاني، فتدخَّل السفير البريطاني السير كلارك كير لإبعاده إرضاء لنوري السعيد، ويبدو أن رئيس الوزراء اقتنع بوجهة نظره إلا أنه أبقى الكيلاني في منصبه خشية من أن ينضم إلى المعارضة[٢].

إن أهم ما قامت به وزارة الهاشمي خلال حياتها السياسية، يكمن في الأمور الآتية:

ـ أنهت قضية السكك الحديد المعلَّقة منذ توقيع اتفاقية عام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م)، فعقدت اتفاقية جديدة ألغت بموجبها كل ما له علاقة بالاتفاقية السابقة المذكورة، وامتلكت الحكومة جميع حقوق ملكية السكك الحديد ومراقبة إدارتها والأموال التابعة لها، وشكَّلت مجلس إدارتها.

ـ حاولت حلَّ مشكلة حرس المطارات، فأجرت مفاوضات مع وزارة الخارجية البريطانية، ركَّز الجانب العراقي فيها على أن يتم اختيار هؤلاء من القوات العراقية، ويبدو أن المشكلة لم تُحلّ في هذه المرحلة، والمعروف أن حرس المطارات كانوا من البريطانيين.

ـ أصدرت قانون الدفاع الوطني الذي نص على التجنيد الإجباري، وقد عارضت بريطانيا تشريعه بحجة أنه غير مقبول من العشائر وسيؤدي إلى اضطرابات داخلية، والواقع أن بريطانيا خشيت من نمو قوة الجيش العراقي حتى لا يقوى ويبقى ضعيفاً وعاجزاً عن حفظ الأمن الداخلي، والدفاع ضد الاعتداءات الخارجية، لكن القانون لقي فعلاً معارضة من العشائر، إلا أن الجيش بقيادة بكر صدقي استطاع تهدئة الوضع[٣].

وواجهت الحكومة مشكلة عائلية داخل الأسرة الحاكمة، فقد حدث أثناء رحلة الأميرة عزة، أخت الملك غازي، إلى جزيرة رودس، أن وقعت في حب موظف في فندق ذي روز، كان الرجل يوناني الجنسية من أصل إيطالي ويُدعى أناستاسيس ـ هرالمبيس، ويعمل حمّالاً ومساعداً في «البار»، وفي (ربيع الآخرة ١٣٥٥هـ/ أيار ١٩٣٦م) عادت عزة وأختها راجحة إلى بلاد اليونان، وبقيتا في أثينا، وغابت عزة عن غرفتها في أحد الأيام، وقابلت هرالمبيس، وتزوجته بعد أن تحوَّلت إلى الأرثوذكسية، ثم عادا إلى الفندق في جزيرة رودس.

وعندما شاعت الحادثة، طغى على حكومة بغداد شعور بالغضب الشديد، ورأى

(١) حسين، فاضل: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ص١٠.

(٢) العمر: ص٣٣٨. (٣) الحسني: جـ٤ ص١٠٠ ـ ١٨٦.

رئيسها أن الأميرة جلبت العار لدينها ولبلدها وللعائلة الهاشمية الحاكمة بزواجها من مسيحي ومن مستوى اجتماعي متدنٍّ.

كادت هذه القضية أن تؤدي بالملكية في العراق، فنادى نوري السعيد بخلع الملك غازي، ورأى جعفر العسكري قتل الأميرة خلاصاً من عارها، على الطريقة العشائرية المعروفة بغسل العار، وتدخَّل السفير البريطاني في هذه القضية، فعارض عملية القتل؛ لأنها تؤثِّر على سمعة العراق الدولية بالإضافة إلى ما تثيره من استياء أوروبي، عندئذٍ قرَّرت الحكومة تجريد الأميرة من العائلة المالكة.

ونتيجة لهذه الحادثة، ضيَّق الهاشمي على تصرفات الملك غازي، وتصرفات حاشيته وخدمه، الأمر الذي أدى إلى استيائه، وتمنى إزاحته هو ونوري السعيد بمختلف الوسائل، فكفاه انقلاب بكر صدقي مؤونة ذلك.

انقلاب بكر صدقي

شخصية بكر صدقي

وُلد بكر صدقي في قرية عسكر التابعة إلى لواء كركوك، وهو من أصل كردي، انتقل إلى بغداد حيث شغل والده وظيفة صغيرة في مديرية البريد. دخل بكر صدقي إلى المدرسة الرشدية ثم الإعدادية العسكرية، وتخرَّج منها، وخدم في الجيش العثماني بصفة ضابط، ثم التحق بصفوف الجيش العراقي في عام (١٣٣٩هـ/ ١٩٢١م)، وتدرَّج في سلَّم الخدمة حتى رتبة فريق في عام (١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م)، وتولّى وكيل رئاسة أركان الجيش على أثر سفر رئيس الأركان المشير طه الهاشمي إلى لندن في مهمة رسمية[1].

سطع نجم بكر صدقي في أوساط الشعب والجيش بعد الانتصارات التي حقَّقها في قمع حركة الأشوريين، وحركات الفرات الأوسط، وطغت شخصيته على شخصية طه الهاشمي بفعل انفتاحه على زملائه الضباط، وعمق صداقته بهم، فتقرَّب السياسيون منه وبخاصة حكمت سليمان وجعفر أبو التمن، فتأثر بتوجهاتهم السياسية واعتنقها، وانضم إليهم في (جمادى الآخرة ١٣٥٥هـ/ أيلول ١٩٣٦م)، وقد نفخا روح الطموح في نفسه، ولما شعر بقوَّته تطلَّع إلى الزعامة والرئاسة، وبدأ يُخطِّط للمعركة التي تقوده إلى الحكم.

آمن بكر صدقي بإنشاء دولة كردية، وقاوم الأفكار القومية، وكره القوميين العرب وتخلَّص من النقيب نعمان ثابت الأعظمي؛ لأنَّه كان عربياً متشدداً، وهو واسع

(١) المفتي: ص٨٥.

الحيلة، حذراً، أخفى عواطفه ونواياه وأفكاره، وهو مهندس أول انقلاب عسكري في العالم العربي المعاصر، إلا أنه افتقر إلى الحنكة السياسية[1].

لفت بكر صدقي الأنظار إليه، بصبغ شعره، وبميوله الفنية، وبممارسته هواية الرسم بالألوان المائية، من دون تقنية، وهو مُحدِّث ومضيف جيد، يحب الكلاب ونساء الغير، فعاداه خصومه الضباط؛ لأنَّه يتدخل مع زوجاتهم، تأثر بأتاتورك ورضا بهلولي شاه إيران وموسوليني، فعدَّ نفسه الرجل الصلب الذي تحتاج إليه بلاده.

التمهيد للانقلاب

اعتقد ياسين الهاشمي أن وزارته أحكمت سيطرتها على مقاليد الأمور في العراق، وأنها في وضع مستقر، وبخاصة بعد تحالفها مع جماعة نوري السعيد وجعفر العسكري، وكانت لها علاقات جيدة مع قادة الجيش العراقي وضباطه عبر شقيقه رئيس الأركان طه الهاشمي، كما أنها أسكتت أصوات المعارضة، وحلَّت الأحزاب السياسية، وأغلقت العديد من الصحف المناوئة، كما التزمت العشائر بالهدوء إثر الضربة التي أنزلها بها بكر صدقي، واكتسبت على الصعيد الخارجي تأييداً عربياً واسعاً حين تبنَّت سياسة عربية قومية، وساعدت حركات التحرر العربي في سورية وفلسطين، بالمال والسلاح، وأضحى العراق مركزاً للمناضلين العرب[2].

يبدو أن حكمت سليمان سئم من بقائه خارج الحكم، وكانت تربطه علاقة صداقة وطيدة ببكر صدقي، فاتفقا على الإطاحة بحكومة ياسين الهاشمي عبر انقلاب عسكري تقوده الوحدات العسكرية في جلولاء والتي هي تحت إمرته، ووعده حكمت سليمان بمساندة جماعة الأهالي وضمان التأييد الشعبي[3].

ونشط حكمت سليمان في تهيئة أجواء الانقلاب، فأقنع أعضاء الهيئة العامة لجمعية الإصلاح الشعبي بمساندته، فاشترطوا أن يعود الجيش إلى ثكناته بعد تنفيذ الانقلاب ونجاحه، وأن يكون البيان الوزاري مبنياً على مبادئ جمعية الإصلاح الشعبي، فوافق بكر صدقي على الشرطين، فأعطى أعضاء الجمعية حق اختيار أعضاء الوزارة الجديدة باستثناء وزير الدفاع الذي ترك حق اختياره لنفسه.

أحداث الانقلاب وتداعياتها

قامت في الساعة الثامنة والنصف من صباح (١٣ شعبان ١٣٥٥هـ/ ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م) ثلاث طائرات من سلاح القوة الجوية بإلقاء منشورات فوق بغداد،

(١) Khaddoury, Majid: Independent Iraq 1942 - 1958, p108.

(٢) أمين والعمر: ص٦٨٦.   (٣) المرجع نفسه.

تعلن للشعب العراقي قيام الجيش بانقلاب عسكري لتغيير حكومة ياسين الهاشمي بحكومة أخرى «تخدم المصلحة الوطنية وتعمل من أجل إسعاد الشعب»، ودعت الناس إلى مساندة الانقلاب ودعمه، وقد وقَّع المنشور الفريق بكر صدقي قائد القوات الوطنية الإصلاحية، كما سمَّى نفسه[1].

كان إلقاء المنشورات بمثابة ساعة الصفر لتنفيذ الانقلاب، فتوجه حكمت سليمان إلى القصر الملكي، وقدَّم رسالة إلى الملك موقعة من بكر صدقي وعبد اللطيف نوري، قائد الفرقة الأولى، يطلبان تنحية ياسين الهاشمي عن الحكم، وتشكيل وزارة وطنية يرأسها حكمت سليمان.

وقامت الطائرات في حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً، بإلقاء قنابل على مبنى الحكومة تدليلاً على جدِّيَّة الحركة، وإنذاراً لتحقيق مطالب الجيش الذي كان يتقدم باتجاه بغداد، وعلى أثر ذلك عقد الملك غازي اجتماعاً طارئاً حضره كل من ياسين الهاشمي ونوري السعيد وجعفر العسكري، والسفير البريطاني أرشيبالد كلارك ووكيله يونغ، ومرافقه العسكري هولت؛ للتباحث في خطورة الوضع، وبعد مناقشات طويلة رضخ الحاضرون لمشيئة الجيش، فقدَّم ياسين الهاشمي استقالة حكومته[2]، وتقرَّر تكليف حكمت سليمان بتشكيل الوزارة الجديدة، وتطوع جعفر العسكري بالتوجه إلى طريق بعقوبة، لملاقاة الجيش وإقناع القوة المتقدمة بالعودة إلى ثكناتها.

كان جعفر العسكري من أوائل الساسة الذين شكَّلوا الجيش العراقي، وعملوا على تنظيم شؤونه، ورفع مستواه القتالي وتزويده بالأسلحة الحديثة، فقرَّر بكر صدقي قتله؛ لأنَّه يعلم مكانته في أوساط الضباط، وخشي أن ينقلب عليه، فاختار أربعة من أعوانه الضباط، قتلوه رمياً بالرصاص قرب خان بني سعد على بُعد عشرين كيلو متراً من بغداد، واستمر الجيش بالتقدم نحو بغداد، فوصل إليها في الساعة الرابعة عصراً ودخلها دخول المنتصرين، وفي الساعة السادسة مساء من اليوم نفسه أُعلن عن تشكيل حكومة الانقلاب برئاسة حكمت سليمان، وكان معظم أعضائها من جمعية الإصلاح الشعبي.

فاجأ الانقلاب كلاً من:

ـ بريطانيا، فلم يعلم به السفير البريطاني إلا بعد ساعة من بدئه، حين اتصل به الملك غازي طالباً مقابلته، وحاول الملك أخذ رأي السفير فيما يجب اتِّباعه في

(١) أمين والعمر: ص٦٨٧، وانظر نص المنشور في: المفتي ص٩٠ ـ ٩١.

(٢) انظر نص الاستقالة في: المرجع نفسه ص٩٥.

مثل هذه الحالة، فنصحه بألا يسمح للجيش بأن يتقدم إلى بغداد، واعتقدت الدوائر البريطانية أن هذا الحكم العسكري الذي قام في العراق متأثراً بتركيا الكمالية، وأنه لن يلقى تأييد الدول العربية، وأوقفت بريطانيا في بادئ الأمر مساعداتها، حتى جلاء الأمور الداخلية، إلا أنها استأنفتها بعد ذلك خشية من السيطرة الألمانية[1].

ـ الوزير الألماني المفوض غروبا، في الوقت الذي نسبت فيه بعض الأوساط السياسية هذا الانقلاب إلى ألمانيا، وبتحريض من غروبا نفسه.

ـ رئيس الوزراء والوزراء، وقد حضر ياسين الهاشمي عند الملك غازي وأطلعه على اتصاله ببكر صدقي، وقد أخبره بأن الملك يساند هذا العمل، إلا أن الملك أنكر ذلك، وأكَّد الهاشمي بعد ذلك تعاون الملك مع حركة الانقلاب، ومن المحتمل أن يكون قد حرَّض الضباط على القيام بهذا العمل؛ لأنَّه كان وثيق الصلة بهم، ودائم الشكوى من تصرفات رئيس وزرائه والوزراء، ورغب في إبعاده مع نوري السعيد وجعفر العسكري ورشيد عالي الكيلاني.

والملفت أن زعيم الانقلاب كان كردياً، والزعيمان السياسيان البارزان اللذان سانداه وتعاونا معه، وهما: حكمت سليمان وجعفر أبو التمن، كان الأول تركمانياً والثاني شيعياً، وأن رئيس الوزراء المخلوع كان سنيّاً عربياً.

أقدمت الحكومة الجديدة على إعفاء المسؤولين من جماعة الحكومة السابقة، وتعيين عناصر جديدة مؤيدة لها، ونظَّمت العناصر اليسارية والأقليات مظاهرات في بغداد مؤيدة للانقلاب العسكري الذي كان الأول من نوعه في العراق والعالم العربي، ووزَّع المتظاهرون أثناءها بيانات موقَّعة من قِبل لجنة الإصلاح التقدمي الوطني تحمل بعض المطالب الوطنية منها: الاهتمام بالجيش وتقويته، وفتح النقابات والصحف التي أُغلقت في عهد الحكومات السابقة، وخلق فرص عمل للعاطلين، وتشجيع الصناعات الوطنية، ونشر الثقافة، والوقاية الصحية في جميع أنحاء العراق[2].

وسرعان ما خاب أمل المؤيدين للانقلاب عندما أعلنت الوزارة الجديدة في بيان رسمي صدر في (٢٤ رمضان ١٣٥٥هـ/ ٨ كانون الأول ١٩٣٦م) برنامجها السياسي الذي لم يختلف جوهرياً عن برنامج الحكومات السابقة، وهي: توسيع الجيش، وتنمية موارد البلاد، ودفع التطور الصناعي، وتحسين المواصلات، وإصلاح النظام

(١) Lenczowslcy, G: The Middle East in World Affairs p275.

(٢) بطي، فائق: صحافة الأحزاب ص٣٥ ـ ٣٦.

التعليمي، وزيادة العناية الصحية، وتضمَّن البرنامج في السياسة الخارجية: تعزيز روح التآزر بين العراق وبريطانيا وتركيا وإيران وأفغانستان، والتعجيل بالتوقيع على ميثاق عدم التعدي بين العراق وهذه الدول، والذي سمّي فيما بعد بميثاق سعد أباد[1]، وقد تحدَّث ناجي الأصيل وزير الخارجية عن علاقة العراق مع بريطانيا فقال: «إن الحكومة ترغب في المحافظة على الصداقة والتعاون الوثيق مع بريطانيا، وتقوية الصداقة مع تركيا التي أظهرت عطفها على العراق».

الازدواجية في الممارسة السياسية وانعكاساتها

اهتمت حكومة الانقلاب أولاً بإعادة الأمور الطبيعية إلى البلاد وتهدئة قلق السفارة البريطانية التي فوجئت به، فسارع حكمت سليمان إلى الاتصال بالسفير البريطاني، وحاول كسب ثقته، وأكَّد له استمرار سياسة العراق مع بريطانيا كما في السابق، ولن يكون هناك أي تغيير جوهري فيها، ووعد بعودة الجيش إلى ثكناته، وأعلمه بأن بكر صدقي لا يطمح إلى السلطة، وسيبقى رئيساً للأركان، وأنه لن يتدخل في السياسة[2]، لكن الواقع كان غير ذلك، فقد انتهج السياسيون وقائد الانقلاب الازدواجية في الممارسة السياسية، ففي الوقت الذي كان فيه حكمت سليمان يمارس صلاحياته ومسؤولياته، كان بكر صدقي يدير الحكم من وراء حجاب، وفي الوقت الذي كان فيه السفير البريطاني على اتصال دائم بحكمت سليمان، كان بكر صدقي يُركّز اتصالاته بالسفير الألماني.

ولم تمضِ غير مدة زمنية قصيرة حتى دبَّ الخلاف بين الوزراء من جمعية الإصلاح الشعبي وبين بكر صدقي ومساعديه من الضباط، فقد أخذ هذا يتدخل في تسيير شؤون الدولة، ويفرض رأيه على المسؤولين، ويُصدر الأوامر من دون العودة إلى مجلس الوزراء والوزراء المختصين.

الواقع أن بكر صدقي لم يكن يهدف من وراء انقلابه ما أعلنه عن فساد الحكومة ووجوب تغييرها، بل ذهب إلى أبعد من ذلك، إنه أراد خلع الملك غازي واغتصاب

(١) عُقد ميثاق سعد آباد في ٨ تموز (١٩٣٧م) بين أربع دول في الشرق الأوسط هي: العراق وتركيا وإيران وأفغانستان، وأهم ما تضمَّنه الميثاق اتِّباع سياسة الامتناع المطلق عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتحالفة، والتعهد بمراعاة حرمة الحدود المشتركة وبعدم إعطاء مجال إلى تأليف العصابات المسلحة والجمعيات أو كل ترتيب غايته الإخلال بالنظام والأمن العام في أي من البلاد الموقعة على الميثاق.
انظر حول هذا الميثاق: البزاز ص٢٦٢ ـ ٢٦٤.

(٢) أمين والعمر: ص٦٨٨.

العرش مثل الشاه بهلوي ملك إيران، وجمع شتات الأكراد من شرقي الأناضول وغربي إيران وشمالي العراق، وتوحيد كلمتهم تحت زعامته، وتأليف حكومة مستقلة منهم على طريقة مصطفى أتاتورك في تركيا، ولا يتحقق كلا الهدفين إلا بقوة الجيش، وكانت هذه القوة بيده، ولم يكن ينقصه سوى التمهيد للعمل الذي كان يهدف إليه، وهذا ما فعله من أجل ذلك[1].

وحاول حكمت سليمان تخفيف حدة الخلاف، وتقريب وجهات النظر إلا أنه لم يفلح؛ لأن بكر صدقي كانت قد استهوته السلطة، وازداد إصراراً على ممارسة نفوذه في تسيير شؤون البلاد، فتدخل في الانتخابات النيابية، وحدَّ حرية العمل السياسي، ومارس عمليات الاغتيال السياسي ضد عدد من مناوئيه، فتأزم الوضع، وازدادت حدَّة الخلافات.

وقف حكمت سليمان إلى جانب بكر صدقي متنكراً لجماعته، فقدَّم الوزراء الإصلاحيون استقالتهم في (١٢ ربيع الآخر ١٣٥٦هـ/ ١٩ حزيران ١٩٣٧م) منهم جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي، فخسرت الحكومة بانسحابهم تأييد جميع الفئات السياسية المتواجدة على الساحة العراقية، وفقدت التأييد الشعبي، وأضحت الحكومة ألعوبة في يد بكر صدقي وجماعته.

مقتل بكر صدقي

شعرت العناصر القومية داخل الجيش وخارجه بضرورة توحيد الجهود لإسقاط الحكومة، بفعل أن سياستها ابتعدت عن الخط القومي، وأهملت القيام بالمهمات القومية الملقاة على عاتقها، وازدادت تقرُّباً من إيران، وعملت على إبعاد العناصر القومية والوطنية في الجيش، وأضعفت دور الجيش في الساحة القومية، وتبلورت سياستها في عقد ميثاق سعد آباد بين العراق وإيران وتركيا، وفي عقد معاهدة الحدود مع إيران.

وجرت محاولات عديدة لاغتيال بكر صدقي من جهات سياسية عديدة، ونجحت إحداها في الموصل، وكان في طريقه إلى تركيا لحضور مناورات عسكرية، وقد حذَّره السفير البريطاني بوجود مؤامرة لاغتياله في الموصل، لكنه لم يعبأ بهذا التحذير بفعل غروره واستهانته بقوة أعدائه، وحصلت حادثة الاغتيال في الساعة السادسة من مساء (٣ جمادى الآخرة ١٣٥٦هـ/ ١١ آب ١٩٣٧م) على يد العريف محمد عبد الله التلعفري، بتكليف من الضباط القوميين وعلى رأسهم محمد فهمي

(١) انظر: الباقي، عبد الفتاح: العراق بين انقلابين.

سعيد، وقُتل معه المقدم محمد جواد علي قائد القوة الجوية الذي كان بصحبته[1]، الواقع أن بكر صدقي فَقَدَ شعبيته بسرعة، ويبدو أن لذلك علاقة بـ:

- افتقاره إلى الحنكة السياسية بالإضافة إلى التصرف اللامسؤول من جانب أنصاره العسكريين من واقع استغلالهم لمراكزهم.
- أصله الكردي، وتباطؤ أنصاره في العمل من أجل القضية الفلسطينية والعربية، ما دفع القوميين إلى اتهامه بأنه يتبنّى القضية الكردية ضد العرب.
- نفيه بعض الزعماء السياسيين، أمثال ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني.
- مسؤوليته عن مقتل جعفر العسكري الذي يُعدّ مؤسس الجيش العراقي.

وبغضِّ النظر عن سبب أو أسباب الاغتيال، فإن موت بكر صدقي كان أمراً حسناً بالنسبة للبعض، فعندما وصلت أنباء مقتله إلى أرملة جعفر العسكري في مساء ذلك اليوم، عمَّ الفرح المنزل، وتوافد الناس إليه.

شكَّل مصرع بكر صدقي نهاية الخلافات داخل الجيش بين أنصاره وبين معارضيه القوميين، وبغيابه عن مركز القوة، بقي حكمت سليمان وحيداً في المسرح السياسي لا يجد من يدعمه، فاضطر إلى تقديم استقالته والتنحّي عن الحكم، إثر حركة التمرد التي قادها محمد أمين العمري قائد منطقة الموصل، وقد طالب باستقالته.

وقفت بريطانيا موقف المترقّب من النزاعات الداخلية في العراق، وبخاصة أن بكر صدقي لم يعاديها، وقوبلت سياسة التقارب مع تركيا في لندن بالاستحسان، ومع ذلك لم يقابل انهيار حكمه بأسف شديد؛ لأن الحكومة البريطانية رأت أن تُكيِّف سياستها مع الأوضاع الجديدة في العراق وبخاصة أن جميل المدفعي المعروف بميوله نحو بريطانيا قد تولى الحكم.

وزارة جميل المدفعي الرابعة

ترك بكر صدقي بعد اغتياله ظاهرتين أضحتا تقليداً مألوفاً في الحياة السياسية العراقية:

الأولى: هي الانقلابات العسكرية لإسقاط الحكومة القائمة وتنصيب وزارة جديدة موالية للانقلابيين.

الثانية: هي ظاهرة الاغتيالات.

كان الجو السياسي مهيئاً لتشكيل وزارة برئاسة جميل المدفعي، فحامية الموصل وعلى رأسها صديقه أمين العمري تطمئن إليه، وتُفضِّله على غيره، ويرتاح إليه

(١) المفتي: ص١٧٤.

حكمت سليمان؛ لأنه هادىء بطبعه ولا يميل إلى العنف والانتقام، ويعدُّه الملك غازي من أتباعه المخلصين؛ فاستدعاه وتباحث معه بالأوضاع الخطيرة التي يمرُّ بها العراق، وكلَّفه بتشكيل حكومة جديدة، فوافق على تأليفها من أجل إعادة الأوضاع الطبيعية إلى العراق بعد أن عانى الشعب من وطأة المرحلة السابقة في ظل حكومة الانقلاب، وبعد أن أخذ عهداً من قادة الجيش ورجال السياسة بعدم زجِّ الجيش في الحياة العامة، وبتأييد حكومته التي ستقوم على مبدأ نسيان أحداث الماضي وتداعياته؛ أبصرت وزارته النور في (٩ جمادى الآخرة ١٣٥٦هـ/ ١٧ آب ١٩٣٧م)[1]، وأنهت حامية الموصل تمردها بعد أن تلقَّت نبأ تشكيل الوزارة الجديدة[2].

كان الشعب العراقي ينتظر من الحكومة الجديدة أن تقف موقفاً حازماً من الانقلابيين، وتحاسبهم على ما فعلوه، وتتخذ بحقهم إجراءات قانونية، وتقوم بتطهير الجيش من أولئك الذين ساندوا بكر صدقي، وزجوا الجيش في السياسة خلافاً لواجباته الوطنية، وإعادة الحقوق المشروعة للذين نُكِّبوا، وتعويضهم عن الأضرار التي تعرَّضوا لها.

لكن طبيعة المدفعي الهادئة، وجنوحه للسلام والمهادنة، وميله للاعتدال والتسامح؛ فرض عليه انتهاج سياسة لا يرضى عنها الرأي العام العراقي، ويبدو أن وجود عناصر في وزارته كانت تؤيد الانقلاب، وتعطف على رجاله، أمثال محمد رضا الشبيبي وزير المعارف، وإبراهيم كمال وزير المالية، ومصطفى العمري وزير الداخلية، ساهمت في سلوكياته السياسية المهادنة والمتسامحة، وإسدال الستار على جرائم الانقلاب وماضيه.

وأصرَّ المدفعي على عدم محاكمة رجال الانقلاب، وأبطأ في إخراج زعماء الثورة العراقية من السجون التي زجَّهم فيها حكمت سليمان، وحلَّ المجلس النيابي، وأجرى انتخابات نيابية جديدة في (١٤ شوال ١٣٥٦هـ/ ١٨ كانون الأول ١٩٣٧م)، تدخَّلت فيها الوزارة لضمان فوز أنصارها، وإبعاد العناصر القومية المرتبطة سياسياً بخط ياسين الهاشمي، والجدير بالذكر أن الهاشمي كان قد توفي في بيروت في (١٩ ذي القعدة ١٣٥٥هـ/ ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧م)، وعفا عن القائمين بقتل بكر صدقي وتمرُّد الموصل العسكري.

لكن الجيش الذي انغمس في السياسة، أضحى تدخُّله فيها واضحاً، فقد استاءت

(١) المفتي: ص١٨١.

(٢) انظر نص بيان إنهاء العصيان في المرجع نفسه ص١٨٢.

العناصر العسكرية والمدنية التي عملت على الإطاحة ببكر صدقي، وأسقطت حكومة حكمت سليمان؛ من سياسة الحكومة التي اتسمت بالضعف والتخاذل أمام البريطانيين، وتنامت معارضتهم لها، ما دفع المدفعي إلى محاولة القضاء عليها قبل أن تقوم بعمل مباغت يؤدي إلى سقوطه، فعطَّل دورة المجلس النيابي لمدة شهر واحد كي يتجنب انتقاد النواب، وقرَّر اعتقال ونفي السياسيين المعارضين، وعلى رأسهم رشيد عالي الكيلاني.

وبلغ تذمُّر الجيش من سياسة المدفعي وتفريطه بحقوق البلاد وكرامتها الذروة، وبخاصة بعد عقد اتفاقية شط العرب وامتياز نفط البصرة، فأنذره بوجوب استقالة الحكومة وقد تزعَّم الحركة خمسة عقداء هم: صلاح الدين الصباغ، ومحمد فهمي سعيد، وكامل شبيب، ومحمود سليمان، وسعيد يحيى، وأقنعوا حسين فوزي رئيس الأركان، فانضم إليهم.

وحاول المدفعي عبثاً إقناع العقداء الخمسة بالعدول عن تمرُّدهم، على الرغم من أنه وعدهم بتنفيذ رغباتهم، فلجأ إلى الملك ليتدخل في الأمر ويحسم النزاع بينه وبينهم، وعرض هؤلاء أحد شخصين لتسلُّم رئاسة مجلس الوزراء، هما: طه الهاشمي ونوري السعيد، ولما شعر الملك بإصرارهم، أوعز إلى المدفعي بتقديم استقالته فوراً، وذلك في (٢ ذي العقدة ١٣٥٧هـ/ ٢٤ كانون الأول ١٩٣٨م)[1].

وزارة نوري السعيد الثالثة

يبدو أن نوري السعيد أدى دوراً بارزاً في إسقاط وزارة جميل المدفعي وهو الطامح إلى السلطة، ووثيق الصلة بالضباط الخمسة فاستدعاه الملك وكلَّفه بتشكيل الوزارة، فأبصرت النور في اليوم التالي، وكان من أبرز أعضائها، طه الهاشمي الذي أضحى وزيراً للدفاع، ورستم حيدر، وكان من المغضوب عليهم في عهد الانقلاب العسكري، وقد تسلَّم وزارة المالية، وناجي شوكت أحد رؤساء الوزراء السابقين، وقد عُيِّن وزيراً للداخلية[2].

اجتمعت الوزارة في (٤ ذي القعدة/ ٢٦ كانون الأول)، واتخذت القرارات الآتية:

١ ـ الإفراج عن الصحف السياسية التي عطَّلتها وزارة حكمت سليمان ووزارة جميل المدفعي.

٢ ـ استصدار إرادة ملكية بالعفو عن عبد الغفور البدري صاحب جريدة الاستقلال

(١) المفتي: ص١٩٧. (٢) البزاز: ص٢٥٦.

وإطلاق سراحه فوراً، والمعروف أن هذا الصحفي كان من القوميين الذين عارضوا وزارة جميل المدفعي، وطعن في نزاهة بعض وزرائها.

٣ ـ إصدار عفو عام عن المبعدين السياسيين الذين نفتهم وزارة جميل المدفعي خارج بلدهم، والسماح لهم بالعودة.

٤ ـ الإفراج عن المحامين والشخصيات الوطنية الموقوفين على ذمة التحقيق[1].

وأحال وزير الدفاع عدداً من الضباط ممن ساندوا وزارة المدفعي، وضايقوا الضباط القوميين على التقاعد، نذكر منهم: اللواء نظيف الشاري واللواء يوسف العزاوي والزعيم سعيد التكريتي.

ويبدو أن الضباط الخمسة تطلعوا إلى مشاركة المدنيين أعباء السلطة، فاجتمعوا برئيس الوزراء واقترحوا عليه ما يأتي:

ـ أخذ رأي الضباط القوميين في كل ما يخص شؤون الجيش الحيوية من تنظيم وتسليح وتعيين وإحالة على التقاعد.

ـ على الوزارة أن تستشير القيادة العسكرية في شؤون البلاد السياسية العليا، وتستنير بآرائها في تنظيم علاقات العراق مع الدول الأجنبية، وبخاصة بريطانيا.

رحَّب رئيس الوزراء بهذه الاقتراحات، وقال بأنه سيلتزم بها، ويعمل على تنفيذها في كل المناسبات الخطيرة[2].

وواجهت الحكومة معارضة من مجلس النواب، وكانت أكثريته تؤيد جميل المدفعي؛ لأنه هو الذي جاء بها، وكانت المعارضة على استعداد لسحب الثقة من الحكومة؛ لأنَّها تشكَّلت عن طريق غير مشروع، وكان رئيس الوزراء خارج البلاد، فعرض وكيله الأمر على الملك، واقترح أخذ رأي الشعب العراقي في مشكلاته الداخلية، فوافق الملك على الاقتراح وأصدر إرادة ملكية بتاريخ (٢ محرم ١٣٥٨هـ/ ٢٢ شباط ١٩٣٩م) بحلِّ المجلس وإجراء انتخابات جديدة وحُرَّة، فاجتازت حكومة نوري السعيد بذلك أزمة كادت تعصف بها.

مقتل الملك غازي وتداعياته

لعل الحدث الأبرز الذي حصل في عهد حكومة نوري السعيد الثالثة هو مقتل الملك غازي بحادث سيارة، ففي الساعة الحادية عشرة والنصف من ليلة (١٤ صفر ١٣٥٨هـ/ ٣ ـ ٤ نيسان ١٩٣٩م) ركب الملك سيارته وخرج من قصر الزهور متوجهاً إلى قصره في الحارثية، وكان يقود السيارة بسرعة فائقة، وعندما اجتاز إحدى

(١) المفتي: ص١٩٩. (٢) المرجع نفسه: ص٢٠٠.

القناطر بهره الضوء الكهربائي، فاصطدم بعموده الحديدي القائم على القنطرة، فهوى على السيارة وأصاب رأس الملك إصابة بليغة أدَّت إلى وفاته بعد نحو ساعة.

اتَّهم الرأي العام العراقي نوري السعيد وبريطانيا بتدبير عملية اغتيال الملك غازي، الذي أثارت سياسته القومية الداعية إلى مساندة فلسطين وضمّ الكويت إلى العراق حفيظة البريطانيين وغضبهم[١]، ودافعت بريطانيا عن نفسها فادَّعت بأن الدعاية الألمانية المثيرة هي التي روَّجت اتهامها بحادثة القتل، وإذا علمنا بأن اليهود في بغداد هم الذين زوّدوها بمعظم المعلومات؛ فإن الأمر يدعو إلى الشك في صحتها، بدليل أن السفير البريطاني بيترسون قال: «إن الملك غازي يجب أن يُسيطَر عليه أو يُخلع»[٢] لكن حادثة الوفاة أشاعت ارتياحاً في لندن، وترحيباً بالوصي الجديد عبد الإلٰه على الملك فيصل الثاني بن غازي.

عدَّ الشعب العراقي الملك غازي بطلاً قومياً يحب العراق والعرب، وسيرته خالية من المطاعن والشبهات، مخلصاً لوطنه ولأمته، فصعق عندما سمع بالنبأ المفجع، وقام بمظاهرات صاخبة في مختلف المدن العراقية حزناً عليه، وهاجمت جموع غاضبة من أهل الموصل مقرَّ القنصلية البريطانية، وقتلت القنصل البريطاني مونك ميسن بضربة فأس، ما أثار دهشة الأوساط العالمية والبريطانية.

ولما علم رئيس الوزراء نوري السعيد بالحادث قابل القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد، وأعرب له عن مزيد أسفه وأسف الحكومة العراقية لهذا الحادث المستنكر، ودعا إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء فوراً لتدارك ذيول الحادثة، فأعلن الأحكام العرفية في الموصل والمناطق المجاورة لها، وأوقف العمل ببعض القوانين التي تتطلبها الإدارة العرفية في المنطقة المذكورة وفق ما يراه قائد القوات العسكرية المرابطة فيها، نذكر منها: قانون أصول المحاكمات الجزائية، وقانون إدارة الألوية، وقانون الجمعيات والاجتماعات والتجمعات، وقانون المطبوعات، وجعل الإدارة الملكية في الموصل والمناطق المجاورة، إدارة عسكرية.

وقرَّرت الحكومة العراقية دعوة مجلس النواب المنحل إلى الانعقاد، تطبيقاً لأحكام المادتين ٢٠ و٢٢ من القانون الأساسي، للموافقة على تعيين عبد الإله وصيّاً على العرش بفعل صغر سنِّ الملك فيصل الثاني بن غازي وخليفته البالغ من العمر ثلاث سنوات، فاجتمع مجلسا النواب والأعيان في جلسة مشتركة ووافقا على تعيين عبد الإله وصياً على العرش.

(١) الدرة، محمود: الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١، ص١٠١.

(٢) صفوت، نجدت فتحي: العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب ص٢٠٩.

العلاقة مع الأكراد

ظهرت العائلة البرزانية على مسرح الأحداث في العراق منذ الثلاثينيات، وشغلت حيزاً مهماً في التاريخ الكردي في العصرين الحديث والمعاصر، واشتهر من قادتها الشيخ عبد الرحمٰن البرزاني وأولاده الشيخ عبد السلام والشيخ أحمد والملا مصطفى، وكان الأخير الشخصية السياسية الرئيسة في السياسات الكردية في العراق، وهو موقع احتله حتى وفاته في عام (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).

قام البرزانيون بانتفاضات عدة ضد الحكومة العراقية في برزان وفي غيرها من المناطق الكردية، باءت بالفشل، وأُجبر الأخوة أخيراً على الاستسلام، وعلى الإقامة الجبرية في السليمانية في عام (١٣٥٤هـ/ ١٩٣٦م)، وأضحى الملا مصطفى خلال إقامته في السليمانية على احتكاك مع المفكرين الأكراد الذين تكتل قسم منهم في الحزب السري الأمل (هيوا) في عام (١٣٥٧هـ/ ١٩٣٩م). كان هذا الحزب تجمعاً هشاً وحوى جناحين يساري ويميني؛ أي: جناح أولئك الذين كانوا يعتقدون أن الثورة والاشتراكية هما الشرطان الضروريان للحصول على الحقوق القومية للأكراد، وجناح أولئك الذين رأوا أن مفتاح الحصول على تلك الحقوق بيد بريطانيا وهو رأي يدعو إلى ضرورة وجود نوع من التحالف أو التعاون معها، وتُشكّل هذه الاختلافات، الأرضية السياسية للانشقاقات داخل الحركة الكردية لاحقاً.

الفصل الثامن

العراق خلال الحرب العالمية الثانية

الأوضاع السياسية عند نشوب الحرب العالمية الثانية

كان وضع بريطانيا في العراق قلقاً عند نشوب الحرب العالمية الثانية في عام (١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م)، فقد بدأت الصعوبات تواجهها في العراق، وبخاصة بعد مقتل الملك غازي، وقد عدَّ الرأي العام العراقي وبعض الأوساط الرسمية أنه تمَّ بتحريض منها، وما تبع الاتهام من مقتل القنصل البريطاني في الموصل.

وعزت بريطانيا هذه الأحداث إلى النشاط الألماني وما كانت تقوم به المفوضية الألمانية في بغداد، ويبدو أن المفوض الألماني غروبا وزوجته نشطا في توزيع المنشورات والحضِّ على القيام بمظاهرات، ما أثَّر على العلاقات العراقية ـ البريطانية، فوجَّه إليه رئيس الوزراء نوري السعيد تحذيراً، واتَّهمه بالتحريض على قتل القنصل البريطاني في الموصل(١).

وكان نوري السعيد قد شكَّل وزارته الرابعة في (١٥ صفر/ ٦ نيسان) ووعد في بيانها الوزاري بإجراء تعديلات على الدستور، وتعزيز قوة الجيش، وانتهاج سياسة خارجية تتفق مع أماني الشعب العراقي وتطلعاته(٢)، وأجرت الحكومة انتخابات نيابية أعادت أغلبية أعضاء المجلس السابقين باستثناء عدد قليل من المعارضين.

وفي الوقت الذي انصرفت فيه الحكومة العراقية إلى معالجة القضايا الداخلية، ساء الوضع الدولي، ونشبت الحرب العالمية الثانية، بعد مقتل الملك غازي بخمسة أشهر، فأعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا في (١٨ رجب/ ٣ أيلول)، وكان الموقف الشعبي معادياً لبريطانيا في ظل ازدياد النشاط الألماني، وموقف ألمانيا المعادي للصهيونية، وهجرة الصهاينة إلى فلسطين، وقيام بريطانيا بتصرفات وأعمال لا تتفق مع ما يتمتع به العراق من السيادة والاستقلال، ما أثار حفيظة الرأي العام والقوى الوطنية، وانقسم الساسة على أنفسهم إلى فريقين:

---

(١) صفوت ص١٤١. العمر: ص٣٤٧.   (٢) جريدة الزمان العدد ٥١٠، أيار ١٩٣٩.

الأول: يساند السياسة البريطانية، ويؤمن بوجوب خدمة مجهود بريطانيا العسكري وعدم الإصرار على تسليح الجيش العراقي، والسكوت عن حل المشكلات القومية المعلَّقة.

الثاني: يرفض مساندة بريطانيا ويفضل الوقوف على الحياد، وعدم الدخول في حرب لا مصلحة للعراق فيها، ويعتقد أن الرأي العام العربي يقف إلى جانبه.

كانت بريطانيا ترغب في جعل العراق قاعدة «استراتيجية» تقوم على جرِّ الشرق الأوسط كله إلى الحرب، وذلك بإعلان العراق الحرب على دول المحور فوراً، وبذلك تتورط الدول العربية الأخرى وبخاصة مصر.

بدأ التدخل السافر في شؤون العراق الداخلية عندما طلب سفير بريطانيا في العراق بازل نيوتن من نوري السعيد إعلان الحرب على ألمانيا، وعندما عرض الأمر على مجلس الوزراء برئاسة الوصي، انقسم على نفسه بين مؤيد ومعارض، واستقر الرأي أخيراً على الاكتفاء بقطع العلاقات معها الذي تمَّ في (٢٠ رجب/ ٥ أيلول)، وطرد جميع الرعايا الألمان من العراق.

وخطا نوري السعيد خطوة أبعد من هذا عندما سلَّم المواطنين الألمان الموجودين في العراق؛ إلى البريطانيين الذين نفوهم إلى الهند على شكل أسرى، فاحتج غروبا على هذا التصرف؛ لأنَّه يخالف أحكام القانون الدولي، ثم غادر العراق، ورعت السفارة الأفغانية المصالح الألمانية[١].

وتبادل الوصي عبد الإله البرقيات مع الملك جورج السادس أكَّد فيها الوصي على التزام العراق بمعاهدة التحالف العراقية ـ البريطانية، وقدَّر الملك البريطاني من جانبه الموقف العراقي، وتعهَّد بمساعدة العراق إذا ما تعرَّض لأهوال الحرب[٢].

وأعلن نوري السعيد في (١٠ ربيع الأول ١٣٥٨هـ/ ٣٠ نيسان ١٩٣٩م) بأن سياسة حكومته تقوم على قاعدتين هما: التحالف مع الدول العربية المستقلة، والصداقة مع تركيا وإيران متمثلة بروح ميثاق سعد آباد. كما أعلن عقب اندلاع الحرب العالمية الثانية أمام مجلس الأمة التزام العراق بما جاء في المادة الرابعة من المعاهدة العراقية البريطانية، وأن العراق ليس مكلَّفاً بالقيام بأي أمر في حال اشتراك الحليفة في الحرب سوى تسهيل المواصلات البريطانية داخل العراق[٣].

ومع ذلك، يبدو أنه أراد الاندفاع أكثر من هذا، وفتْح أبواب العراق أمام الجيوش البريطانية مع إرسال فرقتين عسكريتين للمشاركة في الحرب ضد دول

(١) الصباغ، صلاح الدين: فرسان العروبة في العراق ص٤٥.
(٢) الحسني: جـ ٥ ص٩٢. (٣) جريدة البلاد ٣ أيلول ١٩٣٩م.

المحور في الصحراء الليبية أو في البلقان، وقطع العلاقات السياسية مع الدول المعادية لبريطانيا[١].

وأخذ يعمل على تعديل ميثاق سعد آباد بشكل يؤدي إلى اشتراك الدول الموقعة عليه، في الحرب إلى جانب الحلفاء، وجرِّ مصر إلى انتهاج هذه السياسة[٢].

كان لتسرع نوري السعيد بقطع العلاقات مع ألمانيا، وتسخير موارد وإمكانات العراق لمساعدة بريطانيا، ثم محاولته إشراك العراق في القتال؛ رد فعل قوي في أوساط الجيش والشعب بعامة، وفي الأوساط القومية بخاصة، والمعروف أن بريطانيا وفرنسا، كانتا مكروهتين من أبناء الشعب العراقي بسبب سياستهما الاستعمارية ضد الشعب العربي، وأن الشعب العراقي كان يناضل من أجل التخلص من قيود معاهدة (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م) التي تمسُّ سيادته واستقلاله[٣].

وما جرى في (٧ ذي الحجة ١٣٥٨هـ/ ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠م) من اغتيال وزير المالية رستم حيدر؛ أصاب وزارة نوري السعيد في الصميم، والمعروف أن هذا الوزير كان من مؤيدي السياسة البريطانية ومن مساندي نوري السعيد الأقوياء، ويبدو أن تأثير الحادث كان قوياً على رئيس الوزراء الذي عدَّ الضربة موجَّهة ضده، فقدَّم استقالته في (٧ محرم ١٣٥٩هـ/ ١٨ شباط ١٩٤٠م)، لكن الاستقالة لم تكن إلا مناورة لتقوية وزارته بعد أن ضعفت باغتيال رستم حيدر، وقد أدَّت محاولته لإعادة تشكيل الوزارة إلى تصدُّع الجيش وانقسام الضباط إلى قسمين، ضمَّ القسم الأول رئيس الأركان حسين فوزي، وأمين العمري، وعبد العزيز ياملكي، وقد حاولوا إقناع رشيد عالي الكيلاني بتأليف الوزارة، وضمَّ القسم الثاني العقداء: كامل شبيب وفهمي سعيد ومحمود سلمان وصلاح الدين الصباغ وإسماعيل نامق، وقد ساندوا نوري السعيد لإعادة تكليفه بتشكيل الوزارة، وقابل هذا، الوصيَّ وطلب منه اتخاذ إجراءات ضد رئيس الأركان، فأحاله على التقاعد[٤].

وبعد أن نجحت خطته في إبعاد العناصر المعارضة له، واعتذار كل من محمد الصدر ورشيد عالي الكيلاني عن تأليف الوزارة؛ أعاد نوري السعيد تشكيلها في (١١محرم/ ٢٢ شباط) من أعضاء وزارته السابقين، وعيَّن رؤوف البحراني وزيراً للمالية[٥]، لكن سرعان ما تصدعت هذه الوزارة بفعل استقالة وزير الشؤون الاجتماعية

(١) الصباغ: ص٤٥. (٢) Longriqq, S.M: Iraq 1900 - 1950 p279.
(٣) أمين والعمر: ص٦٩٤.
(٤) الحسني: جـ٥ ص١٠٨ ـ ١١٠. الدرة: ص١١٨ ـ ١٢٠.
(٥) المفتي: ص٢٦٦.

صالح جبر بسبب عدم اقتناعه بالأحكام التي صدرت ضد المتهمين باغتيال صديقه رستم حيدر، في الوقت الذي انقلب فيه العقداء على نوري السعيد نظراً لانحيازه المطلق إلى البريطانيين، ومماطلته في تنفيذ الوعود التي تعهَّد بها أمامهم والتي تتعلق بالضغط على البريطانيين والفرنسيين لإعطاء الشعبين الفلسطيني والسوري حقوقهما المشروعة في الاستقلال التام، وتسليح الجيش العراقي، وتزويده بالعتاد والمدفعية والدبابات والطائرات، وقد وجدوا تشجيعاً من الحاج أمين الحسيني الذي كان آنذاك في العراق، ومن رشيد عالي الكيلاني وبعض الشخصيات العراقية، وشكَّلوا تجمُّعاً معارضاً لسياسة نوري السعيد الذي اتهموه بالعمالة والتفريط بحقوق العراق، وخيانة الأمة العربية، وأخذوا على عاتقهم إقصاءه عن الحكم وتشكيل وزارة ائتلافية تسعى إلى حماية العراق وتجنيبه كوارث الحرب وويلاتها[1]، وشعر نوري السعيد بهذا التحالف، واطَّلع على توجهات أعضائه السياسية، فأسرع في تقديم استقالته في (٧ صفر ١٣٥٩هـ/ ١٧ آذار ١٩٤٠م) حفظاً لكرامته الشخصية، ومحاولة منه لإرضاء القادة وكسب ثقتهم في المستقبل، وقُبلت الاستقالة في (٢١ صفر/ ٣١ آذار)[2].

كلَّف الوصي رئيس الديوان الملكي رشيد عالي الكيلاني بتشكيل الوزارة، فأبصرت النور في التاريخ المذكور، واحتفظ نوري السعيد فيها بوزارة الخارجية، وذكر الكيلاني في البيان الوزاري بأن برنامج حكومته لا يختلف عن برامج الحكومات السابقة، وأنه سيعير الجيش أهمية خاصة، وسيُزوِّده بأسلحة حديثة من دول أجنبية غير بريطانيا، وسيُقوِّي التحالف العربي، وأواصر الصداقة، والتعاون مع الدول الموقعة على ميثاق سعد آباد بالإضافة إلى بريطانيا، على أساس المصالح المشتركة[3].

لاقى تشكيل الوزارة الكيلانية، ومضمون بيانها الوزاري؛ ارتياحاً عاماً في أوساط العسكريين والمدنيين.

توتر العلاقات مع بريطانيا

قام الكيلاني بأعمال جيدة على الصعيد الداخلي في بداية حكمه، فألغى الأحكام العرفية في (٢٥صفر/٣ نيسان)، وأطلق سراح عدد من السجناء السياسيين، وأصدر تعليمات إلى دوائر الدولة للعمل على خدمة الشعب، وأعلن الحرب على الفساد،

(١) حميدي، جعفر عباس: التطورات السياسية في العراق ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨م، ص١٥. المفتي: ص٢٦٨ ـ ٢٧٠.

(٢) المرجعان نفساهما. (٣) المفتي ص٢٧٢.

وأكمل خط السكك الحديد بين بيجي والموصل، وشجَّع الزراعة لسدِّ الحاجات المحلية، وتقدَّم العمل في مشروع الحبانية، وعاد إنتاج النفط إلى حالته الطبيعية[1].

وأعلن الكيلاني أن سياسة حكومته تقوم على الأسس الآتية:

- توطيد دعائم الحلف العربي والعمل على تحقيق أماني الأقطار العربية المجاورة.
- تمتين أواصر الصداقة والتحالف مع بريطانيا على أساس المصالح المشتركة.
- تقوية أواصر الصداقة، والتعاون مع دول ميثاق سعد آباد.
- إدامة العلاقات الودية تجاه الدول المتحاربة الأخرى[2].

وشهد عام (١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م) تطورات مهمة على الساحة الأوروبية أثَّرت على التوجه السياسي في العراق، فقد سقطت فرنسا في أيدي الألمان، ودخلت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا في (٤ جمادى الأولى/ ١٠ حزيران)، ما أدى إلى تحوُّل الرأي العام العراقي عن بريطانيا، وساد الاعتقاد بأن هذه الأخيرة ستسقط كما سقطت فرنسا، ومما ساعد على هذا التحول فشل الجهود التي بُذلت آنذاك للحصول على تعهد من بريطانيا حول القضية الفلسطينية، والآمال بتحرير سورية من الانتداب الفرنسي.

شجَّعت التطورات أعلاه، الحاج أمين الحسيني وأنصاره، على إثارة المشاعر القومية ضد بريطانيا، كما تغيَّرت لهجة الصحف العراقية تجاه بريطانيا وأخذت تندفع نحو الألمان، وتُندِّد بالسياسة البريطانية.

دفع التحول السياسي الجديد في العراق، السفير البريطاني إلى التدخل في شؤونه الداخلية، فأبلغ الحكومة العراقية بدخول إيطاليا الحرب، وطلب منها أن تُحدِّد موقفها من هذا الحدث، فاجتمع مجلس الوزراء للتداول في هذا الموضوع، فأصرَّ نوري السعيد على وجوب قطع العلاقات مع إيطاليا كما قُطعت مع ألمانيا من قبل، إلا أن المجلس قرَّر التريُّث في قطع العلاقات مع إيطاليا، وأصرَّ الوزراء على موقفهم في جلسة ثانية لمجلس الوزراء برئاسة الوصي، ما أدى إلى تأزُّم الموقف[3].

أثار قرار مجلس الوزراء رد فعل قوي في الدوائر البريطانية الحاكمة، فأوقفت الحكومة البريطانية تجهيز الجيش العراقي بالأسلحة والمعدات العسكرية، بالإضافة

(١) Longriqq: p283. (٢) حميدي: ص٢٠.

(٣) الهاشمي، طه: مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩ ـ ١٩٤٣، ص٣٤٣. الحصري، خلدون ساطع: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، وحقيقة الشيوعيين في العراق: جـ٢ ص٥٩٢. العمر: ص٣٥٤.

إلى توفير المال اللازم لشراء أسلحة من دولة أخرى، وحجَّتها في ذلك أن العراق أضحى «شريكاً غير مأمون الجانب»[١].

جاء ردُ فعل الحكومة العراقية سريعاً، فاتصلت بالقائم بأعمال السفارة الإيطالية وطلبت منه تزويد الجيش العراقي بالأسلحة اللازمة، كما اتصلت بالقائم بأعمال السفارة اليابانية والملحق العسكري الياباني في طهران للغرض نفسه[٢].

لكن نوري السعيد وبوصفه وزيراً للخارجية، أصرَّ مجدداً على قطع العلاقات مع إيطاليا كي لا تستفيد دول المحور من العراق وتطَّلع على تنقلات الجيوش البريطانية، فقرَّر مجلس الوزراء عندئذٍ أخذ رأي تركيا في الموضوع، فأرسل في (١٣ جمادى الأولى/ ١٩ حزيران) وفداً إلى هذا البلد يضم نوري السعيد ووزير العدلية ناجي شوكت، للتشاور في الأمور المعلقة بين البلدين، والتعرُّف على موقف تركيا من سورية في حال انهيار المقاومة الفرنسية، ومحاولة كسب تأييد تركيا للقضايا العربية، ومواقف الدولتين الجارتين تجاه بريطانيا وألمانيا بعد سقوط فرنسا، ولدى وصول الوفد إلى أنقرة، اجتمع مع وزير الخارجية سراج أوغلو، وكان من رأي الوزير عدم دخول العراق الحرب.

ودخلت ألمانيا على الخط السياسي لكسب العراق إلى جانبها، لكن نوري السعيد رفض الاجتماع مع فون باين خلال وجوده في أنقرة، فتحول إلى ناجي شوكت واجتمع به سرّاً في استانبول، وعرض شوكت في هذا الاجتماع رأي الأوساط القومية والوطنية العراقية التي تُعطي أهمية إلى أوضاع العالم العربي، وضرورة اعتراف ألمانيا باستقلال البلاد العربية إذا انتصرت في الحرب، كانت الآراء متطابقة، لكن أعلمه بأن ألمانيا قد فوَّضت إيطاليا بمعالجة الشؤون العربية، فأجابه شوكت بأن العرب يعدُّون إيطاليا دولة مستعمرة، والعرب يريدون التفاهم مع ألمانيا، فوعده فون باين ببذل جهده لدى الحكومة الألمانية لتبنِّي رأي العرب[٣].

كانت إحدى نتائج هذه المقابلة أن أسرعت إيطاليا إلى تطمين العرب على استقلالهم، ويبدو أنها أُبلغت من قبل ألمانيا بتخوف العرب من سياستها الاستعمارية، كما أن الموقف الصلب الذي وقفته الحكومة الكيلانية تجاه إلحاح بريطانيا على قطع العلاقات مع إيطاليا، كان له أثر كبير في الموقف الإيطالي الجديد[٤].

كانت بريطانيا تراقب الأحداث عن كثب منذ امتناع الحكومة العراقية قطع

(١) Longriqq: p284.
(٢) الصباغ: ص١٤٠.
(٣) حميدي، ص٢٦.
(٤) المرجع نفسه.

علاقاتها مع إيطاليا، فأبلغتها بأنها قرَّرت إنزال بعض الجنود البريطانيين في البصرة للتوجه إلى حيفا عن طريق بغداد والموصل، وطلبت لتسهيل عملية النقل، إقامة معسكرات للاستراحة في البصرة وبغداد والموصل في تاريخ مبكر قبل وصول القوات، وتأمين الطريق بين بغداد وحيفا، وافقت الحكومة العراقية على نزول القوات بشرط أن لا تبقى مدة طويلة في العراق، وأن لا تقام مخيمات للجيش[١].

استمرت بريطانيا بالضغط على العراق، فأخذت تثير الاحتجاجات والتُّهم ضد حكومة الكيلاني، ما دفع جماعة القوميين إلى تجديد اتصالاتهم مع ألمانيا عن طريق شوكت ـ باين، نتج عنها إصدار بيان من الحكومة الألمانية أعلنت فيه عطفها على الأماني القومية للعرب.

وازداد استياء بريطانيا من نشاط القوميين، فالتجأت إلى وسائل الضغط الاقتصادي، فامتنعت عن شراء التمر العراقي، وهو من المحاصيل الرئيسة، ما أدَّى إلى استياء العراقيين، فاتجه الكيلاني إلى بيع التمر إلى اليابان، وكانت ما تزال على الحياد، وانتهز الفرصة فطلب منها تزويد العراق بالسلاح، فلقيت المطالب العراقية ترحيباً في الدوائر اليابانية التي قدَّمت أسعاراً أفضل لشراء التمر[٢].

استقالة رشيد عالي الكيلاني

انبرى نوري السعيد للدفاع عن العلاقات مع بريطانيا، وهو المؤيد لسياستها من دون تحفُّظ، فحاول التأثير على رئيس الوزراء عبر مذكرة قدَّمها له في (١٥ ذي القعدة/ ١٥ كانون الأول)، استعرض فيها الوضع في العراق، وضمَّنها آراءه السياسية الخارجية، وحاول أن يُبيِّن أن التحالف مع بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية فيه فوائد كثيرة للعراق، لكن لم يأخذ رئيس الوزراء بآرائه، ففكَّر بالاستقالة من منصبه إلا أنه عدل عن ذلك خشية من أن تتدهور العلاقات مع بريطانيا أكثر من ذلك في حال غيابه[٣].

لم يكن أمام بريطانيا للخروج من مأزق العلاقات مع العراق سوى الضغط على الوصي لإقالة الوزارة، غير أن الكيلاني رفض الاستقالة، وفي المقابل رفض الوصي الحضور إلى القصر لتوقيع الأوراق الرسمية، ما أدى إلى أزمة وزارية حادة[٤]، فاقترح طه الهاشمي أن يستقيل كل من نوري السعيد وناجي شوكت من الوزارة

(١) حميدي: ص٢٦ ـ ٢٧.
(٢) العقاد، صلاح: العرب والحرب العالمية الثانية ص٧١.
(٣) Khaddoury: p171.
(٤) Longrig: p 285.

بوصفهما الطرفين المتناقضين في الرأي، فاستقالا في (١٨ و٢٤ ذي الحجة ١٣٥٩هـ/ ١٩ و٢٥ كانون الثاني ١٩٤٠م)، وقبل الوصي استقالتهما، ولكن يبدو أنه كان مصمماً على إقالة الكيلاني؛ لأن بريطانيا كانت تلحُّ في وجوب تغيير شخصية رئيس الوزراء لعدم انسجامه مع السياسة البريطانية الدولية، وفي نهاية شهر كانون الثاني، كانت المؤامرات التي حاكتها وزارة الخارجية البريطانية عن طريق سفارتها في بغداد قد بلغت أوجها بسلسلة من استقالات للوزراء لم تترك للكيلاني في وزارته إلا خمسة وزراء، فقد استقال طه الهاشمي وزير الدفاع، وصادق البصام وزير المعارف، وعمر نظمي وزير الأشغال والمواصلات، لكن الكيلاني احتفظ بكتب الاستقالة لتكتسب صفة النفاذ القانونية، ما أزعج الوصي، فعدَّ الحكومة غير شرعية، وأوصى رئيس الأركان ومدير الشرطة بعدم إطاعة أوامرها التي تصدر خلافاً للقوانين المرعية والدستور[١]، غير أن الحكومة وجدت في الضباط الأربعة خير سند لها، فأعلموا الوصي بأن الجيش مُصمِّم على بقاء الوزارة الكيلانية، فاستسلم للقوة، ووافق على بقائها، وملأ المنصبان الشاغران باستقالة وزير الخارجية ووزير المالية.

وتعرَّضت حكومة الكيلاني إلى حركة معارضة منظمة في مجلس النواب بدفع من الوصي ونوري السعيد بهدف إسقاطها، لكن المحاولة فشلت، وفي المقابل اتفق الكيلاني مع الضباط الأربعة على حلِّ مجلس النواب، فرفض الوصي توقيع الإرادة الملكية الخاصة بذلك، ثم غادر بغداد في (٢ محرم ١٣٦٠هـ/ ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١م) إلى الديوانية احتجاجاً على التدخُّل في شؤونه وهروباً من توقيعه على حلِّ مجلس النواب، وحلَّ ضيفاً على اللواء إبراهيم الراوي قائد الفرقة الرابعة[٢].

وضع هروب الوصي، الكيلاني في موقف حرج، فاجتمع بقادة الجيش وأعلن عن عزمه على الاستقالة، متهماً الوصي بعرقلة أعمال الوزارة استجابة لبعض السياسيين وخدمة للمصالح الأجنبية، وعدم موافقته على حلِّ مجلس النواب، وقد قدَّمها فعلاً في (٣ محرم/ ٣١ كانون الثاني)[٣]، وقُبلت الاستقالة فوراً من قِبل الوصي وهو في محافظة الديوانية، وكلَّف طه الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة.

وزارة طه الهاشمي

اشترط طه الهاشمي أن يعفو الوصي عن القادة الأربعة حتى يقبل بتشكيل الوزارة، وكان هذا قد استشار هؤلاء قبل سفره إلى الديوانية للاجتماع مع الوصي،

---

(١) حميدي: ص٣١.

(٢) المرجع نفسه: ص٣٢. العمر: ص٣٥٧-٣٥٨. (٣) المرجعان نفساهما.

فكان الرأي الموافقة بشرط أن تنتهج الوزارة سياسة ضمن حدود المعاهدة العراقية - البريطانية، وأن لا يتدخل أحد في شؤون الجيش بصورة مخالفة للقانون[١]، ويبدو أنه وافق على نقل الضباط الأربعة إلى خارج بغداد.

تشكَّلت الحكومة في (٦ محرم ١٣٦٠هـ/ ٣ شباط ١٩٤١م)، فاحتفظ طه الهاشمي بوزارة الدفاع، وعيَّن توفيق السويدي وزيراً للخارجية، وبقي الوصي في الديوانية حتى (٧ محرم/ ٤ شباط) حيث عاد إلى بغداد[٢]، وأعلن عن عزمه بعد أن أبعد رشيد عالي الكيلاني عن السلطة، الطلب من طه الهاشمي أن يفي بوعده، ويُبعد أعداءه في الجيش، والمقصود الضباط الأربعة، فالصراع لم ينتهِ بعد، ومخاطر حدوث انقلاب عسكري ما زالت قائمة رغم تراجع نسبتها[٣]، وكان طه الهاشمي يميل إلى ذلك؛ إلا أنه كان يُفضل أن يتم الإبعاد تدريجاً خوفاً من أن يؤدي إلى اصطدام مباشر[٤].

وأعلن طه الهاشمي بيان وزارته أمام مجلس النواب في (٩ محرم/ ٦ شباط)، فأوضح أن سياسته الخارجية لا تختلف في جوهرها، وأهدافها عما سارت عليه الوزارات المتعاقبة، وأرادت بريطانيا استغلال أحداث العراق في وقت استمر طه الهاشمي في إحباط مساعيها المضادة للرباعية العسكرية الذين ساندهم الحاج أمين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني، وما زالت تريد من العراق أن يقطع علاقاته مع إيطاليا، فقد أبلغ السفير البريطاني وزير الخارجية العراقية بأن انطوني ايدن وزير خارجية بريطانيا سيصل إلى القاهرة للنظر في شؤون الشرق الأوسط، والمجهود الحربي لدوله، وأنه يرغب بالاجتماع برئيس الوزراء العراقي في القاهرة. رفض طه الهاشمي الدعوة بشدة وتذرَّع بالموقف الداخلي في البلاد الذي يتطلب منه البقاء، فاقترح السفير البريطاني أن يقوم وزير الخارجية توفيق السويدي بمقابلة انطوني ايدن.

وفي الاجتماع الذي جرى بين الرجلين، اقترح السويدي على ايدن تحقيق المطالب العراقية الآتية:

- تجهيز الجيش العراقي بأسلحة حديثة.
- إجراء تسهيلات في دفع أثمان هذه الأسلحة.

---

(١) الصباغ: ص٢٠٤.

(٢) الراوي، إبراهيم: من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث، ذكريات ص٢١٥.

(٣) سولت: ص١٤٣. (٤) الهاشمي: ص٣٩٥.

ـ قبول ضباط عراقيين في كليات ومؤسسات بريطانيا العسكرية والتساهل في أجور التدريب.

ـ اتِّباع سياسة ملائمة مع العراق تُهدِّيء من روع الرأي العام وتقنعه بأن بريطانيا ما زالت صديقة وحليفة للعراق ومسانِدة له في قضاياه[١].

رفض ايدن المقترحات العراقية بحجة أن الجيش العراقي أضحى متشرباً بالروح النازية والفاشستية، وأن بريطانيا تواجه الحرب بكل قوَّتها، ولا يمكنها إعطاء الأسلحة والذخائر إلا لمن يتعاون معها في المجهود العسكري، والجيش العراقي بعيد عن هذا التعاون[٢].

وراجت شائعات بعد عودة توفيق السويدي إلى بغداد عن قرب قطع العلاقات مع إيطاليا، وأن بريطانيا طلبت من العراق تنحية الضباط الأربعة، فتشكك هؤلاء في سياسة طه الهاشمي، وساد الاعتقاد بأن حكومته سترضخ لمشيئة بريطانيا والمجموعة العراقية الموالية لها بقطع العلاقات مع إيطاليا وتفتيت قوة العناصر القومية في الجيش وتشتيت شمل الضباط الأربعة.

وتعرَّض طه الهاشمي لضغطين في الوقت نفسه، ضغط بريطانيا وضغط اللجنة العربية وجماعة المعارضة الوطنية التي تقف إلى جانب الضباط الأربعة، وقد أنذرته بأن عليه الاستقالة قبل أن ينصاع للبريطانيين، ولكن في (٢٧ صفر ١٣٦٠هـ/ ٢٦ آذار ١٩٤١م) استسلم طه الهاشمي للضغط البريطاني، فأمر بنقل اثنين من الضباط الأربعة إلى خارج بغداد، وهما كامل شبيب الذي نُقل إلى منصب قائد الفرقة الأولى في الديوانية، وصلاح الدين الصباغ الذي نُقل إلى جلولاء، وعُدَّ ذلك مقدمة لإضعاف قوتهما ومن ثمَّ إحالتهما على التقاعد.

رفض الضابطان المعنيان تنفيذ أمر النقل، وعدَّا طه الهاشمي متواطئاً مع الوصي وبريطانيا، وقرَّر الضباط الأربعة إعلان حالة الطوارئ في معسكر الرشيد، ووزَّعوا الجنود في نقاط مفصلية، وحول القصر الملكي، وأرسلوا فهمي سعيد ورئيس الأركان بالوكالة أمين زكي سليمان إلى طه الهاشمي، وطلبوا منه أن يستقيل من منصبه كرئيس للوزراء، فانصاع هذا للطلب وقدَّم استقالته، ورشحوا رشيد عالي الكيلاني لمنصب رئيس الوزراء.

وحاول طه الهاشمي استرضاء المعارضة، فوعدهم بأنه سيعيد النظر في أمر قطع العلاقات مع إيطاليا، وغير ذلك من المطالب البريطانية، وأنه سيسلك الطرق

(١) السويدي، توفيق: مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ص٣٣٦.
(٢) المرجع نفسه: ص٣٣٨.

الدستورية، وسيسعى لكسب رضى الوصي على الجيش، ويُزيل سوء التفاهم معه[١].

وذهب الضباط الأربعة لمقابلة الوصي والطلب منه قبول استقالة طه الهاشمي وتعيين رشيد عالي الكيلاني مكانه، لكنهم لم يجدوه، وكان الوصي عندما علم باستقالة طه الهاشمي هرب إلى الحبانية بمساعدة بريطانية ـ أميركية، وانتقل منها إلى البصرة، وحاول نقل الحكومة إليها، إلا أن إغلاق بغداد من قِبل الجيش جعلت الخروج منها صعباً[٢].

وادَّعى السفير البريطاني الجديد في بغداد كيناهان كورنواليس، أن الوصي أُجبر على الرحيل عن القصر؛ لأن حرِّيَّته وحياته كانتا مهددتين، ثم نقلته بريطانيا إلى القدس حيث استقر فيها مدة مع نوري السعيد قبل أن يُنقل إلى الأردن.

ومهما كان في ذهن الضباط الأربعة، فإن استقالة طه الهاشمي وهروب الوصي، جعلا العراق في حالة فوضى دستورية.

حرب الثلاثين يوماً بين العراق وبريطانيا ـ حركة عام ١٩٤١م

إذا كان تعريف الانقلاب يعتمد على الإطاحة بالحكومة، فإنه لم يكن هناك انقلاب في العراق في عام (١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م)، فقد استقال رئيس الوزراء طه الهاشمي، ولم يكن هناك إعلان حالة الطوارئ، والأحكام العرفية، وإسالة دماء، بل كانت هناك أزمة سياسية دستورية نتجت عن هروب الوصي عبد الإله تاركاً البلد خالياً من وجود من يقبل استقالة الحكومة القائمة، ويُكلِّف شخصاً آخر بتشكيل حكومة جديدة، والواقع أن الأزمة قد خُطِّط لها بصورة مدروسة، وهدفها تحضير رشيد عالي الكيلاني لضربة تقضي على مستقبله السياسي[٣].

برزت الأزمة على أثر غياب السلطة الدستورية بفعل هروب الوصي عبد الإله، فاجتمع قادة الجيش ورجال السياسة للتداول في الأوضاع والخروج بحلٍّ عملي لهذه المشكلة، وتقرَّر تشكيل «مجلس الدفاع الأعلى» لتسيير شؤون البلاد، وقرَّر هذا المجلس تكليف رشيد عالي الكيلاني بتشكيل الوزارة التي سُميت «حكومة الدفاع الوطني» ثم دُعي مجلس النواب لاجتماع طارئ، فقرَّر عزل الوصي عبد الإله وتنصيب شريف الشرف وصياً على العرش مكانه، وهو من أفراد الأسرة الهاشمية، وقد قَبِل استقالة طه الهاشمي وكلَّف رشيد عالي الكيلاني بتشكيل الحكومة الجديدة[٤].

(١) علي، علي محمود الشيخ: محاكمتنا الوجاهية ص٨٨.
(٢) العمر: ص٣٦١.　(٣) سولت: ص١٤٤ ـ ١٤٥.
(٤) أمين والعمر: ص٦٩٨.

أثار هذا التغيير بريطانيا، فعرض رشيد عالي الكيلاني عليها حلاً وسطاً يقضي بـ:
- عودة الوصي عبد الإله إلى بغداد.
- تأكيد التزام العراق بمعاهدة عام ١٩٣٠م على أسس أوسع من ذي قبل.
- تحضير الرأي العام لقطع العلاقات مع إيطاليا.
- مراقبة أكبر للمستشارين البريطانيين على الدعاية وعلى جوازات سفر الفلسطينيين[١].

رفضت الحكومة البريطانية هذه المقترحات بفعل تصميمها على توجيه ضربة تدميرية لرشيد عالي الكيلاني.

أثارت الأوضاع في العراق قلق بعض الدول المجاورة وبخاصة تركيا، وبفعل فشل الوساطات التركية والعربية، سعودية ومصرية، في إيجاد تفاهم مشترك بين العراق وبريطانيا، اضطر رشيد عالي الكيلاني إلى التماس المساعدة من دول المحور، وكانت هذه الدول تبدو آنذاك وكأنها تملك زمام المبادرة في الحرب، وأنها قد تنجح في خلق مراكز سياسية وعسكرية موالية لها في المنطقة العربية والشرق الأوسط، لذلك قرَّرت بريطانيا استعمال القوة العسكرية للإطاحة بالعهد الجديد، والحدِّ من نفوذ دول المحور، والتخلص من «وزارة الدفاع الوطني»، وإعادة سيطرتها على تسيير شؤون العراق[٢].

وقامت بريطانيا بوضع ترتيبات للتخلُّص من حكومة رشيد عالي الكيلاني، لكن واجهتها مشكلة عدم وجود قوات كافية لتنفيذ ذلك، والمعروف وفقاً لاتفاقية عام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م)، كان لبريطانيا الحق بالاحتفاظ بقوات قليلة العدد لحراسة قواعدها، كما تستطيع إنزال قوات إضافية في البصرة بعد موافقة الحكومة العراقية، ولكن في سياق نقلها إلى بلد ثالث.

ووضعت بريطانيا هذه القيود جانباً فنقلت في الأسبوع الأول من شهر (ربيع الأول ١٣٦٠هـ/ نيسان ١٩٤١م) تعزيزات من الهند قوامها تسعة آلاف جندي، إلى القاعدة العسكرية في الشعيبة قرب البصرة من دون أن تُبلِّغ رشيد عالي الكيلاني بذلك إلا بعد وصولها تقريباً، فتقبَّل الأمر بوصفه واقعاً، ولكنه ألحَّ على أمر انتقالها من العراق بأسرع وقت ممكن، على أن تُخطر حكومته مسبقاً في حال وصول قوات إضافية، على أن لا تنزل إلى اليابسة إلا بعد تحرُّك القوات التي نزلت سابقاً إلى بلد ثالث.

وطلبت السفارة البريطانية في (الأول من ربيع الآخر/ ٢٨ نيسان) من الحكومة

(١) سولت: ص١٤٥. (٢) أمين والعمر: ص٦٩٨.

العراقية الموافقة على إنزال قوات بريطانية إضافية في البصرة بحجة نقلها إلى فلسطين عن طريق العراق، والتقى السفير البريطاني كورنواليس برشيد عالي الكيلاني، فأبلغه الأخير أن العراق لا يوافق على نزول القوات الإضافية إلا بعد انتقال عدد مماثل لعديدها من أرض العراق إلى بلد ثالث، وإذا حصل ذلك فإن الحكومة لن تكون مسؤولة عن نتائج ما سيحدث، فالرأي العام مضطرب، فردَّ كورنواليس بأن القوات ستنزل إلى اليابسة، وأن أية معارضة أو محاولة لمنعها سيكون أمراً خطيراً[١].

تجمَّعت القوات البريطانية في البصرة والحبانية، وقامت باحتلال ميناء البصرة وما حوله، واضطرت القوات العراقية إلى الانسحاب من المدينة، وبدا واضحاً بأن بريطانيا عازمة على القيام بعمل عسكري ضد العراق، فقدَّمت الحكومة العراقية مذكرة احتجاج شديدة اللهجة حمَّلت فيها الحكومة البريطانية العواقب الوخيمة التي ستنتج عن هذا الاعتداء ضد سيادة واستقلال العراق.

وأصدرت القيادة العسكرية العراقية يوم (٣ ربيع الآخر/ ٣٠ نيسان) أمراً إلى قواتها بتطويق قاعدة الحبانية، واحتلال التلال المحيطة بها، كما طلب القائد العسكري العراقي من آمر القاعدة الجويَّة بوقف حركة الطيران البريطاني.

وقامت الطائرات البريطانية في صباح (٥ ربيع الآخر/ ٢ أيار) بقصف القوات العراقية المعسكرة في المناطق المحيطة بقاعدة الحبانية، فكان ذلك بداية لنشوب الحرب التي استمرت ما يقارب الشهر، فاجتمع مجلس الوزراء العراقي واتخذ قرارات عدة، أهمها:
- تقديم احتجاج على الاعتداء البريطاني، وتحميل القوات البريطانية مسؤولية نشوب الحرب.
- إعادة فتح العلاقات السياسية مع ألمانيا، وطلب المساعدات العسكرية العاجلة من دول المحور.
- إقامة علاقات سياسية مع الاتحاد السوفياتي.

وجرت اتصالات عاجلة بدول المحور التي وعدت بتقديم المساعدات، وأرسلت الحكومة الألمانية سفيرها السابق إلى بغداد، واعترفت الحكومتان الإيطالية واليابانية بالنظام الجديد في العراق، ووافق الاتحاد السوفياتي على إقامة التمثيل السياسي مع العراق.

وقصفت الطائرات البريطانية في (٨ ربيع الآخر/ ٥ أيار) قوات عراقية قوامها حوالي سبعين ناقلة جند قرب الفلوجة وقضت عليها، وتعرَّضت الفلوجة لغارات مُكثفة، وما

(١) سولت: ص١٤٦.

إن بدأت القوات البريطانية مع سرية من الآشوريين بالسيطرة على الموقف حتى تمَّ جلاء المدنيين عن المدينة، وقُصفت الرمادي أيضاً خلال غارة جوية على مدينة الموصل، أسفرت عن مقتل اثنين وثلاثين شخصاً وجرح ستة وعشرين.

اضطرت القوات العراقية نتيجة اشتداد المعارك، وعدم التوازن في موازين القوى، وعدم توفُّر غطاء جوي، إلى الانسحاب من التلال المحيطة بالحبانية باتجاه الفلوجة، وذلك في (٩ ربيع الآخر/ ٦ أيار).

وأخذت القوات البريطانية بعد دحر القوات العراقية على مختلف الجبهات، تتقدَّم باتجاه بغداد مستهدفة قطع طريق بغداد ـ الموصل، لمنع وصول المساعدات العسكرية من قِبل ألمانيا وإيطاليا عن طريق سورية وتركيا، إلا أن هذه المساعدات وصلت متأخرة بسبب انهماك ألمانيا بالاستعداد لفتح الجبهة الروسية، وصعوبة المواصلات بين دول المحور والعراق، ولم يكن لها تأثير يُذكر في تغيير موازين القوى التي كانت في صالح القوات البريطانية الأكثر عدة وعديداً والأحسن تدريباً[1].

وصلت القوات البريطانية إلى مشارف بغداد يوم (٣ جمادى الأولى/ ٢٩ أيار)، وبات سقوط العاصمة أمراً لا مفرَّ منه، وغادر بغداد على إثر ذلك، رشيد عالي الكيلاني والضباط الأربعة والحاج أمين الحسيني، إلى إيران، وقامت لجنة الأمن الداخلي التي شكَّلها رئيس الوزراء قبل مغادرته بالتفاوض مع السفير البريطاني لوقف القتال، فتحقَّقت الهدنة يوم (٤ جمادى الأولى/ ٣٠ أيار) وتضمَّنت:

- وقف القتال والرجوع إلى بنود معاهدة ١٩٣٠م.
- إلقاء القبض على رعايا وجنود دول المحور.
- بقاء القوات البريطانية على أرض العراق وفق ما تتطلبه ظروف الحرب.
- يسمح للجيش العراقي الاحتفاظ بأسلحته ومعدّاته وذخائره، على أن تتوجه جميع وحداته إلى مراكزها المخصصة لها عادة في زمن السلم.
- يُطلق على الفور سراح جميع أسرى الحرب البريطانيين.
- يُخلي الجيش العراقي مدينة الرمادي وجوارها خلال مدة تنتهي في الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم أول حزيران.
- تُعطى على الفور جميع التسهيلات للسلطات العسكرية البريطانية.
- يُسلَّم الأسرى العراقيون إلى الوصي عبد الإله في الوقت الذي يتم فيه تنفيذ الشروط المبيَّنة في الفقرات المتقدمة كما يجب[2].

(١) أمين والعمر: ص٧٠٠ ـ ٧٠١. (٢) حميدي: ص٦٤ ـ ٦٥.

أضحى العراق بعد توقيع هذه الهدنة يرزح تحت السيطرة البريطانية المباشرة، وأخذ يُعاني من وطأة الوجود الأجنبي على أرضه وسيادته الوطنية.

أما الوصي، الذي قضى ثلاثة أسابيع في فلسطين والأردن، فعاد إلى العراق في (٢٥ ربيع الآخر/ ٢٢ أيار) مع الوزراء الذين هربوا معه وممثل بريطانيا دي كوي[1]، وذلك بعد سقوط الفلوجة، وأذاع بياناً إلى الشعب العراقي أعلن فيه عودته إلى العراق للتعاون مع «الرجال المخلصين وممثلي الأمة الحقيقيين، لإعادة الحياة الهادئة التي كان يتمتع بها»[2].

وبدخول الوصي إلى بغداد انتهت الحركة التي استمرت شهرين، كما انتهت الحرب العراقية ـ البريطانية التي استمرت حوالي الثلاثين يوماً كما ذكرنا، وقد عبَّرت هذه الحركة عن المطامح القومية في الحصول على الاستقلال التام والحرية للشعب العراقي، وأكَّدت انتماء العراق القومي، ومساندته للقضايا العربية وبخاصة القضية الفلسطينية، إذ لو لم تكن هناك حركة صهيونية في فلسطين، لما حدثت الحركة العراقية، وإن رشيد عالي الكيلاني كان يريد الحصول على بعض التنازلات لإنقاذ فلسطين من الصهاينة[3]، لكن يُلاحظ عليها الارتجال، وعدم التخطيط المسبق، وعدم المرونة السياسية، وبُعد النظر في معالجة الأمور، كما أن قادتها لم يُقدِّروا مدى المساعدات التي يمكن لألمانيا أن تقدمها في ظروف دولية بالغة الخطورة[4].

أوضاع العراق بعد فشل حركة ١٩٤١م
وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية

وزارة جميل المدفعي الرابعة

تغيَّرت الظروف السياسية في العراق بعد فشل حركة ١٩٤١م، وقد تمخَّض عنها ثلاثة توجهات أساسية هي:

- عودة عبد الإله والجماعة الموالية لبريطانيا إلى الحكم، بفضل الجهود البريطانية العسكرية، وقد شعر هؤلاء بأنهم مدينون إلى الحكومة البريطانية بعودتهم إلى السلطة، وأن بقاءهم في الحكم مرتبط برضاها عليهم.
- رزْح العراق تحت النير الأجنبي البريطاني بخاصة والحلفاء بعامة.

(١) Longrig: p296.

(٢) الحسني: الأسرار الخفية في حوادث السنة ١٩٤١م التحريرية ص٢٥٤.

(٣) Glubb, J. B: Britain and Arabs, p247. (٤) حميدي: ص٦٦.

- ستعمل الجماعة الحاكمة وبريطانيا على إخماد الروح الوطنية، والانتقام من الشعب العراقي بعامة والجيش العراقي بخاصة، لما أظهروه من كُره لبريطانيا والجماعة الموالية لها[1].

وأخذ الوصي يعمل منذ عودته إلى بغداد على تحقيق رغبات بريطانيا، فأطلق عدداً من الأجانب ممن اتهمتهم حكومة رشيد عالي الكيلاني بالتجسس لصالح بريطانيا، وشعر في ظل استمرار حوادث السلب والنهب وانعدام الأمن، في بغداد، بضرورة تشكيل حكومة جديدة، فعهد إلى جميل المدفعي بتشكيلها، فأبصرت النور في (٧ جمادى الأولى ١٣٦٠هـ/ ٢ حزيران ١٩٤١م)، وعُيِّن علي جودت الأيوبي وزيراً للخارجية.

وأعلنت الحكومة الأحكام العرفية في لواء بغداد والمناطق المجاورة، واتخذت الإجراءات اللازمة لإعادة الأمن، ثم التفتت إلى تحديد العلاقة مع بريطانيا، وبفعل تغلغل النفوذ الألماني في سورية المتمثل بإرسال قوات جويَّة، وإنشاء وتوسيع المطارات في أماكن مختلفة؛ طلبت الحكومة البريطانية من الحكومة العراقية العمل على:

- اتخاذ الإجراءات الضرورية المشتركة للدفاع.
- أن يكون لبريطانيا الحرية المطلقة خلال الحرب بأن تضع قواتها البرّيّة والجويّة في مراكز تجدها ضرورية للدفاع المشترك.
- تتخذ الحكومة العراقية خلال الحرب التدابير الفعَّالة لمراقبة الأجانب، وتقيم رقابة على المخابرات.
- تمارس الحكومة البريطانية خلال الحرب بالتعاون مع السلطات العراقية، مراقبة على ميناء البصرة، ومنطقة القاعدة العسكرية البريطانية، وشط العرب، والنقاط المؤدية إليه[2].

وقد وافقت الحكومة العراقية على الطلب البريطاني.

الواقع أن هذه الموافقة، ومنها السماح بدخول القوات البريطانية إلى الأراضي العراقية؛ كانت موافقة شكليّة؛ لأن الجيوش البريطانية كانت قد احتلت العراق، وتدفقت قواتها بموجب الخطة العسكرية المقررة.

وبدأت وزارة جميل المدفعي بتطهير جهاز الدولة من العناصر التي ساندت رشيد عالي الكيلاني، وألغت عقود أكثر من مائة مدرِّس فلسطيني وسوري، وحظَّرت الاستماع إلى إذاعات المحور، وأجرت تبديلات في سلك الشرطة والسلك

(١) أمين والعمر: ص ٧٠٢. (٢) حميدي: ص٨٣ ـ ٨٤.

«الدبلوماسي»، وأصدرت أحد عشر مرسوماً، منها مرسوم الإدارة العُرفية الذي ذُيِّل بإجازة الحكم الغيابي[1].

لم تُحدث هذه الإجراءات الأثر المطلوب في تهدئة الخواطر، وقوبلت بنقمة شعبية، ومن أجل امتصاص هذه النقمة وإظهار رجال الحكم بمظهر المظلومين والمعتدى عليهم من قِبل جماعة رشيد عالي الكيلاني؛ ألقى الوصي خطاباً أنحى فيه تبعة الحوادث وتطوراتها على رجال الحكم السابق، وطمأن العراقيين إلى أن الحكومة ساهرة على صيانة استقلال البلاد وحريتها، وهدّد بقمع كل انتفاضة يقوم بها الشعب، وعلى الرغم من الإجراءات الكثيرة التي اتخذتها الوزارة لإعادة الأمن والنظام وتسيير شؤون الدولة؛ إلا أنها لم تُرضِ البريطانيين الذين طالبوا بحل الجيش العراقي واعتقال كل من ساهم أو شارك أو عطف على حركة أيار ١٩٤١م.

وانقسمت وزارة جميل المدفعي على نفسها حول استخدام القوة لتطهير البلاد من العناصر المتعاونة مع رشيد عالي الكيلاني، فكان بعض الوزراء غير متحمسين لزجّ أنفسهم في التحالف مع بريطانيا، ولم يكن رئيس الوزراء يميل إلى تأييد فكرة إنشاء المعتقلات، وأعلن أن سياسة الاتّزان والتعقُّل هي السياسة الرشيدة التي يجب أن تُتَّبع في البلاد.

أثار أسلوب جميل المدفعي في الحكم، وبخاصة في معالجة الشؤون الداخلية، كلاً من الحكومة البريطانية والوصي، فرأى الطرفان أن هذا الأسلوب في التعاطي السياسي أفاد العناصر المعارضة والمتطرفة في الشارع العراقي وفي داخل الوزارة، وكان وزير المالية إبراهيم كمال على رأس العناصر الداعين إلى تغيير أسلوب جميل المدفعي المعتدل في الحكم، وكان يؤمن باستعمال الشدة، واتخاذ الإجراءات التي اعتقد بأنها كفيلة لتوطيد الأمن في البلاد، لذلك قدَّم استقالته من الحكومة في (١٠ شعبان/ ٢ أيلول)[2].

أضعفت استقالة إبراهيم كمال وزارة جميل المدفعي، وخلقت فرصة للوصي للسيطرة على الدولة، وأخذ الوزير المستقيل يتصل ببعض السياسيين استعداداً لتشكيل حكومة جديدة إيماناً منه بالتلميح السابق من البريطانيين[3]، وممهداً الطريق لمجيء نوري السعيد على رأس حكومة جديدة هي حكومته السادسة، وفعلاً عهد إليه الوصي بتشكيلها في (١٨ رمضان/ ٩ تشرين الأول)، بعد أن تعهد (نوري السعيد) للسفير البريطاني أنه سيعمل على تنفيذ ما يتفق مع مصلحة بريطانيا

(١) حسين، نور الدين عبد الرزاق: تيارات سياسية في الحركة الوطنية العراقية ص٣٥.
(٢) الحسني: جـ ٦ ص٤١. (٣) حميدي: ص٩٠.

ومجهودها العسكري وبالتعاون والتشاور المستمر مع السفارة البريطانية.

وزارة نوري السعيد

يُعدُّ مجيء نوري السعيد بداية الانتقال الداخلي الذي لم يحاول المدفعي أن يسير معه في مثل هذا الخط[١]، وضمَّت وزارته بعض الوزراء ممن عُرفوا بتعاطفهم مع البريطانيين أمثال: صالح جبر، وعبد الله الدملوجي، وعلي ممتاز، وصادق البصام وغيرهم، فعيَّن الأول وزيراً للداخلية، والثاني وزيراً للخارجية، واحتفظ لنفسه بوزارة الدفاع.

بدأ نوري السعيد بتنفيذ الالتزامات والوعود التي قدَّمها للسفارة البريطانية، فازداد تدخل البريطانيين أكثر من ذي قبل.

استعملت الوزارة، على الصعيد الداخلي، الشدة والقسوة بحقٍّ من اتُّهموا بتعاونهم وتعاطفهم مع حركة رشيد عالي الكيلاني، وقامت بتصفية الجيش من العناصر الوطنية، فأُحيل عدد كبير من الضباط على التقاعد، واستقدمت ضباطاً بريطانيين تولّوا مراكز حساسة في الجيش كخبراء ومستشارين، عملوا على إضعاف الجيش وتقليص قوته من أربع فرق إلى فرقتين عسكريتين، وعمدت الحكومة في الوقت نفسه على دعم الشرطة وزيادة عديدها وقوّتها بوصفها قوات موالية، وعمدت كذلك على زيادة عديد الشرطة السرّيّة لمراقبة المواطنين، وتحديد نشاطهم[٢].

وأصدرت الحكومة في (١٨ ذي الحجة ١٣٦٠هـ/٦ كانون الثاني ١٩٤٢م)، أحكام الإعدام غيابياً بحق قادة حركة رشيد عالي الكيلاني الذين التجؤوا إلى إيران، وكثَّفت جهودها وضغوطها من أجل جلبهم إلى العراق، فقامت الحكومة البريطانية بهذا العمل، فاعتقلتهم وسلَّمتهم إلى الحكومة العراقية التي نفَّذت حكم الإعدام بحقِّ العقداء الأربعة: صلاح الدين الصباغ، ومحمود سلمان، وفهمي سعيد، وكامل شبيب، ومحمد يونس السبعاوي المدني الوحيد الذي أُعدم، وسُجن الباقون. أما رشيد عالي الكيلاني فقد فرَّ إلى تركيا ومنها إلى ألمانيا والتجأ في نهاية الحرب إلى المملكة العربية السعودية، وبقي خارج العراق حتى قيام حركة (١٤ تموز ١٩٥٨م)[٣].

كان لإعدام القادة الأربعة ومعهم يونس السبعاوي أثر عميق في نفوس العراقيين، لكن الشعب كان مغلوباً على أمره، ولهذا كان الحقد يستمر في الصدور بانتظار

(١) العقاد: المشرق العربي المعاصر، ص٢٤٨. (٢) حميدي: ص١٠٧ ـ ١٠٩.
(٣) المرجع نفسه ص١١١ ـ ١١٤. الحسني: جـ ٦ ص٦٩ ـ ٧٢.

الفرصة المناسبة[١].

وقامت وزارة نوري السعيد، على الصعيد الخارجي، بإعلان الحرب على دول المحور، وقطعت العلاقات مع حكومتي فيشي الفرنسية واليابان المواليتين لألمانيا في (٢٧ شوال ١٣٦٠هـ/١٧ تشرين الثاني ١٩٤١م)، وفتحت قنصلية عراقية في واشنطن كخطوة أولى على طريق توثيق العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة الأميركية، وعُيِّن علي جودت الأيوبي، من رؤساء الوزارات السابقين، أول وزير عراقي مفوض[٢]، وضمَّت العراق إلى ميثاق الأمم المتحدة في (محرم ١٣٦٢هـ/ كانون الثاني ١٩٤٣م)، وأعادت تجديد ميثاق سعد آباد لمدة خمس سنوات أخرى.

وتحسَّنت العلاقات مع الأقطار العربية نسبياً في عهد وزارة نوري السعيد، وظهرت فكرة الهلال الخصيب الذي يضم بالإضافة إلى العراق، سورية ولبنان وفلسطين والأردن، ففي عام (١٣٦١هـ/١٩٤٢م) قدَّم نوري السعيد رسالة إلى ريتشارد كيسي، وزير الدولة البريطاني للشرق الأوسط، أوضح فيها آراءه حول الوحدة العربية، وأضحت هذه الرسالة أساساً للكتاب الأزرق الذي اشتهر بعد ذلك لكونه يحتوي على مشروع الهلال الخصيب، وقد اعترف هذا المشروع بوضع خاص للصهاينة في فلسطين، إلا أن هذا المشروع اصطدم بتصاعد الحركة الوطنية في سورية، ما جعل الهاشميين وأنصارهم يتقبلون مشروع الجامعة العربية على الرغم من أنه لا يتفق مع أمانيهم الحقيقية[٣].

الأوضاع الاقتصادية خلال الحرب

شعر العراقيون بوطأة الحرب بأبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية كافة، وبدأت المشكلات الاقتصادية تظهر بصورة جليَّة، وازدادت في عهد وزارة نوري السعيد السادسة مشكلة التموين تعقيداً، ويمكن تحديد بعض العوامل التي أدَّت إلى ارتفاع الأسعار وتفاقم الأزمة الاقتصادية:

- تصاعد المعارك الطاحنة على الجبهة الشرقية بالهجوم الواسع الذي شنَّته القوات الألمانية على الاتحاد السوفياتي؛ لأن العراق أضحى نقطة مواصلات ومركز تموين لقوات الحلفاء بعامة وللقوات البريطانية بخاصة.
- تحديد تصدير بعض البضائع من البلاد المتحاربة أو انقطاعه.
- رداءة مواسم الزراعة السابقة في العراق وفي الأقطار المجاورة.

(١) البزاز: ص١٧٢. (٢) Khaddoury: p 249.
(٣) العقاد: ص٢٦٤.

ـ احتكار التجار للمواد الغذائية.

ـ تدفُّق القوات البريطانية إلى العراق بأعداد كثيرة وحاجتها إلى مواد التموين، ما أدى إلى شُحِّ البضائع الاستهلاكية.

ـ سيطرة بريطانيا على الاقتصاد العراقي؛ حيث أسست مركز تموين الشرق الأوسط في القاهرة، وربطت الاقتصاد العراقي بعجلة المجهود العسكري، وعملت على تقليص استيراد المواد الأساسية الغذائية والاستهلاكية كالملابس والأدوات الاحتياطية.

ـ التضخم النقدي؛ حيث ازدادت العملة المتداولة زيادة كبيرة بفعل زيادة رؤوس الأموال المشغَّلة في التجارة بتأثير ارتفاع الأسعار الناشئ عن الحرب، بالإضافة إلى نفقات الجيش البريطاني في العراق.

أثَّر الوضع الاقتصادي الصعب في حياة الناس، وبخاصة الفئات الفقيرة التي كانت تُشكِّل الغالبية العظمى من أبناء الشعب.

وتجسَّدت الصعوبات والمشكلات الاقتصادية خلال الحرب بصورة رئيسة في بروز ظاهرتين مزمنتين هما:

ـ النقص الشديد في المواد الأساسية الغذائية والاستهلاكية، كالحنطة والطحين والأرز والسكر والشاي والأقمشة والملابس القطنية والصوفية.

ـ الارتفاع الباهظ في الأسعار، حيث ارتفع معظم أسعار المواد الغذائية والبضائع الاستهلاكية إلى عشرة أضعاف وأحياناً إلى أكثر من ذلك.

كشفت الأزمات الاقتصادية المزمنة ضعف وفساد الجهاز الحكومي ومدى إهماله لأمور الشعب ما خلق استياء شعبياً عاماً من الفئة الحاكمة ومن بريطانيا، وقد عمل على اتساع نفوذ شعبية الحركات الوطنية المعارضة للنظام الملكي، والتي أخذت تطالب الحكومة القيام بواجباتها في حل الأزمة الاقتصادية الخانقة وتحسين أوضاع الشعب الاقتصادية البائسة[١].

الواقع أن الحكومة قامت بمعالجة هذه المشكلة الاقتصادية بعدد من الإجراءات، منها: تحديد الأسعار، السيطرة على استيراد البضائع، تحديد تصدير البضائع التي تحتاجها البلاد، زيادة رواتب الموظفين والمستخدمين. لكن هذه الإجراءات لم تحقق الأمل المنشود ما دفع الحكومة إلى إنشاء وزارة للتموين.

قوبلت إجراءات الحكومة بمعارضة شديدة من قِبل الصحف والأحزاب ومجلس النواب، وقامت موجة من الاضرابات والمظاهرات، وساد التذمُّر في صفوف العمال بسبب تدنّي الأجور وارتفاع مستوى المعيشة.

(١) أمين والعمر: ص٧٠٤ ـ ٧٠٥.

تعاقب وزارات نوري السعيد

لم يترك نوري السعيد الوزارة خلال الحرب العالمية الثانية، إلا بعد أن توضَّحت معالم السلام في العالم بعد هزيمة دول المحور، فقد بقي في ثلاث وزارات متعاقبة ولمدة ثلاث سنوات على التوالي حتى (١١ جمادى الآخرة ١٣٦٣هـ/ ٣ حزيران ١٩٤٤م)، وأعاد خلال هذه المدة الطويلة، تأليف الوزارة مرتين، الأولى في (٢٧ رمضان ١٣٦١هـ/ ٨ تشرين الأول ١٩٤٢م)، والثانية في (٢٧ ذي الحجة ١٣٦٢هـ/ ٢٥ كانون الأول ١٩٤٣م)، حقق خلالها لبريطانيا كل ما طلبته من خدمات على المستويين الداخلي والخارجي.

تعرَّضت وزارة نوري السعيد الثامنة إلى انتقادات عنيفة من قِبل مجلس النواب والصحافة، تركَّزت على:

ـ إحداث منصب نائب رئيس مجلس الوزراء الذي شغله توفيق السويدي، إلا أنه اضطر إلى الاستقالة بعد ذلك، وكان الوصي يشجع المعارضة بفعل استيائه من الوزارة[١].

ـ استخدام الحكومة وسائل الضغط والتزوير والدَّسِّ، وغير ذلك من الوسائل التي تمكِّنها من ضرب المعارضة.

ـ التدخل الحكومي في الانتخابات النيابية؛ حيث النواب يُعينون من قِبل الحكومة.

وحمَّلت المعارضة الوزارة مسؤولية الحوادث في الشمال مع الأكراد وسفك دماء الأبرياء.

فقدَّم نوري السعيد استقالته في (٢٥ ربيع الآخر ١٣٦٣هـ/ ١٩ نيسان ١٩٤٤م)، لكن الوصي رفضها، إذ رأى صعوبة في إيجاد من يخلفه، ما دفع نوري السعيد إلى تقديم كتاب آخر للاستقالة في (٢٩ جمادى الآخرة/ ٢٣ أيار) لام فيه الوصي على تأخير الموافقة على الاستقالة، وأخيراً وافق الوصي على الاستقالة في (١١ جمادى الآخرة/ ٣ حزيران).

وزارة حمدي الباجه جي

اختار الوصي عبدُ الإله حمدي الباجه جي لتشكيل الوزارة الجديدة، فأبصرت النور في اليوم نفسه، وقد أدَّى الوصي دوراً بارزاً في اختيار أعضائها، حتى قيل عنها: «وزارة الوصي»[٢].

أعلن رئيس الوزراء أن هدف حكومته خدمة البلاد والنهوض بها في نواحي الحياة

(١) السويدي: ص٣٩٨.

(٢) Longrig: p310, khadoury 251.

كافة، والعمل على رفاهية الشعب على اختلاف فئاته[١]، كما أعلن في المجلس النيابي بأن منهاج وزارته سيكون «تنفيذياً أكثر منه حالياً»، وأنه سيعمل على تنظيم التموين لتطمين رغبات الشعب، وسدِّ احتياجاته واستتباب الأمن في البلاد، وزيادة كفاءة الموظفين، وتحسين سمعتهم وحسن قيامهم بواجباتهم[٢].

كان الأمل في أن تكون هذه الوزارة انتقالية لإلغاء القيود التي فرضتها الحرب، إلا أنها لاقت بعض المتاعب الخاصة في التعمد المتواصل من قِبل بريطانيا لإضعاف الجيش العراقي، فقد طلبت البعثة العسكرية البريطانية تقليص عدد الجيش العراقي بإلغاء فرقتين عسكريتين من الفِرق الأربع، والاكتفاء بفرقتين، فرقة كاملة وفرقة للتدريب، معلِّلة ذلك بنقص ملاك الوحدات العسكرية بفعل عدم تطبيق قانون التجنيد الإجباري، وتهرُّب العشائر من الخدمة العسكرية، فعارض وزير الدفاع تحسين علي ذلك، واستقر الرأي أخيراً على الاحتفاظ بفرقتين كاملتين، وفرقة للتدريب، ومع ذلك فقد تردَّد وزير الدفاع في تنفيذ القرار بعدما لاحظ أن أربعمئة ضابط سيكونون خارج الملاك، الأمر الذي سيؤدي إلى إحالتهم على التقاعد[٣]، ما وضعه في صدام مع وزير الخارجية أرشد العمري ووزير الداخلية صالح جبر، اللذان أصرَّا على إحالة هؤلاء على التقاعد.

وحُلَّت هذه المعضلة مؤقتاً بنقل تحسين علي إلى وزارة الأشغال والمواصلات، وعُهد بوزارة الدفاع إلى أرشد العمري، لكن هذا الترتيب المؤقت لم يُعد الانسجام والتضامن داخل مجلس الوزراء، ما اضطر حمدي الباجه جي إلى تقديم استقالته في (٩ رمضان ١٣٦٣هـ/ ٢٨ آب ١٩٤٤م)، ثم أُعيد تكليفه من جديد في اليوم التالي، وضمَّت الوزارة الجديدة أعضاء الوزارة السابقة باستثناء تحسين علي، وأضحى أرشد العمري وكيلاً لوزارة الدفاع بالإضافة إلى وزارة الخارجية[٤].

استمرت هذه الوزارة مدة ثمانية عشر شهراً، وكانت أطول وزارة عراقية مخضرمة عملت حوالي السنة في ظروف الحرب العالمية الثانية والأشهر الستة الأولى من عهد السلم[٥].

خطت الوزارة خطوات عديدة من أجل إعادة الحياة الطبيعية، فسمحت بممارسة النشاط السياسي، والتنظيم النقابي، وخفَّفت من حدة تطبيق الأحكام العرفية التي كان معمولاً بها منذ فشل حركة رشيد عالي الكيلاني.

(١) جريدة الزمان العدد ٢٠٣٩، ٥ حزيران ١٩٤٤.
(٢) حميدي: ص١٤١.
(٣) الحسني: جـ ٦ ص٢٠١ ـ٢٠٢.
(٤) Longriqq: p341.
(٥) Ibid.

ويبدو أن عوامل كثيرة داخلية وخارجية، فرضت نفسها على الدولة وحملتها على تغيير مسارها ومنهجها من أجل تخفيف تذمُّر الشعب، لعل أهمها:

- ضعف بريطانيا بسبب الحرب وبروز الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوڤياتي دولتين عُظميين.
- انتشار الأفكار الشيوعية العالمية، وفتح المجال أمام الحزب الشيوعي العراقي لممارسة نشاطه.

وأقامت الحكومة علاقات «دبلوماسية» مع الاتحاد السوڤياتي نظراً لتزايد مكانة الدولة الروسية على الصعيد الدولي، وقوبل تبادل العلاقات «الدبلوماسية» بين البلدين بترحيب بالغ في الأوساط التقدمية والشيوعية في العراق، وعُيِّن أول وزير مفوض لروسيا في بغداد في (ذي الحجة/ تشرين الثاني) وهو غريغوري تسيسيف، أما أول وزير مفوض عراقي في موسكو فكان عباس مهدي[١].

وساهم العراق في إنشاء جامعة الدول العربية في (٧ ربيع الآخر ١٣٦٤هـ/ ٢٢ آذار ١٩٤٥م)، كما وقَّع على ميثاق الأمم المتحدة بعد مناقشته في مجلسي الوزراء والنواب، وأعقب ذلك المطالبة بتعديل اتفاقية عام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م) لتعارضها مع مبادئ هذا الميثاق.

العلاقة مع الأكراد

بعد إعادة احتلال بريطانيا للعراق في عام (١٣٦٠هـ/ ١٩٤٠م)، بدت السلطات العراقية، وكأنها تُركِّز على الأجزاء الجنوبية من البلاد، ما ترك فراغاً في معظم المنطقة الشمالية، استغله الملا مصطفى البرزاني، فهرب من السليمانية في (جمادى الآخرة ١٣٦٢هـ/ حزيران ١٩٤٣م، وتسلَّل عبر الحدود الإيرانية، وعاد إلى برزان، فاستأنف التحرك العسكري لتحقيق آمال الشعب الكردي، فالتفَّ الكثيرون حوله، فأجَّج الشعور الوطني ضد الحكومة العراقية التي عدَّها الأكراد معادية لهم، واشتبك مع القوات العراقية.

خشيت السلطات البريطانية أن يُلهب الملا مصطفى المنطقة الكردية العراقية كلها، ما يؤدي إلى صراع مفتوح، كما كانت متحسسة من استمرار الشكاوى الكردية حول تراجع بغداد عن متطلبات عصبة الأمم وإهمالها العام للمنطقة، ونتيجة للضغط البريطاني، مُنح الملا مصطفى عفواً على أن يُنظر بعين العطف إلى وضعه بعد الاستسلام إلا أنه عومل بجفاء، فاستأنف العمليات العسكرية التي أظهرت عجز

(١) الحسني: جـ٦ ص٢١٦ ـ ٢١٧. Longriqq: p314.

القوات العراقية عن مقاومة البرزانيين وحاجتهم إلى مزيد من التدريب على حرب العصابات في المناطق الجبلية.

أصاب التذمر الدوائر السياسية في بغداد بفعل تطور الأحداث لغير صالحها، فمالت إلى معالجة القضية الكردية بالطرق السلمية فنصح السفير البريطاني في بغداد كيناهان كورنواليس كلاً من الوصي عبد الإله ورئيس الحكومة نوري السعيد بضرورة التفاهم مع الأكراد، وتحقيق تسوية معهم، كما مارس ضغطاً على الملا مصطفى البرزاني لوقف الأعمال العسكرية والقبول بعرض الصلح، وجرت مفاوضات بين الطرفين انتهت إلى موافقة الحكومة على مطالبهم بمنحهم حكماً ذاتياً واستقلالاً ثقافياً، لكن ذلك أغضب الوصي ومعظم أعضاء الحكومة وأعضاء المجلس النيابي الذين رأوا في أي تنازل باتجاه منح الحكم الذاتي للأكراد؛ خطوة تمهيدية للانفصال، وبالتالي الانتقاص من سيادة الدولة العراقية، ما دفع نوري السعيد إلى تقديم استقالة حكومته.

شكّل حمدي الباجه جي حكومة جديدة، فحاول حل الأزمة الناشبة مع الأكراد سلمياً ففشل، فاستأنف الأكراد عملياتهم العسكرية، ورأت حكومة بغداد في (ربيع الآخر ١٣٦٤هـ/ نيسان ١٩٤٥م) نفسها قادرة عقب الثقة التي نالتها، بشن هجوم ضد الأكراد في الشمال لاستعادة سلطتها هناك، وتلقت دعماً من صهر الملا مصطفى البرزاني، محمود آغا الزيباري الذي انشق عنه، ونتج عن العمليات العسكرية طرد الملا من العراق في (ذي القعدة/ تشرين الأول).

انخرط الملا مصطفى البرزاني بعد هروبه إلى إيران في مساندة جمهورية مهاباد التي قامت في المنطقة الكردية في إيران في عام (١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م) على يد قاضي محمد، ثم تخلى عنها في محاولة فاشلة للوصول إلى اتفاق مع الحكومة الإيرانية بتشجيع من السفارة البريطانية في طهران.

لم تُعمِّر جمهورية مهاباد، فقد سقطت في (محرم ١٣٦٦هـ/ كانون الأول ١٩٤٦م)، تلا ذلك طرد الملا مصطفى البرزاني وأتباعه من إيران، ويبدو أن الحكومة الإيرانية لم تثق به، واستغلته فقط في القضاء على جمهورية مهاباد، فذهب إلى العراق، ثم أدرك أن بقاءه في هذا البلد لم يعد آمناً، فغادره في (رجب ١٣٦٦هـ/ حزيران ١٩٤٧م) إلى الاتحاد السوڤياتي عبر تركيا وإيران، وبقي هناك إلى حين قيام ثورة تموز ١٩٥٨ في العراق.

وبسقوط مهاباد ومغادرة الملا مصطفى البرزاني العراق، دخلت السياسة الكردية في طور من الإهمال والنسيان حتى سقوط الملكية في العراق.

الفصل التاسع

العراق في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٤٩م

الأوضاع السياسية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية

أثَّرت سنوات الحرب العالمية الثانية، والأزمات الاقتصادية على الأوضاع الداخلية في العراق بشكل مباشر، فشهدت الساحة السياسية نشاطاً ملحوظاً وزيادة كبيرة في نمو الوعي السياسي بين جميع فئات المجتمع.

الواقع أن العراق كان أحد الأقطار التي عانت من ويلات الحرب، فقد أضحت البلاد خلالها قاعدة مهمة للقوات البريطانية، وطريقاً لمرور مساعدات الحلفاء إلى الاتحاد السوڤياتي، إلى جانب تدني مستوى المعيشة للفرد وتفاقم ظاهرة الغلاء، وانعدام الحريات السياسية وسريان الأحكام العرفية التي فرضتها الحكومات المتعاقبة منذ أحداث (جمادى الأولى ١٣٦٠هـ/ أيار ١٩٤١م)، ولم يفِ القادة السياسيون بوعودهم للشعب، فازدادت الشُّقَّة بينهم، لكن برزت عوامل عدة دفعت إلى التغيير، نذكر منها:

- ازدياد عدد الطلاب، وبخاصة في المعاهد العليا، وكان لذلك علاقة في تكثيف النشاط السياسي، وزيادة فاعليته، وانضمام الكثير من أفراد الشعب إلى جانب القوى السياسية المعارضة للنظام الملكي.
- الأثر الذي تركته حركة رشيد عالي الكيلاني في نفوس العراقيين وبخاصة بعد إعدام بعض قادتها، وقد كشفت تلك الأحداث عن الروح الوطنية الصارمة التي يتمتع بها الشعب العراقي.
- إصغاء الجيل الجديد من الشباب للدعاية الشيوعية التي كان يُروِّجها مؤيدو المعسكر الاشتراكي.
- ظهور تيارات سياسية بفعل تنامي الوعي السياسي واستقطابها فئات الشباب، وكانت تضغط باتجاه الانفراج السياسي، وأبرزها:

أ ـ جماعة كامل الجادرجي وإبراهيم عبد الفتاح، ويُطلق عليهم جماعة الأهالي.

ب ـ جماعة المحامي يحيى قاسم والقوميين من أعضاء نادي المثنى المُلغى منذ الثلاثينات، وقد ساهموا بقدر كبير في مساندة حركة رشيد عالي الكيلاني والضباط الأربعة.

جـ ـ جماعة محمد مهدي الجواهري، وهو من الديمقراطيين.

د ـ الحزب الشيوعي السرّي.

طالبت تلك الجماعات بالانفراج السياسي وعودة الحياة الديمقراطية للبلاد، وإلغاء معاهدة عام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م) أو تعديلها وجلاء القوات البريطانية عن العراق، وتحسين الأوضاع الداخلية[١].

ـ وقوف الوصي ونوري السعيد وبقية الفئة الحاكمة ضد إرادة الشعب، واندفاعهم في الميل إلى بريطانيا التي أعادتهم إلى الحكم بالقوة خدمة لمصالحها.

ـ أحيا فوز حزب العمال البريطاني في الانتخابات العامة عام (١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م) آمال الجماعات السياسية في العراق، وقد رأت في هذا الفوز انتصاراً للشعوب الواقعة تحت السيطرة البريطانية؛ لأن الحزب يميل إلى التفاهم مع تلك الشعوب، الأمر الذي شجَّع الجماعات السياسية على المطالبة بإطلاق الحريات السياسية، وإلغاء الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية التي فرضتها ظروف الحرب، وإلغاء الرقابة على الصحف[٢].

ـ انقسام الحلفاء على أنفسهم بعد انتهاء الحرب إلى كتلتين، شرقية وغربية، فأخذت الدول الغربية (الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، فرنسا) تُنظِّم العالم الديمقراطي على أُسس جديدة، وتُوجِّه أقطار العالم العربي في الشرق الأوسط بخاصة التي وقفت إلى جانب الحلفاء في الحرب، لتمكينها من القيام بواجباتها، وإعطائها حقوقها في الاستقلال والحرية والحماية، خوفاً عليها من هيمنة الاتحاد السوڤياتي، ونصحت هذه الأقطار بالسير داخلياً على نهج ديمقراطي ووقف سياسة الضغط والإكراه التي تمارسها الحكومة العراقية ضد الشعب؛ لأن ذلك سيشجع العناصر الموالية للاتحاد السوڤياتي على تأجيج روح العداء لبريطانيا، وتحسين الأوضاع الاجتماعية، والاستناد إلى جيل جديد من الشباب لتحمُّل المسؤوليات في وجه الدعاية السوڤياتية؛ الأمر الذي يُعزز الاستقرار الداخلي.

كان لا بد للعراق من أن يتأثر بالتنظيمات الغربية والنصائح البريطانية، ويستلزم ذلك تأسيس منظمات وطنية سياسية واجتماعية تقوم بتنظيم الرأي العام، وقد أثَّرت الدعاية

(١) حميدي: ص١٦٣ ـ ١٦٤.

(٢) الحسني: الوزارات جـ٦ ص٣٠١ ـ ٣٠٤.

البريطانية في أوساط القصر ومجلسَي النواب والأعيان، فقام الوصي بإلقاء خطاب أمامهما في (١٢ صفر ١٣٦٤هـ/ ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٥م) أوضح فيه سياسة العراق بعد الحرب، وأعلن عن نية الحكومة في تحقيق إصلاحات اجتماعية وسياسية واسعة، وأكَّد على ضرورة إعادة الحياة السياسية الطبيعية في العراق عبر فتح المجال أمام قيام أحزاب سياسية مختلفة، وسنّ قانون انتخابات جديد، وإنهاء الأحكام العرفية[١].

هيَّأ هذا الجو إلى حصول تغيير وزاري بعد أن أضحت وزارة حمدي الباجه جي غير ملائمة لروح العصر، حيث تعرَّضت لانتقادات عنيفة من جانب النواب والصحافة، فاضطر رئيس الوزراء إلى تقديم استقالته في (٢٥ صفر ١٣٦٥هـ/ ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦م)[٢].

وزارة توفيق السويدي

أراد الوصي عبد الإله تشكيل حكومة تطمئن إليها العناصر الوطنية وتمتص النقمة على الأوضاع السائدة، وتُنهي حال الحرب، وتنقل البلاد إلى عهد جديد، فاختار توفيق السويدي لتشكيلها، فاشترط هذا حلَّ مجلس النواب إذا لم يتجاوب مع سياسة حكومته، فوافق الوصي، وترك له حرية اختيار وزرائه[٣].

تشكَّلت الوزارة في (٢١ ربيع الأول ١٣٦٥هـ/ ٢٣ شباط ١٩٤٦م)، وضمَّت بعض الوجوه الوطنية ممن عُرفوا بمعارضتهم للأوضاع السابقة، وكانت لديهم الرغبة في إنهاء الأوضاع الاستثنائية، من أمثال: سعد صالح وعبد الوهاب محمود وعبد الهادي الظاهر، واحتفظ السويدي لنفسه بوزارة الخارجية قبل أن تُنقل إلى علي ممتاز[٤]، وشكَّل هؤلاء عامل تطمين، ومع ذلك لم تسلم الوزارة من النقد بفعل أن أكثرية أعضائها من شخصيات سبق أن اشتركت في الحكم، أو أنها ساهمت في إيصال البلاد إلى حالتها الراهنة السيئة[٥].

أعلنت الحكومة في بيانها أنها ستسعى إلى نقل البلاد من حال الحرب إلى حال السلم عبر إلغاء الأحكام العرفية، وإغلاق المعتقلات، ورفع الرقابة عن الصحافة، والسماح بتأسيس الأحزاب السياسية، وتشريع قانون جديد للانتخابات النيابية، والعناية بالفلاحين، وتحسين أوضاعهم، وتوزيع الأراضي الأميرية عليهم.

ووعدت الحكومة على الصعيد الخارجي بتعديل معاهدة عام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م)

(١) انظر نص الخطاب في الحسني جـ٦ ص٣١١ ـ ٣١٢.

(٢) حميدي: ص١٦٩. (٣) السويدي: ص٤١٢.

(٤) Longriqq: p334.

(٥) الجادرجي، كامل: مذكرات كامل الجادرجي، تاريخ الحزب الديمقراطي ص١٥.

لجعلها تنسجيم مع روح ميثاق الأمم المتحدة، والعمل على الصعيد العربي على تعزيز جامعة الدول العربية، والمحافظة على حقوق الشعب الفلسطيني ومساعدته في المجالات كافة[1].

بدأت الوزارة أعمالها في ظل ظروف داخلية ودولية جديدة، وهي تطمح إلى تحقيق وعودها، فأغلقت معتقل الرمادي، وألغت الأحكام العرفية والرقابة على الصحف، وأنهت العمل بمرسوم صيانة الأمن العامة وسلامة الدولة، وسمحت بإصدار صحف جديدة، وأجازت نقابات عمالية، وعدَّلت قانون الانتخاب[2].

إجازة الأحزاب السياسية

لم تكن الأحزاب السياسية التي أجازتها وزارة توفيق السويدي بالشيء الجديد في العراق، فقد مارس العراقيون الحياة الحزبية منذ تأسيس الدولة العراقية في عام (١٣٣٩هـ/ ١٩٢١م)، وظهرت الأحزاب المنظمة في العام التالي، نذكر منها حزبان هما: الحزب الوطني العراقي وحزب النهضة العراقية، واشتهر هذان الحزبان بمعارضتهما للهيمنة البريطانية على العراق، فأقدمت بريطانيا على حلِّهما، ونفت زعماءهما إلى جزيرة هنجام في المحيط الهندي، ثم شجَّعت على تأليف حزب مؤيد للحكومة، والتحالف معها، هو الحزب الحر العراقي، لكن هذا الحزب انحلَّ بعد عقد المعاهدة العراقية ـ البريطانية عام (١٣٤٠هـ/ ١٩٢٢م).

وظهرت محاولة أخرى لظهور الأحزاب في عهد الانتداب بعد تصديق قانون الانتخاب في (١ محرم ١٣٤٣هـ/ ٢ آب ١٩٢٤م)، فتأسس حزب الأمة برئاسة ناجي السويدي، وحزب الاستقلال الوطني في الموصل، وحزب التقدم برئاسة عبد المحسن السعدون، وحزب الشعب الذي ألَّفه ياسين الهاشمي، وحزب العهد برئاسة نوري السعيد، وحزب الإخاء الذي شكَّله كل من ناجي السويدي وياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني، وعاد الحزب الوطني العراقي إلى النشاط مرة أخرى.

يُلاحظ أن الأحزاب في عهد الانتداب كانت تسعى إلى الحصول على الاستقلال، ودخول العراق إلى عصبة الأمم، وهي ضعيفة التكوين، ومناهجها أشبه ما تكون بمناهج الوزارات، واقتصر نشاطها على المجالس النيابية، والوصول إلى الحكم أو البقاء فيه[3]، وأكثرها قائم على العلاقات الشخصية بين الأعضاء، وكانت

(١) حميدي: ص١٧٣ ـ ١٧٤.
(٢) المرجع نفسه: ص١٧٣ ـ ١٧٦. العمر: ص٣٨٣ ـ ٣٨٤.
(٣) كبة، محمد مهدي: مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ ـ ١٩٥٨، ص١٥٧.

تنهار بسرعة إما نتيجة مضايقة الحكومة أو ظهور خلافات بين أعضائها، ولم يبقَ منها في عهد الاستقلال عام (١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م) سوى حزب الإخاء الوطني العراقي، وذلك بفعل تعطيل الحياة الحزبية بين عامي (١٣٥٤ ـ ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩م)، وعلى الرغم من ذلك، ظهر حزب سري هو الحزب الشيوعي العراقي[1].

استمر هذا الوضع الحزبي خلال الحرب العالمية الثانية، وبفعل فشل الجهود في سبيل قيام جبهة وطنية؛ استمرت أيضاً الجماعات الحزبية في نشاطها من أجل الحصول على إجازة العمل الحزبي.

تقدمت ستة أحزاب مختلفة التوجهات السياسية، بعد تأليف وزارة السويدي، بطلب إلى وزير الداخلية سعد صالح لإجازتها، فمنحت الوزارة خمسة منها حق ممارسة النشاط السياسي وهي:

- **حزب الاستقلال**

يُمثِّل هذا الحزب التوجه القومي، ومن مؤسسيه: محمد مهدي كبة، وداود السعدي، وفائق السامرائي، وعبد الرزاق الظاهر، وخليل كنة، وإسماعيل الغانم، وعبد الرحمٰن الخضير، والملاحظ على أعضاء الهيئة المؤسسة بأن أغلبهم من المثقفين المحامين والأعيان وأبناء الملَّاك، ويدل انتماؤهم على التوجه اليميني للحزب[2].

والواقع أنهم كانوا من القوميين الموالين لرشيد عالي الكيلاني، ولهم مواقف معروفة ضد الغرب.

أجازت وزارة الداخلية تأسيس الحزب في (٢٩ ربيع الآخرة ١٣٦٥هـ/ ٢ نيسان ١٩٤٦م).

دعا الحزب في سياسته الداخلية إلى إقامة حياة دستورية صحيحة عبر إصلاح قوانين الانتخاب والإدارة، وتعزيز استقلال القضاء، ورفع مستوى الصحافة، والعناية بالجيش وتثقيفه بالروح الوطنية، وإصلاح الشرطة ورفع مستواها المسلكي والثقافي، واحترام القوميات الأخرى، كما دعا في مجال السياسة الاقتصادية والمالية إلى محاربة البطالة والفقر والتعسف الاقتصادي عبر توزيع الأراضي الزراعية توزيعاً عادلاً، واستثمار جميع الموارد الزراعية، وزيادة الإنتاج والاهتمام بالصناعة بالتعاون مع الأقطار العربية، ومساهمة الدولة في المشاريع الصناعية الكبرى.

وعالج منهاج الحزب القضايا الاجتماعية والتربوية والصحية، فدعا إلى رفع

(١) حميدي: ص١٧٦ ـ ١٨٤. (٢) العقاد: ص٣٥١.

مستوى معيشة العمال عبر تعيين الحدِّ الأدنى للأجور، وتأسيس نقابات العمال تحت رقابة الدولة.

وهدف الحزب في سياسته الخارجية إلى العمل على تعزيز كيان العراق، وتحقيق سيادته الكاملة، والسعي لتعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية بشكل يُحقق السيادة الوطنية.

ودعا الحزب إلى مساندة الأقطار العربية التي ترزح تحت نير الاستعمار للحصول على استقلالها، والعمل على تحقيق الوحدة العربية، وأولى الحزب القضية الفلسطينية اهتماماً خاصاً، وجعل من أولى واجباته مكافحة الصهيونية ومقاومة إنشاء كيان صهيوني في فلسطين أو في قسم منها[١].

افتقر الحزب إلى وجود تشكيلات حزبية منظمة لنشر مبادئه، حتى أن اللجان المنصوص عليها في نظام الحزب لم تجتمع ولم تتخذ أية مقررات، باستثناء اللجنة العليا والهيئة التنفيذية[٢].

• حزب الأحرار

يرجع هذا الحزب في تكوينه ونشأته إلى تكتل بعض النواب، ورجال السياسة القدماء، وكان نوري السعيد هو صاحب فكرة تأليفه بالإضافة إلى بعض القادة السياسيين ممن ارتضوا العمل معه، وبعض الوجوه الجديدة الطامحة إلى السلطة في المستقبل.

وضع الحزب برنامجه بإشراف نوري السعيد ومساهمة عبد الوهاب محمود، وتكوَّنت الهيئة المؤسَّسة في ظل غياب نوري السعيد في تركيا للتفاوض في عقد معاهدة عراقية ـ تركية، على أن تكون الهيئة مؤقتة إلى حين عودته، وعندما عاد إلى العراق كانت الأوضاع السياسية الخارجية قد تغيَّرت، وبخاصة انهيار جمهورية مهاباد في إيران، وأضحت السلطة تخشى الوجود الحزبي، وتخلَّى نوري السعيد عن فكرة الحزب، وبدأ بمعارضة وزارة توفيق السويدي وإسقاطها[٣].

وبعد استقالة توفيق السويدي انضم مع معظم وزرائه إلى الحزب، وأضحى رئيساً له، وسعد صالح نائباً للرئيس[٤]، ويبدو أنه كان يتوخى أهدافاً شخصية،

(١) حميدي: ص١٨٧ ـ ١٨٨، وانظر النص الكامل لمنهاج الحزب في: حزب الاستقلال النظامان الأساسي والداخلي.
(٢) كنة، خليل: العراق أمسه وغده، ص٧٦.
(٣) حميدي: ص٢٠٧ ـ ٢٠٨.
(٤) جريدة صوت الأحرار العدد ٤٢، تاريخ ١٦ حزيران ١٩٤٦.

ومزايا لم تتحقَّق، فترك الحزب، وتبوَّأ سعد صالح رئاسته، ثم تلاه عبد الوهاب محمود[١].

كان هدف الحزب على الصعيد الداخلي، النهوض بالشعب العراقي، والعمل على توحيد صفوفه، والتعاون على تنظيم البلاد بالأساليب والطرق الحديثة، ودعا إلى إصلاح الإدارة العامة، وتسخيرها في خدمة الشعب، وقيام مشاريع إنشائية وعمرانية، واستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة، وتشجيع الشركات الأهلية وشبه الحكومية.

ودعا الحزب على صعيد السياسة الخارجية إلى التعاون مع الحكومات العربية، ومساعدة البلاد العربية غير المستقلة على نيل استقلالها، وفي مقدمتها فلسطين، ووقف الحزب موقفاً معتدلاً من معاهدة عام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م)، وقد طالب بتعديلها لا إلغائها، كما رأى ضرورة التعاون مع بريطانيا، وأكَّدت صحيفة الحزب على أن تعديل المعاهدة بات من الأمور المهمة لمصلحة البلاد؛ لأنَّه يتناول جوهر علاقة العراق مع الحليفة بريطانيا[٢].

• الحزب الوطني الديمقراطي

شكَّلت جريدة الأهالي التي عادت إلى الصدور في عام (١٣٦١هـ/ ١٩٤٢م) النواة لتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي بعد انسحاب عزيز شريف وعبد الفتاح إبراهيم من جماعة الأهالي، وقد ضمَّ اليساريين المعتدلين وعلى رأسهم كامل الجادرجي، ومحمد حديد، وحسين جميل.

وقدَّمت الهيئة المؤسِّسة طلباً إلى وزارة الداخلية في (١ ربيع الآخر ١٣٦٥هـ/ ٥ آذار ١٩٤٦م، لتأسيس حزب سياسي باسم الحزب الوطني الديمقراطي.

هدف الحزب على الصعيد الداخلي، القيام بإصلاح عام في النواحي كافة؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفق خطة شاملة ومنسَّقة، من أجل تطوير البلاد ونقلها من وضعها المتأخر إلى دولة ديمقراطية عصرية، وسعى الحزب إلى تحقيق هدفه بالطرق الديمقراطية.

ودعا الحزب إلى قيام نظام سياسي ديمقراطي ونيابي، وتطبيق نظام الانتخاب المباشر، وإنماء الحياة الحزبية، وتأييد الحريات الديمقراطية، وإصلاح الجهاز الحكومي والجيش وتحديثهما، وضمان استقلال القضاء، وزيادة الإنتاج الزراعي

(١) العمر: ص٣٨٤ ـ ٣٨٥.
(٢) جريدة صوت الأحرار، تاريخ ١٦ آب ١٩٤٦م.

وحُسن توزيعه، وتقليل الفروق الاقتصادية[1].

ودعا الحزب في سياسته الخارجية مع العالم العربي إلى تحقيق اتحاد البلاد العربية، وتقوية جامعة الدول العربية، والعمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها، كما دعا في سياسته الخارجية مع بريطانيا إلى إكمال استقلال العراق، وإقامة علاقات بين البلدين تقوم على أساس الصداقة والمنافع المتبادلة، والتساوي في الحقوق والواجبات بحيث تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة، وتبديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية وفق هذه الأُسس[2]، وهاجم الحزب المعاهدات الثنائية التي عقدها العراق مع كل من تركيا في (٢٥ ربيع الآخر ١٣٦٥هـ/ ٢٩ آذار ١٩٤٦م)، والأردن في (٢٣ جمادى الأولى ١٣٦٦هـ/ ١٤ نيسان ١٩٤٧م)، والتي صادقت عليها وزارة صالح جبر، إرضاء لنوري السعيد، وقد عدَّ الحزب هذه التعاقدات الثنائية بمثابة تعاقدات مع بريطانيا من أجل تكوين الكتلة الشرقية، أو الدفاع المشترك ومحور بغداد ـ عمان، ما يُتيح لبريطانيا التدخل مجدداً عبر اللجان، وعدَّ الحزب المعاهدة مع تركيا إضعافاً وتفككاً للجامعة العربية، وتوريطاً للعراق في تكتلات دولية لا مصلحة له فيها[3].

• حزب الشعب

تقدمت جماعة الوطنيين الديمقراطيين برئاسة يحيى قاسم المحامي، على أثر إعلان وزارة نوري السعيد الثانية في (ذي الحجة ١٣٦٢هـ/ كانون الأول ١٩٤٣م)، بأنها ستعيد الحياة الدستورية، بطلب تأليف حزب سياسي باسم حزب الشعب، وقد هدف إلى تطوير العراق، ونقله من البداوة إلى الحضارة، وبعث الحريات الديمقرطية، واستكمال السيادة الوطنية[4].

وعندما استقالت وزارة نوري السعيد وخلفتها وزارة حمدي الباجه جي جدَّد يحيى قاسم وزملاؤه تقديم الطلب إلى وزارة الداخلية، في (٤ جمادى الأولى ١٣٦٣هـ/ ٢٧ نيسان ١٩٤٤م)، لتأليف حزب الشعب، ولما تلكأت الوزارة في الموافقة على الطلب، طلبت الهيئة المؤسسة تدخُّل رئيس الوزراء من أجل إجازة الحزب، ودعَّمت طلبها بحملة إرسال عرائض وبرقيات، وأصدرت جريدة يومية سياسية باسم حزب الشعب، وقامت هذه الجريدة بتوضيح المناهج والأهداف التي

(١) حميدي: ص٢٥٧.
(٢) شريف، عبد الرحيم: معاهد ١٩٣٠ باطلة يجب إلغاؤها ص١٥، ٢٢.
(٣) جريدة صوت الأهالي، تاريخ ١٨ أيار ١٩٤٧م، العمر: ص٣٨٥.
(٤) الوطن العدد ١ تاريخ١٠ تموز ١٩٤٥م.

تسعى إليها، ومنها: تحقيق تقدُّم العراق سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، احترام سيادة العراق وتعزيز استقلاله في السياستين الداخلية والخارجية، وتوطيد كيانه الدولي، والتعاون مع الدول العربية، ورفع الحواجز المصطنعة بين مختلف هذه البلاد، وتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية مع جميع الدول الديمقراطية[1].

ويبدو أن خلافاً حصل بين أعضاء الهيئة المؤسسة للحزب أدى إلى انسحاب يحيى قاسم منها بتاريخ (٢٤ شوال/ ١٢ تشرين الأول)، وانضمَّ إليها عزيز شريف في (صفر ١٣٦٤هـ/ كانون الثاني ١٩٤٥م)، وبرز كعضو فاعل فيها، فأصدر مجلة سياسية أسبوعية باسم الوطن، تُعبِّر عن تطلعات الهيئة في بثِّ الحريات والحياة الديمقراطية، وتأليف الأحزاب السياسية.

وكان آخر طلب تقدَّم به مؤسسو حزب الشعب إلى وزارة الداخلية في (٢٨ محرم ١٣٦٥هـ/ ٢ كانون الثاني ١٩٤٦م)، كان من بينهم شريف عزيز، وتوفيق منير، وعبد الأمير أبو تراب، وعلى الرغم من توجُّه معظم أعضاء الهيئة نحو الشيوعية، واعتناقهم مبادئها، إلا أن وزارة الداخلية أجازت الحزب في (٢٩ جمادى الأولى/ ٢ نيسان)[2].

وطالب حزب الشعب بإلغاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية وجلاء الجيوش البريطانية، وعدَّها بحكم الباطلة بعد دخول العراق عضوية الأمم المتحدة؛ لأن هذه العضوية تشترط أن تكون الدولة مستقلة[3].

• الحزب الشيوعي

حاول الحزب الشيوعي العراقي الذي كان يتمتع بنشاط سرّي منذ تكوينه في (ربيع الآخر ١٣٥٤هـ/ تموز ١٩٣٥م) أن يجد واجهة حزبية له تحت اسم حزب التحرر الوطني، إلا أن الحكومة رفضت ذلك؛ لأن أسماء المتقدمين بطلب الترخيص كانوا معروفين بانتمائهم الشيوعي، غير أن هذه الجماعة قدَّمت طلباً باسم عصبة مكافحة الصهيونية، فأُجيزت وعُدَّت واجهة علنية للحزب الشيوعي[4].

تعقيب على ظهور الأحزاب

بدأ الناس ينتمون إلى هذه الأحزاب التي أضحت لها صحف تنطق باسمها، وانطلق الشعب بعد كبت استمر أربع سنوات ينتقد تصرفات المسؤولين، واجتاحت العراق موجة عارمة من الوطنية.

ونتيجة لظهور هذه الأحزاب، بدأ في العراق صراع عقائدي بينها، حيث كان

(١) جريدة الشعب العدد ٢، تاريخ ٤ أيلول ١٩٤٤م. (٢) حميدي، ص٣١٤.
(٣) شريف: ص١٥، ٢٢. (٤) العمر: ص٣٨٦.

حزب الاستقلال ومن ورائه القوميون يُنادون بفكرة الوحدة العربية، ويبشرون بها وبأهدافها السامية، في حين لم تُعر الأحزاب اليسارية وبخاصة الحزب الشيوعي هذا الموضوع أي أهمية، بل إن هذه الأحزاب انتقدت فكرة الوحدة القومية، وطالبت بمزيد من الحريات الديمقراطية، وعلى الرغم من هذا النزاع فقد اتفق الطرفان على مقاومة السلطة والدفاع عن حقوق الشعب، والتصدي للاستعمار ومشاريعه[1].

استقالة وزارة توفيق السويدي

هدَّد إطلاق الحرّيّات النظام الملكي والفئة السياسية التقليدية وكبار الملّاك، فاتفقت مصالحهم على مقاومة وزارة توفيق السويدي وإسقاطها، والقضاء على المكتسبات التي حصل عليها الشعب في عهدها، واتَّبعوا أسلوب الإضراب من أجل هذه الغاية، فامتنع سبعة عشر عضواً من أعضاء مجلس الأعيان عن حضور جلسات المجلس لتعطيل النصاب وعدم التصديق على قانون الانتخاب الجديد وقانون الميزانية المؤقتة لشهري (رجب وشعبان ١٣٦٥هـ/ حزيران وتموز ١٩٤٦م)، وانضم الوصي إلى جانب هذه المعارضة وهو الذي أيَّد وزارة توفيق السويدي ظاهرياً فقط، وأدرك الآن خطورتها على النظام الملكي[2]، فطلب من الأعيان الممتنعين الحضور لتصديق قانون الانتخاب الجديد، ووعدهم بإقالة الوزارة بعد التصديق عليه[3]، فصادق الأعيان على القانون المذكور في (١٩ جمادى الآخرة/ ٢٣ أيار)، ثم قدَّمت وزارة توفيق السويدي استقالتها في (٢٦ جمادى الآخرة/ ٣٠ أيار)، واتَّهم رئيسها كلاً من نوري السعيد وأرشد العمري بتزعم المؤامرة ضده وإجباره على الاستقالة[4].

كان من الطبيعي أن تستنكر الأحزاب السياسية والجماعات الوطنية إجبار الوزارة على الاستقالة، والأسلوب التي تمَّت به، وقد خشيت على ضياع مكتسباتها، وأوضحت أن توجُّه الوزارة في إدارة السياسة العامة، لم يُطمئن مصالح وأهواء بعض الجهات، فلجأت إلى التواطؤ لإجبارها على الاستقالة[5].

وزارة أرشد العمري

كلَّف الوصي عبد الإله أرشد العمري بتشكيل الوزارة الجديدة، وهو أحد الأعيان المضربين، فشكَّلها في (١ رجب ١٣٥٦هـ/ ١ حزيران ١٩٤٦م). جاء تكليف أرشد

(١) عبد الحميد، صبحي: أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق، ص٢٣.
(٢) كنة: ص٧٧، حميدي ٤٢٠ ـ ٤٢١. (٣) الحسني: جـ٧ ص٨٨.
(٤) السويدي: ص٤٤٥ ـ ٤٤٦.
(٥) جريدة الوطن، العدد ١٤٦، تاريخ ٢ حزيران ١٩٤٦م.

العمري المعروف بحزمه، بهدف الضغط على المعارضة، وتحديد نشاطها وبخاصة فيما يتعلق بمطالبتها بإلغاء معاهدة عام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م) التي أوصت بها الوزارة السابقة، وكانت رغبة القصر ومعه النخبة الحاكمة أن يبقى مفعولها سارياً أطول مدة ممكنة؛ لأن إلغاءها سيعرِّض النظام الملكي إلى الخطر، ويضعه في مأزق حرج، ويُفقد الغطاء البريطاني والحماية التي كانت تؤمنها له بريطانيا، وسيجعله تحت ضغط القوى الوطنية والشعبية، ما قد يؤدي به إلى الزوال[1].

قوبلت الوزارة الجديدة بموجة من الشكوك حول مهمتها، فوُصِفت بأنها بداية لسياسة تعسفية اضطهادية، لما عُرف عن رئيسها بأنه أبعد الناس عن الديمقراطية[2]، فأسرع رئيسها إلى عقد مؤتمر صحفي ردَّ فيه على المتشكِّكين، وأعلن بأن حكومته حيادية، انتقالية، لن تسعى إلى تعديل المعاهدة، وأن مهمتها الأساس إدارة وإنجاز الانتخابات النيابية.

لكن لما بدأ أرشد العمري يمارس سياسته الاصطدامية مع الأحزاب السياسية المعارضة من أجل تحجيم دورها، وإضعاف نفوذها، كان بحاجة إلى دعم السفارة البريطانية، وفعلاً فقد شجعته في البداية، فعطَّل جريدة العصبة في (٦ رجب/ ٦ حزيران)، واعتقل مسؤوليها، وطلب من الادِّعاء العام إقامة الدعوى على مؤسسي حزب التحرر الوطني لممارستهم العمل السياسي باسم الهيئة المؤسسة من دون الحصول على إجازة، وضيَّق حرية الصحافة، فأغلق جريدة الرأي العام، ومجلة الرابطة، ما أدى إلى تصاعد الانتقادات ضد حكومته[3].

ومضت وزارة أرشد العمري في سياستها القمعية، فتصدَّت في (٢٨ رجب/ ٢٨ حزيران) لإحدى التظاهرات التي قام بها حزب التحرر الوطني وعصبة مكافحة الصهيونية، وهما واجهتان للحزب الشيوعي السرّي، احتجاجاً على سياسة القمع والظلم الجارية في فلسطين، فقمعتها الحكومة بالقوة[4]، وأوقفت عدداً من المتظاهرين وفصلت الوزارة مَن تظاهر من الموظفين والعسكريين من وظائفهم، واتخذت الإجراءات الانضباطية بحقهم، وطلبت من وزارة الدفاع وضع حدٍّ لانتشار الشيوعية التي بدأت تتغلغل في الجيش.

وتظاهر أهالي الموقوفين في (٦ شعبان/ ٦ تموز) احتجاجاً على إضراب هؤلاء

(١) الجعفري، محمد حمدي: انقلاب الوصي في العراق ص٤٩.
(٢) كنة: ص٧٧.
(٣) جريدة الوطن العدد ١٥٦، تاريخ ٢٤ حزيران ١٩٤٦م.
(٤) ياغي، اسماعيل أحمد: حركة رشيد عالي الكيلاني، دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، ص١٣٦.

عن الطعام، وطالبوا بإطلاق سراحهم، فواجهتهم الشرطة بالقوة وفرَّقتهم واعتقلت اثنين وعشرين منهم، وتفرَّق الباقون[1].

وواجهت الحكومة إضراب عمال شركة النفط في كركوك بالقوة، وكان هؤلاء يشعرون بالغبن لتدنِّي أجورهم، فطالبوا بزيادتها، وتطبيق قانون العمل، وتوفير مساكن لهم، والسماح لهم بتكوين نقابات عمالية، غير أن إدارة الشركة تغاضت عن مطالبهم، فأضربوا وقاموا بمظاهرة في كركوك مطالبين بتدخل الحكومة بوصفها وسيطاً، وبدلاً من استجابتها لمطالبهم، واجهتهم بالقوة، وألقت بعضهم في السجون، فاجتمع العمال في مكان يُعرف بـ «قاورباغي» بكركوك وطالبوا بإطلاق سراح المعتقلين، ففرَّقتهم الشرطة بالقوة وقتلت خمسة منهم، وسقط أربعة عشر جريحاً منهم أيضاً[2].

أثار اندفاع أرشد العمري ومغالاته في استخدام القوة والعنف قلق السفارة البريطانية بحجة أن العنف ضد القوى الوطنية قد يدفع الأخيرة إلى استخدام العنف أيضاً ضد السلطة، فتضطر إلى الالتجاء إلى الجيش، فيتحرك هذا لتغيير النظام، فتفقد عند ذاك واحداً من أهم مرتكزاتها في المنطقة[3].

ويبدو أن أرشد العمري لم يكن مقتنعاً بوجهة نظر السفارة، فأرسل في شهر (ذي القعدة ١٣٦٥هـ/ أيلول ١٩٤٦م) وزير خارجيته فاضل الجمالي إلى لندن لمناقشة الحكومة البريطانية في كيفية الحصول على دعم شامل لسياسته، فعارض وزير الخارجية بيفن سياسة أرشد العمري، وتوافقت وجهة نظره مع وجهة نظر السفارة البريطانية في بغداد، واستغل وزير الخارجية البريطاني وجود فاضل الجمالي في لندن للتباحث معه حول تعديل معاهدة عام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م)، لكن كان هناك رجلان فقط يستطيعان تحمُّل مسؤولية تعديل المعاهدة ويثق بهما البريطانيون، هما نوري السعيد والوصي عبد الإله، وكان الأول خارج الحكومة، ولا بد أن يكون رئيساً لمجلس الوزراء حتى تسير المفاوضات، لذلك أبرق بيفن إلى الوصي يحثُّه على إقصاء أرشد العمري وتكليف نوري السعيد بتشكيل حكومة جديدة، فلم يتردد الوصي في تنفيذ مضمونها، فأقال حكومة أرشد العمري في (١٨ ذي الحجة ١٣٦٥هـ/ ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦م) وعهد إلى نوري السعيد بتشكيلها.

(١) حميدي: ص٤٢٥.
(٢) الحسني: جـ ٧ ص١١٣.
(٣) الجعفري: ص٥٠.

وزارة نوري السعيد التاسعة

أبصرت وزارة نوري السعيد التاسعة النور في (٢٥ ذي الحجة/ ٢ تشرين الثاني)، وكانت ظروف العراق تتطلب وزارة ائتلافية قوية تضم العناصر الجيدة من الأحزاب، وتسعى إلى الاستقرار المطلوب، فأجرى نوري السعيد مباحثات مع كامل الجادرجي، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، وتوفيق السويدي رئيس حزب الأحرار، لترشيح أعضاء من حزبيهما، وينوب عنهما في التشكيلة الوزارية الجديدة، فاشترطا عليه: ضمان حرية الكلام في مجلس النواب، وقيام الحكومة بإجراء انتخابات نيابية حرة، وعدم التعامل مع المشكلات بالتصريحات الكلامية فقط وإنما بالعمل الجاد، فوافق نوري السعيد على هذه الشروط، وقد مثَّل الجادرجي: محمد حديد وزير التموين، ومثَّل السويدي: علي ممتاز الدفتري وزير المواصلات والأشغال[1].

لم تضع الوزارة الجديدة برنامجاً وزارياً بسبب إعلان رئيسها بأنها انتقالية، لكن نوري السعيد عمد إلى توضيح سياسة حكومته عبر سلسلة من المؤتمرات الصحفية الأسبوعية، فهي وزارة حيادية انتقالية ستجري الانتخابات النيابية بحيث تشترك فيها فئات المجتمع كافَّة، وأنه سيترك الوزارة للأكثرية بعد ظهور نتائجها، وأن خطة حكومته في الانتخابات تقوم على ثلاثة أُسس هي:

١ ـ منع التزوير.

٢ ـ منع كل حركة تهديد أو اعتداء.

٣ ـ عدم استغلال الحكومة نفوذها لتفضيل مصلحة شخص على آخر[2].

وأعلن نوري السعيد في مجال السياسة الخارجية، أن أمن البلاد ومصالحها لهما الأولية في سياسته، وينبغي على العراق أن يتحالف مع قوة أو مجموعة قوى تساعده في تحقيق أمنه، وبخاصة الأمم المحبة للسلام، وهي إشارة واضحة إلى تعزيز العلاقة مع بريطانيا، وتمهيداً لقبول تعديل صيغة المعاهدة الجديدة التي تنوي حكومته الدخول في مفاوضات بشأنها مع بريطانيا[3].

قوبلت الوزارة الجديدة بردود فعل متباينة، فقد أيَّدت الأوساط السياسية الحاكمة وصحفها الوزارة[4]، وشكَّكت الأوساط الحزبية التي لم تشترك فيها في نواياها،

(١) الجعفري: ص٥١ ـ ٥٢.
(٢) جريدة الزمان العدد ٢٧٧٢، تاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٦م.
(٣) الجعفري: ص٥٢.
(٤) جريدة الزمان، العدد ٢٧٧٢، تاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٦م.

وبخاصة أن رئيسها موالٍ للغرب، ويدعو إلى المشاريع الاستعمارية، وهاجمت حزبي الوطني الديمقراطي والأحرار لاشتراكهما فيها[1].

بدأ نوري السعيد عمله بإلغاء جميع القرارات والإجراءات التي اتخذتها حكومة أرشد العمري ضد السياسيين المعارضين والصحف الوطنية، ثم اتخذ قراراً بحلّ مجلس النواب، وباشر باتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات بعد أن ضمن مشاركة أحزاب المعارضة[2].

لكن الحكومة ما لبثت أن تصدَّعت قبل إجراء الانتخابات بفعل عاملين:

الأول: إنشاء فروع حزبية في الألوية، فقد سمحت بإنشاء هذه الفروع بناء على طلب الأحزاب السياسية، ما عرَّضها للانتقاد.

الثاني: اتهامها بالتدخل في الانتخابات، فقد اتهمت الأحزب المشاركة في الوزارة، كتلة وزير المالية صالح جبر بالتدخل في الانتخابات لمصلحة مرشحيها، واستغلال مناصبهم الوزارية لهذا الغرض، وظهرت بوادر هذا التدخل عندما أخذت الشرطة تجوب مناطق الاقتراع لإجبار الناخبين على انتخاب مرشحي الحكومة[3]، وبعد أن عمَّم القصر على متصرفي الألوية قائمة بأسماء مرشحيه لضمان فوزهم[4].

أدَّت تدخلات السلطة إلى استقالة وزير التموين محمد حديد في (٢ صفر ١٣٦٦هـ/ ٢٦ كانون الأول ١٩٤٦م)، ووزير المواصلات والأشغال علي ممتاز الدفتري بعد يومين، وكانا على قناعة بأن الانتخابات لن تكون حرَّة نتيجة لهذه التدخلات[5].

انتهت الانتخابات في (١٧ ربيع الآخر ١٣٦٦هـ/ ١٠ آذار ١٩٤٧م) وفاز فيها مرشحو الحكومة بغالبية المقاعد، وفاز الحزب الوطني بخمسة مقاعد من أصل مئة وثمانية وثلاثين مقعداً انسحب منهم واحد هو حسين جميل، وفضَّل الأربعة الباقون البقاء في مقاعدهم، لكنهم انسحبوا من الحزب الذي قاطع الانتخابات[6].

وهكذا استطاع نوري السعيد ببراعته السياسية أن يُنهي الانتخابات بضمان وصول غالبية مرشحي الحكومة إلى المجلس الجديد.

---

(١) جريدة الوطن، العدد ٢٤٦، تاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٦م.

(٢) الجعفري: ص٥٢.

(٣) الياسري، قبيس عبد الحسين: الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة تموز ١٩٥٨، ص٢٣.

(٤) السويدي: ص٤٥٢. (٥) الحسني، جـ٧ ص١٣٧ ـ ١٤١.

(٦) حسين، فاضل، ص٩١.

احتجت الأحزاب المعارضة على النتائج، وطالبت بحلّ المجلس النيابي؛ لأنَّه لا يُمثل إرادة الأمة، ورحَّبت السفارة البريطانية بما أسفرت عنه الانتخابات، وذكرت بأنها جرت بحريَّة، وعدَّت نتائجها بمثابة انتصار كبير لأصدقائها الأوفياء وممثليهم، ووجدت فيها فرصة ملائمة يمكن استثمارها للبدء في المفاوضات لتعديل معاهدة عام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م).

لكن البريطانيين كانوا حذرين بسبب كون مطالب العراقيين مرتبطة بالتأثر الذي أحدثه قرار تقسيم فلسطين، وكان له ردُّ فعل عربي سلبي، ورأى الوصي البدء فوراً في عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا، ولم يكن رأي نوري السعيد متوافقاً مع رأيه، بسبب انسحاب ممثلي الأحزاب من الوزارة، والظروف التي أحدثها قرار تقسيم فلسطين، لكن اتفاقه السابق مع البريطانيين على أن يكون ممهداً لمجيء صالح جبر الذي سيتولى المفاوضات لعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا؛ دفعه إلى الاستقالة.

والواضح أن المساعي كانت مبذولة لمصلحة صالح جبر كي يخلف نوري السعيد، وكانت تصدر عن جهات عديدة حتى شاع بأن أكثرها كانت تموِّله الاستخبارات البريطانية[1].

استقالت وزارة نوري السعيد في (١٨ ربيع الآخر/ ١١ آذار)، فكلَّف الوصي صالح جبر المدعوم من قِبل القصر بتشكيل الوزارة الجديدة التي أبصرت النور في (٧ جمادى الأولى/ ٢٩ آذار).

وزارة صالح جبر

كان صالح جبر أول شيعي في تاريخ العراق المعاصر يُعهد إليه بتشكيل الوزارة، وقد استُقبلت بمعارضة الأحزاب السياسية كلها، وأعلنت أن الهدف من مجيء هذه الوزارة، تنفيذ السياسة الاستعمارية الرامية إلى إنشاء التكتلات والمشاريع الاستعمارية التي تربط العراق بعجلة الاستعمار[2].

أعلنت وزارة صالح جبر برنامجها الوزاري الذي تضمَّن:

على **الصعيد الداخلي**: العمل على ضمان الوحدة العراقية والمساواة التامة بين أبنائه، ومكافحة المبادئ الهدامة، والدعايات الضارة، والحيلولة دون تسرُّب شرورهما ومفاسدهما إلى فئات الشعب، ودعت إلى إصلاح الجهاز الإداري، وإصلاح الجيش وتجهيزه بالأسلحة والآليات الحديثة، والعمل على تعزيز استقلال

---

(١) السويدي: ص٤٥٧. (٢) حميدي: ص٤٥٩.

القضاء، واتِّباع سياسة مالية سليمة، ومكافحة الغلاء، وتشجيع الصناعة الوطنية، وزيادة الإنتاج الزراعي، والاهتمام بالشؤون الصحية والاجتماعية والثقافية[١].

وعلى الصعيد الخارجي: ـ تبديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية على أساس ضمان المصالح المشتركة بين البلدين.

ـ تقوية روابط الأخوة والاتحاد بين العراق وسائر دول الجامعة العربية، والمضي في تنمية هذه الصلات وفق ميثاق جامعة الدول العربية، وتحقيق أهدافها.

ـ اعتبار القضية الفلسطينية قضية العراق والعمل على إنقاذها من الأخطار التي تتعرَّض لها.

ـ تعزيز صلات الصداقة القائمة بين العراق وبين الدولتين المجاورتين تركيا وإيران، وتقوية الروابط السياسية والاقتصادية معهما عملاً بروح ميثاق سعد آباد[٢].

لقي برنامج صالح جبر الوزاري نقداً كبيراً في مجلس النواب وبخاصة فيما يتعلق بموضوع المعاهدة العراقية ـ البريطانية، كما لقي هجوماً من جانب الصحافة؛ ما دفعه إلى الإعلان في (١٠ جمادى الآخرة ١٣٦٦هـ/ ٢٧ نيسان ١٩٤٧م) بأن شروط تعديل المعاهدة سيتم إقرارها بعد دراسة مستفيضة، وأن الحكومة سوف تناقش الموضوع مع بقية الأطراف السياسية، إلا أنها لن تلتزم بما ينتج عنها[٣].

وشهدت المدة التي قضاها صالح جبر في الحكم، احتجاجات شعبية واسعة بسبب مأساة فلسطين، كما شهدت موسماً زراعياً غير منتج أدى إلى ارتفاع الأسعار، فاستغلَّت المعارضة هذه الفرصة لتهاجم الحكومة، واتهمتها بالإهمال، وأوصل توقيع المعاهدة العراقية ـ البريطانية الجديدة الأزمة إلى ذروتها، وأدَّت إلى استقالة الحكومة.

معاهدة بورتسموث وتداعياتها

الواقع أن العلاقات بين العراق وبريطانيا قد نُظِّمت في عهد الانتداب بموجب معاهدة عام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م) وأضحت نافذة في عام (١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م) وقت دخول العراق إلى عصبة الأمم، ومدتها خمسة وعشرون عاماً، وتُعدُّ الأساس الذي ركَّز عليه النفوذ الاستعماري في العراق، وكثرت التعليقات حول ضرورة تعديلها عقب الحرب العالمية الثانية، وعندما شكَّل صالح جبر وزارته تضمَّن برنامجها بنداً لتعديلها، وكانت وجهة نظر المعارضة أنها ملغاة بموجب ميثاق الأمم المتحدة؛ لأن

(١) حميدي: ص٤٦٠، أمين والعمر: ص٧١٨. (٢) حميدي: المرجع نفسه.

(٣) الجعفري: ص٥٥.

البلدين المتعاقدين عضوان مستقلان في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى أن الوزارة لا تملك حق تعديلها؛ لأنها لم تنبثق عن مجلس نيابي يُمثل الشعب[١].

وكان صالح جبر مقتنعاً بأن الظروف الدولية وتوقيع ميثاق الأمم المتحدة تُعدُّ عوامل مساعدة في إنجاح المفاوضات، كما أنه كان متخوفاً من تطلعات الاتحاد السوفيتي في جنوب شرقي آسيا والتي كانت في رأيه معادية للسلام العالمي، كما كان يخشى من القلاقل التي أخذت طريقها إلى منطقة الشرق الأوسط بفعل نشاط الأحزاب الشيوعية فيها، وعليه كان الوضع قلقاً، ولا تتم معالجته إلا عبر توجهين:

الأول: الاستناد إلى بريطانيا بعقد معاهدة جديدة معها تساعد على تحسين جو العلاقات بين البلدين.

الثاني: استغلال موارد البلاد بشكل يساعد على الرفاه والطمأنينة، ورفع مستوى الفئات الفقيرة الأشد تأثراً بالدعاية الشيوعية، والأكثر انقياداً لدعاتها ومُروِّجيها[٢].

وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرَّضت لها حكومة صالح جبر من قِبَل المعارضة والصحافة، كان أول عمل قام به رئيس الوزراء هو أنه أبدى موافقته على مجيء وفد عسكري بريطاني إلى بغداد لإجراء مفاوضات تمهيدية حول تبديل المعاهدة، وعُقد الاجتماع الأول في قصر الرحاب في (١٧ جمادى الآخرة ١٣٦٦هـ/ ٨ أيار ١٩٤٧م)، حضره عن الجانب العراقي الوصي عبد الإله رئيس الوفد، وصالح جبر، ووزير الدفاع شاكر الوادي، ورئيس أركان الجيش صالح صائب الجبوري، ورئيس البعثة العسكرية البريطانية في وزارة الدفاع العراقية الجنرال رنتن، أعضاء، وضمَّ الوفد البريطاني كلاً من السير بريان بيكر، وأف سي كورتز، ودوغلاس بوسك السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية في بغداد، وقد حضر نيابة عن السفير البريطاني في بغداد الذي كان في لندن بسبب مرضه.

أعقب الاجتماع الأول اجتماعان آخران في (١٩ و٢٦ جمادى الآخرة/ ١٠ و١٧ أيار)، طُرحت خلالهما مقترحات الطرفين من أجل تعديل المعاهدة، وقد شكَّلت نقاطاً ثابتة للحوار.

تمحورت المقترحات العراقية حول:

ـ تنمية الجيش العراقي وتطويره وتحديثه من قِبل بريطانيا، بهدف إعاقة أو تأخير أي هجوم محتمل حتى وصول القوات البريطانية.

ـ إعادة النظر بالقواعد الجوية البريطانية في العراق.

(١) كبة: ص٢٢٤ ـ ٢٢٥، حسين: ص٢١٦ ـ ٢١٧.

(٢) العمر: ص٣٩٥ ـ ٣٩٦.

وتركّزت المقترحات البريطانية حول:

ـ استمرار استخدام قاعدتي الشعيبة والحبانية في العراق.

ـ إيجاد نواة هيئة قادرة على مساعدة البريطانيين في نشر القوات بسرعة وقت الحرب (هيئة الدفاع المشترك).

ـ إيجاد تسهيلات في الحصول على النفط.

ـ استخدام الأراضي العراقية لمرور القوات البريطانية.

ـ منح تسهيلات جوية في ميادين أخرى للقوة الجوية البريطانية[١].

ونُقلت المفاوضات بعد ذلك في (١شوال/١٨ آب) إلى لندن، وقام بها الوصي ونوري السعيد اللذان أجريا مفاوضات مع بيڤن، وأكّدا على أهمية عقد اتفاق مبكر بين البلدين قبل انتهاء مفعول المعاهدة في عام (١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م).

عاد الوصي إلى بغداد في (١٤ ذي الحجة/٢٩ تشرين الأول)، واستؤنفت المفاوضات في بغداد في (٨ محرم ١٣٦٧هـ/ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٧م)، بشكل سرّي في السفارة البريطانية، واستمرت حتى (١٩ محرم/٣ كانون الأول) حيث تمَّ وضع مسودة المعاهدة الجديدة التي ستكون بديلة لمعاهدة عام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م)، ونصح الوفد البريطاني صالح جبر باستشارة زملائه بصدد الموضوع، وترتيب الوضع الداخلي الذي تأثّر بقرار تقسيم فلسطين، وفعلاً عقد رئيس الوزراء اجتماعاً مع كبار المسؤولين في العراق لم يُشرك فيه أحداً من قادة المعارضة، كما لم يخبرهم بما ينوي عمله[٢].

فانتهت بذلك مرحلة مهمة من المفاوضات، وهي آخر مفاوضات جرت في بغداد، وضمَّت النقاط الرئيسة المتفق عليها من خلال المقترحات التي قدمتها بريطانيا، وأُرجئ النظر بالنقاط التي لم يُتّفق عليها إلى مفاوضات لندن الختامية.

يبدو أن الخطوط العريضة للمعاهدة قد تسربت إلى عامة الشعب والقوى الوطنية، التي نظرت إليها على أنها أشد وطأة من معاهدة عام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م)، فقد تضمنت المعاهدة الجديدة بنداً عدَّت بموجبه قاعدتي الحبانية والشعيبة مُلكاً للحكومة العراقية، ولكن تحت إشراف مجلس دفاع مشترك بين الطرفين، وألزمت العراق بأن يقف إلى جانب حليفته في أي نزاع تدخل فيه، وبأن يصرف من حسابه الخاص على القواعد والمنشآت العسكرية المشتركة.

أدرك الوطنيون على اختلاف ميولهم السياسية خطر ذلك على استقلال البلاد

(١) الجعفري: ص٥٦، العمر: ص٣٩١ ـ ٣٩٢.

(٢) الجعفري: ص٥٧.

وسيادتها الوطنية، فقامت الأحزاب الوطنية بتجييش الرأي العام وتعبئته لرفض جميع المشاريع والمعاهدات المُخِلّة بالسيادة وتمسُّ الاستقلال الوطني، وقبل مغادرة الوفد العراقي المفاوض إلى لندن نُشر في بغداد في (١١ صفر ١٣٦٧هـ/ ٤ كانون الثاني ١٩٤٨م) تصريح أدلى به في لندن، فاضل الجمالي وزير الخارجية، أعلن فيه أن الانتقادات التي تعرَّضت لها المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م) ترجع إلى السياسة الحزبية في البلاد من دون وجه حق، وأوضح أن قسماً كبيراً من الرأي العام قد أدرك قيمتها ووجوه الفائدة فيها، وأثنى على بريطانيا لموافقتها على القيام بالتفاوض قبل انتهاء أجل المعاهدة المذكورة[١].

أثار نشر التصريح ردود فعل غاضبة في الأوساط الشعبية وبعض الأوساط السياسية، فاجتمع طلاب كلية الحقوق في اليوم التالي، وخرجوا بمظاهرة صاخبة وتوجَّهوا إلى مجلس الوزراء والقصر الملكي والسفارتين البريطانية والأميركية للاحتجاج على تقسيم فلسطين وعلى المعاهدة العراقية ـ البريطانية التي تنوي الحكومة عقدها، تصدَّت الشرطة لهذه المظاهرة بعنف فسقط عدد من الجرحى، وعطلت الحكومة الدراسة، وأوعزت إلى وزارة العدلية بإجراء تحقيق فوري وأوقفت بعض المتظاهرين، وأغلقت الأقسام الداخلية للطلاب[٢].

اعتقد صالح جبر أنه استطاع إخماد المعارضة بهذا الأسلوب، فسافر إلى لندن مع وفده في (١٢ صفر ١٣٦٧هـ/ ٥ كانون الثاني ١٩٤٨م)، وواصل هناك اجتماعاته مع الجانب البريطاني التي بدأها في (١٤صفر/ ٧ كانون الثاني)، وأعلن بسرعة أدهشت الجميع عن توصل الطرفين إلى عقد معاهدة جديدة، وتقرَّر التوقيع عليها في (٢٢ صفر/ ١٥ كانون الثاني) في ميناء بورتسموث، ومن أجل ذلك سُمّيت بهذا الاسم.

نشرت الصحف العراقية نصوص المعاهدة في (٢٣ صفر/ ١٦ كانون الثاني)، وانتقدتها وبيَّنت مآخذها، كما نشرت البيانات التي أصدرتها الأحزاب الوطنية وهاجمت فيها المعاهدة التي وصفتها بالمشروع الاستعماري الجديد، وبأنها ستُزج العراق في حروب بالنيابة عن بريطانيا، وطالبت برفضها ومقاومتها[٣].

واستقبل الشعب العراقي توقيع المعاهدة بالنضال لإسقاطها، فخرجت مظاهرات طلابية كبيرة، ساهمت الأحزاب الوطنية فيها، ودعا المتظاهرون إلى الإضراب العام، وتعرَّضت المنشآت البريطانية إلى هجمات عنيفة من المتظاهرين، كما هوجمت جريدة «الأوقات» العراقية.

(١) جريدة الرأي العام، العدد ٢٥٩، تاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٤٨م.

(٢) الحسني: أحداث عاصرتها، ص٢٨٧. (٣) كبة: ص٢٢٨ ـ ٢٢٩.

وفي الوقت الذي كان الوفدان المتفاوضان، العراقي والبريطاني، يتبادلان التهاني والرسائل، بلغت الأحداث في بغداد حدَّ الأزمة التي سُمّيت بالوثبة، فطلبت وزارة الخارجية البريطانية من الوفد العراقي بالعودة إلى بغداد في أقرب وقت ممكن، فغادر فوراً من دون رئيسه صالح جبر الذي بقي بعض الوقت في لندن، فطلب الوصي من وكيل رئيس الوزراء جمال بابان بأن يتصل به لكي يعود إلى بغداد على وجه السرعة.

وصرَّح صالح جبر للإذاعة البريطانية قبل مغادرته لندن، بأنه مقتنع بأن الشعب العراقي والمجلس النيابي سيجدان في المعاهدة ما يُحقق أمانيهم القومية، وأن بعض العناصر الهدامة استغلَّت فرصة غيابه فأحدثت الاضطرابات، وأنه سيعود إلى العراق ويسحق هذه الرؤوس الفوضوية[1].

أثار هذا التصريح المتظاهرين الذين خرجوا صبيحة يوم (١١ ربيع الأول/ ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٨م) بمظاهرات طافت شوارع بغداد، وهم يتوعدون رئيس الوزراء، كما طافت المظاهرات الصاخبة البلاد من شمالها إلى جنوبها، حيث عُدَّت هذه الوثبة من أقوى الحركات الشعبية التي مرَّت على العراق خلال حكمه الوطني وذلك:

- لاشتراك جميع القوى الوطنية والمؤيدة لها، بالإضافة إلى العمال والطلبة فيها.
- لامتيازها بالتنظيم والتوعية والتضحية.
- بما صاحبها من وعي سياسي وفكري بفعل ما قامت به الصحف من توعية وبخاصة الحزبية منها[2].
- اشتراك العنصر النسائي فيها وبشكل فعّال وواضح.
- تأييد بعض رجال السياسة من ذوي المراكز المهمة لها، مثل رئيس المجلس النيابي عبد العزيز القصاب، ومجموعة كتلة محمد رضا الشبيبي، ونصرة الفارسي، وجعفر حمندي، وكامل الجادرجي[3].

أقلقت هذه المظاهرات التي عمَّت العراق كله، الدوائر البريطانية، ما دفع وزير الخارجية بيفن إلى الاستفسار من رئيس الوزراء صالح جبر، فأخبره هذا بأنها قلاقل بسيطة لا تؤثر، تقوم بها زمرة هدامة[4]، ويبدو أنه لم يقتنع بتصريحه، وبخاصة بعد تناول وكالات الأنباء أخبار الوثبة، لذلك طلب منه العودة إلى بغداد بسرعة ليوضح للشعب العراقي ما تنطوي عليه المعاهدة من فوائد للعراق، فغادر لندن إلى بغداد متخفياً، ووصل إليها يوم (١٤ ربيع الأول ١٣٦٧هـ/ ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨م)،

(١) الحسني: الوزارات جـ ٧ ص٢٦٣. (٢) العمر: ص٤٣٨.
(٣) المرجع نفسه: ص٤٣٨ ـ ٤٣٩. (٤) السويدي: ص٤٧٤.

وصرَّح فور وصوله بأن المعاهدة الجديدة تتضمن مزايا إيجابية، وسوف تقول الأمة كلمتها، إلا أن هذا التصريح أثار الشعب الغاضب، فخرج في مظاهرات حاشدة في مناطق بغداد، وحدثت صدامات مع الشرطة ذهب ضحيتها عدد من الضحايا.

واستمرت المظاهرات في اليوم التالي، فزحفت مظاهرة من جانب الرصافة إلى جانب الكرخ، قابلتها تظاهرة أخرى كانت متوجهة من الكرخ إلى جانب الرصافة فاجتمعتا على جسر المأمون فتصدت لها الشرطة، فقُتل بعض المتظاهرين وسقط بعضهم الآخر في النهر، واستطاع الباقون النجاة[1].

كانت حادثة جسر المأمون القشَّة التي قصمت ظهر صالح جبر، فاستقال ثلاثة وزراء وعشرون نائباً احتجاجاً على الأسلوب الذي عالجت فيه الحكومة المظاهرات، كما استقال رئيس مجلس النواب عبد العزيز القصَّاب الذي شاهد الحوادث بنفسه[2]؛ فتغيَّر الوضع لغير صالحه، فقد دعا الوصي إلى عقد اجتماع سياسي واسع في القصر حضره رؤساء الأحزاب السياسية، ورؤساء الوزراء السابقين، ورئيسا مجلسي الأعيان والنواب، وممثلو الكتل.

أذاع الوصي على أثر هذا الاجتماع، بياناً إلى الشعب العراقي وعد فيه بألَّا يُبرم أيَّة معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وأمانيها الوطنية، وقد عدَّ الوطنيون هذا البيان بمثابة أول انتصار لهم[3]، في الوقت الذي أصرَّ فيه صالح جبر على تهديده باستخدام القوة للقضاء على المظاهرات، غير أن الوصي طلب منه الاستقالة وترك الحكم، وما إن أقدم على ذلك حتى توقفت المظاهرات وهدأت البلاد.

وزارة محمد الصدر

كلَّف الوصي محمد الصدر بتشكيل الوزارة الجديدة في (١٧ ربيع الأول ١٣٦٧هـ/ ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨م)، في أعقاب استقالة وزارة صالح جبر، وكان اختياره في هذه الظروف مناسباً، فهو يحظى باحترام الجميع كونه شخصية حيادية بالإضافة إلى أنه من رجال الدين الشيعة، وينحدر من عائلة معروفة، وله مكانة جيدة في المجتمع.

استطاع محمد الصدر إشراك حزب الاستقلال في الحكم، وقد اقتنع زعماؤه بالأجوبة الشفوية لشروطهم التي حصلوا عليها من الوصي ومن رئيس الوزراء الجديد، في حين رفض حزب الأحرار الاشتراك مشترطاً إعلان الشروط التي طلبها، وأبرزها:

(١) السويدي: ص٤٧٧.
(٢) القصاب، عبد العزيز: من ذكريات، ص٣١٧.
(٣) Longriqq: p345.

- إبطال معاهدة بورتسموث.
- إجراء تحقيق دقيق في إطلاق النار ضد أبناء الشعب وتحديد المسؤولين عنه.
- حلّ المجلس النيابي القائم وإجراء انتخابات جديدة.
- إفساح المجال للنشاط الحزبي.
- حلّ مشكلة الغذاء بشكل يُوفِّر للشعب قوته[1].

استُقبلت الوزارة الجديدة بترحاب من قِبل الأحزاب السياسية الوطنية على الرغم من اشتراك حزب واحد فيها، وكان أول عمل قامت به هو رفض معاهدة بورتسموث، وعارض عمر نظمي وزير العدلية ذلك بحجة أن هذه القضية من القضايا الدولية الخطيرة التي تترتب عليها نتائج وخيمة[2]، قوبل هذا الرفض بارتياح في الأوساط الوطنية عبَّرت عنه صحفها، كما اتخذت الوزارة قرارات تتعلق بتشكيل لجنة تحقيق بالحوادث التي شهدها العراق في عهد وزارة صالح جبر، وتعطيل مجلس النواب مدة خمسين يوماً، والسماح للصحف المعطلة بالصدور، وإطلاق الحريات الدستورية، والسعي لتوفير الغذاء والكساء للشعب، والاهتمام بالقضية الفلسطينية[3].

استاءت الحكومة البريطانية من رفض المعاهدة وحمَّلت وزارة محمد الصدر مسؤولية تحريض الرأي العام العراقي ضدَّها، وتحميلها رسمياً نتائج نكبة فلسطين، لذلك بحثت السفارة البريطانية في بغداد مع الوصي موضوع تغييرها، وضغطت عليه من أجل إسقاطها والمجيء بحكومة جديدة تضم عناصر موالية لبريطانيا، ويبدو أن هذا الأمر لم يكن سهلاً بسبب الشعور الوطني المتصاعد ضدَّها، لذلك اتفق الطرفان على الانتظار إلى حين إجراء الانتخابات النيابية، ما يُتيح دفع أصدقاء بريطانيا إلى الحكومة الجديدة[4].

قامت حكومة محمد الصدر بحلِّ المجلس النيابي في (١١ ربيع الآخر/ ٢٢ شباط تمهيداً لإجراء انتخابات نيابية، على الرغم من معارضة عمر نظمي وزير العدلية الذي قدَّم استقالته احتجاجاً، وهذه الانتخابات هي بمثابة صراع رهيب بين الأحزاب السياسية الوطنية (الأحرار، الاستقلال، الوطني الديمقراطي) وبين كتلة صالح جبر ونوري السعيد.

بدأ النشاط الانتخابي في أوائل (جمادى الآخرة/ نيسان) برز خلاله تدخُّلات

(١) جريدة صوت الأحرار، العدد ٤٦٦، تاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨.
(٢) كبة: ص٢٤٧. (٣) حميدي: ص٥٥٥.
(٤) الجعفري: ص٦٤.

القصر بشكل ملفت، وفرضت جماعة بورتسموث وجودها، وهيمنتها عليها، ما أدى إلى حصول اصطدامات وحوادث قتل أودت بحياة الأبرياء، فانسحب بعض الوزراء احتجاجاً، وقدَّموا استقالاتهم مثل داود الحيدري وزير الشؤون الاجتماعية، ومحمد مهدي كبة ممثل حزب الاستقلال[1].

انتهت الانتخابات في (٧ شعبان/ ١٥ حزيران)، حصل القصر بنتيجتها على أغلبية ساحقة في مجلس النواب الجديد، وحصلت الأحزاب السياسية المعارضة على سبعة مقاعد، أربعة لحزب الاستقلال وثلاثة للحزب الوطني الديمقراطي، وبانتهائها قدَّم محمد الصدر استقالته من رئاسة الحكومة، في اليوم التالي، وقُبلت استقالته في (١٥ شعبان/ ٢٣ حزيران)[2].

العراق وحرب فلسطين

أضحت القضية الفلسطينية محور السياسة العربية منذ الحرب العالمية الأولىٰ وبعد صدور وعد بلفور في (١٧ محرم ١٣٣٦هـ/ ٢ تشرين الثاني ١٩١٧م) الذي نصَّ على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وكانت الأقطار العربية آنذاك واقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي المباشر، وأخذت هذه الأقطار تحصل على استقلالها تباعاً، إلا أن استقلالها كان مقيَّداً بمعاهدات جائرة، ومع ذلك أخذت الحركات الوطنية تنمو في أجزاء مختلفة من هذه الأقطار وبخاصة في العراق ومصر.

وساند العراق قبل الحرب العالمية الثانية القضية الفلسطينية، فقد أيَّد الشعب العراقي، الفلسطينيين في ثورة عامي (١٣٥٥ ـ ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩م) ضد الانتداب البريطاني والهجرة الصهيونية إلى فلسطين، فانخرط عدد من الشباب العراقي في الجهاد في فلسطين ومساندتها مادياً ومعنوياً، واتخذت جميع الأحزاب المجازة بعد الحرب العالمية الثانية من القضية الفلسطينية قضية قومية، ودَعَت إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وموحدة.

وتُعدُّ القضية الفلسطينية أحد الأسباب الرئيسة التي فجَّرت التناقضات بين العراق وبريطانيا في عام (١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م)، وأدَّت إلى الحرب العراقية ـ البريطانية في العام التالي، وبعد انهيار حركة أيار التحررية، خضع العراق للسيطرة البريطانية، وزجَّ الحكام بكثير من الوطنيين والقوميين في السجون، ما أدى إلى انتكاسة الحركة الوطنية[3].

(١) الحسني: جـ٧ ص٣١٤ ـ ٣١٥، ٣٢٠. (٢) كبة: ص٢٥٣، حسين: ص٢٣١.
(٣) أمين والعمر: ص٧٢٣ ـ ٧٢٤.

وساهمت بريطانيا في فتح باب الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، ومكَّنت الصهيونيين من مضاعفة أعدادهم، وساعدتهم في تطوير قدراتهم العسكرية، وقرَّرت الحكومة البريطانية في عام (١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م) عرض قضية فلسطين على هيئة الأمم المتحدة لمناقشتها، وهذا مبدأ طالب به الساسة العراقيون، وبخاصة وزير الخارجية فاضل الجمالي، إلا أن الهيئة أقرَّت تقسيم فلسطين بين الفلسطينيين والصهيونيين في (١٥ محرم ١٣٦٧هـ/ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧م)، ثم جاء قرار الحكومة البريطانية بإنهاء انتدابها على فلسطين في (٦ رجب ١٣٦٧هـ/ ١٥ أيار ١٩٤٨م).

لقيت خطة تقسيم فلسطين موجة عارمة من الاحتجاجات والمظاهرات في العراق والعالم العربي، استمرت حتى (صفر ١٣٦٨هـ/ كانون الأول ١٩٤٨م)، وأجبرت جامعة الدول العربية على عقد اجتماعين، الأول في (٢٢ ذي القعدة ١٣٦٦هـ/ ٧ تشرين الأول ١٩٤٧م)، والثاني في (٢٩ جمادى الأول ١٣٦٧هـ/ ١٠ نيسان ١٩٤٨م).

بحث مجلس الجامعة العربية في الاجتماع الثاني وضع العرب في فلسطين، فطالب الحاج أمين الحسيني، ممثل فلسطين في المجلس، من العراق ما يأتي:

- إرسال لواء من الجيش العراقي ليرابط في حدود فلسطين من ناحية شرق الأردن لمراقبة الوضع وتقوية معنويات المدافعين عن فلسطين.
- الإسراع بإرسال الأسلحة الثقيلة مثل مدافع الهاون والرشاشات[١].

وأرسل المجلس وفداً إلى الملك عبد الله، ملك الأردن، يطلب منه الإسراع بإدخال الجيش الأردني إلى فلسطين لإنقاذ الموقف الحرج بالنسبة للمجاهدين، لكنه رفض ذلك بحجة ما ينتج عن ذلك من خطر تجزئة القوات الأردنية قبل الوقت المحدد لدخول القوات العربية[٢].

انتقد الشعب العراقي ومنظماته السياسية الحكومة لتباطئها في إرسال الجيش إلى فلسطين، وخرجت مظاهرات صاخبة إلى ساحة مجلس الوزراء تهتف بحياة فلسطين، فألقى محمد الصدر كلمة وعد فيها: بإرسال الجيش إلى فلسطين، وإرجاع نظام الفتوة في المدارس وتدريب الطلاب والطالبات عسكرياً، كما وعد أن تقرر الحكومة موقفها النهائي بصراحة من قضية فلسطين[٣].

عارضت بريطانيا أي تدخل عسكري مباشر في فلسطين من جانب العراق، وطلبت من الحكومة العراقية:

---

(١) حميدي: ص٥٨٠ ـ ٥٨١.
(٢) المرجع نفسه: ص٥٨١.
(٣) المرجع نفسه.

- عدم إرسال وحدات عسكرية عراقية إلى فلسطين تحت قيادة مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني أو أي شخص آخر.
- عدم تشجيع المتطوعين العرب للدخول إلى فلسطين قبل (٦ رجب ١٣٦٧هـ/ ١٥ أيار ١٩٤٨م).
- عدم وقف ضخِّ النفط العراقي إلى مصفاة حيفا.
- مواصلة الجهود السياسية لإيجاد حلٍّ للمشكلة الفلسطينية.

التزمت الحكومة العراقية بهذه الإشارات خلال أشهر (محرم، صفر، وربيع الأول ١٣٦٧هـ/ تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٤٧م، وكانون الثاني ١٩٤٨م).

وناقش البريطانيون مع الوصي خلال المدة الممتدة من (ربيع الآخر حتى ٦ رجب/ شباط حتى ١٥ أيار) مشكلة فلسطين، وحاولت السفارة البريطانية عرقلة مساعي الحكومة العراقية، إرسال الجيش العراقي إلى فلسطين قبل انتهاء مدة الانتداب على هذا البلد، على الرغم من ضغط الرأي العام العراقي على الحكومة لإرساله، وأخيراً بدأ العراق في إرسال قواته إلى فلسطين في (١٨ جمادى الآخرة ١٣٦٧هـ/ ٢٨ نيسان ١٩٤٨م) تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة العربية القاضي بالتدخل العسكري في فلسطين إثر الاصطدامات بين الفلسطينيين والصهيونيين ومهاجمة هؤلاء القرى العربية واحتلالهم لبعض المدن الفلسطينية، وقد عارضت بريطانيا هذا التدخل العراقي الذي كان هدفه: إنقاذ فلسطين من هؤلاء المعتدين والوقوف في وجه التقسيم، ومنع انتشار الاضطراب والفوضى بعد زوال الانتداب، وعدم قيام سلطة دخيلة تخلفه.

كانت الدول العربية في تلك المرحلة تعيش في ظل خلافات حادّة، وبخاصة بين الأسرة الهاشمية في بغداد وعمان من جهة، وبين العائلة السعودية الحاكمة في الرياض من جهة أخرى، كما دخلت مصر على خطِّ المنافسة معهما فيمن يحكم فلسطين.

وأصرَّ العراق من جانبه على وقف ضخ النفط العراقي إلى ميناء حيفا الفلسطيني الذي وقع تحت سيطرة الصهيونيين، في الوقت الذي ظن فيه أن هذا الأمر سوف يساعد على تجميد حركة القوات الصهيونية وآلتهم العسكرية والاقتصادية.

وبرزت الوحدات العسكرية العراقية التي يُقدَّر عديدها بثلاثة آلاف مقاتل كدفعة أولى، إلى الأردن، واستقرت في مواقعها التي حُدِّدت لها في فلسطين بالقرب من نابلس، وعندما بدأ القتال، وجد قادتها أن إمكاناتهم ومعدّاتهم قليلة، وعلى الرغم من ذلك نجحوا في السيطرة على منطقة المثلث، غير أن القيادة العراقية، المتمثلة

بالوصي بدأت تتطلع إلى وقف إطلاق النار، ووضعت اللائمة على الدول الكبرى، ويبدو أن مرد ذلك اعتمادها على الجيش لحماية حكم الأسرة الهاشمية، وتوظيفه لمصلحتها.

أسفرت الحرب العربية ـ الصهيونية عن خسارة الجيوش العربية التي دخلت الحرب من دون استعداد كاف، وينقصها السلاح والذخيرة، وفي المقابل أدَّى انتصار الصهاينة الذين أعدّوا للحرب عدَّته؛ إلى إقامة سلطتهم في مناطق فلسطين التي أُعطيت لهم بموجب قرار التقسيم، وصُدم العرب عندما شاهدوا هزيمة قواتهم وانسحابهم من فلسطين.

وزارة مزاحم الباجه جي

كلَّف الوصي بعد استقالة وزارة محمد الصدر، مزاحم الباجه جي بتشكيل الوزارة الجديدة، وهو سياسي مخضرم قضى معظم أوقاته في أوروبا، فهو غير مُلمّ بالسياسة الداخلية للعراق والتيارات المتصارعة في البلاد، ويبدو أن تكليفه جاء على خلفية أنه سياسي طيِّع، قادر على تنفيذ السياسة المرسومة بما يملك من مؤهلات، ويمكن عودة الساسة القدماء إلى الحكم عبره[1].

شكَّل مزاحم الباجه جي وزارته في (١٦ شعبان ١٣٦٧هـ/ ٢٦ حزيران ١٩٤٨م) واحتفظ لنفسه بوزارة الدفاع، وأعلن في المجلس النيابي بأنه لم يتمكّن من تقديم برنامجها، لكنه سيتعاون مع أعضاء المجلس لحرصه على دعم الحياة الدستورية في البلاد.

قوبل تشكيل الوزارة ببعض الانتقادات من جانب المعارضة، لكن المشكلة الرئيسة التي واجهتها هي: استمرار الأحكام العرفية التي أُعلنت في (٥ جمادى الآخرة/ ١٥ أيار) بسبب اندلاع حرب فلسطين، واستغلالها لضرب الحركة الوطنية، والواقع أن هذا الاستمرار أثار خلافاً واسعاً بين رجال الإدارة المدنية والعسكرية، وأخذت الشكاوى ترد بكثرة من تصرفات رجال الإدارة العرفية، وبخاصة تصرفات القيادة العسكرية، وتكاثُر الاعتقالات، والتحرِّيات، وكبس الدور، ولمّا حاول رئيس الوزراء إصلاح هذا الوضع وتقليص الأحكام العرفية اصطدم بوزير دفاعه صادق البصام، وكان هذا قد هاجم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية، التي أيَّدت تقسيم فلسطين، ودعا إلى قطع العلاقات السياسية معها، كما دعا إلى تقوية الجيش، وتوحيد السياسة العربية الخارجية والعسكرية؛ الأمر الذي عرَّضه للانتقاد

(١) كنة: ص٨٦.

في مجلس الوزراء، فقدَّم استقالته في (٢٣ ذي القعدة/ ٢٧ أيلول)، وذكر في كتاب الاستقالة أن حلَّ قضية فلسطين لن يتم إلا بقوة السلاح، وأيَّد بقاء الأحكام العرفية في جميع أنحاء العراق، ودافع عن الإجراءات التي اتخذتها المجالس العرفية[1].

أعقب استقالة صادق البصام تعديل وزاري أُسندت بموجبه وزارة الدفاع إلى علي ممتاز وزير المالية ووكيل وزير التموين، وتقليص الأحكام العرفية بجعل مركزها في بغداد على أن تكون شاملة لجميع الأراضي العراقية، وعُدِّلت الوزارة مرة ثانية في (١٦ ذي الحجة/ ٢٠ تشرين الأول) بشكل واسع، فأضحى علي جودت وزيراً للخارجية، وعُيِّن شاكر الوادي وزيراً للدفاع، وهو أحد عاقدي معاهدة بورتسموث، ما أثار معارضة شديدة نيابية وشعبية، فخرجت مظاهرة شعبية في شارع الرشيد تهتف بسقوط الوزارة، وتمادى مزاحم الباجه جي في إعادة الاعتبار لعاقدي معاهدة بورتسموث، فسمح بعودة صالح جبر إلى بغداد واستئناف نوري السعيد لنشاطه السياسي، وعيَّن فاضل الجمالي سفيراً في وزارة الخارجية، فعادت بذلك كل شخصيات المعاهدة ثانية إلى تسلُّم مراكز عليا[2].

أدَّت هذه الأوضاع إلى قيام حزبي الوطني الديمقراطي والأحرار بتجميد نشاطهما السياسي في (١٩ محرم ١٣٦٨هـ/ ١ كانون الأول ١٩٤٨م) حتى تتغيَّر الأوضاع في العراق، ولم يبقَ من الأحزاب العلنية المجازة سوى حزب الاستقلال الذي استمر يمارس نشاطه السياسي، ولكن بشكل محدود.

وواجهت حكومة مزاحم الباجه جي صعوبات جديدة بسبب موقفها من القضية الفلسطينية، وعدم مساعدتها للجيش المصري المُحاصَر في الفلوجة، فخرجت مظاهرات حاشدة في بغداد تطالب باستئناف القتال في فلسطين ومساعدة الجيش المصري، كان أعنفها تلك التي خرجت في (٦ صفر/ ٣٠ كانون الأول)، اشترك فيها الطلاب والطالبات، واشتبك المتظاهرون مع الشرطة التي استعانت بالقوات العسكرية العراقية[3].

أجبرت هذه المظاهرات رئيس الوزراء على التقرُّب من مصر، فأُرسل فاضل الجمالي إلى القاهرة للبحث في كيفية تقديم المساعدة، وقد نتج عن المباحثات تقديم العراق ثلاث طائرات من نوع فيوري من دون عتاد، إلى مصر[4].

الواقع أن وزارة مزاحم الباجه جي عجزت عن التغلب على الصعوبات التي

(١) حميدي: ص٥٩٥.
(٢) Longriqq: p354.
(٣) حميدي: ص٥٩٩.
(٤) الجمالي، فاضل: ذكريات وعبر من العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي ص٤٧.

واجهتها، ولم يكن هناك من خيار أمام رئيسها سوى الإذعان للاستقالة، فقدَّمها في (٦ربيع الأول ١٣٦٨هـ/ ٦ كانون الثاني ١٩٤٩م)[1].

وزارة نوري السعيد العاشرة

عهد الوصي إلى نوري السعيد بتشكيل الوزارة الجديدة، فشكَّلها في اليوم نفسه، وأعلن بعد تشكيلها بأنه سيعمل على حلٍّ قضية فلسطين بالتعاون مع العناصر الوطنية ومع الدول العربية[2]، قوبلت الوزارة الجديدة بردود فعل متباينة في المجلس النيابي، فانتقدها نواب المعارضة، ومدحها النواب الموالون لها.

نظَّمت حكومة نوري السعيد حملة ضد الشيوعيين لتصفيتهم ومكافحتهم، وهي استمرار لحملة حكومة مزاحم الباجه جي، وشملت هذه الحملة أيضاً مختلف العناصر الوطنية والقومية والصحافة الحرَّة، فأغلقت جريد الأهالي، وأحالت صاحبها كامل الجادرجي إلى المحاكمة، فسيطرت بذلك على الوضع الداخلي، وحكمته بقبضة حديدية.

والتفت نوري السعيد إلى إعادة الجيش العراقي من فلسطين، وفعلاً غادرت القوات العراقية هذا البلد في (١٧ جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ/ ١٦ نيسان ١٩٤٩م)، وحاولت حكومته إعادة ضخ النفط إلى ميناء حيفا بفعل ضغط الحكومة البريطانية والشركات النفطية، فرفض الساسة العراقيون ذلك، ويبدو أنهم خشوا من انفجار الوضع الشعبي.

وحاول نوري السعيد إعادة بعث الحياة الحزبية عبر تأليف أحزاب موالية للحكومة، فأسَّس هو حزب الاتحاد الدستوري في (٢ صفر ١٣٦٩هـ/ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٩م)، كما أسَّس سامي شوكت، وهو من أصدقاء نوري السعيد، حزب الإصلاح، لكن هذا النشاط الحزبي لم يشمل أحزاب المعارضة المجمدة بفعل الأحكام العرفية.

وحرَّك نوري السعيد مشاريع الوحدة القديمة مع سورية، وقد شجَّعه على ذلك عاملان:

الأول: الانقسام الداخلي في الحركة الوطنية في سورية.

الثاني: قيام الكيان الصهيوني في فلسطين.

والمعروف أن الدعوة إلى اتحاد العراق وسورية ترجع إلى بداية تأسيس المملكة العراقية في عهد الملك فيصل.

(١) جريدة الأخبار، العدد ٢٤٣٤، تاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٤٩م.

(٢) المرجع نفسه.

ودعا نوري السعيد إلى تشكيل سورية الكبرى عبر اتحاد سورية وفلسطين والأردن في مملكة عربية كبيرة تحت قيادة العراق، على أن يُعطى المسيحيون اللبنانيون والصهيونيون في فلسطين نوعاً من الحكم الذاتي، ويحق لأية دولة الدخول في هذا الاتحاد، وقوبل هذا المشروع بمعارضة مصر والمملكة العربية السعودية اللتين كانتا تعارضان مدَّ النفوذ الهاشمي.

وأثار مشروع الاتحاد العراقي ـ السوري ردود فعل متباينة في العراق وسورية، فقد رحَّب حزب الاستقلال العراقي بالمشروع، وأرسل نائب رئيسه فائق السامرائي إلى سورية للاتصال بالسياسيين السوريين، ووضع الحزب مشروعاً للاتحاد[1]، ورحَّب كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي المجمَّد بالمشروع[2]، وعارض الحزب الشيوعي مشروع الاتحاد؛ لأنه يهدف إلى إيجاد قواعد عسكرية في البلدين لصالح الدول الغربية[3].

وتعرَّض مشروع الاتحاد في سورية لردود فعل متباينة أيضاً، فأيَّد حزب الشعب المشروع، وهو يمثِّل مصالح الفئات التجارية في حلب، والمعروف أنه كان للتجار الحلبيين علاقات تجارية قوية مع الموصل وبغداد، وأيَّد الحزب الوطني مشروع الاتحاد.

وقوبل مشروع الاتحاد بردود فعل عربية مختلفة، فقد انقسمت جامعة الدول العربية إلى قسمين، الأول هاشمي والثاني مصري ـ سعودي، فقد عارضت مصر والمملكة العربية السعودية مساعي العراق في سبيل الاتحاد، وقدَّمت مصر مشروعاً إلى الجامعة العربية، للضمان الجماعي من أجل الوقوف في وجه الاتحاد العراقي ـ السوري، فعارضه العراق[4].

وأيَّدت بريطانيا مشروع الاتحاد، وكانت تأمل في عقد معاهدة سورية ـ بريطانية على غرار المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م)[5].

استمرت جهود العراق من أجل قيام المشروع الاتحادي مع سورية حتى بعد استقالة وزارة نوري السعيد في (١٨ صفر ١٣٦٩هـ/ ١٠ كانون الأول ١٩٤٩م)، وقيام الانقلاب السوري الثالث بقيادة أديب الشيشكلي في (٢٧ صفر/ ١٩ كانون الأول).

(١) انظر نصه في حميدي: ص٦١١.

(٢) مذكرات كامل الجادرجي ص٣٣٨.

(٣) حميدي: ص٦١١.

(٤) Longriqq: p358.

(٥) حميدي: ص٦١٣.

الفصل العاشر

العـــراق

من عام ١٩٥٠ إلى قيام ثورة تموز ١٩٥٨م

نظرة عامة على تطور الأوضاع السياسية في بداية الخمسينات

شهد العراق في بداية الخمسينات أحداثاً جساماً، فقد تحسَّنت ظروف الحركة الوطنية، واستأنف الحزب الوطني الديمقراطي نشاطه السياسي في (جمادى الأولى ١٣٦٩هـ/آذار ١٩٥٠م)، وظهرت منظمات جديدة، مثل نادي البعث العربي، وعاد النشاط العمالي والنقابي، وتأسَّس حزب سياسي جديد هو حزب الجبهة الشعبية المتحدة، وبرز تنظيم سرّي ثوري، هو حزب البعث العربي الاشتراكي[(١)].

قابل هذا النهوض الشعبي نشاط يميني تمثَّل بإنشاء أحزاب موالية للحكومة، مثل حزب الإصلاح الذي أسَّسه سامي شوكت، وحزب الاتحاد الدستوري الذي أسَّسه نوري السعيد، الذي استمر في نشاطه حتى قيام رئيسه بحلِّه في عام (١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م)، وحزب الأمة الاشتراكي الذي أسَّسه صالح جبر[(٢)]، ونشطت في هذه المرحلة الجهود لإقامة التكتلات والأحلاف العسكرية ضمن مخططات تهدف إلى تطويق المعسكر الاشتراكي، وتعزيز المعسكر الغربي.

كانت منطقة الشرق الأوسط ذات الموقع «الاستراتيجي» المهم والغنية بالموارد النفطية؛ تحظى باهتمام بالغ من جانب المعسكر الغربي، فعمدت دوله البارزة إلى إقامة الأحلاف العسكرية في المنطقة، وهيَّأت العراق ليؤدي دوراً فاعلاً في تلك الأحلاف بسبب موقعه المهم، ووجود فئة حاكمة مؤيدة لتنفيذ مشاريعها، وكان النضال ضد الأحلاف العسكرية ومخاطر نشوب حرب عالمية جديدة تستقطب أوساطاً شعبية واسعة، فاقترنت تلك المرحلة بسلسلة من الاضطرابات الطلابية في الجامعات والمعاهد.

وكان لتأميم النفط الإيراني الذي أقدمت عليه حكومة محمد مُصدَّق عام (١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م)، أثر فاعل في تحرُّك الشعب العراقي للمطالبة بحقوقه السليبة، وفي تعميق وعيه بأهمية النفط في الصراع ضد السيطرة الاستعمارية، فقام الشعب

---

(١) حميدي: ص٦٤٦ ـ ٦٦٤.

(٢) المرجع نفسه: ص٦٣٣ ـ ٦٤٢.

والأحزاب الوطنية بالمطالبة بتأميم النفط، فاستجابت شركات النفط وعدَّلت الاتفاقيات النفطية ومنحت العراق نصف الأرباح، وتمَّ توقيع اتفاقيات المناصفة في (جمادى الأولى ١٣٧١هـ/ شباط ١٩٥٢م)، إلا أنها ضمنت في الوقت نفسه للشركات التحكم في كمية الاستخراج والأسعار وغيرها، ما يُعدُّ تقييداً للمناصفة.

دفع هذا الأمر القوى الوطنية إلى معارضة هذه الاتفاقيات بشدة، ونظَّمت إضراباً ناجحاً في (٢٣ جمادى الأولى/ ١٩ شباط)، شمل العراق كله، وأدى إلى اصطدام مع الشرطة، كما عارضت الأحزاب السياسية الوطنية هذه الاتفاقيات بشدة، مثل حزب البعث العربي الاشتراكي.

وأثَّرت الأحداث التي جرت في مصر بخاصة، على الشعب العراقي، فعندما طالب الشعب المصري بإلغاء معاهدة عام (١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م)، والجلاء الفوري للجيوش البريطانية عن الأراضي المصرية، اضطرت حكومة مصطفى النحاس إلى إلغائها، فهبَّ الشعب العراقي لنصرة الشعب المصري في نضاله العادل ضد البريطانيين، ونظَّمت الأحزاب الوطنية إضراباً في (١٤ صفر ١٣٧١هـ/ ١٤ تشرين الثاني ١٩٥١م)،ساهمت فيه الفئات العراقية جميعها.

وكان للثورة المصرية التي حدثت في (شوال ١٣٧١هـ/ تموز ١٩٥٢م) تأثير كبير على الأحداث في المنطقة العربية، وبخاصة في العراق؛ حيث أعطت دفعاً قوياً للمعارضة العراقية[١].

الأوضاع السياسية من خلال عمل الوزارات المتعاقبة

وزارة علي جودت الأيوبي

كلَّف الوصي عقب استقالة وزارة نوري السعيد، علي جودت الأيوبي بتشكيل الوزارة الجديدة، وقوبل تشكيلها ببعض الارتياح من جانب العناصر الوطنية بعد مرحلة الشدَّة والتنكيل التي تعرَّضت لها، فقد رحَّبت جريدة صدى الأهالي[٢] بالوزارة التي ضمَّت وجوهاً جديدة يعتقد الناس أنها ذات نيّات حسنة، وتوجُّه لتغيير الأوضاع السيئة القائمة، وطالبتها بإلغاء الأحكام العرفية فوراً وإعادة النظر بالأحكام التي أصدرتها المجالس العرفية بحقِّ المحكومين، ورحَّبت بعض الصحف العربية أيضاً بالوزارة، فقالت جريدة النذير السورية[٣] بأن الأمل أصبح قوياً بعد تشكيل

(١) أمين والعمر: ص٧٢٦ ـ ٧٣٠.
(٢) العدد ٦٩، تاريخ ١٢ كانون الأول ١٩٤٩م.
(٣) تاريخ ١٢ كانون الأول ١٩٤٩م.

الحكومة الأيوبية في أن تسير الأقطار العربية في طريق واحد لتحقيق الأهداف القومية.

كان أول عمل قامت به حكومة علي جودت الأيوبي هو إلغاء الأحكام العرفية، وسعت إلى تحسين العلاقات مع مصر التي ساءت بسبب معارضة الأخيرة مشروع الاتحاد العراقي ـ السوري، فأرسلت نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية مزاحم الباجه جي، ووزير المعارف نجيب الراوي إلى القاهرة للتباحث مع الجانب المصري في صيغة اتفاق تعاوني سُمي «اتفاق الكرام» هدفه تصفية الجوِّ السياسي بين العراق ومصر وتضمَّن بندين:

الأول: امتناع كل من البلدين عن التدخل في شؤون سورية الداخلية، على مدى خمس سنوات.

الثاني: تبذل الدولتان جهودهما الحثيثة بالواسطة وبعيداً عن التدخل، لاستقرار الأوضاع في سورية بشكل دستوري سليم يستند على رغبات الشعب السوري[١].

وتناقش الوصي مع السياسيين في هذا الاتفاق، فأنكر حزب الاستقلال صحة عقد مثل هذا الاتفاق، وشجبه توفيق السويدي وسعد عمر أحد أعضاء الوزارة، ومال الوصي إلى رفضه، فانفضَّ الاجتماع من دون التوصل إلى نتيجة إيجابية، ما دفع علي جودت الأيوبي إلى تقديم استقالة وزارته في (١٢ ربيع الآخر ١٣٦٩هـ/ ١ شباط ١٩٥٠م)[٢].

وزارة توفيق السويدي

كلَّف الوصي عقب استقالة وزارة علي جودت الأيوبي، توفيق السويدي بتشكيل الوزارة الجديدة، فشكَّل وزارة ائتلافية لم يدخل فيها حزب الاستقلال بسبب الاختلاف في توزيع الحقائب، وقد أبصرت النور في (١٦ ربيع الآخر/ ٥ شباط)، اشترك فيها حزب واحد هو حزب الاتحاد الدستوري، بالإضافة إلى المستقلين[٣].

قوبلت هذه الوزارة بردود فعل نيابية متباينة، فانتقدت المعارضة سرعة تغيُّر الوزارات وأثرها في شلل الإدارة الحكومية، وطالبت بوزارة تهتم بمشكلات الشعب، وتعمل على تنفيذ رغباته، وهاجمت الفئة الحاكمة التي استمرت في توجهها السياسي التقليدي، وحذَّرت من عودة عاقدي معاهدة بورتسموث إلى الحكم، ووصفت المعارضة الوزارة الجديدة بأنها «وزارة جبرية بواجهة سويدية»، ووصفت

(١) الأيوبي: ص٢٨٠. (٢) الحسني: جـ٨ ص١٤٠ ـ ١٤٢.
(٣) حميدي: ص٦٢٠.

توفيق السويدي بأنه «قائد يقاتل بجيش غيره»[1]، وامتدح نواب الحكومة الوزارة ورئيسها.

وتوتَّرت العلاقة بين نواب المعارضة والحكومة داخل المجلس النيابي بسبب إثارة معاهدة بورتسموث والدعوة إلى مناقشتها، فاستقال سبعة وثلاثون نائباً من عضوية المجلس، وأُجريت انتخابات تكميلية قاطعتها الأحزاب المعارضة باستثناء حزب الاستقلال، الذي رأى أن وجود المعارضة في المجلس خير من عدم وجودها[2]، وأدَّى اشتراكه هذا إلى حدوث مناوشات بينه وبين الحزب الوطني الديمقراطي.

وشهد عهد توفيق السويدي حركة تمرُّد قام بها علي خالد الحجازي بسبب خلافه مع وزير الداخلية صالح جبر، فعمد هذا إلى نقله من مديرية الشرطة العامة في بغداد إلى متصرفية السليمانية، بحجة اتصالاته الواسعة مع المعارضة، واستصغاره لجميع الوزراء[3]، ما أثار غضبه، فقام بتحريك قوة الشرطة في السعدون إلى معسكر الشرطة في الصالحية، وأرسل قوة عسكرية لاحتلال الإذاعة ودائرة البريد المركزي، واتخذ الصالحية مقراً له، واتصل برئيس الوزراء وقال له: «إذا لم يخرج صالح جبر من وزارة الداخلية غداً فإني أقوم بانقلاب»، ثم أقفل الهاتف[4].

أجرى رئيس الوزراء اتصالات مع وزيري الداخلية والدفاع، وطلب منهما اتخاذ الإجراءات للقضاء على حركة علي خالد، وأخبر الوصي بما حصل.

استغرق تمرُّد علي خالد مدة أربع ساعات تقريباً، حيث أُلقي القبض عليه، فحوكم، وألقي في السجن، ثم خرج منه بعد تسعة أشهر.

الواقع أن تقرُّب علي خالد من الوصي الذي اتخذ منه أداة لقمع المعارضة بوصفه رئيساً للشرطة في بغداد، والقضاء عليها؛ نفخ في نفسه الغرور واللامبالاة، وعندما اصطدمت مصالحه مع حكومة السويدي، أعلن تمرُّده الذي كانت نتيجته الفشل[5].

وأسقطت حكومة توفيق السويدي الجنسية عن اليهود في العراق، والمعروف أن هؤلاء شكَّلوا أقلّية فاعلة ساهمت في النشاطات الاقتصادية والثقافية والسياسية، وشارك ممثلو الطائفة في المجلس النيابي وفي مجلس الأعيان، كما شاركوا في بعض الوزارات العراقية، نذكر منهم ساسون حزقيل، وعندما نشبت الحرب العربية ـ الصهيونية الأولى، وأُعلنت الأحكام العرفية، اعتُقل عدد كبير من اليهود بتهمة التجسس ومساعدة العدو الصهيوني، وأُحيلوا إلى المجالس العرفية.

(١) حميدي: ص٦٢١.
(٢) المرجع نفسه: ص٦٢٢.
(٣) السويدي: ص٥٠٣.
(٤) المرجع نفسه.
(٥) حميدي: ص٦٢٦.

قوبلت إجراءات الحكومة بدعاية صهيونية واسعة، واتُّهمت الحكومة العراقية باستعمال سياسة التفرقة ضد اليهود وطردهم من وظائفهم، ولهذا قدَّمت وزارة توفيق السويدي لائحة بإسقاط الجنسية التي أعطت لمجلس الوزراء الحقَّ في إسقاط الجنسية عن اليهودي الذي يرغب باختياره في مغادرة العراق، وأعطته مدة محددة لتصفية أعماله، بلغ عدد اليهود الذين غادروا العراق أكثر من مائة ألف، وبقي في العراق بضعة آلاف يهودي، من ضمنهم بعض الشخصيات البارزة[1].

كان البريطانيون مدركين بأن العراق بحاجة إلى التغيير السياسي، وأنهم بحاجة إلى الاستقرار والطمأنينة في البلاد، وأن التوفيق بين هاتين الحالتين يعتمد على نجاح سياستهم في العراق، ويتطلب ذلك وجود حكومة قوية، كانوا يُفضّلون أعضاءها من الساسة التقليديين والمعتدلين، فوقع الاختيار على نوري السعيد.

كان الوصي قد غادر العراق إلى لندن في (٢٢ شوال ١٣٦٩هـ/ ٧ آب ١٩٥٠م) لزيارة شقيقته المريضة عالية، وتبعه نوري السعيد، ويبدو أنهما أجريا مفاوضات في لندن على جبهتين:

الأولى: مع الشركات البريطانية لتعديل اتفاقيات النفط.

الثانية: مع الدوائر البريطانية الحاكمة من أجل التغيير الوزاري، حيث استقر الرأي على تكليف نوري السعيد بتشكيل الوزارة الجديدة، وبخاصة أن مصلحته تتناغم مع مصلحة بريطانيا.

وأبرق الوصي إلى نائبه زيد بقبول استقالة وزارة توفيق السويدي في حال تقديمها، وإعلامه بذلك، فأخبره زيد بمضمون البرقية، فقدَّم استقالته في (٢٩ ذي القعدة/ ١٢ أيلول)، فقُبلت وعُهد إلى نوري السعيد بتشكيل الوزارة الجديدة، فغادر لندن عائداً إلى بغداد من أجل ذلك بالاتفاق مع الوصي[2].

وزارة نوري السعيد الحادية عشرة

أبصرت وزارة نوري السعيد الحادية عشرة النور في (٢٦ ذي الحجة ١٣٦٩هـ/ ١٦ أيلول ١٩٥٠م)، وضمَّت خمسة أعضاء من حزب الاتحاد الدستوري الذي يتزعمه، لعدم توصله إلى اتفاق مع صالح جبر وتوفيق السويدي من أجل انضمامهما إلى الوزارة، وعندما وصل نوري السعيد إلى السلطة كان متحمساً لتطوير البلاد، والقضاء على البطالة، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وإصلاح الخلل

(١) Longriqq: p362.
(٢) السويدي: ص٥٠٨، الحسني: جـ٨ ص١٧٦ ـ ١٧٨.

الإداري، لكن انصبَّ اهتمامه على السعي إلى تعديل اتفاقية النفط مع شركة نفط العراق، نظراً للفوائد المادية التي سيجنيها العراق، ما يساعده على تنفيذ مشاريعه الإصلاحية، والمعروف أن الأسس التي استُثمر بموجبها النفط العراقي منذ بداية الإنتاج في الثلاثينات، ومدَّته خمسة وسبعون عاماً؛ عُقدت في ظروف سياسية عصيبة لم يتمكَّن العراق خلالها أن يؤمِّن مصالحه، ويضمن حقوقه كاملة؛ لأن شركة النفط فرضت عليه شروطها التي تخدم مصالحها.

تغيَّرت الظروف السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، وكان من أهم مظاهره في العراق، بروز الحركة الوطنية قوَّةً مؤثرة أخذت تُوجِّه الرأي العام باتجاه المطالبة بضرورة تعديل اتفاقية النفط بشكل تزداد فيه حصة الحكومة العراقية، ويزداد مقدار الإنتاج، وكانت حركة إنماء صناعة النفط تجري ببطء إذا ما قورنت بنظيراتها في أقطار الخليج العربي.

فتحت الحكومة العراقية باب المفاوضات مع الشركة البريطانية في (شعبان/ حزيران) وتركزت على أربع نقاط:

الأولى: تحديد سعر الذهب بالسعر الرسمي، وكان هذا السعر قد بلغ ثلاثة أضعاف السعر الرسمي.

الثانية: زيادة حصة الحكومة البالغة أربعة شلنات ذهب للطن الواحد.

الثالثة: زيادة الحدِّ الأدنى لكميات النفط المصدَّرة.

الرابعة: السعي إلى جعل حصة الحكومة العينية من شركتي نفط الموصل ونفط البصرة، متناسباً مع ما يُصدَّر من النفط من جميع الحقول للشركات الثلاث في العراق على أساس المثالثة.

وما جرى في الشرق الأوسط آنذاك من تأميم النفط الإيراني في (٦ جمادى الآخرة ١٣٧٠هـ/ ١٥ آذار ١٩٥١م) لقي تأييداً ومساندة من الشعب العراقي، فطالبت الأحزاب والقوى الوطنية والشعبية باتخاذ خطوة مماثلة من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وبخاصة أن شركات النفط خالفت النصوص والامتيازات النفطية بشكل صريح، مثل:

- امتناعها عن استخراج كميات من النفط تتناسب مع غزارة هذه المادة في الآبار.
- أوقفت شركتي نفط البصرة والموصل استخراج النفط؛ لأن امتيازها أقلُّ استغلالاً من امتيازات شركة نفط العراق المحدودة.
- امتنعت شركة نفط العراق المحدودة عن تسليم الحصة المستحقة على أساس

الذهب خلافاً لنصوص الامتياز، وأحجمت عن تدريب العراقيين في الخارج على الأعمال الفنية وفقاً لنصوص الامتياز[١].

أثارت حملة المطالبة بتأميم النفط العراقي الأوساط الحاكمة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، فوجهتا إنذاراً إلى الحكومة العراقية حذَّرتاها من اتخاذ أية خطوة لتأميم النفط العراقي[٢].

استبق مدير شركة نفط العراق تفاقم هذه الموجة، فاجتمع في (٢٥ جمادى الآخرة/ ٣ نيسان) مع نوري السعيد وأبلغه موافقة الشركة على أن يكون معدَّل مورد العراق عن الطن الواحد من النفط لا يقل عن معدل ما هو مُطبّق في الدول المجاورة، دول الخليج العربي وإيران، وأبدى استعداده لتثبيت ذلك خطّياً[٣].

وأسفرت المفاوضات مع الشركة التي انتهت في (١٠ ذو القعدة/ ١٣ آب) عن اتفاق، أعلن نوري السعيد نقاطه الرئيسة[٤]، وقد أدى السفير البريطاني في بغداد جون تروتبك، دوراً كبيراً في تقريب وجهات النظر ونجاح المفاوضات، ووُقِّع الاتفاق رسمياً في (٧ جمادى الأولى ١٣٧١هـ/ ٣ شباط ١٩٥٢م).

الواقع أنه لم يكن أمام الشركة البريطانية سوى الموافقة على تعديل اتفاقيات النفط خشية من إقدام العراق على تأميم هذا المرفق، لذلك دخلت في مفاوضات مع الجانب العراقي التي أسفرت عن الاتفاقية الجديدة.

لقيت الاتفاقية ردود فعل سلبية من الأحزاب والقوى الوطنية، فقد رفضها حزبا الجبهة الشعبية والوطني الديمقراطي، ودعيا إلى الوقوف ضدها بشدة في المجلس النيابي، وحجتهما في ذلك أنه لا يجوز عرضها على المجلس النيابي؛ لأنَّه في أواخر أيامه، واتهما الحكومة بأنها تريد إقرار الاتفاقية بسرعة ووضع الرأي العام أمام الأمر الواقع، وأصدر فريق أنصار السلام وقادة الحركة العمالية نداء ندَّدوا فيه بالاتفاقية ودعوا الشعب إلى رفضها[٥].

انتقد نوري السعيد موقف المعارضة من الاتفاقية، وذكر مزاياها بالنسبة للتطور الاقتصادي والاجتماعي للعراق.

ولما عُرضت الاتفاقية على مجلس النواب في (١٨ جمادى الأولى/ ١٤ شباط

---

(١) حميدي: ص٦٧٢.
(٢) جريدة الزمان العدد ٤٠٩٢، تاريخ ١ نيسان ١٩٥١.
(٣) المرجع نفسه: العدد ٤٠٩٥، تاريخ ٤ نيسان ١٩٥١م.
(٤) انظر: نص الاتفاق في حميدي ص٦٧٦ ـ ٦٧٩.
(٥) جريدة الجبهة الشعبية، العددان ١٥٩ و١٦٨، تاريخ ٤ و١٣ شباط ١٩٥٢م.

اعترض فائق السامرائي نائب رئيس حزب الاستقلال على آلية العرض، ما دفع نواب الحزب إلى الاستقالة من المجلس، وانسحب نواب حزب الأمة من الجلسة احتجاجاً على عدم السماح لهم بإبداء رأيهم بحرّيّة، وجرى التصويت على الاتفاقية فقُبلت بالأغلبية، وصادق عليها مجلس الأعيان بالأكثرية في (٢١ جمادى الأولى/ ١٧ شباط) بالأكثرية.

أثار تصديق الاتفاقية من قِبل المجلس النيابي عاصفة من الاحتجاج في الشارع العراقي تمثَّلت بقيام مظاهرات صاخبة وإصدار بيانات استنكار، واتفقت الأحزاب المعارضة والنقابات العمالية والمهنية على الإضراب يوم (٢٣ جمادى الأولى/ ١٩ شباط) احتجاجاً، وحاولت الحكومة عبثاً تهدئة الرأي العام ومنع الإضراب، فأجرت سلسلة من الاعتقالات، وفصلت أعداداً كبيرة من طلاب المدارس والكليّات.

الواضح أن الاتفاقية الجديدة كانت أفضل من الاتفاقيات السابقة، فقد حصل العراق بموجبها على مبدأ المناصفة، كما هو مطبَّق في دول الجوار من قِبل الشركات الأميركية، ولكن الأحزاب والقوى الوطنية عدَّتها استسلاماً جديداً لبريطانيا، لأنها جاءت دون مستوى مطالب الشعب العراقي الذي يطمح إلى تحرير ثرواته النفطية من قبضة الاحتكارات الأجنبية(١).

أجبرت حركة الاضرابات وتعرُّض الصحافة العراقية لسياسة بريطانيا، السفير البريطاني تروتبك على التحرك، فلفت انتباه القادة العراقيين لخطر الحملة التي تقوم بها المعارضة، وأوضح للوصي بأنه إذا ما أُتيح المجال للمعارضين فإن العراق سيجد نفسه معزولاً عن أصدقائه، ووحيداً في مواجهة المدِّ الشيوعي، وألمح بأن نوري السعيد غير قادر على احتواء نشاط المعارضة(٢).

وساء موقف نوري السعيد في الوقت الذي قويت فيه المعارضة، بسبب ما جرى من:

ـ إضرابات عمالية وفلاحية وتصاعدها وعجز نوري السعيد عن وضع حدٍّ لها، مثل: إضراب عمال شركة الغزل والنسيج العراقية، وعمال السجائر في شركة عبود المحدودة، وانتعاش الحركة النقابية، وتصاعد نضال الفلاحين من أجل الأرض وضد السيطرة الإقطاعية وبخاصة حراك آل فرطوس في العمارة التي قُمعت بالقوة.

ـ المطالبة بالانتخاب المباشر وإصلاح الوضع الداخلي الذي بدأ في (أواسط ١٣٧٠هـ/ أوائل ١٩٥١م)، فتقدَّم عدد من النواب في (جمادى الأولىٰ/ شباط) بطلب إلى الحكومة لتعديل قانون الانتخاب وجعله مباشراً، وصاحَبَ هذه الدعوة تصاعد الإضرابات التي قام بها السجناء السياسيون في (ذي الحجة/ أيلول).

(١) حميدي: ص٦٨٣ ـ ٦٨٤.

(٢) الجعفري: ص٧٧ ـ ٧٨.

ـ تقديم الحكومة إلى مجلس النواب في (١٣ رمضان/ ٢٨ حزيران)، لائحة قانون تعديل انتخابات النواب رقم ١١ لسنة ١٩٤٦م، وأهم ما تضمَّنه، تعديل المادة السادسة الذي تضمَّنت نصّاً يعاقب بموجبه كل من يطعن في الانتخابات التي تتم بمقتضى هذا القانون بعد تصديق المضابط الانتخابية من قِبل المجلس؛ بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين، أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار أو بكلتا العقوبتين، وقد لقي هذا التعديل معارضة ضعيفة في المجلس النيابي لافتقاره إلى العناصر المعارضة التي سبقت أن استقالت من قبل، ومعارضة قوية من قِبل الأحزاب والصحافة الوطنية.

ـ تأثير الأحداث في إيران ومصر عام (١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م) على الأوضاع في العراق، وبخاصة ما جرى في قناة السويس بين الوطنيين المصريين والقوات البريطانية، وقد أجَّجت المعارضة العراقية، فارتفعت الأصوات تطالب بإلغاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية عام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م)، والدعوة إلى الإضراب العام في (٢٤ صفر ١٣٧١هـ/ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥١م)، تضامناً مع مصر، وعمَّ مناطق مختلفة التوجهات الوطنية فعطَّلت الحكومة بعض الصحف المعارضة والحزبية ومنها جريدة صدى الأهالي، ومنعت دخول الصحف العربية إلى العراق.

لم يكن أمام الوصي تجاه هذه التطورات إلا أن يعد بتسريع الانتخابات، وأن يعمل جاهداً على تسوية الخلافات بين صالح جبر ونوري السعيد؛ لأن الوضع في البلاد يحتاج إلى وزارة قوية ومحايدة تستطيع ترتيب الانتخابات وفق اتفاق الرجلين.

وبدأ البريطانيون الذين تأكدوا من الخطر الذي يُسبِّبه عدم الوفاق بين صالح جبر ونوري السعيد؛ يُحذِّرون القائدين القوميين من خطورة الخلافات بينهما، وأخبر السفير البريطاني نوري السعيد بأن اضطرابات واسعة ستقع وربما يحدث سفك دماء خلال الانتخابات، وهذا أمر يرجع إلى ضعف العلاقة بين الرجلين، وإن أي اتفاق إيجابي يحدث بينهما بهذا الخصوص سيدعم الاستقرار في العراق(١).

قدَّم نوري السعيد استقالة حكومته في (١٧ شوال ١٣٧١هـ/ ١٠ تموز ١٩٥٢م) بعد تشريع لائحة تعديل قانون الانتخابات؛ بحجة إتاحة المجال لتشكيل حكومة حيادية تقوم بإجراء الانتخابات النيابية الجديدة.

وزارة مصطفى العمري وحراك تشرين الثاني ١٩٥٢م

كلَّف الوصي مصطفى العمري بتشكيل الوزارة الجديدة وهو المعروف بقدراته الإدارية، وإخلاصه لنوري السعيد، فشكَّلها في (١٩ شوال/ ١٢ تموز)، واحتفظ هو

(١) الجعفري: ص٧٨.

بوزارة الداخلية، وقد وصفها البريطانيون بحكومة نوري السعيد الثانية عشرة.

كانت المهمة الأولى للحكومة حلّ مجلس النواب وإجراء انتخابات حرّة[1]، وغادر كل من الوصي ونوري السعيد البلاد بعد أن اطمأنّا على الوضع الداخلي، الأول إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، والثاني لقضاء العطلة الصيفية المعتادة.

جاء تشكيل الوزارة في وقت ساد فيه شعور عام في الأوساط السياسية الحاكمة، بضرورة تعزيز مجلس النواب الجديد بعناصر موالية للقصر، غير أن الخلاف الناشب بين صالح جبر ونوري السعيد، وهما أبرز عنصرين مواليين للقصر، قد أقلق رئيس الحكومة، وبخاصة أنه لم تكن هناك أية إشارة للتقارب بينهما، بسبب رغبة كل منهما ببسط نفوذ حزبه على المجلس النيابي.

بدأت الحكومة الجديدة عملها وسط ظروف عربية وإقليمية جديدة، تمثَّلت بقيام حركة (٢٣ ذي القعدة ١٣٧١هـ/ ٢٣ تموز ١٩٥٢م) في مصر، التي أجبرت الملك فاروق على التنازل عن العرش، وما تبع ذلك من تغييرات سياسية، لعل أهمها قيام الجمهورية، وتولي محمد مصدق رئاسة الحكومة في إيران، وهو من العناصر الوطنية، وقد شجَّعت الرأي العام العراقي على النضال الذي أضحى ممكناً للتخلص من الفساد والظلم[2].

ويبدو أن الوصي ونوري السعيد لم يُدركا خطورة الوضع في البلاد الذي يتطلب وجودهما[3]، ولم تر السفارة البريطانية في بغداد من جانبها في (٢٩ ذي القعدة ١٣٧١هـ/ ٢١ آب ١٩٥٢م) ما يشكل تهديداً فورياً للاستقرار في العراق، لكن من المفيد أن يجتمع وزير الخارجية البريطانية أنطوني إيدن بالوصي وصالح جبر ونوري السعيد أثناء مرورهم بلندن لمناقشة قضية الانتخابات وتشجيعهم على تبنّي مواقف علنية[4]، غير أنها غيَّرت موقفها في (٥ ذي الحجة/ ٢٠ أيلول) من واقع تطرُّقها للوضع في بغداد على ضوء المستجدات الجديدة، وأكَّدت أن الشعور العام يميل للاعتقاد بأن الوصي بمفرده يستطيع معالجة الأمور ووضعها في نصابها الصحيح، على أن تقدم له الحكومة البريطانية الدعم والمساندة[5].

وعندما التقى الوصي أثناء مروره بلندن مع إيدن، نصحه الوزير البريطاني بالعودة

(١) الحسني: جـ٨ ص٢٨٠، ٢٨٢ ـ ٢٨٣. (٢) المرجع نفسه: جـ٨ ص٢٨٩.
(٣) الونداوي، مؤيد إبراهيم: العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٢٤ ـ ١٩٥٨م، ص١٥١.
(٤) الجعفري: ص٨١. (٥) المرجع نفسه.

إلى بلاده على وجه السرعة، وأحاطه علماً بأهمية إجراء الانتخابات، وأكَّد له بأن الهياج الشعبي في تصاعد مستمر، وينبغي التفاهم مع الأحزاب السياسية، وذلك تجنباً لاستغلال الوضع القلق من قِبل المتطرفين في اليمين واليسار ومثيري الاضطرابات، ما يشكل خطراً على البلاد وعلى مصالح بريطانيا، وشدَّد على وجوب قيام الوصي بإجراء صلح بين صالح جبر ونوري السعيد وهو القادر على السيطرة على الوضع.

عاد الوصي إلى بغداد (٦ صفر ١٣٧٢هـ/ ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٢م)، وفوجئ لدى وصوله بهجوم الصحافة بسبب تردّي الأوضاع السياسية والاجتماعية، وتدهور الحالة الاقتصادية، واشتداد الأزمة المالية التي نجم عنها ارتفاع الأسعار[1].

• مطالب الأحزاب السياسية

أعطت حركة (٢٣ ذي القعدة ١٣٧١هـ/ ٢٣ تموز ١٩٥٢م) المصرية واستلام الحركة الوطنية السلطة في إيران؛ دفعاً قوياً للمعارضة العراقية، فأخذت الأحزاب الوطنية تطالب بالإصلاح العام، فقدَّمت ثلاثة منها في (١٠ ربيع الأول/ ٢٨ تشرين الثاني) مذكرات خطّيّة إلى الوصي وهي: الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة كامل الجادرجي، والجبهة الشعبية برئاسة طه الهاشمي، والاستقلال برئاسة محمد مهدي كبة تطلب ما يأتي:

- إجراء إصلاحات عامة في البلاد من خلال تعديل النظام الأساسي.
- إلغاء معاهدة عام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م).
- اعتماد مبدأ الانتخاب المباشر الذي يضمن انتخاب مجلس يمثّل الشعب تمثيلاً صحيحاً.
- إطلاق الحرّيّات السياسية.
- وضع تشريع يضمن استقلال القضاء وضمان حقوق المواطنين.
- تطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة.
- منع ظاهرة المحسوبية، ومكافحة الاحتكار والاستغلال.
- وضع حدٍّ للضرائب غير المباشرة على المستهلكين، وفرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخل المرتفع.
- رفع المستوى المعيشي للموظفين.

(١) الحسني: جـ٨ ص٢٩١.

- معالجة الأوضاع الصحية المتردية، وتفشي البطالة والأمّية، وارتفاع الأسعار.
- إلغاء الإقطاع وقانون دعاوى العشائر.
- توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين بشكل عادل[١].

قدَّم حزب الأمة الاشتراكي الذي يرأسه صالح جبر مذكرة طالب بموجبها بإجراء انتخابات مباشرة، وانتقد الفساد والفوضى، ودعا إلى إصلاح الأوضاع الدستورية عبر تعزيز النظام الديمقراطي بجعل الحكم من الشعب وإلى الشعب، وذلك عن طريق احترام إرادة الشعب وحقوقه في انتخاب نوّابه انتخاباً حرّاً ومباشراً، وإتاحة الفرصة للأحزاب لأداء رسالتها[٢].

وساندت الأحزاب والمنظمات الوطنية مطالب حزب الأمة: مثل الحزب الشيوعي، ومنظمة أنصار السلام، وعدد من اليساريين، وحزب البعث العربي الاشتراكي وأرسلوا مذكرات بهذا المعنى إلى الوصي، ولم يشذَّ عن هذا الإجماع سوى حزب الاتحاد الدستوري برئاسة نوري السعيد، الذي شنَّ حملة عنيفة ضد مطالب الأحزاب بحجة أنها غير دستورية، وأن مجلس النواب وحده هو المختص بالبتِّ فيها[٣].

اعترف الوصي في جوابه على مذكرات الأحزاب بوجود الفساد في البلاد، وشاركهم الرأي بضرورة الإصلاح والتقدم والخير والرفاه للبلاد، وهو يرغب في إجراء انتخابات حرة، وأن يتألف المجلس من نواب يمثلون الأمة تمثيلاً صحيحاً[٤].

ويبدو أن جوابه لم يُقنع الأحزاب، إذ لم يُعط أهمية كافية لما قدَّمته من مقترحات، واتَّسم ردُّه بطابع الاستعجال وعدم التروّي، فقرَّرت مقاطعة الانتخابات القادمة[٥].

أبدى الوصي مخاوفه مما قد يحدث في البلاد إثر موقف الأحزاب من جوابه، وبخاصة أن رئيس مجلس الوزراء لم يكن راضياً عن هذا التصرف، الذي قد يؤدي

(١) كبة: ص٣٣٩، جريدة لواء الاستقلال، العدد ١٧١١، تاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢م، جريدة الأهالي، العدد ١٢١، تاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢م.
(٢) جريدة الأمة، العدد ١١٩٤، تاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢م.
(٣) جريدة الأخبار، العددان ٣٥٩٢، ٣٥٩٣، تاريخ ٨ و٩ تشرين الأول، ١٩٥٢م.
(٤) جريدة الجبهة الشعبية، العدد ٣٨٠، تاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٢م.
(٥) جريدة الأهالي، العدد ١٢٢، تاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٢م، جريدة لواء الاستقلال، العدد ١٧١٣، تاريخ ٣١ تشرين الأول ١٩٥٢م.

إلى تأزيم الموقف مع الأحزاب السياسية، واقترح رئيس الوزراء بالاتفاق مع رئيس الديوان، على الوصي، أن يعقد اجتماعاً عامّاً بحضرة ساسة البلاد البارزين، ورؤساء الأحزاب، للتشاور في إيجاد حلٍّ للوضع المتأزم[١].

وافق الوصي على الاقتراح، فدعا قادة الأحزاب الخمسة، نوري السعيد، وصالح جبر، وطه الهاشمي، وكامل الجادرجي، ومحمد مهدي كبة، ورؤساء الوزارات السابقين باستثناء مزاحم الباجه جي، إلى عقد اجتماع في القصر بتاريخ (٢٥ صفر ١٣٧٢هـ/ ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م)، إلا أن الاجتماع لم يُسفر عن شيء، بل أدّى إلى مشادّة كلامية بين الوصي وطه الهاشمي انسحب الأخير على إثرها بعد أن اتَّهمه الوصي بالكذب، وتبعه كامل الجادرجي[٢].

أدرك قادة الأحزاب أن المواجهة مع السلطة تتطلب قيام جبهة موحدة وتنسيق المواقف، فشكَّلت هيئة ارتباط من أجل هذه الغاية.

وبعث رئيس الوزراء في اليوم التالي رسالة إلى السفير البريطاني أبلغه فيها بأن الأحزاب ستسعى إلى مقاطعة الانتخابات وتخريبها، ولا سبيل إلى تجنُّب ذلك إلا بحلِّ المشكلات القائمة كلها، وطلب منه أن يستخدم نفوذه لإقناع صالح جبر بالمشاركة في الانتخابات القادمة، وعبَّر السفير في ردّه عن ضرورة مشاركة صالح جبر في الانتخابات، فنصحه بأن مصلحة البلاد تقتضي مشاركة حزبه فيها، فوعده جبر بأن حزبه لن يتسبَّب في إثارة المشكلات خلالها.

ووافق مجلس الوزراء في (٢٨ صفر/ ٦ تشرين الثاني) على مبدأ الانتخاب المباشر، وتشكيل لجنة تضم متخصصين في القانون والإدارة، على أن يساهم فيها ممثلين عن الأحزاب، لتقوم بإنجاز القانون الخاص بذلك، على أن يصادق عليه مجلس النواب القادم[٣]، ولما طلب مصطفى العمري من الأحزاب تعيين ممثلين عنها في هذه اللجنة، رفضت ذلك، وأبلغته بأن مقاطعة الانتخابات ستستمر.

رأى رئيس الوزراء تجاه رفض الأحزاب المشاركة في الانتخابات أن استعمال القوة ضروري كي يتم إجراء الانتخابات، وقد اتفق السفير البريطاني معه في الرأي، لكنه اشترط عليه قبل استعمال القوة:

- أن يسيطر على الوضع العام الداخلي.
- أن يبذل الجهود لاستقطاب صالح جبر وتأمين مشاركة حزبه في الانتخابات.

(١) الحسني: جـ٨ ص٣١٥ ـ ٣١٦.
(٢) كبة: ص٣٤٠ ـ ٣٤١، الجادرجي: ص٥٥١ ـ ٥٥٢، ٥٥٧. حسين: ص٢٩٩ ـ ٣٠٤.
(٣) جريدة الأهالي، العدد ١٣٧، تاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٢م.

- أن يُحذِّر من أن أية محاولة للتخريب ستُقابل بقوّة وحزم[١].

وقدَّم نوري السعيد بعض الاقتراحات التي تهدف إلى إجراء إصلاحات عامة في البلاد بعد إجراء الانتخابات، فرفضتها الأحزاب المعارضة، وشكَّكت في نواياه، وهاجمتها الصحافة.

- **أحداث الحراك الشعبي**

شكَّل إضراب طلاب كلية الصيدلة والكيمياء في (٦ صفر ١٣٧٢هـ/٢٦ تشرين الأول ١٩٥٢م)، الشرارة التي أشعلت فتيل الحراك الشعبي، والمعروف أنهم أضربوا احتجاجاً على تعديل النظام الداخلي الذي أصدرته الوزارة، والذي ينصُّ على أن كل طالب يرسب في ثلاثة موضوعات أو أكثر في الامتحان النهائي أو يرسب في موضوع أو أكثر في امتحان الإكمال، يكون معيداً في صفه وعليه إعادة موضوعات الصف كافة الذي رسب فيه.

تجاهلت الوزارة الإضراب في بادئ الأمر، ثم اضطرت إلى إلغاء التعديل المذكور في (٢٧ صفر/١٦ تشرين الثاني) بسبب استمرار الإضراب، عندئذٍ قرَّر الطلاب إنهاء الإضراب.

وما جرى في ذلك اليوم من اعتداء على طلبة كلية الصيدلة إثر شجار بين بعض الطلبة المضربين وذوو طالبة لم تلتزم بالإضراب، وعدَّه الطلبة المضربون بأنه مُدبَّر من قِبل عميد الكلية؛ أدى إلى استمرار الإضراب، وطالب الطلاب بعزل العميد وإجراء تحقيق في الحادث، وتضامن معهم طلاب كلّيتَي الطب والتجارة. استجابت الحكومة لطلب الطلاب وقرَّرت إعفاء عميد الكلية من منصبه ونقلته إلى شركة النفط، إلا أن الطلاب لم يكتفوا بذلك؛ بل حملوا مطالب جديدة ذات طابع سياسي بدفع من الأحزاب السياسية على الأرجح.

وأضرب طلاب باقي الكليات في (٢ ربيع الأول/ ٢٠ تشرين الثاني) وبعض المدارس الثانوية والمتوسطة استنكاراً لحادث كلية الصيدلة، وازداد الجوُّ توتراً إثر البيان الذي أصدره رئيس مجلس التعليم العالي في اليوم نفسه، مناشداً الطلاب عامَّة بأن لا يتأثروا بالطلاب المضربين، ودعاهم إلى العودة إلى مقاعد الدراسة.

وفي الوقت الذي كان فيه مجلس الوزراء مجتمعاً يوم السبت في (٤ ربيع الأول/ ٢٢ تشرين الثاني) لمناقشة تحديد يوم الانتخابات، خرجت مظاهرة ضخمة في شوارع بغداد اشترك فيها طلبة الكليات والمعاهد والمدارس والأهالي الرافضين للأوضاع

(١) الجعفري: ص٨٦.

القائمة التي تعاني منها البلاد، واصطدم المتظاهرون برجال الشرطة في باب المعظم، واستُخدمت الحجارة والعصي، فسقط بفعل ذلك عدد من الجرحى[١].

وواصل المتظاهرون سيرهم نحو جسر المأمون ونجحوا في عبوره إلى جانب الكرخ، وانضم إليهم أعداد كبيرة من الأهالي والعمال الذين تضامنوا معهم وأضربوا عن العمل، وتوجهوا إلى منطقة علاوى الحلة ثم إلى منطقة الصالحية، ووصلوا إلى السفارة البريطانية، فرجموا رجال الشرطة الذين كانوا يحيطون بها لتأمين حمايتها بالحجارة كما رجموا تمثال الجنرال البريطاني مود، قائد الحملة البريطانية التي دخلت إلى العراق في عام (١٣٣٥هـ/١٩١٧م)، وكذلك دائرة الاستعلامات البريطانية الملحقة بمبنى السفارة[٢]، وهتفوا ضد الوصي وضد البريطانيين والأميركيين، وطالبوا باستقالة الحكومة وإجراء انتخابات مباشرة.

واصطدمت جموع المتظاهرين بالشرطة في منطقة الفضل، فاضطر أفراد الشرطة إلى الانكفاء تحت ضغط المتظاهرين الذين أشعلوا النار في مركز الشرطة، ولم تُفلح المحاولات المتكررة لفك الحصار عنهم إلا بعد حضور تعزيزات من الشرطة التي استخدمت السلاح لتفريق المتظاهرين.

وأصدرت الحكومة تجاه هذا التطور بياناً أوضحت فيه حرصها على تفادي الاضطرابات، وكل ما يُعكِّر صفو الأمن، وناشدت المتظاهرين بالانصراف إلى أعمالهم حفاظاً على المصلحة العامة، وعطَّلت وزارة المعارف الدراسة في جميع مدارس العاصمة، كما قرَّر مجلس التعليم العالي وقف الدراسة في المعاهد العليا ابتداء من (٥ ربيع الأول/ ٢٣ تشرين الثاني).

وعندما تأزم الموقف، وعجزت الشرطة عن تفريق المتظاهرين، وإنهاء الاضطرابات؛ قرَّرت وزارة الداخلية تعزيز قوة الشرطة على الأرض، فأنزلت قوات جديدة نشرتها في الشوارع والساحات العامة التي كانت مسرحاً للمظاهرات.

امتدت المظاهرات إلى مناطق بغداد وبعض مدن العراق، مثل كربلاء والنجف والحلة والديوانية والبصرة والناصرية، وساهم أعضاء حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي هناك بتأجيجها[٣].

حاول الوصي سبر أغوار المتظاهرين والوقوف على دوافعهم، فدسَّ أحد الضباط سراً بينهم، فتعرَّف على مطالبهم وتوجهاتهم، وقدَّر حجم معاناتهم لأوضاعهم، وقدَّم تقريراً بذلك.

(١) جريدة الجبهة الشعبية، العدد ٣٦٩ تاريخ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م.

(٢) الحسني: جـ٨ ص٣٢٤. (٣) المرجع نفسه: ص٣٢٥.

ويبدو أن الأحزاب السياسية فقدت السيطرة على المتظاهرين بسبب اختلاف توجهاتهم، واتساع رقعة التظاهر، وضعف أفراد الشرطة أمامهم، وسيطر المتظاهرون بانتصاف نهار (٥ ربيع الأول/ ٢٣ تشرين الثاني) على مركز العاصمة، وأحرقوا مكتب الاستعلامات الأميركي المقابل لسوق الصفارين في شارع الرشيد رداً على الموقف الأميركي السلبي من قضية فلسطين، وهاجموا مكتب الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار، وتعرَّضوا لمقر حزب الاتحاد الدستوري في شارع الرشيد الذي يرأسه نوري السعيد، كما هاجموا مجلس الأعيان وأحرقوه[1].

دفع هذا التطور الخطير السفير البريطاني إلى التحرك فأرسل رسالتين شفويتين إلى رئيس الوزراء طالباً منه اتخاذ التدابير الضرورية لحماية الرعايا والأملاك الأجنبية.

أدرك الوصي أن زمام الأمور قد أفلتت من يد الحكومة، وأن التغيير الوزاري أضحى ضرورياً، فعرض على حكمت سليمان تشكيل وزارة جديدة، فرفض لاعتقاده بأن الوصي لا يكفُ عن التدخل في شؤون وزارته، فاستدعى جميل المدفعي وهو من السياسيين التقليديين القدماء، وكلَّفه بتشكيل وزارة جديدة، فأجرى اتصالات عدة من أجل ذلك، وعندما انتشر نبأ تكليفه، هتف المتظاهرون بسقوطه بسبب نقمتهم عليه وعلى زملائه من ساسة هذه المدرسة، فاضطر إلى الاعتذار، وطلب الوصي من صالح صائب الجبوري تشكيل وزارة جديدة، فرفض بحجة عدم زجِّ نفسه بالحياة السياسية، وأبدى نوري السعيد استعداده لتشكيل وزارة جديدة، وطلب من الوصي أن يكلفه بذلك، فرفض بحجة أنه شخصية غير مرغوب فيها شعبياً، وأن الظروف غير ملائمة لتسلُّمه الوزارة، وخوفاً من تطور الموقف ضد الحكومة[2].

عدَّ رئيس الوزراء مصطفى العمري الاتصالات التي أجراها الوصي مع بعض الشخصيات السياسية لتشكيل وزارة جديدة، أنها موجَّهة ضده، وبخاصة أنها جرت من دون علمه، وشعر بحراجة موقفه؛ لأنَّه سيتحمل منفرداً المسؤولية، إضافة إلى رفضه منطق استخدام السلاح ضد المتظاهرين، فاستغلَّ هذه الفرصة للتخلي عن المسؤولية التي بدأ خطرها يتصاعد، فقدَّم استقالته التي قُبلت في (٥ ربيع الأول ١٣٧٢هـ/ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م)، وأُذيعت من دار الإذاعة، ولما علم المتظاهرون بذلك، ارتفعت أصواتهم بهتافات ضد الملكية، ومع الجمهورية، فرُوِّع الوصي لتلك الهتافات وبخاصة أن ثورة (ذي القعدة ١٣٧١هـ/ تموز ١٩٥٢م) المصرية، لا تزال ماثلة للعيان، ولم يبقَ أمامه من خيار للخروج من هذا المأزق إلا

(١) الحسني: جـ٣ ص٣٢٣، ٣٢٦. Khaddoury: p282.

(٢) الحسني: المرجع نفسه ص٣٢٥ ـ ٣٢٦.

إسناد رئاسة الحكومة إلى أحد القادة العسكريين[1]، فكلَّف رئيس أركان الجيش الفريق نور الدين محمود بتشكيل الوزارة الجديدة.

وزارة نور الدين محمود وإخماد الحراك الشعبي

شكَّل تكليف الوصي لنور الدين محمود بتأليف الوزارة الجديدة، خطوة على طريق استخدام القوة ضد المعارضة والقضاء على الحراك الشعبي، وتحقيق الأمن وفرض النظام، وقد أبدى المُكلَّف استعداده لتحمل المسؤولية، وقد وجد فيه الوصي الرجل الذي يثق به ويعتمد عليه من دون أن يثير مخاوفه، ويمكن من خلاله إخضاع الجيش لسيطرته.

وبدأت الوحدات العسكرية منذ ظهر يوم (٥ ربيع الأول/ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م)، تدخل العاصمة، وتتخذ مواقع لها في مفاصلها المهمة، فظنَّ المتظاهرون أن الجيش جاء لمساندتهم وقلب نظام الحكم، فاستمرت المظاهرات حتى مساء ذلك اليوم، عندما أعلن رئيس الوزراء من إذاعة بغداد بأن الوصي كلّفه بتشكيل الوزارة، وبأنه أخذ على عاتقه تطبيق القانون، وحماية النظام، وما إن سمعت جموع المتظاهرين بذلك حتى تعالت الأصوات بسقوطه ووصفته بـ «العميل الإنكليزي».

شكّل نور الدين محمود وزارته في اليوم نفسه، واحتفظ لنفسه بمنصب رئيس أركان الجيش بالإضافة إلى منصب رئيس الوزراء ووزارتي الدفاع والداخلية[2]. باركت الحكومة البريطانية إجراءات الوصي، وأبدت استعدادها لدعمه، ونصحته بتوسيع المشاركة السياسية للعراقيين كافة[3].

واجهت الوزارة فور تشكيلها مظاهرات صاخبة، وهتف المتظاهرون بسقوط الحكم العسكري والنظام القائم، كما خرجت مظاهرات في المناطق.

حاول المتظاهرون في بغداد اقتحام مبنى الحكومة ومراكز الشرطة؛ ما دعا مجلس الوزراء إلى الاجتماع فوراً لمناقشة الوضع المتردي، واتخذ قراراً بإعلان الأحكام العرفية مؤقتاً في لواء بغداد فقط، ووضع الإدارة في يد قائد عسكري يكون المرجع الأعلى لجميع الإدارات، ويعمل على تنفيذ القوانين الجزائية والمدنية التي تتطلبها الإدارة العرفية، وخُوِّل وزير الدفاع اختيار القائد العسكري للمنطقة المشمولة بالإدارة العرفية[4].

(١) الحسني: جـ٨ ص٣٢٦.

(٢) المرجع نفسه: ص٣٣١. كبة: ص٤٣٧.

(٣) الونداوي: ص١٤٦.

(٤) الحسني: جـ٨ ص٣٣٢.

عارضت بعض الأحزاب والشخصيات السياسية الحكم العسكري[1]، وعدَّت زج الجيش بالسياسة وإنزاله لمواجهة الحركة الوطنية تحت ذريعة المحافظة على الأمن؛ خطأً فادحاً تترتَّب عليه عواقب خطيرة على مستقبل البلاد، وأن الهدف من استخدامه إبقاء البلاد في حالة متردية، وتدعيم الفساد، ويُعبِّر عن إفلاس الفئة الحاكمة في إيجاد حل لهذا المأزق[2].

وأبدت أوساط الجيش تذمُّراً من استخدام الجيش لضرب أبناء الشعب، وهو الذي يتبنى موقفاً غير ودّياً من الفئة الحاكمة، وبخاصة الوصي، منذ أن استعان بالبريطانيين للقضاء على حركة (ربيع الآخر ١٣٦٠هـ/ أيار ١٩٤١م)، ومطاردة قادتها وإعدام بعضهم وزج بعضهم الآخر بالسجون، فأضحى هاجس الجيش منذ ذلك الحين التخلص من الوصي والنخبة الحاكمة، ومما زاد في تذمُّر الجيش ما جرى في حرب فلسطين عام (١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م) من تخاذل هؤلاء، لذلك وجد الجيش في هذا الحراك الشعبي فرصة مناسبة لتخليص البلاد منهم[3].

وجرت مشاورات بين بعض الضباط لم تُسفر عن شيء، غير أن أحد الضباط، وهو محمد نجيب الربيعي، قائد قوات الفرقة الثالثة، ورئيس أركانه العقيد محيي الدين عبد الحميد أوصيا الوحدات العسكرية المتوجهة إلى بغداد بعدم إطلاق الرصاص على المتظاهرين[4].

وعيَّن رئيس الوزراء ووزير الدفاع، اللواء الركن عبد المطلب الأمين مدير العمليات العسكرية في وزارة الدفاع؛ قائداً للقوات العسكرية المرابطة في بغداد[5]، فأصدر سلسلة من القرارات منع بموجبها قيام المظاهرات، وحمل السلاح، وعطَّل الحياة الحزبية والصحف، وحذَّر المتظاهرين بأن القوات المسلحة ستقوم باتخاذ أشد الإجراءات تجاههم، وسيُقدَّم من يُقبض عليه إلى المحاكم العسكرية العليا[6].

وعلى الرغم من شدة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة فقد خرجت مظاهرات في بغداد في صباح (٦ ربيع الأول ١٣٧٢هـ/ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢م) من كليتَي الطب والصيدلة، وهتف المتظاهرون بسقوط الوزارة والمطالبة بتشكيل حكومة ديمقراطية

(١) كبة: ص٣٤٩.
(٢) كبة: ص١٥٥. نذير، عدنان سامي: عبد الجبار الجومرد، نشاطه الثقافي ودوره السياسي ص١٠٤.
(٣) الجعفري، ص١٠٧.
(٤) حسين، العميد المتقاعد خليل إبراهيم: عبد الكريم قاسم اللغز المحير، جـ٦ ص٨٦.
(٥) Khaddoury: p284. (٦) الحسني: جـ٨ ص٣٣٣.

برئاسة كامل الجادرجي، كما خرجت بعد ظهر ذلك اليوم مظاهرة حاشدة توجَّهت إلى ساحة زبيدة ثم إلى باب المعظم؛ على الرغم من تحذيرات الجيش، فأطلقت المصفحات النار على المتظاهرين، فأصيب عدد منهم وتوفي أحدهم بعد ذلك، كما خرجت مظاهرة من جانبي الكرخ والرصافة، فرَّقها الجيش والشرطة، وتمَّ اعتقال أربعة وستين متظاهراً، ثم هدأت الأوضاع بعد ذلك واستقر الوضع.

وحاول رئيس الوزراء إعادة الثقة إلى الشعب وامتصاص النقمة الشعبية عليه، فأصدر بياناً أوضح فيه رغبة الوزارة بالقيام بإصلاحات، وإصدار تشريعات خاصة بالمواطنين من شأنها أن ترفع مستوى معيشتهم وتحسينها، وأكَّد تصميمه على قمع العناصر الفاسدة، وعدم العبث بالقوانين، وأبدى عزمه على المحافظة على هيبة الدولة وكيانها، وعلى أرواح المواطنين وممتلكاتهم، وتأليف لجنة من فقهاء القانون والإدارة لإعادة قانون الانتخاب المباشر، وقلَّصت الوزارة ساعات منع التجول، وسمحت باستئناف الدراسة في جميع المدارس والمعاهد العليا، وأعادت تسعير المواد الغذائية التي ارتفعت أسعارها.

أجرت الحكومة انتخابات نيابية في ظل أجواء الأحكام العرفية، فاتخذت الأحزاب السياسية مواقف متباينة تجاهها، فقاطعها حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الأمة الاشتراكي، واشترك فيها حزب الجبهة الشعبية المتحدة وحزب الاتحاد الدستوري، وجرت الانتخابات في (١ جمادى الأول ١٢٧٢هـ/ ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣م)، على أساس الانتخاب المباشر، وظهر تدخُّل الحكومة فيها واضحاً.

دافع نور الدين محمود عن سير الانتخابات، وعدَّها حيادية وخالية من الضغوط ضد المرشحين، وقد جرت في ظل سيادة القانون، وأسفرت هذه الانتخابات عن فوز ملفت لمرشحي نوري السعيد، سبعة وستون نائباً من أصل مائة وخمسة وثلاثين[1].

إقالة وزارة نور الدين محمود

وجد الوصي بعد إجراء الانتخابات النيابية، وفرض الأمن والنظام بالقوة؛ أن حكومة نور الدين محمود قد أتمَّت مهمتها، وأضحى الوقت مناسباً لتغييرها؛ لأن بقاءها في الحكم يُشكل خطراً على النظام، إذ قد يدفع الجيش إلى القيام بعمل عسكري يفرض من خلاله وجوده على السلطة[2]، وبخاصة أن رئيس الوزراء أبدى

(١) الحسني: جـ٨ ص٣٤٤. (٢) الوندواي: ص١٦٧.

رغبته في الاستمرار في منصبه وطلب ترقيته إلى رتبة أعلى، ما أفزع الوصي الذي كان يرغب بتكليف شخص آخر يمتلك خبرة سياسية لتشكيل وزارة جديدة، فأبدى رغبته لرئيس الحكومة بعودة الحكم المدني، وطلب منه أن يستقيل على أن يُعينه عضواً في مجلس الأعيان، إلا أنه رفض الاستقالة في بادئ الأمر، فتدخل نوري السعيد وأقنعه بقبول رغبة الوصي[١].

تركت استقالة نور الدين محمود مرارة في أوساط العسكريين، وعدّوا استخدامه أداة قمع ضد الشعب ومن ثم إخراجه من الحكومة على هذا الشكل؛ إهانة للجيش، وفي المقابل أخذ السياسيون يتهيؤون للعودة إلى السلطة بعد استتباب الوضع الأمني، وطالبوا الوصي بعودة الحكم المدني، فكلّف جميل المدفعي بتشكيل الوزارة.

تسلُّم الملك فيصل الثاني مقاليد الحكم ـ وزارة جميل المدفعي السادسة

بلغ الملك فيصل الثاني الثامنة عشرة من عمره في (١٧ شعبان ١٣٧٢هـ/ ٢ أيار ١٩٥٣م)، وهي السنُّ القانونية لتولّي السلطة بنفسه، فاجتمع مجلسا النواب والأعيان في جلسة عامة حلف خلالها الملك اليمين الدستورية، وتسلّم الحكم، وأعقب تتويجه استقالة وزارة جميل المدفعي السادسة في (٢٠ شعبان/ ٥ أيار)[٢]، فانتهى بذلك عهد الوصاية، وطلب الملك من جميل المدفعي تشكيل وزارة جديدة، وقد رأت النور في (٢٢ شعبان/ ٧ أيار)، لكن الوصي عبد الإله استمر الحاكم الفعلي للدولة، وبقيت الأوضاع كما كانت عليه في عهد الوصاية، ولم تظهر شخصية الملك أو آراؤه السياسية في أي حدث من الأحداث السياسية حتى قيام ثورة (٢٦ ذي الحجة ١٣٧٧هـ/ ١٤ تموز ١٩٥٨م) التي أنهت الحكم الملكي وأقامت الجمهورية العراقية.

ظروف عقد حلف بغداد

اعتمدت الولايات المتحدة الأميركية في نهاية الأربعينات وأوائل الخمسينات من القرن العشرين، على الناحية الاقتصادية في مكافحة تمدُّد النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط، وكان من أشكال هذه السياسة برنامج «النقطة الرابعة» وهي أداة تعاقدية ثنائية بينها وبين دول المنطقة، تتضمن الدعم الاقتصادي والفني بهدف تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي[٣].

---

(١) كنة: ص١٥٦.

(٢) جريدة الزمان، العدد ٤٧٢٨، تاريخ ٨ أيار ١٩٥٣م.

(٣) بريسون، توماس: العلاقات الدبلوماسية الأميركية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤ ـ ١٩٧٥م، ص٤٣٧.

ويبدو أن هذا الدعم لم يكن كافياً لمنع تغلغل النفوذ السوفياتي في تلك المنطقة، ما دفع الولايات المتحدة الأميركية في عام (١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م) إلى البحث عن وسائل أخرى أكثر فاعلية للدفاع عن المنطقة.

وكان الوجود العسكري البريطاني في الشرق الأوسط يواجه آنذاك تحدياً كبيراً، فقد تصاعدت الضغوط ضده في مصر، وألغى المصريون معاهدة عام (١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م)، فاقترحت الولايات المتحدة الأميركية تجاه هذا الوضع إنشاء قيادة شرق أوسطية تضمها مع بريطانيا وفرنسا ومصر وتركيا، تحلُّ محل الوجود البريطاني في قاعدة قناة السويس، وتتخذ من مصر مقراً لها.

ويبدو أن الأمر احتاج إلى إقناع دول المنطقة بأهمية تلك الترتيبات الدفاعية، فقام جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية بزيارة الشرق الأوسط في عام (١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م)، لاحظ خلالها:

ـ أن الدول العربية منهمكة بصراعها مع الكيان الصهيوني، ولا تُعير اهتماماً جدياً بتغلغل النفوذ السوفياتي.

ـ تزايد حدة العداء العربي للغرب، ومعارضة معظم الدول العربية الانضمام إلى أحلاف تتزعمها الدول الغربية.

ـ عدم جدوى فرض الترتيبات الغربية بالقوة، ويجب أن ينبع أي تنظيم عسكري دفاعي من داخل المنطقة[١].

ورأى لتجاوز هذه المعضلة إقامة «الحزام الشمالي» للدفاع عن الشرق الأوسط التي وافقت على الدخول في ترتيباته بعض دول المنطقة، وهي تركيا وباكستان والعراق وإيران، على أن يبدأ الحلف على شكل نظام دفاعي إقليمي بين هذه الدول، ويُترك الباب مفتوحاً أمام انضمام دول أخرى في المستقبل من خلال الشعور بالمصير المشترك والخطر الذي تتعرَّض له دول المنطقة، وبذلك ينشأ الحلف ويتسع نطاقه[٢].

انقسمت الدول العربية حيال مشروع الترتيبات الدفاعية إلى قسمين:

الأول: أيَّد المشروع (العراق) الذي وقَّع اتفاقية مع الولايات المتحدة الأميركية حصل بمقتضاها على أسلحة أميركية مقابل تعهده بالانضمام إلى حلف دفاعي في المستقبل القريب.

الثاني: عارض المشروع (مصر والمملكة العربية السعودية)؛ لأن من شأن

---

(١) بريسون: ص٥١ ـ ٤٥٢.

(٢) منصور، ممدوح محمد مصطفى: الصراع الأميركي السوفياتي في الشرق الأوسط. ص١١٦ ـ ١١٧.

الدخول في أحلاف موالية للقوى العظمى أن يُدخل المنطقة إلى حلبة الصراع بين الكتلتين الغربية والشرقية، وأنه لإنجاح نظام الأمن الجماعي العربي، ينبغي أن يمدّ الغرب الدول العربية المؤيدة بالسلاح، ما يحول دون حذو دول عربية أخرى حذو العراق في الإعلان عن استعدادها للانضمام إلى مثل تلك الأحلاف.

وكانت المفاوضات جارية بين مصر وبريطانيا آنذاك حول جلاء القوات البريطانية من قاعدة السويس، واعتقدت الولايات المتحدة الأميركية بأن الانسحاب البريطاني من مصر سيؤدي إلى تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين مصر والدول الغربية، ما يُسهِّل انضمام مصر إلى المنظومة الدفاعية المقترحة في الشرق الأوسط، وفي إطار هذا المفهوم السياسي ضغطت الولايات المتحدة الأميركية على بريطانيا عبر سفيرها في القاهرة جيفرسون كافري، وحثَّتها على توقيع اتفاقية الجلاء مع مصر، وأبدت استعدادها بتزويد مصر بالأسلحة، ومساعدتها في بناء قواتها العسكرية.

كان العراقيون في هذه الأثناء يقومون بدور مزدوج من خلال سيرهم في اتجاهين متعارضين في الوقت نفسه، هما:

- الظهور بمظهر المرتبط بتحقيق الوحدة العربية بقدر الإمكان.
- العمل على خلق منظومة دفاعية شرق أوسطية.

وتزامن ذلك مع قيام الولايات المتحدة الأميركية بمحاولات لدفع كل من تركيا وباكستان إلى التوقيع على معاهدة دفاعية بينهما، وهو ما تمَّ فعلاً في (ذي الحجة ١٣٧٣هـ/آب ١٩٥٤م)، وعندما زار جمال عبد الناصر باكستان، عُدَّ ذلك مؤشراً إيجابياً في الأوساط الأميركية الحاكمة، تجاه المنظومة الدفاعية المقترحة، غير أن هذا التفاؤل سرعان ما تبدَّد عندما أعلن الرئيس المصري أنه يتعين إرجاء النظر في مسألة إقامة أحلاف دفاعية موالية للغرب في المنطقة إلى ما بعد، حتى يتسنى للعرب اجتياز مخاوفهم من الدول الرأسمالية الغربية (الامبريالية الغربية)[١].

وقام نوري السعيد بمحاولة أخيرة لاستقطاب مصر عندما زار القاهرة إلا أنه لم ينجح، وبرَّر موافقة العراق على الدخول في المنظومة الدفاعية بعدم إمكان اعتماده على العرب للدفاع عن العراق، وأن بريطانيا هي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تساعده، وعلى الرغم من تفهُّمه لشكوك مصر تجاه بريطانيا، فإنه سيمضي قُدُماً في قبول مقترحات التحالف البريطانية[٢].

وحاولت الولايات المتحدة الأميركية من جانبها إقناع مصر بالانضمام إلى الحلف المقترح، فأرسلت مبعوثَيْن من الضباط الأميركيين في زيارة سريَّة إلى القاهرة، أجريا

(١) منصور: ص١٢٠. (٢) ناتنغ، أنطوني: ناصر ص١١٥.

اتصالات مع كل من جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، تبادل الطرفان خلالها الآراء حول انضمام مصر إلى أحلاف غربية ضد السوفيات، وركز المبعوثان على قصور القوات الدفاعية العربية، وأهمية الترتيبات الإقليمية في الدفاع عن المنطقة، ثم ثار جدل حول العدو الحقيقي الذي رآه المصريون في الكيان الصهيوني، في حين رآه الأميركيون في الاتحاد السوفياتي، ولم يتوصل الطرفان إلى شيء.

كان انضمام مصر ضرورياً لما تُشكِّله من ثقل سياسي في العالم العربي، لذلك حاول الأميركيون إغراء جمال عبد الناصر بالمساعدات الاقتصادية بعد فشل الوسائل السياسية، فقدَّموا لمصر أربعين مليون دولار كمساعدة اقتصادية، وسمحوا لها بشراء ما قيمته عشرين مليون دولار من المعدّات العسكرية بأسعار وشروط مُخفَّفة، إلا أن الولايات المتحدة الأميركية ماطلت في تسليم السلاح إلى مصر بحجة وجود بعض العقبات الإدارية، وهذه المماطلة هي نوع من الضغط على جمال عبد الناصر الذي رفض التراجع عن سياسته[١].

وما جرى من امتناع كلاً من مصر والمملكة العربية السعودية، دفع الولايات المتحدة الأميركية إلى الإحجام عن الانضمام إلى الحلف على الرغم من أنها كانت المُحرِّضة على إنشائه، ويبدو أنها لم تكن ترغب آنذاك في إثارة العداء مع هاتين الدولتين وبخاصة أنه صادف ترتيب إنشاء الحلف موعد تجديد اتفاقية الظهران التي تمنحها حق استغلال قاعدة الظهران «الاستراتيجية»[٢]، ولعل للكيان الصهيوني أيضاً دور في امتناع الولايات المتحدة الأميركية عن الدخول في الحلف بفعل ما يُشكّله ذلك من دعم القدرات العسكرية للعراق، وبالتالي تهديد هذا الكيان[٣]، لكن الولايات المتحدة الأميركية انضمت إلى عضوية اللجان العسكرية والاقتصادية التي أنشأتها اتفاقية التحالف.

وانطوى الموقف السوري على نفي أية نية لدى سورية للانضمام إلى الحلف المقترح، ثم أيَّدت موقف مصر المناوئ للانضمام إلى الأحلاف المرتبطة بالدول العظمى، وأعلن الأردنيون أنهم رغم كراهيتهم للإحلاف الأجنبية، فإنه يتعذر عليهم إدانة التحالف المقترح صراحة؛ لأنَّهم يعتمدون على مساعدة بريطانيا في بقاء الفيلق العربي الذي يتولى قيادته قائد بريطاني، هو الجنرال غلوب.

وزار عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا، العراق، ووقَّع رسمياً على معاهدة دفاعية

(١) Burns, William: Economic Aid and American Policy toward Eggpt 1955 - 1981, p23.

(٢) عبد الحميد، محمد كمال: الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، ص٢٦٨.

(٣) منصور: ص١٢٣.

مع هذا البلد في (٢ رجب ١٣٧٤هـ/ ٢٤ شباط ١٩٥٥م)، وقد تركت المادة الخامسة منها الباب مفتوحاً أمام انضمام دول أخرى، فانضمت بريطانيا إلى الحلف في (شعبان/ نيسان)، وباكستان في (ذي القعدة/ تموز) وإيران في (ربيع الأول ١٣٧٥هـ/ تشرين الثاني ١٩٥٥م)، فظهر بذلك حلف بغداد إلى الوجود[(١)].

التمهيد لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م

قيام منظمة الضباط الأحرار

ظهرت منظمة الضباط الأحرار في (ذي الحجة ١٣٧١هـ/ أيلول ١٩٥٢م)، برئاسة رفعت الحاج سري، الذي أخذ يبث الفكرة بين أصدقائه الضباط، ومنهم رجب عبد المجيد وعبد الوهاب الأمين ومحي الدين عبد الحميد، من أجل العمل على إنقاذ البلاد من الحكام السائرين في فلك السياسة البريطانية، وقد عرض مع رجب عبد الحميد موضوع تأسيس تنظيم عسكري سرّي عقب قيام ثورة (ذي القعدة ١٣٧١هـ/ ٢٣ تموز ١٩٥٢م) في مصر، وتمَّ الاتفاق بينهما على الخطوط العامة للتنظيم، كما أجرى رجب عبد الحميد اتصالات مع بعض الضباط الآخرين من أجل تنظيم بعض الخلايا[(٢)].

وأخذت هذه النواة من الضباط تُروِّج بهذه الفكرة في أوساط الجيش، ولم تمضِ أشهر قليلة حتى انضم عدد كبير من الضباط إلى التنظيم، وكان العمل مبنياً على نظام الخلايا، ويتم اختيار الضابط بعد تزكيته من قِبل عضوين عاملين على الأقل، إلا أن هذا الأسلوب لم يُطبق بصورة صحيحة، ما أدى إلى إصابة التنظيم بالتضخم غير المنتقى بصورة جيدة، وبالفوضى، وتتلَّخص أهداف التنظيم بـ:

- تحرير العراق سياسياً واقتصادياً من النفوذ الاستعماري.
- إبعاد الساسة الموالين للبريطانيين، وبخاصة نوري السعيد، وعبد الإله، وأعوانهم، وتقديمهم للمحاكمة.
- القضاء على الفساد والرشوة، وتطهير أجهزة الدولة من العناصر الفاسدة والعاجزة.
- اتِّباع سياسة الحياد بين المعسكرين الغربي والشرقي.

---

(١) مقلد، إسماعيل صبري: قضايا دولية معاصرة، السياسة الدولية من الحرب الباردة إلى الوفاق ص٢٨٩.

(٢) العزاوي، العميد جاسم كاظم: ثورة ١٤ تموز، أسرارها، أحداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، مذكرات العميد جاسم كاظم العزاوي، ص٣٦. عبد الحميد: ص٣١.

- إصلاح النظم الاجتماعية والاقتصادية وتطويرها لخير الشعب.
- العمل على تحقيق الوحدة العربية[(١)].

الملفت في هذه الأهداف أن ضباط الحركة لم يُفكروا في بادئ الأمر بإلغاء النظام الملكي، والتعرض للملك فيصل الثاني، ولم تختمر فكرة القضاء على هذا النظام إلا في عام (١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م).

ولعل أهم الأسباب التي دفعت الضباط الأحرار إلى التنظيم السري هي:

- الأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية.
- ممارسات السلطة الحاكمة وكبتها للحريات وغياب الديمقراطية.
- النتيجة التي آلت إليها حرب فلسطين عام (١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م)، ومواقف الحكومات العربية آنذاك من القضية الفلسطينية.
- الأوضاع المتردية داخل الجيش وإشراف البريطانيين عليه وتدخُّلهم في قضاياه.
- نجاح الثورة المصرية في (١ ذي القعدة ١٣٧١هـ/ ٢٣ تموز ١٩٥٢م)، والاستفادة من تجربة الضباط الأحرار المصريين.
- نشوء الأحزاب العقائدية والثورية مثل حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي العراقي، وتأثير ذلك على الجيش عبر زيادة الوعي القومي والسياسي.
- إدراك العسكريين الوطنيين بعدم قدرة الأحزاب السياسية على التخلص من النظام السائد وتحقيق الثورة[(٢)].

عزم التنظيم على ضمِّ أكبر عدد ممكن من الضباط إلى صفوفه، ولم يضع قواعد لاختيار الأعضاء على أسس عقائدية، فكان الوطنيون كافة يشتركون في تبنّي الأهداف، لذلك انضم إلى التنظيم ضباط من مختلف الميول والتوجهات، وإن كان التوجه العام لأغلبهم قومياً وحدوياً.

وأخذ التنظيم ينتشر في معسكرات الجيش خارج بغداد، فانضم إليه عدد كبير من ضباط المعسكرات في المسيب والديوانية وجلولاء والمنصور وكركوك والموصل، وتمَّ أول اجتماع للتنظيم في أحد بساتين الكاظمية ضمَّ كلاً من: محي الدين عبد الحميد، عبد الوهاب الأمين، إسماعيل العارف، رفعت الحاج سري، صالح السامرائي، والمحامي صفاء العارف، إلا أنه لم تجرِ مناقشة مهمة في هذا الاجتماع[(٣)].

---

(١) عبد الحميد: ص٣٣.

(٢) علي: محمد كاظم: العراق في عهد عبد الكريم قاسم: ص٨٣. فرحان، عبد الكريم: ثورة ١٤ تموز في العراق ص٤١. الزبيدي، ليث: ثورة ١٤ تموز في العراق: ص١١٨.

(٣) غالب، صبيح علي: قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الأحرار، ص١٦.

وشكَّل نوري السعيد في (ذي الحجة ١٣٧٣هـ/ آب ١٩٥٤م) وزارته الثانية عشرة وهو عازم على حكم البلاد بقساوة تمهيداً لعقد حلف بغداد التي بدأت تباشير قيامه في الظهور، فألغى الأحزاب السياسية، وعطَّل الصحف الوطنية، وحلَّ المجلس النيابي، وجاء بمجلس جديد خالٍ من المعارضة، وطارد الوطنيين من قوميين وشيوعيين من دون هوادة[1]، وعقد ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا في (جمادى الآخرة ١٣٧٤هـ/ شباط ١٩٥٥م) الذي تطور إلى حلف بغداد.

واجهت تدابير نوري السعيد المتشددة وبخاصة عقده حلف بغداد، معارضة شعبية، واستياء عاماً، وقاومتها الأحزاب الوطنية، وحزَّ في نفوس بعض ضباط الجيش تورط العراق بالأحلاف العسكرية، وارتباطه الوثيق ببريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وهما الدولتان اللتان صنعتا الكيان الصهيوني في فلسطين في الوقت الذي كانت فيه الدولتان المصرية والسورية تنتهجان سياسة الحياد، وقد عقدتا صفقات كبيرة مع الاتحاد السوفياتي لتزويد جيشيهما بالأسلحة بأسعار مخفَّفة، في حين لم تقدم الدول الغربية التي أضحت شريكاً للعراق في حلف بغداد إلا كميات قليلة من الأسلحة وبأسعار مرتفعة.

وجرت مشاورات للقيام بانقلاب عسكري في (صفر ١٣٧٦هـ/ أيلول ١٩٥٦م) أثناء تنفيذ تمرين الخريف الذي تقرَّر إجراؤه في منطقة حِمرين وتشترك فيه الفرقتان الأولى والثالثة بقيادة نجيب الربيعي، فاتصل العميد عبد الكريم قاسم بالعقيد محمود شكري آمر اللواء الرابع عشر، وفاتحه في القيام بالانقلاب بعد انتهاء التمرين عبر الاستفادة من لوائيهما الرابع عشر والتاسع عشر، فوافق محمود شكري على الاشتراك في التنفيذ، لكن صدر الأمر فجأة بنقله من منصبه إلى منصب رئيس البعثة العسكرية العراقية في ليبيا، وكان عبد الكريم قاسم قد اتفق مع رفعت الحاج سري على اعتقال الملك والأمير عبد الإله، ورئيس الوزراء نوري السعيد وقادة الجيش، أثناء انعقاد المؤتمر النهائي للتمرين الذي كان مقرراً عقده في المنصور، والسيطرة على مبنى الإذاعة، ودوائر البرق والبريد، وباقي المراكز، ثم تزحف الوحدات من المنصور لإحكام السيطرة على الدوائر الحساسة، لكن ما جرى من إلغاء التمرين أدَّى إلى فشل الخطة[2].

وبفعل تفكُّك التنظيم بعد التشكيلات التي حدثت لإعضائه في عام (١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م)، جرت محاولات لتقويته عبر تشكيل لجنة عليا تألفت من: رجب عبد المجيد، ناجي طالب، محسن حسين الحبيب، وصفي طاهر، عبد الكريم

(١) الزبيدي: ص٩٨. (٢) عبد الحميد: ص٣٩ ـ ٤٠.

فرحان، محي الدين عبد الحميد، صبيح علي غالب ومحمد سبع، وقد عقدت اجتماعاً في منزل الأخير في (جمادى الأولى/كانون الأول) اتفق الأعضاء خلاله على العمل على إسقاط النظام الملكي[1]، وانتخبت محي الدين عبد الحميد رئيساً لها، ثم انتخبت العميد الركن عبد الكريم قاسم رئيساً لها بعد انضمامه إليها مع العقيد الركن عبد السلام عارف.

وتبلورت أهداف الثورة مع مرور الزمن وتوالي الأحداث، وتبدُّل الظروف السياسية المحلية والعربية والدولية، واستقرت على ما يأتي:

ـ القضاء على النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري.

ـ القضاء على الإقطاع، وسنِّ قانون الإصلاح الزراعي.

ـ تحرير العراق سياسياً واقتصادياً من النفوذ الاستعماري والخروج من حلف بغداد، واتِّباع سياسة الحياد الإيجابي.

ـ إصلاح النظم الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها لخير مجموع الشعب.

ـ العمل على تحقيق الوحدة العربية وبخاصة مع مصر وسورية.

ـ التمسُّك بالنظام الديمقراطي والدستوري، وتسليم الحكم إلى ممثلي الشعب الحقيقيين[2].

واتخذت اللجنة العليا قرارات عدة أهمها:

ـ تشكيل مجلس سيادة من ثلاثة أعضاء يقوم بواجبات رئيس الجمهورية خلال المدة الانتقالية.

ـ تشكيل مجلس قيادة الثورة من أعضاء اللجنة أنفسهم.

ـ عدم تسلم أي من أعضاء المجلس منصباً سياسياً بعد نجاح الثورة.

ـ عدم كتابة مضمون الأهداف والقرارات المتخذة حفاظاً على السرية والكتمان.

ـ عدم غدر الأعضاء بعضهم ببعضِ الآخر[3].

ويبدو أن أعضاء اللجنة العليا كانوا غير منسجمين على المستوى الشخصي، وغير متجانسين في العقيدة السياسية والتفكير السياسي والرأي، بدليل تفرد كل منهم باستقطاب أعضاء آخرين من دون علم اللجنة العليا، وتوزَّعت توجهاتهم بين القومية العربية وتحقيق الوحدة العربية وبين التعاطف مع الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي؛ ما أثَّر لاحقاً على مسار الثورة[4].

(١) مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي، ص٧٢ ـ ٧٣. حميدي: ص٢٨٣.

(٢) عبد الحميد: ص٥٨. (٣) المرجع نفسه.

(٤) خدوري، مجيد: العراق الجمهوري، ص٤١. غالب: ص٤٤.

وكان لحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي تنظيمات في الجيش، واتصل الضباط الأحرار في (منتصف ١٣٧٧هـ/ بداية ١٩٥٨م) بأعضاء قيادة جبهة الاتحاد الوطني، وأشار صدِّيق شنشل، الأمين العام لحزب الاستقلال، بأن رفعت الحاج سري كان قد اتصل به في (منتصف ١٣٧٢هـ/ بداية ١٩٥٣م)، كما اتصل بفائق السامرائي[١]، وكان لكل من عبد الكريم قاسم ومحي الدين عبد الحميد توجهات تحررية، فاتصلا بالحزب الوطني الديمقراطي لاستقطابه، وبخاصة حسين جميل الذي رفض الاتصال بهما، ومحمد حديد[٢].

وتعاطف علي طاهر مع الشيوعيين، وكان حزب البعث على اتصال دائم بالضباط الأحرار لتنسيق المواقف عبر الضباط البعثيين، كما تمَّ إعلام الحزب بموعد قيام الثورة[٣].

أسباب قيام الثورة

اتفقت آراء المؤرخين والباحثين حول أسباب قيام ثورة (٢٦ ذي الحجة ١٣٧٧هـ/ ١٤ تموز ١٩٥٨م) بين داخلية وخارجية، والواقع أن تلك الظروف قد تضافرت وأدَّت إلى قيامها.

نذكر من بين الأسباب الداخلية ما يأتي:

- شكَّلت الثورة الأداة التاريخية لتفجير تناقضات النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي والقضاء على جهازه السياسي المتمثل بالنظام الملكي، الذي لم يستجب لنداء الشعب في الاستقلال والحرية والحياة الكريمة.

- الغضب الشديد الذي أخذ يتزايد في أوساط الجيل الجديد الناشئ، من سياسة الحكم، ومن الأسلوب الفردي في ممارسة السلطة.

- نضوج القيادة السياسية التي أخذت على عاتقها إسقاط النظام القديم وبناء نظام جديد مكانه.

- نجاح القوى السياسية في تشكيل جبهة الاتحاد الوطني في (منتصف ١٣٧٧هـ/ بداية ١٩٥٧م)، والتي أخذت تتصل بمنظمة الضباط الأحرار بهدف تفجير تلك الثورة.

- تصميم القوميين العراقيين قبل الحرب العالمية الثانية على تحقيق الاستقلال،

---

(١) خدوري: ص٤٧.　(٢) المرجع نفسه: ص٤٨.

(٣) الزبيدي: ص١٦٨.

ونزوع القومية العربية بعد الحرب، وتحت تأثير ظروف وتغيُّرات خارجية؛ إلى الثورة بقيادة جيل جديد استاء من تباطؤ التغييرات المطلوبة للإصلاح الداخلي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي شكَّل تحدياً للجيل القديم[١].

- اهتمام رجال السياسة بمصالحهم الخاصة وكثرة المناورات السياسية بين رجال الفئة الحاكمة، وعدم الاستقرار السياسي المتمثل بكثرة تبدُّل الوزارات وقصورها عن تأدية واجباتها[٢].

- تزايد النفوذ البريطاني في العراق وربطه بمعاهدات وأحلاف عسكرية، وسيطرة بريطانيا على الاقتصاد الوطني.

وتنقسم الأسباب الخارجية إلى عربية وأجنبية، نذكر من بين الأسباب العربية ما يأتي[٣]:

- تأثير ثورة (١ ذي القعدة ١٣٧١هـ/ ٢٣ تموز ١٩٥٢م) في مصر، وظهور شخصية جمال عبد الناصر، ودعوته إلى مقاومة الاستعمار، وإقامة الوحدة العربية، الأمر الذي مهَّد الاتصال بين رجال الحركة الوطنية في العراق وبين قيادة الثورة المصرية.

- زيادة الوعي القومي، وظهور القومية العربية كقوة سياسية ترى في الغرب والاستعمار الغربي المخطط الذي يرمي إلى طمس الشخصية العربية.

ونذكر من بين الأسباب الخارجية الأجنبية ما يأتي:

- التنافس بين الدول الاستعمارية لفرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط.

- محاولة الولايات المتحدة الأميركية الهيمنة على مناطق النفوذ البريطاني في المنطقة العربية وهدم الكيانات والعناصر المتعاونة مع بريطانيا.

- تصادم المصالح بين القوتين الكبيرتين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي في المنطقة من دون النظر إلى مصالح شعوبها، بالإضافة إلى زرع الكيان الصهيوني في فلسطين، ما دفع العرب إلى مكافحة هذا الخطر الجديد.

أحداث قيام الثورة

جرت محاولات فاشلة عدة سبقت ثورة (٢٦ ذي الحجة ١٣٧٧هـ/ ١٤ تموز ١٩٥٨م)، وذلك بفعل اختلاف الآراء تجاه موعد التنفيذ، بدأ هذا التباين في الرأي يظهر منذ دخول عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف تنظيم الضباط الأحرار، وقد

---

(١) خدوري: ص٦.　(٢) علي: ص٨٨.

(٣) كنة: ص٣١٧.

عُرف عنهما التكتل والتفرد بالرأي[١]، وتحفَّظ بقية أعضاء اللجنة العليا في خوض مغامرة غير مدروسة جيداً.

وفي (أواسط ذي الحجة ١٣٧٧هـ/أوائل حزيران ١٩٥٨م)، وبمناسبة مرور اللواء العشرين في بغداد في طريقه إلى الأردن، وكان عبد السلام عارف قائد أحد أفواجه، اتفق هذا مع عبد الكريم قاسم على استغلال هذه الفرصة وتنفيذ الثورة وفق المخطط الآتي:

- تسيطر الوحدات الموجودة في بغداد على معسكر الرشيد، ويقوم ضباط مدرسة الهندسة بقيادة جاسم العزاوي باعتقال رئيس أركان الجيش رفيق عارف الذي كان يسكن في دار حكومية في المعسكر المذكور.

- يسيطر اللواء العشرون فور وصوله إلى بغداد على قصر الرحاب، ويقوم عبد السلام عارف بالسيطرة على مبنى الإذاعة، وقصر نوري السعيد، والقصر الملكي، ويقوم عبد اللطيف الدارجي بالسيطرة على وزارة الدفاع ودوائر البرق والبريد وباقي المراكز الحساسة في بغداد.

- يندفع اللواء التاسع عشر من معسكر المنصور إلى بغداد فور سماعه صوت الثورة في الإذاعة[٢].

وأذاع عبد السلام عارف بيان الثورة الأول في الساعة السادسة من صباح (٢٦ ذي الحجة ١٣٧٧هـ/ ١٤ تموز ١٩٥٨م)[٣].

لم تواجه القوات المكلفة بالسيطرة على المرافق العامة أية مقاومة، باستثناء ما حصل في قصر الرحاب من مقاومة ضعيفة، وقد اندلعت فيه النيران بفعل القصف، واضطرت الأسرة الملكية إلى الخروج منه وهي تعرض التسليم، وفي مقدمتها الملك فيصل الثاني وعبد الإله، وأثناء اقتراب أمراء الأسرة من الضباط في حديقة القصر، فتح أحد حراس القصر النار فأصاب النقيب عبد الله مصطفى، فارتبك الضباط وظنوا أنهم وقعوا في كمين، ففتحوا النار من دون وعي على الأسرة المالكة، وقضوا على أفرادها كافة، باستثناء زوجة عبد الإله التي نجت من القتل، وهكذا تسبَّب تصرف أحد الحراس اللامسؤول بقتل الملك والنساء في حين لم يكن في مخطط الثورة التعرض لهم[٤].

---

(١) غالب: ص٣٣. مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي ص٧٦ ـ ٧٩، ٩٨ ـ ١٠٩.

(٢) المذكرات نفسها: ص٩٠ ـ ٩٥، ١١٣ ـ ١٢٠. عبد الحميد: ص٩٥.

(٣) انظر: نص البيان في عبد الحميد، الملحق أ ص٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٤) انظر: تفاصيل خطة الانقلاب الثوري في مذكرات العزاوي، ص١٢١ ـ ١٥٩.

استطاع نوري السعيد الهرب من قصره بواسطة زورق كان راسياً على الشاطئ، وحاول العبور إلى جانب الرصافة في محاولة للالتجاء إلى السفارة الأميركية التي كانت آنذاك في منطقة العلوية، إلا أنه عاد أدراجه بفعل وجود تجمعاً على الضفة الثانية من النهر، والتجأ إلى دار صالح البصَّام ثم انتقل إلى دار هاشم جعفر في السعدون تمهيداً لذهابه إلى السفارة الأميركية، وقد وشى به ابن صاحب الدار فلحقته مفرزة من الانضباط العسكري وقبضت عليه، وكان متنكراً بزيِّ امرأة، فاصطدم بها ولقي حتفه على يد أفرادها، وذلك في (٢٨ ذي الحجة/ ١٦ تموز)[١].

---

(١) عبد الحميد: ص١٠١.

الفَصْلُ الحادي عَشَر

العراق في عهد عبد الكريم قاسم

رد الفعل الداخلي على قيام الثورة

استقبل الشعب العراقي الثورة بالترحاب والمظاهرات الضخمة تعبيراً عن الموافقة الشعبية والثقة بالحكم الجديد، ولكن مظاهر الابتهاج اختلطت بالنهب والتخريب والاعتداءات على الناس إلى درجة القتل، وحتى الأجانب لم ينجوا من الاعتداءات، فقد هاجم المتظاهرون بعض الوزراء الأردنيين في وزارة الاتحاد الهاشمي وقضوا عليهم، وكان هؤلاء في بغداد لتوقيع اتفاق الوحدة بين البلدين الهاشميين، وهاجم المتظاهرون أيضاً السفارة، البريطانية في جانب الكرخ، وحاولوا حرقها، فتصدى لهم أحد الضباط البريطانيين، فكان مصيره القتل، ولولا وصول قوة من الجيش لحماية السفارة لأضحت ركاماً، وحطَّم المتظاهرون تمثال الجنرال مود الذي يرتفع أمام السفارة، والمعروف أن هذا الضابط هو الذي سيطر على بغداد عام (١٣٣٥هـ/ ١٩١٧م) كما ذكرنا.

وهاجمت عصابات مسلحة الأحياء الغنية والراقية في بغداد والبصرة والموصل وكركوك، ومدن وبلدات أخرى، وواكب الثورة خلال هذه الموجة من العنف والنهب، وقوع الكثير من الضحايا، وقامت السلطة الانقلابية في خطوة لتصفية العهد السابق، باعتقال آلاف العسكريين والمدنيين المعروفين بولائهم للحكم الملكي، وأضحى العراق في قبضة فئة من العسكريين ذوي التوجه الفكري اليساري، وأطلق الانقلابيون اسم «حركة الضباط الأحرار» على أنفسهم، تيمناً بمجموعة الرئيس المصري جمال عبد الناصر.

استمرت مظاهر الفرح والابتهاج والتأييد مخيمة على العراقيين بعامة والبغداديين بخاصة أكثر من أسبوع.

ردُّ الفعل الخارجي على قيام الثورة

أحدثت الثورة العراقية هزة عنيفة في الشرق الأوسط، فقد وضعت حداً لحلف بغداد الموالي للغرب، وأضحت حكومة العراق معادية لشاه إيران، وهدَّدت الحكم

الهاشمي في الأردن، وأضحى العراق في عداد الدول العربية المناهضة للكيان الصهيوني.

وخشي الغرب من قيام دولة تضم العراق ومصر وسورية بقيادة جمال عبد الناصر تستطيع الهيمنة على الدول العربية كافة، وتُهدِّد مصالح الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا في منطقة الخليج العربي بعامة، والمملكة العربية السعودية بخاصة، وتقف نِدّاً للكيان الصهيوني ولتركيا، لذلك تحرَّكت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا لمنع الثورة من التمدد، فنزل المارينز في بيروت والبريطانيون في الأردن، لدعم نظامي البلدين ومنعهما من السقوط في يد القوى القومية والجمهورية العربية المتحدة، ومن ثمَّ التحضير للزحف على بغداد، وحذَّر جمال عبد الناصر من أن أي اعتداء على العراق هو اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة، وازداد الحديث آنذاك عن احتمال مواجهة عسكرية بين دول عربية بقيادة جمال عبد الناصر، تجرُّ إليها الاتحاد السوڤياتي، وتُهدِّد المصالح النفطية الغربية.

لكن عبد الكريم قاسم قدَّم تطمينات للغرب، وهي أن الانقلاب هو مسألة عراقية داخلية، وأنه لا ينوي الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، ما جعل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا تتريثان في الإقدام على عمل ما. وكان جمال عبد الناصر قد زار موسكو بعد يومين من الانقلاب للتشاور مع الرئيس السوڤياتي خروتشيف، ثم قصد العراق في طريق العودة لبحث الوضع الإقليمي والدولي مع عبد الكريم قاسم، لكن هذا منع طائرته من الهبوط في مطار بغداد وبالتالي منع الرئيس المصري من زيارة العراق، وبذلك يكون قد نفَّذ وعده للغرب.

الواقع أن عبد الكريم قاسم تخوَّف من أن نزول جمال عبد الناصر إلى الشارع في بغداد، ولقائه بالقيادة العراقية سيؤدي إلى توقيع ميثاق انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة كما كان يرغب معظم العراقيين آنذاك.

تشكيل وزارة الثورة

أُعلن في صباح يوم قيام الثورة عن تشكيل مجلس سيادة مؤلف من ثلاثة أعضاء هم: الفريق الركن محمد نجيب الربيعي، والعقيد الركن خالد النقشبندي، والسيد محمد مهدي كبة، وقد روعي التوازن الطائفي والقومي في اختيارهم، وتشكَّلت الوزارة برئاسة عبد الكريم قاسم ونيابة عبد السلام عارف، اشترك فيها ممثلون عن أحزاب: الاستقلال، والوطني الديمقراطي، والبعث العربي الاشتراكي، والشيوعي.

وعمدت الحكومة إلى إحالة الضباط الكبار من الذين هم أقدم رتبة من عبد الكريم قاسم على التقاعد، وأصدرت سلسلة من التعيينات لملء وظائف الدولة، ومنها منصب رئاسة أركان الجيش، وقد شغله العميد الركن أحمد صالح العبدي، بالإضافة إلى مناصب قادة الفرق العسكرية.

انعكاسات الثورة على المستوى السياسي الداخلي

التحولات التي طرأت على البنى السياسة

قامت ثورة (٢٦ ذي الحجة ١٣٧٧هـ/ ١٤ تموز ١٩٥٨م) بإنجازات عدة في مجال تغيير النظام الأساسي القائم على الملكية، نذكر منها:

إلغاء الملكية وإقامة الجمهورية: لقد طرحت حركة الضباط الأحرار فكرة قيام الجمهورية، فقرَّروا الأخذ بها لقناعتهم بأن الوحدة العربية لا يمكن تحقيقها في ظل النظام الملكي، ووجود نظام جمهوري في كل من سورية ومصر(١)، ثم إن النظام الجمهوري يُتيح الفرصة لممارسة العمل السياسي بصورة علنية وبالتالي تحقيق الديمقراطية، وهكذا جسَّد بيان الثورة فكرة الجمهورية، حيث جاء فيه: «إن الحكم يجب أن يُعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب وتعمل بوحي منه، وهذا لا يتم إلا بتأليف جمهورية شعبية»(٢).

إلغاء القانون الأساسي: واجه رجال الثورة قضية النظام الأساسي الذي شُرِّع في ظل الملكية والهيمنة البريطانية، ولم يُساهم الشعب في وضعه، لذلك أقدموا على إلغائه، وأكد رئيس الوزراء أنه انهار يوم قيام الثورة، وأُعلن الدستور المؤقت في (١٠ محرم ١٣٧٨هـ/ ٢٧ تموز ١٩٥٨م)(٣)، وبيَّن رجال الثورة بأن الدستور هو تحقيق لإرادة الشعب.

عالج الدستور المؤقت مسألة نظام الحكم، وأناط تولّي رئاسة الجمهورية من قبل مجلس سيادة يتألف من رئيس وعضوين، وحصر السلطتين التشريعية والتنفيذية بمجلس الوزراء بعد تصديق مجلس السيادة.

وكان من المقرر قبل قيام الثورة أن يتألف مجلس قيادة الثورة من أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار، إلا أن رغبة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، الانفراد بالسلطة، دفعهما إلى التخلي عن هذه الفكرة، وبعد حدوث الصراع بينهما على

---

(١) غالب: ص٦٩.

(٢) انظر: نص البيان في عبد الحميد، الملحق أ ص٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٣) جريدة الوقائع العراقية، السنة الأولى، العدد الثاني ١٩٥٨م.

السيادة، أخذ الثاني يدعو إلى تشكيل مجلس قيادة الثورة[1]، إلا أن ذلك المجلس لم يتشكَّل فوراً.

وأعاد رجال الثورة النظر في المراسيم كافة التي صدرت في ظل الحكم الملكي، وأصدروا المراسيم اللازمة لإلغائها[2]، وتمَّ إطلاق المعتقلين السياسيين، وأُعيد الضباط المفصولون إلى الخدمة، وعُدَّت ثورة (١٣٦٠هـ/أيار ١٩٤١م) حركة وطنية، وجرى تطهير جهاز الدولة، ومعاقبة المتآمرين على سلامة الوطن، وعدَّ رجال الثورة العرب والأكراد شركاء في الوطن، وأصدروا عفواً عاماً عن الذين هربوا من اضطهاد النظام الملكي، وأجازوا للأحزاب السياسية بالعمل.

تحول السياسة الخارجية: انسحب العراق بعد الثورة من الاتحاد الهاشمي الذي عُقد مع الأردن، في ظل النظام الملكي، واعترف رجال الثورة بالجمهورية العربية المتحدة، وعقدوا معها اتفاقيات عسكرية واقتصادية وتجارية، وسعوا إلى تقوية تعاونهم مع الأقطار العربية الأخرى وبخاصة الثورة الجزائرية، وحافظوا على علاقات العراق مع الدول الإسلامية المجاورة عبر الإبقاء على المعاهدات والمواثيق المعقودة بين العراق وبين هذه الدول، وأعادوا العلاقات «الدبلوماسية» مع دول المعسكر الاشتراكي بوصفها دولاً صديقة للعرب[3].

وأشاد رجال الثورة في بيانهم الأول بمقررات باندونغ، ورفضوا سياسة الأحلاف والانحياز إلى أي من المعسكرين، وانسحبوا من حلف بغداد في (١٤ رمضان ١٣٧٨هـ/ ٢٤ آذار ١٩٥٩م)، لكنهم حافظوا على استمرار استيراد الأسلحة من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، والمعروف أن العراق كان مرتبطاً مع بريطانيا ويعتمد عليها اعتماداً كبيراً، وبخاصة في مجال النفط والمواد الصناعية الأخرى، والمواد الاستهلاكية[4].

التحولات التي طرأت على القوى السياسية

انعكست التحولات التي أحدثتها الثورة على المستوى السياسي، على العلاقات بين القوى السياسية.

(١) النشاشيبي، ناصر الدين: حفنة رمال ص٢٩٤ ـ ٢٩٥.
(٢) جريدة الجمهورية، العدد ٢، تاريخ ١٨ تموز ١٩٥٨م، جريدة الوقائع العراقية، العدد ١، تاريخ ٢٣ تموز ١٩٥٨م.
(٣) مروة، حسين: ثورة العراق ص٥٩. جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٤٥ تايخ ٢٤ آذار ١٩٥٩م.
(٤) علي: ص١٠٢.

فقد أيَّد حزب البعث العربي الاشتراكي، الثورة بفعل أن أهدافها المعلنة تتقاطع مع تطلعاته الفكرية، وساند الحكومة؛ لأن موقفها ينسجم مع مسؤوليته تجاه الشعب، وهو حريص على وحدة الصف الوطني، وأبدى استعداده للتعاون مع الحركات الوطنية الأخرى من أجل تحقيق أهداف الثورة[1].

وعدَّ الحزب الشيوعي العراقي الثورة، ثورة «وطنية برجوازية ديمقراطية» أطاحت بالنظام الملكي وأعلنت الجمورية، كما كان لها موقف معادي للاستعمار وحلفائه في الداخل[2]، وتتطابق تلك الأهداف مع أهداف الحزب في تلك المرحلة، لذلك وضع إمكاناته كلها تحت تصرف الحكومة، ودعا رئيسها إلى استعمال الحزم تجاه القوى الأجنبية والرجعية، ومعارضة الاستعمار، واتباع سياسة وطنية واضحة تعتمد على الثقة بالشعب، وفرض رقابة على مؤسسات شركات النفط والمصارف والموانئ، والتوجيه الإذاعي[3].

وذهب الحزب الشيوعي من خلال تقويمه للثورة إلى التعاون مع الحزب الوطني الديمقراطي نظراً لتقاطع أهدافهما، وذلك من أجل تشكيل جبهة شعبية تضمهما مع القوى الديمقراطية الجديدة في الجيش والأوساط الديمقراطية الأخرى بالإضافة إلى العناصر القومية، كما عقد الحزب ميثاقاً مع الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق في (٢٧ ربيع الآخر ١٣٧٨هـ/ ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨م) من أجل التعاون والتنسيق بين الحزبين[4].

وتطابقت أهداف الثورة مع أهداف حزب الاستقلال وجبهة الاتحاد الوطني، لذا عمل الحزب على حماية الثورة، وحاول تسوية الخلافات مع الأحزاب السياسية الأخرى من أجل المحافظة على الثورة وتحقيق تلك الأهداف[5].

وحذا الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق حذو الأحزاب المؤيدة للثورة بفعل أنها أعلنت احترامها لحقوق الأكراد القومية والوطنية وشراكتهم في الوطن[6].

يبدو أن تأييد الأحزاب السياسية للثورة قام على أساس مُتفق عليه، إذ إن هناك أكثر من هدف مُجمع عليه، مثل التخلص من النظام الملكي، وإقامة الجمهورية،

(١) نضال البعث جـ٧ ص١٥ ـ ١٧.
(٢) جريدة اتحاد الشعب، العدد ١٤٧، تاريخ ١٨ تموز ١٩٥٩م.
(٣) المرجع نفسه.
(٤) المرجع نفسه، العدد ٥٢، تاريخ ٢٩ آذار ١٩٥٩م.
(٥) علي: ص١٣٧. (٦) المرجع نفسه.

وتحرير العراق من التبعية الأجنبية والاستعمار، ومع ذلك فقد ظهرت خلافات حادة بعد الثورة حول جملة من الأمور، كان أهمها:

الموقف من الوحدة العربية والموقف من النظام السياسي الذي أعقب الثورة.

ففيما يتعلق بالموقف من الوحدة العربية، فقد رأى حزب البعث العربي الاشتراكي أن الثورة قامت من أجل تحقيق الوحدة العربية، وضمّ العراق إلى ركب الأقطار العربية المتحررة[1]، ووقف الحزب الشيوعي العراقي موقفاً مغايراً، فدعا إلى قيام اتحاد «فيدرالي» مع الجمهورية العربية المتحدة، بل إنه ذهب أبعد من ذلك عندما دعا إلى صيانة الجمهورية من المؤامرات[2]، ودعا حزب الاستقلال إلى قيام أي شكل من أشكال الوحدة لتحقيق التضامن بين القوى السياسية.

وفيما يتعلق بالموقف من النظام السياسي الذي ينبع من تقويم القوى السياسية لطبيعة السلطة التي انبثقت عن الثورة؛ فقد أيَّد الحزب الشيوعي السلطة القائمة بوصفها سلطة وطنية تحررية معادية للاستعمار والإقطاع، ونظر الحزب الوطني الديمقراطي إلى السلطة بوصفها تُمثِّل مصالحه، إذ إن معظم أعضاءها بعد تعديل (شعبان ١٣٧٨هـ/ شباط ١٩٥٩م) هم من أعضائه: ووقف حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال موقفاً آخر تمثَّل برؤيتهما بأن السلطة التي أعقبت الثورة بدأت تنحرف عن أهدافها نحو «الديكتاتورية» ولا تُمثِّل مصالح الشعب، وأيَّد الحزب الوطني الموحد لكردستان العراق السلطة، في السنة الأولى للثورة قبل أن تدبَّ الخلافات بينهما بعد ذلك[3].

أما موقف السلطة نفسها من الأحزاب السياسية، فقد مثَّلها كل من عبدً الكريم قاسم وعبد السلام عارف، فقد كان الأول على علاقة وطيدة مع الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي[4]، في حين أقام الثاني علاقة مع حزب البعث العربي الاشتراكي، وعندما بدأت الخلافات تدبُّ بينهما، ذهب كل منهما مذهباً مغايراً، فكانت خطب الأول خالية من أي توجُّه وحدوي، في حين دعا الثاني إلى القومية العربية والوحدة العربية.

(١) نضال البعث: جـ٧ ص٣١.
(٢) جريدة اتحاد الشعب، عدد ١، تاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩م، وعدد ٦ تاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٩، الحصري: ص٣٨.
(٣) علي: ص١٣٩.
(٤) جريدة الشعب، العدد ١٤٥٢، تاريخ ١٦ تموز ١٩٧٨م.

صعود عبد الكريم قاسم

كانت التواترت والخلافات تتحرك تحت سطح الأحداث، وما لبثت أن انفجرت في مواجهة علنية، وعلى الرغم من أن عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف برزا وكأنهما المسؤولان الرئيسان عن الانقلاب الذي أدّى إلى الثورة، وهما اللذان لم يكن أي منهما معروفاً على نطاق واسع في ذلك الوقت، ولما كانت الخلافات بينهما قد برزت في الأيام الأولى بعد الثورة؛ كان هناك تصنيف ملحوظ حول توجههما السياسي بين الجناح اليساري والجناح اليميني، وكان الصراع المتنامي بينهما أوضح تعبير عن عدم الوحدة في القمة، وهو صراع سياسي حول المنصب الأعلى في السلطة، وكذلك صراع في الشخصية والمبادئ.

كانت خلفية الحسم الأساس بين الاثنين مرتبطة بما أضحى موضوعاً ملتهباً حول عما إذا كان يجب على العراق الارتباط الفوري أو عدمه مع الجمهورية العربية المتحدة، في الوقت الذي رفع الحزب الشيوعي شعار الاتحاد كتكتيك سياسي مؤقت أملته عليه الظروف، حيث كان معظم الضباط الأحرار والشعب بكل فئاته يؤمن بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وقد أثبتت الأحداث بعد ذلك أن الشيوعيين كانوا مخادعين ومستغلّي فرص للوثوب إلى السلطة، وقد وضعوا خطة من ثلاث مراحل لتحقيق هدفهم:

المرحلة الأولى: كسب ثقة عبد الكريم قاسم عبر دعم الثورة وتأييده تأييداً مطلقاً، والاعتراف بزعامته.

المرحلة الثانية: مرحلة التغلغل والإزاحة عبر العمل عن طريق الوزراء الديمقراطيين، ووصفي طاهر وفاضل المهداوي ورشيد مطلك لحمل عبد الكريم قاسم على إزاحة العناصر المناهضة لهم، وبخاصة العناصر القومية والوحدوية في دوائر الدولة الحساسة، والحلول مكانها، فأخذوا يتغلغلون في الوزارات ويتسربون إلى الوحدات العسكرية في بغداد، وهدفهم في هذه المرحلة السيطرة على الشارع.

المرحلة الثالثة: الاستيلاء على السلطة، ويتم ذلك بعد القضاء على الضباط القوميين والسيطرة على المناصب المهمة في الجيش والسلطة.

ومهما يكن من أمر، فقد كان إيمان عبد الكريم قاسم بموضوع الوحدة ضعيفاً، لذلك نجح الشيوعيون باستقطابه، وأوحوا إليه بأنه الزعيم الأوحد التقدمي والمنتظر في المنطقة العربية، وأن باستطاعته أن ينافس جمال عبد الناصر، وأوهموه بأن الجمهورية العربية المتحدة لا تميل إليه وأنها تساند عبد السلام عارف، وتتآمر معه ضده، وعند إعلان الوحدة بين العراق وبينها يصبح عبد السلام عارف نائباً لرئيس

الجمهورية في الإقليم الشرقي (بغداد)، وقد اتخذوا شعاراً «ماكو زعيم إلا كريم».

وقدَّم الحزب الشيوعي في (١ محرم ١٣٧٨هـ/ ١٨ تموز ١٩٥٨م) برقية إلى عبد الكريم قاسم ادَّعى أن أحد أعوانه في السفارة المصرية قد سرقها من السجلات، تشير إلى اتفاق عبد السلام عارف مع سلطات الجمهورية العربية المتحدة لإزاحته من منصبه[١]، الأمر الذي أزعجه كثيراً، وأضمر لعبد السلام عارف.

وساد الجو السياسي في (أواسط ١٣٧٨هـ/ صيف وخريف عام ١٩٥٨م) حالة ضبابية لأسباب عديدة لعل أهمها بروز بعض الضباط كعناصر مساهمة وفاعلة في السياسة، لكنهم كانوا غير متجانسين، ومتباينين جداً، لكن يُوحّدهم هدف واحد هو إسقاط النظام الملكي، لذا ظهر الخلاف واضحاً في الرأي فيما بينهم حول السياسات الواجب أن تُنفذها الحكومة الجديدة.

وبرز كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بسرعة نسبية كمنافسين على السلطة في ظل عدم بروز أي ضابط مُسلَّم بقيادته بين صفوف الضباط الأحرار وقت حدوث الانقلاب، ويبدو أنه لم يكن أي من هؤلاء بقادر على بناء جهاز متماسك من المؤيدين في صفوف الجيش، كما تراجعت قوة الأحزاب السياسية بفعل عدم السماح لها بالعمل العلني، وحتى أولئك الذين سُمح لهم بالعمل من وقت لآخر مثل حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقرطي؛ لم يكن بإمكانهم التأثير على مجرى الأحداث، وبرز الحزب الشيوعي على المسرح السياسي وهدفه الاستيلاء على الحكم، فسيطر نسبياً على الرأي العام الشعبي والاتحادات العمالية.

ووجد عبد الكريم قاسم نفسه في مثل هذه الظروف بعيداً جداً عن القوى السياسية التي ساندت الثورة نظراً لتباين وجهات نظره السياسية والشخصية، كما وجد نفسه لا يملك شبكة من الأقارب أو التنظيمات المنتشرة في المناطق تتيح له تشكيل حزب سياسي يعتمد عليه، على العكس من عبد السلام عارف الذي التفَّ حوله البعثيون والقوميون والناصريون، فانزلق (قاسم) مضطراً إلى أحضان الشيوعيين لاكتساب الدعم.

لقد فرض الأمر الواقع نفسه على عبد الكريم قاسم، فوجد أن لا خيار له سوى إجراء ترتيب مع الشيوعيين، وشكَّل موضوع الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة النقطة الرئيسة للخلاف بينه وبين عبد السلام عارف، وبين أنصارهما.

وأخذ الخلاف يزداد بين القائدين مع مرور الأيام، فأخذا يتقربان من ضباط

(١) مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي: ص١٦٦. انظر: نص البرقية في عبد الحميد ص١٣٢ ـ ١٣٣.

الوحدات المتمركزة في بغداد، ويجمعان الأنصار، ويكتلان الكتل، ويعملان سراً كل للإطاحة بالآخر، كما نشط أنصارهما، من ذلك أن وصفي طاهر وجلال جعفر وطه الشيخ أحمد، أخذوا يجمعون الضباط الشيوعيين والانتهازيين حول عبد الكريم قاسم، وبرز تنافسهما في السيطرة على وحدات الجيش بشكل علني.

وشعر الضباط القوميون في القيادة ودوائر الأركان العامة، بانحراف عبد الكريم قاسم عن أسمى هدف من أهداف الثورة، وهو الوحدة واحتضانه لأعدائها، بالإضافة إلى كراهيته للقوميين ومحاولاته التفرد بالحكم، فعزموا على إيقاف انحرافه عبر تشكيل مجلس قيادة الثورة الذي يمكن أن يُحقِّق ذلك، غير أنه رفض هذا الأمر.

وبدأ السباق بين الرجلين منذ (أوائل صفر/أواسط آب) لكسب الضباط والأنصار بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة، وأخذ عبد الكريم قاسم يتململ من عبد السلام عارف، وراح الثاني يتآمر لإزاحته وطلب مساندة الجمهورية العربية المتحدة، ولما علم قاسم بالأمر، أسرع يوم (١٦ ربيع الأول ١٣٧٨هـ/ ٣٠ أيلول ١٩٥٨م) بإعفاء عارف من مناصبه كافة وتعيينه سفيراً في بون، فرفض في البداية وبسخط، هذا المنصب، وقدَّم استقالته في اليوم التالي من هذا المنصب الجديد، ولما وصل كتاب الاستقالة إلى عبد الكريم قاسم مزَّقة وقال: «سأجبره على قبول المنصب ومغادرة العراق»[١].

وجرت مناقشة حامية بينهما يوم (٢٦ ربيع الأول/ ١٠ تشرين الأول) في وزارة الدفاع، وهدَّد عبد السلام عارف عبد الكريم قاسم أو أنه شهر مسدسه للانتحار، فتدخَّل عندئذٍ رئيس الأركان وقادة الفرق وأقنعوا عبد السلام عارف بالسفر، لكنه اشترط أن يعود بعد ثلاثة أسابيع، فوافق عبد الكريم قاسم على ذلك[٢].

ارتاح عبد الكريم قاسم بعد سفر عبد السلام عارف، وراح يُعزز موقعه ويقوّي أنصاره الذين أخذوا يهتفون له في غدوّه ورواحه، ونبتت منذ ذلك اليوم بذرة الغرور والتفرد بالسلطة والحكم الفردي في نفسه.

ردُّ الفعل على إبعاد عبد السلام عارف

تنفَّس الشيوعيون الصعداء بعد سفر عبد السلام عارف، وأخذوا يركِّزون هجومهم ضد الضباط القوميين لإبعادهم عن مراكزهم، واستهدفت حملتهم قادة الفرق ورفعت

(١) عبد الحميد: ص١٤١.

(٢) المرجع نفسه: ص١٤٢، مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي، ص١٧٩.

الحاج سري وجاسم العزاوي وعبد الستار عبد اللطيف وصالح مهدي عمَّاش، وقد عدُّوهم بغلاة البعثيين ومن أخلص أعوان عبد السلام عارف، واتهموهم بالتآمر لإعادته إلى الحكم، وكان وصفي طاهر مرافق عبد الكريم قاسم يُغذي هذه الحملات، وينقل أخبارها، ويروجها[1].

وحصل أول ردِّ فعل لإبعاد عبد السلام عارف في اللواء العشرين، حيث اتفق العقيد أحمد حسن البكر قائد أحد أفواج هذا اللواء، مع بعض ضباطه، على الزحف إلى وزارة الدفاع ودار الإذاعة لإسقاط عبد الكريم قاسم، إلا أن أحد ضباطه خانه واتصل بقاسم وأخبره بنوايا فوجه، فأمر بإلقاء القبض على أحمد حسن البكر ومعاونه المقدم أكرم محمود والنقيب فاضل الساقي وبعض ضباط الفوج الآخرين، وذلك في (٣ ربيع الآخر ١٣٧٨هـ/ ١٦ تشرين الأول ١٩٥٨م)[2].

وقام الرائد الركن مهدي صالح عمَّاش مدير الشعبة الثالثة في مديرية الاستخبارات العسكرية، وعدد من الضباط في وحدات متفرقة، بوضع خطة لاعتقال عبد الكريم قاسم ليلاً في وزارة الدفاع، إلا أن السلطة كشفت المحاولة بوشاية أحد الضباط انتقاماً لقتل أخيه الشيوعي من قِبل القوميين، فاعتُقل عمَّاش وضابطان آخران يوم (٢٣ ربيع الآخر/ ٦ تشرين الثاني)[3].

اتخذ عبد الكريم قاسم بعد فشل هاتين المحاولتين الفاشلتين احتياطات حراسة مشدَّدة، وأخذ يشك في الضباط القوميين جميعاً، وحدث أن زار العقيد الركن عبد الوهاب الشواف آمر اللواء الخامس في الموصل، بغداد، واقترح القيام بثورة مسلحة ضد اليساريين تساندها قوات الفرقة الثانية في الموصل وكركوك وأربيل، والمعروف أنه كان يتعاطف قبل الثورة مع الشيوعيين والحزب الوطني الديمقراطي، ولكنه لما شعر بانحرافهم بعد الثورة، واعتداءاتهم على الناس، وتنكُّرهم للوحدة، واستهزائهم بها؛ انقلب عليهم[4].

سقوط عبد السلام عارف: المرحلة الأولى

عاد عبد السلام عارف إلى بغداد في (٢٢ ربيع الآخر ١٣٧٨هـ/ ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨م) بعد انتهاء مدة الثلاثة أسابيع، وكان عبد الكريم قاسم قد أرسل برقية إلى السفارة العراقية في بون تتضمن أمراً بإبقائه في ألمانيا بعد إنهاء هذه المدة، فاجتمع

(١) عبد الحميد: ص١٤٢. (٢) المرجع نفسه: ص١٤٢ ـ ١٤٣.
(٣) مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي، ص١٨٠.
(٤) عبد الحميد: ص١٤٦.

القائدان في وزارة الدفاع، فعرض عليه عبد الكريم قاسم السفر مرة ثانية إلى أي جهة يريد، فرفض عبد السلام عارف، الأمر الذي أغضب عبد الكريم قاسم، فأمر بتوقيفه ومحاكمته[1].

وُجِّهت إلى عبد السلام عارف في البيان الذي صدر ليلة اعتقاله تُهم عدة أبرزها اثنتان:

الأولى: تدبير مؤامرة انقلاب ضد عبد الكريم قاسم.

الثانية: محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم.

وجرى التحقيق معه من قِبل هيئة يرأسها هاشم عبد الجبار قبل أن يُقدَّم إلى المحكمة العسكرية العليا في (٢٥ جمادى الآخرة ١٣٧٨هـ/ ٢٧ كانون الأول ١٩٥٨م)، والتي يرأسها فاضل عباس المهداوي.

استمرت المحاكمة ثمانية أيام بُرِّئ عبد السلام عارف في نهايتها من التهمة الأولى لعدم توافر الأدلة؛ ولأن الشهود نفوا ذلك، في حين جرت إدانته بالتهمة الثانية، وكان المهداوي بإيعاز من عبد الكريم قاسم مصرّاً على إعدامه، وتبيَّن عند نشر تفاصيل المحاكمة أن الغاية من محاكمته كانت:

- إقناع الرأي العام بأن دوره في الثورة كان ثانوياً.
- إن مهندس الثورة وقائدها هو عبد الكريم قاسم.
- إن موضوع الوحدة العربية لم يُبحث قبل الثورة من قِبل الضباط الأحرار[2].

انتهت المحاكمة وتأخَّر صدور الحكم بسبب اختلاف وجهة نظر الأعضاء حول نوعية الحكم، ولما كان المهداوي مصرّاً على إعدامه، فقد صدر الحكم بذلك مع توصية بتخفيض العقوبة إلى الحكم بعشرين عاماً.

بقي عبد السلام عارف في السجن ثلاث سنوات وثلاثة أشهر بمصير مُعلَّق، فالعقوبة لم تُصدَّق ولم تُخفَّف، وعومل معاملة سيئة، فمُنعت عائلته من زيارته، وحُرم من قراءة الصحف والكتب، وقبع في زنزانته ينتظر تنفيذ الحكم أو تخفيفه، وأرسل من سجنه ست رسائل إلى عبد الكريم قاسم يطلب منه إطلاق سراحه، فكان هذا يقرؤها أمام أنصاره، فيسخرون منه[3].

أضعف سقوط عبد السلام عارف القوميين في الحكومة، فتعرَّضوا للمضايقات،

(١) مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي، ص١٨٥.
(٢) عبد الحميد: ص١٧٣.
(٣) المرجع نفسه: ص١٧٤ ـ ١٧٥.
مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي: ص١٨٦.

وشُدِّد عليهم وعلى البعثيين، والواقع أن هذا السقوط بدا وكأنه مرتبط بقضية الوحدة ارتباطاً وثيقاً، ويعني ذلك أن هذا الحدث أثَّر على معظم القوميين العرب البارزين في العراق، وزاد من حدة الاستقطاب بين الجماعات السياسية المختلفة، ويدل ذلك على الحدة والتعصب الذي سيحسم المعركة السياسية في المستقبل.

وأخيراً لم يبقَ أي منافس لعبد الكريم قاسم بعد سقوط عبد السلام عارف، فتمكّن من أن يصبح الزعيم الأوحد كما كان يُعرف بعد (ربيع الآخر ١٣٧٨هـ/ تشرين الأول ١٩٥٨م).

وانطلقت مظاهرات حاشدة تأييداً لعبد الكريم قاسم، بعد سقوط عبد السلام عارف، رافقها اصطدامات دموية بين مؤيديه الشيوعيين وبين القوميين ومؤيديهم، في أرجاء مختلفة من العراق، وشهدت الأشهر اللاحقة تقوية لمواقع الطرفين المتباينين: الشيوعيون والمتعاطفون معهم، والقوميون والمتعاطفون معهم، وضمَّت المعارضة مجموعات سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة بدءاً من عناصر النظام القديم الذين خشوا من ملاحقة عبد الكريم قاسم وأعوانه لهم وانتهاء بالإخوان المسلمين، والمجموعات الدينية الأخرى بما فيهم علماء الشيعة، والناصريين والبعثيين، والملفت أن التذبذب والغموض سادا علاقة عبد الكريم قاسم مع الشيوعيين، إذ لم يسمح لهم بإصدار جريدتهم الرسمية «اتحاد الشعب» إلا في نهاية (رجب ١٣٧٨هـ/ كانون الثاني ١٩٥٩م)، ولعل الأكثر دلالة أن عبد الكريم قاسم لم يقتنع بتعيين ممثلين عنهم في مراكز حساسة أو في مناصب وزارية[(١)].

محاولة رشيد عالي الكيلاني الانقلابية

بعد أن أضحى أفول نجم عبد السلام عارف واقعاً وواضحاً لكثير من مؤيديه، بدا إمكان أن يحل محله رشيد عالي الكيلاني في الزعامة القومية، وكان قد عاد إلى بغداد في (١٧ صفر ١٣٧٨هـ/ ٢ أيلول ١٩٥٨م) بعد سبعة عشر عاماً قضاها في ألمانيا والمملكة العربية السعودية ومصر وسورية.

ويبدو أن عودته لم تكن موضع ترحيب من قِبل قائدي الثورة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، ومع ذلك فقد زاره في منزله الذي أضحى مزاراً يؤمه الناس من مختلف الفئات الاجتماعية، من بينهم عدد من رؤساء العشائر الذين سبق وتعاونوا معه خلال الثلاثينات عندما كانت العشائر تُشكّل قوة ضغط سياسي كبير.

---

(١) سلوغلت، ماريون فاروق وبيتر سلوغلت: من الثورة إلى الديكتاتورية العراق منذ عام ١٩٥٨م، ص٩٦.

وطغت الأحاديث السياسية على تلك الزيارات، وكان رشيد عالي الكيلاني يتحدث خلالها من دون حيطة وحذر، فتُنتقل أقواله تباعاً إلى عبد الكريم قاسم، فاستقدمه هذا يوماً إلى وزارة الدفاع ولفت نظره إلى ما يجري من أحاديث في منزله، موضحاً أن ذلك يُعدُّ سبباً للإضرار بالدولة، فأبدى الكيلاني اعتذاره وشجبه لذلك مبدياً تفانيه في سبيل الثورة المجيدة التي أنقذت البلاد، مع إخلاصه الشديد لعبد الكريم قاسم[(١)]، ومع ذلك استمر في توجهه السياسي القومي الذي أقلق عبد الكريم قاسم الذي لم يعرض عليه أي منصب وزاري كما كان يأمل، وقد أغاظه هذا التجاهل كثيراً[(٢)]، وازدادت خشيته بعد أن بلغته تحذيرات عدة من عدد من الشخصيات السياسية السابقة التي كانت على علاقة سيئة مع رشيد عالي الكيلاني منذ الثلاثينات أمثال جميل المدفعي أحد رؤساء الوزارات السابقين[(٣)].

وسواء بسبب حدة طبع عبد الكريم قاسم التي فسَّرها رشيد عالي الكيلاني إهانة له أو بسبب قناعته بخطأ سياساته؛ شرع رشيد عالي الكيلاني يُخطط لانقلاب من النوع نفسه عبر إثارة تمرد ضمن عشائر الفرات الأوسط، وهي خطة غير واقعية نظراً لتغير الظروف السياسية وتراجع قوة العشائر، ووُضعت الخطة لتُنفذ في (منتصف جمادى الآخرة ١٣٧٨هـ/أوائل كانون الأول ١٩٥٨م)، لكنها انتهت سريعاً بالفشل؛ لأن القائمين بها لم يكونوا بارعين على الإطلاق، إذ تباهوا بنواياهم أمام بعض أفراد الأمن، وربما أقلق عبد الكريم قاسم أكثر من خطة الانقلاب نفسها أن عدداً كبيراً من الضباط الأحرار ومنهم طاهر يحيى ورفعت الحاج سري وناظم الطبقجلي وعبد الوهاب الشواف وعبد العزيز العقيلي، كانوا مطلعين عليها إن لم يكونوا مشاركين فيها بطريقة أو بأخرى، وسيشكل هؤلاء الضباط نواة لمواجهة أشد خطورة بكثير في الموصل في (رمضان ١٣٧٨هـ/ آذار ١٩٥٩م)، وحوكم رشيد عالي الكيلاني أمام محكمة المهداوي في (٢٣ صفر و١ ربيع الأول ١٣٧٨هـ/ ٩ و١٥ أيلول ١٩٥٨م)، وحُكم عليه بالإعدام، إلا أن الحكم لم يُنفذ[(٤)].

لعل الملفت في حركة رشيد عالي الكيلاني هو خلق شعور بعدم اليقين والأمان المحيط بحكومة عبد الكريم قاسم تماماً كما حدث بعد الثورة مباشرة.

---

(١) مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي، ص٢٠٤.
(٢) خدوري: العراق الجمهوري ص١٠١.
(٣) مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي، ص٢٠٤ ـ ٢٠٥.
(٤) المرجع نفسه: ص٢٠٦ ـ ٢٠٩.

صعود الشيوعيين

ظهر الشيوعيون على المسرح السياسي في العراق بقوة عبر أجهزة إدارية وعسكرية عدة نذكر منها:

المقاومة الشعبية: لم تمر أيام قليلة على نجاح الثورة حتى سمح عبد الكريم قاسم بإنشاء فرق مقاومة شعبية لحماية النظام بتأثير الحزب الشيوعي، وقد سيطر الشيوعيون عليها واتخذوها أداة لتحقيق أهدافهم الخاصة ومنها:

- تحقيق السيطرة على مقدرات الدولة.
- استخدام المقاومة الشعبية أداة قمع وإرهاب وتهديد ضد خصومهم وهم جميع الأحزاب الوطنية والقومية التي تحالفت في جبهة الاتحاد الوطني.
- جعل المقاومة الشعبية، مقاومة عسكرية مرتبطة بالحزب، ولها كيانها الذاتي، ويكون مدربوها من الحزبيين.

ويبدو أن عبد الكريم قاسم سرعان ما أدرك على ضوء تقرير رفعته مديرية المخابرات بينت فيه بأن الحزب يهدف إلى خلق جيش شيوعي لا سلطان للدولة عليه، وإنما يخضع لقيادته الشيوعية، وجعله دولة ضمن دولة، وقيام «ديكتاتورية» حمراء تثير الرعب والفزع بين المواطنين، وأن الصدام بين هذه القوة المسلحة وبين بقية الفئات والأحزاب وحتى بينها وبين الجيش النظامي، واقع لا محالة، وأسهبت المديرية في سرد المحاذير الأخرى.

وبعد دراسة الموضوع من جوانبه كافة، أصدرت مديرية الحركات العسكرية كتاباً بتاريخ (٥ محرم ١٣٧٨هـ/ ٢٢ تموز ١٩٥٨م) بتنظيم المقاومة الشعبية في المدن والقرى، وعلى ضوء هذا التنظيم صدر قانون المقاومة الشعبية الذي حصر التدريب بضباط وصف ضباط الجيش بتاريخ (١٧ محرم/ ٤ آب)، تلقَّف الشيوعيون صدور القانون فوجهوا نداء طلبوا فيه من أعضاء الحزب ومؤيديه الانخراط الفوري في صفوف المقاومة[1].

كان الإقبال شديداً على التطوع من مختلف التوجهات السياسية والحزبية وبدأت الميليشيات تظهر في شوارع العراق. وشارك في تدريب المقاومة الشعبية، بعض المسؤولين العسكريين، وعلى أثر إعفاء عبد السلام عارف من مناصبه، أُعفي الضباط الوطنيون والقوميون من تدريب المقاومة، وسيطر الشيوعيون عليها بمساعدة عبد الكريم قاسم وأنصاره.

(١) حسين، خليل إبراهيم: ثورة الشواف في الموصل ١٩٥٩م، جـ١ ص٢٧٦.

ارتكبت المقاومة الشعبية أعمالاً غير إنسانية وأخلاقية، وخالفت القوانين والنظم المعتمدة مثل تفتيش السيارات في الشوارع، ومهاجمة البيوت الآمنة من دون إذن رسمي، والاعتداء على المواطنين، وابتزاز الأموال من التجار وأصحاب المحلات، ما أثار الرأي العام العراقي، فتعالت الاحتجاجات والاستنكارات من مختلف الفئات السياسية والحزبية غير الشيوعية، ومن عناصر الجيش وحتى من الحاكم العسكري نفسه بالإضافة إلى قادة الفِرق.

ودافع الحزب الشيوعي عن هذه الممارسات، واتهم المتذمرين والمتشكِّكين منها بالخروج عن النهج الديمقراطي وزعامة عبد الكريم قاسم، ولما بلغت الشكوى ذروتها أمر عبد الكريم قاسم بحل المقاومة الشعبية في (٨ صفر ١٣٧٩هـ/ ١٤ تموز ١٩٥٩م) أي بعد سنة تقريباً من قيامها.

المحكمة العسكرية العليا: قامت المحكمة العسكرية العليا على قطبين هما فاضل عباس المهداوي والحزب الشيوعي العراقي، وأضحت جهازاً دعائياً لهذا الحزب، وندوة يُلقي فيها الشيوعيون قصائدهم، ويُلوِّحون للمتَّهمين بالحبال لإرهابهم، ويؤلهون الزعيم (عبد الكريم قاسم) ويملأون القاعة بالتصفيق والهتاف، وكان الحزب يدفع عناصره الحزبية لحضور جلسات المحكمة ويحجب بطاقات الدخول عن الآخرين، ويختار الشهود من بين صفوفه[1].

لجان صيانة الجمهورية: رأى الحزب الشيوعي أن نجاح مخططاته في إخضاع العراق لسياسته يتطلب إخضاع موظفي الدولة وهم الفئة المثقفة والواعية والتي يصعب ترويضها، ولا يتحقق ذلك إلا بتشكيل لجان خاصة، سمَّاها لجان صيانة الجمهورية أسوة بما فعله الحزب الشيوعي المجري بعد قضاء الاتحاد السوفياتي على حكم راكوش ناج عام (١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م)، وتتولى هذه اللجان تقديم المقترحات عن الموظفين المعارضين لسياسة الحزب بحجة عدم تجاوبهم مع الثورة، وإخلاصهم للزعيم، وبعد أن وافق عبد الكريم قاسم على اقتراح الحزب بتشكيل هذه اللجان، بدأ الحزب حملة تطهير وإرهاب ضد الموظفين المخلصين لوطنهم والذين يعتزون بكرامتهم، وترك الموظفين الذين انصاعوا لتعليماته، وهكذا شلَّت أعمال هذه اللجان وتدخلها في شؤون الموظفين؛ سير أعمال الدولة، ودبَّ الرعب بين صفوف الموظفين، ووُضع الموظف غير المناسب في محل الموظف المناسب، وتراجعت كفاءة المؤسسات في إنجاز أعمالها، وشاعت الفوضى، عندئذٍ أدرك عبد الكريم قاسم عمق الهوة التي ينحدر إليها نظامه فأمر بعد مجازر كركوك في (٨ ـ ١٠ محرم

(١) حسين: ص٢٨٤ ـ ٢٥٨.

١٣٧٩هـ/ ١٤ ـ ١٦ تموز ١٩٥٩م) التي تورَّط فيها الشيوعيون بإيقاف نشاط هذه اللجان الأمر الذي عدَّه الشيوعيون نكسة للديمقراطية، وارتداداً عن النهج الديمقراطي[1].

المنظمات المهنية: أظهر الحزب الشيوعي نفسه أنه السند لعبد الكريم قاسم، فطالب بإجازة المنظمات المهنية والاجتماعية والنقابية التابعة له، لتمارس نشاطاتها وأعمالها الدعائية في ظل الشرعية، وقد حقَّق لهم ذلك فباشرت هذه المنظمات بعقد مؤتمرات نقابية دورية، واتخذ الحزب منها مناسبة لرفع شعاراته، واستعراض قوته بهدف الاحتكاك والصدام مع القوى الوطنية والقومية، وكوَّن الحزب نقابات وجمعيات مهنية عديدة تابعة له وسعى لربطها بالمنظمات العالمية ذات الصفة الشيوعية التي تحمل الأسماء نفسها، لتعزيز التأثير الشيوعي على المنظمات القطرية.

وقام الحزب الشيوعي بممارسات خاطئة وخطيرة عبر فعاليات هذه المنظمات والجمعيات في مسيراتها ومظاهراتها؛ في إرهاب الناس، وشق وحدة الصف الوطني، وتعميق الخلافات، وتأليه عبد الكريم قاسم، وإضفاء نعوت وألقاب العبقرية والبطولة والإبداع عليه، وتعطيل إمكانات العراق الكبيرة عن المشاركة في حركة التحرر العربي والعمل العربي المشترك.

وشكَّل الحزب لجنة الارتباط العليا، مهمتها تنظيم أعمال هذه المنظمات والنقابات في المسيرات والمظاهرات التي يقيمها الحزب في المناسبات، ورفع التقارير والشكاوى[2].

وسائل الإعلام: سيطر الحزب الشيوعي على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ومعظم المقروءة بعد موافقة عبد الكريم قاسم وبخاصة بعد إقالة عبد السلام عارف وتسفيره، واستخدم هذه السيطرة في مهاجمة خصومه السياسيين وبخاصة دعاة الوحدة العربية واتهامهم بالعمالة والارتباط بالاستعمارين الأميركي والبريطاني وذلك لإرهابهم، وشل نشاطهم، وإبعاد الناس عنهم، وشتم الدول ورؤسائها باستثناء دول الكتلة الشرقية، وركّز على مهاجمة الجمهورية العربية المتحدة، ورئيسها جمال عبد الناصر، ومنع نشر كل ما من شأنه التقريب بين الدول العربية.

حركة الشواف في الموصل

سواء بسبب روابطها التاريخية مع سورية أو بسبب تفاعل أهلها الاجتماعي والديني المحافظ أو بسبب تشابك وعيهم السياسي مع المحافظين الدينيين، وهذا يعني أن الأفكار غير الإسلامية من أي نوع لم تتمكَّن من ضرب جذور لها في

(١) حسين: ص٢٨٩. (٢) المرجع نفسه: ص٢٩٠ ـ ٢٩١.

مجتمع الموصل، ونتيجة لذلك كان التيار الديني السني والقومي العربي هو السائد مع استثناء وجود أحياء غالب سكانها من المسيحيين أو الأكراد حيث كان تعاطفهم التقليدي مع اليسار.

ووُجد في الموصل الضباط الساخطون الذين يعسكرون حول المدينة وقد أغاظهم إما ما عدُّوه تنازلاً من عبد الكريم قاسم للشيوعيين وإما فشله في تشكيل مجلس قيادة فعَّال للثورة يشارك فيه الضباط الأحرار بشكل بارز.

كان معارضو عبد الكريم قاسم السياسيين والقوات المعادية له في موقع الموصل ويشملون الناصريين والبعثيين والإخوان المسلمين، قد تجمعوا وتضامنوا أكثر بعد إعلان الحكم على عبد السلام عارف في (٢٨ رجب ١٣٧٨هـ/ ٧ شباط ١٩٥٩م) والذي أعقبه استقالة محمد مهدي كبة من مجلس السيادة، وكذلك استقالة الضباط القوميين عبد الجبار الجومرد وناجي طالب وبابا علي الشيخ محمود وفؤاد الركابي ومحمود صالح محمود وصدِّيق شنشل؛ من الوزارة[1]، وقد عُيِّن وزراء جدد بدلاً منهم من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي.

الواقع أن قرار مركزة الفعاليات العسكرية حول الموصل والذي اتخذته المعارضة، ارتبط بإعلان جريدة الحزب الشيوعي العراقي، اتحاد الشعب، في (١٤ شعبان/ ٢٣ شباط) الذي ينص على أن أنصار السلام بصدد تنظيم مهرجان وطني في الموصل في (٢٥ شعبان/ ٦ آذار) يرعاه عبد الكريم قاسم وذلك رداً على المهرجان الذي أقامه القوميون والبعثيون بمناسبة ذكرى الجلاء عن بورسعيد، وقد حاول الشيوعيون وأنصار عبد الكريم قاسم إفساده، وحضر المهرجان آلاف الشيوعيين ومناصريهم الذين جاؤوا من كل أنحاء العراق.

والحقيقة أن تنظيم المهرجان الشيوعي كان للتدليل على قوة اليسار في الموصل، والتأييد الذي يتمتع به في البلاد بعامة في وجه الإشاعات المتزايدة عن حركة قادمة تُنفِّذها حامية الموصل ضد نظام عبد الكريم قاسم؛ إلا أنه عُدَّ تحدياً واستفزازاً لأهل الموصل لا يمكن السكوت عنه وهم من المنادين بالوحدة.

واجتمع عبد الوهاب الشواف آمر اللواء الخامس ومركزه الموصل، بعبد الكريم قاسم، وطلب منه إلغاء تنظيم المهرجان لأن الوضع في المدينة متأزم والناس ثائرة، وهو لا يستطيع ضمان عدم حصول اصطدامات دموية، إلا أن قاسم أصرَّ على تنظيم المهرجان، وحمَّله مسؤولية أي حادث يعرقل ذلك[2].

(١) مذكرات العمد الركن جاسم كاظم العزاوي، ص٢٠٩ ـ ٢١٠، عبد الحميد: ص١٧٨.

(٢) المرجعان نفساهما: ص٢٢١. ص١٨٢.

أدرك الضباط القوميون ألا فائدة تُرتجى في إقناع عبد الكريم قاسم بتغيير موقفه، لذا أعادوا تنظيم صفوفهم ووضعوا خطة تقضي بالقيام بعصيان مسلح يقوم به اللواء الخامس في الموصل، وتبدأ القطاعات العسكرية الأخرى بعد ذلك بتأييد الحركة، وتقوم مجموعة من الضباط بقيادة رفعت الحاج سري بمهاجمة عبد الكريم قاسم خلال اجتماع مجلس الوزراء وإجباره على:

- إصدار بيان يُعلن فيه موافقة الحكومة بمعاداة الشيوعيين.
- إجراء تعديل وزاري برئاسته.
- تشكيل مجلس قيادة الثورة.

وتركوا تحديد موعد قيام الحركة للظروف المستجدة[1].

وكانت المخابرات المصرية والسورية قد وعدت قائد الحركة بدعم من الطيران وقوات الإسناد، ولكن أياً من هذا لم يحصل.

ونتيجة لموقف عبد الكريم قاسم اللامبالي، وقع عبد الوهاب الشواف تحت ضغط ضباطه في الموصل، فحدَّد توقيت قيام الحركة في (٢٧ شعبان ١٣٧٨هـ/ ٨ آذار ١٩٥٩م)، من دون التنسيق مع رفاقه الذين بذلوا أقصى ما يمكن لتأجيله، وكان هذا التحديد خطأ كبيراً؛ لأن الموصل كانت آنذاك تضج بالشيوعيين القادمين من شتى أنحاء العراق للاحتفال بعيد المرأة العالمي.

وأُذيع في صباح ذلك اليوم البيان الأول من إذاعة الحركة في الموصل بتوقيع قائد الحركة عبد الوهاب الشواف استعرض فيه أوضاع العراق السياسية منذ ثورة تموز، وهاجم عبد الكريم قاسم، ووصفه بالطاغية المجنون والزعيم الذي خان الثورة وعاث بمبادئها وأهدافها، ونكث بالعهد، وغدر بإخوانه الضباط الأحرار، ونكَّل بأعضاء مجلس الثورة، وأبعدهم لتحل محلهم زمرة انتهازية رعناء، ودفعته شهوته العارمة إلى تصدُّر الزعامة، واعتمد على فئة تدين بعقيدة سياسية معينة لا تملك من الرصيد الشعبي غير التضليل والهتافات والمظاهرات[2].

كان عبد الكريم قاسم أثناء إذاعة البيان يحضر احتفالاً في سينما الخيام بمناسبة عبد المرأة العالمي تقيمه رابطة الدفاع عن حقوق المرأة، وهي إحدى المنظمات التي يسيطر عليها الشيوعيون، وأُبلغ بالخبر بعد انتهاء إلقاء خطابه، فغادر فوراً إلى وزارة الدفاع، وأخذ يستعد للقضاء على الحركة، فأحال عبد الوهاب الشواف إلى التقاعد، وعدَّه عاصياً هو ومن يؤيده، وخصَّص جائزة ماليه لكل من يُلقي القبض

(١) مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي: ص٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٢) المرجع نفسه: ص٢٢١ ـ ٢٢٢.

عليه حياً أو ميتاً، وحرَّض الجنود وضباط الصف ضد العصاة[1].

تردَّدت قِطَع الجيش كلها في تأييد الحركة، وبقي اللواء الخامس وحده في الموصل معلناً العصيان ضد بغداد، وذلك بسبب عدم التنسيق معها وعدم علمها بالتوقيت وتفاصيل الخطة، كما أن عبد الوهاب الشواف أعلن نفسه قائداً للحركة دون اتفاق مسبق، فأحدث بلبلة في صفوف الضباط، ما أثَّر سلباً على نفسية قائده ناظم الطبقجلي الذي تردَّد في تأييدها، وكان الموقف يتطلب أن تُعلن الحركة باسمه حتى يستطيع ضمان تأييد الضباط الذين هم أقدم رتبة من عبد الوهاب الشواف، وكان هذا سبباً آخر من أسباب إخفاق الحركة[2].

الواقع أن الحركة حملت عوامل فشلها منذ بدايتها، فقد افتقرت إلى قيادة تمتلك سرعة اتخاذ القرار وتستطيع أن تفرض نفسها على الأحداث فضلاً عن أن عبد الوهاب الشواف لم يكن يسيطر حتى على مقره، وكان مخترقاً، إذ في الوقت الذي بلغت فيه حركته أوجها كانت الغرفة المجاورة لغرفته تتصل بوزارة الدفاع وتعطي وصفي طاهر مرافق عبد الكريم قاسم تحركاته لحظة بلحظة، وينقلها طاهر إلى عبد الكريم قاسم الذي ينقلها بدوره إلى سلاح الجو الذي أمره بالقضاء على الحركة، فقصفت الطائرات مقر عبد الوهاب الشواف وأصيب بشظية، فذهب إلى المستشفى لتضميد جراحه من دون حراسة على الرغم من تحذير ضباطه، وأعلن راديو بغداد في تلك اللحظة عن مقتل عبد الوهاب الشواف وانتهاء حركة التمرد ما شجع الضباط وضباط الصف والجنود على التمرد عليه وإعلان الولاء مجدداً لثورة تموز ولقائدها عبد الكريم قاسم، وسرعان ما تجمَّع هؤلاء للفتك به طمعاً في الجائزة، فسحب مسدسه وانتحر، ثم هاجم الجند الضباط المؤيدين للحركة وقتلوا عدداً كبيراً منهم، وتمكَّن بعضهم من الفرار إلى سورية[3].

أسفرت الحركة عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى، جاوز بضعة آلاف، منهم قادة ومسؤولون في البعث والقوى الناصرية وضباط وجنود من الوحدات النظامية في حين لم يتضرَّر النظام ولا الشيوعيون، وعمَّت السرقة والنهب والاعتداءات واقتحام المنازل، وتمكَّن عبد الكريم قاسم في نهاية الأمر من إخماد الحركة.

بعد فشل الحركة أُحيل ضباطها إلى المحكمة العسكرية الخاصة برئاسة المهداوي، وشُكِّلت لجنة تحقيق برئاسة هاشم عبد الجبار وهو أحد الشيوعيين المتشددين، واستغل الشيوعيون هذا الفشل للتخلص من الضباط القوميين والعمل على تصفيتهم من

(١) عبد الحميد: ص١٨٥. (٢) المرجع نفسه: ص١٨٥ ـ ١٨٦.

(٣) المرجع نفسه: ص١٨٦، مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي ص٢٢١ ـ ٢٢٣.

الجيش، فزجوا بآلاف العسكريين والمدنيين الحزبيين من مواقع أربيل وكركوك وبغداد في السجون والمعتقلات بتهمة التآمر، وكانوا يتلذذون بتعذيبهم، وأصدرت المحكمة العسكرية الخاصة أحكاماً قياسية شملت إعدام تسعة وعشرين ضابطاً ومدنياً واحداً، وأحكاماً بالسجن المؤبد والأشغال الشاقة طالت سبعة وعشرين آخرين، ونُفِّذ حكم الإعدام بالمحكومين وكان من بينهم ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري[١].

تصفية النفوذ الشيوعي

خرج عبد الكريم قاسم منتصراً بعد القضاء على حركة عبد الوهاب الشواف والقوى القومية، وكان الموقف السياسي في العراق لصالحه، وبإمكانه أن يستغله في تقوية مركزه على حساب الشيوعيين الذين ازداد تدخلهم في شؤون الدولة تمهيداً للاستيلاء على الحكم، فسيطروا على الشارع العراقي بالقوة، وعملوا على السيطرة على الجيش عبر إبعاد الضباط القوميين، واعتقدوا بأنهم السبب الرئيس في إفشال المؤامرات ضد الحكم، لذلك لا بد لهم من المشاركة في السلطة، فطرحوا شعار الاشتراك في الحكم في (٢٢ شوال ١٣٧٨هـ/١ أيار ١٩٥٩م) خلال المسيرة بمناسبة عيد العمال العالمي، وأخذوا يُرِّوجونه في أوساط الجيش، وأقاموا احتفالاً في بهو الأمانة (حدائق قائمة الشعب) وحاولوا الاستيلاء على الحكم يوم (٣ ذي الحجة ١٣٧٨هـ/ ١٠ حزيران ١٩٥٩م) بواسطة اللواء المدرع السادس بقيادة العقيد سلمان الحصان وهو آمر اللواء، وأعدُّوا الدبابات، وحجزوا الضباط وضباط الصف غير الشيوعيين، غير أن المحاولة كُشفت وأُحبطت، واعتُقل كثير من ضباطهم، وأعلن عبد الكريم قاسم بعد ذلك بأن العراق لن يكون شيوعياً، وأنه هو لن يكون كذلك، وأضاف بأنهم أخطأوا التقدير، وانحرفوا بعد أن منحهم الحرية بعد الثورة، وانتقد أعمالهم الفوضوية، وشجب بعنف ما حدث في مدينة كركوك من مجازر تورطوا فيها في (محرم ١٣٧٩هـ/ تموز ١٩٥٩م)[٢]، وحدَّ من نشاط النقابات التي يُشرفون عليها، ووجد الشيوعيون أنفسهم أمام مأزق شعبي وإدانة وطنية وتاريخية خطيرة، إذ ظهروا مسؤولين عن مجزرتين كبيرتين، مجزرة الموصل ومجزرة كركوك[٣].

أخذت العزلة تحيط بالحزب، وبدأت مراكزه تتعرَّض للهجمات، وقياديوه للتصفية

---

(١) عبد الحميد: ص١٨٧ ـ ١٨٨، ص١٩١. مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي ص٢٢٣ ـ ٢٢٦.

(٢) وقعت أحداث كركوك ضد التركمان الذين أرادوا الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى للثورة بموكب منفرد وخاص بهم، فتعرَّض موكبهم لإطلاق نار، وجرت أعمال تصفية بحقهم على مدى يومين.

(٣) مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي، ص٢٣٢ ـ ٢٣٥.

على يد القوى المعارضة، فاضطروا إلى زيادة ارتباطهم بنظام عبد الكريم قاسم على الرغم من ابتعاده هو عنهم، فبدوا وكأنهم ربطوا مصيرهم ومصير حزبهم بمصيره.

ولعل أكبر الخسائر المهمة والجسيمة التي مني بها الشيوعيون كانت في صفوف القوات المسلحة، حيث كان يتم وخلال بقية حكم عبد الكريم قاسم، إما إحالة الضباط الذين كان يشك فيهم بأنهم شيوعيون، على التقاعد، وإما نقلهم إلى المناطق البعيدة من دون جنود وأسلحة تحت تصرفهم.

محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم

قاد فشل حركة الموصل القوميين والبعثيين إلى الوصول إلى قناعة بأن السبيل الوحيد لقلب الأوضاع السياسية هو قتل عبد الكريم قاسم ومن ثَمَّ استلام الحكم بأنفسهم، وهذه «استراتيجية» عكست تقديراً للوضع أكثر واقعية، إذ أن السبيل التقليدي لاستلام الحكم في الشرق الأوسط هو عبر الانقلاب العسكري أكثر مما هو في صندوق الاقتراع في الانتخابات.

لقد وصل فؤاد الركابي أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ومساعدوه ومنهم عبد الله الركابي وأياد سعيد ثابت وخالد علي الدليمي إلى هذه القناعة في منتصف عام (١٩٥٩م)، لكن كان هناك خوف بأن اغتيالاً لعبد الكريم قاسم يُساء توقيته سيؤدي إلى تسليم السلطة إلى الشيوعيين، لذا أُجِّلت الخطة، وبدأ البعثيون في الوقت نفسه في توسيع اتصالاتهم وتكوين صلات مع الضباط المتعاطفين معهم ومع مشروعهم وأضحى الرائد صالح مهدي عمَّاش الذي خرج تواً من الاعتقال، ضابط الارتباط لهم.

وكان التأثير الشيوعي قد انحسر سواء في الشارع أو في دوائر الحكومة بعد خريف (١٩٥٩م)، وقرَّر عبد الكريم قاسم إعادة الثقة مع القوى الأكثر اعتدالاً، لذا بدأ بتقديم تنازلات مهمة لهم في الوقت الذي شدَّد قضبته على الشيوعيين وعلى المنظمات المؤيدة لهم، فأعاد تسعة عشر ضابطاً من الذين طُردوا من الخدمة في الجيش بعد حركة الموصل في بداية (صفر ١٣٧٩هـ/آب ١٩٥٩م)، وبدأ كذلك بتمهيد مصالحة مع عدد من القوميين البارزين شملت جابر عمر وعبد الرحمٰن البزاز ومحمود الشواف وعدنان الراوي وناجي طالب.

وبدأ القوميون والبعثيون ومعسكر أعداء عبد الكريم قاسم بالحصول على ثقة هؤلاء، كما استقطبوا التعاطف الشعبي لقضيتهم خلال محاكمة زعماء حركة الموصل، وكان لذلك أثر كبير في دفع قضيتهم إلى نقطة اللاعودة، وشعروا بأن الوقت أضحى ناضجاً لتنفيذ خطة الاغتيال التي تتلخص بـ:

- اختيار مبنى في شارع الرشيد تكمن في إحدى شققه زمرة التنفيذ يومياً ولمدة أسبوع تنتظر مرور عبد الكريم قاسم من الشارع، واختير المبنى في منطقة رأس القرية.

- يكمن شاب في باب المعظم وآخر في الباب الشرقي، فإذا شاهد أحدهما عبد الكريم قاسم وهو يمر بسيارته، يتصل بالزمرة بالهاتف لإخبارها باتجاه سيره، فتسرع الزمرة إلى الشارع لتنفيذ العملية ساعة مروره من قربها[1].

ونُفذت محاولة الاغتيال مساء (٤ ربيع الآخر ١٣٧٩هـ/ ٧ تشرين الأول ١٩٥٩م)، فأُصيب عبد الكريم قاسم بطلقتين غير قاتلتين، نُقل على أثرها إلى المستشفى، وتمكّن منفذا المحاولة وأحدهما صدام حسين البالغ من العمر واحداً وعشرين عاماً من الفرار عبر الأزقة الضيقة، وهرب معظم المخططين للمحاولة إلى سورية ومن بينهم فؤاد الركابي، وصدام حسين الذي أصيب برصاصة في هذه العملية.

بعد فشل محاولات العصيان ومحاولة الاغتيال، اقتصَّ عبد الكريم قاسم من معارضيه داخل العراق، ومعظمهم من الضباط الأحرار ومن البعثيين، وأُحيلوا على محكمة المهداوي في (٢٥ جمادى الآخرة/ ٢٦ كانون الأول) وعددهم سبعة وخمسون شخصاً، وأصدرت أحكامها في (٢٧ رمضان ١٣٧٩هـ/ ٢٦ آذار ١٩٦٠م)، بالإعدام شنقاً حتى الموت بحق كل من الحاضرين أياد سعيد ثابت وأحمد طه العزوز وسليم عيسى الزئبق وخالد علي الصالح وحميد مرعي وسمير عبد العزيز النجم، وعلى الفارّين عبد الكريم الشيخلي وصدام حسين وعبد الله الركابي وغيرهم، ونُفِّذ حكم الإعدام بالخمسة الأوائل[2].

التحولات التي طرأت على القوى السياسية بعد تفرد قاسم بالحكم

استعاد عبد الكريم قاسم بعد محاولة اغتياله، هالته كزعيم أوحد، واقتنع بأن العناية الإلهية قد أبعدت عنه أيدي القتلة، وربما شجعته المظاهرات العفوية التي كانت تهتف باسمه على الاعتقاد بأنه مختار من العناية الإلٰهية، وجعله الدعم الجماهيري يُقلّل من خطورة وضعه غير الحصين والسهل الإسقاط من قبل الأعداء وربما بالغ في قدرته على العمل كحكم بين القوى السياسية المتناحرة، واستمر في تطبيق سياسة المصالحة تجاه القوميين، وإعادة العديد منهم إلى القوات المسلحة

(١) عبد الحميد: ص١٩٤.

(٢) مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي، ص٢٤٢ ـ ٢٤٣.

والوظائف المدنية العامة، وفي المقابل كان يحاول تحجيم الحزب الشيوعي العراقي، ويبدو أن الوقت كان متأخراً جداً بالنسبة له لكسب ثقة وعطف وتأييد القوميين بعد أن سالت دماء كثيرة.

وفي محاولة لتنفيذ تعهده في تموز الماضي يوم عيد استقلال الجيش العراقي حدَّد عبد الكريم قاسم يوم (٧ رجب ١٣٧٩هـ/ ٦ كانون الثاني ١٩٦٠م) موعداً لإنهاء مدة الانتقال والبدء بتشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات الجديدة، وصدر على أثر ذلك قانون الجمعيات في (٢ رجب/ ١ كانون الثاني) الذي أقرَّ مبدأ حق التنظيم لكل جمعية لا تتعارض أهدافها مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية، ونظامها الجمهوري، ومتطلبات الحكم الديمقراطي، ولا تهدف إلى بث الشقاق بين القوميات والأديان والمذاهب، وعلى أن تقوم بنشاطاتها السياسية بالطرق السلمية الديمقراطية[1].

الحزب الوطني الديمقراطي[2]

يُعدُّ هذا الحزب أحد الأحزاب التي كوَّنت جبهة الاتحاد الوطني، التي ساهمت بشكل فعَّال في دفع الحركة الوطنية لإنضاج الظروف الموضوعية لثورة (٢٦ ذي الحجة ١٣٧٧هـ/ ١٤ تموز ١٩٥٨م)، وشارك الحزب بعد الثورة في الوزارة الأولى بعضوين، وأضحى له في الوزارة الثانية عام (١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م) غالبية الأعضاء.

ووطَّد الحزب على الصعيد السياسي علاقته في الأيام الأولى للثورة، مع الحزب الشيوعي وتبنَّيا شعار الاتحاد الفيدرالي الذي رفضه الاتجاه القومي، وعدَّه انحرافاً عن أهداف الثورة.

وتعرَّض الحزب لانقسام نتيجة الظروف والمصاعب التي واجهت الثورة، فنشأ خلاف داخل قيادته لأسباب متعددة تتعلّق بعلاقته بالسلطة القائمة، وموقفه من الحزب الشيوعي العراقي، والموقف من طبيعة المرحلة التي تمر بها الثورة كونها مرحلة انتقالية وفيما يجوز استمرار النشاط الحزبي خلالها[3].

وتتلخَّص الأسباب المباشرة التي أدَّت إلى انقسامه بما يأتي:

- رأى محمد حديد الاستمرار في التعاون مع الحكومة وسياستها ما أثار خلافاً

(١) مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي، ص٢٤٦.

(٢) انظر علي: ص١٥٩ ـ ١٦٥.

(٣) جريدة الأهالي، عدد ٥٩، تاريخ ٨ شباط ١٩٥٩م.

بين أعضاء الحزب حيث قدَّم الأعضاء الآخرون استقالتهم من الحكومة(١).

- موقف قيادة الحزب من الديمقراطية، فرأى بعضهم أن الديمقراطية تمر بمحنة في العراق ويقود هذا التوجه كامل الجادرجي في حين رأى البعض الآخر أن الديمقراطية معدومة داخل الحزب، ويقود هذا التوجه محمد حديد.
- الخلاف حول شخصية الحزب واستقلاليته، في سياسته العامة حيث رأى بعض الأعضاء أن حزبهم فَقَدَ استقلاليته وأضحى يسير في فلك الحزب الشيوعي العراقي(٢).
- موقف الحزب من بعض العناصر الوطنية ومسألة قبول الأعضاء.

وقدَّم محمد حديد استقالته من الحزب ومن الوزارة بتاريخ (١٤ شوال ١٣٧٩هـ/ ١١ نيسان ١٩٦٠م)، أشار فيها إلى الخلافات التي أخذت تظهر داخل الحزب وسبَّبت له إجراءات لا يمكن تجنبها من دون الانسحاب من الحكم.

واعترض محمد حديد على تشكيل جبهة الاتحاد الوطني الجديدة التي تكوَّنت من الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق بحجة أن الوضع السياسي العام في العراق غير مُهيَّأ لإحياء جبهة الاتحاد الوطني بسبب تطاحن العقائد السائد بين بعض أطراف تلك الجبهة(٣).

وعلى أثر صدور قانون الجمعيات والأحزاب السياسية قدّم محمد حديد والمؤيدين له طلباً إلى وزارة الداخلية بتاريخ (٤ محرم ١٣٨٠هـ/ ٢٩ حزيران ١٩٦٠م) للحصول على إجازة بتأسيس حزب باسم الحزب الوطني التقدمي، ووافقت الوزارة على الطلب في (٥ صفر/ ٣٠ تموز)(٤).

استمر الحزب بالعمل حتى (٢٢ صفر ١٣٨٣هـ/ ١٥ تموز ١٩٦٣م) حيث تمَّ حله لعدم قيامه بتقديم البيانات المطلوبة وفق المادة (٢٤) من قانون الجمعيات.

الحزب الشيوعي

واجه الحزب الشيوعي العراقي مشكلات عدة نذكر منها:

- بقاء تنظيماته سرية على الرغم من علنية نشاطه ما أدى إلى صعوبة سيطرة القيادة على القواعد الحزبية(٥).

---

(١) مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي، ص٢٤٨.
(٢) جريدة البيان، العدد الأول، تاريخ ٢٧ نيسان ١٩٦٠م.
(٣) المرجع نفسه، العدد ٦، تاريخ ٤ أيار ١٩٦٠م.
(٤) علي: ص١٦٢. مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي، ص٢٤٨.
(٥) جريدة اتحاد الشعب، العدد ١٦١، تاريخ ٣ آب ١٩٥٩م.

- أخطأ الحزب في تقدير قواه واستهان بدور القوى الوطنية الأخرى(١).
- موقف الحزب من نظام الحكم ومن عبد الكريم قاسم، ويبدو أن ثقل السياسة السوفياتية في المنطقة العربية بعد الثورة العراقية، هو الاعتماد على نظام عبد الكريم قاسم ودعمه، ما انعكس على سياسة الحزب الشيوعي العراقي الذي واصل مساندته وتبعيته لعبد الكريم قاسم حتى اللحظة الأخيرة، وحدَّد هذا التوجه سلوك الحزب تجاه حزب البعث العربي الاشتراكي.

ظهر التصدع في جسم الحزب الشيوعي العراقي في عام (١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م) عندما نشر سلام عادل مقالات بعنوان: (تحيا اللينينية)، متأثراً بالتوجه الصيني وتدعو إلى اتباع خط مغاير للخط السوفياتي، ما أدى إلى اتهامه بعدم الولاء الأممي(٢).

وبحكم علاقة الحزب الشيوعي العراقي بالحزب الشيوعي السوفياتي والتضامن الأممي الذي يُعدّ الخروج عنه خروجاً عن المبادئ الماركسية ـ اللينينية، فإن الحزب الشيوعي العراقي يتأثر سلباً أو إيجاباً بالظروف الدولية التي تواجه الحزب الشيوعي السوفياتي(٣).

أدَّت تلك الآراء والمواقف المتضاربة داخل قيادة الحزب إلى ظهور تكتلات داخلية عدة نذكر منها:

توجُّه يرى أن الديمقراطية والقيادة الجماعية انعدمت داخل الحزب، وظهرت القيادة الفردية، ومثَّل هذا التوجه: بهاء الدين نوري، وعامر عبد الله وزكي خيري ومحمد حسين أبو العيس، فتكتَّلوا ضد سلام عادل ما دفعه إلى تكوين معارضة أقصتهم من اللجنة المركزية(٤).

- توجُّه يرى وجوب عدم التعاون مع حكومة عبد الكريم قاسم بوصفها حكومة «بورجوازية» وركَّز نشاطه ضد عامر عبد الله الذي كان أكثر القادة الشيوعيين علاقة مع عبد الكيم قاسم(٥).
- توجُّه يدعو للوقوف إلى جانب الحزب الشيوعي الصيني وتبني آرائه.

استغل عبد الكريم قاسم هذه التكتلات داخل الحزب الشيوعي العراقي،

---

(١) جريدة اتحاد الشعب، العدد ١٦١، تاريخ ٣ آب ١٩٥٩م.
(٢) الحاج، عزيز: صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، آفاق عربية، العدد ١٠ السنة الخامسة حزيران ١٩٨٠م، ص٦.
(٣) المرجع نفسه، العدد ٨، السنة الخامسة، حزيران ١٩٨٠م.
(٤) عبد الكريم، سمير: أضواء على الحركة الشيوعية، جـ٤ هامش صفحة ٢٦.
(٥) علي: ص١٦٧.

لإضعافه، فدفع داود الصايغ إلى تكوين حزب شيوعي ليكون البديل عن جماعة اتحاد الشعب[1]، فقدَّم طلباً إلى وزارة الداخلية لمنحه الإجازة، كما قدَّم في الوقت نفسه زكي خيري وحسين أحمد الرضوي وعامر عبد الله طلباً إلى وزارة الداخلية لإجازة الحزب الشيوعي العراقي، فأُجيز حزب داود الصايغ، ورُفض طلب زكي خيري ورفيقيه وذلك بتوجيه من عبد الكريم قاسم بحجة أنه لا يجوز وجود حزبين شيوعيين في آن واحد وفي بلد واحد[2].

حاولت جماعة زكي خيري إفساد حزب داود الصايغ وعدَّت أعضاءه انتهازيين يريدون تقويض النظام والضبط الحزبيين، وإضعاف الثقة بالقيادة، ومحاولة افتعال حركة وانتحال اسم وتاريخ الحزب الشيوعي العراقي[3]، لكن المحاولة فشلت.

حظي الحزب الشيوعي العراقي المجاز بدعم عبد الكريم قاسم المباشر، فأمر بمساعدته مادياً والاشتراك في جريدته التي أصدرها باسم المبدأ، وأرسل هذا الحزب في المقابل، برقية إلى عبد الكريم قاسم بمناسبة الذكرى السنوية الثانية للثورة، أعرب فيها عن تأييده وتكريس جميع طاقاته وفعاليات الحزب، للدفاع عن الجمهورية والنهج الديمقراطي، وأن مهمة الحزب الرئيسة هي من أجل ضمان توطيد وتطوير الجمهورية التحررية[4].

وجرت محاولات عدة من أجل توحيد الحركة الشيوعية باءت كلها بالفشل، وتجاه ذلك، أخذت جماعة زكي خيري، اتحاد الشعب، تدعو إلى إنضاج الظروف لجعل الحزب الشيوعي العراقي حزب جميع الشيوعيين العراقيين بعد تطهيره من كل العناصر «الانتهازية والمنحرفة» إلى أن تصبح وحدة الحركة الشيوعية في العراق حقيقة واقعة[5].

الحزب العربي الاشتراكي

تأسَّس هذا الحزب في عام (١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م) وهو الجناح الذي انشقَّ عن حزب الاستقلال بدفع من الجمهورية العربية المتحدة كما يرى محمد صدِّيق شنشل[6]، وحدَّد الحزب أهدافه: حرية ـ اشتراكية ـ وحدة، وتقوم منطلقاته الفكرية على

(١) مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي ص٢٥٠، علي: ص١٦٧.
(٢) المرجع نفسه: ص٢٥٠ ـ ٢٥١.
(٣) جريدة اتحاد الشعب، عدد ٣٠١، تاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٦٠، وعدد ٣٠٢ تاريخ ١٤ كانون الثاني ١٩٦٠م.
(٤) علي: ص١٦٨ ـ ١٦٩.
(٥) المرجع نفسه: ص١٧١ ـ ١٧٢.
(٦) انظر المرجع نفسه: ص١٧٣، هامش رقم ١٣٨.

الإيمان بالقومية العربية وتوحيد الوطن العربي وتحريره من النفوذ الأجنبي، وأكَّد على شعار الاتحاد الفيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن، ودعا إلى إجراء إصلاح اجتماعي واقتصادي وزراعي، وتمليك الأرض لمزارعيها، وتحديد الملكية الزراعية[1].

الحزب الديمقراطي الكردستاني والعلاقة مع الأكراد

لم يتم السماح في ظل الانتداب والعهد الملكي بالتعبير عن الأماني الوطنية، والطموحات الكردية وتطويرها، وقد أُجبر الأكراد على الإذعان، وبعد انهيار جمهورية مهاباد الكردية في إيران في عام (١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م)، ذهبت عناصر الجناح العسكري من حركة المقاومة الكردية بقيادة مصطفى البرزاني إلى المنفى في الاتحاد السوڤياتي في حين ظلَّ الحزب الديمقراطي الكردستاني وهو الحزب السياسي الذي يُمثِّل أكراد المدن تحت الحظر، ووُضِع رئيسه إبراهيم أحمد في الإقامة الجبرية[2].

كان للزعماء الأكراد السياسيين علاقة ما بالضباط الأحرار عبر وسيط هو العميد الكردي فؤاد عارف، وعندما استولى هؤلاء على السلطة لم يشترك الحزب الديمقراطي الكردستاني في هذه العملية، إنما ساهم بعض الضباط الأكراد في الزحف على بغداد نذكر منهم: عبد الفتاح الشالي الذي عُيِّن بعد ذلك عضو في المحكمة العسكرية العليا، لكن الحزب أيَّد الثورة ورحَّب بها ظناً منه أن النظام الجديد سيكون متعاطفاً مع المسألة الكردية، فأرسل قادته رسالة تأييد إلى قيادة القوات المسلحة، وتمنوا أن تكون الثورة فاتحة عهد جديد لبناء صرح العلاقات العراقية ـ الكردية على ما فيه خير الشعبين وتقدمهما، ثم أرسلوا وفداً برئاسة السكرتير العام للحزب إبراهيم أحمد، اجتمع بعبد الكريم قاسم في بغداد، كما نظَّموا وفوداً من مختلف مدن المنطقة الكردية إلى وزارة الدفاع قابلت عبد الكريم قاسم.

وعندما صدر الدستور المؤقت في (٩ محرم ١٣٧٨هـ/ ٢٦ تموز ١٩٥٨م) نصَّ في مادته الثالثة على أن العرب والأكراد شركاء في الوطن العراقي، وأن حقوقهم مضمونة ضمن الدولة العراقية[3] وبدا بعد نشر الدستور أن كل شيء يُبِّشر بالنجاح لحل العلاقة المتأزمة بين بغداد والأكراد، وأخذت الصحف والمجلات الكردية تصدر علانية وتمَّ السماح للحزب الديمقراطي الكردستاني بحرية العمل والتحرك في مختلف أنحاء البلاد، فقام بنشاط كبير في تنظيم الدفاع عن مكتسبات الثورة،

(١) علي: ص١٧٤ ـ ١٧٥.
(٢) سلوغلت، وسلوغلت: ص١١٧ ـ ١١٨.
(٣) المرجع نفسه: ص١١٨.

وتأسَّست إدارة تابعة لوزارة المعارف من أجل تنظيم العمل التعليمي ـ التربوي في المنطقة التي ينتشر فيها الأكراد، فأدخلت التعليم في مدارسها باللغة الكردية، وصدرت مراسيم تقضي بالعفو عن الشخصيات الكردية المُلاحَقة منذ العهد الملكي، ومن المشاركين في حركات التمرد.

لاقت عملية إشاعة الديمقراطية في العراق وما ارتبط بها من آفاق تلبية مطالب الأكراد بالحكم الذاتي، تأييداً حاراً من جانب الأكراد داخل العراق وخارجه.

وسمح النظام الجديد للملا مصطفى البرزاني بالعودة إلى العراق في (٢١ ربيع الأول ١٣٧٨هـ/ ٥ تشرين الأول ١٩٥٨م) مع شقيقه أحمد بعد أن قضوا ثلاثة عشر عاماً في المنفى، وخصَّصت الحكومة له راتباً سخياً وصل إلى خمسمئة دينار عراقي وداراً للسكن، وأعاد له سيطرته ونفوذه ومكَّنه في منطقته على الرغم من يقينه بما يدور في خلده من أفكار وأطماع تصل إلى حد قيام دولة كردية يحكمها هو تشمل منطقة الشمال العراقي وتتعداها إلى المناطق الكردية خارج العراق، وهو على استعداد للتعاون مع أي فريق سياسي يُوفِّر له إمكانات العمل لتحقيق ذلك.

وزار الملا مصطفى البرزاني عبد الكريم قاسم في مقره بوزارة الدفاع، فقدَّم شكره وأعلن خضوعه، ثم اجتمع الملا بأعضاء مجلس الدولة الأعلى في العراق، وتباحثا في المسألة الكردية، وقد أثَّر هذين الاجتماعين إيجاباً، فالتفَّت المنظمات الكردية حول النظام الجديد، وتمَّ تجديد المجتمع الكردي وتهيئته للحصول على الحكم الذاتي[١].

ويبدو أنه لم يكن للضباط الأحرار أي توجُّه أو تعهد ما نحو إيجاد حل للمسألة الكردية وفقاً لمطالب الأكراد، لكن موقفهم العام كان متعاطفاً بشكل أو بآخر ولذا فإن مجلس السيادة المكون من ثلاثة أعضاء والذي يمارس الوظائف الرسمية لرئيس الجمهورية ضمَّ شخصاً سنياً عربياً، وشيعياً عربياً، وكردياً سنياً هو خالد النقشبندي الضابط السابق في الجيش ومتصرف أربيل قبل الثورة مباشرة، وعلى الرغم من أن هذا المجلس لم يملك عملياً أية قوة، لكن تعيين النقشبندي عضواً فيه كان إيماءة للتعبير عن حسن النية.

ونتيجة للصراعات الداخلية بين عبد الكريم قاسم وخصومه، شكَّ الأكراد تجاه أطاريح الوحدة العربية التي من غير المحتمل أن يتحسَّن وضعهم في ظلها، واتخذوا جانب خصوم المنادين بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، فتقاطعت توجُّهاتهم السياسية مع توجُّهات الحزب الشيوعي في هذه المرحلة[٢].

(١) مذكرات العميد الركن جاسم كاظم الفراوي: ص٢٥١.
(٢) سلوغلت، وسلوغلت: ص١١٨ ـ ١١٩.

وجدَّد المؤتمر الرابع للحزب الديمقراطي الكردستاني الرؤية الكردية بتوسيع الحقوق الوطنية للشعب الكردي على قاعدة الحكم الذاتي داخل الكيان العراقي، وإدخال هذه القاعدة في الدستور العراقي الدائم، فاستاء عبد الكريم قاسم من قرارات المؤتمر المنطلقة بالحكم الذاتي التي رأى أنها سوف تُستعمل من قِبل خصومه؛ فرفض تسجيل الحزب في السجلات الرسمية، وأجبر المؤتمر على حذفها، وعرض على الأكراد فكرة الوحدة الوطنية كمشروع لتعاون كردي واسع، وتمسَّك بمبدأ وحدة العراق القومية المطلقة، وفي خطوة تجاهل عبرها مطالب الأكراد، راح هو وأعضاء حكومته يُسمُّون الجمهورية العراقية في أحاديثهم وخطبهم بجمهورية العرب، وينسبون الأكراد إلى عرب الشمال.

وأخذ عبد الكريم قاسم بعد ذلك، ينأى بنفسه عن الملا مصطفى البرزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، ثم أخذ يهاجم الملا علناً، وأرسل السلاح والمال إلى منافسيه كما فعل مع الشيخ رشيد لولان والبرادوستيين، واستقبل وفود سورجي وهركي المناوئة له، وأدان المتآمرين ضد الجمهورية وهو يقصد الملا مصطفى وأخيه أحمد.

وغيَّرت الصحافة الرسمية في بغداد لهجتها تجاه الأكراد والمسألة الكردية، واتخذ النقاش في صحف الطرفين طابعاً مكشوفاً وحاداً، وأقدمت الحكومة العراقية على إغلاق مكاتب الصحف الكردية وفروع الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وفي المقابل لم يكن الأكراد موحدين لا في الرأي ولا في التعبير، وبرزت الانقسامات بينهم سريعاً وبشكل ملحوظ، فانقسم الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى قسمين متناقضين في الأفكار والأهداف والتوجهات وبخاصة بعد انضمام جناح حمزة عبد الله إليه بالإضافة إلى فرع قادة كردستان في الحزب الشيوعي العراقي مثل صالح الحيدري وحميد عثمان وكمال فؤاد وغيرهم[١].

وبرز هذا التناقض واضحاً في (أوائل ١٣٧٩هـ/ منتصف ١٩٥٩م) فانقسمت اللجنة المركزية للحزب إلى قسمين: قسم مرتبط بالحزب الشيوعي العراقي (كتلة حمزة عبد الله وصالح الحيدري)، وقسم يريد المحافظة على وحدة الحزب واستقلاليته[٢]، وجرى انقسام آخر بين الملا مصطفى البرزاني التي تُسانده القبائل الكردية وبين إبراهيم أحمد الذي يمثل سكان المدن.

وقام الملا مصطفى البرزاني في (أواسط ١٣٨٠هـ/ شتاء ١٩٦٠ ـ ١٩٦١م) بزيارة الاتحاد السوفيتي للطلب من القادة السوفيات الضغط على عبد الكريم قاسم لتلبية

(١) شريف، عبد الستار: تاريخ الحزب الثوري الكردستاني ص٥٤.
(٢) المرجع نفسه: ص٥٧.

مطلب الأكراد، ولكنه عاد بخفي حنين، فترك عندئذٍ بغداد واستقر في برزان.

وتدهورت العلاقة في هذه الظروف بسرعة، ففي الوقت الذي امتنع عبد الكريم قاسم عن منح أية تنازلات أو وعود حول الحكم الذاتي للأكراد، كان كل من الملا مصطفى البرزاني وإبراهيم أحمد سيفقد مصداقيته إذا لم يتمكن من تسجيل أي احتجاج على البطء في التقدم بحل المسألة الكردية بطريقة ملموسة.

واندلعت الانتفاضة البرزانية الكردية في (أوائل ١٣٨١هـ/ صيف ١٩٦١م) ضد حكومة عبد الكريم قاسم وحلفاؤها من الأكراد السورجية والهركية، من دون تخطيط مسبق، والواقع أن أحداً لم يسع إلى الصدام المباشر، فعبد الكريم قاسم بالكاد رحَّب بالحرب ضد الأكراد حيث كان يحتاج إلى قواته لحماية مركزة في بغداد وتطلعه إلى ضمّ الكويت، وفضَّل الملا مصطفى البرزاني المفاوضات على الصدامات في هذه المرحلة.

أما وقد اندلع القتال فقد انغمس كل طرف فيه، فهاجم الملا مصطفى البرزاني بعض الزعماء الموالين للسلطة مثل الشيخ رشيد لولان، واجتاح مناطقهم في شهري (صفر وربيع الأول ١٣٨١هـ/ تموز وآب ١٩٦١م)، وأجبرهم على الفرار إلى إيران وتركيا، وسيطر على شمالي المنطقة الكردية، وسقطت زاخو وكوي سنجق في يده.

ردَّت الحكومة العراقية، بقصف قرية برزان مُسبِّبة خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات والبنى التحتية، وشهدت المدة بين (أوائل ١٣٨١هـ و١٤ رمضان ١٣٨٢هـ/ صيف ١٩٦١م و٨ شباط ١٩٦٣م) وهو تاريخ سقوط حكم عبد الكريم قاسم، مئات العمليات العسكرية الصغيرة وبعض العمليات العسكرية الكبيرة، استطاع البرزانيون بنتيجتها هزيمة أعدائهم العشائريين الموالين للسلطة في الشمال الغربي ما بين الموصل والحدود التركية، كما حقَّقوا سيطرة تامة على معظم الأراضي الواقعة بين زاخو وأربيل، وسحقوا العشائر التي اعترضتهم في إقليم الزيبار والسورجي وبرادوست، ثم اندفعوا عبر عمليات عسكرية على شكل قوس متحركين شمالي راوندوز مخترقين الجبال الشاهقة، ثم تحولوا جنوباً فاستولوا على معسكرات الجيش العراقي ومخافر الشرطة وتمركزوا في رؤوس الجبال، وأتموا تثبيت سيطرتهم على الأراضي المحيطة بخانقين والسليمانية وكركوك وأربيل.

الحزب الإسلامي العراقي

تقدم إبراهيم عبد الله شهاب وجماعته بطلب إلى وزارة الداخلية لإجازتهم بتأسيس حزب باسم الحزب الإسلامي العراقي، وكان عبد الكريم قاسم قد قرر سلفاً عدم إجازة أي حزب ماركسي، أو ديني وثبَّت ذلك في قانون الجمعيات، وعلى هذا

رُفض الطلب، فأحالت هذه الجماعة الطلب إلى محكمة التمييز، فرأت أن الرفض غير قانوني بسبب أن منهاج الحزب يتضمن العمل بتعاليم الإسلام ونظمه، ومعالجة مشكلات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهي نصوص واجتهادات يمكن أن تُعالج بعقلية روح العصر، فوافقت وزارة الداخلية عقب ذلك على إجازة الحزب[1].

وشكَّل الحزب بعض الخلايا في بغداد والأنبار وسامراء كانت محدودة جداً بفعل أنه لم يكتسب دعماً شعبياً نظراً لعدم تقبُّل برنامجه على الأرجح، وتمَّ اغتيال أحد أعضائه وهو محمد محمود البنا، فاتُّهم الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي بتدبير حادثة الاغتيال، واتُّهم الحزب بالخروج على تعاليم الإسلام وبث الفرقة بين الناس، فتعرَّض أعضاؤه للملاحقة، وتمَّ إلقاء القبض على بعض مؤسسيه وأعضائه، وأُغلق مقره في (٢٩ ربيع الآخر ١٣٨٠هـ/ ٢١ تشرين الأول ١٩٦٠م)، وقرَّر الحاكم العسكري بتاريخ (٢٨ رمضان ١٣٨٠هـ/ ١٦ آذار ١٩٦١م) حل الحزب[2]، وكان آخر حزب إسلامي يُجاز[3].

حركة ٨ شباط ١٩٦٣م ونهاية عبد الكريم قاسم

الظروف الداخلية لقيام الحركة

تلاشت الحياة السياسية التقليدية في العراق منذ عام (١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م)، وساد الجو حالاً من اللاواقعية السياسية إذ أن الانطباع الطيب لعبد الكريم قاسم خلال حكمه، كان تقليله من خطر القوة المتنامية والرغبة لتغيير النظام التي كانت الدافع الرئيس للبعثيين والقوميين، وكذلك تقليله من شأن الاستقطاب بين القوى السياسية، يضاف إلى ذلك، فإن فشل اغتياله الذي تبعه تكتل البعث والقوميين، وانحياز فؤاد الركابي إلى جمال عبد الناصر في (محرم/ حزيران)، وانهيار الجمهورية العربية المتحدة بعد ذلك في السنة نفسها؛ أوهمت عبد الكريم قاسم بأنه لم يبق له عدو قوي وخطر في الساحة[4].

وعبَّر عبد الكريم قاسم عن غروره في سلسلة من الأعمال والتصرفات غير المتزنة، إذ أن محاولته لضم الكويت في (أوائل ١٣٨٤هـ/ صيف ١٩٦١م) خير مثال على المناخ اللاواقعي الذي ساد السنوات الأخيرة من عهده، يضاف إلى ذلك، فقد

---

(١) مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي، ص٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٢) علي: ص١٨٠.

(٣) مذكرات لعميد الركن جاسم كاظم العزاوي، ص٢٥٣.

(٤) سلوغلت، وسلوغلت: ص١٢١.

ظنَّ أن جميع أعضاء جامعة الدول العربية يعملون ضد العراق، ودمَّر كذلك سمعته في الداخل والخارج عبر الفراغ الواضح لمطالبه بالأساليب اللامسؤولة التي حاول أن ينفذها بها[1].

وعلى الرغم من كلامه المنمق وتصرفه اللامنطقي وطبعه المتقلب؛ فإنَّه لم يضمر الشرور والحقد وحب الانتقام، فلم يتمكَّن من جاء بعده باتهامه بالفساد والرشوة، ولم يملك ثروة، وكان متواضعاً في حياته الخاصة.

الظروف الخارجية لقيام الحركة

كانت الظروف الإقليمية والدولية موآتية لقيام حركة الانقلاب ضد نظام عبد الكريم قاسم، فقد دعم الاتحاد السوڤياتي هذا النظام بسبب إجازته حرية عمل الحزب الشيوعي العراقي، كما دعمته بريطانيا بسبب عدائه لنظام جمال عبد الناصر، وابتعاده عن الوحدة العربية، ووقفت الولايات المتحدة الأميركية مع جمال عبد الناصر ضد حكمه بذريعة أنها كانت تنظر إلى الشيوعية على أنها الخطر الأكبر، وإلى العراق الذي يحكمه عبد الكريم قاسم على أنه من أخطر البلدان في العالم، فراحت تعمل مع الجهات المتوثبة للحكم لخلعه ومنهم صدام حسين وأصدقاؤه الموجودون في القاهرة، ووجد البعثيون أنفسهم في الخط نفسه مع الموقف الأميركي، لكن الرضا البريطاني لم يستمر طويلاً؛ لأن عبد الكريم قاسم لم يُجار السياسة البريطانية، ولم يكن تابعاً للبريطانيين، وبدأت الخلافات بين الطرفين في (محرم ١٣٨١هـ/ حزيران ١٩٦١م) عندما اتّخذت بريطانيا خطوات عملية لمنح الكويت استقلالها، فأعلن عبد الكريم قاسم أن الكويت محافظة عراقية ويجب أن تعود إلى الوطن الأم، وأتبع هذه الخطوة بقرار تاريخي يُعدُّ انعطافة في العلاقة بين البلدين وهو القانون رقم ثمانين القاضي بحق الدولة العراقية استثمار وتملُّك أي أرض عراقية غير مشمولة بامتياز شركة النفط العراقية الأجنبية التي تسيطر عليها بريطانيا، وتسويقه وتسعيره، وأضحت لندن تنظر إلى عبد الكريم قاسم كعدو لها[2].

وتقاطع موقف جمال عبد الناصر مع موقف بريطانيا بشأن موضوع الكويت، فشنَّ حملة ضد محاولة عبد الكريم قاسم ضمّ الكويت، وأرسل قوة عسكرية للدفاع عن الإمارة ضد أي عمل عراقي.

تزامنت هذه الأحداث مع رغبة سورية في الانفصال عن مصر، وهي رغبة أيَّدتها

(١) سلوغلت، وسلوغلت: ص١٢١ ـ ١٢٢. (٢) ديب: ص٨٢.

قيادة حزب البعث وعلى رأسها ميشال عفلق، فبدأت السلطات المصرية تُشكِّك بالبعثيين، وتراقب نشاطهم[1].

وبدأت الولايات المتحدة الأميركية في اتخاذ خطوات عملية للتعاون مع حزب البعث لقلب حكومة العراق لتخوفها من أن تقع بيد الشيوعيين، فجرت اتصالات بين قادة هذا الحزب في داخل العراق وخارجه، في القاهرة ودمشق وبيروت تحت مظلة الحكومة المصرية ومباركة أميركية.

وأيَّدت يوغوسلافيا، العراق، فأبلغ رئيسها جوزيف بروزتيتو عبد الكريم قاسم بالمخطط الأميركي ضد العراق، كما علم قاسم بتفاصيل التحضيرات للانقلاب من بعض قادة حزب البعث في (شعبان ١٣٨٢هـ/ كانون الثاني ١٩٦٣م) ومنهم صالح مهدي عمَّاش وعلي صالح السعدي اللذين اعتقلتهما السلطات العراقية في ذلك الوقت.

وهكذا اكتملت الصورة في ذهن عبد الكريم قاسم عن مؤامرة لإسقاطه، ضمَّت الولايات المتحدة الأميركية، ومصر، وبعثيين داخل العراق، وآخرون في المنفى، ومعارضين عروبيين عراقيين.

الإعداد للانقلاب

في ذلك الجو العام من الشلل والقصور لتلك السنوات، لم يكن من الصعب على جماعة مُصممة من البعثيين والقوميين، استثمار الصحوة الشعبية حول تصرفات عبد الكريم قاسم لرسم خططها لإسقاطه، فأُقيمت دعوتا عشاء في إحدى المناسبات في (أواخر ١٣٨٣هـ/ شتاء ١٩٦٣م) ضمَّتا بعض الضباط والوزراء البعثيين والقوميين، ودار الحديث حول سوء الوضع الداخلي في العراق الذي سيصيب الجميع، وتوصلوا إلى نتيجة أنه لا بد من فعل شيء يُنقذ البلاد والعباد من الفوضى المتنقلة[2]، وأخذوا يُعدُّون لعملية قلب النظام وإسقاط عبد الكريم قاسم، وإقامة حكم شعبي ديمقراطي تقدمي الذي أضحى من المستلزمات الأساس، وأخذت عملية الإعداد حيزاً مهماً من نشاط حزب البعث العربي الاشتراكي بخاصة خلال المدة بين فشل محاولة اغتياله وقيام حركة الانقلاب، ومن أجل تحقيق هذا الهدف عمل الحزب على توفر الشروط الموضوعية التي تضمن النجاح، منها:

- توسيع القاعدة الشعبية التي يستند عليها.

(١) ديب: ص٨٢.

(٢) مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي، ص٢٦١ ـ ٢٦٢.

- خلق عامل التواصل والتفاهم مع القوى القومية الأخرى التي تعمل ضد عبد الكريم قاسم.
- إيجاد قوة عسكرية في صفوف الحزب تضم عناصر عسكرية من ذوي الرتب العالية.
- توجيه عناصر الحزب الشابة للانخراط في الصفوف العسكرية المهمة كالدروع والطيران.

أكّد الحزب على وجود ضمانات شعبية كافية، وشروط موضوعية تضمن قيام وضع جديد منسجم مع مهمات الحزب السياسية، وشكّل اللجنة الاستشارية للإعداد للانقلاب برئاسة علي صالح السعدي وعدداً من الضباط ممن هم في مراكز القيادة العسكرية، وأقام صلات مع العناصر العسكرية من ذوي التوجه القومي والمناهضين لسياسة عبد الكريم قاسم، ولم يهمل استقطاب الضباط وصف الضباط الذين هم في وحدات لها تأثيرها العسكري، وركّز نشاطه على كتيبة الدبابات الرابعة لأسباب عديدة نذكر منها:

- إن آمر الكتيبة خالد مكي الهاشمي هو عضو في اللجنة الاستشارية للإعداد للانقلاب كما أنه عضو في المكتب العسكري.
- إن طبيعة الكتيبة وتخصصها بنوع فعّال من السلاح وهو الدروع الذي له الدور الأول في حسم المعركة.
- يُشكل الضباط البعثيون نسبة لا بأس بها من ضباط ملاك الكتيبة بالإضافة إلى ضباط الدروع، وكان يجري الاتصال بالضباط في الكتائب الأخرى عبر علي كريم مسؤول معسكر الرشيد.

كانت الاتصالات الحزبية تجري ضمن التقارب في أماكن العمل في الوحدات العسكرية إضافة إلى قسم من العسكريين الذين كُلِّفوا بمهمة تنفيذ الانقلاب، وكانوا على اتصال دائم مع أعضاء اللجنة، واستقطب منذر الونداوي عناصر جديدة في قاعدة الحبانية الجوية حيث كان يشغل آمر السرب السادس وكالة، ويُفسِّر ذلك اختيار هذه القاعدة مكاناً لانطلاق شرارة الانقلاب.

وأخذ حزب البعث العربي الاشتراكي، على الصعيد المدني، يُعدُّ العناصر الحزبية ليوم الانقلاب، فشكّلت التنظيمات المدنية عاملاً مهماً في توظيف قسم منها في الأماكن الحزبية البعيدة عن الأنظار.

وقام الحزب بتشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة وقد ضمَّ علي صالح السعدي وحازم جواد وأحمد حسن البكر ومنذر الونداوي وغيرهم، كما قام بتعبئة شعبية ضد حكم عبد الكريم قاسم.

وبهذا الإعداد يكون الحزب قد مهّد لضمان نجاح الانقلاب.

قيام الانقلاب

اتُخذ قرار تنفيذ الانقلاب في اجتماع عُقد في (١٠ رمضان/ ٤ شباط ١٩٦٣م)، وحُدِّد يوم الجمعة (١٤ رمضان/٨ شباط) موعداً للتنفيذ، كما حُدِّدت ساعة الصفر الساعة التاسعة صباحاً، وكذلك كلمة السر «رمضان مبارك»، ووُضعت خطة التنفيذ على الشكل الآتي:

- دبابتان إلى المراسلات في أبي غريب.
- دبابتان لحراسة معسكر أبي غريب.
- ثلاث دبابات إلى مبنى الإذاعة «والتلفزيون».
- ثلاث دبابات إلى معسكر الرشيد.
- سبع دبابات إلى وزارة الدفاع.

أما واجب التنظيم الحربي المسلح وهو الحرس القومي فهو:

- السيطرة على الشارع الرئيس المؤدي إلى معسكر أبي غريب والفروع المؤدية إليه.
- تأمين الحماية والسلامة لمرور القوات المُنفِّذة من كتيبة الدبابات الرابعة إلى منطقة المأمون.
- منع الضباط الموالين لعبد الكريم قاسم من المرور واحتجازهم كي لا يصلوا إلى وحداتهم خشية قيامهم بعمل مضاد لحركة الانقلاب.
- القيام بمظاهرات تأييد للحركة.
- اعتقال عناصر الحزب الشيوعي التي تُبدي معارضة للحركة.
- قطع الطرق المؤدية إلى معسكر الرشيد ومنع الدخول إلى المعسكر.

استولى الانقلابيون على مبنى الإذاعة وبدأوا بإذاعة الأناشيد العسكرية ونشيد الله أكبر، وحصلت أغلب المقاومة في الأحياء الفقيرة من بغداد، في الكرخ والكرادة وبخاصة حول المنطقة المحيطة بالمرقد الشيعي في الكاظمية حيث استمر القتال إلى اليوم التالي، وتصدَّت قوات عبد الكريم قاسم للدبابات حول وزارة الدفاع، واحتاج المهاجمون إلى أربع وعشرين ساعة أخرى لاختراق تحصينات الوزارة.

وبعد السيطرة على المراكز المهمة من قِبل العناصر المنفذة للانقلاب مثل معسكر الرشيد، ومعسكر أبي غريب، والقاعدتين الجويتين في الحبانية وكركوك، واللواء الثامن، وحطّموا المقاومة الأرضية بواسطة الطائرات، وحصار وزارة الدفاع واقتحامها؛ استسلم عبد الكريم قاسم، وأُلقي القبض عليه مع طه الشيخ أحمد وفاضل عباس المهداوي، ونُقلوا إلى مبنى الإذاعة، ووُضعوا بعهدة المجلس الوطني

لقيادة الثورة الذي قرَّر محاكمتهم، استغرقت المحاكمة بضع دقائق، وصدر الحكم بإعدامهم، ونُفِّذ الحكم يوم (١٥ رمضان/ ٩شباط)[١].

وعلى هذا الشكل انتهى عهد عبد الكريم قاسم.

(١) انظر تفاصيل حركة الانقلاب في: الجبوري، صالح حسين، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣م في العراق، مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي، ص٢٦٣ ـ ٢٧٣.

الفَصْلُ الثَّاني عَشَرَ

العــراق
بين عامي ١٩٦٣ ـ ١٩٧٩م

التطورات السياسية عقب الانقلاب على عبد الكريم قاسم

جاء الانقلاب ضد حكم عبد الكريم قاسم مدعوماً من الولايات المتحدة الأميركية لمحاربة الشيوعية، فقد اتصل المسؤولون في الإدارة الأميركية بقادة الانقلاب لطمأنتهم، ووعدوهم باعتراف أميركي سريع، فتحسَّنت العلاقات بين البلدين بعد ذلك، وفي المقابل، ردَّ قادة الانقلاب على موقف واشنطن، بتسليم أسلحة سوڤياتية كانت بحوزة العراق، إلى الولايات المتحدة الأميركية من بينها طائرات «ميغ ٢١» ودبابات من طراز «تي ٥٤»، لكي تتمكَّن من دراسة جدواها، والتفوق على موسكو[١].

وكان الأكراد في الشمال وبدعم من الولايات المتحدة الأميركية قد بدأوا منذ عام (١٣٨١هـ/ ١٩٦١م) انتفاضة ضد الحكم المركزي في بغداد، لكن الموقف الأميركي تغيَّر بعد الانقلاب، إذ قام الأميركيون بشحن أسلحة من إيران وتركيا إلى كركوك في (ذي القعدة ١٣٨٢هـ/ نيسان ١٩٦٣م) لتمكين الجيش العراقي من القضاء على التمرد الكردي، وطلبوا من الأكراد وقف انتفاضتهم ودعم الانقلاب البعثي[٢].

وتناول تحسُّن العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية الشأن الاقتصادي أيضاً، فقد منحت الحكومة العراقية امتيازات عدة لشركات منها بكتل وموبيل وبارسونز وغيرها.

وشهد العراق على الصعيد الداخلي في الأشهر القليلة التي أعقبت الانقلاب العسكري، أعمال عنف طالت عناصر الحزب الشيوعي بشكل خاص، وجاءت رداً على تصرفات هذا الحزب الموجهة ضد البعثيين والقوميين في عهد عبد الكريم قاسم، فبعد أن سيطر حزب البعث على النقاط المفصلية عبر منظمته الحرس

(١) ديب: ص٨٧.
(٢) المرجع نفسه.

القومي، أُمر قادة الوحدات العسكرية، والشرطة، والحرس القومي بقتل كل شخص يُعكِّر صفو الهدوء والسلام، ودُعي أبناء الشعب للتعاون مع السلطات بالإخبار عن مكامن الشيوعيين، فاعتُقل عدد كبير من قادتهم ومؤيديهم، وتمَّ إعدام كثير منهم مثل سلام عادل السكرتير الأول للحزب وأعضاء اللجنة المركزية للحزب، كما زُجَّ في السجون الكثير من عناصر الحزب بعد محاكمات صورية، استمرت هذه الأعمال طيلة مدة بقاء الحزب ممسكاً بزمام السلطة حتى قيام عبد السلام عارف بانقلاب في (الأول من رجب ١٣٨٣هـ/ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م)، وكانت الحملة منظمة ومُخطط لها بشكل وثيق، ويبدو أن أولئك الذين نفذوها قد تمَّ تزويدهم بقوائم إسمية مسبقاً.

وعلى الرغم من أن أغلب المشهورين والبارزين من الانقلابيين كانوا من البعثيين، إلا أن المجموعة التي أطاحت بعبد الكريم قاسم كانت من البعثيين والقوميين الذين سرعان ما دبَّ الخلاف بينهما حول توزيع المناصب ومراكز القوة.

وحاول الانقلابيون إضفاء هوية قومية على أنفسهم عبر الإعلان عن الوحدة مع مصر، لكن هذا التوجه الوحدوي، كان مجرد خطوة لم تعقبها أخرى والمعروف أن الجمهورية العربية المتحدة قد انهارت في (ربيع الآخر ١٣٨١هـ/ أيلول ١٩٦١م)، وأن إعادة بنائها لم يعد ممكناً عملياً، بالإضافة إلى أن حقيقة عدم قيام أي نظام في العراق بين (١٣٨٣ ـ ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨م) بأية خطوة للوحدة بل حتى للتنسيق والتعاون على النطاق العربي؛ تُلقي ظلالاً من الشك على جدية البعثيين.

على الرغم من أن أحمد حسن البكر قاد الانقلاب إلا أنه سلَّم الرئاسة إلى عبد السلام عارف شريك عبد الكريم قاسم في ثورة (ذي الحجة ١٣٧٧هـ/ تموز ١٩٥٨م) الذي كان يتمتع بشعبية في صفوف الجيش، ويبدو أن حزب البعث أدرك بأنه لن يقدر أن يحكم العراق بمفرده نظراً لقلة عدد أعضائه في ذلك الحين الذين لم يتجاوزوا الثلاثة آلاف، فعيَّن عبد السلام عارف أحمد حسن البكر، رئيساً للوزراء وصدام حسين عضواً في مكتب رئاسة الجمهورية، وشكَّل التحالف الانقلابي هيئة باسم «مجلس قيادة الثورة» في (رمضان ١٣٨٢هـ/ شباط ١٩٦٣م) على غرار حكم جمال عبد الناصر ضمَّ: رئيس الجمهورية ورئيس الأركان وكبار الضباط.

لم يمارس عبد السلام عارف ولا أعضاء الحكومة في الأشهر الأولى للانقلاب أية سلطة فعلية بسبب قوة الجناح العسكري إذ أن السيطرة على الشوارع كانت للحرس القومي بقيادة منذر الونداوي وهو تابع لأمين سر القيادة القطرية لحزب البعث علي صالح السعدي، ويتلقَّى الأوامر منه مباشرة، وكان هذا بدوره نائباً لرئيس

الوزراء ووزيراً للداخلية وفي المقابل، تكتّل القوميون من غير السعديين والبعثيين في ذلك التحالف، وأغلبهم من العسكريين، في محاولة لتأسيس مركز خاص بهم ضد مركز قوة السعدي، واعتقدوا بأن السعدي هو قائد جماعة هزيلة، وأن استمراره بالسلطة لن يُحسِّن صورة النظام المظلمة.

تتَّصف التطورات السياسية ما بين (رمضان ١٣٨٢ ورجب ١٣٨٣هـ/ شباط وتشرين الثاني ١٩٦٣م) بالغموض وتكَّونت أساساً من نشاط جماعات جديدة أخذت تناور من أجل السلطة على خلفية القتل الذي كانت تمارسه جماعة السعدي والونداوي والحرس القومي، قبل أن يفقد السعدي منصبه كوزير للداخلية في (ذي الحجة ١٣٨٢هـ/ أيار ١٩٦٣م) في ظل تصاعد الصراع بين مجموعته وبين الناصريين، كما تعرَّض لعداء متزايد من البعثيين الآخرين في الجيش وحتى من زملائه البعثيين في دمشق الذين بدأوا بانتقاد بعض أساليبه القمعية المتطرفة التي تساهم في تفاقم الانقسامات البعثية وضياع الحكم بالإضافة إلى التحالف مع بعض الكتل اليسارية خارج العراق.

كان علي صالح السعدي رجل عنف أكثر مما هو رجل ناشط عقائدياً، وما اشتراكيته إلا محاولة منه للحصول على دعم بعض المجموعات ضمن القيادة القومية للحزب في دمشق.

ووقف علي صالح السعدي في المؤتمر القومي السادس الذي انعقد في دمشق في (جمادى الأولى ١٣٨٣هـ/ تشرين الأول ١٩٦٣م) ضد ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار وطالب بإقصائهما من القيادة، وحاول تعطيل انعقاد المؤتمر، إلا أنه فشل في مسعاه.

ويبدو أن هذا التوجه بالتضافر مع احتكاره للسلطة داخل العراق؛ شجَّع خصومه داخل البعث لإقصائه وجماعته من القيادة، ونتيجة لعدم انضباطه فُصل من الحزب، كما أُقصي منذر الونداوي من منصبه كقائد عام للحرس القومي، ورفض السعدي قرار فصله، وحاول تشكيل تنظيم سياسي منافس ولكنه فشل أيضاً، إذ في الوقت الذي كان يعقد مؤتمراً قطرياً استثنائياً لطرد اليمينيين من الحزب وهم: أحمد حسن البكر ومروان التكريتي وصالح مهدي عمَّاش وطاهر يحيى وغيرهم، قام ضباط مسلحون في (٢٣ جمادى الآخر ١٣٨٣هـ/ ١١ تشرين الثاني ١٩٦٣م) باعتقاله مع أعوانه، ونقلهم إلى مطار بغداد وتسفيرهم على طائرة مغادرة إلى مدريد، لكن بعد يومين بدأ منذر الونداوي الذي بقي في العراق يضرب معسكر الرشيد من الجو من قاعدته الجوية رداً على عملية الاعتقال والتسفير.

وهرع أمين الحافظ وميشال عفلق من دمشق في محاولة لإصلاح ذات البين، لكن مبادرتهما جاءت متأخرة، وخرجت عناصر الحرس القومي إلى الشوارع حيث سُمح لأفرادها بالتظاهر لمدة خمسة أيام إلى أن تمَّ القضاء عليهم من قِبل وحدات موالية لعبد السلام عارف، ثم حُلَّت منظمتهم، كما تمَّ إقصاء جماعة السعدي.

لقد تحرك عبد السلام عارف بسند من القوات المسلحة ليمارس سيطرته الفعلية.

العراق في عهد عبد السلام عارف

أضحى عبد السلام عارف محنكاً في شؤون الانقلابات، وتكتيكات المحافظة على السلطة بعد أن تعلَّم من أخطاء البعثيين في إقصاء حلفائهم، ومن أخطاء عبد الكريم قاسم في عدم تأسيس قوة عسكرية موالية له من خارج القوى الرسمية، فأنشأ قوة عسكرية رسمية تمولها الدولة وتكون موازية للجيش وهي الفرقة العشرون التي تألفت في غالبيتها من القبيلة التي ينتمي إليها، وأطلق عليها اسم «الحرس الجمهوري».

استغل عبد السلام عارف الخلافات الداخلية في حزب البعث وقام بانقلاب في (١ رجب ١٣٨٣هـ/ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م) متحالفاً مع بعض الضباط البعثيين السابقين مثل طاهر يحيى ورشيد مصلح وحردان التكريتي، والضباط الناصريين مثل عبد الكريم فرحان وعارف عبد الرزاق وهادي خماش وصبحي عبد الحميد ورشيد محسن، بالإضافة إلى كتلة الضباط «العارفيين» وعلى رأسهم العقيد سعيد الصليبي وعبد الرحمٰن عارف الأخ الأكبر لعبد السلام عارف.

وبرز نظام جديد يستند على الجيش وعلى التناقضات المتنامية في صفوف كبار الضباط، كما يستند على القومية والشعارات الجاذبة لقطاع مهم من أبناء العراق، وإذ كانت المنطقة العربية تعيش مرحلة من النهوض الناصري ونفوذ جمال عبد الناصر؛ فقد استمد الحكم الجديد في العراق دعماً كبيراً من القاهرة، ويبدو أن هذا الدعم كان موجهاً ضد حزب البعث في سورية على أمل أن تنجح حركة أخرى في دمشق ضده.

ووُجدت في العراق عقب الانقلاب العسكري قوى بعثية وقومية راحت تتنافس من أجل السيطرة على السلطة، وكان البعثيون السعديون يعتمدون بشكل أساس على عناصر الحرس القومي وهو خارج جهاز الدولة، واستُخدمت بعد الانقلاب قوة نظامية هي الحرس الجمهوري لُتكوِّن النخبة العسكرية للهيئة الحاكمة كما ذكرنا وتطورت هذه القوة إلى مجموعة شديدة الولاء للرئيس.

وتحرّك عبد السلام عارف الذي استمر في منصب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة لتصفية الجناح البعثي اليميني المتمثل بأحمد حسن البكر ووزير الدفاع حردان التكريتي بعد أن استنفد استخدامهما في القضاء على السعدي والونداوي؛ وعيَّن طاهر يحيى، الحديث الانتماء لحزب البعث، رئيساً للوزراء.

ورتب عبد السلام عارف في (أواخر ١٣٨٣هـ/ ربيع ١٩٦٤م) استقالة البكر والتكريتي بمساعدة أعوانه الآخرين ومنهم: وزير الخارجية العقيد صبحي عبد الحميد ووزير الإرشاد العميد عبد الكريم فرحان، وقائد القوات الجوية عارف عبد الرزاق، ومدراء الوحدات العسكرية، والاستخبارات العسكرية، والأمن العام، لكن الدعم الشخصي لعبد السلام عارف جاء من عائلته وأقاربه وبشكل ملحوظ من شقيقه عبد الرحمٰن عارف والعقيد سعيد الصليبي الذي يسيطر على وحدات أساسية في الجيش.

وعلى الرغم من أن النظام الجديد كان متماسكاً نسبياً لدرجة أن أغلب أفراده كانوا قوميين وناصريين، إلا أن الخلافات الشخصية والعقائدية استمرت ناشطة وبخاصة حول مسألة العلاقة مع مصر، إذ في الوقت الذي فتر حماس عبد السلام عارف للوحدة مع مصر، فإن بعض الأفراد البارزين في النظام وبخاصة عبد الكريم فرحان وعارف عبد الرزاق، بقيا مرتبطين بالفكرة، وعدَّا نظام جمال عبد الناصر هو الذي يجب أن يُطبق في العراق.

ورأى عبد السلام عارف وبعض مؤيديه المقربين، أن الظروف الموضوعية للوحدة لم تعد قائمة وبخاصة بعد فشل تجربة الجمهورية العربية المتحدة، غيرأنهم لم يظهروا كمعارضين نشطين أمام أولئك الذين ما زالوا مؤمنين بفكرة الوحدة مع مصر، لذا تمَّ طرح مشاريع عدة لخلق أوضاع مشابهة لتلك القائمة في مصر، ففي (١٤ محرم ١٣٨٤هـ/ ٢٦ أيار ١٩٦٤م) أُعلن عن إقامة المجلس الرئاسي المشترك للتخطيط والتنسيق في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية بهدف الوصول إلى الوحدة الدستورية بين البلدين، وكذلك إقامة الاتحاد الاشتراكي العربي ـ القطر العراقي ـ أسوة بمصر، وتمَّ تشكيل القيادة السياسية الموحدة في (شعبان/ كانون الأول)، واستخدام نسر الجمهورية العربية المتحدة كشعار للجمهورية العراقية في عام (١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م)، وأعلنت حكومة بغداد في هذا الجو، تأميم المصارف وشركات التأمين والمؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى، غير أن رئيسي البلدين لم يجتمعا سوى مرة أو مرتين، وكان شبح فشل تجربة الوحدة بين مصر وسورية مخيماً على قناعاتهما الوحدوية، كذلك فإن قرارات التأميم لم يُكتب لها النجاح وسجَّلت ركوداً اقتصادياً طبع عهد عبد السلام عارف، بفعل أنها خلقت أزمة ثقة اقتصادية دفعت

رجال الأعمال القادرين على تصفية أعمالهم، وتهريب أموالهم إلى خارج العراق.

وكان النفط المصدر الرئيس لثروة البلاد، فعملت الحكومة العراقية على إجراء مفاوضات مع شركة نفط العراق من أجل تقليص شقة الخلاف بينهما وزيادة الانتاج، ما يزيد من موارد الدولة، وتمَّ التوصل إلى اتفاق بين الطرفين في (ربيع الأول ١٣٨٥هـ/ تموز ١٩٦٥م) ينص على ما يأتي:

- تدفع الشركة للحكومة العراقية مبلغ عشرين مليون «باوند».
- تساهم الحكومة والشركة في رأس مال شركة النفط الوطنية.
- زيادة الانتاج.
- تعيد الحكومة العراقية للشركة الحق بالوصول إلى الأماكن غير المستكشفة من مناطق الامتياز، وهي تلك الأجزاء التي أُخرجت الشركة منها بموجب القانون رقم ٨٠.

وعمد عبد السلام عارف بعد ثمانية أسابيع من وقوع الانقلاب، إلى إجراء تغيير في بعض المناصب، فعيَّن وزير الزراعة عارف عبد الرزاق آمراً للقوة الجوية مكان طاهر يحيى الذي عُيِّن رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، وبعد تسعة أيام وفي الوقت الذي كان الرئيس ووزير خارجيته يحضران مؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء، حاول عارف عبد الرزاق وكتلته من الضباط الناصريين، القيام بانقلاب عسكري والانفراد بالسلطة، لكن محاولة الانقلاب فشلت بسبب مبادرة ذاتية سريعة قام بها الفريق عبد الرحمٰن عارف رئيس الأركان بالوكالة وشقيق الرئيس.

كانت هوية الانقلاب ناصرية ولكن من دون تدخل القاهرة أو تحريضها على ما يبدو، واستطاع قائد الانقلاب الفرار إلى القاهرة ليستقر فيها.

وزارة عبد الرحمٰن البزاز

عيَّن عبد السلام عارف عبد الرحمٰن البزاز رئيساً للوزراء في (جمادى الأولى ١٣٨٥هـ/ أيلول ١٩٦٥م)، ويُعَدّ أول مدني يرأس الحكومة منذ مدة طويلة، وهو شخصية سياسية وعلمية معروفة، وكان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء في وزارة عارف عبد الرزاق.

وما جرى آنذاك من حلّ مجلس قيادة الثورة نفسه، انتقلت السلطة رسمياً إلى مجلس الوزراء، لكن تشكيل مجلس عسكري آخر هو مجلس الدفاع الوطني أبقى الإشراف الفعلي للعسكريين على مجلس الوزراء، وشكَّل هذا المجلس مع الحرس الجمهوري الدعامة الأساس لبقاء النظام.

سعى عبد الرحمٰن البزاز إلى تطوير نظام اقتصادي أكثر تحرراً وأقل توجيهاً من قِبل الدولة، ويعتمد على السوق، ولتطمين الرأسمال الخاص، واستعادة الثقة في

المؤسسات الصناعية والتجارية؛ أعلن بأنه سيُطبق الاشتراكية الرشيدة، وكانت ملائمة لظروف العراق آنذاك حيث لن تجري تأميمات جديدة، وسيكون الأمن وسلطة القانون هي السائدة، وتعهَّد بوضع حد لاعتقال وسجن معارضي النظام السياسيين، والسماح بحرية التعبير عن الرأي، وذلك بهدف إعادة بناء نظام نيابي.

وحاول عبد الرحمٰن البزاز ضمان احترام الحريات المدنية، وتأسيس نوع من البناء «الديمقراطي» في الوقت الذي ما زالت فيه الأحزاب السياسية محظورة، وكانت خطوته التالية إعادة إحياء النظام النيابي عبر إجراء انتخابات نيابية، لكن يبدو أنه كان يواجه معارضة شديدة لأي ترخيص غير مشروط للأحزاب السياسية.

بقي عبد الرحمٰن البزاز في منصب رئيس الوزراء حتى (ربيع الآخر ١٣٨٦هـ/ آب ١٩٦٦م) إلا أن نشاطه تراجع بفعل الموت المفاجئ لعبد السلام عارف، وبعدم الوضوح والاستقرار السياسيين اللذين أعقبا ذلك، وعلى الرغم من أنه أمَّن انتقالاً سهلاً للسلطة إلى عبد الرحمٰن عارف شقيق عبد السلام؛ إلا أن الصراع بينه وبين الضباط الذي بدأ أصلاً منذ تعيينه رئيساً للوزراء، أضحى أكثر وضوحاً وحدّة، وأثارت عداوة الضباط له بفعل موقفه المستقل وجهوده لحل المسألة الكردية، كما أثار أسلوبه الاقتصادي أيضاً شكوك المستثمرين الصناعيين والتجار والمقاولين.

وفاة عبد السلام عارف

قضى عبد السلام عارف بحادث طائرة مروحية أثناء تجواله فوق منطقة القرنة في جنوبي العراق وسط عاصفة رملية، وذلك في (ذي الحجة ١٣٨٤هـ/ نيسان ١٩٦٥م).

العراق في عهد عبد الرحمٰن عارف

اعتلاء عبد الرحمٰن عارف السلطة

برز عبد الرحمٰن عارف كأفضل مرشح لرئاسة الجمهورية بعد مصرع عبد السلام عارف بفعل كونه ضابطاً وشقيقاً للرئيس السابق، بالإضافة إلى أن مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني اللذين انتخباه كانا قد عُيِّنا من قِبل عبد السلام عارف.

وقدَّم عبد الرحمٰن البزاز استقالة حكومته في (١٦ ذي الحجة ١٨٤هـ/ ١٦ نيسان ١٩٦٥م)، فكلفه الرئيس الجديد بتشكيل الوزارة الجديدة.

محاولة عارف عبد الرزاق الانقلابية الثانية

كانت القاهرة في تلك المرحلة في ذروة اهتمامها بالعراق بفعل هاجسها الدائم من إفلات الأمور من يدها وقيام حكم بعيد عن نفوذها أو عودة البعثيين إلى الحكم

بعد أن بذلت جهوداً مضنية لإسقاطهم، ويبدو أن نظام عبد الرحمٰن عارف بدأ يبتعد عنها شيئاً فشيئاً، ويسلك خطاً استقلالياً في مواقفه السياسية في المنطقة، ما أدَّى إلى إصابة القوى والمواقع الناصرية بالخلل، وعدَّت الدوائر السياسية في القاهرة اشتراكية النظام العراقي الرشيدة ضرباً من الرجعية، ومحاولاته إقامة علاقات ودية مع جارتي العراق غير العربيتين تركيا وإيران، مهادنة للسياسة الغربية، ولا يتفق ذلك مع سياسة البلدان العربية الثورية[١].

وكان عارف عبد الرزاق ما يزال يقيم في القاهرة ويطمح إلى اعتلاء الحكم، فأخذ يُجري اتصالات جديدة مع أنصاره الناصريين في العراق، وإذ ظنَّ أن خطته تكاملت، فإنه بدأ يُعدُّ للإطاحة بحكم عبد الرحمٰن عارف، فعاد سراً إلى العراق وأقام في بغداد ثم غادرها إلى الموصل واتخذها قاعدة انطلاق لحركته المسلحة بالتعاون مع معسكري أبو غريب والناجي الواقعين غربي بغداد، وفي (١٠ ربيع الأول ١٣٨٦هـ/ ٢٩ حزيران ١٩٦٦م)، انضمَّ قائد الفرقة الرابعة في الموصل إلى حركته، فأقلعت الطائرات من مطارها العسكري لقصف معسكر الرشيد في بغداد، لكنها أخفقت كما فشلت المحاولات الأخرى كلها للاستيلاء على بعض المعسكرات، وأمسك رئيس الجمهورية وأعوانه بزمام الأمور بسرعة، وتمَّ القبض على عارف عبد الرزاق وأعوانه وزجوا في السجن[٢].

وتوجَّه رئيس الجمهورية إلى الإذاعة ليكشف المؤامرة وتفاصيلها، ويُعلن عن القضاء عليها، ثم جرى إطلاق سراح أعوان عارف عبد الرزاق فقط، في حين بقي هذا في السجن مدة سنة قبل أن يُطلق سراحه وفق تسوية مع القاهرة.

وزارة ناجي طالب

دبَّ الخلاف بين رئيس الوزراء عبد الرحمٰن البزاز وبين رئيس الجمهورية والكتلة العسكرية النافذة من حوله، ولم تلبث أن أُسقطت وزارته بتأثير الجيش وعُيِّن ناجي طالب رئيساً للوزراء في (١٨ ربيع الآخر ١٣٨٦هـ/ ٦ آب ١٩٦٦م)، وهو ذو وجه عسكري ووزير سابق، ويتمتع بسمعة طيبة، ويدعم الجيش والنظام، وبعض الجهات الحزبية والسياسية، وبذلك أضحى للضباط النافذين نوع من الوصاية على الحكومة والنظام لاسترداد هيبة الحكم ونفوذ القوات المسلحة بعد أن مُني الجيش ببعض الإخفاقات في الشمال، بدليل أن ناجي طالب امتنع عن تنفيذ سياسة سلفه بشأن الأكراد.

(١) الموصلي، منذر: القضية الكردية في العراق، البعث والأكراد ص١٩٤.

(٢) المرجع نفسه: ص١٩٤ ـ ١٩٥.

استمرت وزارة ناجي طالب حتى (١٦ صفر ١٣٨٧هـ/ ٢٦ أيار ١٩٦٧م) شهدت البلاد خلال حكمها جهوداً كبيرة لتكتيل الصفوف، وإعطاء النظام لوناً ووجهاً متميزاً، فقد تعدَّدت التوجهات، وكثرت التحالفات، وقويت المعارضة التي بدأت تتهيأ لإسقاط النظام، وكان الوحدويون الناصريون قد رفعوا الغطاء السياسي عنه منذ محاولة عارف عبد الرزاق الانقلابية الأولى، ومع ذلك فإن حكومة ناجي طالب كانت ترفع شعار الوحدة، وتعزيز العلاقات مع القاهرة تماشياً مع التيار القومي الوحدوي في البلاد، لكنها واجهت صعوبات داخلية اقتصادية أدت إلى تصاعد الرغبة في إنهاء دورها[١]، وعندما تعذَّر الاتفاق على تكليف رئيس جديد للوزراء بعد استقالة ناجي طالب؛ شكَّل رئيس الجمهورية وزارة برئاسته، شارك فيها الأكراد بشخص فؤاد عارف[٢].

وزارة رئيس الجمهورية

شهد عهد الوزراة الرئاسية حرب (٢٦ صفر ١٣٨٧هـ/ ٥ حزيران ١٩٦٧م) بين مصر وسورية والأردن من جهة والكيان الصهيوني من جهة أخرى، لم يشارك العراق فيها بجدية لأسباب عدة نذكر منها:

- فوضى الحكم، وضعف المعنويات، والافتقار للسلاح الفعَّال.
- التأثير السلبي لعمليات الشمال ضد الأكراد على المجهود العسكري طوال السنوات الماضية.
- فقدان الجيش لخيرة ضباطه، تسريحاً وإبعاداً في الصراعات على السلطة وغيرها.
- شخصية رئيس الجمهورية الضعيفة وإحجامها عن اتخاذ القرار التاريخي بالمشاركة الفعَّالة في الحرب، بالحجم الذي يتفق مع كفاءة وقدرات القوات المسلحة العراقية، وهذا يفوق مجرد الاكتفاء بقوة رمزية أُرسلت للمشاركة في القتال.

واعتقد الكثير من السياسيين أن ذلك الإحجام عن المشاركة الفعَّالة كان يعكس أوضاع الحكم السيئة، والفوضى الضاربة أطنابها في البلاد، وحاول الحكم

(١) واجه النظام أزمة في نهاية عام ١٩٦٦م، إذ نشب خلاف بين شركة نفط العراق والحكومة السورية حول رسوم مرور النفط في أراضيها، فتوقف ضخ النفط العراقي عبر سورية إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط وانخفض إيراد العراق من النفط والذي يُشكل ٧٠٪ من إيرادات الحكومة، وعلى الرغم من أن هذه الأزمة قد سويت، واستؤنف ضخ النفط في آذار ١٩٦٧م، إلا أنها أثرت سلباً على الوضع الاقتصادي في العراق.

(٢) الموصلي: ص١٩٥ ـ ١٩٧.

التعويض عن ذلك بافتعال مواقف ثانوية مثل قطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا قبل أي بلد عربي آخر، كما استبقى القوات التي توجَّهت إلى الأردن في مواقعها تعبيراً عن المشاركة في الجبهة الشرقية المقترحة[1].

حاول الرئيس العراقي تجاه هذا الوضع السيء أن يفعل شيئاً لدعم تسليح الشعب، فبدأ سلسلة من الزيارات للدول الأوروبية، والتفت إلى قطاع النفط من أجل مضاعفة العائدات أو زيادتها.

وقويت في هذه المرحلة المعارضة الشعبية، وقدَّم زعماؤها عريضة شاملة ضمَّنوها مطالب حيوية نذكر منها:

- تعيين مجلس وطني مؤقت إلى حين انتخاب مجلس الأمة.
- تشكيل وزارة ائتلافية تتولى تسوية المشكلات العالقة مع الأكراد.
- اتخاذ وسائل أكثر فاعلية، تجاه المخاطر الصهيونية.
- تقوية العلاقات مع الأقطار العربية لمواجهة الكيان الصهيوني.
- اتخاذ الخطوات الجادة لتحقيق الوحدة العربية.
- إجراء انتخابات عامة خلال مدة لا تتجاوز السنتين.
- وضع إجراءات فعَّالة لمعالجة القضايا والمشكلات المالية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار والأمن، وتساوي الفرص أمام المواطنين[2].

وزارة طاهر يحيى

عاد طاهر يحيى إلى رئاسة الحكومة في (١١ ربيع الآخر ١٣٨٧هـ/ ١٩ تموز ١٩٦٧م)، لكنه لم يتمكَّن من تحقيق شيء على الرغم من كفاءته الإدارية، وحاول أن يتفاهم في أواخر حكمه مع الأكراد، لكن تسارع الأحداث عطَّل إمكان التوصل إلى تفاهم حيث واجه نظام عبد الرحمٰن عارف حركة انقلابية ناجحة قام بها حزب البعث وقضت على حكم آل عارف، وهكذا أُسدل الستار على حكم الأخوين عبد السلام وعبد الرحمٰن عارف، وعاد البعث إلى مواقع السلطة.

انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨

تمهيد

ترك موت عبد السلام عارف فراغاً سياسياً استمر حتى استيلاء حزب البعث على السلطة بانقلاب غير دموي في (٢٠ ربيع الآخر ١٣٨٨هـ/ ١٧ تموز ١٩٦٨م) ذلك أن

(١) الموصلي: ص١٩٧.
(٢) المرجع نفسه: ص١٩٧ ـ ١٩٨.

الرئيس المذكور كان قيمة رمزية كبرى للعراقيين؛ لأن النظام ارتبط بشخصه وبشخصيته بشكل وثيق بوصفه:

- أشهر شخص سياسي بقي من ثورة (٢٦ ذي الحجة ١٣٧٨هـ/ ١٤ تموز ١٩٥٨م) وما تبعها من أحداث.
- كان من كبار الضباط الأحرار بعد عبد الكريم قاسم، ومن أبرز المؤمنين بالعروبة وبالوحدة العربية، في العراق.
- استطاع أن يحظى بدرجة عالية من الاحترام بين الكتل المتناحرة في الحكومة التي كان يرأسها.
- تمتُّعه بالتأييد في الدوائر القومية، والمُحافِظة في البلاد.

ونظراً لأهميته اختير شقيقه عبد الرحمٰن عارف خلفاً له، لكن أضعف فعالية هذا الاختيار عدم شهرته وافتقاره إلى قوة الشخصية.

وبرز هذا الفراغ السياسي من خلال:

- انعدام القيادة وغياب أية سياسة اقتصادية واضحة.
- الفشل في المشاركة الفعَّالة في الحرب العربية ـ الصهيونية في (٢٨ صفر ١٣٨٧هـ/ ٥ حزيران ١٩٦٧م).
- استمرار القتال في الشمال ضد الأكراد.
- التردد والمماطلة تجاه شركة نفط العراق.
- انعدام الثقة بالحكومة في صفوف الشعب، إذ منذ نكسة (٥ حزيران ١٩٦٧م)، وما كان من ضعف المشاركة العراقية في الحرب؛ بدأت تطفو على السطح معارضة شعبية قوية في العراق[1].

ولعل أبرز مظاهر ضعف الحكم هو استقالة عدد من الوزراء، وتفشي الفساد، وكان بإمكان أي حزب سياسي أو مجموعة منظمة مرتبطة بعلاقات مع بعض الضباط النافذين؛ استلام السلطة، وكانت المجموعة التي نجحت في النهاية هي حزب البعث.

وحاولت القوى السياسية اتخاذ الوسائل لوقف تدهور الأوضاع، فرفعت الكتب إلى الرئيس عبد الرحمٰن عارف، لكن هذا كان يركز جهوده لتدعيم علاقات العراق الخارجية، وقامت مظاهرة ضخمة في بغداد تطالب بتشكيل حكومة ائتلافية وإعادة الحياة الدستورية إلى البلاد، شاركت فيها فئات سياسية وعدد من الضباط المتقاعدين، على رأسهم أحمد حسن البكر.

(١) سلوغلت، وسلوغلت: ص١٤٩ ـ ١٥٠.

الإعداد للانقلاب

أضحى الوضع في العراق متفجراً عقب موت عبد السلام عارف كما ذكرنا، وقد سبَّبت استقالة حكومة ناجي طالب أزمة لم تُحلّ إلا بعد أن تقلد عبد الرحمٰن عارف رئاسة الحكومة بنفسه، ويبدو أن قيادة حزب البعث قدَّرت أن الوقت لم ينضج بعد للقيام بانقلاب يُغيِّر النظام، ومن غير الحكمة المجازفة باستلام دفة الحكم في مثل الظروف العصيبة التي تمر بها المنطقة العربية[1].

اتصل عبد الرحمٰن عارف في (أوائل ١٣٨٨هـ/ ربيع ١٩٦٨م) ببعض الشخصيات البعثية والقومية، وطلب الالتقاء بهم والطلب منهم التعاون مع الحكومة التي أنيطت رئاستها بطاهر يحيى، وقبل يومين من موعد اللقاء اجتمع معظم المدعوين في دار أحمد حسن البكر لمناقشة الآراء والاتفاق على رد مُوحَّد، وبعد أسابيع قليلة وقَّع هؤلاء بالإضافة إلى صالح عمّاش، عريضة وقدموها للرئيس يدعونه فيها إلى إقامة حكومة وحدة وطنية.

كان لحزب البعث الطامح إلى السلطة بعض القوى الشعبية، وتنظيماً سرياً في القوات المسلحة، وكانت قيادته تبحث عن الظرف المناسب لتقوم بضربتها، وتستعيد دور الحزب في الحياة السياسية عبر حركة انقلاب توصله إلى السلطة.

واستقطب أحمد حسن المبكر ورفاقه في القيادة القطرية بعض أعوان الرئيس عبد الرحمٰن عارف مثل العقيد إبراهيم الداوود قائد الحرس الجمهوري الذي يُشكِّل قوة النظام ضد أي تحرك عسكري، والعقيد سعدون غيدان آمر سلاح الدبابات المُكلَّف حماية أمن القصر الجمهوري، وعبد الرزاق النايف معاون مدير الاستخبارات العسكرية الذي اشترط تعيينه رئيساً للوزراء، وكان ينوي إزاحة حزب البعث واستلام السلطة، عند أول فرصة طالما هو يتمتع بقوة ذاتية في الجيش بحكم منصبه الحساس، وانضم إلى المجموعة اللواء حماد شهاب قائد حامية بغداد وهو من أخلص رفاق أحمد حسن البكر[2].

تنفيذ الانقلاب

تمَّ ربط تنفيذ الانقلاب جزئياً بالأزمة السياسية التي أحدثتها استقالة طاهر يحيى بالإضافة إلى عامل آخر يتمثل بتزامن هذه الأزمة مع غياب الشخص المهم وهو العميد سعيد الصليبي الموجود في بريطانيا وهو الذي ضمن حتى ذلك الحين استمرار النظام، وكان السند المتين للأخوين عارف.

---

(١) سلوغلت، وسلوغت: ص١٥٤. (٢) الموصلي: ص٢٢٦.

تحدَّد موعد تنفيذ الانقلاب في صبيحة (١٧ ربيع الآخر ١٣٨٨هـ/ ١٤ تموز ١٩٦٨م) لكنه أُجِّل بسبب دخول عبد الرزاق النايف على الخط، إلى (٢٠ ربيع الآخر/ ١٧ تموز)، وفي صبيحة ذلك اليوم استولى إبراهيم الداوود على مبنى الإذاعة، كما استولى عبد الرزاق النايف على وزارة الدفاع، وتمَّ التسلل إلى القصر الجمهوري بمساعدته، فدخل أحمد حسن البكر ومعه نفر من البعثيين على رأسهم أمين سر القيادة القطرية صدام حسين وهم يرتدون الزيَّ العسكري، وأيقظوا عبد الرحمٰن عارف من النوم، وعندما لم يجد أمامه أية فرصة للمقاومة وبخاصة أنه جُرِّد من ركائزه الأساس آثر الاستسلام، ووافق على الاستقالة، ولما لم يكن للانقلابيين حسابات لتصفيتها معه ولم يُشكِّل هو مصدراً لتهديد حقيقي لهم، فقد تمَّ الانتقال الفعلي للسلطة بشكل سلمي، وسُمح لعبد الرحمٰن عارف أن يختار منفى له، فغادر البلاد إلى لندن ثم إلى استانبول.

تؤكد حركة الانقلاب المظهر المشترك للمنتصرين والمنهزمين، فبدا نجاح الحركة وكأنه انتصار مجموعة داخل النظام وهزيمة مجموعة أخرى داخله، كما بدت هذه الحركة وكأنها تُمثِّل جميع عناصر الانقلاب، إذ سيطر رجال من القوات المسلحة على مواقع وعلى وحدات عسكرية، مهمة جداً، وبرز جناح البكر ـ صدام في الواجهة السياسية.

وزارة عارف عبد الرزاق

كانت أولى القرارات والمراسيم التي اتُخذت هي إنشاء مجلس قيادة الثورة المُكوَّن من سبعة أشخاص جميعهم من الضباط، وقد أعلن هذا المجلس عن تنحية الرئيس عبد الرحمٰن عارف وتسمية أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية، وكلَّف عبد الرزاق النايف بتشكيل الوزارة التي ضمَّت خمسة وعشرين وزيراً بالإضافة إلى رئيسها الذي عيَّن اثنين من أنصاره في وزارتين مهمتين هما الخارجية وتولاها ناصر الحاني، والدفاع وتولاها إبراهيم الداوود، وذلك بهدف السيطرة على الجيش في حين أُسندت رئاسة الأركان إلى البعثي حردان التكريتي، وكان نصيب حزب البعث عشر وزارات أهمها وزارة الداخلية التي تولاها صالح مهدي عمَّاش.

تبدو هذه الوزارة وكأنها ممثلة في تركيبتها للقوى السياسية، لكن أكبر قوتين مؤثرتين فيها تمثَّلتا بدائرتين قويتين ومتناقضتين في التوجهات السياسية إحداهما لرئيس الوزراء وإبراهيم الداوود والأخرى للضباط البعثيين.

يُشكِّل إصرار عبد الرزاق النايف تسليم وزارة الخارجية إلى ناصر الحاني؛ أول بادرة للاستقلال بالأمر، وتوجيه السياسة الخارجية وفق توجهاته، وهو ما يطمئن

الدول الغربية التي تثق به وهو السياسي المحترف، والسفير السابق للعراق في واشنطن، ويبدو أن توجُّه عبد الرزاق النايف السياسي، كان يمينياً وهو ما يناقض مبادئ حزب البعث كما أنه مال إلى مصر، إذ وجَّه رسالة تهنئة إلى جمال عبد الناصر بمناسبة الذكرى السنوية لثورة (الأول من ذي العقدة ١٣٧١هـ/ ٢٣ تموز ١٩٥٢م).

لم يكن هذا التوجه السياسي بخافٍ عن حزب البعث الذي رأى نفسه يواجه مأزقاً كبيراً، لذلك أضحى الخلاص منه هو الهدف الأسمى للقيادة القطرية للحزب التي وضعت خطة محكمة من أجل ذلك، فأرسلت إبراهيم الداوود بمهمة رسمية لمدة ثلاثة أيام إلى الأردن لتفقد القوات العراقية الموجودة هناك في قاعدة المفرق، تبدأ يوم (٢ ربيع الآخر ١٣٨٨هـ/ ٢٩ تموز ١٩٦٨م)، ودُعي عبد الرزاق النايف في اليوم التالي لتناول الغداء مع الرئيس في القصر الجمهوري، فأضحت وزارة الدفاع وقوات الجيش تحت إمرة رئيس الأركان في الوقت الذي كان فيه سلاح الدبابات مضمون الولاء وكذلك حامية بغداد، ولم تتخذ القيادة القطرية لحزب البعث أية إجراءات غير عادية لتبدو الأمور طبيعية.

وما إن انتهى عبد الرزاق النايف من طعام الغداء، وبينما هو في «المغسلة» يوضب نفسه للخروج، فوجئ بأربعة شبان بعثيين يقودهم صدام حسين يصوبون مسدساتهم نحوه، طالبين منه مرافقتهم بهدوء إلى السيارات التي كانت تنتظرهم، ومن ثمَّ نُقل إلى المطار العسكري ووُضع على طائرة أقلَّته إلى المغرب عبر مدريد، بمهمة رسمية خاصة، وأرسلت السلطة الحاكمة إلى إبراهيم الداوود البقاء في الأردن رئيساً للبعثة العسكرية ثم عُيِّن الإثنان سفيرين مقيمين في الخارج، وأُحيلا على التقاعد في عام (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م)[1].

صعود صدام حسين

طرح أحمد حسن البكر وأعوانه جانباً، تحفُّظهم حول طبيعة وحجم المشاركة البعثية في أحداث (٢٠ ربيع الآخر ١٣٨٨هـ/ ١٧ تموز ١٩٦٨م)، بعد نجاحهم في تركيز القوة في أيديهم، وبقيت تركيبة مجلس قيادة الثورة بعد (٤ جمادى الأولى/ ٣٠ تموز) على حالها بعد إقصاء عبد الرزاق النايف، وإبراهيم الداوود، وأُعلن بأن حماد شهاب وسعدون غيدان وهما عضوان في مجلس قيادة الثورة، بأنهما بعثيان، وبذلك أضحى هذا المجلس بعثياً بأكمله.

وفي اليوم الذي تلا استلامه السلطة في (٥ جمادى الأولى/ ٣١ تموز) أعلن أحمد

(١) خدوري: العراق الاشتراكي، دراسة في السياسة العراقية منذ ١٩٦٨م، ص٢٨ ـ ٢٩.

حسن البكر بأن حركة (٢٠ ربيع الآخر/ ١٧ تموز) هي امتداد لحركة (٢٦ ذي الحجة ١٣٧٧هـ/ ١٤ تموز ١٩٥٨م) وحركة (١٥ رمضان ١٣٨٢هـ/ ٨ شباط ١٩٦٣م)، وأكَّد على التوجهات القومية والتقدمية والوحدوية التي دعت إليها الحركة الأخيرة، وعدَّ حزب البعث يوم ١٧ تموز وليس ٣٠ تموز موعداً للاحتفال بعودته إلى السلطة.

وأُذيع أول دستور مؤقت في (جمادى الآخرة ١٣٨٨هـ/ أيلول ١٩٦٨م) نص على ما يأتي:

١ ـ أن الإسلام دين الدولة الرسمي.

٢ ـ أن العائلة أساس المجتمع.

٣ ـ أن الإرث يقرره الشرع.

٤ ـ أن الاشتراكية هي الأساس للاقتصاد وللملكية الخاصة.

٥ ـ أن المجلس الوطني لقيادة الثورة هو السلطتين التشريعية والتنفيذية في البلاد والذي يخضع له مجلس الوزراء والمجلس الوطني المقترح، وهو غير مسؤول تجاه أي شخص أو هيئة عدا حزب البعث.

٦ ـ أن العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وأن الوحدة العربية هي الهدف الخالد[1].

وبناء على البند الخامس فإن مجلس قيادة الثورة في عهد أحمد حسن البكر على الأقل احتكر السلطات كلها بما فيها السلطة القضائية، وفي هذه الحدود، بدأ حزب البعث يمارس عقيدة محافظة وسياسة أمنية نشطة، فقد استخدم وسيلة لتبعيث السلطة ووضعها في أيدي ضباطه بقيادة صدام حسين، وتدخَّل في (٤ جمادى الأولى ١٣٨٨هـ/ ٣٠ تموز ١٩٦٨م) لإزاحة عبد الرزاق النايف، وجاء هذا التدخل نموذجاً للتدليل على الدور المنوط بالحزب، واستخدامه كمعيار في التبويب تقريباً أو تبعيداً للوصول إلى سلطة متجانسة[2]، فقمع ومن دون تمييز اليمين واليسار، وتمَّ اعتقال الناصريين والبعثيين المؤيدين لسورية والشيوعيين ووزراء وضباط سابقين، وأُعدم آخرون، نذكر منهم عبد الرحمٰن البزاز وخير الدين حسيب، وفي (شعبان ١٣٨٨هـ/ تشرين الثاني ١٩٦٨م) وُجد ناصر الحاني مقتولاً في الشارع، وكان ينتقد البعث علناً.

كانت المدة بين (أواسط ١٣٨٨ ومنتصف ١٣٨٩هـ/ أواسط ١٩٦٨م ومنتصف ١٩٦٩م) مشوشة وغامضة باستثناء التصميم الواضح لقيادة البعث على البقاء في السلطة بأي ثمن، ولم يكن ذلك مثيراً للاستغراب إذا أخذنا بعين الاعتبار البناء

(١) سلوغلت، وسلوغلت: ص١٦٢.

(٢) صاغية، حازم: بعث العراق، سلطة صدام قياماً وحطاماً، ص٥٦.

التنظيمي لهذا الحزب وحقيقة أن انقلاب (٤ جمادى الأولى ١٣٨٨هـ/ ٣٠ تموز ١٩٦٨م) تمَّ إنجازه من قبل مجموعة من الضباط كان يعتقد كل واحد منهم بأنه مؤهل للقيام بدور حساس إن لم يكن الدور الرئيس في الحكومة، كما عُرف عن كل منهم بأنه ما لم يُؤمِّن لنفسه قاعدة حصينة لقوته فإنه سيكون عُرضة لطموحات تسلط رفاقه الآخرين[1].

كان التنافس في تلك المرحلة بين أحمد حسن البكر مدعوماً من صدام حسين وبين كل من صالح مهدي عمَّاش وحردان التكريتي، وكان لكل منهما قوة من الأتباع في الجيش، لذا لم يمر وقت طويل حتى طفت الخلافات على السطح، وكانت موضوعاً للنقاش بين صلاحيات وزارتي الداخلية (عمَّاش) والدفاع (حردان) وكان كل منهما يحاول التجاوز على اختصاصات وزارة زميله، ويعمل جاهداً على تقوية قاعدته، الأمر الذي قاد إلى اتهامات متبادلة، وكان لا بد من موافقة الرئيس، للإطاحة بهما، واستئصال نفوذها في الجيش والإدارة عبر استغلال تنافسهما وقدَّمت أحداث (رجب ١٣٩٠هـ/ أيلول ١٩٧٠م) (أيلول الأسود) في الأردن سبباً آخر لأحمد حسن البكر وصدام حسين للتخلص من حردان التكريتي وتطهير القوات المسلحة من القادة المؤيدين له، وقد حمَّلاه تبعة عدم تدخل الجيش العراقي لصالح الفدائيين الفلسطينيين ضد الجيش الأردني، وأمكن التخلص منهما تباعاً، ففي (١٤ شعبان ١٣٩٠هـ/ ١٥ تشرين الأول ١٩٧٠م) عُزل حردان التكريتي من مناصبه ثم اغتيل في الكويت بعد خمسة أشهر في (محرم ١٣٩١هـ/ آذار ١٩٧١م) وجاء دور صالح مهدي عمَّاش الذي عُيِّن نائباً لرئيس الجمهورية بعد إبعاد حردان التكريتي فضلاً عن وزارة الداخلية، فأُبعد في (٧ شعبان ١٣٩١هـ/ ٢٨ أيلول ١٩٧١م) عن كل مناصبه بعد تسمية صدام حسين نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة، كما أُعفي عبد الكريم الشيخلي من منصبه كوزير للخارجية[2].

لقد أُدرج التخلص من هؤلاء الثلاثة في مشروع أكبر هو تنقية الدوائر التي تقوم عليها السلطة أي حزب البعث والجيش وتكريت، فمنذ عام (١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م) لم يعد الحكم أكثر من نقطة تقاطع بين هذه الدوائر، ومنذ شهر (ربيع الآخر/ تموز) لم تكن عملية الانصهار في عائلة عسكرية واحدة سوى اجتثاث كل تنافر يبدر عن أي منها حيال الأخرى بما يُهدِّد تناغمهما الإجمالي، واستئصال كل تحفظ حول صدام حسين بوصفه رمزاً لتقاطع الدوائر الثلاث وحارساً له[3].

---

(١) سلوغلت، وسلوغلت: ص١٦٤. (٢) صاغية: ص٥٨ ـ ٥٩.

(٣) المرجع نفسه: ص٥٩.

وتمكَّن أحمد حسن البكر وصدام حسين في الوقت نفسه من تكريس موقعيهما للحصول على سيطرة وتوجيه أكثر في مجلس قيادة الثورة، فقد عملا بمثابرة وإصرار على تبعيث القوات المسلحة والقيام باعتقالات في صفوف كبار الضباط، ففي التاريخ المذكورة أعلاه تمَّ إقصاء رئيس الأركان إبراهيم فيصل الأنصاري وثمانية من قادة الفرق العسكرية، واستُبدلوا إما ببعثيين وإما بأشخاص متعاطفين معهما وموثوق بولائهم، وحلَّ حماد شهاب محل الأنصاري في رئاسة الأركان، كما حلَّ سعدون غيدان محل حماد شهاب في حاكمية بغداد[1]، وحُكم علي الأنصاري في (رمضان ١٣٨٨هـ/ كانون الأول ١٩٦٨م) بالسجن اثني عشر عاماً، وسُرِّح اللواء عبد العزيز العقيلي في عام (١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م)، وحُكم عليه بالإعدام.

وتمَّ في (ربيع ١٣٨٩هـ/ أوائل ١٩٦٩م) الإعلان عن تشكيل قيادة قطرية جديدة لحزب البعث ضمَّت: أحمد حسن البكر وصدام حسين وصالح مهدي عمَّاش وعبد الله سلوم السامرائي وعبد الخالق السامرائي وعبد الكريم الشيخلي وشفيق الكمالي ومرتضى الحديثي وطه الجزرادي (طه ياسين رمضان) وصلاح عمر العلي وعزت مصطفى وعبد الوهاب كريم، وسيصبح هؤلاء إلا واحداً منهم وهو الأخير الذي قُتل في حادث سيارة في (رجب/ أيلول)؛ أعضاء في مجلس قيادة الثورة، وهم جميعاً من مناطق ما يُعرف بـ «الثلث السني» أو «المثلث النفطي»، وهي مناطق أكثر ثقلاً لمبادئ القومية العربية، وكان أغلب الأعضاء قبل ترقيتهم للقيادة، إما من صغار الموظفين أو من المعلمين أو من المتفرغين للعمل الحزبي، باستثناء عزت مصطفى الذي كان طبيباً[2].

وأصدر مجلس قيادة الثورة في (رجب ١٣٩٠هـ/ أيلول ١٩٧٠م) قرارات عديدة مكَّنت أحمد حسن البكر وصدام حسين من بناء، آل إلى وجود مندوبين أو موجهين سياسيين في القوات المسلحة تابعين لصدام حسين مباشرة، وتقاطع ذلك مع أولية التطهير لمكونات السلطة، ومكافحة أعداء الحزب والثورة، فصالح مهدي عمَّاش وعبد الكريم الشيخلي، البعثيان القديمان وغير التكريتيين، كانا نشازاً عن المنحى السلطوي الناهض والمرتكز على تقاطع الدوائر الثلاث المذكورة سابقاً، وما ابتُدِيء بهما استؤنف بتصفية حزبيين آخرين لا صلة لهما لا بالجيش ولا بتكريت وتالياً بصدام حسين؛ وإذا كان البعثي القديم والوزير حتى عام (١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م) شفيق الكمالي وهو ليس تكريتياً، من الضحايا الحزبية والمناطقية البحتة، وقد قضى مسموماً؛ يبقى عبد الخالق السامرائي الضحية الأبرز، وقد اعتُقل في (جمادى الآخرة

---

(١) سلوغلت، وسلوغلت: ص١٦٥. (٢) المرجع نفسه.

١٣٩٣هـ/ تموز ١٩٧٣م)، وكان بصدد بناء قاعدة حزبية موازية تدعمها دمشق، فاغتيل بعد عامين[1]، وعُزل البعثي التاريخي عبد الله سلوم السامرائي عن مهامه في القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة، ووضع الدكتور عزت مصطفى وهو بعثي قديم، في الإقامة الجبرية.

ويستمر تطهير الجيش إحدى ثوابت النظام، فسُرِّح في عام (١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م) اللواء عبد العزيز العقيلي، وحُكم بالإعدام، وجرى خلال عامي (١٣٩٤ ـ ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٤م ـ ١٩٧٥م) تسريح بعض كبار الضباط كحسين جباوي قائد القوات الجوية، وداود الجنابي قائد الحرس الجمهوري، وحسن مصطفى وصادق مصطفى وطه شكرجي، وقُتل في غضون ذلك عبد الكريم نصرت التي ردَّت دمشق مقتله إلى انتمائه لبعثها.

وتعرَّض التكريتيون في هذه الأثناء، للتطهير لأسباب قبلية، في صورة تكاد تكون منهجية، فطال عسكرييها وبعثييها وعسكرييها البعثيين في آن واحد، وتصدَّر رئيس حكومة سابق لائحة الثأر، فاعتقل طاهر يحيى ولم يُفرج عنه حتى عام (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، فخرج أعمى ولازم بيته حتى وفاته، وأُعدم رشيد مصلح في عام (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م) وهو وزير داخلية وبعثي سابق، وأُعلن في عام (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م) عن موت غامض حلَّ بعدنان التكريتي الذي تولى إمرة الحرس الجمهوري بعد عام (١٣٩٨هـ/ ١٩٦٨م)، وقُتل في المدة نفسها تركي الحديثي في عام (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م) بتهمة اشتراكه في مؤامرة انقلابية، وأُعدم نقيب الأطباء السابق راجي عباس التكريتي بالتهمة نفسها[2].

الواقع أن الصراع الداخلي تركَّز في هذه المرحلة حول شخص صدام حسين وذلك في اتجاه عدم بقاء أي شخص من البعثيين الكبار في أي مركز للقوة، وبالقدر نفسه كان أولئك الأشخاص الذين اختلفوا مع صدام حسين أو شكَّلوا تهديداً فعلياً أو محتملاً لمركزه كانوا إما يُطردون بسرعة أو يُنحُّون بالتدريج إذا كانت لهم قاعدة قوية.

تشير دلائل الأحداث والتخلص من الشخصيات البعثية التكريتية وغير التكريتية، أن الحزب هو ما ينبغي الاستحواذ عليه كي يتطابق مع مشيئة صدام حسين ومصالحه وتاريخه الشخصي.

وتضافرت الروابط المتينة بين أحمد حسن البكر وصدام حسين مع دهاء الأخير وقسوته في فتح الطريق أمامه للصعود إلى موقع الشخص الثاني في السلطة خلال

---

(١) صاغية: ص٦٠.
(٢) المرجع نفسه: ص٦٢ ـ ٦٣.

ثلاث سنوات فقط، وأدار صدام حسين مكتب الأمن القومي التابع لمجلس قيادة الثورة وهو جهاز الأمن الخاص بالرئيس، وكان يعمل بشكل خاص على جمع المعلومات عن الحركات السياسية والدينية المعارضة في البلاد، وأشرف على جهاز الأمن العام الذي كان يدير عمله ناظم كزار، وكان مشرفاً كذلك على الميليشيا البعثية «الجيش الشعبي»، وهو بحكم هذه الوظائف كان يرصد أو يتأكد من التهديدات المحتملة للنظام، كما كان بإمكانه ضمان احتلال البعثيين وبخاصة المخلصين له مواقع حساسة في الأجهزة الأمنية بخاصة والمدنية بعامة[1].

كانت الشراكة بين الرجلين قبل ابتعاد أحمد حسن البكر عن السلطة في (شعبان ١٣٩٩هـ/ تموز ١٩٧٩م)، متكاملة وهي ضمان سيطرتهما معاً، ولم يكن بإمكان أي منهما تحقيقها بمفرده، ولا أن يستأثر بها على حساب الآخر.

العلاقة مع الشيوعيين

كان من المهمات الأساس للنظام العراقي بعد عام (١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م) في جو عدم الثقة السائد بينه وبين القوتين: الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني؛ تحييد المعارضة المحتملة التي كان من الممكن أن تثيرها هاتان القوتان منفردة أو مجتمعة، وتحت وطأة هزيمة (صفر ١٣٨٧هـ/ حزيران ١٩٦٧م)، أوصت القيادة القومية لحزب البعث بإقامة جبهة وطنية عريضة للرد على الهزيمة، وبناء على توصية ميشال عفلق اتصل البعثيون العراقيون بشيوعيي بلادهم عارضين عليهم الدخول معهم في هذه الجبهة، فتلقُّوا ردين واحداً من اللجنة المركزية مفاده الرفض إذ إن معلومات الشيوعيين آنذاك تفيد أن عدد البعثيين قلَّة بالمقارنة مع عدد الشيوعيين، وجاء الرد الآخر أكثر جذرية في رفضه، من القيادة المركزية بزعامة عزيز الحاج[2].

الواقع أن البعثيين في العراق كانوا يودون التقارب مع الشيوعيين بفعل عوامل عدة نذكر منها:

- التهديد الجديد للنظام من جانب الأكراد.
- التنافس مع البعثيين السوريين على الظهور بمظهر تقدمي.
- توزير القيادة القطرية في دمشق، للمرة الأولى في تاريخ سورية، شيوعياً هو سميح عطية الذي تسلَّم وزارة المواصلات وذلك قبل أن تُعقد معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوڤياتي.

---

(١) سلوغلت، وسلوغلت: ص١٦٦.
(٢) صاغية: ص٨٠.

ـ وُجدت في العراق قِلَّة من البعثيين العقائديين كان عبد الخالق السامرائي أبرزهم، أرادت بناء جبهة للرد على هزيمة (صفر/حزيران)، تشمل المقاومة الفلسطينية واليسار الشيوعي، وبخاصة أن الشيوعيين باشروا منذ ما بعد الحرب المذكورة، المصالحة مع حركة القومية العربية، وتبنُّوا حق الشعب الفلسطيني بالعودة وتقرير المصير.

الراجح أن أقصى اهتمامات حزب البعث هي إضعاف أو احتواء الشيوعيين والأكراد لذلك تجدَّد عرض التفاهم بعد وصول أحمد حسن البكر وصدام حسين إلى السلطة، فطالب الشيوعيون بإطلاق السجناء السياسيين، وضمان حرية التعبير والتنظيم، وحل الموضوع الكردي، وإشاعة الحرية للعمل الحزبي، وتمسَّكت مجموعة عزيز الحاج برفض التعاون المطلق مع حزب البعث.

وخطا حزب البعث خطوة إيجابية نحو التعاون مع الحزب الشيوعي فأصدر عفواً عن سجناء اللجنة المركزية السياسيين، وأعاد المطرودين الشيوعيين إلى أعمالهم، وسمح للشيوعيين المنفيين بالعودة إلى العراق، غير أنه لم يتزحزح فيما خصَّ السماح بحرية النشاط الحزبي.

وبدا واضحاً أن أحمد من البكر وصدام حسين باتا واثقين من سيطرتهما على الجيش والأجهزة الأمنية، لذلك لا وجود لأي خطر من تقديم بعض التنازلات، يضاف إلى ذلك، فقد كانا بأمس الحاجة إلى السلاح السوڤياتي، لذلك كان التوجه نحو الاتحاد السوڤياتي اضطراراً أكثر منه خياراً، فشاه إيران لم يكن يُخفي عداءه للنظام البعثي، ورعى في عام (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م) محاولة تآمرية، وما إن انسحبت بريطانيا في العام التالي من منطقة الخليج العربي، حتى استولت قواته على الجزر العربية أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وبفعل أنه من المستبعد أن يفك العراق التحالف بين طهران وواشنطن في الوقت الذي كانت علاقات العراق مع الأخيرة مقطوعة منذ عام (١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م)؛ بدا الخيار الروسي الوحيد الممكن[1]، والمعروف أن التقارب بين حزب البعث العراقي وبين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوڤياتي، بدا حذراً في عام (١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م) وذلك عقب اعتراف العراق في (١٢ صفر/ ٣٠ نيسان) بألمانيا الشرقية، وعقْد اتفاقية كيريت مع بولندة في الشهر التالي، ثم معاهدة للتعاون الاقتصادي والفني مع برلين (ألمانيا الشرقية)، وأخرى مع موسكو في (١٩ ربيع الآخر/ ٥ تموز)، وأخذ الطرفان يتعاونان داخل أطر ومؤسسات تعادل درجة التقارب، مثل: جمعية

(١) صاغية: ص٨١ ـ ٨٢.

الصداقة العراقية ـ السوڤياتية، ولجنة التضامن مع الشعوب الأفرو آسيوية، كما أرسلا في العام نفسه وفداً مشتركاً إلى اجتماع مجلس السلم العالمي، وسُمح للشيوعيين في العراق بنشر دوريتهم «الثقافة»، كما عُيِّن في أواخر العام المذكور عزيز شريف السكرتير السابق لأنصار السلام، وزيراً للعدل، وخاض الطرفان معاً معركة انتخابات نقابة المحامين في عام (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م).

وعلى الرغم من كل ذلك، سار الشيوعيون العراقيون بتردد؛ لأنَّهم لم يمتلكوا الشجاعة كي يعارضوا السياسة السوڤياتية تجاه العراق، ففي (٢٤ صفر ١٣٩٢هـ/ ٩ نيسان ١٩٧٢م) تَمَّ توقيع اتفاقية عراقية ـ سوڤياتية في بغداد تدوم خمسة عشر عاماً قابلة للتجديد، تربط الطرفين بصداقة دائمة، وتعهدت كل من الحكومتين بعدم الدخول في أي تحالف أو المشاركة في أي كتلة أو السماح باستعمال أراضيها لأي نشاط قد يضر بالطرف الآخر عسكرياً[1].

وأضحت موسكو تملك في العراق أكثر مما يستحق التمسك به، فقبل توقيع المعاهدة بيوم واحد وافقت موسكو على تقديم قرض كبير إلى بغداد لتمويل منجم للفوسفات ومصنع للأسمدة الكيماوية، ومد خط أنابيب نفطي، ومصفاة للنفط، ومحطتين لتوليد الكهرباء مائياً، ونصَّ اتفاق فني عُقد في (١٢ جمادى الأولى/ ٢٤ حزيران) على تقديم الاتحاد السوڤياتي مساعدات لتطوير حقل نفط الرميلة الشمالي، وقد رشَّح الغزو الإيراني للجزر العربية الثلاث في منطقة الخليج العربي؛ التعاون للارتقاء إلى مستويات أرفع.

لم يكن بوسع الحزب الشيوعي العراقي أن يساهم في صدِّ مؤامرات شاه إيران والحكومة الأميركية، لذلك تواصلت المفاوضات بين الحزبين البعثي والشيوعي العراقي، وبدا على امتداد عملية التفاوض، أن الحزب الشيوعي مغلوب على أمره بفعل اختلال توازن القوى لصالح حزب البعث، بالإضافة إلى ضغط السوڤيات على الحزب الشيوعي كي يتفق مع حزب البعث بأسرع ما يمكن، وكان هذا النموذج السوڤياتي في بناء الجبهات حجة دائمة لصالح البعثيين.

كان التفاوض بين الحزبين مضنياً تخلَّله محاولات استغلال الاتفاق مع الأكراد في (محرم ١٣٩٠هـ/ آذار ١٩٧٠م) من جانب حزب البعث، بهدف عزل الشيوعيين وتهميشهم، ولم تمض سوى أربعة أشهر على المفاوضات حتى كشفت قيادة البعث عن شروطها للقبول بهم في الجبهة الوطنية، نذكر منها:

ـ تثمين موضوعي وصريح للبعث كحزب ثوري وحدوي اشتراكي ديمقراطي.

(١) صاغية: ص٨٣.

- تقويم ثورة (٢٠ ربيع الآخر ١٣٨٨هـ/ ١٧ تموز ١٩٦٨م).
- الاعتراف بالدور القيادي لحزب البعث في الحكم والمنظمات والجبهة الوطنية.
- الالتزام بعدم إيجاد ولاءات خاصة داخل القوات المسلحة غير الولاء للثورة.
- الرغبة في إقناع الامتدادات الدولية للحزب الشيوعي بالتحالف مع فروع حزب البعث في البلدان العربية الأخرى.
- الرفض الكامل للكيان الصهيوني.
- تبني النضال المسلح من أجل التحرير الكامل لفلسطين.
- القبول بالوحدة العربية على أنها الهدف الأسمى والأساس الذي يُوحِّد كل الأهداف.
- الإيمان بالتحول الاشتراكي للعراق[1].

شكَّك الشيوعيون بتلك الشروط، وفنَّدوا مطالب البعثيين، واعترضوا على التحول الاشتراكي؛ لأنَّه غامض، وحذَّر أحمد حسن البكر الشيوعيين من «اللعب بالنار» واتهمهم بنكران الجميل، وهدَّد كل من يتجرَّأ على الحكم، وفي المقابل خرج المؤتمر الشيوعي العام الثاني الذي انعقد في المنطقة الكردية بمقررات تتمسَّك بملاحظات نقدية قضت على إمكان التعاون مع البعثيين، وعلى الرغم من ذلك، تواصل الحوار الذي لم يملك الشيوعيون قطعه.

وكان أحمد حسن البكر قد أعلن في (٢٨ رمضان ١٣٩١هـ/ ٢١ تشرين الثاني ١٩٧١م) لائحة العمل الوطني التي مهَّدت الطريق إلى قيام الجبهة الوطنية، فأكَّدت على محورية التصدي لشاه إيران، وجميع المؤامرات «الامبريالية» والصهيونية، ودعت إلى تحالف وطني واسع، وإلى ضمان كل الحريات الديمقراطية لجماهير الشعب وقواه الوطنية والتقدمية بما في ذلك حرية الأحزاب السياسية، والجمعيات الاجتماعية والمهنية والنقابية[2].

وفي (٢٩ ربيع الأول ١٣٩٢هـ/ ١٤ أيار ١٩٧٢م) عرض حزب البعث على الشيوعيين المشاركة في الحكم، ولم تكن قد سُوِّيت المسائل العالقة بينهما ولا قامت الجبهة الوطنية بعد، على أن تكون لهم حصة في السلطة باستثناء الجيش، وثلاث وزارات هي الدولة والري والعدل، وفعلاً سمَّى الحزب الشيوعي وزيرين هما عامر عبد الله ومكرَّم الطالباني، ووقَّع على الجبهة بعد قيامها وذلك في (١٦ جمادى الآخرة ١٣٩٣هـ/ ١٧ تموز ١٩٧٣م)، لكن ظلَّت قاعدة الحزب فاترة؛ لأن السلطة الفعلية في العراق لم تكن في يد الوزارة في الوقت الذي كانت مراكز القوة كلها في

---

(١) صاغية: ص٨٤. (٢) المرجع نفسه: ص٨٥.

يد البعثيين، فانطوى الأمر على مشاركة شكلية، لكن الحزب كسب شرعية قانونية، وظهرت صحيفته «طريق الشعب» إلى العلن بعد أن كانت سرية، وأُتيح له نشر أدبياته، على أن المفاجآت كانت له بالمرصاد، ففي (صفر ١٣٩٥هـ/ آذار ١٩٧٥م) وُقِّعت اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران، فانهارت الحركة الكردية وكانت مداخيل العراق قد تضاعفت بفعل الارتفاع الهائل لأسعار النفط بعد حرب (رمضان ١٣٩٣هـ/ تشرين الأول ١٩٧٣م)، فانطلقت مشاريع التنمية، وأخذ الساسة العراقيون بتقنية الغرب الأرقى فنياً، وتبرموا من أسلوب السوفيات البطيء، والتزامهم الرديء بالمواعيد، وقد ألغت هذه الأحداث الحاجة إلى الشيوعيين بقدر ما خفَّضت الاعتماد على موسكو خارجياً.

ويبدو أن السوفيات لم يُحرموا من كل شيء، فقد مُنحوا بعض المشاريع في أواسط السبعينات، لكن التوجه نحو فرنسا وسائر البلدان الغربية، شرع يتعاظم، وبفعل إخضاع الأكراد، والهدوء السائد على الجبهة الإيرانية؛ أُتيح للنظام تغيير مصدر التسلح وتدريب الجنود على معدات جديدة، وللمرة الأولى وافقت فرنسا في (رمضان ١٣٩٦هـ/ أيلول ١٩٧٦م) على تزويد العراق ما بين ستين وثمانين طائرة ميراج، تلاها في العام التالي مائتي دبابة[1].

وعدَّ البعثيون هذا الانعطاف بوصفه عاملاً تقنياً لا تخالطه السياسة والعقيدة السياسية، في الوقت الذي ظلَّت البيئة العراقية السنية والمحافظة مقيمة على تحفُّظها الدائم من الشيوعية، فتعرَّض الشيوعيون منذ أواخر (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م) إلى حملة اعتقالات، وزُجوا في السجون، في رسالة واضحة ومبكرة إلى حزبهم.

وانتقدت صحيفة «طريق الشعب» في (جمادى الآخرة ١٣٩٦هـ/ آذار ١٩٧٦م) في سلسلة مقالات سلوك النظام في ما خصَّ الأكراد والاقتصاد، موحية بأنه يقترب كثيراً من الغرب، وبدأ الحزب يتذمَّر، وراحت نشاطاته تتعرَّض للتقييد، وانفجرت العلاقات بين الطرفين باعتقال ثمانية وثلاثين ضابطاً شيوعياً حُكموا بالإعدام الذي نُفِّذ في كثير منهم، وطلب الشيوعيون تدخُّل أحمد حسن البكر، ففشل في تغيير التوجه الذي رسمه صدام حسين، وقبول أنصاف الحلول[2]، وامتدت مداهمات الشيوعيين إلى المحافظات واضطر الحزب الشيوعي أن ينصح أتباعه بمغادرة البلاد للمحافظة على حياتهم، وقدَّم الوزيران الشيوعيان استقالتهما من الحكومة، وظهر بين الشيوعيين من يدعو إلى استخدام القوة انطلاقاً من المنطقة الكردية، ولم تفعل الحرب العراقية ـ الإيرانية التي ابتدأت في عام (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م) إلا تقديم الذرائع للمضي في سلوك هذا الطريق.

---

(١) صاغية: ص٨٨. (٢) المرجع نفسه: ص٩٠.

العلاقة مع الأكراد

توقفت الأعمال العسكرية عقب الإطاحة بعبد الكريم قاسم بفعل عاملين:

الأول: حلول فصل الشتاء.

الثاني: أمل الأكراد بمنحهم ضمانات حول الحكم الذاتي وبخاصة أنهم كانوا على اتصال غير رسمي بالسلطة الجديدة.

ولكن سرعان ما تبدَّد هذا الأمل لأسباب منها:

- انهماك النظام الجديد بتثبيت أقدامه في السلطة.
- إيمان القائمين بالانقلاب بنوع من الوحدة العربية.
- تناقض موضوع الحكم الذاتي للأكراد مع ذلك الإيمان.

لذا لم يصدر أي إفصاح مبكر عن نوايا النظام الجديد تجاه الأكراد على الرغم من تعيين وزيرين كرديين هما: بابا علي الشيخ محمود والعميد فؤاد عارف.

كانت هناك مجموعات عديدة داخل الحركة الكردية تشك في نوايا البعثيين، وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني قد وافق على التعاون مع حزب البعث قبل إسقاط عبد الكريم قاسم مباشرة أو على الأقل عقد اتفاق غير رسمي لتأجيل الخصام مع البعثيين من أجل إتاحة الفرصة لمخططي الانقلاب في النجاح[1].

الواقع أنه لم تكن هناك أي مصلحة للبعثيين والقوميين العرب في منح الحكم الذاتي للأكراد ما أدى إلى وقوع صدامات متقطعة بين الملا مصطفى البرزاني والحكومات العراقية المتعاقبة منذ (محرم ١٣٨٣هـ/ حزيران ١٩٦٣م)، وأجبر انتصار البرزاني في هندرين في عام (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م) الحكومة العراقية على إجراء تغيير آني في سياستها تُوِّج بإعلان (صفر/ حزيران) حول مطالب الأكراد التي أُعلنت من قبل عبد الرحمٰن البزاز، لكن هذا الإعلان لم يُطبَّق بسبب معارضة الجيش، وقد نتج عن ذلك نشوب حروب استمرت ثمانية عشر شهراً تقريباً حتى استلم حزب البعث السلطة في (ربيع الآخر ١٣٨٨هـ/ تموز ١٩٦٨م).

وكان الأكراد عشية الانقلاب الذي قام به حزب البعث في حالة غليان ويتنازعهم توجهان، إما الحصول على مطالب في الشمال وفي عراق موحد، وإما الانفصال وإقامة دولة كردية مستقلة، وكان هؤلاء قد ابتعدوا في عام (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م) عن القيادة العشائرية التي استغلها الملا مصطفى البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني حيث أسس جلال الطالباني الاتحاد الوطني الكردستاني الذي هدف إلى

(١) جواد، سعد: العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨ ص ١٠٨ ـ ١١٢.

جمع مثقفي الأكراد، ولكن تنظيم البرزاني بقي الأقوى والأكثر عدداً وشعبية.

ويبدو أن العهد الجديد كان يواجه وضعاً داخلياً صعباً، فكان مستحيلاً على البعثيين توطيد سلطتهم المركزية من دون التوصل إلى تفاهم مع الأكراد ووقفْ القتال في المنطقة الكردية ولو مؤقتاً، وبدوا في أمسِّ الحاجة إلى هدنة في الشمال ريثما ينتهوا من تنظيف الجيش وكشف المؤامرات والقضاء عليها، لكن المقدمات التي ردَّدها حزب البعث بعد الانقلاب، أثارت ذعر الأكراد، فقد ارتاب بالأقليات التي تناقض العروبة في المثلث السني الذي يُحاذي العراق من ناحيتي الجنوب والغرب، ثم إن تداخل التجمعات السكانية في المناطق الحدودية الفاصلة مع المنطقة الكردية أثارت التوتر أكثر مما أشاعت التقارب، ذلك أن عشائر الغرب العربية لم تحمل لفلاحي الشمال الشرقي من الأكراد، إلا مشاعر الاحتقار والشك، وتملَّك الجيش العراقي شعور بالعداء للأكراد بفعل تطلعهم إلى الاستقلال الكامل أو الذاتي، وضاعف هذا العداء تحالف البرزاني مع إيران الذي مكَّن الأكراد في (ذي الحجة ١٣٨٨هـ/ آذار ١٩٦٩م) من شن هجوم شامل على كركوك.

وأثار الأكراد ما صدر عن حزب البعث إثر استلامه الحكم من إعلان قومي ينطوي على ارتياب بالأقليات التي تناقض التوجه العربي؛ ولأن حكمه يسعى إلى الهدنة بطريقة مميزة، ارتكب الجيش العراقي مذبحة في (٢٤ جمادى الأولى ١٣٨٩هـ/ ١٨ آب ١٩٦٩م) في قرية داكان الكردية بجوار الموصل[1].

ويبدو أن البعثيين قاموا بمحاولات عدة للتقرب من الحركة الكردية، وقدَّموا وعوداً لكل من البرزاني وخصومه بدليل أن حركة (٤ جمادى الأولى ١٣٨٨هـ/ ٣٠ تموز ١٩٦٨م) ضمَّت ممثلين عن الحركتين الكرديتين الرئيستين حركة البرزاني وحركة إبراهيم أحمد وجلال الطالباني، وعلى الرغم من سحب البرزاني لممثليه في الوزارة بعد ثلاثة أسابيع احتجاجاً على وجود طه محي الدين؛ فإنه لم يقطع صلاته مع النظام كلية، لكن الشكوك ظلت مستحكمة في نفسه، فقد خشى من أن يخطط النظام لتكريس خصومه الذين يكرههم، ومن جهتهم فإن البعثيين لم يكونوا في وضع يتيح لهم استئناف الحرب في المنطقة الكردية[2].

تزامن منعطف الأحداث هذا المفعم بالأخطار مع انعقاد المؤتمر القطري السابع لحزب البعث والذي برز فيه أحمد حسن البكر وصدام حسين وأعوانهما كأغلبية في مجلس قيادة الثورة، وتحكَّم أمران في توجيه ورسم سياسة النظام تجاه حل المسألة الكردية التي خرج بهما المؤتمر:

(١) سلوغلت، وسلوغلت ص١٧٥.

(٢) المرجع نفسه: ١٧٥ ـ ١٧٦.

الأول: أن النظام ما يزال غير مستقر ويستند إلى قاعدة ضعيفة نسبياً.

الثاني: أنه بعد خمسة أشهر من الانقلاب لم يتم تطهير الجيش من العناصر التي من الممكن عند توفر ظروف معينة أن تثب على السلطة، إذ أن الجيش والقوة الجوية، ما زالا يمثلان قوة الدعم والتأييد لصالح مهدي عماش وحردان التكريتي اللذين كانت طموحاتهما الشخصية جلية، لذلك لم يكن من صالح النظام أن تحدث المواجهة المسلحة في المنطقة الكردية ولا حتى السماح بفرضها على النظام من قِبل الجيش، ومن أجل منع حدوث ذلك، كانت قرارات المؤتمر حول المسألة الكردية معتدلة، وشدَّدت على الحاجة إلى تسوية سلمية مبنية على إعلان (صفر ١٣٨٦هـ/ حزيران ١٩٦٦م)[1].

وهكذا مضى البعثيون في تبريد الأجواء، ففي (ذي العقيدة ١٣٨٩هـ/ كانون الثاني ١٩٧٠م) جرى حوار بين الطرفين اختُتم ببيان حكومي:

- أقر في جوهره شرعية وجود المسألة الكردية.
- وعد بتنفيذ الحقوق الثقافية للأكراد وحقهم في المشاركة في الحكم.
- وعد بأن يكون الحكام الإداريون في المناطق الكردية من الأكراد.
- أوصى بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي في المنطقة الكردية.
- نصَّ على اتخاذ الخطوات الضرورية لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها أغلبية كردية وفقاً لإحصاء رسمي يتم إجراؤه[2].

ربما يكون البند الأخير أكثر البنود إثارة للجدل والخلاف كما دلَّت الأحداث في المستقبل، إذ كان سيُثبِّت أغلبية كردية في كركوك والمنطقة المحيطة بها حيث تقع آبار النفط الرئيسة.

ووُقِّعت اتفاقية بين الطرفين في (٣ محرم ١٣٩٠هـ/ ١١ آذار ١٩٧٠م) ثبَّتت البيان الحكومي، وأبدى فيها البعث سخاء زاد من ريبة الأكراد، فشكَّك البرزاني في نوايا البعثيين، ودعا إلى تجميع الوحدات الإدارية في المناطق التي يدل الإحصاء على أن الأكراد أكثرية فيها، وكان إحصاء كهذا من شأنه أن يقطع بوجود أغلبية كردية في كركوك ومحيطها كما ذكرنا، لذلك بدَّل النظام إجراء الاستفتاء وشرع في تعديل التركيب السكاني ناقلاً أعداداً من العرب لا سيما المسيحيين منهم إلى المدينة[3]، وعلى الرغم من ذلك اضطر البرزاني إلى إنهاء علاقته بطهران.

(١) سلوغلت، وسلوغلت: ص١٧٦.

(٢) انظر النص الكامل للبيان في خدوري: ص٢٣١ ـ ٢٤٠.

(٣) صاغية: ص٩٧.

كانت الخلافات عميقة الجذور بين الطرفين، فقد اختار البرزاني مدينة كركوك عاصمة لمنطقة الحكم الذاتي، في حين اختارت الحكومة في بغداد مدينة أربيل، كذلك سمَّي الحزب الديمقراطي الكردستاني حبيب كريم نائباً لرئيس الجمهورية فرفض البعث تسميته، أما الوزارات الخمس التي مُنحت للأكراد فكانت ذات طبيعة تقنية وإجرائية.

كانت النتيجة الرئيسة للاتفاقية المعقودة مع الأكراد هي مساعدة حزب البعث على كسب الوقت وتثبيت أقدامه في الحكم بشكل كاف ليكون قادراً على إعادة تطبيق سياسته الحقيقية تجاه القضية الكردية.

ولم يكد ينتهي عام (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م) حتى جرت محاولة لاغتيال إدريس البرزاني نجل الملا مصطفى، وفي (ربيع الأول ١٣٩٢هـ/ أيار ١٩٧٢م) تولى صدام حسين رئاسة اللجنة البعثية ـ الكردية، وبعد أقل من أربعة أشهر حاول ناظم الكزار قتل الملا مصطفى البرزاني الذي نجا من المحاولة، وبذريعة الانتقام من إيران لاحتلالها الجزر الثلاث في الخليج العربي، تمَّ ترحيل ما بين أربعين إلى خمسين ألفاً من ذوي الأصول الإيرانية، تبين لاحقاً أن أكثرهم شيعة من الأكراد الفيليين، وعدَّ البرزاني أن هذا العمل يندرج في تعديل التوازن السكاني[1].

أدت مخاوف الأكراد إلى إعادة اتصالهم بطهران في (أوائل ١٣٩٢هـ/ ربيع ١٩٧٢م)، وخلال شهر (محرم ١٣٩٣هـ/ شباط ١٩٧٣م) هُجِّر آلاف عدة من اليزديين، وبات واضحاً أن الحرارة المعلنة بين الحزبين البعثي والكردي لا تعكس الواقع، فقد هاجمت صحيفة الثورة العراقية قيادة البرزاني وعلاقتها بإيران، واتهمت الأكراد بالقيام بأعمال تخريبية لمنشآت عامة في الشمال، وما لبثت الطائرات العراقية أن قصفت مواقع الأكراد في زاخو وقلعة دزة ما أدى إلى اندلاع حرب شاملة في (أوائل ١٣٩٤هـ/ ربيع ١٩٧٤م).

وتأكد للحزب الديمقراطي الكردستاني أن تنفيذ الاتفاق أضحى بلا جدوى وبخاصة أنه لم يُطبَّق على أرض الواقع، فلم يحتل كردي أي منصب في مجلس قيادة الثورة ولا في قيادات الجيش والأمن، ولا في وزارات النفط والداخلية والخارجية، واقتصر دورهم على اتخاذ قرارات إدارية تخص منطقتهم.

وأخذ عزل الأكراد يقترب بعد عقد اتفاقية الجزائر بين بغداد وطهران في (٢٢ صفر ١٣٩٥هـ/ ٦ آذار ١٩٧٥م)، فقد تخلى الشاه عن دعمهم مقابل تخلي

(١) صاغية: ص٩٨.

صدام حسين عن نصف شط العرب فضلاً عن مطالبة البعث التاريخية بخوزستان (عربستان) وهي أغنى مناطق إيران بالنفط، وأوقف حزب البعث كل دعم للمعارضة الإيرانية، وأغلقت إيران حدودها مع المنطقة الكردية بعد أن سحبت وحداتها العسكرية.

ولم يتأخر الجيش العراقي بضرب المناطق الكردية بالطائرات، واضطر البرزاني بعد فشل محاولاته الاتصال بالولايات المتحدة الأميركية من أجل تقديم المساعدة له؛ إلى الطلب من بغداد العودة إلى المفاوضات، وإذ رفض صدام حسين؛ أمر الملّا مصطفى البرزاني أكراده بوقف القتال منعاً من إبادتهم.

وتوالت ذيول اتفاقية الجزائر، فقد تمَّ إفراغ منطقة عرضها بين خمسة وعشرة أميال على امتداد الحدود المشتركة؛ من سكانها، ودُمِّرت قرى، وأُسكن أهلها في مجمَّعات سكنية في ضواحي المدن، ونُقلت عشيرة البرزاني إلى جنوبي العراق حيث بقيت حتى عام (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، وذلك لتشتيت القوى الكردية.

لقد وجد صدام حسين من دون أن يعبأ بالتخلي عن الأرض، فرصة سانحة لتمويل الغرائز إلى سياسة، وتعلَّم الأكراد بدورهم من مرارة السياسات الواقعية، وتوازن القوى، فالصديق قد يكون سوفياتياً أو أميركياً أو إيرانياً، لكنه يبقى صديقاً متحولاً[1] وفقاً لمصالحه.

العلاقة مع الشيعة

تتضمَّن كثير من التحليلات التاريخية والسياسية لتاريخ العراق الحديث والمعاصر، التعبير بأن هناك صراعاً بين طائفتي السُّنَّة والشيعة، مستتراً أحياناً، وجهراً أحياناً أخرى، وبالتالي يكون قبول وجهة النظر هذه أمراً حيوياً لفهم الأحداث المعاصرة، واستناداً إلى ذلك فإن التوترات في المجتمع العراقي ناتجة في أحد جوانبها عن حقيقة أن الحكام هم من الأقلية السُّنّية (٤٠٪) يحكمون شعباً غالبيته من الشيعة (٦٠٪)، ويشعر أصحاب تلك التحليلات بأن الأحداث تؤيد وجهة نظرهم تلك، وأن الحرب بين العراق وإيران كان في جانب منها تعبيراً عن هذا الخلاف بين الطائفتين.

الواقع أن الطبيعة الحقيقية للعلاقات السنّية ـ الشيعية أكثر تعقيداً مما يمكن أن يُقدِّمه هذا التحليل، بالإضافة إلى ذلك نجد أن من المهم التأكيد على أنه لا يوجد إدراك سليم في اعتبار أن حكام العراق السُّنَّة في السبعينات والثمانينات من القرن

(١) صاغية: ص١٠٠.

العشرين قد حاولوا تغذية وتكريس الطائفية السّنيَّة، وبالتالي لا يمكن أن يكونوا ممثلين لها[1].

ويبدو أنه لم تكن علاقة الشيعة مع حزب البعث بأفضل من علاقته مع الأكراد، وبدت مشكلتهم أكبر بفعل عروبتهم وأكثريتهم العددية التي تُحرج البعثيين، بيد أن المشكلة المذهبية سابقة على البعث، وتعود في العصر الحديث إلى أوائل القرن السادس عشر الميلادي، واستمرت إلى أواخر القرن الثامن عشر قبل أن تنهض مجدداً في أوائل تسعينات القرن العشرين.

كان العراق مسرح المواجهة بين الدولة العثمانية السُّنّيّة والدولة الصفوية الشيعية في إيران، ولما حُسم الأمر بانتصار السلطنة العثمانية، اعتمد العثمانيون على السُّنَّة من أهل المدن لإدارة الولايات ما بين المنطقة الكردية الجنوبية وشمالي الخليج العربي، وهذا ما اتَّبعه أيضاً الاستعمار البريطاني والنظام الملكي منذ تأسيس دولة العراق في عام (١٣٣٩هـ/ ١٩٢١م).

لكن التوتر المذهبي كان يزداد تأججاً مع كل تراجع ينتاب النزعة الوطنية العراقية لمصلحة القومية العربية، وذلك خوفاً من الذوبان في أكثرية سنيّة تنجم عن وحدة عربية، كان يُغذيه رجال الدين في المجتمع الشيعي الذين حضُّوا أتباعهم منذ العشرينات على ألا ينتسبوا إلى الإدارة والجيش، لكن الأمر اختلف إثر مجيء عبد الكريم قاسم المولود من أم شيعية، وتناولت إصلاحاته الصلب الاجتماعي، فبنى أحياء في المدن يخضع نظامها السكني للتصنيف المهني، وهكذا تجاور السُّنَّة والشيعة، وشرع التزاوج المختلط بينهما يخطو خطى واسعة، ثم إن ثورة (ذي الحجة ١٣٧٧هـ/ تموز ١٩٥٨م) بدت وكأنها انقلاب منظَّم، وعلى الرغم من عدم تصنيف العقيدة البعثية مباشرة ضمن الإسلام السنّي إلا أنه كان لها أحلام وحدوية عربية، وهي فكرة لم يتحمَّس لها كثير من الشيعة العراقيين وبخاصة الناشطين سياسياً.

وجرت فيما بين أوائل الخمسينات وأواخر الستينات سلسلة من التطورات أثَّرت على الشيعة في المدن وضواحيها، نذكر منها:

ـ استمرار الهجرة إلى المدن، وكانت تترافق مع الانتشار الواسع في ضواحي بغداد والمدن الكبرى الأخرى.

ـ كانت هناك صلة ضعيفة بين القاطنين الجدد وبين السكان الحضر القدماء من شيعة المدن، ويعود ذلك إلى أسباب اجتماعية، وإلى عدم انتشار المؤسسات الشيعية في الأرياف[2].

(١) سلوغلت، وسلوغلت: ص٢٥٤.
(٢) المرجع نفسه: ص٢٥٧.

ـ عبَّرت فاعليات الشيعة أمام التصرف الطائفي لبعض حكام العراق، عن غضبها وعدم رضاها بالالتفاف حول رجال الدين واتخاذهم قادة سياسيين، ولم يأخذ زعماء العراق الهمَّ الشيعي على مأخذ الجدّ على الرغم من أن مشكلتهم أخطر على وضع العراق، إذ لو سعى هؤلاء إلى الانفصال لتلاشى العراق من الوجود كدولة[١].

ـ نشط المثقفون الشيعة في الأربعينات والخمسينات في تأسيس ودعم الأحزاب اليسارية في العراق على أمل قيام نظام ديمقراطي يساري يساوي بين المواطنين ويمنحهم حقوقهم، فدخل الشيعة في عداد الحزب الشيوعي والأحزاب القومية كحزب البعث، لكن وصول هذه الأحزاب والقوى الوطنية إلى السلطة، لم يؤدِّ إلى منح الشيعة وجوداً رسمياً لا في السلطة ولا في الجيش، لذلك توجَّهوا إلى حزب الدعوة الإسلامية القائم على القاعدة المذهبية، وهو الذي تأسس في عام (١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م)، وقويت شوكته بعد ذلك عندما أصدر علماء الشيعة الفتاوى ضد الانتساب إلى الحزب الشيوعي في عام (١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م)، فاتسعت قاعدة الحزب في أواخر الستينات في ظل قيادة السيد محمد باقر الصدر[٢].

ـ ساعد على بروز الشيعة في الستينات عاملان:

الأول: معارضتهم لقانون الأحوال الشخصية الذي رأوه مناقضاً للشريعة الإسلامية، فقام عبد السلام، وعبد الرحمٰن عارف، وهما من السُّنَّة، بتخفيف مفاعيله أثناء حكمهما.

الثاني: لجوء آية الله الخميني إلى العراق، حيث أقام في الوسط الشيعي في النجف في أوائل الستينات، فأدّى هذا التطور إلى المزيد من الانحياز إلى مزج الشيعة للدين بالعمل السياسي[٣].

ورُدَّ كل تعبير عن خصوصية شيعية إلى تآمر إيراني مفترض وموجَّه ضد العرب، ولا يستقبل تآمر كهذا من العراقيين إلا أعداء العروبة أو المطعون في عروبتهم أو ممن تحركهم أهداف طائفية[٤].

وتجمَّعت عن هذا الكبت نيران تحت الرماد تنتظر الفرصة السانحة لإطلاق لهيبها، وكان التوتر المذهبي يزداد مع كل تراجع ينتاب نزعة الوطنية العراقية لمصلحة القومية العربية، والواضح أن الحذر اشتمل على الخوف من الذوبان في أكثرية سنّية تنجم عن وحدة عربية، بالإضافة إلى تحفُّظ الشيعة عن دولة التحديث، ورفض الحرمان الذي كانوا يتعرَّضون له.

---

(١) ديب: ص٩٩.
(٢) المرجع نفسه: ص٩٩ ـ ١٠٠.
(٣) المرجع نفسه: ص١٠٠.
(٤) صاغية: ص١٠٦.

وأخذ حزب البعث يبتعد منذ عام (١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م) عن الحضور الشيعي ليتماهى مع عسكر البيئة الريفية لتكريت وجوارها، وعندما عاد إلىٰ السلطة في عام (١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م) مثَّل للشيعة كل ما هو مكروه في مسيرتهم خلال القرن العشرين، إذ لم يكن شيعي واحد في عضوية مجلس قيادة الثورة، ولم تضم القيادة القطرية في عام (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م) شيعياً واحداً، ولئن سُلِّم الشيعي ناظم كزار الأمن، فهو ما لبث أن اتُهم بالتآمر مع إيران وأُعدم، أما الذين تعاقبوا على مجلس قيادة الثورة خلال (١٣٨٨ ـ ١٣٩٧هـ/ ١٩٦٨ ـ ١٩٧٧م)، فكانوا خمسة عشر سنّيّاً.

وهناك استثناء هو المجموعة المحيطة بفؤاد الركابي، المؤسس الشيعي لحزب البعث في العراق في عام (١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م)، وبما أنه جنَّد أناساً من أقاربه وأصدقائه، لذا كان الكثير من البعثيين الأوائل من الشيعة، وعندما ترك الركابي حزب البعث عام (١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م) ترك أغلب هؤلاء الحزب معه، وعندما انتقلت السيطرة على حزب البعث إلى التكريتيين، لم يكن هناك أي شيعي في عضوية مجلس قيادة الثورة.

بقي هذا الوضع من دون تغيير إلى أن تمَّ تعيين أربعة شيعة في عضوية مجلس قيادة الثورة في عام (١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م)، وهم: نعيم حداد وحسن علي العامري وعبد الحسين المشهدي وعدنان حسين الحمداني، وأُعطيت للشيعة مناصب حزبية أو حكومية أخرى، وذلك ردّاً على التردي الذي بلغ ذروته، وعلى الرغم من ذلك يمكننا التأكيد بأن غالبية الشيعة بقوا غير مكترثين بالعقيدة البعثية، لكن بعد أن بدأ البعث يطرح برنامج تحسين الوضع الاجتماعي للفقراء وبخاصة الفلاحين، أخذ عدد متزايد من الشيعة بدعمه.

وفي (٢٠ صفر ١٣٩٧هـ/ ٢١ شباط ١٩٧٧م)، وهي ذكرى إعادة رأس الحسين إلى العراق من دمشق، وفي الوقت الذي تجمَّع فيه آلاف الزائرين في العتبات المقدسة في النجف وكربلاء، خرج رجال الدين على رأس مظاهرات احتجاج أصابت النظام بالدهشة، وتقول رواية شيعية مغايرة بأنه لم تكن هناك مظاهرات وإنما جرت مداهمة الزائرين العُزَّل الذين اعتادوا الوصول إلى كربلاء سيراً على الأقدام، ودفع النظام بوحداته العسكرية إلى العتبات المقدسة، فقتلت عدداً كبيراً من الزائرين، وتمَّ اعتقال ألفي مواطن من ضمنهم محمد باقر الحكيم، نجل محسن الحكيم[١]، لكن نتيجة تصفية مؤامرة عام (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م) قضى صدام حسين على ثلث أعضاء القيادة القطرية، ومعظمهم شيعة، فوجَّه بذلك ضربة قاصمة لتمثيلهم

---

(١) سلوغلت، وسلوغلت ص٢٦٣ ـ ٢٦٤، وانظر: تعليق المعرِّب في الصفحتين المذكورتين.

السياسي[١]، لكن بقيت بعض الوجوه البعثية كسعدون حمادي ونعيم حداد ومحمد سعيد الصحاف، استبقاهم الحزب للتغطية على ضعف الحضور الشيعي في السلطة، واندلعت في هذه الأثناء عام (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م) الثورة الإيرانية، وانتصرت، فكان من الطبيعي أن تُلهب مشاعر الشيعة العراقيين ممن شهدوا صعود صدام حسين إلى الرئاسة الأولى في العام نفسه.

الصراع الداخلي وتبوّء صدّام حسين السلطة

كان معظم قادة حزب البعث غير معروفين بشكل واسع في البلاد عندما استلم الحزب السلطة في (ربيع الآخر ١٣٨٨هـ/ تموز ١٩٦٨م)، باستثناء أحمد حسن البكر الذي كان من عداد الضباط الأحرار عام (١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م)، ورئيساً للوزراء بين (رمضان ١٣٨٢هـ وجمادى الآخرة ١٣٨٣هـ/ شباط وتشرين الثاني ١٩٦٣م)، وكان عمر صدام حسين آنذاك إحدى وثلاثين سنة، وقد اشترك في محاولة فاشلة لاغتيال عبد الكريم قاسم في عام (١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م)، ولم يكن له أي امتياز آخر خارج نطاق الحزب.

كان الاعتماد المتبادل بين الرجلين متيناً، ويشكّل أساس علاقاتهما وسيطرتهما على قمة الحزب وعلى هيمنة داخل القوات المسلحة بعد إقصاء حردان التكريتي وصالح مهدي عمّاش وإفشال محاولة ناظم كزار الانقلابية في (جمادى الآخرة ١٣٩٣هـ/ تموز ١٩٧٣م)، ولم يبق هناك أي تحدٍّ لقيادة البكر ـ حسين ظاهرياً على الأقل، وبدأ الرجلان يسيطران تماماً على الوضع عقب سلسلة من الإقصاءات، وفي الوقت الذي سيطر فيه الحزب على نواحي الحياة كافة، أخذ صدام حسين يستخدم مهاراته السياسية المكتسبة حديثاً للتأكد من أن كل أجهزة الدولة والحزب تقع في النهاية تحت سيطرته الشخصية المباشرة.

ومُنح صدام حسين في (محرم ١٣٩٦هـ/ كانون الثاني ١٩٧٦م) رتبة فريق أول مع مفعول رجعي من تاريخ (٢٩ جمادى الأولى ١٣٩٣هـ/ الأول من تموز ١٩٧٣م) وذلك لكي يُصبح أقدم رتبة عسكرية من عبد الجبار شنشل الذي رُقي إلى تلك الرتبة في (١٣ جمادى الآخرة/ ١٤ تموز).

وتمَّ في هذه الأثناء مضاعفة عديد الجيش الشعبي، وهو القوة العسكرية الخاصة

(١) جرت هذه الحادثة عقب تسلم صدام حسين السلطة في (شعبان ١٣٩٩هـ/ تموز ١٩٧٩م)، وقد أعلن عن مؤامرة قام بها رفاق سابقون، فتعاطى معها بسرعة وحسْم وعُنْف، فأعدم عدداً من المتآمرين.

بحزب البعث، وكان بقيادة طه ياسين رمضان، وجرى تسليحه ليكون عند الضرورة قوة موازية للجيش العراقي النظامي.

وتنازل أحمد حسن البكر في (ذي القعدة ١٣٩٧هـ/ تشرين الأول ١٩٧٧م) عن منصب وزير الدفاع لصالح صهره، زوج ابنته، العقيد عدنان خير الله، الذي كان في الوقت نفسه ابن خال صدام حسين وشقيق زوجته أيضاً، ورقّي في (جمادى الأولى ١٣٩٨هـ/ نيسان ١٩٧٨م) إلى رتبة فريق، وكان عمره ثمانٍ وثلاثين سنة.

ترافق ذلك مع السيطرة المطلقة على القوات المسلحة من قِبل عائلة صدام حسين، وكان لذلك تأثير كبير في تحييد الجيش، وإلغاء إمكان أن يُشكِّل معارضة للنظام، بالإضافة إلى تحويله إلى قاعدة يستند عليها، كما تمَّ وضع الأمن الداخلي تحت إمرة وإشراف مديرية المخابرات العامة المسؤولة مباشرة أمام صدام حسين.

ووُضِعت القوات المسلحة والأجهزة الأمنية تحت إمرة ضباط موالين لصدام حسين من مفوضي الحزب، وتضافرت السيطرة الحزبية التدريجية والمنظمة على آلة الدولة، مع معركة مُعقَّدة من أجل السلطة والمواقع في قيادة البعث، ونتج عن هيمنة صدام حسين علىٰ مواقع السلطة، تهديد مباشر للعديد من أعضاء القيادة، وبدا في ذلك الوقت، أن بروزه كحاكم متفرد أضحى مسألة وقت، إذا أخذنا بعين الاعتبار تدهور صحة أحمد حسن البكر.

الواقع أنه وُجد كثير من القياديين المؤهلين لممارسة درجة من التأثير ضمن عملية اتخاذ القرارات في الحزب والدولة، لكنهم كانوا يخشون قوة صدام حسين، وسيكونون في وضع لا يتمكّنون فيه من حماية أنفسهم.

وانعكس الترابط المتين بين تبعيث وبين تثبيت ركائز صدام حسين؛ في امتصاص القيادة القطرية ضمن مجلس قيادة الثورة المؤلف من واحد وعشرين عضواً والذي أضحى بأعضائه الاثنين والعشرين[١] هيئة غير مستقلة.

اتخذ مجلس قيادة الثورة الموسَّع أول قرار له يقضي بنقل صلاحيات سياسة النفط من وزارة النفط إلى لجنة متابعة شؤون النفط والاتفاقيات، والتي يرأسها صدام حسين بوصفه نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة، وهو بذلك يكون مسؤولاً عن السياسة النفطية، من عملية الاستخراج إلى عملية التسويق.

وأعلن أحمد حسن البكر في (٢٠ شعبان ١٣٩٩هـ/ ١٦ تموز ١٩٧٩م) عشية الذكرى الحادية عشرة لاستلام البعث السلطة عن استقالته من رئاسة الجمهورية لصالح نائبه صدام حسين، أو أنه أُرغم على التخلّي عن منصبه لصالح قريبه لأسباب

(١) كان سعدون غيدان عضواً في مجلس قيادة الثورة، ولم يكن عضواً في القيادة القطرية.

صحية، وقد أدى اليمين الدستورية بعد ذلك مباشرة، وكان ذلك انتقالاً لمراكز القوة الذي أُعِدَّ له بتفصيل دقيق كما كان متوقعاً منذ وقت طويل، وجرى ذلك نتيجة الصراعات الداخلية وهدفها نقل السلطات لصدام حسين لمواجهة المشكلات الداخلية.

وأثنى أحمد حسن البكر في كلمته المتلفزة على صدام حسين ووصفه بأنه أحسن رجل لهذا المنصب، وهنّأه بحرارة، وتمَّ تعيين عزت الدوري، وهو موالٍ لصدام حسين، في منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة[1].

(١) انظر: سلوغلت، وسلوغلت، ص٢٧٣ ـ ٢٨٢.

الفَصْلُ الثَالِثَ عَشَرَ

العــراق
بين عامي ١٩٨٠ ـ ١٩٨٩م

الوضع السياسي في بداية عهد صدام حسين

برزت الأهمية الكاملة لأحداث التغيير بعد أسبوعين، أي في (٤ رمضان ١٣٩٩هـ/ ٢٨ تموز ١٩٧٩م) عندما تمَّ الإعلان عن مؤامرة قام بها رفاق سابقون، خُطِّط لها في سورية، واجهها صدام حسين بقسوة بالغة، فشكَّل محكمة حزبية خاصة من سبعة أعضاء من مجلس قيادة الثورة برئاسة نعيم حداد لمحاكمة المتورطين، كما جرت حملة تطهير دموية، وحالات اختفاء، واغتيالات، ومحاكمات سريعة تبعها إعدامات فورية لكل أولئك الذين لم يوافقوا على السير مع صدام حسين، ولإعطاء مثل ذي دلالة، يكفي الإشارة إلى أن ثلاثة أشخاص فقط من بين المشاركين في انقلاب (١٣٩٨هـ/ ١٩٦٨م) استطاعوا النجاة، وهم: عزت الدوري، وطه ياسين رمضان، وصدام حسين بطبيعة الحال.

تمَّ تبرير التصفيات الجسدية بأنها فرضت بالتتابع قوانين جعلت من صعود صدام حسين، وكذلك بقاءه في السلطة فيما بعد أمراً ممكناً، وفيما يأتي بعض هذه القوانين:

ـ قانون عام (١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م) الذي يقضي بإعدام كل عسكري يمارس نشاطاً سياسياً باستثناء البعثيين.

وقد فتح هذا القانون الباب واسعاً لمطاردة كل العسكريين غير البعثيين.

ـ تعديل المادة ٢٠٠ من القانون نفسه، بتاريخ (١ رجب ١٣٩٨هـ/ ٧ حزيران ١٩٧٨م) القاضي بإعدام كل شخص يحاول إدخال شخص بعثي أو بعثي سابق في حزب أو تنظيم آخر.

أتاح هذا التعديل الفرصة لملاحقة البعثيين المنتسبين إلى جماعة معارضة لصدام حسين، والمعروف أن جميع البعثيين الذين كانوا يعتقدون بأن استقالة صدام حسين من منصبه قد تساعد على وقف الحرب العراقية ـ الإيرانية، أُقيلوا من مناصبهم

وأُعدموا، ومن بينهم عدد كبير من كبار الضباط الذين عُدُّوا مسؤولين عن الإخفاقات في الجبهة.

ـ قانون (١٤ جمادى الأولى ١٤٠٠هـ/ ٣١ آذار ١٩٨٠م) الذي شرَّع إعدام عراقيين متعاطفين مع الحركات الإسلامية.

ـ القانون الذي يقضي بإعدام جميع أعضاء الحركة الكردية العراقية.

لقد أُعدم اثنان وعشرون شخصاً خلال أيام قليلة كان من ضمنهم وزراء وأعضاء في مجلس قيادة الثورة، أمثال: عدنان الحمداني ومحمد عايش ومحمد محجوب وغانم عبد الجليل، كذلك أُعدم عبد الخالق السامرائي الذي كان مسجوناً منذ (جمادى الآخرة ١٣٩٣هـ/ تموز ١٩٧٣م) بسبب اشتراكه في محاولة ناظم كزار الانقلابية.

الواقع أن الكثير ممن أُعدموا كانوا من أكثر مساعدي صدام حسين الحميمين واللصيقين به وبخاصة الحمداني، وقد أبرز ذلك حقيقة أنه حتى أولئك الذين كانوا من المقرَّبين إليه يمكن أن يسقطوا فجأة من مواقعهم، وأصبح واضحاً للجميع بأنه لا تساهل أبداً مع أية محاولة لقيام المعارضة، سواء من داخل الحزب أو من خارجه، والمعروف أنه كان يتم الادعاء في بعض الأحيان بأن هناك خلافاً عقائدياً من نوع ما داخل الحزب.

الصراع العراقي ـ السوري على الزعامة الإقليمية

ورث النظام البعثي في العراق بعد استلامه السلطة، خطّاً يسارياً عمَّن سبقوه، بالإضافة إلى ذلك، كان عليه أن يثبت وجوده تجاه التناقض والرفض العقدي المفروض بسبب وجود نظام بعثي آخر في سورية، كان في مواجهة عنيفة معه، وربما كان الوجود المتجاور لقسمين متعارضين من حركة سياسية واحدة، سبباً وراء خلق أي قسم منهما مشكلات صعبة ومربكة للقسم الآخر، وكان من الصعب على البعث العراقي التراجع أمام الدور السوري في المواجهة العربية ـ الصهيونية، وقد أُجبر على أن يُزايد وبشكل كبير على سورية ليظهر بمظهر الأكثر عروبة وقومية، وربما أكثر بعثية من السوريين، ومع انسحاب مصر التدريجي من الخط العام للسياسات العربية في عهد أنور السادات، فإن المعركة من أجل سورية التي جرت في أوقات متعددة في الخمسينات والستينات بين العراق ومصر، قد ارتدَّت إلى الخلف، واستُبدلت بمعركة خطابية عن الشرعية العقدية بين القسمين البعثيين في بغداد ودمشق.

تعود أسباب الصراع البعثي الداخلي إلى عاملين:

الأول: انقسام حزب البعث على نفسه إلى جناحين: عراقي وسوري، على المستوى القومي، إذ لجأ أعضاء من القيادة القومية للحزب، وعلى رأسهم ميشال عفلق، إلى بيروت في عام (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م) ثم انتقلوا إلى بغداد بعد نجاح الانقلاب البعثي في (ربيع الآخر ١٣٨٨هـ/ تموز ١٩٦٨م)، وأضحى الحزب حزبين بقيادة قومية خاصة بكل من العراق وسورية.

الثاني: تعاظم نفوذ حركة المقاومة الفلسطينية، منذ أواخر الستينات وبخاصة بعد خروج الحركة من الأردن في عام (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م)، وانتقالها إلى بيروت وجنوبي لبنان، وبسبب تبنّي حزب البعث للقضية الفلسطينية كان لا بد أن يسعى كلا الجناحين إلى إيجاد مساحة نفوذ داخل التكتلات الفلسطينية في لبنان[1].

ومنذ أواسط السبعينات، قرَّر العراق ألا يترك المنطقة لسورية، وألا يتركها طليقة في استخدام مياه الفرات، وراحت بغداد تكيل الشتائم لدمشق، وتصف نظامها بـ «بالفاشية» واليمينية والعمالة «للامبريالية»، وكلما قوي الخلاف على مياه الفرات، تصاعدت الحملة بينهما، ففي (صفر ١٣٩٥هـ/ شباط ١٩٧٥م)، استدعت بغداد سفيرها من دمشق ردّاً على ما عدَّته دعماً منها لفصائل المعارضة العراقية، والأكراد، ولا سيما الاتحاد الوطني الكردستاني، وقد أقام مؤسسه جلال الطالباني في دمشق منذ عام (١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م)، وكشفت سورية في (ربيع الأول/ آذار) مؤامرة مدعومة من العراق، تلاها اعتقالات واسعة شملت عسكريين ومدنيين حزبيين، وحشود عسكرية على جانبي حدود البلدين، وتبادلا بعد شهرين إغلاق شركات الطيران والمكاتب التجارية وغيرها.

وأضحى السعي مُلحّاً إلى ساحات تشتبكان فوقها، وأطراف وسيطة تشتبكان بها، فكان لبنان يخدم هذا السعي، وحاول كل من العراق وسورية تعزيز نفوذه في هذا البلد داخل صفوف التنظيمات اللبنانية والفلسطينية عبر تمويل الصحف والمطبوعات، وإقامة المكاتب، وتخصيص الميزانيات، ودعم معارضة الآخر بكل الوسائل.

واندلعت في تلك الأجواء الحرب الأهلية في لبنان في (١ ربيع الآخر ١٣٩٥هـ/ ١٣ نيسان ١٩٧٥م)، فتلبَّدت الأجواء بين البلدين، ووصلت إلى مرحلة اللاعودة، وأخذ كل منهما يمدُّ جسوراً لاستقطاب الحلفاء على الساحة اللبنانية عبر الدعم المادي والمعنوي، وبخاصة الحركة الوطنية، والقوى الوطنية والقومية، ومنظمة الصاعقة ووحدات من جيش التحرير الفلسطيني المرابط في سورية، وجبهات الرفض الفلسطينية.

---

(١) ديب: ص١٩٧ ـ ١٩٨.

وزار صدام حسين لبنان في (ذي الحجة ١٣٩٥هـ/ كانون الأول ١٩٧٥م) لدعم الحركة الوطنية اللبنانية، والمقاومة الفلسطينية، لكن سورية ما لبثت أن سيطرت على الساحة اللبنانية كلها حتى طغى تدخُّلها في لبنان في عام (١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م)؛ على العلاقات الثنائية بين الدولتين البعثيتين، وأضحت بيروت أهم محاور المواجهة الإقليمية بسبب الوجود الفلسطيني فيها، بالإضافة إلى وضعها كمتنفس لأصوات معارضي سورية، وكونها مطبعة للعرب.

وتخوَّفت بغداد من أن الوجود السوري في لبنان من شأنه أن يضع الورقة الفلسطينية ومعها بيروت في يدها، الأمر الذي يؤثر سلباً على وضع العراق السياسي، بالإضافة إلى صراعه معها على الزعامة الإقليمية، لذلك سعت إلى الضغط عليها لسحب قواتها من لبنان.

كانت الغلبة لسورية على العراق في حرب السنتين (١٣٩٥ ـ ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٥م ـ ١٩٧٦م)، وبدا في الأشهر الأولى من الحرب رجحان كفَّة القوى المشتركة اللبنانية ـ الفلسطينية بقيادة كمال جنبلاط وياسر عرفات، والمعروف أن القوات المشتركة هزمت ميليشيا الجبهة اللبنانية في منطقة الفنادق في بيروت، وفي الأسواق حتى المرفأ، فقرَّرت سورية التدخل عسكرياً لوقف الحرب بمباركة دولية، وفرض مبادرتها لحل الأزمة.

وبعد أن تمكَّنت القوات الوطنية والفلسطينية المشتركة من توسيع انتشارها في الجبل؛ دخل الجيش السوري إلى لبنان ليقلب موازين القوى، ويمنع نصراً يسارياً في بيروت، فتحولت المخيمات الفلسطينية في مناطق بيروت الشرقية إلى بؤر محاصرة وبخاصة مخيم تل الزعتر، فأرسل العراق تعزيزات لاقتحام جبهة الشياح ـ عين الرمانة للوصول إلى المخيم المذكور، وحشد جيشه على حدود سورية للتخفيف من الضغط السوري على المخيم، غير أن المخيم سقط في (أواسط ١٣٩٦هـ/ صيف ١٩٧٦م) بعد اثنين وستين يوماً من الحصار والضرب، وسقطت معه آمال العراق في السيطرة على الساحة اللبنانية.

وحاول العراق التخفيف من ثقل الهزيمة ومعاقبة سورية، فبدأ في (ربيع الآخر ١٣٩٦هـ/ نيسان ١٩٧٦م) بشحن كميات من النفط عبر تركيا بلغت نصف الكمية التي كانت تمرُّ عبر سورية، ما حرم الأخيرة من رسوم المرور، وردَّت سورية عبر فرض حصار اقتصادي على العراق، فأغلقت مرافئها وحدودها أمام حركة نقل البضائع من العراق وإليه.

وأعلن صدام حسين في التاريخ المذكور أعلاه عن اكتشاف مؤامرة سورية

لاغتياله، ويبدو أنها كانت وسيلة للضغط على سورية لسحب قواتها من لبنان، فحشد قواته على حدودها الغربية في (جمادى الآخرة/ حزيران) متذرعاً بمهاجمة الكيان الصهيوني عبر الجولان المحتل، وردَّت دمشق متهمة إياه بالسعي إلى غزوها فضلاً عن وقوفه وراء أعمال الشغب فيها، وعندما فشل في الضغط على دمشق كي تسحب قواتها من لبنان، سحب هو قواته من الحدود المشتركة.

وخرج الصراع بين العراق وسورية من نطاق الساحة اللبنانية في (٢ شوال/ ٢٦ أيلول) عندما أقدم مسلحون على اختطاف أربعة أشخاص من فندق سميراميس في دمشق مطالبين بإطلاق سراح سجناء سياسيين في سورية، وبخروج الجيش السوري من لبنان، وأعلن المهاجمون انتماءهم إلى منظمة حزيران الأسود إشارة إلى تاريخ سقوط معاقل الفلسطينيين الموالين للعراق في مخيم تل الزعتر في لبنان والذي اتهم العراق، الجيش السوري بالضلوع فيه، لكن تبيَّن فيما بعد أن هؤلاء ينتمون إلى التنظيم الفلسطيني «مجلس فتح الثوري» الذي يرأسه صبري البنا (أبو نضال) ومركزه بغداد(١).

وابتدأت منذ ذلك الوقت سلسلة من أعمال العنف والاغتيالات طالت بعثيين عراقيين وسوريين، وخُتم العام المذكور بمصرع بعثي عراقي معارض هو أحمد العزاوي، وشنّ هجمات مسلحة ضد السفارتين السوريتين في روما وإسلام آباد، كما استهدفت محاولة اغتيال حافظ الأسد في اللاذقية واغتيال وزير خارجيته عبد الحليم خدام، وانفجار عبوة ناسفة في مطار بغداد قتلت ثلاثة أشخاص وجرحت كثيرين، وأطبقت سورية في لبنان على الأحزاب المقربة من بغداد(٢).

ولم يكن العام التالي (١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م) غير تكرار لسيرة سابقة، اشتباكات بين مجموعات تابعة للطرفين، وزرع متفجرات، ومقتل محمد الفاضل رئيس جامعة دمشق، وتبادلت بغداد ودمشق الاتهامات بافتعالها.

واستغلت سورية دخول قواتها إلى لبنان في (٢٣ ذي القعدة ١٣٩٦هـ/ ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٦م) تحت اسم قوات الردع العربية، فعملت مع حلفائها اللبنانيين والفلسطينيين على القضاء على النفوذ العراقي في لبنان، فتمَّت تصفية الأحزاب والجماعات الموالية للعراق ومنها الجناح اللبناني لحزب البعث العراقي، وتمَّ اغتيال شخصيات عدة سياسية وفكرية ومنها الكاتب الفلسطيني عبد الوهاب الكيالي، والشاعر اللبناني موسى شعيب، وأُجبر من بقي حياً من قيادات هذه الجماعات على الخروج إلى المنفى، كما تَمَّ تفجير مراكز الصحف الموالية للعراق في بيروت مثل

(١) ديب: ص٢٠٣.
(٢) صاغية: ص١٣٥ ـ ١٣٦.

جريدة المحرر وجريدة بيروت، والإجهاز على المقرات والتجمعات المقربة من العراق[1].

وحاولت سورية السيطرة على المقاومة الفلسطينية وضمّها إلى السياسية السورية، فاشتبكت التنظيمات الفلسطينية فيما بينها داخل المخيمات في بيروت والشمال، بين تنظيمات موالية لبغداد (جبهة التحرير العربية) وأخرى موالية لدمشق (الصاعقة).

استمرت المواجهات بين العراق وسورية في العام التالي بعد أن استتب الأمر لسورية على الساحة اللبنانية، فاتّهم العراق سورية بدعم الأكراد في شمالي العراق وبأنها وراء أحداث العنف التي جرت في النجف وكربلاء، فيما اتهمت سورية العراق بأنه وراء تفجيرات حصلت في دمشق وحلب، وأن صدام حسين نفسه كان يُشرف على عقد الاجتماعات وإعطاء التعليمات للجماعات «الإرهابية» قبل توجههم في مهمات تخريبية داخل سورية.

وما جرى من تحقيق الصلح بين مصر والكيان الصهيوني، ووصول حزب الليكود المتشدد إلى الحكم، وانفجار الوضع في لبنان في عام (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م) أشعر السوريين بالرهبة والجد، فعمد حافظ الأسد بفعل تلك التغيرات السياسية في المنطقة إلى التقرب من العراق لمواجهة تداعياتها وبخاصة بعد زوال الجبهة الغربية التي تتولاها مصر في الصراع العربي ـ الصهيوني، فراسل حافظ الأسد، أحمد حسن البكر في (٨ ذي الحجة/ ٢٠ تشرين الثاني) بعد يوم من انتهاء زيارة أنور السادات إلى الكيان الصهيوني، وفي الرسالة التي حملها رئيس الحكومة الليبي عبد السلام جلود، طلب حافظ الأسد نسيان الماضي، وفتح صفحة جديدة، وساهم هذا التقارب في عقد مؤتمر قمة للدول الرافضة للخطوة المصرية في طرابلس الغرب بين (٢٠ ـ ٢٣ ذي الحجة ١٣٩٧هـ/ ٢ ـ ٥ كانون الأول ١٩٧٧م) انبثق عنه «جبهة الصمود والتصدي».

ويبدو أن المزايدة العراقية استمرت ضد سورية، مع حرص بغداد انتزاع دور لها بأي ثمن، فأرادت أن يُعقد المؤتمر في بغداد، وطلبت ما يأتي:

- مقاطعة كاملة مع مصر.
- تحرير الأراضي العربية كافة وليس الجولان فحسب.
- رفضْ سورية لقرارَي مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢ و٣٨٨).
- الانسحاب من لبنان.
- إنشاء جبهة تضم العراق وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير

(١) ديب: ص٢٠٤.

الفلسطينية باستثناء سورية حتى توافق على الانسحاب من لبنان وتخلّيها عن قرارَي مجلس الأمن الدولي.

الملاحظ أن مطالب بغداد ترقى إلى إنشاء جبهة لدول لا حدود لأي منها مع الكيان الصهيوني تسمى «جبهة الصمود والتحرير» بدلاً من «الصمود والتصدي»، وهو طرح لا عقلاني، وعندما أُنشئت الجبهة الأخيرة لم ينتسب العراق إليها.

وحصل تقارب عراقي ـ سوري أكثر جدّيّة عقب توقيع مصر اتفاقية كامب داڤيد في (٢٤ شوال ١٣٩٨هـ/ ١٧ أيلول ١٩٧٨)، وسط مظاهر انهيار الموقف العربي، فعادت العلاقات الطيبة بين البلدين، وفتحت الحدود، وأعطى العراق مساعدات مالية لسورية وأعاد ضخ النفط عبر الأراضي السورية، واشترى كميات كبيرة من البضائع السورية.

واجتمعت قيادة البعث العراقي في (١٣ ذي القعدة/ ١٥ تشرين الأول)، وأعلنت أن الساحة العراقية والساحة السورية، ساحة واحدة في مواجهة العدو الصهيوني، وقرّرت أن تدعو إلى عقد مؤتمر قمة عربي في بغداد لاتخاذ موقف عربي موحد من سياسة النظام المصري.

وقام حافظ الأسد بزيارة الرئيس العراقي في (٢٢ ـ ٢٤ ذي القعدة/ ٢٤ ـ ٢٦ تشرين الأول)، ووقّعا على ميثاق العمل القومي لقيام وحدة الجبهة العربية المشرقية بعد خروج مصر من الصراع العربي ـ الصهيوني، لكن أدَّت عوامل خاصة بصدام حسين إلىٰ إفشال هذا التقارب بين البلدين، إذ خشي أن تؤدي وحدة البلدين إلى تنازل أحمد حسن البكر لحافظ الأسد عن الرئاسة الأولى وإزاحته من الطريق، وعجَّل في الطلاق بين البلدين انقلاب صدام حسين على أحمد حسن البكر واندلاع الثورة الإسلامية في إيران في (ربيع الأول ١٣٩٩هـ/ شباط ١٩٧٩م).

وأرسل حافظ الأسد وزير خارجيته عبد الحليم خدام إلى بغداد لتهنئة صدام حسين باعتلائه سدَّة الرئاسة الأولى في العراق، لكن صدام لم يحسن الضيافة، واستقبل خدام بجفاء، واتّهم سورية بالضلوع في مؤامرة ضد العراق، ويبدو أنه اصطنعها لتصفية دعاة الوحدة من العراقيين.

وشهدت سورية أعمال عنف ومواجهات دموية متصاعدة، فاغتيل حوالي سبعين شخصاً ما بين (رجب وشوال/ حزيران وأيلول) معظمهم من المسؤولين في الدولة والحزب، ثم جرت محاولة لاغتيال حافظ الأسد نفسه.

وانعقد في المقابل المؤتمر العربي الشعبي في بغداد بتاريخ (١٢ شعبان ١٤٠٠هـ/ ٢٦ حزيران ١٩٨٠م)، ظهرت فيه رموز المعارضة السورية، وشارك صلاح الدين البيطار

في أعماله، وقد بدا في إحدى اللحظات أنه يشكل خطراً على النظام السوري بما استقطب من المعارضين، لكنه لم يلبث أن اغتيل في باريس في (٨ رمضان/ ٢١ تموز)، ونُقلت جثّته إلى بغداد ودُفنت فيها، وقام تنظيم أبو نضال باغتيال زهير محسن رئيس منظمة الصاعقة الفلسطينية الموالية لسورية، في فرنسا، واقتحم العراق السفارة السورية في بغداد في (٦ شوال/ ١٨ آب)، وأُعلن عن العثور على أسلحة ومعدّات داخلها.

وقطع العراق علاقاته بسورية في (ذي الحجة/ تشرين الأول) واتهمها بأنها تُزوِّد إيران بالأسلحة، وكانت الحرب قد نشبت مع إيران في (٢٢ ذي القعدة/ ٢٢ أيلول) حيث أعلنت دمشق انحيازها إلى إيران؛ لأنّها وقفت إلى جانب الحقوق العربية[1]، وزادت دعمها للمعارضين العراقيين، وبخاصة الأكراد، الذين وضعت سورية يدها على جناحيهم: البرزاني والطالباني، بالإضافة إلى الحزب الشيوعي العراقي، وأقام حزب الدعوة العراقي وجوداً له في دمشق، كما انعقد فيها مؤتمر الجبهة القومية والديمقراطية العراقية في (٤ محرم ١٤٠١هـ/ ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٠م)، وأجازت سورية صدور مطبوعات عراقية في دمشق للقوى العراقية المعارضة كافة، وأقام الضابط العراقي المنشق حسن مصطفى النقيب في دمشق، وقد سمّى نفسه «قائد الثورة العراقية».

وأعلنت سورية عن إحباط محاولة انقلابية نفّذها عسكريون وإسلاميون هدفت إلى ضرب مقرّ حافظ الأسد في دمشق، ومكاتب حزب البعث بالطائرات، فاعتقلت السلطة عدداً من العسكريين وبخاصة في سلاح الجو وأعدمتهم، واتهمت العراق بالتخطيط للمحاولة وتمويلها، ونشرت الجرائد العراقية الرسمية تفاصيل المحاولة التي لم تظهر في صحف سورية أو لبنانية ما يُرجِّح تورُّط العراق فيها.

وشهد (جمادى الآخرة ١٤٠٢هـ/ نيسان ١٩٨٢م) إعادة إغلاق خط أنابيب كركوك ـ بانياس بين العراق وسورية، فعوّضت طهرانُ، دمشقَ فزوّدتها بنفط إيراني بأسعار دون مستوى السوق[2].

واستمرّت المواجهات على الساحة اللبنانية معظم عقد الثمانينات، وإنْ بوتيرة أخف نظراً لغياب العراق المنهمك في حربه مع إيران، فتم تفجير السفارة العراقية في بيروت في (صفر ١٤٠٢هـ/كانون الأول ١٩٨١م).

لم يتردّد حافظ الأسد في خطابه يوم (١١ جمادى الأول ١٤٠٢هـ/ ٧ آذار ١٩٨٢م) في تحميل العراق مسؤولية أحداث حماة، وجاء الردُّ العراقي بعد أربعة أيام فقط بتأسيس «التحالف الوطني لتحرير سورية» في باريس، ومقرُّ سكريتيريته

(١) ديب: ص٢٠٨. (٢) المرجع نفسه: ص٢٠٩.

الدائمة في بغداد، وهو ما سُمِّي في عام (١٤١١هـ/ ١٩٩٠م) بـ «الجبهة الوطنية لإنقاذ سورية»، وأقدمت دمشق على تفجير مكاتب مجلة «الوطن العربي» اللبنانية الموالية للعراق والتي تصدر في باريس، واتهمت بغداد عملاء سوريين بتفجير سفارتها في بيروت بالتعاون مع إيرانيين.

واندلع القتال في طرابلس في شمالي لبنان في (شعبان ١٤٠٣هـ/ أيار ١٩٨٣م) بين ميليشيات تابعة لسورية بمساندة القوات السورية من جهة وميليشيات التوحيد الإسلامية وحزب البعث العراقي وقوى فلسطينية تابعة لياسر عرفات من جهة أخرى، فكانت حرباً عراقية ـ سورية على أرض لبنان أدارها لبنانيون مع ياسر عرفات المتحالف مع العراق، وانتهت بانتصار سوري آخر.

وما حصل في عام (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م) من اختراق في منطق التلاعب البعثي بالوحدة، في الوقت الذي خضع العراق لضغط إيراني عسكري كثيف وضغوط سياسية عربية وسوڤياتية كي يتقارب مع دمشق؛ رفعت هذه الأخيرة شعار أن الوحدة هي ما يوقف الحرب المدمرة مع إيران.

وبدا لوهلة أن الأمور تتحسَّن في عام (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م) لكن حصلت أحداث أخرى عزَّزت الشكوك، فقد انفجرت عبوة في مكتب «الجمعية العربية ـ الألمانية» المؤيدة للعراق، في برلين الغربية في (١٩ رجب/ ٣٠ آذار)، واتُّهم الإسلامي السوري عدنان سعد الدين، والأمن العراقي بتفجير باصات مزدحمة بالركاب في سورية[1]، وعلى الرغم من ذلك أمكن جمع الرئيسين حافظ الأسد وصدام حسين في أواخر (شعبان ١٤٠٧هـ/ نيسان ١٩٨٧م) في الصحراء الأردنية، وذلك بفضل جهود الملك الأردني حسين وجهود موسكو، ويبدو أن المسائل القديمة تكرَّرت، فطرح حافظ الأسد الوحدة الفورية، مقدِّماً الرئاسة لصدام حسين، الذي دعا بدوره إلى اتِّباع سياسة الخطوة خطوة، ولم يكن أي من الرجلين جدّياً.

وأضحى بوسع العراق بعد توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار مع إيران في (ذي الحجة ١٤٠٨هـ/ آب ١٩٨٨م)؛ أن يتفرغ للجبهة الغربية مع سورية، وأن يثأر منها بالواسطة، وشكَّلت الساحة اللبنانية هذه الواسطة، فقد منح صدام حسين منظمة التحرير الفلسطينية والجماعات اللبنانية المناهضة لسورية، أموالاً ودعماً عسكرياً، فعاد الصراع العراقي ـ السوري على الساحة اللبنانية، وسعت سورية إلى عزل حلفاء العراق، واتهمت الميليشيات التي أقامت علاقات مع حركة فتح الفلسطينية أو مع منظمة التحرير الفلسطينية، بأنها عرفاتية موالية للعراق.

(١) صاغية: ص١٤٤.

وبدأ في الوجود العراقي في لبنان يستعيد سابق مجده (أواسط ١٤٠٩هـ/ نهاية ١٩٨٨م)، ويبدو أن صدام حسين كان مستعجلاً، فلم ينتظر حتى يتمكَّن حلفاؤه اللبنانيون والفلسطينيون، تضميد جراحهم، واستعادة قواهم المشتتة، بل استند على قوى لبنانية أخرى من المسيحيين المعادين لسورية، فقويت شوكة هذه الجماعات، وبخاصة بعد أن استلمت أسلحة من العراق عبر منظمة التحرير الفلسطينية الحليف الآخر للعراق، ودأب صدام حسين وسياسيوه وسفراؤه في اجتماعات الجامعة العربية، على مهاجمة الاحتلال السوري للبنان[١].

ودعم صدام حسين حكومة لبنانية ثانية، معادية لسورية برئاسة قائد الجيش العماد ميشال عون، في حين رَأسَ سليم الحص الحكومة الأولى المعتدلة، واستمر الدور العراقي في لبنان صامداً عقب مؤتمر الطائف الذي كرَّس الدور السوري في لبنان، لكن تبدُّل الأوضاع في المنطقة عام (١٤١٠ ـ ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م)، وضع حدّاً للنفوذ العراقي، فقد اجتاح العراقُ الكويتَ في ذلك العام، وانضمت سورية إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية لتحرير الكويت، وشكَّل هذا التطور السبب الرئيس المباشر لنهاية النفوذ العراقي في لبنان؛ لأن هزيمة العراق على يد التحالف الدولي أدى إلى خسارة كبيرة على الصعيدين العربي والدولي، وكذلك على الصعيد الاقتصادي الداخلي، ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية والفاتيكان أعطيا سورية ضوءاً أخضر لفرض حكومة لبنانية موالية لدمشق في بيروت وإنهاء حالة التمرد التي قادها ميشال عون، فنُفي عون من لبنان، ورفضت القوات اللبنانية المشاركة في حكومة الطائف، وواصلت نشاطها السياسي، ولكن السلطة اللبنانية أنهت وجود القوات اللبنانية، واعتقلت قائدها سمير جعجع عام (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م) بعد سلسلة أعمال أمنية اتُّهمت القوات بالضلوع فيها[٢].

---

(١) ديب: ص٢١٠.

(٢) المرجع نفسه: ٢١١.

الحرب العراقية ـ الإيرانية

(حرب الخليج الأولى)

المسار التاريخي للعلاقات العراقية ـ الإيرانية

وضع الطرفان العراقي والإيراني سيلاً من الأدبيات السياسية والكتابات والاتهامات المتبادلة المتعلقة بالحرب بينهما التي اندلعت في (١٢ ذي القعدة ١٤٠٠هـ/ ٢٢ أيلول ١٩٨٠م) والتي يمكن تصنيفها كجزء من مسار تاريخي، اتسم بالصراع السياسي والعسكري في مختلف المراحل التاريخية، وكان الفرس يتعمدون خلق مبررات للصراع مع العرب تحت ذرائع شتى، ولم يستطع الدين الإسلامي بقوة مبادئه وتعاليمه السمحة أن يُخفِّف من حدَّة العداء والتقريب بين الطرفين، وأخذ الفرس منذ أن دخلوا في الإسلام تحت ضغط القوة يتخذون منه وسيلة لإضعاف العرب والتشكيك في التاريخ العربي، وتشويه طابعه[١].

وتميزت الحقبة بعد ظهور الدولة الإسلامية ـ العربية في الجزيرة العربية بسرعة الفتح العسكري والسياسي وإزاحة النفوذين الفارسي والرومي البيزنطي من المنطقة، وحاول العرب إبعاد وسائل العنف والرهبة عن مجال الاعتقاد الديني والتأكيد على استبعاد الحرب الدينية كوسيلة لتغيير العقائد ونشر الدين[٢].

ترتَّب على موقف الدولة الإسلامية هذا، أن تقرَّرت للشعوب المنضوية تحت راية الدولة، حرية الاعتقاد الديني، ولم يضطهد العرب من لم يدخل في دينهم، لكن الفرس أرادوا أن يُصبح الإخاء الديني الذي قرَّره الدين الإسلامي إطاراً لتعايش الديانات المتعددة؛ ثغرة لتحطيم وحدة الأمة القومية[٣]، وتحويل الجزر البشرية غير المسلمة، بل وبعض المذاهب الإسلامية؛ إلى سبل للتجزئة، ومراكز جذب للتفتيت القومي.

---

(١) نبهان، ذياب: دراسة في العداء الإيراني للعرب، بحث في كتاب الأبعاد والاستراتيجية للحرب العراقية ـ الإيرانية، ص١٤٣.

(٢) عمارة، محمد: الإسلام والوحدة القومية، ص١٤.

(٣) المرجع نفسه: ص١٩.

ولا شك بأن استعراضاً موجزاً للسياسيات الإيرانية عبر التاريخ الإسلامي يبدو ملحّاً للوقوف على العداء الإيراني للعرب بعامة وللعراق بخاصة، بوصفه البوابة الغربية للولوج إلى العالم العربي، ويكفي أن نذكر الحركات المعارضة التي ظهرت في فارس في العصر العباسي كالمزدكية والمانوية والخراسانية، من أتباع أبي مسلم الخراساني وغيرها، والتي مثّلت ارتداداً لدعاتها وأنصارها عن الإسلام، وحملت تعصّباً قومياً، وكذلك الدور الخطير الذي قام به البرامكة في بغداد والأقاليم الشرقية من أجل السيطرة على مقاليد الأمور، وإدارة دفّتها، في عهد هارون الرشيد (١٧٠ ـ ١٩٣هـ/ ٧٨٦ ـ ٨٠٩م) الذي قضى عليهم، وكذلك تعاون الفرس مع المغول في مهاجمة بغداد في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي.

الواقع أن الحرب العراقية ـ الإيرانية لم تكن حدثاً مفاجئاً في العلاقات بين العراق وإيران، ويشكل العراق بحكم موقعه الجغرافي البوابة الشرقية للولوج إلى العالم العربي، كما يشكل مشروع حرب مستمرة للدفاع عنها بسبب تركيبه الجغرافي، وعلى الرغم من الاختلافات المهمة في الثقافة السياسية والمذهبية، فإن كل محاولة للوقوف على حقيقة الصراع ينبغي أن تنطلق من الجغرافية السياسية التي تحدد العوامل التي تتحكم بسياسة كل منهما، الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى القضايا الدينية.

يتألف العراق من مستطيل سهلي، يبدأ من الزاب الصغير في الشمال الشرقي وبلدة روّاح في الشمال الغربي وصولاً إلى الخليج العربي، ويمتد ليشمل الكويت على ساحل الخليج العربي الغربي، ومنطقة الأهواز على الساحل الشرقي حيث تشكل امتداداً طبيعياً له، غير أن الحدود الدولية تقطع جزءاً من زاوية المستطيل الجنوبية ـ الشرقية، ما يعني إلحاق الأهواز بإيران.

وهكذا نشأت في وجه العراق مشكلتين سياسيتين في تاريخه المعاصر هما: علاقته بإيران، وعلاقته بالكويت، وتبرز هاتان المشكلتان أو تختفيان تبعاً لتطور الأوضاع السياسية في كل منهما، وتمحور النزاع بينهما حول مناطق الحدود، وإذ لم يتفق الطرفان العراقي والإيراني على مدار تاريخهما على حدود معترف بها، كانت مناطق الحدود العراقية الشرقية مسرحاً للنزاع، بدءاً من الشمال الشرقي (منطقة السليمانية)، مروراً بالمنطقة الوسطى (قصر شيرين)، وصولاً إلى الجنوب الشرقي (المحمَّرة وشط العرب)، وأثارت هذه المنطقة الأخيرة وما زالت تثير أكبر قدر من الخلاف بين الطرفين، علماً بأن المناطق الثلاث، محور النزاع، هي مناطق «استراتيجية» وحيوية لكل منهما:

عسكرياً: بفعل أن منطقة السليمانية الجبلية تُشرف على شمالي العراق، ويقع ممرُّ

كراند في منطقة زُهاب في الوسط، وتُشكل السيطرة عليه تهديداً مباشراً لإيران.

تجارياً: بفعل أن منطقة المحمَّرة وشط العرب تتحكمان بمدخل الخليج العربي الشمالي وبطرق الملاحة.

تميَّز الوضع على الحدود العراقية ـ الإيرانية بالنزاع المستمر، وبالحرب التي تضعف وتقوى منذ انتقال مركز القوة في منطقة الشرق الأدنى إلى أيدي العثمانيين في بداية القرن السادس عشر الميلادي، وذلك نتيجة الأطماع الفارسية المتجددة في الأراضي العربية، وأدَّت القضايا الدينية دوراً آخر في تفجير الأوضاع، وكان أحد مطالب إيران في العهد العثماني تأمين سلامة الحجاج الإيرانيين الذاهبين إلى الأراضي المقدسة في الحجاز وإلى العتبات المقدسة في العراق، والمعروف أن المسألة المذهبية كانت تثير حساسيات بين رعايا الدولة العثمانية السنّيَّة، ورعايا إيران الشيعة، ثم إن مسألة دفن رفاة الإيرانيين في العتبات المقدسة تبعاً للفكر الشيعي، شكَّلت عقدة بين البلدين، وسعى الإيرانيون كلما لاحت لهم الفرصة، إلى فرض مذهبهم على أهل العراق.

وكانت الدولة الصفوية والأُسر الحاكمة التي تلتها في إيران تعتدي باستمرار على الحدود الشرقية للعراق بخاصة، ودول الخليج العربي بعامة، بهدف الحصول على مكاسب إقليمية.

وعمدت إيران إلى نقض جميع الاتفاقيات التي كانت تعقدها مع الدولة العثمانية لإعادة تنظيم العلاقات الحدودية، وتثبيت الحدود؛ لأن الالتزام بالاتفاقيات واستقرار المنطقة، كان يعني في نظر الحكام الصفويين، التخلي عن الأطماع والرغبة في التوسع، والسيطرة على ثروات المنطقة، والمعلوم أن إيران نقضت خلال مدة الحكم العثماني للعراق ست عشرة معاهدة للسلام، ففي عام (١٠٤٩هـ/ ١٦٣٩م) وُقِّعت اتفاقية زُهاب بين الدولتين الصفوية والعثمانية تمَّ فيها الاتفاق على الحدود بينهما، ومع ذلك استمرت إيران في احتلال بعض المناطق خارج خط الحدود من أملاك الدولة العثمانية، وتفجَّرت نزاعات الحدود بين الطرفين في عام (١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م)، ثم وقَّع الطرفان اتفاقية أرضروم الأولى في عام (١٢٣٨هـ/ ١٨٢٣م)، ومع ذلك استمر الخلاف، واشتدت النزاعات التي هدَّدت بنشوب حرب بينهما.

وورث العراق عن السلطنة العثمانية بعد أن أضحى دولة مستقلة بعد الحرب العالمية الأولى، الاتفاقيات الخاصة بالحدود، وآخرها بروتوكول عام (١٣٣١هـ/ ١٩١٣م)، ومحاضر لجنة تخطيط الحدود في العام التالي.

كان من المتوقع عدم حصول خلاف بشأن تلك الحدود بين العراق وإيران

موضوع تلك الاتفاقيات والبروتوكولات، لكن إيران أعلنت عدم التزامها باتفاقيات الحدود بين البلدين، ونفَّذت سلسلة من الاعتداءات والتدخل المسلح في شط العرب، مثل احتلال المخافر على الحدود العراقية وحراستها بالقوة المسلحة، والتجاوز على العراق في مياه الأنهار المشتركة؛ وكانت موضوع شكوى العراق إلى عصبة الأمم عام (١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م)، وقد أوصت العصبة بحلِّ النزاع عن طريق المفاوضات المباشرة، وسُوِّي هذا النزاع بعقد معاهدة الحدود بين البلدين في (٢٤ ربيع الآخر ١٣٥٦هـ/ ٤ تموز ١٩٣٧م) والتي استمرت حتى (١ صفر ١٣٨٩هـ/ ١٩ نيسان ١٩٦٩م) عندما ألغتها إيران، وكانت قد احتلت الشاطئ الشرقي لشط العرب وإمارة المحمَّرة العربية التابعة للعراق، في ظل الحكم البريطاني لهذا البلد.

وشرع شاه إيران محمد رضا خان (١٣٦٠ ـ ١٣٩٩هـ/ ١٩٤١ ـ ١٩٧٩م) عقب إلغاء الاتفاقية بالقيام باستعدادات عسكرية واسعة وتصعيد العداء الفارسي ضد العرب، ودفعه كرهه للعرب وغريزته التوسعية إلى احتلال الجزر العربية الثلاث في عام (١٣٩١هـ/ ١٩٧١م)، وهي أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، ومساندة التمرد في شمالي العراق، وحشد جيوشه على حدود هذا البلد، وراح يستفز السفن العراقية التجارية والعسكرية داخل المياه الإقليمية العراقية في شط العرب ليفرض على العراق حرباً شرسة في عامي (١٣٩٤ ـ ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥م) لتحقيق أهداف عدة، أهمها تجزئة العراق عبر دفع حركة التمرد الكردية إلى العصيان المسلح، ورفض كل صيغ الحل السلمي التي قدمها العراق للمسألة الكردية، بما يضمن القضاء على الثورة، وإعادة ترتيب الأوضاع السياسية في الخليج العربي، وارتبط تنفيذ هذا المشروع بالسياسة الصهيونية ـ الأميركية بتفتيت المنطقة إلى كيانات عنصرية، وقد عدَّت الدوائر الصهيونية هذا المدخل ضرورياً لتهيئة ظروف وعوامل من خلال شاه إيران تُعزِّز القواعد العسكرية الأجنبية، والبحث عن قواعد جديدة، وحشد القوى في الخليج العربي لاستخدامها عند الضرورة. لكن مؤامرة الشاه فشلت نتيجة الإصرار العراقي في القضاء على الجيب الكردي، وتعرَّض المشروع الثلاثي إلى انتكاسة كبيرة.

وكنتيجة حتمية لازدياد التدخل الإيراني في شؤون العراق الداخلية، قدَّم العراق مذكرة خطِّيَّة في (١٩ محرم ١٣٩٤هـ/ ١٢ شباط ١٩٧٤م) إلى الأمم المتحدة للنظر في الاعتداءات الإيرانية على العراق وسيادته في أراضيه ومياهه، وبعد عرض الموضوع على مجلس الأمن اتخذ في (٦ صفر/ ٢٨ شباط) توصية بموجب القرار رقم ٣٤٨، طلب فيها من السكرتير العام للأمم المتحدة متابعة موضوع النزاع، وتعيين ممثل شخصي له يقوم بزيارة المنطقة ويقدِّم تقريراً عن المشكلة، فعيَّن

ويكمان مونيوز السفير المكسيكي ممثلاً له، فزار بغداد وطهران، واستمع إلى آراء المسؤولين فيهما، ثم قدَّم تقريراً إلى السكرتير العام للأمم المتحدة في (٢٣ ربيع الآخر/ ١٦ أيار)، بيَّن فيه أن الطرفين اتفقا على:

وقف إطلاق النار الذي اتخذه مجلس الأمن في (١٢ صفر/ ٧ آذار)، وسحب قواتهما العسكرية المتمركزة في مناطق الحدود، وتهيئة الجو للبدء في المفاوضات، والامتناع كلياً عن القيام بأية أعمال عدوانية، وتحديد مكان ومستوى المفاوضات المباشرة من أجل تسوية جميع القضايا المتنازع عليها، وجرت مباحثات تمهيدية في استانبول بين (٢٣ رجب ـ ١ شعبان/ ١٢ ـ ١٨ آب)، وعلى الرغم من كل ذلك استمر شاه إيران في محاولاته التدخل في شؤون العراق الداخلية، وفَرْض سيطرته المادية والمعنوية على منطقة الخليج العربي، وإثارة النزعات المذهبية والعنصرية في العراق.

وفي مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) في الجزائر، توسَّط المجتمعون لحل النزاع العراقي ـ الإيراني المزمن، وجرت مفاوضات بين صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وشاه إيران، انتهت باتفاقية الجزائر في (٢٢ صفر ١٣٩٥هـ/ ٦ آذار ١٩٧٥م)[1]، وتركَّزت حول قضيتين أساسيتين، هما:

ـ إنهاء المساعدة الإيرانية للجيب الكردي في الشمال.

ـ تخطيط الحدود البريَّة في شرق العراق، والنهريَّة في شط العرب بشكل نهائي.

حدَّدت الاتفاقية خط منتصف النهر في شط العرب الحدود بين الدولتين حسب عمق مجرى قاع النهر، وتشكل حوالي سبعين كيلومتراً فقط، واستمر النزاع على المساحة الباقية التي تبلغ مائة كيلومتر تقريباً، ولم تأخذ الاتفاقية مصالح سكان المنطقة بعين الاعتبار، لذلك كان من الطبيعي أن لا تكون مقبولة نسبياً من كلا الطرفين، وعلى الرغم من ذلك، فقد حقَّقت إيران كسباً فورياً مباشراً إثر دخول الاتفاقية حيِّز التنفيذ، إذ أضحى وضعها في شط العرب بمثابة الشريك في السيادة على جزء منه، ووافقت في مقابل ذلك على التخلي عن الأراضي المتنازع عليها، ووقف الدعم للتمرد الكردي في الشمال الذي يقوده الملا مصطفى البرزاني.

وتمَّ تشكيل لجنة مشتركة من الطرفين قامت بتثبيت الحدود على الأراضي، على طول الحدود العراقية ـ الإيرانية، كما شكَّلت لجنة مشتركة أخرى لإدارة شؤون الملاحة في شط العرب، لكن تعطلت إجراءات تسليم الأراضي فيما بعد بسبب

(١) انظر نص الاتفاقية في: العربي، ص٢٥٠ ـ ٢٥١ وثيقة رقم (٢).

الظروف التي كان يعيشها النظام الإيراني عامي (١٣٩٨ و١٣٩٩هـ/ ١٩٧٨ و١٩٧٩م).

تكمن أهمية اتفاقية الجزائر في أن العراق ولأول مرة منذ سنوات كثيرة لم يعد بحاجة لأن يشغل نفسه بشكل جدي بضمان أمنه على حدوده الشرقية، واستمرت علاقاته مع إيران حسنة على مدار الأربع سنوات اللاحقة وحتى سقوط الشاه في (١٦ صفر ١٣٩٩هـ/ ١٦ كانون الثاني ١٩٧٩م)، عندما غادر طهران إلى الخارج عقب قيام مظاهرات حاشدة ضد حكمه في قم ومشهد ما لبثت أن عمَّت مختلف المدن الإيرانية، نظَّمها آية الله الخميني من منفاه في فرنسا وأعوانه في الداخل، وبعد نجاح الثورة وهروب الشاه، عاد الخميني إلى طهران في (٣ ربيع الأول ١٣٩٩هـ/ ١ شباط ١٩٧٩م) وتسلَّم الحكم بعد عشرة أيام معلناً قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، وسقوط الملكية.

ولا بد من أن هذا الحدث الإيراني قد عجَّل في انتقال السلطة في بغداد إلى صدام حسين، وهو الأشد تصميماً على مواجهة أي عدوان تقوم به إيران، وبخاصة أن الخميني كان يعادي نظام البعث في العراق بعد حملته على الشيعة ومؤسساتهم الدينية، وإبعاده شخصياً عن العراق في (ذي القعدة ١٣٩٨هـ/ تشرين الأول ١٩٧٨م)، والمعروف أنه كان مستقراً في النجف منذ عام (١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م).

مقدمات الحرب العراقية ـ الإيرانية

استبشر العراق خيراً بالسلطة الجديدة في إيران التي أنهت نظاماً قامت سياسته على العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق والعالم العربي، وقدَّم العراق التهاني للشعب الإيراني متمنياً للنظام الجمهوري الجديد فرصاً أفضل لتعزيز دور إيران في إقامة أوثق علاقات الصداقة وحسن الجوار مع العراق بخاصة والدول العربية بعامة.

وعبَّر العراق في مناسبات عديدة عن نيَّته الحسنة من أجل تحقيق تعاون مثمر في مختلف المجالات مع النظام الإيراني الجديد، ويبدو أنه كان يُقابل بنوايا غير مخلصة، حيث استهدف النظام الجمهوري في إيران تفتيت الروابط القائمة بين البلدين، وتأزيم الموقف بشكل خطير بينهما.

الواقع أن الثورة الخمينية واستلام الخميني مقاليد الأمور في إيران، أحدثا خللاً في التوازن الإقليمي بفعل:

ـ المناداة بفكرة الجامعة الإسلامية بديلاً عن القومية العربية.

ـ محاولة تصدير الثورة إلى دول الخليج العربي.

وذلك على الرغم مما تعانيه إيران من مشكلات أهمها:

ـ تعدد القوميات في الداخل الإيراني.

ـ تراجع التأييد الشعبي للثورة بين العديد من فئات الشعب بسبب الصراع على السلطة، وانتشار البطالة، وتردي الوضع الاقتصادي.

ـ الصعوبات الكثيرة التي يواجهها الموقف السياسي، وبخاصة مع الدول الغربية، وتخوف الاتحاد السوفياتي من انتشار عدوى الثورة الخمينية إلى الجمهوريات الإسلامية الجنوبية الواقعة تحت النفوذ السوفياتي.

ـ ارتكاب الثورة الخمينية خطأً جسيماً بتصفية القيادات العسكرية ذات الخبرة بحجة ولائها للشاه السابق، ما أدى إلى تراجع مستوى التدريب وصيانة المعدات، وأضحت القوات المسلحة الإيرانية بوضع سيئ، وهو ما أغرى صدام حسين بدخول الحرب على أمل أن يُحقِّق انتصاراً سهلاً على النظام الإيراني الجديد.

ـ لجوء الثورة الخمينية إلى تشكيل قوات جديدة لتحل محل القوات النظامية، أطلقت عليها اسم الحرس الثوري الإيراني، الأمر الذي كان له تأثير سلبي على الروح القتالية للجيش وعلى الانضباط العسكري.

ـ توقُّف الولايات المتحدة الأميركية عن إمداد إيران بقطع الغيار والذخائر للأسلحة الأميركية التي كان الشاه قد اشتراها قبل الثورة، فساءت أوضاع القوات الجوية بشكل ملحوظ، وانخفض عدد الطائرات ف ـ ١٤ والفانتوم الصالحة للاستخدام، كما ساء موقف البحرية الإيرانية، وكل أسلحة القوات المسلحة.

ـ بروز صراع عنيف داخل الحزب الجمهوري الإسلامي، أكبر التنظيمات السياسية في إيران بين الجناحين الديني والمدني، انتهى بانتصار الجناح الأول، الذي افتقد إلى الخبرة في إدارة الأزمات.

ـ ظهور بوادر تمرُّد بين الأقليات عندما ابتدأت الحرب، أثَّر على الجبهة الداخلية الإيرانية[1].

مهَّد صدام حسين لدخول الحرب ضد إيران عبر خطوات عدة، أهمها:

على الصعيد الداخلي: تخلَّص من كل مراكز المعارضة السياسية المنظمة والتي قد تُعارض حربه ضد إيران، وقام بتصفية عدد كبير من رفاقه البعثيين لينفرد باتخاذ القرار، كما عمل على تهدئة الأقليات وكَبح جماح الأكراد والشيعة، واستغل موارد النفط والدعم المادي الذي حصل عليه من دول الخليج؛ في تنفيذ خطة طموحة في مجال تدعيم القوات المسلحة، وتنفيذ الكثير من المشاريع الطموحة لبناء بنية أساسية

---

(١) أبو غزالة، المشير عبد الحليم: الحرب العراقية ـ الإيرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨، ص٦١.

ضخمة وصناعات كبيرة، لإقناع الشعب العراقي بمشروعية الحرب، وبدأ حملة إعلامية مركَّزة ومنظَّمة لاستثارة الوطنية العراقية وتذكيرها بالحقوق التاريخية للعراق في شط العرب والأهواز وبعض المناطق الأخرى، والتحذير من الخطر الفارسي على العراق والعالم العربي، مستغلاً احتلال إيران للجزر الثلاث، والتعاون الإيراني ـ الصهيوني العسكري، وأن إيران تسعى إلى إنشاء امبراطورية شيعية فارسية على حساب الأمة العربية(١)، وعمل على تزويد القوات المسلحة العراقية بقدر كبير من الأسلحة والمعدات الحديثة معظمها من الاتحاد السوڤياتي، وبعضها من الغرب، ولم يجد صعوبة في توفر التمويل الذي اعتمد على: استخدام موارد العراق النفطية والدعم الخليجي الذي قدَّمته تلك الدول وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والكويت، واستعان بعدد من الخبراء السوڤيات والفرنسيين والباكستانيين في تدريب القوات العراقية وفي مجال صيانة الأسلحة والمعدات وإصلاحها(٢).

على الصعيد العربي: عمل صدام حسين على تدعيم علاقاته بدول الخليج العربية، وبخاصة السعودية، ليضمن مساعدتها له مالياً واقتصادياً في هذه الحرب، ومع الأردن بوصفه العمق الاستراتيجي للعراق، ومن جهتها، فقد خشيت الدوائر الحاكمة في دول الخليج العربية من احتمال تصدير الثورة الخمينية إليها، وبخاصة أنها تضم بين مواطنيها عدداً من الشيعة، الأمر الذي دفعها إلى تقديم الدعم المالي لصدام حسين.

على الصعيد الدولي: عمل صدام حسين على تدعيم علاقاته بالغرب مالياً واقتصادياً وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية، وتمثَّل ذلك في قيام دول غربية كثيرة في دعم الصناعة العسكرية العراقية، واستغلال توتر العلاقات الأميركية ـ الإيرانية، وبدا أمام الرأي العام الغربي أنه يقف في وجه المدِّ الثوري الخميني، ومنعه من تهديد المصالح الغربية وبخاصة الأميركية في الخليج العربي، واستمرت في الوقت نفسه علاقته الحسنة بالاتحاد السوڤياتي، وحصل منه على احتياجاته لتدعيم القوة العسكرية العراقية.

نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية

توترت العلاقات بين العراق وإيران بسرعة كبيرة بسبب إعادة إحياء المعركة القديمة حول الجزر الخليجية الثلاث، واتهم كل طرف الطرف الآخر بمحاولة تقويض سلطته، فأشار الحكام العراقيون إلى المناشدات الإيرانية للشيعة العراقيين

(١) أبو غزالة: ص٥٩.
(٢) المرجع نفسه: ص٥٩ ـ ٦٠.

لإسقاط النظام، وبخاصة حزب الدعوة السرّي برئاسة محمد باقر الصدر، واتَّهم الحكام الإيرانيون حكام العراق بأنهم يُحرِّضون على التمرد في الأهواز، واستدعوا قيادة الملا مصطفى البرزاني وأولاده، وأعوانه من الولايات المتحدة الأميركية، وسمحوا لهم باستخدام الأراضي الإيرانية كمنطلق لتهديد العراق، وسهَّلوا لهم عمليات التسلل وتنفيذ أعمال تخريبية، مثل تسميم مصادر المياه والثروة السمكية، وإثارة الفتن الدينية المذهبية والعنصرية، وارتكاب أعمال السلب والنهب في المناطق الحدودية.

وتزايد التوتر خلال عامي (١٣٩٩ ـ ١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠م) وبخاصة بعد أن أبدى الحكام الإيرانيون رغبتهم في تصدير الثورة الإسلامية إلى العراق والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي.

وارتبط التصعيد السياسي والإعلامي بتصعيد عسكري على الحدود، فتسبَّبت غارة جوية عراقية في (رجب ١٣٩٩هـ/ حزيران ١٩٧٩م) بمقتل ستة أشخاص، وعلى الرغم من الاعتذار الرسمي عن ذلك بعد أسبوع، استمر حصول مثل هذه الحوادث بانتظام خلال الخمسة عشر شهراً اللاحقة، وكانت تحصل يومياً تقريباً ما بين (ربيع الأول وذي القعدة ١٤٠٠هـ/ شباط وأيلول ١٩٨٠م).

وجرت مظاهرات صاخبة في (١٦ رجب ١٣٩٩هـ/ ١٢ حزيران ١٩٧٩م) خارج السفارة العراقية في طهران ضد حكم البعث في العراق، ومن جهته حذَّر العراق إيران بأن عليها أن تراجع اتفاقية الجزائر وتتخلَّى عن الجزر الثلاث، وأن تقيم حكماً ذاتياً لأقلياتها العربية والكردية والبلوشية.

وهيأت إيران المناخ السياسي والعسكري الداخلي للحرب، ودفعت الأمور باتجاهها، إذ أعلنت التجنيد العام، وأغلقت الأجواء الإيرانية، ورحَّلت طائراتها المدنية إلى باكستان، ودفعت بتعزيزات عسكرية إلى مناطق الحدود، وقام طيرانها العسكري بطلعات جوية فوق الأراضي العراقية، كما شهد شط العرب ومياه الخليج العربي حشوداً بحرية إيرانية، وتحرُّشات بالسفن التجارية العراقية.

عدَّ العراق هذا التصعيد وتلك الانتهاكات خرقاً لاتفاقية الجزائر، فقرَّر إلغاءها في (٧ ذي القعدة/ ١٧ أيلول)(١) على أن تعود العلاقة القانونية في شط العرب إلى ما كانت عليه قبل عقد الاتفاقية مع كل حقوق التصرف بالسيادة العراقية الكاملة عليه، وتمكَّنت القوات العراقية منذ (١٢ ذي القعدة/ ٢٢ أيلول) من تحرير الأراضي العائدة

(١) انظر نص الخطاب الذي ألقاه صدام حسين في الجلسة الاستثنائية للمجلس الوطني العراقي، وألغى بموجبه اتفاقية الجزائر، في العربي ص٢٥٢ ـ ٢٦٤ وثيقة رقم٣.

للعراق وفقاً لاتفاقية الجزائر، مثل منطقة زين القوس وسيف سعد، ومخافر العراق الحدودية، وتمادى صدام حسين حين حاول بلوغ مضيق هرمز في محاولة للسيطرة على الأهواز والجزر العربية الثلاث: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، ويبدو أن محاولة تحرير الأهواز كانت توجهاً تكتيكياً أملته ظروف الحرب.

ونهضت إيران للدفاع عما عدَّته حقاً لها، فأغلقت مضيق هرمز، وتابعت الحرب لإسقاط صدام حسين وبسط نفوذها على العتبات المقدسة لدى الشيعة في العراق، والنجف والكاظمية وكربلاء.

أحداث الحرب العراقية ـ الإيرانية[1]

شغلت الحرب العراقية ـ الإيرانية حيزاً مدته ثماني سنوات (١٤٠٠ ـ ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨م)، وشملت البرَّ والبحر والجو، تخلَّلها معارك طاحنة على جبهات القتال الحدودية، واستنزاف للطاقات، وقصف المدن والمنشآت الاقتصادية والنفطية في عمق الأراضي الإيرانية، بالإضافة إلى ناقلات النفط، وتبادل الطرفان الانتصارات والهزائم.

كان إغراء الحصول على مكاسب محتملة تنجم عن نصر سريع على إيران، رؤية غير واقعية «استراتيجياً» من جانب صدام حسين، إذ لا يمكن حتى في وضع عدم الاستعداد للحرب من جانب القوات المسلحة الإيرانية أن تُغيِّر الحقائق الديموغرافية والجغرافية، فتعداد سكان إيران يبلغ ثلاثة أضعاف عدد سكان العراق، ومساحتها نحو أربعة أضعاف مساحته، وتبعد طهران عن بغداد مسافة ثمانمئة وخمسين كيلومتراً، منها ستمئة وخمسين كيلومتراً داخل الأراضي الإيرانية، ويشترك البلدان بخط حدود يبلغ طوله ألف وثلاثمئة كيلومتراً، ومن غير المحتمل أن تنهض سورية لدعم العراق، وأما الأردن فغير قادر على تقديم أكثر من دعم محدود.

وعلى الرغم من كل الصعوبات تمكَّن العراق من الإبقاء على نجاحه حتى (منتصف ١٤٠٢هـ/ربيع ١٩٨٢م) وذلك بفعل الاحتياطي من العملات الصعبة من جهة والاستقرار الداخلي من جهة أخرى.

قد يكون من المفيد تقديم توصيف لمجرى الحرب بشكل موجز، فقد توتَّرت العلاقات السياسية والعسكرية بين البلدين بعد إعلان صدام حسين إلغاء اتفاقية الجزائر، فاندلع القتال الفعلي، وجرت بين (ربيع الأول ـ ذي القعدة ١٤٠٠هـ/ كانون الثاني ـ أيلول ١٩٨٠م) حوادث حدودية واعتداءات وانتهاكات، وجرى هجوم عراقي

(١) انظر: سلوغت وسلوغت، ص٣٣٦ ـ ٣٤٣، ٣٥٠ ـ ٣٥٣.

ضد إيران في (١٤ ذي الحجة/ ٢٤ تشرين الثاني)، وبدا انتصار العراقيين واضحاً، إذ تمكنوا في (بداية ١٤٠١هـ/نهاية ١٩٨٠م) من حصار خرَّمشهر، وبنوا جسراً لهم عبر نهر كارون، وأجبروا السكان المدنيين على إخلاء مدنهم الواقعة في جنوب غربي إيران وبخاصة في الأهواز، وعلى الرغم من ذلك، نجحت القوات الجوية الإيرانية في تدمير منشآت الصناعة النفطية في منطقة البصرة، إلى درجة لم يعد العراق بقادر على تصدير النفط من حقوله الجنوبية.

وأخرج الإيرانيون العراقيين من عبادان في (ذي القعدة ١٤٠١هـ/ أيلول ١٩٨١م)، وكان صدام حسين قد عرض وقفاً لإطلاق النار بمناسبة شهر رمضان، لكن الإيرانيين رفضوا العرض.

وشنَّت القوات المسلحة الإيرانية هجوماً بين (جمادى الآخرة ـ رجب ١٤٠٢هـ/ نيسان ـ أيار ١٩٨٢م) على القوات العراقية المحاصِرة لخرمشهر ونجحت في فك الحصار عنها، وفشلت القوات العراقية في السيطرة على سنوسنكرد، وبدأ الإيرانيون بدفع العراقيين نحو الحدود الدولية، خلال الأشهر اللاحقة، لكن العراق احتفظ بقوات قليلة العدد غربي دزفول وحول قصر شيرين، واخترقت القوات الإيرانية في (رمضان ١٤٠٢هـ/ تموز ١٩٨٢م) جبهة القتال ووصلت إلى مشارف البصرة فيما عُرف بمعركة شرق البصرة، وتمكَّن العراقيون من منعهم من التقدم أبعد من ذلك، وفي (أوائل ١٤٠٣هـ/ خريف ١٩٨٢م)، انتقلت العمليات العسكرية إلى الجانب العراقي من الحدود، وتركَّزت هناك، وقد نتج عن ذلك أمران:

الأول: أضحى بإمكان صدام حسين أن يظهر نفسه بمظهر المدافع، ويدعو إلى التكتل ضد تهديد الغزو الخارجي.

الثاني: لم يعد الاتحاد السوڤياتي بقادر على أن يبقى بمعزل عن الأحداث، فاستأنف توريد الأسلحة إلى العراق، ويبدو أن لهذا التغيير علاقة بالحملة التي شنَّتها إيران ضد حزب تودة الموالي للاتحاد السوڤياتي، ومالت الولايات المتحدة الأميركية إلى دعم العراق ضد إيران.

وحصل العراق في عام (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) على طائرات عسكرية من فرنسا، لكن بدا أن صدام حسين غير راغب في القيام بضربة حاسمة ضد منشآت النفط في جزيرة فرج بفعل أنه تعرَّض لضغط دول الخليج العربي لكي يمتنع عن الهجوم على الجزيرة، بسبب التهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز أمام ناقلات النفط.

وجرى في (١٥ جمادى الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٧ شباط ١٩٨٤م) هجوم إيراني وحرب المستنقعات، وأعاد العراق علاقاته السياسية مع الولايات المتحدة الأميركية في (١

صفر ١٤٠٥هـ/ ٢٧ تشرين الأول ١٩٨٤م)، والمعروف أن العلاقات بين البلدين كانت مقطوعة منذ عام (١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م).

كان العراق منذ (ربيع الأول ١٤٠١هـ/ كانون الثاني ١٩٨١م) في وضع الدفاع، وغير قادر على شنِّ هجوم جدّي على إيران، باستثناء المحاولة الفاشلة للسيطرة على شاهراني في (جمادى الأولى ١٤٠٣هـ/ آذار ١٩٨٣م)، وبدا أنه لم يكن باستطاعة أي طرف حسم الحرب في ميدان المعركة، واستقرا في تعزيز مواقعهما داخل الأراضي العراقية للسنتين والنصف التاليتين، أي إلى عام (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

وأضحت الحرب دولية منذ عام (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، عندما بدأ الجانبان مهاجمة ناقلات النفط في الخليج العربي، واستمرت حرب الناقلات بشكل متقطع طوال عامي (١٤٠٤ ـ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥م).

واستناداً إلى تقرير الأمم المتحدة الذي نُشر في (رجب ١٤٠٦هـ/ آذار ١٩٨٦م)، والذي أعدَّته لجنة تحقيق دولية، فقد استخدم العراق الغازات السامة ضد القوات الإيرانية في المنطقة المحيطة بعبادان، ويبدو أن لذلك علاقة بتجنب هزيمة محتملة.

وشنَّ الإيرانيون في شهري (جمادى الآخرة ـ رجب ١٤٠٦هـ/ شباط ـ آذار ١٩٨٦م) هجوماً على الفاو عبر شط العرب، واستولوا عليه، وعلى الرغم من هذا الاحتلال لم يكن هناك أي تقدم داخل العراق.

ويبدو أن الخسائر الهائلة التي تكبَّدها الطرفان حتى (أواخر ١٤٠٦هـ/ منتصف ١٩٨٦م) قد خلقت وضعاً متوازناً، فخندق الطرفان في مواقعهما من دون أن تبدو نهاية منظورة للحرب، وبدأ عبء دعم العراق مالياً يؤثِّر على المملكة العربية السعودية والكويت، وإذ فشل مؤتمر الأوبك في (صفر ١٤٠٦هـ/ تشرين الأول ١٩٨٥م) في التوصل إلى اتفاق مُرْضٍ لتوزيع الصادرات النفطية بين أعضاء المنظمة؛ قرَّرت المملكة العربية السعودية زيادة صادراتها النفطية بمعزل عن المنظمة، الأمر الذي أدَّى إلى تراجع أسعار النفط من سبعة وعشرين دولاراً للبرميل الواحد عام (١٤٠٥ ـ ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م) إلى خمسة عشر دولاراً للبرميل الواحد في (أواسط ١٤٠٦هـ/ بداية ١٩٨٦م)، وذلك في محاولة لإرباك الاقتصاد الإيراني، والتخفيف عن العراق.

وقاد التأثير المتراكم لهذه التطورات إلى تحول رئيس في الحرب، فبدأ الجانبان القيام بمحاولات جديَّة لتدمير منشآت تصدير النفط، كلٌّ لدى الطرف الآخر، وقام العراق بهجمات متكررة على الناقلات الإيرانية، وقد فرضت المخاوف من انهيار العراق، على جيرانه العرب أن يدعموه وبخاصة بعد الهجوم الإيراني على البصرة

في (جمادى الأولى ـ جمادى الآخرة ١٤٠٧هـ/ كانون الثاني ـ شباط ١٩٨٧م)، وبعد حرب المدن التي رافقت هذا الهجوم، أضحت الحرب تعني المنطقة كلها، لذا أدَّى التدخل السعودي والكويتي في الحرب، وشعور الغرب بأن مصالحه باتت مُهدَّدة؛ إلى تدويل القضية، وشعرت الكويت بعد الهجوم الإيراني على الفاو بأن الإيرانيين باتوا قريبين جداً منها، وهذا مما لا يُريح الكويتيين، فوضعت الحكومة الكويتية قواتها على أهبة الاستعداد، واتخذت موقفاً إعلامياً مؤيداً للعراق، ما عرَّض ناقلاتها النفطية لهجمات الإيرانيين، واضطرت إلى طلب الحماية البحرية من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، فاستجابتا لطلبها.

وكان مجلس الأمن الدولي قد أصدر في (٢٣ ذي القعدة/ ٢٠ تموز ١٩٨٧م) قراراً حمل الرقم ٥٩٨، دعا فيه إلى وضع نهاية للحرب، ووعد بتشكيل لجنة لتحديد الطرف المعتدي. قَبِل العراق القرار، وماطلت إيران في الموافقة عليه، وقد اعتقدت بأنها لا تزال قادرة على توجيه ضربة شديدة للعراق والاستمرار في احتلال أراضٍ عراقية، فقامت في (رجب ١٤٠٨هـ/ آذار ١٩٨٨م) بشنِّ هجوم على شمالي العراق بمساعدة الأكراد، واحتلت مدينتي حلبجة وخرمل، وردَّت القوات العراقية بقصف المدينة الأولى، واستردَّ العراق الفاو ومهران في الشهر التالي.

وبحلول هذا الوقت ضعفت المقاومة الإيرانية بشكل واضح، وشكَّل إسقاط طائرة ركاب مدنية إيرانية بواسطة طراد أميركي في (١٦ ذي القعدة ١٤٠٨هـ/ ١ تموز ١٩٨٨م) إحباطاً للحكومة الإيرانية، وفقدت إيران عبر سلسلة من التراجعات العسكرية، تقريباً، كل الأراضي العراقية التي كانت تحتلها، ما دفع الخميني إلى الإعلان عن موافقته على وقف إطلاق النار وقبول قرار مجلس الأمن الدولي المذكور من دون أية شروط، في (٥ ذي الحجة ١٤٠٩هـ/ ٢٠ تموز ١٩٨٨م)، وتبعه صدام حسين في (٢٢ ذي الحجة/ ١٦ آب)، وحقَّق هذا هدفه بإعادة السيطرة على شط العرب.

كانت محصلة الخسائر أربعمئة ألف قتيل إيراني، وثلاثمئة ألف قتيل عراقي، عدا آلاف الجرحى وخسائر ضخمة بمليارات الدولارات.

عوامل أثَّرت على سير الحرب العراقية ـ الإيرانية[1]

أثَّرت عوامل عدة داخلية وخارجية، سياسية وعسكرية واقتصادية وبشرية، في تحديد مسار القتال وإدارة الحرب، وتتضمَّن هذه العوامل مزايا وعيوب في الوقت نفسه.

(١) انظر: أبو غزالة، ص٦٣ ـ ٦٧.

• عوامل التأثير الداخلية المتعلقة بالعراق

- استقرار سياسي وعسكري أفضل من إيران، وقيادة موحدة تحت إمرة قائد صلب هو صدام حسين.
- علاقات جيدة مع جيرانه، وتطوير مجالاته التجارية مع الخارج.
- تنوع مصادر السلاح من الشرق والغرب.
- اعتماده على الخبرة الأجنبية بنسبة أقل من إيران، كما تمتَّع بقاعدة إدارية أكفأ مما كان لدى إيران.
- احتياطات مالية كبيرة.
- مستوى معيشة مرتفع نسبياً، وخطة تطوير اقتصادية جيدة، ونجاح في تطوير البنية الأساس وشبكات الطرق.
- دعم مالي من دول الخليج العربي، ودعم عسكري محدود من دول عربية أخرى.

لكن شاب الجبهة العراقية بعض السلبيات نذكر منها:

- تفاؤل مفرط في إمكان التغلب على إيران بسهولة بوصفها دولة ضعيفة وممزقة، واعتقاد القيادة العراقية، أن الإيرانيين العرب سيثورون ضد نظام الخميني، ويقفون إلى جانب العراق، وأن الحرب هي أسرع وسيلة لتبوُّء مكان القيادة في الخليج العربي.
- افتقار العراق إلى العمق الحيوي، فصادرات نفطه تعتمد على منفذ ضيِّق على الخليج العربي، وعلى خط أنابيب يمرُّ عبر سورية وتركيا، وهما هدفان مُعرَّضان للتأثير السياسي، وأعمال التخريب والتدمير.
- إقدام القيادة السياسية ـ العسكرية على تصفية القادة والضباط الأكفاء بحجة الأمن أو عدم الانتماء للرئيس صدام حسين أو لأسباب أخرى كثيرة.
- محدودية إرسال البعثات العسكرية إلى الخارج للتدريب والإطلاع على الفنون العسكرية الحديثة، ما أثَّر على نظام القيادة.
- انتقال العراق في بداية الحرب من التسلح من الشرق إلى التسلح من الغرب، الأمر الذي أثَّر نسبياً على تدريب القوات والاستخدام الجيد للمعدات.
- ضعف نظام الاستخبارات والاستطلاع وعدم تطويره.
- ضعف وسائل الإنذار المبكر وأسلوب التعاون بين أجهزة الجيش.
- التوتر القائم بين الطوائف العراقية.

• عوامل التأثير الداخلية المتعلقة بإيران

- العمق الحيوي، فالمدن الرئيسة ومعظم المنشآت النفطية المهمة تقع على مسافات بعيدة عن خط الحدود الملتهب.
- وجود جيش نظامي كان الشاه قد أعدَّه قبل قيام الثورة الإسلامية، وامتلاكه لبعض نظم التسليح الأميركي المتطور.
- وجود قوة «ميليشيا» مسلحة نصف مدرَّبة، مساندة للجيش مثل حزب الله والحرس الوطني، وقد نجحت في استمرارية تأمين العنصر البشري.
- الروح الثورية العالية، التي بثَّها الخميني في نفوس الشعب الإيراني.

لكن القوات الإيرانية واجهت بعض الصعوبات في بداية الحرب على الأقل، نذكر منها:

- تراجع الولايات المتحدة الأميركية النسبي عن تصدير الأسلحة إلى إيران، وهي المورد الرئيس للسلاح الإيراني وبخاصة قطع الغيار.
- إن العقائدية العدائية ومهاجمة القوى الكبرى وبعض الدول العربية، عزلت إيران عن العالم، ودفعت تلك الدول إلى تأييد العراق.
- التدخل العقائدي والسياسي المستمر في شؤون القوات المسلحة النظامية، بما في ذلك إنشاء فئة جديدة من القادة الدينيين لهذه القوات؛ الأمر الذي أدَّى إلى ارتكاب أخطاء تكتيكية وتعبوية.
- الصراع المستمر على النفوذ بين القوات النظامية وقوات الحرس الثوري.
- النقص الشديد في صفوف الضباط وضباط الصف بعد أن تمَّ القضاء على الكثير من هؤلاء بعد سقوط الشاه؛ الأمر الذي أدَّى إلى ضعف في سلسلة القيادة.
- ضعف النظام الإداري، الذي أدَّى إلى حرمان القوات المسلحة من استخدام ما لديها من مخزون، من المعدات والأسلحة وقطع الغيار، بشكل جيد.
- اعتماد القوات المسلحة الإيرانية قبل الحرب على العنصر الأجنبي في مجالات التأمين الفني والحيوي، مثل الصيانة والإصلاح والتدريب والتخطيط وغير ذلك، وقد غادروا إيران عقب نشوب الثورة وسقوط الشاه؛ الأمر الذي أثَّر سلباً على الكفاءة الفنية والقتالية.
- ارتفاع عدد الفارّين من الخدمة العسكرية والذي وصل إلى حوالي ٦٠٪ من حجم الأفراد، وعجز الحكومة الإيرانية عن تجنيد أعداد كبيرة لتحلَّ محلَّ الفارّين.
- استمرار مشكلات الأمن الداخلي، وبخاصة فيما يتعلق بالأقليات، ما خلق الكثير من الصعوبات أمام الحكومة الإيرانية.

• عوامل التأثير الخارجية

كان العالم ينقسم قبل اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية إلى ثلاثة أقسام: العالم الرأسمالي الغربي، والعالم الشيوعي، والعالم الثالث (الدول النامية)، وأدركت مختلف الدول بعد الحرب العالمية الأولى أهمية النفط كمصدر حيوي للطاقة، وأهمية تأمين مصادره، واستقرار أسعاره، ونُظِر إلى منطقة الشرق الأوسط بعامة، وإلى منطقة الخليج العربي بخاصة على أنهما من أغنى مناطق العالم بهذه المادة، ما أضفى عليهما أهمية كبيرة بالنسبة للدول الكبرى، فأضحتا محوراً للصراع الدولي بكل أبعاده وأهدافه، وتمثَّل ذلك في الاهتمام الشديد للقوى الدولية في التواجد العسكري، ومحاولة استقطاب دول المنطقة، والسعي للحصول على قواعد وتسهيلات في أراضيها، لتأمين أهدافها وخدمة مصالحها.

وثمّة ثلاثة مواقف خارجية تُعبِّر عن واقع هذه القوى في تعاملها مع الحرب، وتتوزع بين مُعبِّر عن مشاعر الأسى تجاه أحد الطرفين، ومُتشفٍّ سراً من الطرف الآخر، ومتخوِّف من التصعيد الذي لا بد أن يُخلِّف نتائج دولية خطيرة.

واستفادت القوتان الكبيرتان، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوڤياتي، من دوريهما في هذا الاستمرار الذي تراوح بين النشاط السياسي الذي يؤدي بدوره إلى تقوية العلاقات الثنائية مع دول المنطقة، وبين الحضور العسكري الذي تحوَّل إلى واقع في مياه الخليج العربي، لكن بدا بعد أربع سنوات من الحرب أن واشنطن وموسكو لا تملكان مفاتيح القدرة الكاملة ولا بواعث الرغبة الحقيقية لجهة وضع حدٍّ نهائي للحرب؛ لأن النزاعات الإقليمية تأتي في المرتبة الثانية أو الثالثة في النزاعات العالمية، وعملت هاتان القوتان وبدرجات متفاوتة على فرض ضوابط التوازن العسكري بين طرفي النزاع، بهدف إطالة أمد الحرب، وتأمين استمرار لائحة المصالح عبر ديمومة ظاهرة التوتر الحادِّ بين البلدين المتحاربين، أما القوى الأخرى المتمثلة بأوروبا، فقد أيَّدت ظاهرياً على الأقل الوصول بمنطقة الشرق الأوسط إلى شاطئ الاستقرار، لكنها كانت أقل قدرة على أداء دور فاعل في هذا الخصوص. وتَمَّ تحقيق الحلم الإيراني في عهد الشاه بعد تجميد الدور المصري واحتوائه عبر اتفاقيات كامب داڤيد؛ بأداء دور الشرطي في منطقة الخليج العربي للانتفاع من موقع إيران الدقيق والحساس في حسابات القوى الكبرى، إذ إنه يُشكِّل العمق الحيوي للاتحاد السوڤياتي من جهة، وأحد أهداف الحضور الأميركي من جهة أخرى، الذي ينظر إلى هذه البلاد من خلال تواجده على مسرح الخليج العربي، الذي يُعدُّ بدوره بمثابة صمام الأمن الاقتصادي للعالم الغربي بعد

الصدمة النفطية عام (١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م)، وقد تطورت هذه النظرة السياسية عبر منحيين:

الأول: تجميد النزاع العراقي ـ الإيراني من خلال اتفاقية الجزائر عام (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م).

الثاني: تجميد النزاع المصري ـ الصهيوني من خلال اتفاقيات كامب داڤيد عام (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م).

ومع ذلك استمر التوتر في منطقة الخليج العربي، وذلك بفعل خمسة عوامل:

الأول: تعدُّد القوى المتحكمة في المنطقة المتضاربة المصالح.

الثاني: خروج الضوابط من أيدي دول المنطقة ضمن لعبة تأثيرات القوى الخارجية.

الثالث: التأثير الذي تمارسه الدولتان الكبيرتان لملء الفراغ الذي أحدثه خروج البريطانيين من المنطقة.

الرابع: عدم تجانس السكان.

الخامس: أضحت المنطقة خط اتصال بين العالم الصناعي وبين الدول الآسيوية النامية.

وأدَّى تغييب الدور المصري منذ أواخر السبعينات إلى إعطاء سورية حضوراً يفوق حجمها الإقليمي الحقيقي، حيث ستؤدي الدور المساند لطهران مقابل تزويدها بالنفط والمساعدات المادية، واتخذت طهران من الموقف السوري غطاء لإدامة الحرب من جهة، وتحويل الموقف إلى رأس جسر يعمل على تصديع العالم العربي تجاه هذه الحرب من جهة أخرى، وتفاهم الجانبان على حضور إيراني في لبنان عبر تنظيمات مسلحة (حزب الله).

ويبدو أنه لا يمكن النظر إلى الدور السوري مجرداً من امتداداته الإقليمية والدولية.

وينطبق ذلك على دول الخليج العربية، فبفضل اندلاع هذه الحرب أمكن قيام مجلس التعاون الخليجي في أوائل الثمانينات، وضمَّ ست دول غنية ومحدودة الكثافة السكانية.

وبعد مرور خمس سنوات على اندلاع المعارك أعربت المملكة العربية السعودية عن حسن نواياها تجاه إيران، من خلال زيارة وزير خارجيتها سعود الفيصل إلى طهران في (شعبان ١٤٠٥هـ/أيار ١٩٨٥م) وأبدت استعدادها لتزويدها بما تحتاجه من المنتجات النفطية بسبب تعرض مصافيها وموانئها المعدَّة للتصدير لضربات الطيران

العراقي، غير أن كثيراً من الدول العربية أدركت أنه لا يجوز التفريط بعراق قوي خشية أن يصيبهم ما أصاب الطرفين من مؤامرات زجَّتهما في أتون حرب مستعرة، كما أن التقارب السوري ـ الإيراني اصطدم باحتلال إيران منطقة الفاو في (جمادى الآخرة ١٤٠٦هـ/ شباط ١٩٨٦م)، وقد شكَّل نقطة البداية للانطلاق إلى العمق العراقي باتجاه الخليج العربي، وبداية تصدير الثورة.

وراهنت دول الخليج العربية على علاقاتها مع أميركا من أجل توفير مظلة حماية لها من نيران الحرب وبخاصة المملكة العربية السعودية، أما تواطؤ الدولتين الكبيرتين فلم يعد يحتمل الأخطاء، فالولايات المتحدة الأميركية ذات الوجوه المتعددة قد تصرفت منذ اندلاع الحرب في ضوء مصالحها المتداخلة مع مصالح الصهيونية في المنطقة، فعملت على إطالة أمد الحرب من واقع منع الدولتين المتحاربتين من توسيع دائرتها، وطمأنت في الوقت نفسه أصدقاءها الخليجيين ضد أي مخاطر محتملة، وطالبت بضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز الذي تسيطر عليه إيران، وراحت تتهيأ لإرسال قوات التدخل السريع لحماية نفط الخليج في حال تعرُّضه للخطر. وقد جاءت هذه المداخلة إثر حصول حادثين:

الأول: سقوط الحكم البهلوي في إيران، وقد شكَّل الشرارة لإشعال الحرب من واقع محاولة خلق المتاعب في وجه الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

الثاني: دخول الاتحاد السوڤياتي إلى أفغانستان.

وسجَّل عام (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م) غياب شرطي الخليج الذي كان متمثلاً بالشاه، لكن جرى تعويض ذلك بالحضور المباشر نسبياً عبر إيجاد خطوط اتصال مع القاعدة العسكرية في جزيرة دييغو الإيرانية، ومع ذلك بدأ الأميركيون يشعرون بخطر المضاعفات المحتملة التي يمكن أن تفرزها الحرب.

وحرص الطرفان الأميركي والإيراني على الاستفادة من دروس الماضي، لكن توريد السلاح إلى إيران استمر منذ اندلاع الحرب، وكشفت الخطوط المتشعبة التي تصل واشنطن بطهران عبر الفضيحة الأميركية المعروفة باسم إيران غيت، سياسة ريغن تجاه إيران، وهي امتداد لسياسة أسلافه، وترى واشنطن في إيران قاعدة متقدمة لمصالحها المختلفة، ولها أولية على تركيا وباكستان، وستعمل ما بوسعها لحمايتها مهما تصاعدت حدة الحرب الإعلامية بين الطرفين، ولم تنقطع خيوط الاتصال بين واشنطن وطهران حتى في ذروة أزمة الرهائن في أوائل الثمانينات، وينبغي أن تظل إيران أقوى من العرب، وهذه من الثوابت الأميركية التي لا تزال قائمة منذ أيام أيزنهاور.

وتكفي الإشارة إلى أن الأقطار العربية المطلَّة على الخليج العربي اضطرت منذ بداية الحرب إلى رصد ما يقارب ثمانين مليون دولار ثمناً لصفقات أسلحة، كان للولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية، منها، ما يقارب ٩١٪.

وكمستفيد رئيس من الازدهار النفطي، كان للحكومة العراقية كل ما تحتاجه من مال لصرفه على الدفاع، وخلال عقد السبعينات والثمانينات، تموَّن العراق دفاعياً من عدد كبير من الدول، يبلغ العشرين دولة، من بينها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية، وفرنسا، وشملت الأسلحة التقليدية وغير التقليدية.

وكانت وكالة المخابرات المركزية ووكالة المخابرات الدفاعية في الولايات المتحدة الأميركية، شديدتا الحرص على ضمان ألا يخسر العراق الحرب، والواضح أن تزويد الطرفين المتحاربين بالأسلحة، يضمن التوازن وعدم تفوق طرف على آخر، وإدامة أمد الحرب، وهو الهدف «الاستراتيجي» للولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية.

وعندما اندلعت الحرب فرض الاتحاد السوڤياتي حظراً على تزويد العراق بالسلاح بسبب مهاجمته إيران، لكنه كسر هذا الحظر في (صفر ١٤٠٣هـ/ تشرين الثاني ١٩٨٢م) عندما لاح أن العراق على شفير الانهزام، فزوَّده بالصواريخ والدبابات والمدرعات والمروحيات المزودة بالسلاح، وأسلحة أخرى.

- **التأثير الاقتصادي على الحرب العراقية ـ الإيرانية**

شكَّلت قدرات كل من العراق وإيران لتعبئة الاقتصاد في خدمة الحرب عاملاً رئيساً في مساره، والواضح أن معدَّلات الإنفاق على المجهود العسكري لكل من البلدين تُعدُّ مؤشراً مهماً، فقد كان العراق قادراً على تغيير نسبة الإنفاق العسكري التي كانت لصالح إيران بنسبة ثلاثة إلى واحد قبل الثورة، لتتحول إلى صالحه بعد سقوط الشاه مباشرة، وتمكَّن من المحافظة على تفوقه طوال مدة الحرب، ولعل مردُّ ذلك يعود إلى المساعدات العربية وليس إلى التخطيط العراقي.

وثبت من مسار أحداث الحرب أنه لولا الدعم المالي الضخم الذي قدَّمته دول الخليج العربية إلى العراق، ولو لم تكن القدرات العسكرية والاقتصادية الإيرانية في حالة سيئة، بالإضافة إلى رغبة طهران في تحسين علاقاتها مع الغرب والشرق؛ لحقَّقت هذه الأخيرة نصراً على العراق، مع الإشارة إلى أنها أنفقت أكثر مما أنفقه العراق على المجهود العسكري وتشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن إيران واجهت صعوبات كبيرة في تعبئة اقتصادها، وتتقاطع الدولتان في تأثير الحرب السلبي على

قدراتهما الاقتصادية وفي تصدير النفط، واضطرتا للتضحية بالكثير لمواجهة الإنفاق العسكري[1].

● تأثير القوة البشرية في الحرب العراقية ـ الإيرانية

عبَّأت الدولتان العراقية والإيرانية قوتهما البشرية منذ بداية الحرب، وهو أمر حيوي، وفازت العراق في هذا المجال بسبب تضعضع الوضع الإيراني الداخلي إثر قيام الثورة، ووفقاً للمؤشرات الديمغرافية، كانت لإيران ميزة كبيرة في مجال القوة البشرية، غير أن العراق سدَّ حاجته إلى القوة البشرية باستيراد العمالة الأجنبية، وقد ساعدته كثيراً في حربه مع إيران، مع الإشارة إلى أن النسبة وصلت إلى حوالي ثلاثة ملايين نسمة، وجنَّد العراق أعداداً كبيرة من هؤلاء وصل إلى حوالي ثلاثين ألف نسمة؛ ما منحه ميزة التفوق في القوة البشرية، إلا أنه فقدها بعد ذلك بين عامي (١٤٠١ ـ ١٤٠٤هـ/ ١٩٨١ ـ ١٩٨٤م) بسبب حمَّى الثورة في إيران، والتي مكَّنتها من زيادة القوة البشرية العاملة في القوات المسلحة والحرس الثوري، ثم وازن العراق بعد ذلك هذا التفوق.

وافتقرت إيران إلى نظام جيد للتأثير الفني والإداري، الذي يُمكِّنها من الاستخدام الأمثل للقوة البشرية، فقد واجهت صعوبات كبيرة في استخدام المتطوعين، ولم تتمكَّن من تحقيق النجاح المطلوب في هجماتها التي جاءت محدودة، كما تكبَّدت خسائر بشرية فادحة في قوات الحرس الثوري الضعيفة التدريب والفقيرة التسلح، وزاد سوء مستوى الخدمات الطبية الإيرانية من ارتفاع عدد الوفيات بين الجرحى[2].

موقف شيعة العراق في الحرب العراقية ـ الإيرانية

عندما عاد الخميني إلى طهران منتصراً، بدأ عراقيون شيعة يرفعون أصواتهم تأييداً لثورته ضد نظام بلدهم، والواضح أن إيران دأبت منذ سقوط الشاه على توجيه حملات دعائية تدعو العراقيين للقيام بانقلاب ضد حزب البعث الحاكم في العراق، وقدَّمت الدعم المادي والأسلحة لعناصر داخل العراق، وحرَّضت العراقيين الشيعة على القيام بمسيرات ومظاهرات في مناطقهم واغتيال شخصيات عراقية رسمية، قابلها صدام حسين بحملة تأديبية ضد الشيعة.

وبدا الزعيم الشيعي محمد باقر الصدر وكأنه يتحدث باسم الخميني، مجاهراً بالولاء له، ويخاطبه بولي أمر المسلمين بعامَّة، فعدَّ صدام حسين ذلك خيانة

(١) أبو غزالة: ص٦٨ ـ ٧٠.
(٢) المرجع نفسه: ٧٣ ـ ٧٥.

للوطن، فطلب منه التراجع عن أقواله، فلم يفعل، وتمادى عندما أخذ يُهاجم صدام حسين بأسلوب الخميني نفسه.

وتحوَّل نداء المعارضة الشيعية في تلك المدة من المطالبة بالمشاركة في الحكم إلى هتاف للخميني وإلى قيام الجمهورية الإسلامية في العراق، وصدرت فتوى علمائية بتحريم العضوية في حزب البعث، وردَّ صدام حسين بسجن وإعدام عدد كبير من الشيعة.

وما جرى في (١٥ جمادى الأولى ١٤٠٠هـ/أول نيسان ١٩٨٠م) من محاولة فاشلة قامت بها عناصر من حزب الدعوة لاغتيال طارق عزيز في جامعة المستنصرية ببغداد، وهو نائب رئيس مجلس الوزراء وعضو مجلس قيادة الثورة، ردَّ صدام حسين عليها بضرب حزب الدعوة، وحظر نشاطه، واعتقل المئات من أتباعه، ثم هاجم النجف واعتقل محمد باقر الصدر وشقيقته أمينة بنت الهدى، وأعدمهما، ما أثار الشيعة في جنوبي العراق، فخرجوا في مظاهرات احتجاجاً على مقتل الشخصيتين الشيعيتين، ففتحت قوى الأمن النار على المتظاهرين، فأصابت واعتقلت الآلاف.

وفرَّ كثيرون من رجال الدين الشيعة إلى طهران مصحوبين بعائلاتهم وأتباعهم، كان من بينهم محمد باقر الحكيم الذي أسَّس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وانضوت تحت لوائه فئات شيعية عدة معارضة لحكم صدام حسين.

وعندما باشر صدام حسين هجومه على إيران، وبدا أنه ممسك بزمام المبادرة العسكرية، أتبعه بهجوم على الشيعة العراقيين قمعاً وتهجيراً، الأمر الذي ضاعف العنف؛ لأن التنظيمات الشيعية وبعضها حديث النشأة؛ كمنظمة العمل الإسلامي، شرعت القيام بأعمال تفجير ضد منشآت حكومية، لا سيما الأمني منها والحزبي، كذلك حاولت اغتيال صدام حسين وطارق عزيز، مكررة بعد عامين محاولة اغتيال الأول[1].

وهكذا فشل النظام الإيراني في إثارة شيعة العراق ضد حكم صدام حسين، وأثبتت أحداث الحرب العراقية ـ الإيرانية ولاءهم للعراق تحت ضغط القوة، واضطر الإيرانيون إلى تبديل «استراتيجيتهم» في السنة الأولى من الحرب، من إثارة شيعة العراق للثورة على الحكم إلى محاولة احتلال العراق وتصدير الثورة الإسلامية[2].

وشكَّلت العناصر الشيعية معظم عديد الجيش العراقي الذي صدَّ الهجوم الإيراني

(١) صاغية: ص١١٤.
(٢) ديب: ص١٧٦.

داخل الأراضي العراقية في عام (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، وأضحى الإيرانيون العدو الذي يحاربه العراقيون من دون تمييز بين سنّي أو شيعي[1].

ويبدو أن حزب الدعوة لم يركن إلى الهدوء خلال الحرب، وجدَّد محاولاته القيام باغتيال رموز السلطة، من ذلك أنه قام بمحاولة لاغتيال وزير الإعلام لطيف ناصيف الجاسم في (١٧ جمادى الآخرة ١٤٠٢هـ/ ١٢ نيسان ١٩٨٢م)، وردَّت الحكومة العراقية بحملة اعتقالات واسعة وإعدامات في صفوف عناصر الحزب، كما قامت عناصر من حزب الدعوة في نهاية العام الميلادي المذكور بمحاولة اغتيال صدام حسين انتقاماً لمقتل زعيمهم محمد باقر الصدر وشقيقته، وقد جرت المحاولة أثناء زيارة صدام حسين لبلدة الدجيل الواقعة بين بغداد وتكريت، وأسفرت عن مقتل وجرح عدد من مرافقيه، ومقتل ثمانية من المهاجمين، فهاجم بعد نجاته البلدة ودمَّرها واعتقل المئات من سكانها، ونقل من بقي منهم إلى مكان آخر ليعيشوا في منازل بناها لهم، وطارد قادة حزب الدعوة في كل مكان[2].

لكن مع التراجع العسكري الذي ظهر على جبهات القتال في عام (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م) تبدّلت «الاستراتيجية» المتبعة، فأبدى صدام حسين رغبة غير معهودة في استقطاب الشيعة، وبخاصة أن أغلبية عناصر الجيش كانت منهم، وأخذ يؤكد على إسلامية نظامه، وأن الرسالة التي يُبشِّر بها حزب البعث في شعاره هي الإسلام، ونسب نفسه إلى الإمام علي، كما راح يُكرِّر مع باقي المسؤولين زياراته إلى النجف وكربلاء[3].

وأدَّت سنوات الحرب العراقية ـ الإيرانية إلى تدهور عميق في وضع شيعة العراق، فتزعزع مركزهم الديني، وتوقف كل النشاط الشيعي، وانتقلت المرجعية الدينية إلى قم في إيران، ورُدَّ كل تعبير عن خصوصية شيعية إلى تآمر إيراني مُفترض يتصيد به الفرس العرب، ولا يقوم بتآمر كهذا إلا أعداء العروبة أو المطعون في عروبتهم، أو من تحركهم أهداف طائفية[4]، كما ذكرنا.

الواقع أن الحرب العراقية ـ الإيرانية كانت كارثية على شيعة العراق، ففضلاً عن القمع والملاحقة، أضعف انتقال المرجعية إلى إيران موقع النجف وكربلاء واقتصادهما، وغدا بفعل التهجير والترحيل، جزء أساسي من القرار الشيعي العراقي في يد طهران، ولا يعني ذلك أن الشيعة كلهم سلَّموا زمام أمورهم لرجال الدين، وأنهم غدوا يسيرون في ركاب إيران.

(١) ديب: ص١٧٦.
(٢) المرجع نفسه: ص١٧٦ ـ ١٧٧.
(٣) صاغية: ص١١٤ ـ ١١٥.
(٤) ديب: ص١٧٧.

موقف الأكراد في الحرب العراقية ـ الإيرانية

كان العراق حتى عام (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م) يسيطر على جانبي شط العرب قرب البصرة، وكان شاه إيران آنذاك، يسعى لإشباع رغبة إيران التوسعية في تلك المنطقة، فاتفق مع الولايات المتحدة الأميركية على القيام بعمل مشترك يُحقق أطماعهما عبر إثارة الأكراد في شمالي العراق، والذي من شأنه زعزعة الحكم العراقي وإجباره على التنازل عن منطقة شط العرب لإيران.

شكَّل الاتفاق بين الدولتين الإيرانية والأميركية خطراً على العراق كدولة، وعلى الأكراد كقضية استخدمها الجانبان لتحقيق مآربهما، وفعلاً ضايقت انتفاضة الأكراد الحكم العراقي، ودفعته للاستجابة لمطالب إيران، فكانت اتفاقية الجزائر في العام المذكور أعلاه التي تنازل العراق بموجبها عن السيادة على الضفة الشرقية لإيران[1].

وأوقفت الولايات المتحدة الأميركية دعمها للأكراد في اليوم التالي لتوقيع الاتفاقية، وسحب الشاه قواته من الأراضي العراقية، وأغلق الحدود الإيرانية في وجه الأكراد الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة مباشرة مع الحكم العراقي.

وشنَّ صدام حسين هجوماً على الأكراد، وقضى على حركتهم بعد ثلاث سنوات من القتال، وحاول الملا مصطفى البرزاني من دون جدوى طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأميركية، واضطر بعد أن أدرك عمق المؤامرة على الأكراد، أن يصدر أوامره إلى مقاتليه بوقف القتال خشية من الإبادة، وغادر العراق إلى الولايات المتحدة الأميركية، وأسفر الهجوم العراقي عن مقتل سبعة آلاف كردي وتهجير مئتي ألف مواطن كردي، وإقامة منطقة عازلة خالية من الأكراد، ونقل الحكم العراقي مئات الآلاف من الأكراد لإسكانهم بجوار المدن وفي مناطق أخرى[2].

وعاد مسعود وإدريس ابنا الملا مصطفى البرزاني إلى شمالي العراق عقب نشوب الثورة الإيرانية في عام (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، وأعلنا تأييدهما لها، وهنّآ الخميني، ودعماه ضد حكم البعث في العراق.

لم يكن الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البرزاني، يُشكل آنذاك أي خطر على الحكم في العراق، وبقي جلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردي في سورية الموالية لإيران، وعلى الرغم من ذلك، استمر الحكم العراقي في ملاحقة الأكراد وقتلهم، وشرع يُهجِّر سكان المناطق التي تقع خارج الشريط الأمني كما

(١) ديب: ص١٧٧.
(٢) المرجع نفسه: ص١٧٨.

حدَّدته اتفاقية الجزائر، فأعدم في (أوائل ١٤٠٣هـ/ أواخر ١٩٨٢م) مئة وأربعين كردياً أعضاء في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

وهاجم الجيش التركي في (شعبان ١٤٠٣هـ/ أيار ١٩٨٣م) شمالي العراق بالتنسيق مع الحكم العراقي لضرب حزب العمال الكردستاني الذي ينشط في مناطق الأكراد التركية.

الواقع أن صدام حسين وجد من دون أن يعبأ بالتخلي عن الأرض، فرصة سانحة لتحويل عدائه للأكراد إلى تصفية قضيتهم، وذاق الأكراد من جانبهم مرارة السياسات الواقعية، وتوازنات القوى، في منطقة لا ترحم، ويبقى الصديق مهما كانت هويته، صديقاً متحولاً، أما الصديق الثابت فيتمثل بالجبال التي يلوذون بها.

والواضح أن تولي صدام حسين رئاسة الجمهورية العراقية، واندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية، جعلا المواجهات مع الأكراد مختلفة الملامح عما كانت عليه من قبل، وأضحت أدوات القتل غير معهودة من قبل، كما راحت أعداد القتلى تزداد، والتهجير يتوسع.

وعاد الأكراد ليشكلوا قوة ذات بأس في شمالي العراق في أواسط الثمانينات مستغلّين انهماك صدام حسين بالحرب مع إيران، وعجزه عن مهاجمتهم، فمال هذا إلى شق الصف الكردي لإضعاف الأكراد، وعزْل مسعود البرزاني بالتحالف مع قبائل كردية معادية له، فاتصل بجلال الطالباني العائد من سورية، وعرض عليه أن يكون الممثل الرئيس للأكراد في العراق، فوافق هذا الأخير، ووقَّع الطرفان اتفاقية هدنة في (ربيع الأول ١٤٠٤هـ/ كانون الأول ١٩٨٣م) تسمح لجلال الطالباني وللحزب الشيوعي، بالانضمام إلى الحكومة العراقية.

ويبدو أن صدام حسين استخدم ورقة جلال الطالباني مؤقتاً كي يُحقِّق هدفه، بدليل أنه أهمل تنفيذ بنود الاتفاقية التي عقدها معه، واستمر في قمع الأكراد، وهاجمت قواته منطقة السليمانية في عام (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، وهي الأقرب إلى الحدود الإيرانية، ودمَّرت قرى كردية عديدة، بهدف إبعاد الأكراد عن إيران، ومنع أي اتصال بين الطرفين، واعتقلت أجهزته مئات الأكراد، ونقلت آلاف الفلاحين الأكراد إلى معسكرات في جنوبي العراق.

أضعفت أعمال صدام حسين الأكراد لمدة وجيزة، إذ عادوا والتقطوا أنفاسهم في عام (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) بمساعدة إيران، وشكَّل هذا العام انعطافة في مسيرة الحرب العراقية ـ الإيرانية، ما أتاح لصدام حسين فرصة التحرك ضد الأكراد، فعيَّن ابن عمه علي حسن المجيد حاكماً على شمالي العراق في (رجب/آذار) وأمره بصدّ أي هجوم

إيراني في المناطق الكردية وقمع الأكراد. وأصدر صدام حسين أمراً إلى المجيد في (شوال/ حزيران) بصدِّ الهجوم الإيراني ـ الكردي، ووصل مضمونه إلى حدِّ الإبادة للشعب الكردي، وبدأ هذا حملته التي سماها الأنفال، نسبة إلى سورة قرآنية كما درجت العادة، واستخدم السلاح الكيماوي للمرة الأولى في قرية شيخ ويسان، وأتبع ذلك بالقتل والإعدام والتهجير، واختار في (جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ/ شباط ١٩٨٨م) قرية ياخ سيمار قرب السليمانية مسرحاً للأنفال، لكن الزحف الإيراني استمر بمساعدة الأكراد، ففي (رجب/ آذار) احتلت القوات الإيرانية الكردية المشتركة بلدة ساري رش، وحاصرت حلبجة، وهدَّدت سدّ دربنديكان «الاستراتيجي»، ولم يتردد المجيد الذي أضحى اسمه علي الكيماوي، في استعمال ترسانته المخيفة، فقصف حلبجة بالصواريخ الكيماوية وقتل الآلاف من المدنيين، وبلغ عدد ضحايا الأنفال حوالي مئة واثنين وثمانين ألف شخص[1].

وعندما أوقفت إيران إطلاق النار في العام المذكور، شرعت المقاومة الكردية تذوي، إلا أن القضية الكردية ستنهض من جديد بعد سقوط صدام حسين.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعد الحرب

انتهت الحرب العراقية الإيرانية لكن صدام حسين أبقى وحدات من الجيش العراقي في مناطق الأكراد في الشمال، ورابطت وحدات أخرى في مناطق الشيعة في الجنوب، وساعدت هذه الحشود على تحقيق استقرار أمني مؤقت احتاجه صدام حسين لمواجهة استحقاقات ما بعد الحرب، وإقامة بيئة داخلية ملائمة، فبدأ مرحلة مصالحة مع معارضيه، وأعلن العفو العام مستثنياً جلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني الذي تعاون مع إيران في الجبهة الشمالية، ودعا الأحزاب العراقية المنحلة للانخراط مجدداً في الشأن العام والمشاركة في الانتخابات العامة التي جرت في (رمضان ١٤٠٩هـ/ نيسان ١٩٨٩م) وأسفرت عن فوز بعثي كاسح، فلم يُصدِّق أحد نوايا النظام وعاد جو الانشقاق الداخلي هو الغالب[2].

واتخذ صدام حسين على الصعيد الاجتماعي سلسلة من الإجراءات لتحسين الوضع الاقتصادي، نذكر منها:

ـ خصخصة شركات عامة كبرى.

ـ توسيع القطاع الخاص لتشجيع العراقيين في الداخل والخارج على إخراج ودائعهم واستثمارها.

(١) صاغية: ص١٠٣. (٢) ديب: ص٢١٣.

ـ حصول مئات من الأشخاص على رخص للقيام بمشاريع تجارية.

لكن عائدات الخصخصة كانت قليلة، كما أن الترخيص لمشاريع عامة استثمارية لم تُحقق الانطلاقة الاقتصادية المرجوة[١].

وعمد صدام حسين لتخفيف الأعباء المادية إلى تسريح مئتي ألف جندي كمقدمة لتسريح نصف مليون جندي خلال العام (١٤٠٩ ـ ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م)، لكن الجنود المسرحين عادوا إلى قراهم وبلداتهم وبدؤوا يثيرون الشغب بسبب الفقر والبطالة، وبدأت ملامح المجاعة تظهر في الأفق بفعل عدم توفر المواد الغذائية، وخشي من انتقام المسرحين العاطلين عن العمل، فزاد قوة أمنه، وبدأ بتوظيف مئة ألف في قطاع التصنيع العسكري.

لكن تدابير صدام حسين لم تؤتِ ثمارها؛ لأن الأمور في العراق كانت تسير نحو الأسوأ، وأضحى الزعيم العراقي متعطشاً للحصول على الأموال لتعويم نظامه وإنقاذ البلاد من الانهيار، على الرغم من أن العراق لم يكن واقعاً تحت ضغط جدي لتسديد ديونه في نهاية الحرب، إلا أن المدى الواسع لديونه قد عقَّد أمر التحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم، وبغضِّ النظر عن الديون، فإن قائمة استيراد الأغذية السنوية وصلت إلى ثلاثة مليارات دولار، أتى نصفها من الولايات المتحدة الأميركية، والنصف الآخر من تركيا، وقُدِّرت التكاليف السنوية لاستيراد التجهيزات العسكرية والأغراض المدنية بالإضافة إلى إعادة الإعمار؛ بحدود أحد عشر مليار دولار.

لم يُثن الوضع الاقتصادي المتدهور، ولا الوضع الداخلي الممزق، صدام حسين عن التصرف بروح المنتصر، فرفض عرضاً سوفياتياً في (منتصف ١٤٠٩هـ/ أوائل ١٩٨٩م) بإجراء مفاوضات مباشرة إيران، واستمر هذا الوضع غير المستقر إلى حين غزوه للكويت، ولم تكن هناك خلال هذه المدة أية بوادر على استئناف العداء بين الطرفين على الرغم من أن العلاقات بينهما بدت متوترة، وفي (٣ محرم ١٤١١هـ/ ١٥ آب ١٩٩٠م) أي بعد أسبوعين من غزوه للكويت، عرض تسوية على إيران تستند إلى كل التطبيقات الكاملة لقرار مجلس الأمن الدولي، وإلى إعادة إحياء اتفاقية الجزائر، ما يجعل الحرب مع إيران بتكاليفها الإنسانية والمادية الباهظة، لا معنى لها.

وبدأ صدام حسين مرحلة جديدة في العلاقات العربية، مع مصر والأردن، ودول

(١) ديب: ص٢١٣ ـ ٢١٤.

الخليج العربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية وأطراف لبنانية معادية لسورية، وكانت جزءاً من خطته للضغط على الدول العربية الغنية لمساعدته على زيادة أسعار النفط ومحو ديون العراق العربية وبخاصة تلك المستحقة للكويت، فاستمر ببرامج التسليح لإخافة جيرانه العرب، ولم يسرح من جيش المليون بعد الحرب إلا القليل، وأضحى الوضع الاقتصادي داخل العراق يقود سياسته الخارجية[١].

وبدأ حجم الإنتاج العسكري العراقي المتزايد يُثير اهتماماً عالمياً، وبدا أن العراق يصنع أسلحة كيماوية وصواريخ متطورة، ويصبُّ ذلك في تركيز القوة الاقتصادية والسياسية في يد الحكومة، وتقوية إشرافها وإدارتها لمعظم الصناعات المهمة، مثل صناعة البتروكيماويات.

وأدَّى بناء القوة العسكرية الهائلة بعد الحرب إلى تعزيز موقع صدام حسين بشكل كبير، فاستخدم هذا الانتصار على إيران ذريعة ليُقدِّم نفسه زعيماً للعالم العربي للولوج إلى إيران والشرق، وراح يتدخل في شؤون لبنان الداخلية للانتقام من سورية بفعل تحالفها مع إيران.

(١) ديب: ص٢١٤.

الفصل الرابع عشر

العـراق
بين عامي ١٩٩٠ ـ ٢٠١٤م

غزو العراق للكويت
(حرب الخليج الثانية)

تمهيد

ظلَّت الكويت هدفاً لجميع الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم العراق منذ تكوينه المعاصر في أعقاب الحرب العالمية الأولى، إذ كانت تتعرَّض إلى انتهاك حدودها تارة أو التهديد بضمِّها تارة أخرى، ومع ذلك لم يحدث أن وصل الأمر إلى حدِّ الاجتياح الكامل لأراضيها كما حدث في (١٠ محرم ١٤١١هـ/ ٢ آب ١٩٩٠م) ومن ثَمَّ كان الغزو العراقي للكويت على الرغم من الموروثات التاريخية للعراق، مفاجأة غير متوقعة من حيث الطريقة التي تمَّ بها، لعل مبعثها أنه لم يحدث في تاريخ العرب المعاصر غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى مجاورة لها.

الواقع أن هذا الغزو شكَّل صدمة، وبخاصة أن السنوات التي سبقته قد تميزت بعلاقات جيدة بين البلدين، وشهدت السنوات التي سبقت نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية، تفاهماً بين البلدين في كثير من المجالات الاقتصادية والتنموية والثقافية، كما أن المباحثات الخاصة بترسيم الحدود بينهما وصلت إلى مرحلة متقدمة(١).

وفي محاولة لتشخيص العوامل التي أدَّت إلى هذا الغزو، يمكن إرجاعها إلى مجموعة من التغيُّرات السياسية والاقتصادية في البيئة الداخلية والخارجية التي سعت فيها القيادة العراقية منذ وصول الجناح العسكري لحزب البعث إلى السلطة في عام (١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م)، إلى إقامة قاعدة للنفوذ السياسي في الخليج العربي، ومحاولة نشره في المنطقة العربية، ورفْع شعار الدفاع عن عروبة الخليج ضد الأطماع الإيرانية

---

(١) قاسم، جمال زكريا: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر جـ٥ ص٣٦٩.

تحت غطاء تحقيق الدولة العربية الاشتراكية الواحدة[1].

السبب السياسي لغزو العراق الكويت

رفض العراق الاعتراف باستقلال الكويت في عام (١٣٨١هـ/ ١٩٦١م) لأنه عدَّها جزءاً لا يتجزأ من ولاية البصرة كما كان وضعها في العهد العثماني، وراح يُطالب بها منذ كانت لا تزال تحت الحكم البريطاني، فسارع إلى إرسال قواته إلى الحدود معها عقب الاستقلال، والمعروف أنه ليس للعراق سوى واجهة بحرية ضيقة على الخليج العربي لا يزيد طولها عن تسعة عشر كيلومتراً، وأن جزيرتي وربة وبوبيان العراقيتين الواقعتين عند مدخل الخليج العربي كانتا قد ضُمَّتا إلى الكويت.

ورفض البريطانيون في عام (١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م) طلباً عراقياً يقضي بالسماح للعراق ببناء مرفأ في خليج الكويت يجري ربطه بالمناطق الداخلية بواسطة خط سكة حديد، كما طلب العراق من الكويت بحق له في استثمار حقل نفطي في روم الله الحدودي.

ومن خلال تداعي الأحداث السياسية في العالم العربي بعد أن أعلنت مصر عن مبادرة السلام مع الكيان الصهيوني، أخذ العراق بقيادة صدام حسين يتطلع إلى الزعامة العربية بدليل القرارات السياسية التي أصدرها منذ منتصف السبعينات والمتضمنة تنازلات لإيران في شط العرب بموجب اتفاقية الجزائر، لكي يتفرَّغ لبناء قوة عسكرية، وقاد الأنظمة العربية إلى عزل مصر عن الأمة العربية، عقب توقيعها اتفاقية السلام المنفردة مع الكيان الصهيوني في عام (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م) والحلول مكانها، واستطاع أن يُحقق هدفه في قمة بغداد أو قمة الصمود والتصدي بين (٣ ـ ٥ ذو القعدة ١٤١٠هـ/ ٢٨ ـ ٣٠ أيار ١٩٩٠م).

وافق العرب باستثناء سلطنة عُمان تحت تأثير الضغط العراقي، على عزل مصر وتجميد عضويتها في الجامعة العربية، وتمادى صدام حسين في طموحه فتطلَّع إلى الزعامة الإقليمية أيضاً بهدف السيطرة على القرارات السياسية والاقتصادية في الخليج العربي، والتعامل مع الغرب من هذا المنطلق[2].

وتحقيقاً لذلك بادر في عام (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م) إلى إلغاء اتفاقية الجزائر مع إيران، وطلب منها:

ـ أن تتنازل عن ادعاءاتها في شط العرب.

(١) محمود، أحمد إبراهيم: محددات وأهداف السلوك العراقي. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٣، كانون الثاني ١٩٩١.

(٢) قاسم: جـ٥ ص٣٧٣.

ـ أن تدفع رسوم الملاحة.

ـ أن تلتزم سفنها باستخدام الراية العراقية، والاستعانة بمرشدين عراقيين.

وحاول أن يُضفي على هذه المطالب بُعداً خليجياً عندما طلب من إيران إعادة الجزر الثلاث والمناطق التي احتلتها، إلى دولة الإمارات العربية المتحدة[1].

ونشبت الحرب بينهما على أثر رفض إيران لمطالبه واستمرت ثماني سنوات، كما ذكرنا، تكبَّد فيها الطرفان خسائر فادحة، إلا أن الخسائر العراقية لم تقضِ على طموح صدام حسين في الزعامة، وبخاصة أن الطريقة التي توقَّفت فيها الحرب وأجبرت القيادة الإيرانية على قبول وقف إطلاق النار؛ أعطت نوعاً من الشرعية للدور العراقي، كما أنه استُقبل من قِبَل العرب في بادئ الأمر، استقبال الأبطال، والمدافع الأول عن العرب أمام المدِّ الإيراني الشيعي، ورأى أن له حقوقاً عليهم، فطالب دول الخليج العربي بأرقام مالية ضخمة لتسديد ديونه فضلاً عن إعفائه من ثلاثين مليار دولار هي دين عليه للمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، ولما لم يجد تجاوباً مع مطالبه، بدأت الأمور تسوء على نحو مثير، فتذرَّع بالإنتاج النفطي الكويتي، مشيراً إلى أن استخراج النفط من حقل الرميلة الحدودي والمتنازع عليه، يُضرُّ بالمخزون العراقي في الجزء الآخر من الحدود، واتهم سياسة الكويت والإمارات، النفطية، بأنها مسؤولة عن هبوط أسعار النفط، وحرمان العراق من قسم مهم من عائداته النفطية والتسبُّب في انهياره الاقتصادي، وأعلن أن الحروب يمكن أن تنشب لأسباب اقتصادية.

وعلى الرغم من الأزمات الاقتصادية التي بدأ العراق يواجهها بعد نهاية الحرب إلا أن صدام حسين ظلَّ يعدُّ نفسه قوة إقليمية، كما ظلَّ على اعتقاده بأن حربه مع إيران قد أهَّلته لقيادة العرب، يتضح ذلك من تصرفاته في مؤتمر القمة العربية في بغداد[2]، وبخاصة أنه كان يُردِّد بعد انتهاء الحرب، شعارات حماسية ضد الكيان الصهيوني تارة، وضد الأنظمة السياسية في الخليج العربي والجزيرة العربية تارة أخرى، وبدلاً من أن يتبع سياسة حُسن الجوار مع الدول المحيطة به كي يجد منفذاً لصادراته النفطية، فإنَّه أخذ يلجأ إلى أساليب غير لائقة في تعامله مع جيرانه، وبخاصة مع المملكة العربية السعودية والكويت، على الرغم مما قدَّمتاه له من

(١) قاسم: جـ٥ ص٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٢) الحمد، علي تركي: الأسباب الموضوعية والمبررات الإيديولوجية للغزو العراقي للكويت، أعمال ندوة المجلس الوطني للثقافة عن الغزو العراقي للكويت، آذار ١٩٩٤، مجلة عالم المعرفة الكويت ١٩٩٥، ص١٤.

تسهيلات كبيرة أثناء حربه مع إيران، تمثَّلت بتصدير النفط العراقي عبر أراضيهما بالإضافة إلى تقديمهما مساعدات مالية له.

لقد تطلَّع صدام حسين إلى الكويت كمجال حيوي شديد الصلة بمصالح العراق، لكن لا بد من ضوء أخضر من واشنطن كما جرى قبل حربه مع إيران، لذلك أجرى اتصالات مع المبعوث الأميركي كيلي؛ فهم منها صدام حسين أنها نوع من الرضا عما يجول في نفسه من غزو الكويت، من دون أن يُدرك أن الأميركيين بحاجة إلى ذريعة للدخول عسكرياً إلى المنطقة الغنية بالنفط، وإدخالها في فوضى منظَّمة، تسمح لهم بنشر قوة نوعية هي الأضخم في التاريخ، والسيطرة على مخزونها النفطي.

وتعامل صدام حسين خلال احتفالات السنة الأولى لتأسيس مجلس التعاون الخليجي، في عُمان في (٢٨ رجب ١٤٠١هـ/ ٢٤ شباط ١٩٩٠م) مع القادة العرب المجتمعين على أنه القوة الأهم؛ ليس في الخليج العربي فقط بل في العالم العربي بأسره، وراح يهاجم الأميركيين وأتباعهم العرب، وانتهى الاجتماع على خلاف واضح ومثير، وانفتحت المنطقة على أزمة ما لبثت أن تسارعت تداعياتها وكثر اللاعبون فيها.

كانت وكالة الاستخبارات الأميركية تراقب التطورات عن كثب، وترى مستقبل الأزمة بشكل واضح، ومع ذلك كانت تُطمئن الأطراف بأن الأمور تسير بشكل جيد، وما هي إلا مجرد تهديدات، وأن الموضوع ما هو إلا وسيلة عنيفة في العمل السياسي ليس أكثر.

وكان السياسيون الغربيون شديدو المعرفة بأن شيئاً ما سيحدث، وأن ما يجري في المنطقة، قابل للانفجار ولو على شكل اجتياح، لكنهم لم يُحركوا ساكناً، علماً بأن الأقمار الصناعية كانت تنقل مشاهد مثيرة وواضحة عن استعدادات صدام حسين لغزو الكويت.

وبدا تدخلُ جامعة الدول العربية خجولاً في إدارة الملف، وما هو إلا قصف «دبلوماسي»، وأنه سيفشل، ولا قيمة له.

وقام الملك الأردني حسين بوساطة بين صدام حسين وبين دول الخليج العربية في (٢ شعبان/ ٢٦ شباط) عبر جولة استمرت ثلاثة أيام، لم يتلقَّ خلالها أية إشارة إيجابية من الخليجيين، ما دفع الرئيس العراقي إلى الطلب من مجلس قيادته العسكرية إعداد خطة لحشد القوات على الحدود العراقية ـ الكويتية، وراح يُمهِّد الأرضية لاجتياح الكويت عبر تهديد الكيان الصهيوني، ليُحوِّل الأنظار عن هدفه الحقيقي، وتطمين الولايات المتحدة الأميركية حول حصتها من النفط، والمعروف

بأن المسؤولين الأميركيين كانوا يعلمون جيداً نواياه، ولم يكن مخيفاً في نظرهم في الوقت الذي كانوا يُخططون لإثارة الفوضى في منطقة الخليج العربي بخاصة ومنطقة الشرق الأوسط بعامة، ويصرُّون على نشر قوة عسكرية أميركية فيها كما ذكرنا.

وعوَّل العرب على اجتماع قادتهم في بغداد في (٢٨ شوال١٤١٠هـ/ ٢٤ أيار ١٩٩٠م)، الذي من شأنه أن يطرح خياراً سلمياً لحل الأزمة، وهم يجهلون ما كان يُخطِّط له صدام حسين من غزو الكويت الذي تلا في جلسة سرِّيَّة ما قدَّمه العراق من تضحيات في حربه مع إيران، وهاجم دول الخليج العربية بعنف شديد، واتهمها بتخفيض أسعار النفط لضرب العراق اقتصادياً، وحذَّرها من الاستمرار في هذا الطريق؛ لأن العراق يريد العودة إلى وضعه الاقتصادي قبل العام (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، وأنه بحاجة إلى عشرة مليارات دولار، بالإضافة إلى إلغاء ديونه البالغة ثلاثين مليار دولار.

وتدخلت كل من مصر والمملكة العربية السعودية لحلِّ النزاع، ورفض صدام حسين اقتراحاً كويتياً حول تشكيل لجنة عربية لحلِّ الخلافات بينهما، بحجة أن المشكلة ثنائية، وأكَّد بأن لا نيَّة له في مهاجمة الكويت، إلا أنه حشد في الوقت نفسه ثلاثين ألف جندي على الحدود مع تأمين طرق إمدادات لفرقه العسكرية.

وتصاعدت الأزمة بين البلدين، وأدرك الكويتيون أن نوايا صدام حسين في غزو الكويت واضحة، وأن ضمَّه إلى العراق بات مسألة وقت، وهو يتهيأ لاقتناص الفرصة، وقد أعلموا الملك حسين بذلك، وكانت المؤشرات واضحة في هذا التوجه.

ومضت الأسابيع الأولى بين (٥ ـ ٨ ذو القعدة ١٤١٠هـ/ ٣٠ أيار ـ ٢ آب ١٩٩٠م) في هدوء تام، في الوقت الذي كان الرئيس العراقي يضع اللمسات الأخيرة على عملية الغزو واحتلال الكويت، وكان الأميركيون يعلمون ذلك، بل إنهم أوحوا إليه بأنهم لا يعارضون ذلك، شرط أن يُزوِّدهم بحصَّتهم من النفط، وهم يُبيِّتون أمراً آخر، أما الأوروبيون، فكانوا ضحية الاستخبارات الأميركية، وبدا واضحاً أن الخليج العربي سيدخل في دوامة العنف مجدداً.

واجتمع صدام حسين بالسفيرة الأميركية في بغداد أبريل غلاسبي بتاريخ (٢١ ذي الحجة/ ١٥ تموز)، وقد أدَّت دوراً في تبسيط الأمور أمام الزعيم العراقي، وتذليل فكرة اجتياح العراق للكويت، واشتكى هو أمامها من الكويت، وأبدى وجهة نظره في ذلك، واستناداً إلى تعليمات الرئيس الأميركي جورج بوش لتحسين العلاقات مع العراق، أبدت السفيرة الأميركية وجهة النظر الأميركية بعدم التدخل في الصراعات

العربية ـ العربية، وأبلغت صدام حسين بشكل سياسي لبق، لكن فيه الكثير من الخداع، بأن الرئيس جورج بوش يريد من العراق المساهمة في ازدهار الشرق الأوسط وسلامته، وأنه لن يذهب إلى حد إعلان الحرب الاقتصادية عليه، واعتقد صدام حسين بأنه أُعطي الضوء الأخضر للقيام بغزو الكويت.

هذه هي نقطة الارتكاز لحجة صدام حسين أنه أُوقع في الشَرَك عن عمد، ودُفع لغزو الكويت كي يتم تحطيمه بوصفه زعيماً قومياً كبيراً، فالحديث مع السفيرة الأميركية كان مزيجاً من المزاح والتهديد، والمعروف عن الرئيس العراقي أنه كان يشك في كل شيء، وتحت أي ظرف، لا يثق بأحد خارج إطار دائرته الداخلية من المستشارين، بل ربما كانت له شكوكه ببعضهم، ولم يكن بالتأكيد متأثراً بأي وهم حول أفكار الإدارة الأميركية، وفي تبرير غزوه للكويت؛ استعاد حجة عبد الكريم قاسم عام (١٣٨١هـ/ ١٩٦١م) من أن الكويت كانت مرتبطة بمحافظة البصرة في العهد العثماني، لذا كان يجب أن تنضم إلى الدولة الوريثة بعد الاستقلال[1].

وسافرت السفيرة الأميركية بعد خمسة أيام من الاجتماع إلى واشنطن لوضع المسؤولين الأميركيين في جو المناخ السائد، وكانت المعلومات المُسرَّبة من الغرب إلى دول الخليج العربية، مختلفة جداً عن الواقع على الأرض، وما قام به ياسر ياسر عرفات في (٥ محرم ١٤١١هـ/ ٢٨ تموز ١٩٩٠م) من وساطة مبعوثاً من قِبل الرئيس العراقي لحل المسألة؛ كانت آخر المحاولات السلمية، إلا أنها لم تُحقق شيئاً، وفشلت أمام التصلُّب في المواقف.

السبب الاقتصادي لغزو العراق للكويت

خرج العراق من حربه مع إيران وهو منهك، وتكبَّد خسائر كبيرة جداً استهلكت كل احتياطه، وتؤكد الدراسات الاقتصادية، أن اقتصاد العراق عانى كثيراً بسبب تلك الحرب التي قضت تماماً على انتعاشه الاقتصادي، حيث خرج بديون باهظة عربية وغير عربية.

وأدَّت الضائقة الاقتصادية للعراق إلى حصوله على مساعدات دول الخليج العربية، فأمدَّته المملكة العربية السعودية والكويت بقروض ومساعدات وصلت إلى ما يتراوح بين خمسين وستين مليار دولار، غير أن الديون التي أرهقته، كانت مع الغرب وليست مع العرب الذين لم يكن لديهم الوسائل لإجباره على سداد ديونه، وبالإضافة إلى ديونه، فقد انهار اقتصاده، وتوقف إنتاجه الزراعي نتيجة التجنيد،

(١) سولت: ص٣٥٠ ـ ٣٥١.

وأضحى مضطراً لاستيراد المواد الغذائية الأساس، ما دفعه إلى طلب الحصول على مساعدات أميركية من المال والقمح، وزاد من مصاعبه، مطالبة الدول الدائنة بديونها التي عجز حتى عن تسديد فوائدها، في الوقت الذي توقفت المملكة العربية السعودية والكويت عن الاستمرار في تقديم المساعدات له بعد انتهاء الحرب، كما فشلت جهوده في الحصول على قروض جديدة منهما.

ويبدو أن الخطة التي وضعها صدام حسين لغزو الكويت بهدف إنعاش اقتصاده المتدهور؛ أدَّت إلى نتائج عكسية، فانهار اقتصاده وتحطَّم جانب من قُوَّته العسكرية، ونلاحظ من خطابه الذي ألقاه في (٢٣ ذي الحجة/ ١٧ تموز ١٩٩٠م)، تحامله الواضح على دول الخليج العربية، وقد طلب منها شطب ديونه، وتقديم تعويضات ومساعدات له، ويمكن القول، أن العراق كان يواجه بعد انتهاء حربه مع إيران حال إفلاس، كما كان سكانه يُعانون من ضائقة اقتصادية مسَّت جميع طبقات المجتمع، وأدَّى ذلك إلى حدوث توترات اجتماعية، وقلق سياسي.

والحقيقة أن تخطيط صدام حسين لغزو الكويت، كان في جانب منه حل المعضلة الاقتصادية، وتسخير موارد الكويت المالية والنفطية لمواجهة الالتزامات المُلحَّة للعراق، والواقع أنه اختار الطريق الصعب لعلاج مشكلاته الداخلية، ويعني خضوع الكويت للعراق إلغاء ديونه إزاءها، ولما كان احتياطي النفط في الكويت يبلغ ضعف احتياطي النفط في العراق؛ فإن سيطرته عليها يرفع احتياطه النفطي إلى ثلاثة أضعاف، كما يتمكَّن في الوقت نفسه من السيطرة على الاستثمارات الكويتية العالمية التي تصل إلى مائتي مليار دولار، فضلاً عن التوسع في سواحله المطلَّة على الخليج العربي.

وزادت الضغوط الاقتصادية الناتجة عن انخفاض سعر النفط، وتزايد حصص الإنتاج لبعض دول الخليج العربية؛ الوضع تأزماً، ويبدو أن ما أقدمت عليه كل من المملكة العربية السعودية والكويت من زيادة إنتاجها النفطي لتعويض الأسواق بسبب تداعي الاقتصاد الإيراني؛ أدَّى إلى حدوث فائض نفطي وانخفاض ملحوظ في سعر برميل النفط، وبالتالي انخفاض دخل العراق.

وهناك دولتان عربيتان تجاوزتا حصصهما من النفط، هما دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت، فاتهمهما العراق بالضغط على أسعار النفط عبر عرض زائد عن مقررات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في الوقت الذي كان فيه سعر برميل النفط ينخفض شهراً بعد شهر، وكانت الكويت بحاجة إلى المال مثل العراق مع اختلاف الأسباب، فقد رغبت في تعويض خسائرها التي تكبدتها أثناء الحرب

العراقية ـ الإيرانية، وبخاصة أن صادراتها قد انخفضت في تلك المدة، وتحمَّلت خسائر في منشآتها، وتكاليف إضافية في حماية سفنها في الخليج العربي عبر استئجار أعلام أجنبية لناقلاتها، ورأت نفسها ضحية بين العراق وإيران، ومن حقها أن تُعوِّض خسائرها، وبفعل تركيب ثروتها المالية والاقتصادية، فقد استثمرت على نطاق واسع عبر شركات كبرى غربية؛ تكرير النفط وتسويقه مباشرة للمستهلكين.

كذلك كان للكويت استثمارات في الخارج ترتكز على شركات صناعية قد لا يُناسبها ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي كانت قادرة على تعويض انخفاض دخلها من سعر النفط الخام عن طريق زيادة أرباحها من الشركات الصناعية، وشركات توزيع النفط التي تملكها أو تُساهم فيها، بمعنى أن سعر النفط الخام المتدني يؤثر سلباً في دخل العراق الذي يعتمد على بيع النفط الخام، لكنه يؤثر إيجاباً على دخل الكويت(١).

وطلب صدام حسين من الدول العربية تخفيض إنتاجها حتى يمكن رفع سعر برميل النفط، بالإضافة إلى تخفيض قيمة القروض أو إلغائها؛ لأن العراق استخدمها في تأدية واجب عربي قومي(٢).

لم يكن هناك صدى إيجابياً لما طالب به الرئيس العراقي، إذ استمر سعر برميل النفط بالانخفاض حتى بلغ أحد عشر دولاراً في (ذي القعدة ١٤١٠هـ/ حزيران ١٩٩٠م)، وأعلنت الكويت رفضها لتحديد سقف إنتاجها، ما أدى إلى إثارة العراق الذي أخذ يوجِّه الاتهامات صراحة إلى الكويت وإلى غيرها من دول الخليج العربية، فاتَّهم كلاً من المملكة العربية السعودية وقطر بالتآمر على إضعافه اقتصادياً.

ولم يلبث صدام حسين أن وجد مبرراً لتصعيد حملاته ضد الكويت إذ إن القسم الأكبر من إنتاجها النفطي الذي يتجاوز حصص إنتاج أوبك؛ يأتي من حقل الرميلة الواقع في المناطق الحدودية بين البلدين، فطلب من الكويت إسقاط ديون العراق المقدرة بأربعة عشر مليار دولار، وتؤكد المراجع الكويتية خلافاً لما يدَّعيه الرئيس العراقي بأن الكويت لم تلحّ في المطالبة بتسديد قروضها؛ إذ كانت تُقدِّر أوضاع العراق الاقتصادية المتأزمة، وبخاصة أنه لم يمضِ على خروجه من الحرب وقت طويل، وأن أمير الكويت طمأنه بأن الكويت تعدُّ هذه الديون غير قائمة في الواقع، ولكن استمرار بقائها وتسجيلها من الأمور التي تفيد العراق في مفاوضاته مع الدول

(١) مهنا، محمد نصر: الكويت، التاريخ، السياسة، التحديث، ص٢٩٦ ـ ٢٩٧.

(٢) انظر مضمون طلب صدام حسين في: أوراق الشرق الأوسط، أبعاد واحتمالات أزمة الخليج ص٣٥.

الأجنبية الدائنة كسلاح يمكن أن يعتمد عليه من أجل تخفيض ديونه مع تلك الدول(١)، غير أن الرئيس العراقي ظلَّ على قناعته بأن الكويت تلحُّ عليه لتسديد ديونها، وتستخدم ذلك ذريعة لرفض تقديم قروض أخرى إلى العراق، أو أداة ضغط لترسيم الحدود بين البلدين.

أخذت الأزمة بين العراق والكويت تتخذ مساراً جديداً عندما وجَّه صدام حسين اتهامات رسمية إلى الكويت وإلى الإمارات العربية المتحدة في المذكرة التي أرسلها طارق عزيز وزير خارجية العراق، إلى الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية في (١١ ذي الحجة ١٤١٠هـ/٥ تموز ١٩٩٠م)، وتُعدُّ هذه المذكرة وما تبعها من مذكرات أخرى متبادلة بين الجانبين، بداية الانهيار الحقيقي للعلاقات بين الدولتين العراقية والكويتية، وتعدُّ الاتهامات التي وجَّهها العراق إلى الكويت بمثابة إنذار بالغزو.

وتدخَّلت بعض الدول العربية للتوفيق بينهما، ونجح الرئيس المصري حسني مبارك مع مشاركة العاهل السعودي فهد أن يصلا إلى حدٍّ أدنى من التفاهم بين الحكومتين العراقية والكويتية أسفر عن لقاء بينهما في (٨ محرم ١٤١١هـ/ ٣١ تموز ١٩٩٠م) في جدة؛ ظهر الابتزاز العراقي واضحاً خلاله عندما طلب العراق قرضاً طويل الأجل قدره عشرة مليارات دولار، وتنازُل الكويت عن جزيرتي وربة وبوبيان، ما جعل الجانب الكويتي يرفض ذلك، وبالتالي فشل المفاوضات؛ ليقع الغزو العراقي بعد أقل من ثمانية وأربعين ساعة.

أحداث الغزو العراقي للكويت

ابتدأ الاجتياح ليلة (١٠ محرم ١٤١١هـ/ ٢ آب ١٩٩٠م) كما ذكرنا، واستمر بين أربع وثماني ساعات فقط، وصل خلالها الجيش العراقي إلى العاصمة الكويت واحتلها.

وأذاعت إذاعة بغداد في هذا الوقت بياناً أعلنت فيه أن مجموعة تحاول قلب نظام الحكم في الكويت، ثم صدر إعلان من مجلس قيادة الثورة العراقية يؤكد نجاح الانقلاب، وأن هؤلاء الشباب الثوار شكَّلوا حكومة انقلابية، وطلبوا مساعدة العراق، وتلبية لهذا الطلب قرَّر العراق تقديم الدعم لهم، وقد وصف البيان العراقي أسرة الصباح بالخائنة والعميلة للصهيونية.

الواضح أن ذلك كان محاولة إعلامية من صدام حسين لتحويل الأنظار إلى أزمة كويتية داخلية، لكن الأمر كان أكبر من إخفائه.

(١) المركز الكويتي للإعلام: جريمة غزو العراق للكويت، أحداث ووثائق، ص٦ ـ ٧.

وتمَّت السيطرة بسرعة على القاعدتين الجويتين الكويتيتين الرئيستين، وهما قاعدة أحمد الجابر قرب المطار، وقاعدة علي السلام بالقرب من الحدود السعودية، ولم يستطع الجيش الكويتي المؤلف من خمسة وعشرين ألف جندي الصمود أمام آلة الحرب العراقية.

وبعد مرور ساعات على انتهاء الغزو، طلبت الولايات المتحدة الأميركية والكويت عقد اجتماع عاجل وطارئ لمجلس الأمن الدولي، الذي أصدر بالإجماع القرار الرقم ٦٦٠ تاريخ (١٠ محرم ١٤١١هـ/ ٢ آب ١٩٩٠م) طلب بموجبه الانسحاب الفوري وغير المشروط للجيش العراقي من الكويت.

وهكذا وفي غضون ساعات حقَّق صدام حسين حلمه، وأضحى يسيطر على ٢٠٪ من احتياطي النفط العالمي، ويمتلك مئتي كيلومتراً من الشواطئ المطلَّة على الخليج العربي.

ودخلت الوحدات العراقية في صبيحة (١٢ محرم/ ٤ آب) المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، وتمركزت على بُعد كيلومتر واحد من الحدود السعودية، في خطوة يبدو أنها متفق عليها سلفاً مع المخابرات الأميركية؛ لتبرير تدخُّل عسكري أميركي بهدف الدفاع عن المملكة العربية السعودية، لكن الأميركيين كانوا يريدون دعماً دولياً تحت مظلة أميركية، وهذا ما حصل في النهاية.

وعندما أدركت الأسرة الكويتية الحاكمة أن صدَّ الاجتياح العراقي ووقف الحرب هما مستحيلان، قرَّرت مغادرة البلاد إلى المملكة العربية السعودية.

تداعيات الغزو العراقي للكويت

أثار الغزو العراقي للكويت وإلغاء كيانها السياسي كدولة مستقلة ذات سيادة، تحدياً أمام المجتمعين العربي والدولي.

- **الموقف العربي**

وجد العالم العربي نفسه في قلب هزيمة لا يملك شيئاً من مفاتيحها، وشكَّل هذا الغزو تحدياً كبيراً تعرَّض له الأمن القومي العربي، وبخاصة أن القوات العراقية اجتاحت الأراضي الكويتية كلها، وأعلن العراق ضمَّ الكويت إلى العراق وجعلها محافظة من المحافظات العراقية، وبالتالي إلغاء وجودها كدولة، وهو أول ظاهرة من نوعها يواجهها العالم العربي الذي فشل في حلها بفعل تباين التوجهات السياسية بين الأنظمة العربية، ما أضعف الدور العربي، ونذكر من بين الجهود العربية ما يأتي:

١ ـ دعت القاهرة في أعقاب الغزو إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب،

فأصدروا قراراً في (١١ محرم/ ٣ آب) أدانوا فيه الغزو، وطلبوا من العراق الانسحاب الفوري من الكويت، ورفضوا أية آثار مترتبة عليه، وحذَّروا من أي تدخُّل أجنبي، وقد أُتخذ هذا القرار بالأغلبية، فامتنع كل من الأردن وموريتانيا والسودان واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية عن التصويت، وانسحب ممثل لبنان من الاجتماع، وكان هذا مؤشراً على عجز الدول العربية عن إيجاد حل للمشكلة، ما أتاح الفرصة للتدخل الأجنبي[1].

٢ ـ عُقدت قمة عربية في القاهرة في (١٨ محرم/ ١٠ آب)، أصدرت قراراً بعد مخاض عسير تضمَّن ما يأتي:

أ ـ إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت وعدم الاعتراف بقرار ضمِّها إلى العراق، ولا بأية نتائج مترتبة على هذا الغزو، ومطالبة العراق بسحب قواته من الكويت فوراً.

ب ـ تأكيد سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية بوصفها عضواً في جامعة الدول العربية وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة.

جـ ـ شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية.

د ـ استنكار حشد العراق قواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية، وتأكيد التضامن العربي معها.

هـ ـ الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية بنقل قوات عربية لمساندة القوات المسلحة السعودية دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي اعتداء خارجي.

٣ ـ وفي الوقت الذي بادرت فيه كل من مصر وسورية إلى إرسال قوات إلى الحدود السعودية ـ الكويتية، لجأت الدول العربية المساندة للعراق بطرح المبادرات التي بدا تعذُّر تنفيذها، وقد ربطت بين الانسحاب العراقي من الكويت وبين الانسحاب الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة، أو تنازل الكويت عن جزء من أراضيها البرية وحدودها البحرية للعراق.

٤ ـ قدَّم كل من الأردن وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية اقتراحاً يقضي:

أ ـ بالانسحاب العراقي من الكويت مقابل انسحاب القوات العربية من الحدود السعودية ـ الكويتية بشكل متزامن.

ب ـ بدء مباحثات بين الكويت والعراق لترسيم الحدود بينهما.

---

(١) العقاد: صلاح: التيارات السياسية في الخليج العربي منذ بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، ص٤٣٨.

جـ ـ بوقف الحصار الاقتصادي الدولي المفروض على العراق.

د ـ بإطلاق سراح الرهائن.

هـ ـ بإحلال قوات عربية ودولية على الحدود العراقية ـ الكويتية تحت إشراف جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة.

و ـ بتحديد مدة زمنية انتقالية يجري خلالها استفتاء شعبي في الكويت حول الاستقلال أو الوحدة مع العراق، وفي حال الموافقة على الاستقلال، تتنازل الكويت عن جزيرة بوبيان، وتُسقط ما على العراق من ديون[١].

كان من الطبيعي أن ترفض الدول العربية المُسانِدة للكويت هذه المبادرة، وتمسَّكت بموقفها، وبدا ذلك واضحاً في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية بين (٨ ـ ٩ صفر ١٤١١هـ/ ٣٠ ـ ٣١ آب ١٩٩٠م) الذي لم يحضره سوى ثلاثة عشر عضواً، وقد أصدر قراراً تمسَّك بموجبه بانسحاب القوات العراقية من الكويت، وعودة الشرعية إليها، وعدم الاعتراف بأية إجراءات يتخذها العراق تُشكِّل تغييراً في التركيبة الديمغرافية أو الإدارية للكويت، والتزام العراق بدفع تعويضات عن الأضرار الناجمة عن الغزو[٢].

٥ ـ عبَّر مجلس التعاون الخليجي عن ردِّ فعله تجاه الغزو العراقي للكويت في البيان الذي صدر عقب انعقاد مجلس الوزراء على هامش اجتماعات مجلس وزراء الخارجية العرب الذي عُقد في القاهرة في (١٠ محرم/ ٢ آب)، وقد أدان الغزو، وطالب العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط، وعودة القوات العراقية إلى المواقع التي كانت فيها قبل الغزو، كما طالب جامعة الدول العربية بموقف عربي موحَّد.

٦ ـ ساندت منظمة التحرير الفلسطينية العراق، ويبدو ذلك إما بربط العراق انسحابه من الأراضي الكويتية بالانسحاب الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة، والانسحاب السوري من لبنان، أو شعورها بفقدان عناصر دعمها العربي نتيجة انفتاح دول الخليج العربية على حركة حماس[٣].

٧ ـ دعم الأردن العراق، وقدَّم له العديد من التسهيلات من خلال ميناء العقبة لخرق الحصار الاقتصادي الدولي المفروض عليه بموجب القرار الرقم ٦٦١ تاريخ

(١) قاسم: جـ ٥ ص٤٣٨ ـ ٤٣٩.
(٢) إدارة الثقافة والنشر بالمركز الإعلامي للكويت، ص٥٤٦ ـ ٥٤٧.
(٣) الرميحي، محمد غانم: ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، أعمال ندوة الغزو العراقي للكويت، نشر مجلة المعرفة ص٣٥٢، قاسم: جـ ٥ ص٤٤٢.

(١٤ محرم/ ٦ آب)[١].

٨ ـ وقف اليمن إلى جانب العراق، ويبدو أن الوحدة اليمنية التي أُعلنت بين شطري اليمن في (شوال ١٤١٠هـ/ أيار ١٩٩٠م)، كان لها دور في الموقف المساند للعراق بحكم العلاقة الوثيقة بين كل من النظامين العراقي واليمني[٢].

٩ ـ وقف السودان إلى جانب العراق على الرغم من المساعدات الكويتية له، ولعل لذلك علاقة بدعم العراق له في مشكلاته مع الجنوب.

١٠ ـ شكَّلت دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسورية حجر الزاوية في بناء الموقف العربي المؤيد للكويت.

١١ ـ تباينت مواقف دول المغرب العربي بين مؤيد للعراق (موريتانيا) وبين مؤيد للكويت (الجزائر والمغرب)، وقدَّم الرئيس الليبي معمر القذافي مبادرات عدة تميزت بالتمييع[٣].

• الموقف الدولي

أدانت المنظمات التابعة للعالم الثالث، ودول عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الإفريقية؛ الغزو العراقي للكويت، غير أنه لم يكن لها تأثير على مسار الأزمة، واقتصر دورها على البيانات الصادرة عن مؤسساتها، ووقفت المنظمات الأوروبية ضد الغزو.

وكان الموقف الأميركي أكثر تشدداً، فقد دانت الولايات المتحدة الأميركية الغزو العراقي للكويت، وأكَّد الرئيس جورج بوش بأن استقلال الكويت وسيادتها مصلحة حيوية لبلاده، وجمَّد الودائع والممتلكات الكويتية والعراقية لدى المصارف والمؤسسات الأميركية وفروعها في الخارج، وقد حدَّد أهدافه بما يأتي:

- انسحاب القوات العراقية من الكويت من دون قيد أو شرط.
- عودة الحكم الشرعي إلى الكويت.
- ضمان سلامة الكويت.
- المحافظة على أرواح الرعايا الأميركيين وضمان سلامتهم.
- المحافظة على أمن المنطقة.

وحشدت الولايات الأميركية من أجل تحقيق تلك الأهداف قوات برِّيَّة وبحريَّة ضخمة، ووقف جورج بوش موقفاً متصلباً، فرفض أية مساومة على المبادئ

(١) قاسم: ص٤٤٣. (٢) المرجع نفسه: ص٧٤٨.
(٣) الرميحي: ص٣٦٧.

والقواعد الأساس، وطالب صدام حسين بالانسحاب والإفراج عن المعتقلين، وإعادة الشرعية إلى الكويت[1]، وأكَّد في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في (ربيع الأول ١٤١١هـ/ تشرين الأول ١٩٩٠م) على:

- ضرورة التوصل إلى تسوية دائمة للخلافات القائمة بين العراق والكويت.
- دعوة دول الخليج العربية إلى وضع ترتيبات لأمنها المشترك.
- مطالبة دول المنطقة بإنهاء خلافاتها ونزاعاتها مع الكيان الصهيوني.
- التأكيد على دور الولايات المتحدة الأميركية المميز ومكانتها المهيمنة على النظام الدولي الجديد بلا منازع ولا منافس[2].

وانضمت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان إلى الموقف الأميركي.

وتحرَّج موقف الاتحاد السوڤياتي خلال هذه الأزمة بحكم العلاقات الطيبة التي تربطه بالعراق بموجب اتفاقية الصداقة والتعاون الموقعة بين الطرفين عام (١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م)، والتي تمَّ تجديدها في عام (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م)، وتفرض عليه التزامات عسكرية معيَّنة في حال دخول العراق بحرب ضد أطراف أخرى، لكن الاتحاد السوڤياتي وجد مخرجاً قانونياً تمثَّل في مخالفة العراق لنص المادتين ٧ و٨ من تلك الاتفاقية، اللتين تقضيان بالتشاور المسبق في حال حدوث إخلال بالأمن، وهو ما لم يحدث[3]، ثم إن الغزو العراقي للكويت حدث بعد انتهاء الحرب الباردة وانكشاف التدهور الاقتصادي، ما كان له تأثير على التحولات التي طرأت على علاقاته مع الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية الغربية واليابان ودول الخليج العربية.

وفشل صدام حسين في استقطاب تركيا، ويرجع ذلك إلى علاقاتها الاقتصادية الوثيقة مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية، ومن المؤكد أنها نظرت إلى مصالحها الاقتصادية والأمنية، فحرصت على عدم الدخول كطرف مباشر ضد العراق بفعل الحدود المشتركة، ووجود شبكة واسعة لمصادر المياه والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية في مناطق قريبة من الحدود مع العراق، ما قد يكون هدفاً لضربات عراقية انتقامية، كما أن انهيار وحدة العراق قد يُهدِّد بتفجير مشكلة الأقليات في تركيا وبخاصة الكردية، وعلى الرغم من تلك العوامل، حرصت تركيا على أن يتوافق موقفها مع القرارات الدولية.

(١) جريدة الأهرام المصرية، ١٧ أيلول ١٩٩٠.
(٢) المرجع نفسه، ٢ تشرين الأول ١٩٩٠.
(٣) الهيئة المصرية العامة للاستعلامات: الاتحاد السوڤياتي وأزمة الخليج، ص٣.

ومرَّ الموقف الإيراني من غزو العراق للكويت بمرحلتين تفصل بينهما مبادرة صدام حسين في (٢٢ محرم ١٤١١هـ/ ١٤ آب ١٩٩٠م)، بإعادة اعترافه باتفاقية الجزائر لعام (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م)، وإقراره بالشروط الإيرانية لإنهاء حال الحرب بين البلدين، وزار طارق عزيز وزير خارجية العراق طهران في (١٨ صفر ١٤١١هـ/ ٩ أيلول ١٩٩٠م) من أجل توقيع اتفاقية السلام بين البلدين.

ويلاحظ في المرحلة الأولى، قبل المبادرة العراقية، اتفاق القيادات الإيرانية المعتدلة والمتشددة على التنديد بالغزو العراقي للكويت، وقبول الحل العسكري ضمناً، ويلاحظ في المرحلة الثانية، بعد المبادرة العراقية، تصاعد حدة الانتقادات الإيرانية للوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، ودعت إيران إلى اعتماد الحل السلمي في إطار إسلامي، وعدم السماح لقوات التحالف الدولي باستخدام الأراضي أو الأجواء الإيرانية، وعدم تعرُّض العتبات الشيعية المقدسة في العراق لأي اعتداء، والتأكيد على سياسة إيران الحيادية[1].

وحاول ساسة الكيان الصهيوني المشاركة في قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، لكن هذه الدولة أقنعتهم بالوقوف على الحياد بفعل حساسية وجود قوات صهيونية في قوى التحالف.

أثارت تداعيات حرب الخليج الثانية ظهور مفهوم توازن المصالح بدلاً من التوازن العسكري وتوازن القوى، ويعني ذلك تقديم تنازلات من الأطراف المتنازعة مقابل الحصول على أمن مشترك ومصالح مشتركة، وأكَّدت هذه الحرب على أن الأمن العربي بشكل عام واقع في أحد جوانبه تحت التأثير المباشر للقوى العالمية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأميركية التي استطاعت بالاستناد إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة توظيف هذه الأحكام عبر تفسيرها لمفهوم السلم والأمن الدوليين[2].

مقاومة الغزو العراقي

تسبَّب الغزو العراقي للكويت بخسائر فادحة بالاقتصاد الكويتي، بالإضافة إلى الأضرار المالية التي نجمت عن وجود قوات الاحتلال في الأراضي الكويتية، والذي استمر ما يقرب من سبعة أشهر.

وأقدم العراق خلال احتلاله على طمس الهوية الكويتية عبر حرق السجل المدني

(١) الهيئة المصرية العامة للاستعلامات: مواقف الدول الآسيوية من أزمة الخليج بعد اندلاع الحرب، آذار ١٩٩١م.
(٢) رجب، يحيى حلمي: أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ص٩٠.

الكويتي، وإجبار الكويتيين على طلب الحصول على هويات عراقية، وغيَّر أسماء الشوارع والمباني والمرافق ولوحات السيارات[١].

واجه الكويتيون الاحتلال العراقي لبلادهم بالمقاومة المسلحة والعصيان المدني، وفشل العراق في تطبيع الحياة في الكويت، فتوقفت عجلة الحياة الاقتصادية، وفقدت المدخرات الكويتية أكثر من تسعة أعشارها بفعل معادلة قيمة الدينار الكويتي بالدينار العراقي الذي تدنَّت قيمته، وركَّزت المقاومة الكويتية التي أطلقت على نفسها «اتحاد الكويت الحرة» على هدف واحد هو إجلاء القوات العراقية من الأراضي الكويتية، لكن هذه المقاومة كانت ضعيفة، ورفض المؤتمر الشعبي الكويتي الذي اجتمع في جدة بين (٢٣ ـ ٢٥ ربيع الأول ١٤١١هـ/١٣ ـ ١٥ تشرين الأول ١٩٩٠م) المساومة على سيادة الكويت.

واستمر صدام حسين في تشبُّثه بعدم الانسحاب من الكويت، وقاوم العقوبات الاقتصادية والحظر الجوي الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على العراق بموجب القرار الرقم ٦٧٠ تاريخ (٥ ربيع الأول/ ٢٥ أيلول)، فلم يُبدِ مرونة للامتثال للمطالب الدولية، وهدَّد بتدمير الكيان الصهيوني إذا تعرَّضت بلاده للحصار الاقتصادي، وتدمير حقول النفط الكويتية.

تحرير الكويت

نتيجة لإصرار صدام حسين على موقفه الرافض للانسحاب من الكويت، تشكَّل تحالف دولي في (رجب ١٤١١هـ/ كانون الثاني ١٩٩١م)، حشد قواته العسكرية التي تجاوزت سبعمئة ألف جندي في منطقة حفر الباطن على الحدود السعودية ـ الكويتية، وشكَّلت القوات الأميركية معظمها، خمسمئة وأربعين ألف جندي، وبلغ عدد الدول المشاركة ثمانٍ وعشرين دولة بينها دول عربية مثل مصر.

ابتدأت العمليات العسكرية التي أُطلق عليها الرمز ـ عاصفة الصحراء ـ في صبيحة (١ رجب/ ١٧ كانون الثاني) بقصف المواقع العراقية، كما بدأت القوات الجوية غاراتها، وحرَّك العراق الجبهة مع الكيان الصهيوني، فأطلق صواريخ سكود ضده، وشنَّت قوات الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في (أواسط شعبان/ أواخر شباط) هجوماً برّيّاً، وأجبرت القوات العراقية على التقهقر والانسحاب من الأراضي الكويتية، ونفَّذت أثناء انسحابها سياسة الأرض المحروقة، فدمَّرت مئات الآبار النفطية التي وصلت إلى ما يقرب من أربعمئة واثنين وستين بئراً، وأشعلت النيران في

(١) قاسم: جـ٥ ص٤٥٨.

ستمئة وثمانية عشر بئراً، وقُدِّرت كمية النفط المحترقة بخمسة ملايين برميل يومياً، فتضرَّرت البيئة البرية والبحرية بفعل الاحتراق، وتسرُّب كميات كبيرة من النفط إلى مياه البحر، وتدمير خطوط الأنابيب التي تربط الآبار بمحطات التجميع والخزانات وموانئ التصدير ومحطات التكرير[١].

نجحت العمليات الأولى من عاصفة الصحراء في تحرير الكويت في (١٠ شعبان/ ٢٥ شباط)، وأعقب ذلك صدور القرارين ٦٨٦ (١٥ شعبان ١٤١١هـ/ ٢ آذار ١٩٩١م) و٦٨٧ تاريخ (١٨رمضان/ ٣ نيسان) عن مجلس الأمن الدولي:

ألزم الأول العراق:

- بإلغاء الإجراءات كافة التي اتخذها لضم الكويت.
- بإعلان مسؤوليته عن الأضرار والخسائر التي أصابت الكويت أو غيرها بنتيجة الغزو.
- بأن يبادر إلى إطلاق سراح المحتجزين الكويتيين وغيرهم لديه.
- بأن يُعيد الممتلكات التي استولى عليها من الكويت خلال مدة احتلاله له.

ونصَّ القرار الثاني على:

- عودة السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية والشرعية إلى الكويت.
- احترام الدولتين للحدود الدولية بينهما.
- تخصيص الجزر على النحو الذي سبق تحديده في المحضر المتفق عليه بين الدولتين في (١٥ جمادى الأولى ١٣٨٣هـ/ ٤ تشرين الأول ١٩٦٣م).
- اتخاذ الترتيبات اللازمة لترسيم الحدود.

وشُكِّلت لجنة دولية عُهد إليها بترسيم الحدود بين البلدين، تألفت من مندوب عن كل من العراق والكويت، وثلاثة خبراء مستقلين يعيِّنهم الأمين العام للأمم المتحدة يترأس أحدهم اللجنة، عقدت اللجنة خمسة وثمانين اجتماعاً في نيويورك وجنيف، وقامت بزيارات ميدانية، وأعدَّت الخرائط اللازمة، والتقطت الصور الجوية، وحرصت على التطبيق التقني لخط الحدود كما كان محدداً في اتفاقية عام (١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م)، ووافق مجلس الأمن الدولي على القرار النهائي في (٥ ذي الحجة ١٤١٣هـ/ ٢٧ أيار ١٩٩٣م) بموجب القرار الرقم ٨٣٣، فقبلت به الكويت فور صدوره، ووافق عليه العراق بعد تحفُّظ[٢].

(١) التميمي، عامر: الأبعاد الاقتصادية للغزو العراقي للكويت ص٣٣٥ ـ ٣٣٦، أعمال ندوة المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت آذار ١٩٩٤م، نشر مجلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ١٩٥، آذار ١٩٩٥م.

(٢) قاسم: جـ٥ ص٤٦٦ ـ ٤٦٧.

الحصار الاقتصادي الدولي على العراق

تعرَّض العراق بين المدة من (آب ١٩٩٠ إلى أيار ٢٠٠٣) إلى حصار اقتصادي شديد الوطأة قادته الولايات المتحدة الأميركية التي عملت على معاقبة الشعب العراقي بحجة مكافحة صدام حسين، ويُعدُّ العراق أول بلد يتعرَّض لهذا التطبيق القاسي لقرارات مجلس الأمن الدولي، والهدف الحقيقي هو تدمير البلد كقوة عربية، وتفتيته إلى كيانات عنصرية ودينية متصارعة فيما بينها، والسيطرة على ثرواته تحت ذريعة نزع أسلحة الدمار الشامل، وهو هدف أميركي ـ صهيوني مشترك.

وأعلن الصليب الأحمر الدولي في الشهر الأول الذي أعقب غزو العراق للكويت، أن الحصار على العراق يتعارض مع القانون الدولي؛ لأنَّه يمنع الغذاء والدواء من دخول البلاد، فعدَّل مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٦٦١ المتعلق بالعقوبات والحظر الاقتصادي، بحيث سُمح للعراق باستيراد إمدادات محدَّدة للاستعمال الطبي بالإضافة إلى المواد الغذائية لظروف إنسانية، وإمعاناً بإذلال العراقيين دمَّرت الولايات المتحدة الأميركية البنية التحتية العراقية، وهو عمل غير مُبرَّر؛ لأن القضية مرتبطة باحتلال الكويت فقط.

نتج عن الحصار الاقتصادي تفشِّي الفقر والجوع والتدهور المعيشي، واعترفت الأمم المتحدة بذلك بعد ستة أشهر، فمنحت الحكومة العراقية رخصة لشراء الدواء والغذاء بقيمة ملياري دولار قابلة للتجديد، وعُرف هذا التدبير باسم «النفط مقابل الغذاء» وقد منح الولايات المتحدة الأميركية وحلفاءها صلاحيات واسعة لتحديد نوع المواد المستوردة وتقرير وجهة إنفاقها.

رفض صدام حسين في البداية مبدأ النفط مقابل الغذاء والتدخل الأميركي المباشر في شؤون العراق، وعدَّ ذلك مسَّاً بسيادة العراق على أرضه وثرواته، ويُهدِّد عيش المواطنين؛ لأن العراق يستورد نسبة ٦٥٪ من غذائه و٨٠٪ من أدويته، وحاول تحسين شروط برنامج النفط مقابل الغذاء، لكن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا رفضتا أي تعديل، ويعني ذلك أن مصير الشعب العراقي ومصلحته لم يكونا من أولويات الاهتمام الأميركي، ما أدى إلى مزيد من انعدام أساسيات الحياة، مثل الكهرباء، حيث بدأ التقنين على نطاق واسع، والماء الذي أخذ يشح، والعناية الصحية التي أخذت تتدهور.

وأصدر مجلس الأمن الدولي في (١٤ ذي القعدة ١٤١٥هـ/ ١٤ نيسان ١٩٩٥م) القرار رقم ٩٨٦ الذي أوجد صيغة دائمة لبرنامج النفط مقابل الغذاء، وسمح للعراق بتصدير كميات من النفط بقيمة ملياري دولار كل ستة أشهر لشراء سلع إنسانية من

أدوية وأغذية، تحت إشراف لجنة دولية من الأمم المتحدة، ولم تتسلَّم الحكومة العراقية العائدات المالية بل وُضِعت في حساب مصرفي في نيويورك، وبعد تردُّد استمر عاماً وافق العراق على القرار الجديد، ووقَّع مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة في (٢ محرم ١٤١٧هـ/ ٢٠ أيار ١٩٩٦م).

وفي (١٣ رمضان ١٤١٨هـ/ ١٢ كانون الثاني ١٩٩٨م) قرَّرت بغداد منع عمليات التفتيش التي يقوم بها فريق المفتشين بحجة أن هذا الفريق هو بقيادة أميركية، وعدَّت الولايات المتحدة الأميركية هذا الإجراء خرقاً للقرارات الدولية، وحذَّرت صدام حسين بأنه سيواجه القوة العسكرية، وأقرنت ذلك بحملة سياسية لكسب التأييد العالمي، فزارت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت عدداً من الدول من بينها دول عربية، وردَّت بغداد بحملة سياسية مضادة أهم عناوينها زيارة الوزير محمد سعيد الصحاف إلى دمشق ولقاؤه حافظ الأسد.

وفي الوقت الذي كان فيه كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، يقوم بمفاوضات اللحظة الأخيرة لتجنُّب حرب جديدة، كانت الولايات المتحدة الأميركية تستكمل انتشارها العسكري في الخليج العربي، وبرزت روسيا في مقدمة الدول المعارضة لهذه العملية، ودعت كوفي أنان إلى زيارة بغداد لتجنيب العراق ضربة عسكرية أميركية يصعب التكهن بما يمكن أن ترتبه داخل العراق وانعكاسات ذلك على المنطقة، والعلاقات الدولية، فوصل إليها في (٢٢ شوال/ ٢٠ شباط)، وفي اليوم الثالث من الزيارة توصَّل الأمين العام للأمم المتحدة إلى توقيع اتفاق مع صدام حسين لقي ترحيباً عراقياً وعربياً ودولياً، ويُتيح الاتفاق لفريق خاص، تفتيش المواقع الرئاسية من دون التقيد بأي مهلة زمنية، ويُسجِّل آخر بنوده اهتمام العراق برفع العقوبات وإنهاء الحصار، ويُراعي اعتبارات السيادة وخصوصية المواقع الرئاسية، ووافق مجلس الأمن الدولي ليل (٣ ـ ٤ ذو القعدة/ ٢ ـ ٣ آذار) على مشروع القرار البريطاني ـ الياباني المتعلق بتنفيذ اتفاق بغداد، وأصدر القرار رقم ١١٥٤ الذي أشاد بالمبادرة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة.

وتفاوت توزيع عائدات النفط بين الشمال الذي زادت حصة الفرد فيه عن ٥٠٪ بالمقارنة مع حصة الفرد في الجنوب، وقد أتاح هذا الاهتمام الاستثنائي بالشمال، والتركيز على مساعدة الأكراد، للمنظمات الحكومية، ولبعثات برنامج النفط مقابل الغذاء، أن تتوجَّه نحو ترميم البنية التحتية في الشمال، في الوقت الذي عانى الجنوب من الإهمال وقلة المساعدات، وكان ذلك سياسة أميركية وبريطانية مقصودة لتصوير المناطق الشمالية الخارجة عن سيطرة صدام حسين بأنها لا تعاني من

الحظر، على عكس المناطق الجنوبية الخاضعة لحكومة بغداد، واتهام صدام حسين بهدر المساعدات، والملفت أن عمليات الأمم المتحدة من رقابة وتفتيش وبرنامج النفط مقابل الغذاء، كانت على نفقة العراق على عكس ما كان يُطبَّق على دول أخرى في ظروف مشابهة[١].

وجرت محاولة أخرى لتخفيف وطأة العقوبات عن الشعب العراقي، فقد أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٤٠٩ تاريخ ٤ أيار ٢٠٠٢، بإيعاز من الإدارة الأميركية، تضمَّن فيما عُرف بعقوبات ذكية، عبر إتاحة المجال لاستيراد البضائع المدنية من أدوية وأغذية، والتركيز على حظر البضائع التي تُساهم في صناعة الأسلحة، لكن هذا القرار الجديد فشل في تحقيق الغاية؛ لأنَّه لم يميِّز بين هدف مدني وآخر عسكري، وقوَّى قبضة الولايات المتحدة الأميركية على العراق، وأتاح لها مواصلة الحصار بغطاء دولي[٢].

وحاول العراق دوماً الالتزام بنصوص قرارات مجلس الأمن الدولي على الرغم من سعي واشنطن ولندن توسيع معاني القرارات إلى أقصى حد ممكن لتخدم مصالحهما، فاستغل صدام حسين ثغرة التعسف الانغلو ـ أميركي في التطبيق، وشجَّع فرنسا وروسيا والصين على الوقوف في وجه الهيمنة الأميركية ـ البريطانية، على الساحة العالمية، ولعل دلائل الخلافات الدولية في نهاية عام ٢٠٠٢م، وبداية عام ٢٠٠٣م حول العراق، تؤكد على صحة هذه النظرة العراقية[٣].

بدأ المجتمع العراقي يتفتت في التسعينات، فاضمحلَّت منظمات المجتمع المدني، وبدأ أبناء الفئة المتوسطة يبيعون ممتلكاتهم على الأرصفة لسد رمقهم، وعندما أضحوا لا يجدون ما يبيعونه، اضطروا إلى التسول، وانتشرت ظاهر السرقة على نطاق واسع، وتدهور وضع أطفال العراق.

لقد قضى الحصار الاقتصادي على الفئة الوسطى، ودفع الشعب العراقي للعيش في الخوف والمرض والجهل والظلمة لسنوات طويلة، وبدل إضعاف الهيئة الحاكمة في بغداد، فقد قويت هذه الهيئة فيما ضعفت منظمات المجتمع المدني، وتراجع دخل الفرد العراقي السنوي من أربعة آلاف دولار عام (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م) إلى خمسمئة دولار عام (١٤١٣ ـ ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، وإلى أقل من ثلاثمئة دولار عام (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، وهاجر عشرات الآلاف من العراقيين من أصحاب الكفاءات العالية، ومن بقي اضطر إلى اللجوء إلى أعمال إضافية لتدبير معيشته[٤].

---

(١) ديب: ص٢٨١.
(٢) المرجع نفسه: ص٢٨٤ ـ ٢٨٥.
(٣) المرجع نفسه.
(٤) المرجع نفسه: ص٣٠٢ ـ ٣٠٣.

الحرب الأميركية على العراق ـ سقوط بغداد

السبب «الاستراتيجي» للحرب

ما إن انتهت حرب الخليج الثانية، وحرَّر الأميركيون الكويت حتى طمعوا في ترتيب أوضاع المنطقة العربية المشرقية بخاصة ومنطقة الشرق الأوسط بعامة، بشكل يُتيح لهم السيطرة على قراراتهما، والتحكم بسياساتهما الاقتصادية، فانكبّوا على تفعيل خطط حرب الخليج الثالثة، وتطلعوا إلى غزو العراق واحتلاله في ظل أوضاعه الهشة الناتجة عن الحصار الاقتصادي.

وكانت الولايات المتحدة الأميركية تبحث عن بديل لصدام حسين منذ نهاية غزو الكويت، فأجرت اتصالاً مع أخيه برزان، الرئيس السابق للمخابرات العراقية المقيم في سويسرا، كما أقامت اتصالات مع الأكراد في الشمال لينضموا إلى جماعات عراقية معارضة تحت اسم «المجلس الوطني»، واستمر استقطاب الأطراف العراقية حتى أضحت الجماعات العراقية التي تقيم معها واشنطن ارتباطات تبلغ العشرات، وكانت تلتقي في واشنطن بشكل دوري، واستمر هذا الاستقطاب حتى دخول الجيش الأميركي إلى بغداد في عام ٢٠٠٣م.

لقد وجَّه المستشارون الأميركيون من اليمين المتطرف، وفيهم عدد من اليهود، كتاباً إلى الرئيس الأميركي بيل كلينتون في عامي (١٤١٧ ـ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٦ ـ ١٩٩٨م) يدعونه إلى المسارعة إلى احتلال العراق، وتكوين وجود عسكري أميركي في المنطقة بسبب:

ـ احتمالات نشوء أزمة نفطية في القرن الواحد والعشرين، وبخاصة أن الاقتصاد الأميركي الذي أضحى يُنتج ثلث الإنتاج العالمي، بدأ يعتمد بشكل تصاعدي على الطاقة النفطية.

ـ حماية مصالح الولايات المتحدة الأميركية الحيوية، وبخاصة النفطية في الخليج العربي.

ووصل اليمين الأميركي إلى السلطة مع جورج بوش الابن، فطوَّر «استراتيجية» عسكرية للسيطرة على معظم مصادر النفط في العالم وبخاصة المنطقة العربية التي

تملك نحو ٦٠٪ من الاحتياطي العالمي، إلى جانب احتياط النفط الإيراني ونفط بحر قزوين، وإذا ما تمَّ ذلك، أمكن للولايات المتحدة الأميركية أن تتحكّم بأكثر من ٩٠٪ من حقول النفط في العالم، وذلك عبر سيطرة عسكرية مباشرة أو نفوذ لا يُقاوم[1].

خاضت إدارة جورج بوش الابن حربين خلال مدة وجيزة من وصولها إلى الحكم في عام ٢٠٠٠م أدَّيا إلى احتلال أفغانستان والعراق، وقد قادهما أشخاص نشؤوا بشكل عام في أروقة الشركات الأميركية الكبرى وقطاع النفط[2].

إن اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بالنفط ليس ظرفياً بل هو العامل الأساس للاحتلال الأميركي للعراق بالإضافة إلى تغيير نظام الحكم، إذ إن نفط العراق سوف يمدُّ الولايات المتحدة الأميركية بحاجاتها النفطية حتى عام ٢١٠٠م).

وكانت سنة (١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م) قد تركت آثارها في السياسة الأميركية، والمعروف أن المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج، قد قطعت النفط عن العالم الغربي بسبب الحرب العربية ـ الصهيونية، ما أثَّر سلباً على تأمين حاجيات السوق النفطية.

الطريق إلى بغداد

طمع صدام حسين بقيادة العرب، لكن ذلك لم يتحقق؛ لأنَّه تصرَّف في عام (١٤١٠ ـ ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م) في تهديده للدول العربية الخليجية بخاصة بقوته العسكرية، وبالسلطة الشديدة التي مارسها ضد فئات من شعبه، لكن بعد خسارة العراق أمام الولايات المتحدة الأميركية في حرب الخليج الثانية عام (١٤١٢هـ/ ١٩٩١م)، ومعاناة الشعب العراقي من العقوبات الدولية؛ ارتفعت أسهم الرئيس العراقي بسبب تعاطف الشعوب العربية مع الشعب العراقي، ونقمتهم على السياسة الأميركية غير العادلة تجاه العراق وفلسطين المحتلة، وفَقَدَ الشعب العراقي ثقته بالولايات المتحدة الأميركية خلال سنوات الحصار القاسي في التسعينات، ووصولاً إلى الغزو في عام ٢٠٠٣م.

(١) ديب: ص٣٥٩.

(٢) كان جورج بوش الابن المدير التنفيذي لشركة أريستو للطاقة في المدة بين (١٩٨٤ و١٩٨٧م)، وشركة هاركن النفطية من عام (١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٠م)، وكان ديك تشيني المدير التنفيذي لشركة هاليبورتن النفطية المتخصصة بنفط آسيا الوسطى بين عامي (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠م)، عندما عيَّنه جورج بوش الابن نائباً له، وعملت كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي لبوش في شركة شيفرون النفطية لسنوات عديدة، وتولَّت منصب المديرة التنفيذية للشركة عامي (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠م).

بدأ جورج بوش الابن عقب هجمات (١١ أيلول ٢٠٠١) سلسلة اجتماعات «استراتيجية» مع مجلس الأمن القومي، أسفرت عن وضع خطط الحرب لاحتلال العراق، وأُطلع الرئيس الأميركي على تفاصيل تأثير العقوبات في إضعاف قدرات العراق، الأمر الذي يجعل الغزو سهلاً، لكنه انتظر عاماً كاملاً ليدخل مرحلة التنفيذ.

ويُعدُّ اجتماع مجلس الأمن القومي في (١٩ أيلول ٢٠٠١م) نهاية رسمية لحرب الاستنزاف الأميركي ضد العراق، وبداية مرحلة التمهيد لغزوه الذي جرى (ليل ١٩ آذار ٢٠٠٣م)، ونما توجُّه في مجلسي الشيوخ والنواب الأميركيين، بالقضاء على نظام صدام حسين، ووافقا في (١٠ تشرين الأول ٢٠٠٢م) بأغلبية ساحقة على قرار يمنح جورج بوش الابن صلاحيات استثنائية وكاملة لخوض الحرب على العراق حتى من دون دعم دولي. وأخذ هذا يُردِّد عزم واشنطن على تغيير النظام في بغداد ويرغب في الحصول على قرار من مجلس الأمن الدولي، والواضح أن سلوك طريق الأمم المتحدة وإن باء بالفشل، إلا أنه سيمكِّن بوش من استغلاله بأن الولايات المتحدة الأميركية سعت إلى التعاون مع الأمم المتحدة، إلا أنها خذلتها، ولم يعد أمامها سوى العمل المنفرد، ولذلك ستكون مسألة عدم التوصل إلى حل مُرْضٍ في الأمم المتحدة مسوِّغاً لواشنطن لشنِّ الحرب[1].

كان على جورج بوش الابن إيجاد الذريعة لبدء العمليات العسكرية، وقد تمثَّلت بمحاولة العراق شراء مادة اليورانيوم من دولة النيجر وفقاً للادعاءات الأميركية التي وردت في خطاب الرئيس الأميركي عن حالة الاتحاد في عام (٢٠٠٠م)، وبيَّن وزير خارجيته كولن باول أمام مجلس الأمن الدولي بوضوح أنه مهما قام به العراق استجابة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٤١ تاريخ (٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢م)، فإنه لا يزال في خرق مادي لمقررات سابقة، وأن جهوده الحديثة ليست كافية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، إذ إن العراق كان له القدرة ولا يزال قادراً على تصنيع أسلحة كيماوية وبيولوجية.

وسعت الإدارة الأميركية في الأيام الستين التي سبقت الحرب، عبر ضغوط سياسية واقتصادية وعسكرية، إلى الحصول على قرار من مجلس الأمن الدولي بتشريع الحرب أسوة بالقرار الذي شرَّع حرب تحرير الكويت، وتشريع العقوبات الاقتصادية على العراق بالإضافة إلى تشريع لجان التفتيش، والمعروف أن هذه اللجان حدَّدت للطائرات الأميركية والبريطانية الأماكن الحسَّاسة التي يجب قصفها، وبُنيت مواقف فرنسا وروسيا والصين في مجلس الأمن على مصالح ذاتية اقتصادية

(١) ديب: ص٣٨٤ ـ ٣٨٥.

وسياسية، ولم تكن مصلحة الشعب العراقي من أولويات الدول الكبرى.

وبدا العراق وكأنه لا يتعاون مع لجنة المفتشين من وجهة نظر مجلس الأمن الدولي، فأصدر هذا القرار رقم ١٤٤١ دعا فيه العراق إلى التعاون مع اللجنة، وعدَّت الولايات المتحدة الأميركية هذا القرار كافياً إلى درجة أن أي دولة تعارضها أو تقف في طريقها فيما عزمت عليه من غزو العراق؛ أضحت تُشَجِّع صدام حسين والإرهاب[(١)].

الواضح أن تفاهماً حصل بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي بشأن مستقبل العراق ونفطه، وكان جزءاً من اللعبة السياسية التي أدَّت في النهاية إلى الموافقة بالإجماع على القرار المذكور، وهكذا برز الهدف الحقيقي الذي سارت وراءه الجيوش الأميركية، وهو تحرير العراق من نظام صدام حسين وتقاسم ثرواته على الرغم من الحملات الأميركية عن هدف أميركا نزع سلاح الدمار الشامل من العراق، وإزالة تهديده لجيرانه[(٢)].

بعد أن وُضعت اللمسات الأخيرة لغزو العراق، أعلن جورج بوش الابن في مساء (١٩ آذار ٢٠٠٣م) من البيت الأبيض أن قوات الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة الأميركية المتواجدة حول العراق، قد بدأت تضرب أهدافاً مختارة ذات أهمية عسكرية لتقويض قدرة صدام حسين على شنِّ الحرب.

لقد حدث الغزو ضمن مفهوم تحول العالم، وضرورة أن تقوم واشنطن بشيء للتفرد بحكمه، كما أن العراق دولة مهمة بمواردها الضخمة وثروتها النفطية الغنية، وهو يستحق المخاطرة في خوض الحرب.

وكان لا بد أن تبدأ الحرب بفعل مثير، فقد اتهمت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، العراق بتكديس أسلحة دمار شامل، لكن المشكلة في تقديم ادعاءات جريئة من هذا النوع، هي أنه يجب في نقطة معينة أن تكون مؤيدة بدليل، ولم تجد فرق التفتيش التي أرسلها مجلس الأمن الدولي ما يدعم تصريحات الرئيس الأميركي ورئيس الوزراء البريطاني بوجود هذه الأسلحة.

وهكذا أخفقت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في تبيان السبب الذي يُبرِّر شنَّ حرب أميركية أخرى على العراق سوى تخليصه من الحكم الفردي المتعسف.

ووجد العالم نفسه عند بدء الحرب مذهولاً مما رأى من تدفق آلة الحرب الأميركية على الأراضي العراقية، وبعد جدل سياسي عنيف في أوروبا وبخاصة بين فرنسا وألمانيا من جهة والولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى، وبصورة أقل

---

(١) ديب: ص٣٨٧.   (٢) المرجع نفسه.

حدة مع الصين وروسيا، حول غزو العراق، ولأسباب مصلحية ذات ارتباط شديد بالنفط من جهة، وبمشكلة الشرق الأوسط من جهة أخرى؛ أصرَّت واشنطن على غزو العراق بشكل منفرد، ومن دون أي التزام بمواثيق الأمم المتحدة أو حلف شمالي الأطلسي أو بالإرادة الدولية، ولم يشاركها في الحرب سوى بريطانيا وإسبانيا[(١)].

شكَّل هذا الغزو صفعة أميركية معنوية لكل من فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي، وفي خطاب الرئيس الأميركي بتاريخ (١٩ آذار ٢٠٠٣م) المشار إليه سابقاً، عبَّر عن الغضب الأميركي من أوروبا، وأنذر صدام حسين بالرحيل عن العراق مع ولديه قُصي وعُدي، وإلا سيواجهون الحرب، وأعطاهم مهلة ثمان وأربعين ساعة، وطلب من جميع البعثات السياسية والأجانب والصحفيين مغادرة العراق فوراً، كما طلب من الجيش العراقي التمرد على قادته، وعدم الرد على الهجمات الأميركية، وأكَّد أن الجيش الأميركي سيدخل إلى العراق سواء غادر صدام حسين أم لم يُغادر.

لقد شُنت الحرب من أجل النفط، ومن أجل هيمنة الكيان الصهيوني على المنطقة وثرواتها، ومن أجل تفتيت العالم العربي، وفي الواقع أنها شُنَّت من أجل أي شيء آخر ما عدا أنها حرب من أجل حرية الشعب العراقي، وهي استعمارية من الطراز القديم، مبنية على أطماع ودجل سياسي، لا علاقة لها بتجريد العراق من أسلحة الدمار أو تحرير شعب العراق، ويجب النظر إليها كذروة للشراكة «الاستراتيجية» الأميركية ـ الصهيونية[(٢)].

أحداث الحرب ـ سقوط بغداد

لم تكن الحرب إلى حدٍّ كبير حرباً جديدة، بل إعادة تصعيد حملة طويلة الأمد بدأت منذ الحرب العراقية ـ الإيرانية، وكانت الضربات الجوية ممزوجة بالعقوبات الاقتصادية التي فُرضت على العراق عقب حرب الخليج الثانية، وإغلاق مجاله الجوي أمام طائراته.

وحاول الغزاة اغتيال صدام حسين من الجو، وتعرَّضت الأهداف المدنية للقصف، وحوصرت البصرة من قِبل القوات البريطانية، ونُسفت البنى التحتية، وقُتل مئات المدنيين نتيجة الغارات الجوية على مدن الفرات والحلة والناصرية.

وشملت الأسلحة المستعملة: اليورانيوم غير المخصَّب، قنابل، دبابات مدرعة، قنابل عنقودية، طائرات عسكرية، وقُتل المدنيون في الشوارع، وفي الأسواق

---

(١) سلوغلت، وسوغلت: ص٤١٦ ـ ٤١٧.   (٢) المرجع نفسه.

والطرق المفتوحة، أثناء تقدم القوات الغازية على امتداد نهر الفرات صعوداً نحو بغداد.

وشنَّت الطائرات الأميركية ليل ١٩ ـ ٢٠ آذار غارة استمرت ثلاث ساعات، وصادفت القوات الأميركية الزاحفة خلال الأسبوعين الأولين من الحرب، مقاومة شرسة في أم القصر والفاو وجوار البصرة ومدن الجنوب، لكن الانتصار الأميركي كان مؤكداً بسبب الفارق الكبير في الجهوزية العسكرية، وعجز العراق عن الصمود. وسيطر الجيش الأميركي في ٧ نيسان على مطار صدام حسين الدولي، وشوهدت القوات العسكرية الأميركية في ٩ نيسان في ساحات بغداد العامة وهي تقوم بدوريات في الشوارع، لقد سقطت بغداد، وجُعل العراق كله محمية للغزاة تحت إمرة «الجنرال» غاي غارنر في ٢١ نيسان.

شكَّل هذا الانتصار الأميركي السريع صدمة للرأي العام العربي والعالمي، ويبدو أن السبب الرئيس للانتصار هو عدم رغبة القادة العسكريين العراقيين في القتال بعد أن عيَّن صدام حسين ابنه الأصغر قُصي قائداً للقوات المسلحة ومسؤولاً عن القطاع الأوسط، وهو لا يتمتع بكفاءات عسكرية تُذكر، فارتكب أخطاء تكتيكية ومسلكية كان وقعها مصيرياً وأدَّت إلى إضعاف الدفاعات العراقية، وجعلت الطريق مفتوحاً أمام القوات الأميركية، فانفرط عقد القيادة العسكرية، وما إن علمت القيادة الأميركية بهذه الخلافات حتى شنَّت في صبيحة ٥ نيسان هجمات قوية ومتكررة على وسط بغداد، وسيطرت على القصر الجمهوري في ٧ نيسان، وانتشرت في معظم ساحات المدينة كما ذكرنا، وأكملت احتلال الضواحي في ١٠ نيسان.

شكَّل سقوط بغداد انعطافة في أوراق التاريخ المتحول، ومن يقرأ تاريخ منطقة الشرق الأوسط قبل وبعد هذا الانتصار يجد أنها دخلت في مرحلة من التحولات المختلفة والمثيرة في ظل فوضى عارمة، وصراعات داخلية دامية، استفاد منها التفرد الأميركي على رأس النظام الدولي، والكيان الصهيوني الطامع في أراضي وثروات الأمة العربية، من ذلك أن واشنطن أعلنت عقب سقوط بغداد خارطة طريق، وأصرَّت على ضرورة تطبيقها، وهدَّدت الطوق العربي الملتف حول الكيان الصهيوني، بهدف حل الأزمة مع هذا الكيان، ولكن جهودها لم تُثمر، كما تدخَّلت في السودان من أجل تقاسم السلطة والثروة مع الانفصاليين في الجنوب، ونجحت في تقسيم البلاد إلى قسمين منفصلين الشمال والجنوب، ودخل النفوذ الصهيوني بقوة إلى منطقة جنوبي السودان المستقلة وإلى الكيان الكردي شبه المستقل في شمالي العراق.

وخلال مطاردة القوات الأميركية لرموز الحكم السابق، تمَّ قتل ولدَي صدام حسين قُصي وعُدي في (٢٢ تموز) إثر اشتباك جرى في الدار الواقعة في حي سكر في مدينة الموصل، كما تمَّ اعتقال صدام حسين في (١٣ كانون الأول)، وكان مختبئاً في حفرة صغيرة بمزرعة في مسقط رأسه تكريت.

تقاسم الغنائم

شرعت الإدارة الأميركية بعد غزو العراق وسقوط بغداد في إحصاء الغنائم والمكتسبات الاقتصادية، إذ تدخل الحروب في معادلات الاقتصاد وقوانين الربح والخسارة، ولن تدخل أي دولة الحرب من أجل مبادئ أخلاقية أو من أجل حقوق الإنسان[1].

وتوقَّعت الولايات المتحدة الأميركية أن تجني غنائم كثيرة من احتلال العراق، فقد تمَّت لها السيطرة على الاحتياطي النفطي العراقي مباشرة، ووعدت نفسها بعقود لشركاتها قيمتها عشرات المليارات من الدولارات ولسنوات عدة في المستقبل، وتوقَّعت أن يُسهم نفط العراق بتغطية تكاليف الغزو وإعادة إعمار البلاد، وعدَّ الأميركيون نفط العراق بأنه غنيمة حرب، ويعني ذلك أن ما حدث في العراق هو نهب لخيراته، وإنضابه، من دون غطاء قانوني أو وازع أخلاقي.

وهكذا يتضح الهدف الأميركي من احتلال العراق كمصدر «استراتيجي» للنفط ومركز جغرافي ـ سياسي لفرض الهيمنة الأميركية على الشرق الأوسط، وسيُمكِّن الاقتصاد في العراق، الإدارة الأميركية من تحقيق مكتسبات على المستوى العالمي أيضاً.

رفع الحصار عن العراق

بعد خمسة أسابيع من سقوط بغداد صدر قرار عن مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ تاريخ (٢٢ أيار ٢٠٠٣م)، كرَّس شرعية الاحتلال الأميركي والبريطاني للعراق عن طريق الغزو، وكانت الولايات المتحدة الأميركية قد باشرت قبل صدور القرار بثلاثة أسابيع في رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق، وكان هذا أمراً جيداً ساعد في دعم عمليات الإغاثة الإنسانية والبدء بإعمار العراق.

وأعلنت وزارة الخارجية الأميركية في (٢٧ أيار) رفع ما تبقَّى من العقوبات عن العراق، ودعا وزير الخزانة الأميركية جورج سنو دول العالم كافة إلى رفع العقوبات

(١) ديب: ص٣٩٣.

فوراً، فبدأت الدول الصناعية الكبرى رفع حصارها، ما سمح بإجراء التحويلات المالية، والاستثمارات، والاستيراد والتصدير، وتسهيل عمل الشركات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية، وأبقى القرار الحظر على استيراد الآثار من العراق، وعلى ثروة صدام حسين وكبار المسؤولين في الحكومة العراقية السابقة، ومنح الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا تفويضاً بتقرير مصير العراق سياسياً واقتصادياً، والإشراف على إدارته، وإدارة قطاع النفط، فأقامت الولايات المتحدة الأميركية صندوقاً خاصاً، وطلبت من جميع الدول أن تُسلِّمها موجودات العراق المالية لديها، والتي تُقدَّر بملياري دولار، كما تمَّ إخطار برنامج النفط مقابل الغذاء في الأمم المتحدة، تحويل العائدات إلى الصندوق الخاص، وبذلك امتلكت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا صكاً بالوصاية على العراق لمدة سنة إلا أنها استمرت بعد انتهائها.

ذيول الحرب على العراق

دمَّرت الحرب الأميركية ـ البريطانية العراق بما في ذلك الكثير من تراثه الحضاري الذي لا يقُدَّر بثمن، ونُهبت متاحف بغداد، وتُشكِّل محتوياتها سجلاً فريداً للحضارات القديمة، وكان مثيراً للاهتمام أن جنوداً أميركيين وبريطانيين قد شجّعوا أعمال النهب، ورحَّبوا بالفوضى التي استشرت في المجتمع العراقي، وربما كان منظرو السياسة الأميركية عازمين على تدمير الحضارة العراقية كوسيلة لتحطيم العنفوان التاريخي لشعب العراق، وترْك أثر نفسي على الشعب والنظام[1]، وجرت عمليات سرقة كبيرة جداً للكنوز الأثرية العراقية قام ببعضها جنود أميركيون[2].

وحُرم معظم الشعب العراقي من مياه الشرب والكهرباء وخدمات المستشفيات، واستُهدف المدنيون خلال الحرب، ولم تعد المستشفيات بقادرة على استيعاب المصابين الذين كانوا يصلون تباعاً بأعداد كبيرة، وربما كان هذا الاستهداف وسيلة ضغط على الشعب كي يأخذ زمام المبادرة ويُسقط صدام حسين[3]، وأُغلقت مستشفيات عديدة في بغداد بسبب انقطاع التيار الكهربائي والافتقار إلى المياه الصالحة للشرب، وغياب الموظفين بفعل نقص المواصلات واستفحال الجرائم في الشوارع، وتعرَّضت المستشفيات للنهب والتحطيم كالمتاحف.

(١) سيمونز، جيف: عراق المستقبل ص٤٠٣.
(٢) دامرجي، مؤيد: مقال افتتاحي في مجلة أكاد، دائرة الآثار والتراث ببغداد العدد رقم ٢، كانون الثاني ١٩٩٤.
(٣) سيمونز: ص٤٠٤.

دفعت هذه الأعمال، وامتناع العسكريين الأميركيين عن حماية الكنوز الأثرية العراقية رغم التحذيرات الكثيرة؛ إلى استقالة مستشارين ثقافيين في حكومة جورج بوش الابن من منصبهما في ١٨ نيسان ٢٠٠٣، وهما مارتن ساليفان ونماري فيكان[1].

وبدأت معركة إعادة بناء العراق، ووقفت الشركات الأميركية والبريطانية على أهبة الاستعداد لاقتناص أي فرصة متوفرة، لكن بقيت الشكوك بأن قوات الاحتلال لن تستطيع تحقيق شيء أكثر من إقامة نظام حكم موالٍ لها، ويهب الشركات الأميركية والبريطانية العقود المربحة، ويضمن تنفيذ الخطط التي توافق عليها واشنطن.

ويجادل البعض بأن هذه الحرب كانت بسبب النفط، وهذا صحيح، فقد توقَّعت شركة هاليبرتون الأميركية التي كان يرأسها ديك تشيني أن تربح أكثر من سبعة بلايين دولار من إعادة بناء وتشغيل حقول النفط العراقية[2].

والمعروف أن التفاوض مع الدول ذات السيادة أمر صعب ومن الأسهل تدمير الدولة واحتلالها ثم إعادة بنائها وفق المشاريع الاستعمارية، وربما تكون الولايات المتحدة الأميركية قد شقَّت لنفسها، بالقنابل، طريقاً إلى منطقة تجارية جديدة.

وسوف يلقى هذا النهج، الدعم لإزالة مؤسسات النظام القديم وإقامة نظام جديد موالٍ للغرب حيث سيعاد النظر في المناهج التعليمية، وتدريب المعلمين، ومحتويات الكتب المدرسية، وسيُستعان بمنظرين من دول صديقة للولايات المتحدة الأميركية للمساعدة في السير قُدماً في تطبيق هذا النهج، وستُعطى شركات من دول متعاطفة مع الطموحات الأميركية فرصاً في النظام الجديد.

وستواصل الولايات المتحدة الأميركية الكلام عن «الديمقراطية» في الوقت الذي تُطور طموحاتها بعيداً عن النقاش العلني، ولم يحدث شيء من شأنه تخفيف غلو صقور واشنطن العقائديين[3].

كانت خطط الولايات المتحدة الأميركية في العراق واضحة، ففي الوقت الذي أُعيد فيه تدفق النفط، كان منظرو السياسة الأميركية في واشنطن يخططون لوجود عسكري طويل الأمد في العراق وحتى في دول أخرى في المنطقة.

رد الفعل الشعبي العراقي

واجه الشعب العراقي النهج الأميركي بالاحتجاجات والمظاهرات، فقد خرج

(١) سيمونز: ص٤٠٧.
(٢) المرجع نفسه: ص٤٠٥.
(٣) المرجع نفسه: ص٤٠٦.

عشرات آلاف المتظاهرين بقيادة الشيخ أحمد الكبيسي السني، احتجاجاً على احتلال بلادهم من قبل القوات التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية، كما توجَّه مئات آلاف الشيعة في ١٨ نيسان ٢٠٠٣ إلى مدينتي النجف وكربلاء، وتبيَّن في هذه الأثناء أن قطاعات كبيرة من الطائفتين السّنيّة والشيعية تعارض وجود القوات الأميركية والبريطانية، وخرج السُّنَّة والشيعة معاً وهم يهتفون «لا لبوش، لا لصدام، نعم للإسلام، اتركوا بلادنا، نريد السلام»[١] في خطوة لإحياء الجذور الإسلامية الواحدة.

وظهرت مؤشرات إضافية على مقاومة الاحتلال الأميركي ستشتد مستقبلاً، فقد أعلن سكان الكوت أن العراقيين الخونة، وحدهم سيتعاونون مع القوات الأميركية في عراق ما بعد صدام حسين، وأطلقت القوات الأميركية النار في الفلوجة على متظاهرين معادين للولايات المتحدة الأميركية، فأوقعت عشرات الإصابات.

وبدَّدت القوات الأميركية في غضون أيام قليلة معظم التعاطف الذي كان في وسعها أن تكسبه من إسقاط نظام صدام حسين، وبدت الولايات المتحدة الأميركية وكأنَّها لم تُدرك أن سلاماً فوضوياً قاتلاً ليس مؤهلاً لاكتساب حماسة الشعب العراقي للاحتلال الذي تقوده، ولم تعالج الولايات المتحدة الأميركية ولا بريطانيا، بشكل مناسب، أياً من المشكلات الكبيرة مثل وفاة آلاف المدنيين بسبب انهيار نظام الرعاية الصحية، واكتظاظ المستشفيات المفتقرة إلى الأدوية والكهرباء والمياه الصالحة للشرب، وانتشار الأمراض على نطاق واسع بفعل اضطرار السكان إلى استخدام مياه الأنهار الملوثة، وبسبب القذائف والألغام غير المنفجرة، وكان معظم الضحايا من الأطفال.

نهاية صدام حسين

لقد شُكِّلت في عشرين نيسان عام (٢٠٠٤م) محكمة لمحاكمة صدام حسين وأعوانه، فأُدينوا بارتكاب جرائم جماعية ضد الإنسانية وبخاصة في قضية الدجيل، وتمَّ إعدام صدام حسين في (٣٠ كانون الأول ٢٠٠٦م) ودُفِن في مسقط رأسه.

(١) سيمونز: ص٤٠٨.

العراق بعد صدام حسين

انتهى احتلال العراق في نظر مجلس الأمن الدولي في (٣٠ حزيران ٢٠٠٤م) وهو اليوم الذي حلَّت فيه الحكومة المؤقتة برئاسة أياد علاوي محل سلطة الائتلاف المؤقتة، وبدأت الولايات المتحدة الأميركية بالتوازي مع هذه الحكومة؛ عملية تفتيت العراق عبر إعادة تشكيله، ففي تشرين الأول جرى التوافق على دستور جديد بعد استفتاء عام قاطعته أغلبية العرب من المسلمين السُّنَّة، وتشترط هذه الوثيقة الدستورية قيام حكومة مركزية، وحكومات محلية في المحافظات، وعدَّ الدستور الدين الإسلامي، الدين الرسمي للدولة، والشريعة الإسلامية مصدراً أساسياً للتشريع، وحُدِّدت الهوية العربية للعراق من خلال التمييز بين العناصر الإثنية للدولة العراقية، وتتفاوت فيما بينها في الحقوق التي مُنحت للحكومات المحلية في المحافظات، مثل إقامة وتأسيس قواها الأمنية الخاصة بها، وكانت هذه حقيقة قائمة في الشمال الكردي، حيث أعطى الدستور الأكراد امتيازات شتَّى، منها: الاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، وبالإعلان أن كل القوانين والتشريعات التي أُقرّت في كردستان منذ عام (١٩٩١م) ستبقى سارية المفعول ما لم تُلغى بقرار من السلطة الكردية المحلية.

ووضع الدستور مدينة كركوك المتنازع عليها تحت سلطة الرئيس جلال الطالباني رئيس الاتحاد الكردستاني والإدارة المركزية، إلى أن يجري إحصاء سكاني قبل نهاية عام (٢٠٠٧م).

وضعت هذه الترتيبات العراق على طريق نوع من النظام العرقي والطائفي الذي سبَّب ولا يزال يُسبّب كثيراً من الاضطرابات، حيث دفع العراقيين نحو صدع عميق متزايد الظلمة.

وَوُصِفَ النفط والغاز في الدستور بأنه ملك الشعب العراقي تحت رعاية ووصاية حكومات الأقاليم المحلية والحكومة المركزية، وهذا يعني ترتيبات مختلفة للحقول النفطية.

أثار هذا الموقف الدستوري بالنسبة لموضوع النفط، السؤال الذي أُثير عندما

حصل الغزو والإجتياح وهو هل هذه الحرب كلها من أجل النفط؟

الواضح أن العنف الهائل الذي يُخيِّم على الحياة اليومية في العراق يميل في أحد أسبابه الرئيسة إلى تغطية المفاوضات الجارية في الغرف المغلقة على مستقبل هذا البلد؛ بين رجال الحكومة ورجال الحكومات الأجنبية، وممثلي شركات النفط المتعددة الجنسيات.

وكان المخطط التمهيدي للتشريعات الجديدة أكثر وضوحاً في اتفاقيات المساهمة في الإنتاج، في عام (٢٠٠٧م)، وستتمكّن هذه الشركات من المطالبة بأكثر من ٧٥٪ من الأرباح بحجة استرداد مصاريف الانطلاق والحفريات، و٢٠٪ بعد ذلك في تعاقدات تعطيها حق استغلال حقول النفط العراقية لأكثر من ثلاثين سنة.

ستقود هذه التدابير في الغالب إلى معارضة شعبية واسعة الانتشار إلا أن أوضاع العراق أبعد ما تكون عن الظروف العادية، فهي في فوضى عارمة وصراع يومي دموي، ففي عام (٢٠٠٥م) أدى الزعيم الكردي جلال الطالباني اليمين الدستورية بوصفه رئيساً للجمهورية العراقية، وتولى إبراهيم الجعفري منصب رئيس الوزراء.

وانسحبت القوات الأميركية رسمياً من شوارع بغداد في (٢٩ حزيران ٢٠٠٩م) وفقاً للاتفاقية المعقودة مع العراق المعروفة باسم اتفاقية وضع القوات، وأُعلن يوم (٣٠ حزيران) يوماً للسيادة الوطنية، ومع ذلك تصاعدت عمليات العنف في الأشهر التي تلت انسحاب القوات من المدن، وازدادت عمليات القتل والسطو والاعتداءات بالقنابل وإطلاق النار والمتفجرات والسيارات المفخَّخة والعمليات الانتحارية؛ الأمر الذي سرَّع عملية الانسحاب النهائي، فغادرت آخر حملة عسكرية العراق في (١٨ كانون الأول ٢٠١١م)، وسلَّم الجيش الأميركي آخر قاعدة له إلى العراقيين، وأُنزل العلم الأميركي ورُفع العلم العراقي.

واختير نوري المالكي رئيس ائتلاف دولة القانون رئيساً للوزراء ثلاث مرات كانت الأولى في (أيار ٢٠٠٦م) بعد تخلي إبراهيم الجعفري عن ترشيح نفسه لهذا المنصب بسبب المعارضة السنيّة والكردية له. كان الوضع الأمني في بداية عهده قد أضحى أكثر سوءاً حيث استمرت عمليات الخطف والقتل والتهجير، والسيارات المفخخة، فأطلق في عام (٢٠٠٧م) خطة لفرض القانون، كما أنه وقَّع على إعدام صدام حسين.

وتأخَّر ائتلاف دولة القانون بمقعدين في انتخابات عام (٢٠١٠)، وعلى الرغم من ذلك، شكَّل نوري المالكي حكومة ائتلافية، وتمسَّك بمنصبه على الرغم من المعارضة الشديدة التي واجهها، وتحوَّل العراق في عهده إلى ساحة حرب مفتوحة

تشارك فيها قوى مختلفة إقليمية ودولية ومنظمات إسلامية متشددة.

وبرزت منظمة دولة العراق والشام الإسلامية (داعش) بقوة على الساحة العسكرية، ونجحت في السيطرة على المناطق الواقعة شمالي بغداد والملاصقة للحدود السورية، وتمدَّدت إلى داخل الأراضي السورية في المناطق الكردية واقتربت من الحدود التركية، الأمر الذي أثار الدول التي لها مصالح خاصة في العراق وسورية فتشكّل تحالف دولي بزعامة الولايات المتحدة الأميركية للتصدي لطموحات داعش والقضاء على هذا التنظيم، لكن العمليات العسكرية اقتصرت على قصف مواقع داعش بالطائرات حسب الخطة الموضوعة، حيث تجنَّبت دول التحالف إنزال قوات برية على أرض العراق تجنباً من الوقوع في المستنقع العراقي.

وتقدم ائتلاف دولة القانون في الانتخابات النيابية التي جرت في (٣٠ نيسان ٢٠١٤)، فحاول نوري المالكي تشكيل وزارة جديدة، لكنه جوبه بمعارضة سُنّية وكردية شديدة بسبب سياسته تهميش السُنَّة، فتدخلت بعض الدول الكبرى والإقليمية لصالح التغيير، فاضطر إلى التنازل لصالح حيدر العبادي الذي اختير لتولي رئاسة الحكومة العراقية بدلاً منه في (٨ أيلول ٢٠١٤) ومنحه المجلس النيابي الثقة قبل يومين من انتهاء المهلة الدستورية.

وكان المجلس النيابي قد اختار في (٢٤ تموز ٢٠١٤) السياسي الكردي المخضرم فؤاد معصوم لتولي منصب رئاسة الجمهورية العراقية خلفاً لجلال الطالباني الذي انتهت مدة رئاسته، وعلى الرغم من أن منصب رئاسة الجمهورية هو فخري، إلا أن وجود شخصية كردية متفق عليها من معظم الأطراف في هذا المنصب، قد تُسهم إلى حد كبير في تخفيف التوتر الذي يسود العلاقات الداخلية وبخاصة العلاقة بين بغداد وحكومة إقليم كردستان.

التعاون الكردي - الأميركي

أكَّدت المعارضة العراقية رفضها أي احتلال أجنبي للعراق، واتهمت صدام حسين بارتكاب جرائم حرب ضد الشعب العراقي، جاء ذلك في الجلسة الختامية للمؤتمر الذي عُقد في لندن بتاريخ ٤ كانون الأول ٢٠٠٢ تحت شعار «من أجل إنقاذ العراق والديمقراطية» وشنَّ المؤتمرون هجوماً عنيفاً على صدام حسين، وشدَّدوا على استمرار النضال من أجل وحدة العراق، والتخلص من حكم الفرد، وإقامة نظام تعددي مستقل، وتحقيق مبدأ المساواة بين الجميع أمام القانون، ومع رفضهم لأي احتلال أجنبي إلا أنهم يقبلون أية مساعدة أجنبية للتخلص من نظام صدام حسين.

وأكَّد الأكراد في هذه الأثناء تمسكهم بأمن وسلامة ووحدة العراق، ورفضهم لأي

اعتداء عليه، وعدم ترحيبهم بقيام دولة كردية منفصلة في المنطقة الكردية في الشمال، وأن مطلبهم هو اتحاد «فيدرالي مع العراق»، ورفضوا الاحتلال الأميركي رغم الحماية الأميركية لهم، واستفادتهم من برنامج النفط مقابل الغذاء.

الواضح أن الأكراد سعوا إلى الحصول على مطالبهم من خلال نظام «فيدرالي» وعدّوا أن واجبهم الوطني والأخلاقي هو الخلاص من هذا النظام الجائر حتى بمساعدة الأميركيين والبريطانيين أو أي قوة أخرى تُنقذ العراق، وعدُّوا القوات الأميركية والبريطانية الموجودة في العراق قوات تحرير متجاهلين أن قوات الدول الاستعمارية تأتي دائماً للاستعمار لا للتحرير، وأنهم سيدعمون حكومة انتقالية تعترف بإقليم كردستان.

ويبدو أن مسعود البرزاني اتفق مع الأميركيين في (٧ كانون الثاني ٢٠٠٣) على تشكيل حكومة عراقية جديدة فور انهيار النظام لتملأ الفراغ السياسي والأمني والإداري، وقد سارت الأمور في الأسبوعين الأولين في هذا الاتجاه، لكن حدود قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣، أظهر تغيُّر الأولويات، فتحولت قوات التحالف إلى قوات احتلال ما ترك آثاراً سلبية، فلم يقبل الأكراد بفرض وصاية على العراق، وأكدوا على صيغة العلاقة بينهم وبين الحكومة المركزية في بغداد، وأوضحوا أنهم مع وحدة العراق، ولم يطالبوا بالانفصال عنه، لكنهم دعوا إلى تطوير الصيغة لتصل إلى «الفيدرالية» وهي أكثر عملية وواقعية.

وصرَّح مسعود البرزاني في (١٢ آب ٢٠٠٣)، أن الإقليم الكردي لن يستخدم العلم العراقي الذي صمَّمه البعث؛ لأنَّه لا يمثل الأكراد في شيء، وأشار إلى أن النظام الجديد في العراق ينبغي أن يستند على مبدأ «الاتحاد الاختياري» بين دولتين عربية وكردية، ويكون للسلطة المركزية السيطرة على الجيش والسياسة الخارجية، والنواحي المالية مثل النفط وغير ذلك من الموارد «الاستراتيجية» للدولة العراقية، وقد أيَّدت جميع فصائل المعارضة العراقية ذلك في مؤتمر لندن الذي عُقد في عام ٢٠٠٣.

ويصرُّ الأكراد في طرحهم لـ «الفيدرالية» أن تشمل جميع أجزاء العراق ذات الأغلبية الكردية على أن تكون عاصمتهم كركوك، وهي المركز النفطي المهم، ومحور الصدامات الدامية في الأيام الماضية.

ويبدو أن التيارات السياسية والدينية والعرقية الأخرى داخل وخارج مجلس الحكم الانتقالي تراجعت عن قرارها في مؤتمر لندن، ورأت أن «الفيدرالية» يجب أن تكون أساس جغرافي لا عرقي، وأيدها في ذلك الحاكم المدني للعراق

بول بريمر، في حين أصرَّت القيادات الكردية على موقفها أن «الفيدرالية» يجب أن تقوم على العرق ربما لأنَّهم تذوَّقوا طعم الاستقلال التام عن بغداد لأكثر من عشر سنوات في ظل قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨ عام ١٩٩١ الذي حدَّد لهم مناطق آمنة.

الواقع أن القيادات الكردية لا تستطيع التراجع عن مطالب شعبها على الرغم من أن ذلك سيضعها في مواجهة التيارات السياسية الأخرى، وقوات التحالف، كما لا تستطيع القيادات السياسية الأخرى أن توافق عليى «فيدرالية» عرقية للأكراد وإهمال مطالب الأقليات الأخرى، بالإضافة إلى أنها عاجزة عن الدخول في صدام مسلح مباشر مع الأكرادن وهي المجموعة التي لا تزال تحتفظ بقوات كاملة التجهيز فُضلاً عن أن المناطق الكردية تشكل عمقاً «استراتيجياً» لجميع تلك التيارات، كما أن الصدام المباشر مع الحركة الكردية سيؤدي إلى انفراط عقد مجلس الحكم الانتقالي، ولا يستطيع بول بريمر أن يُلبي مطالب الأكراد في الوقت الذي لا تتحمل قوات التحالف خروج الأكراد من المعادلة العراقية.

مكاسب الأكراد من تعاونهم مع الولايات المتحدة الأميركية

عرضت الولايات المتحدة الأميركية بعد انتهاء الحرب ضد نظام صدام حسين، تشكيل إدارة احتلال أميركية مؤقتة مع إدارة عراقية انتقالية، لكن المعارضة العراقية عرضت إقامة حكومة عراقية مؤقتة، وطلب زعماؤها في (آذار ٢٠٠٣) في ختام اجتماعهم في بلدة صلاح الدين شمالي العراق، بضرورة السماح لهم بإدارة شؤون بلادهم بعد إنهاء حكم صدام حسين، وأكَّدوا معارضتهم لأي وجود تركي في شمالي البلاد سواء تحت مظلة التحالف الدولي أم غير ذلك، بالإضافة إلى خطط واشنطن لحكم العراق بواسطة إدارة عسكرية أميركية خلال مرحلة انتقالية، وقد تشكَّلت وزارة لإدارة الحكم في البلاد تحت رقابة السلطة الأميركية.

وفي الوقت الذي استمرت فيه غالبية الشعب العراقي طوال اثني عشر عاماً الماضية في نضالها ضد النظام العراقي السابق وتواجه متاعب العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد؛ كان الأكراد ينعمون بأفضل مراحل تاريخهم، فقد تحقَّقت لهم أحلام الاستقلال تحت سماء تحرسها الطائرات الغربية، لكنهم كانوا في الوقت نفسه يعيشون في قلق وترقب بعد سقوط صدام حسين ودخول القوات الأميركية إلى البلاد، وذلك خشية من ضياع ما تحقَّق لهم من إنجازات ومكاسب سياسية واجتماعية وسط حالة من الفوضى التي تجتاح العراق، غير أن توجههم الجديد وتخليهم عن حلم قيام دولة كردية، وتبنيهم مشروع قيام نظام «فيدرالي» في

العراق؛ كان الوسيلة الفضلى للمحافظة على إنجازات السنوات الماضية.

وقرَّرت الولايات المتحدة الأميركية، الإبقاء على نظام الحكم الذاتي شبه الكامل في المنطقة الكردية في شمالي العراق بعد إعادة السيادة إلى البلاد، وذلك على الرغم من معارضة جيران العراق الذين خشوا من تقسيم البلاد، وانعكاس ذلك على أوضاع بلادهم.

وأكدت الولايات المتحدة الأميركية في (٥ كانون الثاني ٢٠٠٤) التزامها بوحدة الأراضي العراقية في الوقت الذي اتفق فيه أعضاء مجلس الحكم الانتقالي على صيغة «فيدرالية» لنظام الحكم في العراق مع إرجاء مسألة منح الأكراد حكماً ذاتياً أوسع في الشمال، لتقرره الهيئة الدستورية التي ستقوم بصياغة الدستور الجديد في (منتصف عام ٢٠٠٥)، ووافقت الولايات المتحدة الأميركية على هذا التوجه.

وخلال الحفل الذي أقامه بول بريمر الحاكم المدني الأميركي في (١٦ آذار ٢٠٠٤) تمَّ توقيع أعضاء مجلس الحكم الذاتي على الدستور المؤقت للمرحلة الانتقالية، وقد أكَّد على العديد من القضايا نذكر منها فيما يتعلق بالمسألة الكردية، اعتماد «الفيدرالية واللامركزية» في إدارة البلاد من خلال تطوير مفهوم الأقاليم ليشمل كل محافظات العراق وبخاصة كردستان.

وذكر مسؤولون عراقيون وأميركيون أن لجنة جديدة ستُشكَّل من عراقيين تحت إشراف أميركي لحل الخلافات بين العراقيين العرب والعراقيين الأكراد وإعادة المهجَّرين الأكراد إلى منازلهم في شمالي العراق التي طُردوا منها خلال حكم صدام حسين، وكافأت الولايات المتحدة الأميركية الأكراد حيث قامت قواتها بتدريب وتأهيل «البيشمركة» التابعة لجلال الطالباني.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

- **إدارة الثقافة والنشر بالمركز الإسلامي الكويتي.**
- **إقبال، عباس**: تاريخ إيران بعد الإسلام، تعريب محمد علاء الدين منصور، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- **انطونيوس، جورج**: يقظة العرب، ترجمة: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٦م.
- **أنيس، محمد والسيد رجب حراز**: الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٧م.
- **أوراق الشرق الأوسط**: القاهرة المركز القومي للدراسات والنشر.
- **أوزتونا، يلماز**: تاريخ الدولة العثمانية، تعريب عدنان محمود سليمان، استانبول، منشورات مؤسسة فيصل ١٩٩٨ ـ ١٩٩٠م.
- **إيفانوف، نيقولاي**: الفتح العثماني للأقطار العربية ١٥١٦ ـ ١٥١٧، تعريب يوسف عطا الله، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٨م.
- **الأيوبي، علي جودت**: ذكريات، بيروت، مطابع الوفاء، ١٩٦٧م.
- **بازيلي، قسطنطين ميخائيليوفيتش**: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية، ترجمة: يسر جابر، بيروت، دار الحداثة، ط١، ١٩٩٨م.
- **الباقي، عبد الفتاح**: العراق بين انقلابين، بيروت، مطبعة صادر، ١٩٣٨م.
- **بريسون، طوماس**: العلاقات الدبلوماسية الأميركية مع الشرق الأوسط، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٥م.
- **البزاز، عبد الرحمٰن**: صفحات من الأمس القريب، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٠م.
- **بطي، روفائيل**: محاضرات في تاريخ الصحافة في العراق، القاهرة، ١٩٥٥م.
- **بطي، فائق**: صحافة الأحزاب.
- **بيل، غيرترود**، فصول من تاريخ العراق القريب ١٩١٤ ـ ١٩٢٠م، ترجمة: جعفر الخياط بغداد دار الرافدين، ط٢، ٢٠٠٤م.

- □ **التميمي، عامر**: الأبعاد الاقتصادية للغزو العراقي للكويت، أعمال ندوة المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، آذار ١٩٩٤م، نشر مجلة عالم المعرفة العدد ١٩٥، آذار ١٩٩٥م.
- □ **الجادرجي، كامل**: مذكرات الجادرجي، تاريخ الحزب الديمقراطي، بيروت، دار الطليعة ١٩٧٠م.
- □ **الجبوري، صالح حسين**: ثورة ٨ شباط ١٩٦٣م، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٩٠م.
- □ **الجعفري، محمد حمدي**: انقلاب الوصي في العراق، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠٠٠م.
- □ **الجمالي، فاضل**: ذكريات وعبر من العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي، بيروت، دار الفكر الجديد، ١٩٦٤م.
- □ **جمعة، بديع، وأحمد الخولي**: تاريخ الصفويين وحضارتهم، جـ١، القاهرة، دار الرائد العربي، ط١، ١٩٧٦م.
- □ **جواد، سعد**: العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨م، لندن، ١٩٨١م.
- □ **جودت، أحمد**: تاريخ جودت، ترجمة: عبد القادر الدنا، بيروت، ١٣٠٨هـ.
- □ **الجومرد، عبد الجبار**: نشاطه الثقافي ودوره السياسي، بغداد، شركة المعرفة، ١٩٩١م.
- □ **الحاج، عزيز**: صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، مجلة آفاق عربية، العدد ١٠، السنة الخامسة، حزيران ١٩٨٠م.
- □ **الحدود بين تركيا والعراق**، بغداد، مطبعة الحكومة.
- □ **الحسني، عبد الرزاق**:
  - تاريخ العراق السياسي الحديث، صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٥٧م.
  - تاريخ الوزارات العراقية: صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٦٦م.
  - الأسرار الخفية في حوادث السنة ١٩٤١م التحررية: صيدا، مطبعة العرفان، ط٣، ١٩٧١م.
  - أحداث عاصرتها: بغداد، مطابع آفاق عربية، ١٩٩٢م.
- □ **حسين، خليل إبراهيم**:
  - ثورة الشواف في الموصل، منشورات مكتبة بشار، ط١.
  - عبد الكريم قاسم اللغز المحير، بغداد، ١٩٨٩م.
- □ **حسين، فاضل**: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، بغداد، مطبعة الشعب، ١٩٦٣م.
- □ **حسين، نور الدين عبد الرزاق**: تيارات سياسية في الحركة الوطنية العراقية، القاهرة.
- □ **الحصري، خلدون ساطع**: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، وحقيقة الشيوعيين في العراق، بيروت، دار الطليعة، ط١، ١٩٦٠م.
- □ **الحمد، علي تركي**: الأسباب الموضوعية والمبررات الإيديولوجية للغزو العراقي للكويت، أعمال ندوة المجلس الوطني للثقافة عن الغزو العراقي للكويت، آذار ١٩٩٤م، نشر مجلة المعرفة، ١٩٩٥م.

- □ **الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي**: معجم البلدان، بيروت، دار صادر.
- □ **حميدي، جعفر عباس**: التطورات السياسية في العراق ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، النجف، مطبعة النعمان، ١٩٧٦م.
- □ **خدوري، مجيد**:
  - تحرر العراق من الانتداب: بغداد، مطبعة العهد ١٩٣٥م.
  - العراق الجمهوري: لندن، ١٩٦٩م، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ط١، ١٩٧٤م.
  - العراق الاشتراكي، دراسة في السياسة العراقية: منذ ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨م، واشنطن.
- □ **الخطاب، رجاء حسين حسني**: العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٢٧م، بغداد.
- □ **الخوند، مسعود**: الموسوعة التاريخية الجغرافية ج١٢، لبنان.
- □ **دامرجي، مؤيد**: مقال افتتاحي في مجلة أكاد، دائرة الآثار والتراث، بغداد، عدد رقم (٢)، كانون الثاني ١٩٩٤م.
- □ **دحلان، أحمد زين الدين**: الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية، القاهرة، ١٣٢٣هـ.
- □ **الدرة، محمود**: الحرب العراقية البريطانية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٩م.
- □ **ديب، كمال**: زلزال في أرض الشقاق، العراق ١٩١٥ ـ ٢٠١٥م، بيروت، دار الفارابي، ط١، ٢٠٠٣م.
- □ **رافق، عبد الكريم**: العرب والعثمانيون ١٥١٦ ـ ١٩١٦م، دمشق، ط١، ١٩٧٤م.
- □ **الراوي، إبراهيم**: من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث، بيروت، ١٩٦٩م.
- □ **رجب، يحيى حلمي**: أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب.
- □ **الرشيدي، عبد العزيز**: تاريخ الكويت، المطبعة العشرية، ١٩٢٦م.
- □ **الرميحي، محمد غانم**: التيارات السياسية في الخليج العربي منذ بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١م، القاهرة، مكتبة الانكلو مصرية.
- □ **الريحاني، أمين**:
  - قلب العراق فيصل الأول: بيروت، دار الجيل، ١٩٨٨م.
  - ملوك العرب: بيروت، ١٩٦١م.
- □ **الزبيدي، ليث**: ثورة ١٤ تموز في العراق، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٧٥م.
- □ **زكي، محمد أمين**: تاريخ السليمانية، بغداد.
- □ **السحمراني، أسعد**: موسوعة الأديان الميسرة، بيروت، دار النفائس، ط١، ٢٠٠١م.
- □ **سعيد، أمين**: الثورة العربية الكبرى.
- □ **سلوغت، ماريون فاروق وبيتر سلوغلت**: من الثورة إلى الديكتاتورية، العراق منذ ١٩٥٨م، ترجمة: مالك النبراسي، كولون، ألمانيا، منشورات الجمل، ٢٠٠٣م.

- **سولت، جيرمي**: تفتيت الشرق الأوسط، ترجمة: نبيل صبحي الطويل، بيروت، دار النفائس، ط١، ٢٠١١م.
- **السويدي، توفيق**: مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية.
- **سيمونز، جيف**: عراق المستقبل، ترجمة سعيد العظم، بيروت، دار الساقي، ط١، ٢٠٠٤م.
- **شريف، عبد الرحيم**: معاهدة عام ١٩٣٠م باطلة يجب إلغاؤها، بغداد، ١٩٤٨م.
- **شريف، عبد الستار**: تاريخ الحزب الثوري الكردستاني، منشورات شوشكير، ١٩٧٩م.
- **الشناوي، عبد العزيز**: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة مكتبة الانكلو مصرية.
- **صاغية، حازم**: بعث العراق، سلطة صدام حسين قياماً وحطاماً، بيروت، دار الساقي، ط١، ٢٠٠٣م.
- **صالح، زكي**: بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤م، بغداد، ١٩٦٨م.
- **صباغ، صلاح الدين**: فرسان العروبة في العراق، دمشق، ١٩٥٦م.
- **صباغ، عباس إسماعيل**: تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية، بيروت، دار النفائس، ط١، ١٩٩٩م.
- **صفوت، نجدة فتحي**: العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، صيدا، ١٩٦٩م.
- **العابد، صالح**: عهد الحكم العثماني الأول، فصل في كتاب العراق في التاريخ، بغداد، ١٩٨٣م.
- **عبد الحميد، صبحي**: أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط٢، ١٩٩٤م.
- **عبد الحميد، محمد كمال**: الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، القاهرة، مكتبة الانكلو مصرية، ١٩٥٩م.
- **عبد الكريم، سمير**: أضواء على الحركة الشيوعية، بيروت، دار المرصاد.
- **عثمان أوغلي، عائشة**: مذكرات الأميرة عائشة، تعريب: صالح سعداوي صالح، عمَّان، دار البشير، ط١، ١٩٩١م.
- **العربي، خالد يحيى**: مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإسلام، منشورات الرشيد، ١٩٨٠م.
- **العرضي، أبو الوفا عمر**: معادن الذهب في الأعيان المشرفة بهم حلب، عمَّان، الجامعة الأردنية، ١٩٩٢م.
- **العزاوي، جاسم كاظم**: ثورة ١٤ تموز، أسرارها، أحداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، مذكرات العميد جاسم كاظم العزاوي، بغداد، شركة المعرفة للنشر والتوزيع.
- **العزاوي، عباس**:
  - تاريخ العراق بين احتلالين: بغداد.
  - عشائر العراق، بغداد.

- **العقاد، صلاح**:
  - العرب والحرب العالمية الثانية: القاهرة ١٩٦٦م.
  - المشرق العربي المعاصر: القاهرة، مطبعة الرسالة، ١٩٦٧، ١٩٧٠م.
  - التيارات السياسية في الخليج العربي منذ بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠ - ١٩٩١م: القاهرة، مكتبة الانكلو مصرية.
- **علي، شاكر علي**: تاريخ العراق في العهد العثماني، نينوى، ط١، ١٩٨٥م.
- **علي، محمد كاظم**: العراق في عهد عبد الكريم قاسم، بغداد، مكتبة اليقظة العربية.
- **علي، محمود الشيخ**: محاكمتنا الوجاهية، صيدا، المكتبة العصرية.
- **عمارة، محمد**: الإسلام والوحدة القومية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠م.
- **العمر، جهاد صالح ومظفر عبد الله أمين**: عهد الاستقلال الوطني الشكلي، فصل في كتاب العراق في التاريخ بغداد ١٩٨٣م.
- **العمر، فاروق صالح**: المعاهدات العربية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ - ١٩٤٨م، بغداد، وزارة الإعلام، ١٩٧٧م.
- **العمري، ياسين بن خير الله الخطيب**: زبدة الآثار الجامعة في الحوادث الأرضية، تحقيق: عماد عبد السلام رؤوف، النجف، ١٩٧٤م.
- **غالب، صبيح علي**: قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الأحرار، بيروت، دار الطليعة، ط١، ١٩٦٨م.
- **أبو غزالة، المشير عبد الحليم**: الحرب العراقية، الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨م، ١٩٩٣ - ١٩٩٤م.
- **فائق، سليمان**: تاريخ المماليك في بغداد، ترجمة: نجيب أرمنازي، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٦٠م.
- **فرحان، عبد الكريم**: ثورة ١٤ تموز في العراق، بيروت، دار الطليعة، ط١.
- **الفرعون، الشيخ فريق مزهر**: الحقائق الناصعة في الثورة العراقية ونتائجها، بغداد، مطبعة النجاح، ١٩٥٢م.
- **فريد، محمد بك**: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، بيروت، دار النفائس، ط٢، ١٩٨٣م.
- **قاسم، جمال زكريا**: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٦م.
- **القصاب، عبد العزيز**: من ذكرياتي، بيروت، منشورات عويدات، ١٩٦٢م.
- **كبة، محمد مهدي**: مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ - ١٩٥٨م، بيروت، ١٩٦٥م.
- **الكركوكلي، رسول**: دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، ترجمة: موسى كاظم نورس، بيروت، دار الكتاب العربي.
- **كنة، خليل**: العراق أمسه وغده، بيروت، ١٩٦٦م.

- **لونكريك، ستيفن هيمسلي**: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، قم، ط٤، ١٩٦٨م.
- **محاضر جلسات مجلس الأعيان العراقي سنة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥م.**
- **محمود، أحمد إبراهيم**: محددات وأهداف السلوك العراقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٣، كانون الثاني ١٩٩١م.
- **مدحت باشا**: مذكرات مدحت باشا، ترجمة: كمال بك حنانة، الهند، ط١.
- **المركز الكويتي للإعلام**: جريمة غزو العراق للكويت، أحداث وحقائق.
- **مروة، حسين**: ثورة العراق، بيروت، دار الفكر الجديد، ط١، ١٩٥٨م.
- **المفتي، جازم**: العراق بين عهدين، ياسين الهاشمي وبكر صدقي، بغداد، ١٩٨٩م.
- **مقلد، إسماعيل صبري**: قضايا دولية معاصرة، السياسة الدولية من الحرب الباردة إلى الوفاق، الكويت، دار مؤسسة الصباح، ١٩٨٠م.
- **منصور، ممدوح محمد مصطفى**: الصراع الأميركي السوفياتي في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- **ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم**: لسان العرب، بيروت، دار صادر.
- **منهاج حزب الاستقلال، النظامان الأساسي والداخلي**: بغداد، مطبعة النجاح، ١٩٤٦م.
- **مهنا، محمد نصر**: الكويت، التاريخ، السياسة، التحديث، موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- **موسوعة السياسة**، ج٣، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- **الموصلي، منذر**: القضية الكردية في العراق، البعث والأكراد، دمشق، دار المختار، ط١، ٢٠٠٠م.
- **ناتنغ، أنطوني**: ناصر، بيروت ـ القاهرة، مكتبة الهلال.
- **نبهان، ذياب**: دراسة في العداء الإيراني للعرب، بحث في كتاب: الأبعاد الاستراتيجية للحرب العراقية ـ الإيرانية، جامعة البصرة، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٨م.
- **النجار، مصطفى عبد القادر**: عهد الانتداب، فصل في كتاب العراق في التاريخ، بغداد ١٩٨٣م.
- **نذير، عدنان سامي**: عبد الجبار الجومرد، نشاطه الثقافي ودوره السياسي.
- **النشاشيبي، ناصر الدين**: حفنة رمال ـ بيروت، دار الموعد للطباعة، ١٩٦٥م.
- **نضال البعث**: بيروت، دار الطليعة، ط٢، ١٩٧٢م.
- **نوار، عبد العزيز سليمان**:
  - داود باشا، بغداد ـ القاهرة، ١٩٦٧م.
  - تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، بغداد، ١٩٦٨م.
  - تاريخ العراق الحديث ١٦٠٠ ـ ١٩١٤م، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨م.
  - المصالح البريطانية في أنهار العراق ١٦٠٠ ـ ١٩١٤م.

- **نورس، علاء موسى كاظم وعماد عبد السلام رؤوف**:
  - عهد المماليك والأسر الحاكمة، فصل في كتاب العراق في التاريخ، بغداد، ١٩٨٣م.
  - عهد الاحتلال العثماني الأخير، فصل في كتاب العراق في التاريخ، بغداد، ١٩٨٣م.
- **الهاشمي، طه**: مذكرات طه الهاشمي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٧م.
- **الهيئة المصرية العامة للاستعلامات**: الاتحاد السوڤياتي وأزمة الخليج، مواقف الدول الآسيوية وأزمة الخليج بعد اندلاع الحرب، آذار، ١٩٩١م.
- **الونداوي، مؤيد إبراهيم**: العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٢م.
- **الياسري، قبيس عبد الحسين**: الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة تموز ١٩٥٨، بغداد، ١٩٧٨م.
- **ياغي، إسماعيل أحمد**: حركة رشيد عالي الكيلاني: دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٢م.

ثانياً: المصادر والمراجع باللغات الأخرى

- **الاسترابادي**، سيد حسن بن مرتضى حسني: أز شيخ صفي تاشاه صفا، باهتمام إحسان إشرافي، تهران انتشارات علمي، ١٣٥٨ هـ.ش. (فارسي).
- **إقبال، عباس**: مباحث تاريخي أز ابتداي صفوية تا آخر قاجارية، مجلة بادكار، السنة الثالثة، العدد الثاني، (فارسي).
- **بجوي، إبراهيم**: تاريخ بجوي، استانبول، مطبعة عامرة، صفر ١٢٨٣هـ. (تركي).
- **زادة، صولاق**: تاريخ صولاق زادة، استانبول، ١٢٩٧هـ. (تركي).
- **سعد الدين، محمد**: تاج التواريخ، استانبول، ١٨٦٢ ـ ١٨٦٣م. (تركي).
- **شاملوني حبيب الله**: تاريخ تهران، ١٣٤٧هـ. (فارسي).
- **شيباني، نظام الدين مجير**: تشكيل شاهنشاهي صفوية، تهران، ١٣٣٩ هـ.ش (فارسي).
- **فلسفي، نصر الله**: جنك تشالديران، مجلة دانشكده أدبيات، العدد الأول، دي ١٣٣٢هـ.ش (فارسي).
- **القزويني، أبو الحسن**: فوايد الصفوية، تصحيح وتقديم مريم مير أحمدي، تهران، ١٣٦٧ هـ.ش. (فارسي).
- **القزويني، حمد الله المستوفي**: نزهة القلوب، تحقيق: كي لسترنيج، تهران. (فارسي).
- **قليخان، رضا المتخلص بهدايت**: رياض العارفين، تهران، ١٣٠٥هـ.ش (فارسي).
- **مؤرخ مجهول**: تاريخ قزلباشان، باهتمام مير هاشم محدث، تهران، ١٣٧١ هـ.ش. (فارسي).
- **مير أحمدي، مريم**: تاريخ سياسي واجتماعي إيران در عصر صفوي، تهران، ١٣٧١هـ.ش. (فارسي).

□ **ميرزا، مهدي خان، استرآبادي**: درة نادرة، تاريخ عصر نادرشاه، باهتمام جعفر رشيدي، تهران ١٣٤١ هـ.ش. (فارسي).

□ **هامر، ف. ف**: تاريخ امبراطوري عثماني، ترجمة: زكي علي مازندراني، باهتمام جمشيد كيان فر، تهران ١٣٦٧ هـ.ش. (فارسي).

ثالثاً: المصادر والمراجع باللغات الأوروبية

- Burns, wiliam:
  - Economic Aid and American policy toward Eggpt 1955 - 1981, New York 1986.
- Chensney, E.R:
  - Report on the Euphrates valley Railway. London 1853
  - Narrative ot the Euphrates Expedition. London 1868.
- Faroughy, Abbas
  - The Bahrein in Ilands. New York 1951.
- Fontanier, V:
  - Voyage dans H'Ind et dans Persique par L'Egypt et le Mer Rouge.
- Foster, Henrey:
  - The Making of Modern Iraq, London 1925.
- Fraser, David:
  - The Short cut Route to India - London 1909.
- Grouves, A:
  - Journal of a Residense of Bagdad.
- Hammer, J:
  - Historie de L'Empire Ottoman Paris 1835 - 1847.
- Hertslet, Lewis:
  - Commercial Treaties.
  - Hoskins: British Route to India, London 1928.
- Hurewitz, J.c:
  - The Middle East and North Africa in World Politic, Princeton 1956.
- Khaddoury, Majid:
  - Independent Iraq 1932 - 1958, New York - Oxford 1961.
- Lenczowsky, G:
  - The Middle East in World Affairs, fourth, Ed, New York 1953.
- Lokhart, H:
  - The Fall of the Safavid Dynasty and Afghan Occupation of Persia.

- Longriqq, Stephen:
  - Iraq 1900 - 1950, oxford 1953.
  - Four Centuries of Modern Iraq.
- Lorimer, J.G:
  - Gazetteer of the Persian Gulf, Calcutta 1951.
- Loyd, Setton:
  - Foundation in the Dust, London 1947.
- Malcolm, John:
  - The History of persia from the most Early Period to the Present Time.
- Rich, c.J:
  - Narrative of a Residence in Koordistan.
- Shaw, S. J:
  - History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge press 1988.
- Sykes, Percy:
  - A History of Persia.
- Wilson, Arnold:
  - Loyalties Mesopotamia and Historical Record. London-Oxford 1931.
- Young, H:
  - Independent Arab, London 1933.

رابعاً: الصحف:

□ **اتحاد الشعب العراقية**:

ـ الأعداد:

ـ ١ تاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩م.

ـ ٦ تاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٩م.

ـ ١٤٧ تاريخ ١٨ تموز ١٩٥٩م.

ـ ١٦١ تاريخ ٣ آب ١٩٥٩م.

□ **الأخبار العراقية**:

ـ الأعداد:

ـ ٢٤٣٤ تاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٤٩م.

ـ ٣٥٩٢ و٣٥٩٣ تاريخ ٨، ٩ تشرين الأول ١٩٥٢م.

ـ ٤٧٢٨ تاريخ ٨ أيار ١٠٩٥٣.

□ **الأهالي العراقية**:

ـ الأعداد:

ـ ١٢١ تاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢م.

- ١٢٢ تاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٢م.
- ١٣٧ تاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٢م.
- عدد ٨ شباط.

❑ **الأهرام المصرية:**
- تاريخ ١٧ أيلول، ٢ تشرين الأول ١٩٥٩م.

❑ **البلاد العراقية:**
- عدد ٣ أيلول ١٩٣٩م، والعدد ١٧١٣ تاريخ ٣١ تشرين الأول ١٩٥٢م.

❑ **البيان العراقية:**
- العددان:
- ١ تاريخ ٢٧ نيسان ١٩٦٠م.
- ٦ تاريخ ٤ أيار ١٩٦٠م.

❑ **الجبهة الشعبية العراقية:**
- الأعداد:
- ١٥٩ تاريخ ٤ شباط ١٩٥٢م.
- ١٦٨ تاريخ ١٣ شباط ١٩٥٢م.
- ٣٦٩ تاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م.
- ٣٨٠ تاريخ ٣١ تشرين الثاني ١٩٥٢م.

❑ **الجمهورية العراقية:**
- العدد: ٢ تاريخ ١٨ تموز ١٩٥٨م.

❑ **الرأي العراقي العراقية:**
- العدد: ٢٥٩ تاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٤٨م.

❑ **الزمان العراقية:**
- الأعداد:
- ٥١٠ أيار ١٩٣٩م.
- ٢٠٣٩ تاريخ ٥ حزيران ١٩٤٤م.
- ٢٧٧٢ تاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٦م.
- ٤٠٩٢ تاريخ ١ نيسان ١٩٥١م.
- ٤٠٩٥ تاريخ ٤ نيسان ١٩٥١م.

❑ **الشعب العراقية:**
- العددان:
- ٢ تاريخ ٤ أيلول ١٩٤٤م.
- ١٤٥٢ تاريخ ١٦ تموز ١٩٧٨م.

❑ **صدى الأهالي العراقية:**
- العدد ٦٩ تاريخ ١٢ كانون الأول ١٩٤٩م.

❑ **صوت الأحرار العراقية:**
- العدادن:
- ٤٢ تاريخ ١٦ حزيران ١٩٤٦م.
- ٤٦٦ تاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨م.

❑ **صوت الأهالي العراقية:**
- تاريخ ١٨ أيار ١٩٤٧م.

❑ **لواء الاستقلال العراقية:**
- العددان:
- ١٧١١ تاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢م.
- ١٧١٣ تاريخ ٣١ تشرين الأول ١٩٥٢م.

❑ **النذير السورية:**
- تاريخ ١٢ كانون الأول ١٩٤٩م.

❑ **الوطن العراقية:**
- ١ تاريخ ١٠ تموز ١٩٤٥م.
- ١٤٦ تاريخ ٢ حزيران ١٩٤٦م.
- ١٥٦ تاريخ ٢٤ حزيران ١٩٤٦م.
- ٢٤٦ تاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٦م.

❑ **الوقائع العراقية:**
- العدادان:
- ٢، ١٩٥٨م.
- ١٤٥ تاريخ ٢٤ آذار ١٩٥٩م.

محتوى الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥

الباب الأول

تاريخ العراق الحديث

الفصل الأول: الصراع العثماني ـ الصفوي على العراق

الموقع والجغرافية	١٧
الوضع الديمغرافي	١٨
الصراع في القرن السادس عشر	١٨
قيام الدولة العثمانية	١٨
تنامي الدولة العثمانية	٢٠
قيام الدولة الصفوية في إيران	٢١
دوافع استيلاء الصفويين على العراق	٢٢
استيلاء الشاه على العراق	٢٣
رد الفعل العثماني على سقوط العراق	٢٤
معركة تشالديران	٢٥
تجدد الصراع على العراق في عهد سليمان القانوني	٢٧
الصراع في القرن السابع عشر	٢٩
تراجع قوة العثمانيين	٢٩
الشاه عباس الأول يستولي على بغداد	٣١
استعادة العثمانيين بغداد	٣٤
التنظيم الإداري للعراق	٣٦
سياسة العثمانيين في جنوبي العراق	٣٧
الصراع في القرن الثامن عشر	٣٨
الغزو الأفغاني لإيران	٣٨
انعكاسات السيطرة الأفغانية على إيران	٣٩

الموضوع | الصفحة

في عهد مير محمود ٣٩
نهاية مير محمود ٤٠
في عهد مير أشرف ٤١
في عهد نادر خان الأفشاري ٤١
ظهور نادرخان ٤١
الصراع على بغداد بين العثمانيين ونادرخان ٤٢

الفصل الثاني: العراق تحت حكم المماليك

عهد سليمان آغا ٤٥
تمهيد ٤٥
استخدام المماليك في بغداد ٤٦
تولي سليمان آغا ولاية بغداد ٤٧
عهد علي باشا ٥٠
عهد عمر باشا ٥١
عهد عبد الله باشا ٥٣
عهد سليمان باشا الكبير ٥٤
عهد علي باشا ٥٥
عهد سليمان باشا الصغير ٥٥
عهد عبد الله آغا ٥٧
عهد سعيد باشا ٥٨
عهد داود باشا وسقوط الحكم المملوكي ٥٨

الفصل الثالث: التوسع المصري في بلاد الشام والجزيرة العربية وأثره على العراق

الأوضاع السياسية العامة في العراق ٦٥
بداية العلاقات بين العراق ومصر ٦٦
التوسع المصري في بلاد الشام وأثره على العراق ٦٨
التوسع المصري في الجزيرة العربية وأثره على العراق ٧٤
الأوضاع السياسية في العراق بعد معركة نصيبين (نزيب) ٧٧

الفصل الرابع: تغلغل النفوذ البريطاني في العراق

بداية النشاط الملاحي البريطاني في العراق ٧٩
الرحلات الاستكشافية في نهري دجلة والفرات ونتائجها ٨٢

الموضوع | الصفحة

رحلة جنسني ٨٢
تصاعد النفوذ البريطاني في العراق ٨٤
تأسيس شركة بيت اللينش ٨٧
مشروع سكة حديد الفرات ٨٩
مشروع مد خط تلغراف ٩٠
التنافس الدولي على العراق وتفوق النفوذ البريطاني ٩٠

الفصل الخامس: العراق من أواخر العهد العثماني إلى الاحتلال البريطاني

عهد مدحت باشا ٩٥
تمهيد ٩٥
البدايات الأولى ٩٦
إصلاحات مدحت باشا ٩٧
قانون الولايات ٩٧
التقسيمات الإدارية والموظفين ٩٨
المجالس المحلية ٩٩
السلطات القضائية ١٠٠
قانون الأراضي ١٠١
تعديل الضرائب ١٠٢
تطوير المدن ١٠٢
تطوير التعليم ١٠٢
تطوير الجيش ١٠٣
سياسة العثمانيين في الخليج العربي في عهد مدحت باشا ١٠٤
التعاون العثماني ـ الكويتي ١٠٤
أثر الصراع السعودي الداخلي على الوضع في ساحل الأحساء ١٠٤
حملة مدحت باشا إلى الخليج العربي ١٠٦
النشاط العثماني في قطر ١٠٩
الخلاف بين مدحت باشا وعبد الله بن فيصل ١١٠
سياسة مدحت باشا تجاه إيران ١١٠
عزل مدحت باشا ١١١
دخول الألمان على خط التنافس الدولي في الشرق ١١١
ازدياد التغلغل البريطاني في العراق ١١٣

الموضوع — **الصفحة**

احتلال بريطانيا للعراق في الحرب العالمية الأولى ١١٤

الباب الثاني

تاريخ العراق المعاصر

الفصل السادس: العراق في ظِل الانتداب البريطاني

فرض الانتداب على العراق ١٢١
الشعور الوطني العراقي ١٢١
الحركة الوطنية في بغداد ١٢٣
حركة عام ١٩٢٠م ١٢٦
أسبابها ١٢٦
أحداثها ١٢٨
نتائجها ١٢٩
العهد الفيصلي ١٣١
المشكلات التي واجهت الملك فيصل ١٣١
المعاهدة العراقية ـ البريطانية عام ١٩٢٢م ١٣٣
تمهيد ١٣٣
المفاوضات العراقية ـ البريطانية بشأن المعاهدة ١٣٤
مضمون معاهدة عام ١٩٢٢م ١٣٥
بروتوكول عام ١٩٢٣م ١٣٧
انتخابات المجلس التأسيسي ١٣٨
اجتماع المجلس التأسيسي ١٣٨
مشكلة الموصل ١٤٠
معاهدة عام ١٩٢٦م ١٤٣
معاهدة عام ١٩٢٧، والتمهيد لعقد معاهدة عام ١٩٣٠م ١٤٣
أهمية معاهدة عام ١٩٣٠م ١٤٧
ردود الفعل على المعاهدة ١٤٩
دخول العراق إلى عصبة الأمم ١٥٠
الأوضاع الداخلية في العراق عقب دخوله عصبة الأمم ١٥٢
مشكلة الأقليات في العراق ١٥٣
الأكراد ١٥٣
الآشوريون ١٥٥

الموضوع — **الصفحة**

الانقسام الديني في العراق ١٥٨
وفاة الملك فيصل ١٥٩

الفصل السابع: العراق حتى بداية الحرب العالمية الثانية

اعتلاء الملك غازي العرش ١٦١
الأوضاع الداخلية من خلال أعمال الوزارات المتعاقبة ١٦٢
وزارة رشيد عالي الكيلاني ١٦٢
وزارة جميل المدفعي الأولى والثانية ١٦٣
وزارة علي جودت الأيوبي ١٦٤
وزارة جميل المدفعي الثالثة ١٦٦
وزارة ياسين الهاشمي الثانية ١٦٦
انقلاب بكر صدقي ١٦٨
شخصية بكر صدقي ١٦٨
التمهيد للانقلاب ١٦٩
أحداث الانقلاب وتداعياتها ١٦٩
الازدواجية في الممارسة السياسية وانعكاستها ١٧٢
مقتل بكر صدقي ١٧٣
وزارة جميل المدفعي الرابعة ١٧٤
وزارة نوري السعيد الثالثة ١٧٦
مقتل الملك غازي وتداعياته ١٧٧
العلاقة مع الأكراد ١٧٩

الفصل الثامن: العراق خلال الحرب العالمية الثانية

الأوضاع السياسية عند نشوب الحرب العالمية الثانية ١٨١
توتر العلاقات مع بريطانيا ١٨٤
استقالة رشيد عالي الكيلاني ١٨٧
وزارة طه الهاشمي ١٨٨
حرب الثلاثين يوماً بين العراق وبريطانيا ـ حركة عام ١٩٤١م ١٩١
أوضاع العراق بعد فشل حركة ١٩٤١م وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٥
وزارة جميل المدفعي الرابعة ١٩٥
وزارة نوري السعيد ١٩٨
الأوضاع الاقتصادية خلال الحرب ١٩٩

تعاقب وزارات نوري السعيد ٢٠١
وزارة حمدي الباجه جي ٢٠١
العلاقة مع الأكراد ٢٠٣

الفصل التاسع: العراق في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحتى عام ١٩٤٩م

الأوضاع السياسية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ٢٠٥
وزارة توفيق السويدي ٢٠٧
إجازة الأحزاب السياسية ٢٠٨
حزب الاستقلال ٢٠٩
حزب الأحرار ٢١٠
الحزب الوطني الديمقراطي ٢١١
حزب الشعب ٢١٢
الحزب الشيوعي ٢١٣
تعقيب على ظهور الأحزاب ٢١٣
استقالة وزارة توفيق السويدي ٢١٤
وزارة أرشد العمري ٢١٤
وزارة نوري السعيد التاسعة ٢١٧
وزارة صالح جبر ٢١٩
معاهدة بورتسموث وتداعياتها ٢٢٠
وزارة محمد الصدر ٢٢٥
العراق وحرب فلسطين ٢٢٧
وزارة مزاحم الباجه جي ٢٣٠
وزارة نوري السعيد العاشرة ٢٣٢

الفصل العاشر: العراق من عام ١٩٥٠ إلى قيام ثورة تموز ١٩٥٨م

نظرة عامة على تطور الأوضاع السياسية في بداية الخمسينات ٢٣٥
الأوضاع السياسية من خلال عمل الوزارات المتعاقبة ٢٣٦
وزارة علي جودت الأيوبي ٢٣٦
وزارة توفيق السويدي ٢٣٧
وزارة نوري السعيد الحادية عشرة ٢٣٩
وزارة مصطفى العمري وحراك تشرين الثاني ١٩٥٢م ٢٤٣
مطالب الأحزاب السياسية ٢٤٥

أحداث الحراك الشعبي ٢٤٨
وزارة نور الدين محمود وإخماد الحراك الشعبي ٢٥١
إقالة وزارة نور الدين محمود ٢٥٣
تسلم الملك فيصل الثاني مقاليد الحكم ـ وزارة جميل المدفعي السادسة ٢٥٤
ظروف عقد حلف بغداد ٢٥٤
التمهيد لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م ٢٥٨
قيام منظمة الضباط الأحرار ٢٥٨
أسباب قيام الثورة ٢٦٢
أحداث قيام الثورة ٢٦٣

الفصل الحادي عشر: العراق في عهد عبد الكريم قاسم

رد الفعل الداخلي على قيام الثورة ٢٦٧
رد الفعل الخارجي على قيام الثورة ٢٦٧
تشكيل وزارة الثورة ٢٦٨
انعكاسات الثورة على المستوى السياسي الداخلي ٢٦٩
التحولات التي طرأت على البنى السياسية ٢٦٩
إلغاء الملكية وإقامة الجمهورية ٢٦٩
إلغاء القانون الأساسي ٢٦٩
تحول السياسة الخارجية ٢٧٠
التحولات التي طرأت على القوى السياسية ٢٧٠
صعود عبد الكريم قاسم ٢٧٣
رد الفعل على إبعاد عبد السلام عارف ٢٧٥
سقوط عبد السلام عارف: المرحلة الأولى ٢٧٦
محاولة رشيد عالي الكيلاني الانقلابية ٢٧٨
صعود الشيوعيين ٢٨٠
المقاومة الشعبية ٢٨٠
المحكمة العسكرية العليا ٢٨١
لجان صيانة الجمهورية ٢٨١
المنظمات المهنية ٢٨٢
وسائل الإعلام ٢٨٢
حركة الشواف في الموصل ٢٨٢

الموضوع — الصفحة

تصفية النفوذ الشيوعي ٢٨٦
محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم ٢٨٧
التحولات التي طرأت على القوى السياسية بعد تفرد قاسم بالحكم ٢٨٨
الحزب الوطني الديمقراطي ٢٨٩
الحزب الشيوعي ٢٩٠
الحزب العربي الاشتراكي ٢٩٢
الحزب الديمقراطي الكردستاني والعلاقة مع الأكراد ٢٩٣
الحزب الإسلامي العراقي ٢٩٦
حركة ٨ شباط ١٩٦٣م ونهاية عبد الكريم قاسم ٢٩٧
الظروف الداخلية لقيام الحركة ٢٩٧
الظروف الخارجية لقيام الحركة ٢٩٨
الإعداد للانقلاب ٢٩٩
قيام الانقلاب ٣٠١

الفصل الثاني عشر: العراق بين عامي ١٩٦٣ ـ ١٩٧٩م

التطورات السياسية عقب الانقلاب ٣٠٣
العراق في عهد عبد السلام عارف ٣٠٦
وزارة عبد الرحمٰن البزاز ٣٠٨
وفاة عبد السلام عارف ٣٠٩
العراق في عهد عبد الرحمٰن عارف ٣٠٩
اعتلاء عبد الرحمٰن عارف السلطة ٣٠٩
محاولة عارف عبد الرزاق الانقلابية الثانية ٣٠٩
وزارة ناجي طالب ٣١٠
وزارة رئيس الجمهورية ٣١١
وزارة طاهر يحيى ٣١٢
انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨م ٣١٢
تمهيد ٣١٢
الإعداد للانقلاب ٣١٤
تنفيذ الانقلاب ٣١٤
وزارة عارف عبد الرزاق ٣١٥
صعود صدام حسين ٣١٦

الموضوع — الصفحة

العلاقة مع الشيوعيين ٣٢١
العلاقة مع الأكراد ٣٢٦
العلاقة مع الشيعة ٣٣١
الصراع الداخلي وتبوّء صدام حسين السلطة ٣٣٤

الفصل الثالث عشر: العراق بين عامي ١٩٨٠ ـ ١٩٨٩م

الوضع السياسي في بداية عهد صدام حسين ٣٣٧
الصراع العراقي ـ السوري على الزعامة الإقليمية ٣٣٨
الحرب العراقية ـ الإيرانية (حرب الخليج الأولى) ٣٤٧
المسار التاريخي للعلاقات العراقية ـ الإيرانية ٣٤٧
مقدمات الحرب العراقية ـ الإيرانية ٣٥٢
على الصعيد الداخلي ٣٥٣
على الصعيد العربي ٣٥٤
على الصعيد الدولي ٣٥٤
نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية ٣٥٤
أحداث الحرب العراقية ـ الإيرانية ٣٥٦
عوامل أثّرت على سير الحرب العراقية ـ الإيرانية ٣٥٩
عوامل التأثير الداخلية المتعلقة بالعراق ٣٦٠
عوامل التأثير الداخلية المتعلقة بإيران ٣٦١
عوامل التأثير الخارجية ٣٦٢
التأثير الاقتصادي على الحرب العراقية ـ الإيرانية ٣٦٥
تأثير القوة البشرية في الحرب العراقية ـ الإيرانية ٣٦٦
موقف شيعة العراق في الحرب العراقية ـ الإيرانية ٣٦٦
موقف الأكراد في الحرب العراقية ـ الإيرانية ٣٦٩
الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعد الحرب ٣٧١

الفصل الرابع عشر: العراق بين عامي ١٩٩٠ ـ ٢٠١٤م

غزو العراق للكويت (حرب الخليج الثانية) ٣٧٥
تمهيد ٣٧٥
السبب السياسي لغزو العراق للكويت ٣٧٦
السبب الاقتصادي لغزو العراق للكويت ٣٨٠
أحداث الغزو العراقي للكويت ٣٨٣

الموضوع	الصفحة

تداعيات الغزو العراقي للكويت ٣٨٤
الموقف العربي ٣٨٤
الموقف الدولي ٣٨٧
مقاومة الغزو العراقي ٣٨٩
تحرير الكويت ٣٩٠
الحصار الاقتصادي الدولي على العراق ٣٩٢
الحرب الأميركية على العراق، سقوط بغداد ٣٩٥
السبب «الاستراتيجي» للحرب ٣٩٥
الطريق إلى بغداد ٣٩٦
أحداث الحرب ـ سقوط بغداد ٣٩٩
تقاسم الغنائم ٤٠١
رفع الحصار عن العراق ٤٠١
ذيول الحرب على العراق ٤٠٢
رد الفعل الشعبي العراقي ٤٠٣
نهاية صدام حسين ٤٠٤
العراق بعد صدام حسين ٤٠٥
التعاون الكردي ـ الأميركي ٤٠٧
مكاسب الأكراد من تعاونهم مع الولايات المتحدة الأميركية ٤٠٩
ثبت المصادر والمراجع ٤١١
محتوى الكتاب ٤٢٣

رقم: 607 - 15

بلاد الرافدين أرض الحضارات منذ فجر التاريخ، وفيها ظهر الآشوريون والبابليون، ومنها انطلقت شريعة حمورابي. ومن بغداد كان يُدار العالم قروناً من الزمان في العصر العباسي. وشاءت أقدار هذه الأرض الطاهرة أن تشهد صراع الصفويين والعثمانيين في ما سُمّي تاريخ العراق الحديث، وأن يخضع العراق إلى الاحتلال البريطاني في تاريخه المعاصر، وأن يتعرَّض إلى هزَّات سياسية وثورات عسكرية وصراع على السلطة لم يتوقف حتى الآن.

وقد تناول المؤلف أ.د. محمد سهيل طقوش في هذا البحث "تاريخ العراق الحديث والمعاصر" بدءاً من الصراع العثماني الصفوي على العراق، مروراً بحكم المماليك، والتوسع المصري في بلاد الشام، وأثره على العراق، وتحدَّث عن العراق في نهاية العهد العثماني وبداية النفوذ البريطاني، وانتداب بريطانيا على العراق، والعهد الفيصلي، وحركات التحرُّر العراقية أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، وثورة ١٩٥٨، وما تلى ذلك من صراعات على السلطة بين الانقلابيين حتى استقرَّ الأمر لصدام حسين، وحربه مع إيران، واحتلاله الكويت، ونهايته باحتلال الولايات المتحدة العراق، وما تلى ذلك الاحتلال حتى العصر الحاضر.

والمؤلف أستاذ جامعي، ومؤرِّخ غير منحاز، رشيق العبارة، سهل الأسلوب، له عشرات المؤلفات في التاريخ العثماني والإسلامي والعربي نشرتها دار النفائس في بيروت خلال أكثر من عشر سنين.

الناشر

ISBN 978-9953-18-540-8
9 789953 185408